











محرر

المقام

بیت

الحمد لله رب العالمین

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

بِحَقِّهِ وَالطَّبِيعِ حَقِّهِ وَطَبِيعِهِ



الملك المظفر

عليه السلام

الحمد لله الذي جعل

الملك المظفر

بحقوقه الطبع





# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله  
وعلى آله واصحابه اجمعين

اما بعد فقد عثرت ذات يوم على بعض وريقات فيها شيء مما جرى  
للمحاميين في ايام حكم المرحوم محمد علي باشا وكنت اذ ذاك اشتغل بالمحاماة  
عن بعض مصالح الحكومة في قلم قضايا الداخلية فأتجهت رغبتني من ذلك  
الحين الى جمع ما يتعلق بهذه الطائفة من الاحكام وكان الطريق متعباً الا  
انني ما زلت اواصل البحث فيه حتى وصلت الى بعض المراد

رأيت اثناء البحث والتنقيب أن أجعل هذا الكتاب حارياً لتاريخ  
صناعة المحاماة في جميع البلدان لالين حقيقتها وأشرح أفكار الامم فيها وما  
اعترفت لها به من الحقوق وما اقتضته منها من الواجبات ولما كان بيان  
حالتها في الامة المصرية متعذراً في الزمن الاول أي قبل انشاء المحاكم الاهلية  
كان من الواجب بيان تاريخ القضاء في ذلك الزمن وبه يمكن الوصول الى  
معرفة شأن المحاماة فيه. ولذلك طلبت الاذن من نظارة الداخلية بالبحث عنه في  
مخفوضات الدفترخانة المصرية فتفصّلت به وقضيت قسماً كبيراً من اجازتي في  
الامام شاذي في تصفح تلك الدفانر والاوراق واستنساخ ما اختص بهذا البحث

وكنت قد جمعت كتباً كثيرة مما ألف في تاريخ هذه الصناعة وها

انا انشر نتيجة ابحاثي في مقدمة واربعة ابواب وخاتمة

المقدمة في بيان تاريخ المحاماة قديماً والباب الاول في بيان نظامها عند

الامم المتعدنة كلها والباب الثاني في بيانها في الامة المصرية من عهد

المرحوم محمد علي باشا الى يوم افتتاح المحاكم الاهلية وفيه مختصر تاريخ القضاء

وتأسيس الحكومة المصرية وتشكيل دواوينها ومصالحها من سنة ١٢٢٥ هجرية

والباب الثالث في بيان نظامها من عهد تشكيل تلك المحاكم الى الآن وفيه شرح

اللائحة المعمول بها الآن شرحاً وافياً والباب الرابع في عموميات ترجع الى

بيان علاقة المحاماة بالقضاء ورابطة المحامين بالقضاة وما يتعلق بذلك من الحقوق

والواجبات وكيفية اداء صناعة المحاماة من مرافعات وتحرير مذكرات واستشارة

وتحكيم ونقل اقوال المؤلفين والعلوم التي تلزم معرفتها والخاتمة في بيان

اخلاق المحامي ويلي ذلك ملحقات اثبت فيها قانون السياسة وقانون

المنتخبات والقانون الهمايوني وأهم اللوائح والامور المتعلقة باختصاص المحاكم

وكيفية سيرها مما جاء ذكره بالباب الثاني

ولا يطمعن القارئ في ان يري كل ذلك مبسوطاً بشرح كبير فالبحث

جديد عندنا وانا اكون قد ادبت الواجب اذا كنت ارشدت بكتابي هذا

الى طرفي النظر فيه والاكتار منه والله اسأل ان يوفقنا جميعاً الى ما فيه خيرنا

مصر في ١٢ صفر سنة ١٣١٨ — ١٠ بونه سنة ١٩٠٠

احمد فتحي

زغلول

## مقدمة

### المحاماة عند الامم القديمة

حق الدفاع قديم ووجد منذ وجدت الخصومة وهي من لوازم الاجتماع ولا بد فيها من الهجوم والدفاع وقد يختلط الامر على طالب احدهما فيركن الى من يأتمنه في حقوقه وهذا يرشده برأيه ويعمل لنصرته ويدفع عنه مخاصمه . وقد وُجد عند جميع الامم في جميع الازمان رجال تضلعوا من القانون وقصروا عملهم على مساعدة المتخاصمين بابداء المشورة لهم او بالدفاع عنهم امام القضاء وقد وجد هو ايضاً مع وجود الامم تبعاً لوجود الخصومة فهو كذلك من لوازم الاجتماع

اما كيفيته فكان الناس في مبدأ الانسانية يتقاضون بانفسهم مستعينين احياناً باهلهم واصدقائهم فكان الخصم منهم يحاط باهل وده وقرباه وكلهم يدافعون عنه ثم تقدم الحال بتقدم الاجتماع وارتقاء النظام فيه

كان لليهود في زمن موسى عليه السلام رجال يشتغلون امام القضاء فيما يشبه المحاماة اليوم وأخص ما كانوا يعملونه حل المشكلات التي تظهر بين الافراد من المسائل القانونية وكانوا في عملهم هذا غير مأجورين ممن يعملون لمصلحته لانهم كانوا يأخذون جعلاً من بيت المال . وكانوا يعتبرون كأنهم من رجال القضاء وهم الذين كان ينتخب من بينهم القضاة وكذلك وجد عند الكلدانيين واهل بابل والفرس والمصريين رجال من اهل العلم والذكاء يرجع



الناس اليهم في المشورة ويستعينون بعلومهم في خصوماتهم وكان اولئك العقلاء يبدون المشورة وينصحون الناس علناً . وظل الامر كذلك حتى اخترع المصريون فن الكتابة فحجروا من بعده على اولئك الرجال ان يترافعوا في الخصومات الا بالكتابة وعلة هذا الحجب خوفهم من ان المتكلم يختلب الباب القضاة بحسن منطقته وسلامة صوته وهيئة القائه وبما كان يذرفه البعض من الدموع تحيلاً وبما اعتادوه من الاشارات التي تحرك العواطف في قلب المخاطب والسامعين . ولما كان الاختراع حديثاً وكان كل الناس غير قادرين على الكتابة وجب اذن في طاعة ذلك الامر ان يستعين من لا يعرف الكتابة بغيره ممن تعلمها . فهذا هو اصل المحاماة وهو طبيعي كما ترى في الانسان

انتقل هذا الفن من المصريين الى اليونانيين وليس من بلد نبغ فيه العدد العديد من الفلاسفة والحكماء والمشرعين والخطباء والكتاب والعلماء في كل علم مثل بلاد اليونان فقد اعجب اهل ذاك الزمان بحكومتهم وقوانينها التي وضعها ( سيكرويس ) و ( دراكون ) و ( سولون ) لمدينة ( اثينا ) ثم ( لوكورج ) لاقليم ( لقدمونيا ) و ( بيكودور ) لمدينة ( منتينيا ) و ( رالوس ) لمدينة ( لوكرية ) و ( منيوس ) لجزيرة ( كريد )

كانت تلك الشرائع على جانب من الكمال والعدل حتى ان حكومة الجمهورية الرومانية ارسلت الى بلاد اليونان وفوداً لينقلوا اليها تلك الشرائع لتستنير باصولها في وضع قوانينها

وكانت الفصاحة مهمة عند الامم ففنى بها اليونان وصارت فناً من

الفنون ذا قواعد واصول تنال بالتلقي

واول من أدخل فن البلاغة في صناعة المحاماة هو ( يريكليس ) احد خطباء ( اثينا ) ومن زمنه جرت العادة بان يستعين الخصوم امام محكمة تلك المدينة العظمى وامام بقية محاكم البلاد الاخرى ببعض مشاهير الخطباء ليؤيدوا حججهم في ادعائهم ودفاعهم . وبدأ هؤلاء الخطباء عملهم بالقاء الخطب بانفسهم امام المحاكم . هكذا كان يفعل ( تيمستوكل ) و ( يريكليس ) و ( ارستين ) واول من كتب مرافعة للخصم ودفعها اليه ليتلوها بنفسه على القضاة هو ( انطيفون ) وتبعه في ذلك ( لزياس ) و ( ايزوكرات ) و ( ديموستين ) ول هؤلاء ايضاً خطب كانوا يلقونها بانفسهم وقد اشتهر الاخيران منهم شهرة فائقة الا انهما لم ينجوا من الملام على ما اقترفاه في مهنتهما فكثيراً ما حوكم ( ايزوكرات ) لمخالفة القوانين لكونه كان يشير على موكله فيما يكتبه اليهم باستعمال طرق ووسائل من شأنها اخذ الخصوم غيلة . وكان من وراء ذلك ان امتنع عن الاشتغال بهذا الفن . اما ( ديموستين ) فانهم لاموه لانه كتب دفاعين عن خصمين في قضية واحدة

وممن امتاز بحسن العمل ( استين ) فانه خصص نفسه للدفاع عن المتهمين ظلماً فكان يكتب دفاعه ويعطيه للمتهم ليقرأه على القضاة

ووضع ( دراكون ) و ( سيلون ) قوانين لتنظيم حرفة الدفاع امام المحاكم منها ما يتعلق بالشروط الواجب اجتماعها فيمن يشتغل بهذا الفن وكانوا يسمون بالخطباء

كان يشترط في الخطيب ان يكون حرّاً لذلك منع الرقيق من الدفاع عن غيره لان درجته المدنية كانت احط من ان يشتغل بهذه الصناعة الشريفة

وان لا يكون مردولاً ساقط الشرف ومن هؤلاء من لم يحترم والديه  
ومن أبى الدفاع عن الوطن او قبول وظيفة عمومية ومن اتجر بتجارة  
تخالف الآداب وتشين الاعتبار ومن شاهد الناس في اماكن الفحش  
والفجور ومن عاش عيشة التأنق فبدد ما ورثه عن آباءه ومن كان اميناً  
على اموال الحكومة الا اذا قدم حساباً يعلم منه انه لم يبق في ذمته شيء  
من المال

وكذلك منعت النساء عن المحاماة لما ينبغي لنوعهن من الحشمة والوقار  
وكانت حظيرة مقام المحامين ودائرة المحكمة كلها معدودة من  
الاماكن المقدسة فاذا حان وقت الاشتغال رش المكان بالماء المطهر اشارة  
الى انه يجب ان لا يجري فيه من الاعمال ولا يتكلم فيه من الاقوال الا ما  
كان طاهراً نقياً

وكان معتقد الخطباء ان وظائفهم منحصرة في خدمة العدالة ورفع منار الحق  
ومع ذلك كان بعضهم يستخدم الحيلة للفوز على خصمه كما فعل  
( ابييريد ) فانه كان يدافع عن امرأة حسناء اسمها ( قريني ) متهمة بالتعدي  
على الآلهة وشاهد من القضاة تحفزاً للقضاء عليها فدفعها امامهم واماط  
القناع عن وجهها وجعل يناجيهم بجمل الحنان وعبارات الاسترحام فبهروهم  
جمالها وأثر فيهم قول الخطيب فبرؤها

لذلك صدر بعد هذه الحادثة قانون قضى على الخطباء ( المحامين )  
ان لا يتخذوا المقدمات في دفاعهم وان يمتنعوا عن كل قول من شأنه  
استجلاب الرفق او إثارة الغضب كما قضى على القضاة ان لا ينظروا الى

المتهم اذا حاول استعطافهم وطلب الرحمة في القضاء . ثم جرت العادة بان يصبح صائح وقت افتتاح الجلسة على المحامين يذكرهم بهذه النصوص حتى لا يستخدم احدهم تلك الوسيلة لينال الفوز في خصومة باطلة . وكان من اثر هذا القانون فتور عزائم الخطباء وانحطاط فن الخطابة

ونحنى بعضهم نحو الاطالة والاسهاب فصدر قانون يحدد زمان مرافعة كل خطيب وجعلت مدته الكبرى ثلاث ساعات واتخذت في قاعة الجلسة ساعات مائة للملاحظة ذلك

وكان من المأمور به ان لا يخرج المحامون عن جادة الكمال والتواضع ولا يسموا عند القضاة ايمهدوا طريق النجاح وان لا يخطبوا في المسئلة الواحدة مرتين وان يمتنعوا عن الشتائم ومرّ الكلام وان لا يضربوا الارض بارجلهم في خطابهم وان لا يشوشوا على القضاة وهم يتداولون وان ينسحبوا من الجلسة بالهدوء والسكينة وان لا يجمعوا الناس حولهم . ومن خالف منهم هذه الاوامر والنواهي كان عقابه التبريم وكانوا غير . أجورين على عملهم وانما كانوا يكافأون بارتقاء الوظائف في الحكومة

وأول من أخذ اجراً من . وكله هو ( انطيفون ) وتبعه الباقيون غير ان مبدأهم في عملهم لم يتغير وهو نيل الشرف وخدمة العدالة ومساعدة صاحب الحق على أخذه

ولما جذب حب المال بعض اوائك الخطباء وصار الكسب ضالتهم عابهم قرناؤهم ولامهم الناس لوماً شديداً .

لم يغب عن الرومانيين منذ عهدهم الاول ان العدالة كيان الدولة وان

القضاء أهم أركان العمران في الامم ولذلك اختار ( رومولوس ) وهو اول ملوك الرومان عدداً من الاشراف وشكل منهم مجلس الاعيان وجعل الباقين من امثالهم في العلم والاختبار قواماً على مصالح الطبقة الثانية في الامة . فانقسم الناس الى فريقين . فريق المتبوعين ومنهم اعضاء المجلس وفريق التابعين . وكان التابع يحترم متبوعه كما يحترم الولد اباه والعبد سيده والعتيق معتقه . وحددت واجبات كل فريق بالنسبة الى الفريق الثاني فلم تقتصر نسبة المتبوع الى تابعه على ما عليه الآن نسبة المحامي الى موكله . بل كانت اوسع مجالاً واكثرهما . فكان يجب على المتبوع ان يعين تابعه في جميع اموره ويستخدم في مساعدته ما اتيح له من العزة والجاه وما لديه من العلم والمال وهو الذي يرشده في معاملاته عند الحاجة ويقوم بالدفاع عنه امام القضاء . وكان التابع مقدماً في المعونة عند المتبوع على الاقارب ولذلك وجب على المتبوع أن يدافع عن تابعه ضدهم وان يشهد عليهم لا عليه . ومن الجرائم اهمال المتبوع مصلحة تابعه

وكان للمتبوع شغف بحفظ اتباعه والاكثر منهم وتركهم لورثته لان كثرتهم كانت تعد من علامات الشرف والفخار

وكذلك كان يجب على التابع أن يحافظ على شرف المتبوع في كل زمان ومكان وان يبرهن له دائماً على اهتمامه بمصالحه وخيرته على منفعه وحفظ ضياعه قياماً بواجب شكره لا طلباً للاجر ولا سداً للحاجة . وكان يجب على الاتباع ان يمدوا المتبوع بالاموال في زواج بناته وفداء ابنائه اذا أسره العدو ودفع الزرامات المحكوم بها عليه وقضاء ديونه اذا مست الضرورة . وكانوا يرافقونه الى المحاكم وفي المجتمعات العمومية ويتكاثفون حوله كالحشم والاخذان

وكان من واجباتهم بعضهم لبعض أن لا يقيم أحدهم على الآخر دعوى وان لا يشهد عليه وان لا يعمل عملاً يضر بمصلحته أبداً

كان الرومانيون في مبدأ أمرهم منصرفين الى تأييد ملكهم الجديد فكان الحرب شغلهم الشاغل ولم يلتفتوا الى القوانين ولوازمها بالطبيعة الا قليلاً . لكنهم ما لبثوا ان طردوا الملوك وأقاموا الجمهورية وتوسعوا في الفتح وأرسلوا الرسل الى بلاد اليونان ليأتوهم بنظوماتها وشرائها وأقامت الامة تشيد أيضاً من ذلك ما احتاجت اليه بواسطة المجالس النيابية وهناك عظم بها شأن القضاء وبان للناس ما يجب له من العناية والاهتمام فاشتغلوا بالقانون ودرسوا أصوله وتبينوا قواعده ومبادئه واستوضحوا طريقه ومبانيه وصار الخصوم لا يكتفون بمتبوعيه في الدفاع عنهم والذود عن حقوقهم بل طلبوا المزيد واستخدموا نوابغ القوم في القانون استظهاراً بفضلهم وانتصاراً بما أوتوا من العلم والعرفان . ولم يمض الا القليل حتى أخذ المتشرعون بنصاية الدفاع وترقت الخطابة فانزوت بجانبها طرق المتبوع القطرية الساذجة وحلت الفصاحة محل القول الذي لا ترتيب فيه . فأنحاز اليهم جمهور الامة وقصدهم الامراء في خصوماتهم بل الوزراء بل الملوك واتخذوهم أمواناً لهم في النفاضي

كان المتبوع يدافع عن تابعه بالقول والكتابة وكان يشترط في المدافع ان يكون من ذري الهمم العالية والعقول النيرة ولذلك أمر ( روه ولوس ) أن لا ينتخب المتبوع الا من الطبقة الرفيعة في الامة الذين يرجع اليهم على مدى الزمن ان يتولوا النيابة عن الامة في المجلس أو يجلسوا على منصة

القضاء . وسرى هذا النظام من حكمه الى حكم الجمهورية فنقل <sup>النص</sup> ~~النص~~ في القوازين المعروفة عندها بالالواح الاثني عشر واستمر مرعياً مدة خمسة أجيال ومضى زمان الجمهورية كله والمحاماة هي السلم الذي يرقى الرجل منه الى أرفع المناصب فما كان مجلس الاعيان والامة ذاتها ينتخبان أحداً لتلك المناصب الا من المحامين . هكذا ارتفع ( كاتون ) الاكبر من كرسي المحاماة الى كرسي القضاء وانتقل فيه من رتبة الى أرفع منها حتى عين قنصلاً وتم له النصر على أعداء الجمهورية فتعين مسيطراً عاماً في الامة وهو مقام فوق مقام الملوك من حيث القوة والسلطان ونفوذ الكلمة . هكذا ارتفع ( سيسرون ) وكان يعد زينة المحاماة في رومه وبهجتها فارثى الى مقام القنصلية ثم سما على سابقه فدعاه قومه أبا الوطن وأمير البلاغة . ويعجز الباحث عن احصاء عدد الولاة والحكام والقناصل والمسيطرين الذين أهدتهم المحاماة الى الامة تحت حكم الجمهورية . ومن المدهشات ان أولئك العظماء لم يلهوا بقوة جامهم وعظمة صولتهم التي كانت تندك لها الممالك والبلدان عن المحاماة بل كانوا يأتون الى حظيرتها ويروحون نفوسهم باستعمال حرقهم الاولى حتى اتسد يتعذر الوصول الى معرفة اسمى الشرفين شرف اولئك العظماء باستمرارهم على حضور جلسات المحاماة أم شرف المحاماة باستمرار وجود أولئك العظماء فيها

كان ( جول سيزار ) ممن ازدانت بهم المحاماة وهو الذي أخضع الامم

كلها لسلطانه

ولما تثيرت الحكومة الجمهورية استبد الملوك بالوظائف واصبح



التعيين فيها راجعاً الى الصنعة لا الى الاستحقاق فتغير شأن المحاماة وفترت  
 هممة المترافعين وصار المتبوع لا يحضر الى المحاكم الا قليلاً . غير ان رجال الطبقة  
 الثانية اقبلوا على المحاكم واهتموا بالمحاماة حتى صار منهم من يتوكل عن اهل  
 الطبقة الاولى ممن كان يفتخر قبل ذلك بكونه له من التابعين . ونشأ من  
 هذا الانقلاب سقوط البلاغة من اوج عظمتها واندثار اسم الخطباء ثم  
 اطلق اسم افوككاتو على المترافعين واصله باللاتينية ( ادفوكاتي ) ومعناه  
 الرجل الذي يتولى الدفاع عن الخصوم . الا انه مع هذا التغير واختلاط  
 الطبقة الدنيا بالطبقة العليا في المرافعة عن الخصوم امام المحاكم لم تفقد المحاماة  
 شيئاً من مزاياها العالية بل ظل شرفها رفيع الجانب لان الشرف كان  
 عندهم موجوداً في الصناعة ذاتها لافي علو منزلة القائمين بها . ودخول اهل  
 الطبقة الثانية في المحاماة لم يمنع القياصرة والملوك من تشريفها بمحضرتهم  
 ليمرنوا على ادارة شؤون العدالة في البلاد . وكانوا يدخلون ابناءهم بين  
 رجالها ويأتون بهم يوم القبول في موكب حافل ومنهم من كان يعطي العطايا  
 ليجعل ذكر ذلك خالداً

كان العنقاء ممنوعين من الاحتراف بالمحاماة حتى حكم الامبراطور  
 (اسكندر سفير) فأبيح لهم ذلك بشرط أن يكونوا متضلعين من علوم الادب  
 ومن الخطأ ان يعزى اليه الخط من شأن تلك الصناعة فان ذلك لا ينطبق  
 على عادته التي اشتهر بها وهي طلبه اعادة بعض المرافعات الشهيرة الماضية  
 ليتلذذ بسماعها من جديد . كذلك أمر الامبراطور ( كونستانس ) ان لا  
 ينتخب للولايات الا من المحامين وأصدر ( قانتينيان ) و ( قالنس )



قانوناً صرح فيه بأن من ارتقى أرفع مناصب الدولة لا تنحط درجته بالاشتغال في المحاماة وان شرف الذي يقف للدفاع عن الخصوم لا يقل عن شرف الذي يجلس للفصل بينهم

وحدد (هونوريوس) و (تيودوس) عدد المحامين في كل مقاطعة وأمر أن لا ينتخب المحامون عن الجزية العمومية الا منهم ومتى قضى الواحد مدة انتخابه عين في وظيفة سامية وأصبح معدوداً في مصاف اعضاء شورى الدولة ولعل ذلك هو سبب اشتراط الامبراطور (ليون) فيمن يحترف بالمحاماة ان يكون شريف النفس . وان يمنع منها كل وغدي دني . ومن أشهر القوانين عند الرومانيين في هذا الموضوع القانون الذي أصدره هذا الملك والملك (انطيموس) فسوياً فيه بين المحامين ورجال الجيش ومعلوم ان رجال الجيش كانوا اكبر القوم وأعزهم جاهاً وأرفعهم شأنًا والذي حمل هذين الملكين على الجهر بهذه المساواة هو ما صرحا به في قانونهما من انه لا فرق بين الذين يحمون ذمار الدولة بحد المرهفات وبين الذين يذودون عن حقوقها بالسنةم وأقلامهم ويجعلون من فصاحتهم مانعاً يمنع الجوائح من تخريب البيوت وتفريق العائلات ويمدون يدهم لمساعدة من حاق به الظلم وقعد به حاله عن طلب حقه المسلوب واسترداد ماله المنهوب . وأمر الملك (انسطاس) أن ينعم على كل محام يعتزل الصناعة طلباً للراحة بلقب من ألقاب الشرفاء (كلاريسيم) مكافأة له على سابق خدمته

ثم اشترطوا في المحامي أن يكون سنه سبع عشرة سنة

وان يكون درس علم الحقوق خمس سنين

وان يؤدي امتحاناً امام محاكم الجمة التي يريد الاقامة فيها أو امام  
محامي المدينة

وكانوا يسألون عن سيرته علناً بحضرة الاهالي وعن طبقته وعن كفاءته  
ويجب أن يشهد له بهذه الكفاءة المتخرجون العظام ( الحائزون شهادة  
الدكتورية ) في علم الحقوق

ومنع الامبراطوران ( تيودوز ) و ( فالنتينيان ) أهل سماريه واليهود  
والوثنيين وأهل البدع من الاشتغال بالوظائف والحرف المدنية ومنها المحاماة  
وأوجب الامبراطوران ( ليون ) و ( انطيموس ) أن يكون الطالب كاتوليكيًا  
وان يعاقب من يخالف هذا النص ويصدر الامر بقبول غير الكاتوليكي في  
المحاماة . وحرموا دخول قاعة المحاماة على من لحقت به ذلة . ومنعوا من  
الاحتراف بها كل أجير في الحرب والصم والعمي الا أنهم أجازوا تولي الاعمى  
القضاء . وسبب منه من المحاماة ما جرى لاحد في احدى الجلسات فانه  
استمر في مرافحته وكان القضاء قد قاموا من الجلسة وكان يباح للنساء أن  
يدافعن عن غيرهن لكن ظهر من بعضهن خروج عن حدود الآداب  
والكمال وكانت تترافع عن نفسها فنحن جميعاً من المرافعة ثم خفف المنع  
وسمح لهن أن يدافعن عن أنفسهن

وكان آباء الشبان الذين يريدون الاحتراف بالمحاماة يرافقونهم أول مرة  
الى مكان الاجتماع في موكب حافل ويقدمونهم الى مجلس الاعيان فيقررونهم  
من زمرة شبان المحاماة ليحضروا جلسات المحاكم ويتمرنوا على الاعمال الى  
أن يأتي الزمن الذي يجوز لهم أن يترافعوا فيه عن الخصوم

وكان يشترط على كل محام وكل قاضٍ أن يحلف عند سماع كل خصومة يميناً على أنه يقول الحق

ولما كان عدد المحامين محدوداً وجب أن لا يقبل أحد الا اذا خلى محل وكانوا يفضلون أبناء المحامين على غيرهم ممن قبلوا للتمرين على الاعمال وأباحوا أولاً للخصوم اختيار المدافعين ثم أمر الامبراطرة (فالنتينيان) و(فالانس) و(جراسيان) أن يتولى القضاة تعيين المحامي لكل خصم بحسب خصومته وعد الخصم الذي يسعى في منع محام معين عن خصمه مبطلاً في خصومته وكان يباح لكل خصم أن يوكل عنه من المحامين واحداً أو اثنين الى أربعة ثم الى اثني عشر غير ان الذي كان يتولى الكلام واحد دون البقية وهؤلاء كانوا يجلسون في الجلسة ايمنوه بنصائحهم

وكان يباح لكل خصم أن يستصحب الى الجلسة عشرة أشخاص فاكثر لينشهدوا له بحسن السيرة وحميد الصفات غير انها عادة قبيحة ما اُبْتُت ان اُبطلت

وكان من عادة الخطباء في مبدأ الامر أن يستمعينوا في مبدأ مرافقتهم بأسماء الآلهة ثم تنوسي ذلك على توالي الازمان ومنع المحامون من الشتائم وتقرير خصومهم والتحايل لاطالة زمن الفصل في الخصومة

وكان اذا قام المحامي بما عليه حق التيام أعلن القضاة له أرتياحهم ومدحوه في الجلسة التي ترفع فيها أو بعدها كما كانوا يظهرون احقارهم لمن ثقل في القول واستعمل التقرير وجرح عاطفة الحياء

وكان الناس يعرضون به في كل نادٍ ويطلقون عليه من الاسماء ما يفيد

معنى السخرية والاستهزاء

وكانت المهنة بلا أجر في الاصل . ثم اعتاد الخصوم أن يقدموا الى المحامين بعض الهدايا وافراط بعضهم في اقضاؤها فمكنت لكن بغير حكم على من يخالف الامر بالمنع . لذلك استمرت المادة وازداد طمع بعض المحامين فتجدد المنع وقرر العقاب ثم تحددت قيمة الاتعاب الى مبلغ معين لكن بعض المحامين كان يقبض المبلغ قبل العمل ثم يهدد موكله بترك الدعوى أو ينقده مبلغاً آخر . لذلك تقرر في نهاية الامر أنه لا يجوز للمحامي أخذ المبلغ الا بعد الفصل في الخصومة ودام ذلك الى زمن (جوستنيان) الشهير فرفع ذلك القيد وحرم على المحامي أن يطلب مبلغاً غير الذي حصل الاتفاق عليه بينه وبين موكله

ومما هو جدير بالذكر ان التاريخ لم يأتنا بخبر يفيد انهم طردوا بعض المحامين من حرفته لخيانة أو غش موكله . ومنهم من فضل الموت على مخالفة مقتضيات الذمة والاعتبار :

لما قتل الملك (كراكلا) أخاه طلب من المحامي الشهير (پاپنيان) ان يقوم بمدحه امام الامة فأبى فهدده بالقتل ففضله على تمجيد ظالم أثيم ومات شهيد طهارة الذمة وصدق العزيمة

ومن ذلك الحين أخذت المحاماة في البلاد الغربية تتبع أحوال الامم فتضعف باختلال الحكومات وتقدم بانتظامها الى أن وصلت الى ما هي عليه الآن على اختلاف في الترتيب بحسب حالة كل أمة الا انها في جميعها

صارت حرفة لازمة ومهنة شريفة محكومة بقوانين كلها تشفُّ عن اعتبار أهلها وعلو منزلتهم

بحسبنا كثيراً عن المحاماة في الشرق فلم نجد لها تاريخاً ولا ذكراً في الكتب الا بعض شذرات فكاهية لا يمكن أن نستخلص منها شأن تلك الحرفة وما كان للقوم فيها من الاعتناء أو الاهمال . وغاية ما يمكننا أن نقوله بوجه الاجمال انها كانت حرفة حقيرة لا يعتقد الناس فيها ما نعتقد اليوم من النفع قال علاء الدين الكندي

ما وكلاء الحكم ان خاصموها      الا شياطين أولو باس  
قوم غدا شرم فاضلا      عنهم فباعوه على الناس  
ولم تكن لهم طائفة معروفة ولا جامعة مخصوصة ولم يعرفوا بغير هذا الاسم وكلاء الحكم

ولما كانت الاحكام في البلاد الاسلامية صادرة عن الشريعة الاسلامية الغراء وجب أن نرجع اليها لنعرف ما قرره العلماء في وكلاء الحكم يشترط أهل مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة في وكيل الخصومة ما يشترط في الوكيل بوجه العموم . والتوكيل صحيح بالكتاب والسنة . قال تعالى ( فابعثوا أحدكم بورقكم ) ووكل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام بشراء أضحية . وعليه الاجماع

والتوكيل اقامة الغير مقام نفسه ترفهاً أو عجزاً . في تصرف جائز معلوم ممن يملكه . ويشترط في الموكل أن يكون اهلاً للتصرف فيما يوكل فيه بنفسه لنفسه . وفي الوكيل ان يكون عاقلاً . ولا يشترط فيه البلوغ والحرية

والحقوق عندهم نوعان . حق الله . وحق العبد . وحق الله نوعان . نوع منه تكون الدعوى شرطاً فيه كحد القذف وحد السرقة . فهذا النوع يجوز التوكيل فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في الاثبات سواء كان الموكل حاضراً أو غائباً . ونوع منه لم تكن الدعوى فيه شرطاً كحد الزنا وحد الشرب فهذا النوع لا يجوز التوكيل في اثباته ولا في استبقائه

وأما حقوق العباد فعلي نوعين . نوع لا يجوز استبقاؤه مع الشبهة كالقصاص فيجوز التوكيل باثباته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . وأما التوكيل باستبقاء القصاص فإن كان الموكل وهو المولى حاضراً جاز . وإن كان غائباً لا يجوز . ونوع يجوز استبقاؤه مع الشبهة كالديون والاعيان وسائر الحقوق فيجوز التوكيل بالخصومة في اثبات الدين والعين وسائر الحقوق ولا يصح التوكيل في المباحات كالاختطاب والاحتشاش والاستقاء واستخراج الجواهر من المعادن والتكدي . وليس للوكالة لفظ مخصوص بل كل عبارة تدل عليها جائزة

ولا تثبت وكالة الوكيل الا اذا حصلت امام القاضي وكان هذا يعرف الموكل اسماً ونسباً او بالشهادة في احوال مخصوصة . والتوكيل بالخصومة يلزم وان لم يرض الخصم على المفتي به وهو الجاري العمل به الآن . وهو جائز للمدعي والمدعى عليه سواء

وتنقضي الوكالة بزل الوكيل الركيل . وبزل الركيل نفسه بشروط واحوال مهيئة بشرط العلم . فان عزله ولم يخبره جاز عليه عمله . وبنيهاية الموكل فيه . وبموت احدها وجنونه مذنباً . وباقتراق احد الشريكين . وبعجز الموكل

عن أداء بدل الكتابة . وبتصرف الموكل بنفسه فيما وكل فيه تصرفاً يعجز الوكيل عن التصرف معه

والقاعدة المهمة التي يلاحظونها في قبول الوكالة وعدم قبولها وفي جواز عزل الوكيل وعدم جوازه هي سرعة الفصل في الخصومات ومنع اللجج فيها . وليس للوكيل اقرار الا بتصريح . وليس له يمين عن موكله . وليس له القبض عنه<sup>(١)</sup>

وأجاز مذهب الامام مالك رضي الله عنه الوكالة في الدعوى . واختلفوا في الصيغة . فذهب جماعة الى انها تعد ناقصة اذا سقط منها ذكر الاقرار على الموكل او الانكار عنه والالزام بتكميلها . وقال بعضهم بل يجوز في المدافعة دون الاقرار والانكار . وقال آخرون بجوازها على شرط حضور الموكل مع الوكيل ليقر او ينكر عند الحاجة<sup>(٢)</sup> . وليس للحاكم رد الوكالة بل يجب عليه سماع الخاصة من الوكيل<sup>(٣)</sup> لكن له ان يبعد الوكيل ولا يقبل له وكالة اذا ظهر منه عنده لد وتثنيب في خصومة . وسببه انه لا يجوز ادخال اللد على المسلمين . ولا يقبل من خصم ان يوكل عنه ابتداء ان كان غرضه من التوكيل هو الاضرار بخصمه . وليس له ان يوكل الا وكيلاً واحداً ما لم يرض خصمه باكثر . وليس له ان يوكل ان قاعد خصمه عند الحاكم ثلاث مرات متتاليات للتطويل . واذا سكت الوكيل

(١) قرة العيون املاء الدين بن عابدين جزؤ اول صحيفة ٢٤٩ وما بعدها

و ٣٣٦ وما بعدها والفتاوي الهندية جزء ثالث صحيفة ٥٦٠ وما بعدها و ٦١٥ وما بعدها

والفتاوي الحانية جزء ثالث صحيفة ٢ وما بعدها (٢) تبصرة الحكم لابن فرحون

صحيفة ١٢٣ وما بعدها (٣) ابن فرحون



عن العمل في الخصومة سنتين وكان الموكل حاضراً سأله القاضي ان كان باقياً على وكالته . وان كان غائباً فالوكيل على وكالته . ورأى بعضهم مدة السنتين طويلة فقال يكتفي بستة اشهر . وعلى كل حال فانه على وكالته اذا نشب الخصومة واتصل الخصام معها طال المدا

وللموكل عزل الوكيل لكن يشترط في ذلك ان لا يكون الوكيل قد أنشأ الخصومة . فان كان الوكيل قد نازع الخصم وجالسه عند الحاكم ثلاث مرات فاكثرت لم يمكن له عزله . ومع ذلك يجوز العزل بعد نشوب الخصومة وبعد المجالسة اذا ظهر من الوكيل غش او تدخيل في خصومته وميل مع الخصم . واذا تعلق بالوكالة حق للغير او للوكيل نفسه من غير جهة المعاوضة فلا يمكن الموكل من عزله

واختلفوا في خصم دعي امام الحاكم وطلب ان يوكل عنه غيره . فقال بعضهم ليس له ان يوكل قبل ان يجيب على الدعوى . والصحيح ان له التوكيل قبل ذلك

لا يجوز للرجل ان يوكل أباه عنه في الخصومة لان ذلك استهانة للاب واذا وقع التوكيل عند حاكم وصرح الموكل في التوكيل باسم الحاكم لم يكن له التكلم عند حاكم غيره

واذا مات الموكل لم يكن للوكيل ان يخاصم الا ان يشرف على تمام الخصومة فله ان يتمها وليس للورثة حيتئذ عزله عنها

والوكالة جائزة بموض وبغير عوض . فان كانت بموض فهي اجارة تلزمها بالعقد ولا يكون لواحد منهما التخلي



واختلف في الجعل على الخصومة على انه ان قلح فله كذا والا فلا شيء له . والصحيح انه جائز . وكره الامام مالك رضي الله عنه الجعل على الخصومة على انه لا يأخذ الا بادراك الحق . وسببه انها على الشر والمجادلة ولانها قد تطول ولا ينجز غرض الجاعل فيذهب عمل الوكيل مجاناً ولا تجوز الوكالة عن المتهم بدعوى الباطل ولا المجادلة عنه . ويجب على الحاكم أن يقيم وكيلاً عن الحبس والمسجد والمحجة ليدفع عنه والوكلاء على ثلاثة أضرب . وكيل مفوض اليه . ووصي . فعلى هذين العهدة واليمين . ووكيل غير مفوض اليه فعليه العهدة الا إن اخبر انها لغيره . فان اخبر بذلك فلا عهدة عليه ولا يمين . ونحاسون وسماسرة . فهؤلاء لا عهدة عليهم ولا يمين<sup>(١)</sup>

ويظهر ان سيرة وكلاء الحكم لا تزال سيئة في أذهان القوم زمناً طويلاً ان لم تقل الى زماننا هذا حتى انهم كانوا يدعون بالمزورين

## الباب الأول

المحاماة في الزمن الحاضر

كانت المحاماة من زمن غير بعيد مجهولة في كثير من الممالك الغربية خصوصاً في سويسره واقليم (ايا تزيل) وتركيا . لكنها صارت مألوفاً في هذا العصر عند جميع اعم الدنيا ألفة لا تخلو من الاحترام والتبجيل . وهي في الامم

(١) شرح منح الجليل على مختصر خليل جزء ثالث صحيفة ٣٥١ وما بعدها

الشرقية اقل اعتباراً وأضعف ظهوراً تابعة في ذلك لدرجة الحضارة وقوة التمسك بالقانون . وليس بخاف حال العدالة في الشرق بوجه العموم . فلا يزال كثير من المصالح والمنافع موكولاً لقول الموظف ورأيه . كما ان درجة المعارف منحطة فيها . ومن الواضح أن نابني الخطابة وفصحاء المنطق يندرون في البلاد التي على هذا المثال . فبقدر انحطاط الامة في المدنية والمعارف تنحط الوظائف الفنية وتقل الحرف الادبية . ولهذا كان المحترفون بالمحاماة في بلاد الصين هم المتشردون والدجالون . وكانت حرقهم من أخس الحرف وأدناها ومن توكل منهم في قضية عاطلة حق عليه العذاب الاليم

لكن نقول بوجه العموم انه لم يبق بلد من البلاد المتمدنة الا عرف قدر المحاماة فأجلها . ولا قانون من القوانين الا لاحظ وجودها وبين حقيقتها وأوضح الروابط التي تجمع بينها وبين القضاء من جهة وبينها وبين المتخاصمين من جهة أخرى . فحدد واجباتها . وعين ما لها من الحقوق . وقد ثبتت في عوائد الامة وصارت من ضروريات الاجتماع فيها ولهذا كانت الاعتناء بشأنها من أزم واجبات كل حكومة حتى يحصل منها أعظم حظ من النفع وينتفي ما يتبعها من الضرر

وحالة المحاماة ليست واحدة في كل بلد بل تختلف كثيراً في شروط الدخول فيها . وفي حقوق المحامين وواجباتهم . وفي استحقاقهم للاعتاب وطرق المطالبة بها . وفي كيفية تأليف طائفتهم . وفي استقلالها بالنسبة الى الحكومة عموماً وإلى القضاء خصوصاً . وفي العقوبات التأديبية وطرق الحكم بها . وفي التبعة التي يتحملها المحامي من العمل بحرفته

وتشارك الأمم في منع النساء عن الاحتراف بالمحاماة الا الولايات المتحدة بأمريكا . وكذلك لا يحترف بها في كل بلد الا الوطنيون ما عدا جمهورية أرجنتين والبلاد التي اكتتفتها أحوال مخصوصة كالدولة العلية وبعض اقاليم سويسرة ومصر . ويكفي في الاحتراف بها نوال الشهادة الابتدائية في علم الحقوق ( ليسانسيه ) . وفي بلاد البلجيك وغيرها يجب ان يكون الطالب حائزاً للشهادة الثانية ( الدكتورية ) . وتبعية المحامي أدوية محضة في بعض القوانين . ومالية او تستدعي العقوبة في غيرها . ومن الأمم من يمنعه من المطالبة بأجرة اتعابه . والغالب الإباحة والاستحقاق . ومنها من تجعله خاضعاً للحكومة . وبعضها تطلق له السبيل كيف شاء . وتتمياً للفائدة نشرح بالإيجاز شأن المحاماة في كل بلد من البلاد التي توجد فيها

## فصل الأول

المحاماة عند الأمم الغربية

﴿ المحاماة في ألمانيا ﴾

كان لكل مملكة من الممالك التي تتكون منها الدولة الألمانية نظام مخصوص للمحاماة الى سنة ١٨٢٩ ثم صدر قانون بتنسيق هذه الطائفة على مثال واحد في جميع تلك الممالك

ويجمع المحامي في المانيا بين صناعتي الكتابة والمرافعة . فهو وكيل عن الخصم في جميع أدوار القضية كما هو عندنا في مصر . بخلافه في فرنسا فانه لا يكتب شيئاً من أوراق الدعوى ولا يمضيها بل وظيفته المرافعة في الجلسات . وللأعمال الكتابية وكيل مخصوص يسمى عندهم ( أفوويه )

ولا بد للخصوم في القضايا المدنية من الاستعانة بالمحامي . والطائفة حرة لا ارتباط لها بالحكومة . فلا يعد المحامون من الموظفين كما في بعض الممالك . فلا يجب عليهم ما وجب على الموظف كما ان اختصاصهما ليس واحداً . ولكل انسان ان يحترف بالمحاماة على شرط أن يكون حائزاً لما يؤهله لها . والامتحان مفوض الى نظارة الحقانية وهي تصدر قراراً بقبول الطالب أو رفض طلبه . وليس للسلطة القضائية تدخل بعد ذلك في الطائفة باي وجه من الوجوه . كما ان عدد المحامين امام كل محكمة غير محدود

أما شروط الاحتراف بالمحاماة فهي بعينها شروط التوظيف في القضاء . فمن صبح تعيينه قاضياً جاز قبوله محامياً . ويجب للتوظيف في القضا أن يؤدي الانسان امتحانين . الاول بعد الدرس ثلاث سنين في احدى مدارس الحقوق بشرط أن يكون قضى نصف هذه المدة على الاقل في مدرسة المانية . والثاني بعد الاقامة ثلاث سنين ثانية عند احد المحامين أو في النيابة العمومية . ولكل مملكة من الممالك الالمانية الحق في زيادة مدة الدرس والاقامة . كما انه يجوز الترخيص بان تقضي سنة على الاكثر من سني الاقامة بجهة الادارة . ومتى وفي الطالب بذلك جاز قبوله محامياً . فان قبل في احدى الممالك لا يعد مقبولاً عند البقية الا اذا اشتركت اكثر من واحدة

في محكمة واحدة فالقبول في احداها بعد قبولاً في الجميع . ويصدر القرار بالقبول في بروسيا من نظارة الحقانية وفي كل ولاية من السلطة القضائية العليا القائمة مقام تلك النظارة بعد أخذ رأي مجلس المحاماة

ويرفض الطلب لأسباب مبينة في القانون . وهي نوعان . الزامية . واختيارية . فيرفض وجوباً في ست احوال

أولاً اذا فقدت اهلية التوظيف بالوظائف العمومية بسبب حكم جنائي

ثانياً اذا كان الطالب محامياً سبق طرده من الطائفة

ثالثاً اذا فقد حق التصرف في امواله لافلاسه او للحجر عليه

رابعاً الاحتراف بحرفة لا تليق بشرف المحاماة أو لا يصح الجمع بينهما

خامساً سوء السيرة بدرجة ترى دائرة المحاماة انها كافية لطرد من

يكون محامياً

سادساً العاهة الجسمية أو العقلية التي تمنع من القيام بواجبات الصناعة

ورأي دائرة المحاماة في الاحوال الثلاثة الاخيرة الزامي يجب العمل به

وللطالب ان يتظلم من رأي دائرة المحاماة امام الجهة المختصة بالتأديب

التابع هو اليها

وأما الاحوال التي يجوز فيها رفض الطلب أو قبوله فهي

أولاً اذا مضى ثلاث سنين من تاريخ تأدية الامتحان الثاني ولم يقدم

الطلب أو لم يدخل الطالب في احدى وظائف الحكومة

ثانياً

اذا كان حكم عليه جنائياً بحكم يستوجب عدم اهليته للتوظيف موقفاً

وانقضت مدة العقوبة . فان لم تكن المدة انتهت فالرفض واجب

ثالثاً اذا كان الطالب قد زاول عمل المحامة وحكم عليه تأديباً في  
 الستين الاخيرتين بالتوبيخ أو الغرامة الى مائة وخمسين مارك  
 ويؤجل النظر في الطلب اذا كان الطالب متهماً بجنحة تستوجب  
 عقوبة عدم التوظيف في الوظائف العمومية الى ان ينتهي التحقيق . ويجب  
 تعيين المحكمة التي يقبل الطالب في المحامة امامها لان الدخول في الحرفة  
 من حيث هو لا يخول لمن قبل طلبه ان يترافع امام جميع المحاكم . ويجوز  
 قبوله امام عدة محاكم بحسب الاحوال . والقبول امام محكمة عليا يخول حق  
 المرافعة امام المحاكم التابعة لها . ولا يجوز رفض طلب الاقامة امام محكمة  
 معينة الالسيين . الاول اذا كان الطالب من اقارب احد القضاة أو من  
 اصهاره من العصب الى ما لانهاية او الى الدرجة الثانية ان لم يكن من  
 العصب . والرفض اختياري اذ الغرض منه منع سوء الظن بالقضاء . وثانياً  
 اذا كان الطالب متهماً في قضية تأديبية في المحكمة المقبول امامها . او اذا  
 كانت قد حكم عليه في الستين الاخيرتين بالتوبيخ او بالغرامة الى مائة  
 وخمسين مارك على الاكثر . وهذا الرفض اختياري ايضاً

ويجب ذكر سبب الرفض أيا كان في القرار الذي يصدر به . فاذا  
 صدر القرار بالقبول وجب على المحامي قبل مباشرة صناعته ان يحلف يمينا  
 في جلسة علنية امام المحكمة المقبول فيها . والغرض منه فني لاسياسي .  
 وأن يختار له محلاً في مركز المحكمة والا شطب اسمه . فان كان مقبولاً  
 أمام محاكم متعددة وجب عليه اقامة نائب عنه امام التي لم يكن ساكناً في  
 مركزها . ولا يجوز له أن يتغيب عن مكتبه اكثر من أسبوع الا اذا أقام

غيره مقامه وأخطر رئيس المحكمة . ثم يجب عليه أن يقيد اسمه في اللوحة

في الطرد وفي الانقطاع عن العمل

يطرد المحامي وجوباً في الأحوال الآتية

اولاً اذا لم يتخذ سكناً في مركز المحكمة حسب القانون في ظرف

الثلاثة أشهر التالية لاختاره بقرار القبول

ثانياً اذا ترك العمل الذي اختاره

ثالثاً اذا ظهر بعد قبوله سبب من الاسباب التي كانت ينبغي عليها عدم

قبول الطلب

رابعاً اذا قبل المحامي امام محكمة غير المقيم بمركزها ومضى شهر ولم

يعين نائباً عنه أمام تلك المحكمة

ويطرد جوازا في حالتين

الاولى اذا حكم عليه من المحاكم بحكم يحرمه من ادارة شؤون نفسه

الثانية اذا حكم عليه جنائياً أو تأديبياً بحكم يستلزم حرمانه من الوظائف

العمومية لمدة قد انتهت

والطرد يصدر بقرار من الجهة المختصة باصدار قرار القبول . واذا تقرر

ذلك لموت المحامي أو لتركه الحرفة باختياره أو للحكم عليه جنائياً أو تأديبياً

بما يستلزم منعه من صناعته يمحي الاسم من اللوحة ويعلن عن ذلك في

الجريدة الرسمية

في حقوق المحاماة

تختلف هذه الحقوق باختلاف عمل المحامي أي باعتباره مترافعاً فقط



او مترافعا ووكيلاً<sup>(١)</sup> فبصفته مترافعا فقط يجوز أن يعطي رأيه وان يترافع في جميع المسائل التي تعرض عليه سواء كانت القضية المتعلقة بها من اختصاص المحكمة المقرر امامها او من اختصاص اي محكمة أخرى . وأن يعطي رأيه ويترافع ويتوكل في جميع القضايا التي لم ينص القانون على وجوب وجود الوكيل فيها . فاذا كانت الدعوى من هذا القبيل لزم أن يكون مقبولا في التوكيلات أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى . ومن حقوقه استرداد ما يدفعه بالنيابة عن موكله من مصاريف الدعوى . وأخذ قيمة اتعابه بحسب انواع القضايا وما تستلزمه من الاعمال . ولهم في هذا قانون عمومي مخصوص . ومنها انه يجوز له طلب اتعابه مقدما . وأن يخاصم موكله اذا لم يؤدها اليه بعد أداء العمل

### واجبات الحاماة

يجب على المحامي أن يراعي الصدق والامانة في جميع اعماله . وان يلاحظ مقتضيات الشرف في الطرق التي يختارها . وأن يكون سيره خارجا عن صناعته ملائما لما وجب لها من المكانة والاعتبار . وأن يستتيب غيره اذا احتاج الى الغيبة أكثر من أسبوع . وأن يخبر باسم النائب رئيس المحكمة ومنها وجوب قيامه بما يحول عليه من القضايا . اما غيرها فهو حر في القبول وعدمه . انما يجب عليه في حالة الرفض ان يبين سببه بلا امهال والا حكم عليه بالغرامة

ويجب عليه الرفض في ثلاثة احوال . الاولى اذا طلب للمدافعة عن

(١) الوكيل هو الذي ينوب عن احد الاخصام في جميع اعمال القضية الكتابية



خصم عمل على ما يخالف التزامه . الثاني اذا كان ساعد خصم الطالب في القضية ذاتها ولو باعمال غير قضائية والاعواق جنائياً بمقتضى المادة ٣٥٦ من قانون العقوبات . الثالث اذا كان نظر القضية المعروضة عليه بصفة قاض . ويجب عليه قبول القضايا التي تكلمها اليه المحكمة التابع اليها بمقتضى قانون المرافعات او القانون الاساسي . وتحال القضايا المدنية على المحامين اذا كان احد الاخصام معافى من الرسوم وفي حالة طلب من حكم عليه بالحجر تخلل في القوى العقلية الطعن في هذا الحكم . وفي حالة ما اذا رفض القيم على مجبور عليه لجنون او اسراف ان يقيم الدعوى بطلب فك الحجر

هذا هو ما نص عنه في قانون المرافعات . ويوجب القانون الاساسي

تعين محام في الاحوال الآتية

اولاً اذا لم يجد الخصم من يتوكل عنه في قضيته

ثانياً اذا أعني خصم من الرسوم واحتاج للمحامي في مسألة خارجة عن

دائرة القضاء ورأت المحكمة موجباً لقبول طلبه

وأما القضايا الجنائية فالمحكمة تحيلها على المحامين ويجب عليهم قبولها

بلا استثناء

ومن الواجبات رد أوراق الموكل اليه بعد انقضاء الدعوى كما يجب

على الموكل اداء ما يكون باقياً من الاتعاب . فان لم يؤده جاز للمحامي أن

لا يسلم اليه تلك الاوراق بل يبقيا عنده رهناً على ذلك

ومن واجباته حفظ اوراق الدعوى عنده زمناً معيناً اقله الى أن

تنتهي الدعوى

ثم يجب عليه أن يقبل المتخرجين من مدرسة الحقوق ممن يريدون  
الاقامة بمكتبه المدة القانونية . وان يعطيهم التعاليم اللازمة . ويسهل لهم  
التدرب على الاعمال وذلك بشروط مخصوصة  
في نظام الطائفة

يقضي القانون بان جميع المحامين المقبولين في دائرة اختصاص كل  
محكمة من محاكم الاقاليم العليا يكونون هيئة مخصوصة تسمى دائرة المحامة  
وتلك المحاكم هي ثمان وعشرون في الدولة كلها فعدد الدوائر ايضاً ثمان  
وعشرون . ولكل دائرة لجنة يعين اعضاؤها بالاقتخاب . وعليها مراقب  
يرجع اليه ايضاً في استئناف احكام تلك اللجنة . وهو يحكم فيها بمقتضى  
قوانين المملكة التابع اليها

### في دائرة المحامين

لكل دائرة لجنة ادارية تتشكل من تسعة اعضاء الى خمسة عشر  
ينتخبون لمدة اربع سنين . ويعاد اقتخاب النصف في كل سنتين . وللدائرة  
اختصاصات متنوعة ادارية ونظامية . وهي التي تضع لائحتها الداخلية كما  
انها هي التي تضع اللائحة للجنة الادارة . وتنتخب الاعضاء الثلاث الذين  
ينوبون عنها في محكمة الاستئناف التأديبية عند الحاجة

وتنظر في وسائل الحصول على النقود اللازمة للصرف في مصلحتها  
فتعين قيمة ما يكتب به كل واحد من رجالها . وتنظر في الحسابات التي  
تقدمها لجنة الادارة وتقرر الميزانية . ودي معتبرة كشخص مدني فلها ان  
تحتوز ثروة وان تترافع امام المحاكم بواسطة نائب عنها . ومن حقوقها وحقوق

اللجنة ايضاً ان ترفع الى نظارة الحقانية تقارير بما يعن لها من الملاحظات أو ما ترى ابداءه من الرغبات في مصلحة العدالة او في مصلحتها الخصوصية

### في لجنة الادارة

ينتخب اعضاء اللجنة على الكيفية المتقدم ذكرها وتنشر نتيجة الانتخاب في جريدة الدولة الرسمية . وجميع أفراد الدائرة يصح انتخابهم إلا من حكمت المحاكم بحرمانه من ادارة شؤونه الخصوصية . ومن اقيمت عليه دعوى تأديبية او جنائية لامر يستوجب الحكم عليه بعدم أهليته للوظائف الاميرية . ومن حكم عليه بالتوبيخ أو بالغرامة اكثر من مائة وخمسين مارك في الخمس سنين الماضية

ومتى انتخب أحدهم وجب عليه القبول لان اداء العمل في اللجنة من الراجبات الفنية وان كانت هذه الوظائف أدبية بدون مقابل . ولا يقبل من أحد عذر الامن تجاوز الخامسة والستين من عمره . ومن كان عضواً مدة أربع سنين . ويشترط في قبول العذر أن يقدم قبل القبول اما اذا حصل القبول فالتنحي متعذر

وتنتخب اللجنة من بين اعضاءها رئيساً لها ونائب رئيس وكاتب سر ونائباً عنه . وتجتمع في مقر المحكمة العليا التابعة لها

ومن واجباتها ادارة شؤون طائفتها اي (دائرتها) والسعي في المصالحات . ولما اختصاص تأديبي واداري، بخلاف الاختصاص التأديبي القانوني . كما لها رأي استشاري واشترك في تأديب أفراد الطائفة

### في الدعوى التأديبية

من أخل بواجباته من المحامين وجب تأديبه

وحق التأديب موكول الى مجلس من خمسة اعضاء بينهم رئيس اللجنة ونائبه وثلاثة يعينون بالانتخاب بمقرقتها ويسمى هذا المجلس محكمة الشرف اشارة الى انها شكلت لتذود عن حوض المحاماة بعقاب المذنب او بنفي الشبه عنه فيما نسب اليه . ويقوم النائب الاعلى وهو رئيس نيابة المحكمة العليا بوظيفة المدعي العمومي . ويعين رئيس المحكمة أحد المستشارين لاجراء التحقيق . ويختار رئيس اللجنة أحد المحامين الذين ليسوا من اعضائها ليقوم بوظيفة كاتب الجلسة

والعقوبات التأديبية هي . الانذار . والتوبيخ . والغرامة الى ثلاثة آلاف مارك خزينة الطائفة . ثم الطرد

وتعتبر تلك المحكمة التأديبية محكمة قضائية . فهي تسمع الشهود بعد تحليفهم اليمين . فان تخلفوا عن الحضور او كتموا الشهادة عوقبوا امام المحكمة المختصة التابعين لها كبقية الشهود امام المحاكم الاخرى

ويرفع الاستئناف امام محكمة الاستئناف التأديبية . وتشكل هذه المحكمة من رئيس محكمة الامبراطورية العظمى ( محكمة النقض والابرار ) الاول . وثلاثة من مستشاريها . وثلاثة من اعضاء لجنة ادارة المحامين تنتخبهم الدائرة الموجودة في اختصاص تلك المحكمة في كل سنة . ومن النائب العمومي للامبراطورية بصفة مدع عمومي . وقد نص القانون على الاحوال والوقائع التي تستلزم التأديب . ومما ينبغي ملاحظته ان المحامين امام

محكمة الامبراطورية العظمى لا يجوز لهم أن يقيدوا أسماءهم أمام محكمة أخرى وقبولهم لا يحصل الا بقرار من رئيسها

### ﴿ المحاماة في جمهورية ارجنتين ﴾

كان يجب على طالب الدخول في المحاماة أن يكون حائزاً لشهادة الدراسة الثانية في الحقوق ( الدكتورية ) فاذا نالها وقبل في المحاماة صار صاحب الحق الوحيد في ادارة كل قضية لها مساس بالمحاكم . أعني أنه لا بد من المحامي في كل دعوى ثم صار الاحتراف بتلك الحرفة الآن أسهل من قبل . فالיום يجوز لجميع طبقات الامة أن يكونوا محامين حتى انه ليوجد بينهم من المولدين . وكذلك يجوز للاجانب الدخول فيها على شرط الشهادة من مدارس الحكومة أو من مدارس حكوماتهم . الا انه يجب عليهم في هذه الحالة أن يؤدوا امتحاناً في فروع القوانين التي تدرس في مدرسة الجمهورية . وتحصل المرافعات بالكتابة أمام المحاكم الابتدائية على الدوام . وأما الخطابة فانها لا تستعمل الا أمام الاستئناف والمجلس الاعلى ( النقض والابرار ) . وعلى المحامي أن يمضي اقواله الختامية والاوراق الاخرى المتعلقة بالمرافعات . ويجوز له أن يتفق مع موكله على الاتعاب . فان لم يتفقا أو حصل نزاع بعد الاتفاق رفع الامر الى القاضي فيحكم فيه بوجه الاستعجال باعتباره قضية جزئية . ويجوز استئناف ذلك الحكم

### ﴿ المحاماة في اوستوريا هنكاري ﴾

هي بلاد النمسا وبلاد المجر . وهما تحت سيادة حاكم واحد فرنسوا جوزيف

امبراطور النمسا وملاك المجر . ولهما قانون أساسي الا ان كل واحدة منهم مستقلة في بعض الشؤون

### ﴿ المحاماة في النمسا ﴾

كان عدد المحامين فيها محدوداً الى أن صدر قانون ٦ يولييه سنة ١٨٦٨ حيث صارت المحاماة حرة لمن يريد الدخول فيها متى اجتمعت فيه الشروط اللازمة . وصارت طائفة ينوب عنها مجلس له رئيس يعين بالانتخاب . وقد ابطال هذا القانون طريقة تعيين المحامين بمعرفة الحكومة وانتقل هذا الحق الى المجلس كما عهد التأديب اليه

ويجب على الطالب أن يكون حائزاً للشهادة الثانية (الدكتورية) وأن يقيم في مكتب احد المحامين سبع سنين يقضي واحدة منها في التدريب على الاعمال القضائية . وثلاثة حتى ينال شهادة (الدكتورية) من مجلس المحاماة وهي غير الشهادة الدراسية الاولى . والثلاثة الباقية في اعمال المحاماة أوفي المحاكم . وبعد ذلك يؤدي الامتحان الفني . فان جازه طلب من المجلس ادراج اسمه في جدول المحامين . ويجوز التظلم من قرار الرفض أمام الجمعية العمومية المؤلفة من جميع المحامين المدرجة اسماؤهم في الجدول . ويستأنف حكمها أمام النقض والابرار

والعقوبات التأديبية هي . الانذار . والغرامة الى مائة فلورينو (٢٥٠ فرنك) . والتوبيخ بالكتابة أمام هيئة المجلس . والحرمان الموقت من حق الانتخاب والنيابة في المجلس . والتوقيف عن العمل . والدرار . وتصدر الاحكام بهذه العقوبات من المجلس . ويستأنف الحكم أمام الجمعية العمومية .

فاذا كان الحكم بالايثاف أو الطرد جاز التظلم من حكم الجمعية الدائمة الى  
النقض والابرار

ويعد المحامي الذي يساعد خصم موكله في قضية بالكتابة أو القول أو  
بأي طريقة كانت خائناً في الوكالة ويعاقب بعقوبة مخصوصة نصت عليها المادة  
١٠٢ من قانون العقوبات . وقد صدر قانون آخر سنة ١٨٨٥ يقضي بزيادة  
سنة على مدة التمرن في الاعمال القضائية فجعلها سنتين . وقد اعترض  
المحامون في هذه الايام على زيادة عددهم كثيراً وطلبوا تحديده . كما انهم  
يشكون من تقييد مجلسهم في رفض الطلبات . وأرسلوا بذلك عرائض الى  
الحكومة ومجلس النواب . ووضع لمنع شكواهم مشروع قانون لم يتقرر  
نهایتاً حتى الآن

### ﴿ المحاماة في بلاد المجر ﴾

هي حرة في تلك البلاد فالعدد غير محدود . وكل محام له أن يترافع امام  
جميع المحاكم بلا استثناء . ويجب أن يحوز الطالب شهادة ( الدكتورية ) في  
علم الحقوق من احدى المدارس . وأن يكون مجرباً . وأن يكون اسمه  
مقيداً في احدى دوائر المحاماة . وأن يكون أقام بمكتب أحد عشر ثلاث سنين .  
وبعد ذلك يؤدي امتحاناً مخصوصاً لينال شهادة أخرى يقال لها شهادة  
( الدكتورية ) في المحاماة . وتعطى هذه الشهادة من لجنة ( بودابست )  
في بلاد المجر الاصلية ومن لجنة ( ماروس ) في بلاد الترنسوال . وتؤلف  
هاتان اللجنتان من اعضاء ينتخب نصفهم ناظر الحقانية . وينتخب النصف  
الثاني من دائرتي المحاماة في هاتين المدينتين . فان حاز الشهادة قدم طلبه



الى المجلس فيقرر بما يراه

وللمحامين نواب عنهم يقومون مقامهم في الاعمال بتوكيل خاص مع تصديق المجلس . ولهذا يجب أن يكون اسم النائب مقيداً في جداول المجلس ويحدد ناظر الحقانية عدد دوائر المحاماة ومحل اقامة كل منها . ولا يجوز أن يقل عدد أفراد الدائرة عن ثلاثين

وتختص الدوائر بالنظر في اصلاح شؤون المحاماة . وتدير المال اللازم . وتعين الاكتابات على أفرادها . والسر على ما يوجب اعلاء شأنها . ومنع ما يحط بقدرها . وعرض ما تراه نافعا من التعديلات لمصلحة القضاء في البلاد ولكل دائرة لجنة يعين اعضاؤها بالانتخاب . وتتركب اللجنة من رئيس ونائب رئيس وكاتب سر وأمين صندوق ومدع عمومي وثمانية اعضاء وأربعة نواب . ويزاد عدد اعضاء لجنة ( بودابست ) أربعة كما يزداد اثنان على النواب . ومدة الانتخاب ثلاث سنين . ومحكمة التأديب تتألف من خمسة اعضاء الذين انتخبوا أولاً . ومن اختصاصها تأديب المحامين ونوابهم . وتستأنف أحكامها أمام النقض والابرار

والعقوبات التأديبية هي . التوبيخ بالكتابة . والغرامة من خمسين الى خمسمائة فلورينو . والتوقيف مدة سنة . والطرده من المحاماة

وتزول صفة المحاماة بالتنازل . وفقد الحقوق الوطنية . وبمحكم جنائي أو تأديبي

ويجوز للمحامي أن يرفض أي دعوى تعرض عليه كما يجوز له التنحي عن التوكيل بعد القبول . انما يجب عليه في هذه الحالة أن يخبر موكله قبل



ذلك بثلاثين يوماً . فإذا انتهت الدعوى على يده وجب أن يرد الى موكله جميع أوراقه . وليس له أن يبقيا رهناً على ما يكون مستحقاً له من الاتعاب . فان انقطعت الوكالة قبل انتهاء الدعوى لاي سبب من الاسباب وجب عليه في ظرف الثلاثة أشهر التالية أن يقدم حساباً عن الاتعاب التي أخذها ويرد ما زاد عن الاستحقاق . ودفاته تعد مبدأً دليل بالكتابة في صالحه يجوز تتيهه باليمين على شرط أن تكون منتظمة مستوفاة للشروط القانونية . ولا يجوز للمحامي أن يشهد في الدعاوي الموكولة اليه

ويجوز له أن يتفق مع موكله على قيمة أتعابه . ولا يصح الاتفاق الا بالكتابة . ويجب عليه أن يكون معه توكيل من موكله

ومما يجب الالتفات اليه أن مجرد صدور التوكيل للمحامي يخوله الحق في قبض حقوق موكله . واداء ديونه . وطلب اليمين وردها . وتوكيل غيره عنه . وكل هذا من غير نص مخصوص . فان أراد أحدهم أن لا يجعل لموكله بعض هذه الصفات وجب النص عنه في التوكيل

والمحامي مسؤول عن يوكله الا اذا كانت الانابة معلومة للموكل مقبولة منه فلا يرجع عند الحاجة الا ضد النائب فقط

ويعاقب بعقوبة الجنح المحامي الذي يفشي سراً وصل اليه بسبب حرفته الا اذا كانت الاباحة من مقتضيات اداء الواجب . أو كانت بناء على استجواب السلطة الحاكمة . أو في شهادة

ويعاقب بتلك العقوبة مني يعمل في دعوى واحدة لخصمين . ومن يترك موكله لينوب عن خصمه . ومن يقبل رشوة من خصم موكله . فان

حصل ذلك في دعوى جنائية شدد العقاب بحسب أهمية التهمة وعلى مقتضى الاحوال

وللمحاکم أن تقضي على المحامي بغرامة من عشر الى مائة فلورينو اذا خرج عن حد النظام واللياقة في الدفاع، أو استعمل ألفاظاً مخدشة، ولجهات الإدارة أن تقضي عليه بهذه العقوبة ان ارتكب المخالفات المذكورة اثناء تأدية عمله امامها . ويسلم مبلغ الغرامة الى دائرة المحامين لتستعملها في أمر خيري كنص المادة ١٠٦ من قانون المحامة

وقد نص القانون على الاحوال التي يجوز فيها توقيف المحامي عن حرفة وهي: اذا كان محبوساً احتياطاً . واذا أقيمت عليه دعوى بارتكابه جنحة من مستلزمات عقوبتها القانونية العزل من الوظيفة . واذا اتهم بجنحة ناشئة عن الشره في الكسب . واذا حكم عليه لارتكاب احدى الجنحتين المذكورتين قبل أن يصير الحكم اتهاًياً . واذا اقيمت عليه دعوى او صدر عليه حكم جنائي في تهمة يرى المجلس انه يجب الحكم عليه بالايقاف من أجلها . واذا حكم عليه من المجلس تأديبياً بالطرد فاستأنف الحكم . واذا أفلس ويجوز لذي الشأن والمدعي العمومي أمام مجلس التأديب وللنيابة العمومية استئناف الاحكام الصادرة بالايقاف في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها

### ﴿ المحامة في بلجيكا ﴾

نظامها ووحقوقها وواجباتها كما هي في فرنسا وسيأتي الكلام عليها . انما تشترط بلجيكا الشهادة الثانية (الدكتورية) بخلاف فرنسا فانها تكتفي بالشهادة

الاولى ( ليسانسيه ) . ويجوز للحكومة في بلجيكا ان تتجاوز للاجانب فتقبلهم بالشهادة الاولى . ولم يقبل مجلس النواب سنة ١٨٧٤ مشروعاً يبيح حرفة المحاماة لمن اراد كما انه رفض أن يضرب عليهم رسوم الباطنطة سنة ١٨٧٧

﴿ المحاماة في بوسنه وهرسك ﴾

للحكومة وحدها الحق في تعيين المحامين وفي بيان الجهة التي يوجد فيها المحامي وتقدير عددهم أمام كل محكمة

ويشترط في الطالب أن يكون بوسنياً او نمساوياً او مجرباً وان يأخذ رخصة بذلك . وان يكون محلاً للثقة والائتمان . وان يؤدي امتحاناً شفاهاً وكتابة في احدى البلاد الثلاثة

وللمحامي حقوق وعليه واجبات اعتنى القانون بتحديداتها تحديداً محكماً . ومن لوازمه أن يحلف يمينا في ظرف الثلاثة اشهر التالية لتعيينه ويحكم عليه ناديباً بالتوبيخ بالكتابة . والغرامة من خمسين الى الف فلورينو . وبالعزل من وظيفته . وقد بين القانون الافعال التي تستلزم الحكم عليه من مجلس التأديب

### ﴿ المحاماة في البرازيل ﴾

تنقسم الى نوعين . مدافع يترافع عن الخصم في الجلسات . ووكيل يقوم مقامه في الاعمال الكتابية

ويشترط في المحامي ان يكون متخرجاً من احدى مدارس الحكومة . فان كان متخرجاً من مدرسة اجنبية وجب ان يؤدي امتحاناً في البرازيل . وان يأخذ رخصة من احد رؤساء محاكم الاستئناف بجواز مرافقته عن

الخصوم ومن لم يكن حائزاً لهذه الشروط لا يجوز له ان يترافع الا امام المحاكم التي لم يستوف فيها عدد المحامين المقرر في القانون . لان العدد عندهم محدوداً . ويشترط ايضاً ان يبرز الطالب شهادة تدل على انه رشيد واخرى بحسن السيرة . ويعلن عن الامتحان قبل حصوله بثمانية ايام . ويحصل في جلسة علانية امام رئيس المحكمة المذكورة . وهو الذي ينتخب الاسئلة التي توجه الى الطالب وتوضع في مظاريف ينتهي الطالب منها العدد اللازم قبل اجراء الامتحان بنصف ساعة . ثم يحصل الامتحان شفاهاً وبالكتابة

وفي البرازيل درجة صغيرة في المحاماة يقال لها درجة ( المترشحين ) يأخذها الطالب بامتحان في قانون المرافعات يؤديه امام قضاة المراكز على النحو الذي تقدم بيانه . ثم تصدر له الرخصة لسنتين او اربع سنين . ويجوز تجديدها اذا شهد القاضي المركزي شهادة حسنة للطالب

ويوجد خلاف في البرازيل من حيث قبول الاجانب في المحاماة . ولا تزال الطائفة غير مقررة قانوناً . وللمحامين جمعيات مصرح بها من الادارة . كما ان لهم لباساً مخصوصاً . وبعض الامتيازات امام المحاكم . وقد قدم مشروع مطول الى مجلس النواب سنة ١٨٨٠ من نظارة الحقانية تكفل بنظام المحاماة على مثال البلاد الاخرى ولكنه لم يقرر حتى الآن

### ﴿ المحاماة في كندا ﴾

يؤلف المحامون في تلك البلاد طائفة قانونية تنقسم الى ستة اقسام . ويجوز ان يزداد عدد المحامين في كل قسم فيصير طائفة مخصوصة تتألف من جميع المحامين القاطنين في دائرة اختصاصه . وكل طائفة تعتبر شخصاً

مدنياً له جميع حقوق الجمعيات المدنية المقررة في القانون . الا انه لا يجوز لها أن تقتني من العقار الا ما لا تزيد قيمته على خمسين الف قرش . وترفع القضايا عليها في شخص رئيسها او كاتب السر بورقة تكليف تعلن اليه في مكتب الطائفة وجوباً . واذا اجتمع عدد كبير أمام محكمة من محاكم المراكز جاز لهم أن يؤلفوا فرعاً تابعاً لنفسه اذا طلب ذلك الثلثان منهم . ويرخص لهم بذلك من قبل المجلس العمومي . ولكل فرع لجنة ادارة لها جميع اختصاصات القسم الا التأديب

وتتألف من الاقسام او الطوائف كلها طائفة عمومية لها حق التشريع فيما يصون شرف المحامة ويعلي مكاتها . وفي تقرير طرق امتحان الطالبين . ومراقبة انتظام الجداول . ولكل قسم أن يضع من اللوائح ما يراه مفيداً لصالح افراده على شرط عدم مخالفة لوائح الطائفة العمومية . وينوب عن هذه مجلس عمومي في الادارة . ويتألف مجلس كل قسم من رئيس ومأمور نقود وامين صندوق وكاتب سر واعضاء يختلف عددهم من ثلاثة الى ثمانية . وله الحكم بالعقوبات التأديبية وهي . الانذار والتوبيخ . ويحكم بهما على من يرتكب امراً يخالف النظام او يحط بقدر المحامة او احترف بخرقة او صناعة لا تلائم مقامها . ثم التوقيف لمدة يقدرها المجلس . ثم الطرد . ويلاحظ المجلس العمومي امتحان الطالبين

ويشترط في القبول ان يقدم الطالب شهادة تدل على انه تربى تربية حرة . وان يؤدي امتحاناً في مسائل مخصوصة . وان يكون بلغ الحادية والعشرين من عمره . وان يكون ثابر على العمل بمكتب احد المحامين خمس

سنتين بدون انقطاع بشرط الدرس والمطالعة . ويجوز جعل المدة اربع سنين لمن درس الحقوق مدة سنتين في احدى المدارس او ثلاث سنين لمن درس ثلاث سنين ونال الشهادة . فان وفى الطالب بالشرط الاول وجاز الامتحان في المسائل المخصصة فقط صدر قرار من رئيس الطائفة بقبوله تلميذاً عند احد المحامين . ومتى وفى بها كلها تقرر محامياً امام جميع المحاكم . وعليه قبل البدء في العمل ان يحلف اليمين القانونية

ويمنع المحامي عن العمل ويعتبر كل عمل يصدر منه ملغى اذا حكم عليه من احدى المحاكم لارتكابه جريمة اليمين الكاذبة . او تلقين الشهود على ما يخالف الحقيقة . او غير ذلك مما هو منصوص في المواد ( ٩٣ ) الى ( ٩٨ ) من الفصل الثالث والعشرين من القانون . ثانياً اذا كان اسمه غير مقيّد في لوحة المحامين العمومية . ثالثاً اذا كان موقوفاً بقرار من محكمة التسم التابع له او من مجلسه او من المجلس العمومي

ويحرر اللاوحة العمومية كل سنة كاتب سر المجلس العمومي . وكل شكوى في حق احد المحامين تقدم الى القسم التابع له وهو يحقّقها . ومن خصائص المجلس العمومي ان يحرر تقارير سنوية باحكام المحاكم ويبقي نسخة منها في محفوظاته

وللمحامي الحق في اجرة اتعابه الفنية . ومن هذه الاتعاب الانتقال والتفرغ للعمل . والآراء سواء ابداهما بالكتابة او شفاهاً . والاطلاع على المستندات والاوراق . والمصاريف المحكوم بها لاحد الخصمين او للدعامي . وهي تنتج فائدة من يوم صدور الحكم بها

وحق التقنين في قيمة الاتعاب. خاص بالمجلس العمومي بشرط الاقرار على ذلك من رئيس مجلس الملكة ورئيس المجلس الاعلى . ولا يسري العمل به الا بتصديق المندوب العالي في ذلك المجلس

### ﴿ المحاماة في بلاد شيلي ﴾

عرّف قانون تلك البلاد المحامي بأنه شخص خولته السلطة القضائية حق الدفاع عن حقوق احد المتخاصمين . وشروط الاحتراف هي . اولاً . بلوغ الحادية والعشرين . ثانياً . حيازة الشهادة الاولى ( ليسانسيه ) من مدرسة الحقوق والعلوم السياسية في شيلي . ثالثاً . عدم الحكم بعقوبة بدنية وعدم الاتهام حالاً بجرمة تستلزمها الا اذا كانت الجريمة مما يضر بامن الحكومة . وهو استثناء غريب في بابہ لان التعدي على امن الحكومة من الجرائم التي تعد فظيعة . ولعلمهم ارادوا بذلك ان يرهنوا على مقدار احترامهم للافكار السياسية وانها لا تؤثر في معارف الشخص ولا تقدح في امانته من حيث الاعمال اليومية . رابعاً . ان يؤدي امتحاناً امام المحكمة العليا حيث يصدر امر رئيسها بالقبول . وعلى المحامي ان يحلف يميناً بأنه يؤدي واجباته بالصدق والامانة

ويعتبر المحامي وكيلًا عن صاحب الدعوى فتسري عليه احكام الوكالة كما نص عليها في القانون المدني الا في امر واحد وهو ان وكالة المحامي لا تنقضي بوفاة الموكل

ويشتغل المحامون بحرقهم امام محكمة الاستئناف والمحكمة العليا . اما المحاكم الابتدائية فليس بضروري ان يترافع فيها الخصوم بواسطة المحامي



الا اذا رأى القاضي ضرورة لاحد هم في توكيل محام عنه ضمانه في نظام سير الدعوى وتسهيلاً للحكم فيها . وعلى المحامين ان يدافعوا في قضايا الفقراء مجاناً

ويجوز تعيين المحامين نيابة عن القضاة الغائبين حتى يعودوا . فيكونوا قضاة يحكمون كثيرهم ولهذا لا يسري عليهم واجب المدافعة عن الفقراء ما داموا في تلك النيابة . وكذلك لا يلزم المحامي بالمدافعة عن فقير امام المحاكم الابتدائية او الجزئية لعدم ضرورة المحاماة فيها

### ﴿ المحاماة في اسبانيا ﴾

هي ذات شأن رفيع في تلك البلاد حيث يجمع بينها وبين حرفة التوكيل . ومن الواجب قانوناً على الخصوم أن يعينوا لهم وكلاء بغير استثناء الا امام قاضي الصلح او في الدعاوي التي تكون قيمتها زهيدة جداً . والمحامون محتكرون لحرفة الوكالة فلا ينوب عن الخصوم غيرهم . ويعين المحامي لجنة مخصوصة ينتخبها اعضاء الطائفة في وقت معين . ومتى تقرر قبوله جازله أن يترافع أمام جميع المحاكم

ولهم أتعاب هي ما يتفقون عليها مع موكلهم . وليس للمحاكم أن تغير من تلك العقود بزيادة عليها أو نقص فيها . والمحامي أن يطلب تنفيذها من المحاكم . واذا تناقص محام مع موكله على الاتعاب ورفعت الدعوى الى المحكمة صدق المحامي بيمينه . ومجلس المحاماة يختص دون سواه بما يطرأ بين المحامي والموكل من المشاكل فيقضي فيها قضاءً باتاً



## ﴿ المحاماة في الولايات المتحدة بأمريكا ﴾

معلوم ان الولايات المتحدة مؤلفة من عشر ولايات كما يدل عليه اسمها .  
ولكل ولاية قوانين داخلية غير قوانين البقية . وكلها تجتمع تحت قانون  
عمومي واحد . والمحاماة تتبع تلك القوانين الخصوصية . فهي في هذه الولاية  
طائفة مقرررة في القانون . وفي تلك جمعية ادبية حرة حائزة لا كبر المزايا كما  
في ولاية ( نيورك ) وهي عاصمة الدولة

وعلى العموم للمحامين في كل ولاية مجلس من حقوقه النظر في قبول  
الطالبين ورفضهم بحسب الشروط والاهلية التي يقررها . وبهذه الوساطة  
توصلوا الى تطهير المحاكم من وكلاء الاشغال الذين يعرفون سير الدعاوي  
ويضرون كثيراً بالمتخصصين . وكثرة عدد اولئك الوكلاء او ( العرضحالية )  
جاءت من ان القانون يبيع لكل واحد ان يترافع بنفسه في خصومته وان  
يستنيب عنه غيره بصفة متكلم لا بصفة محام . وتمتاز بلاد ( كاليفورني ) بكونها  
تبيح المرافعة للنساء . كما ان النساء في الولايات المتحدة على العموم يشتغلن  
بحرف كثيرة مما يختص به الرجال في البلاد الاخرى . ومنهن موظفات في  
المصالح حتى في النظارات العمومية . ولذلك يوجد رأي ينتشر في الولايات  
المتحدة وفي امريكا باسرها ومقتضاه استحقاق النساء للاعتراف بالحرف  
القضائية . ولهذا صدر قانون في الولايات المتحدة في ١٥ فبراير سنة ١٨٧٩  
بجواز قبول المحاماة من المرأة أمام مجلس الدولة الاعلى اذا ترافعت أمام  
المحكمة العالية في ولايتها ثلاث سنين وشهدت تلك المحكمة بكفاءتها وجدارتها  
وقد يوجد المحامي بمعزل عن الوكيل المنوط بتحرير الاوراق والتوقيع

عليها بالنيابة عن الموكل . الا ان الغالب ان الواحد يجمع بين الصناعتين حتى ان نصوص القانون تجمع بينهما في حكم واحد . والتغليب لحرفة الوكيل لانها الاهم في الواقع . ولا تزال الجرائد والمجلات العلمية تنشر النبد والرسائل في وجوب فصلها تماماً

ولمجلس المحاماة في ( نيورك ) الحق في قبول الطالبين ورفضهم . وتوقيع العقوبات على من استحقها منهم . وهو معتبر كشخص مدني له حق المالك في منفعة الطائفة . الا انه يسوغ للحكومة متى شأنت بنص صريح في القانون ان تزرع عنه هذه الصنة

فال قانون سنة ١٨٧١ ( النرض من جمعية المحامين تمكين شرف الحرفة واعلاء شأنها . والمساعد في خدمة العدالة . وحفظ الروابط الردية بين أفراد المحاماة ) . وللطائفة في ذلك المدينة رئيس ووكيلان وكاتباً سر وامين صندوق ولجنة ادارية مؤلفة من واحد وعشرين عضواً

ويجب على الطالب أن يقدم طلبه الى لجنة مخصوصة تسمى لجنة قبول الطلبات . وهو لا يصل الى ذلك الا اذا قدمه اليها اثنان من المحامين المدرجة اسماؤهم في جدول الجمعية مع البيانات والمعلومات اللازمة . فان رفض قبول الطلب انتهى الامر . وان تقرر قبوله وجب عرضه على الجمعية العمومية وهي التي تقرر بقبول الطالب في المحاماة او عدم قبوله

وحق التأديب خاص بمجلس الادارة . وقراره يستأنف أمام الجمعية العمومية . ولا يصح قرار الطرد الا اذا كان صادراً من ثلثي اعضاء الجمعية . ويجوز توقيف المحامي عن العمل اذا أخل بواجباته قبل موكله أو اذا ساء

سيره مع أقرانه

## ﴿ المحاماة في بريطانيا العظمى ﴾

لكل ذي شأن أن يباشر قضيته وأن يترافع بنفسه فيها . إلا أن الاستعانة بالمحامي عمومية في تلك البلاد كما جرت العادة باستعمال الوكلاء المنوطين بالأعمال الكتابية

وتنقسم المحاماة في انكلترة الى أربعة أقسام وجدت من زمن غير قريب ولا تزال على ما هي عليه حتى الآن . وكل قسم يتألف من عدد معلوم من المتشريعين . وقد قامت هذه الجمعيات الأربعة في انكلترة مقام مدارس الحقوق . فإن هذه لا توجد في تلك البلاد على النحو المعروف عند الدول الأخرى

ويجب على محالب المدخول في المحاماة أن يكون قد أقام مدة معينة يزاوول العمل . ولهم اجناعات دورية يجب على الطالب الحضور فيها ويمضي ورقة يقال لها ورقة الحضور

وقد اجتمعت الأقسام الأربع سنة ١٨٦٣ وقرروا عليهم على اتفاق أنشأوا به خمسة كراسي لتدريس القانون . وكل قسم ينتدب اثنين من أعضائه للتدريس مدة سنتين . فإذا درس الواحد ثلاث سنين جاز له أن يقدم طلبه للدخول في المحاماة ويشترط في تقديم الطالب أن يكون على يد أحد المقبولين . ثم يباقي في ارجحات كل قسم مدة خمسة عشر يوماً . فمن كان لديه معلومات أوله اعتراض على الطالب قدمه إليه تجلس إليه التابع له . فإن كان الطالب مقدماً الى ذلك المجلس نظر فيه . وإن كان مقدماً إليه غيره أحاله إليه مع

ما يصله من المعلومات والمعارضات . فاذا انقضت مدة الخمسة عشر يوماً ولم تقدم معارضات في الطلب من أحد وكان الطالب قد أدى الامتحان اللازم يقرر قبوله محامياً أمام جميع المحاكم . ولكن يشترط في قبول الدفاع منه أمام بعض درجات القضاء العاليه أن يكون مصحوباً بأحد المحامين الاقدمين . وليس له في الاتعاب الاجزاء يسير . ومتى مضى على قبوله اربع عشر سنة ونال نصيباً من الشهرة تقرر قبوله استاذاً . ومجلس التأديب يعين بالانتخاب . وليس لعدد أعضائه حد معين . فيختلفون من عشرين الى مائة عضو . ويدخل فيه بطريق العادة نائب الملكة وهو موظف قضائي يشبه النائب العمومي في بعض اختصاصاته أحياناً . والمحامون الذين يلقبون بمستشاري الملكة وهم موظفون أيضاً

ويجتمع الاساتذة في أوقات معلومة ليتداولوا في شؤون القسم الذي هم منه . وفي صالح المحاماة . وهم ينوبون عنه في الاحتفالات العمومية . وفي قضاء أشغاله مع المصالح العمومية . وجهات الادارة . والحقانية . والبلاط الملكي . ومنهم يتألف مجلس قبول الطالبين ورفضهم . وهم أعضاء مجلس التأديب . والعقوبات التأديبية عندهم هي : التوبيخ في جلسة سرية . والتوبيخ في جلسة علنية . والتوقيف . والطراد

ولا يستأنف الحكم الا في حالة الطرد . فيجوز التظلم منه بالتماس يقدم الى مجلس مخصوص ينعقد من قضاة انكائره تحت اسم مجلس البائلة . وقد نشرت الاقسام الاربعة بالاتحاد سنة ١٨٧٢ نظاماً في ترتيب طائفة المحاماة في ارلنده كالمحاماة في انكائره . ولا يجب على طالب المحاماة في الاولى أن

يكون أقام مدة التدريب على الاعمال في الثانية

﴿ المحاماة في اليونان ﴾

يجمع المحامي بين وظيفتي الدفاع والتوكيل في الاعمال الكتابية. ولهذا فالمحامون يعينون بأمر الملك . ويجوز لهم أن يترافعوا أمام جميع المحاكم في القضايا الجنائية والتجارية . أما القضايا المدنية فانهم لا يترافعون فيها الا أمام المحكمة المعينين لديها . وليس لهم طائفة ولا جمعية ولا رئيس ولا مجلس . بل كل يعمل على شاكلته

﴿ المحاماة في ايطاليا ﴾

يفرق قانون ايطاليا بين المحامي أي المترافع والوكيل أي المختص بالاعمال التحريرية . ولكنه يجيز الجمع بين الحرفتين . إنما لا يجوز في هذه الحالة ان يأخذ صاحبهما الا تعاب احدهما بحسب نوع العمل على كيفية مقررة ويجب في الاحتراف باحدى الصناعتين أن يكون الاسم مقيداً في اللوحة المخصصة بها فمن أراد الدخول فيها وجب أن يتحصل على ادراج اسمه في اللوحتين . ويوجد في كل محكمة من محاكم الاستئناف أو من محاكم الجنح لوحة مخصصة مندرجة فيها أسماء المحامين المقبولين أمامها . والاقدمية بينهم تعتبر بحسب تواريخ القيد فيها . ويشترط في قيد الاسم في لوحة المحامين العاملين . أولاً تقديم شهادة بعدم الحكم على الطالب بعتوبة تستوجب الطرد من المحاماة . ثانياً حيازة الشهادة الاولى في علم التانوف من مدارس الدولة . فان كانت من مدارس أجنبية وجب التأشير عليها بالاعتماد من احدى مدارس الدولة . ثالثاً الاقامة مدة سنتين بعد نيل هذه

الشهادة بمكتب أحد المحامين بشرط الحضور في الجلسات المدنية والجنائية .  
 رابعاً الامتحان علماً وعملاً أمام لجنة تعين في كل سنة وتؤلف من أحد  
 أعضاء محكمة الاستئناف ينتخبه رئيسها . ومن أحد أعضاء النيابة ينتخبه  
 النائب العمومي . ومن رئيس مجلس المحاماة . واثنين من أعضائه ينتخبهما  
 المجلس . والامتحان إما شفاهي او كتابي . فالشفاهي هو تكليف الطالب  
 بتطبيق القواعد العمومية ونصوص القانون على المسائل التي تختارها لجنة  
 الامتحان . والكتابي هو أن يعطي الطالب رأيه بالكتابة أو يشرح كذلك  
 ما يدعوه اليه من المسائل رئيس اللجنة

ويجوز للأشخاص الآتي بيانهم أن يقيدوا أسماءهم في لوحة المحامين .  
 أولاً القضاة السابقون اذا كانوا أقاموا سنتين في الوظيفة على الأقل . ثانياً  
 مدرسو القوانين والمرشحات لوظائف التدريس في مدارس الحكومة  
 الكلية بعد خمس سنين من التحاقهم . ثالثاً الوكلاء ( المكانون بالاعمال  
 التحريرية ) الحائزون لشهاد الدراسة الاولى اذا اشتغلوا بحرفتهم ست سنين  
 ولم يوقفوا عن العمل ولم يحكم عليهم بالطرد ولم تصدر عليهم احكام جنائية  
 ويقدم طلب قيد الاسم في اللوحة الى رئيس مجلس الجمعية الذي  
 يسكن الطالب في دائرة اختصاصها مصحوباً بالاوراق الدالة على استكمال  
 الشروط السابقة . وقرار المجلس يقبل الطعن امام محكمة الاستئناف . ويرفع  
 الاستئناف من النيابة في حالة القبول ان رأت انه غير مطابق للقانون . ومن  
 الطالب في حالة الرفض ان ظن اجحافاً .

ولا يصح الجمع بين حرفة المحاماة والتوثيق في العقود والسندات .

والسمسة . والحوالة بالعمولة . وأي وظيفة عمومية أي أميرية ذات راتب  
 الاوظيفة التدريس في علم الحقوق . وكتابة سر محاكم التجارة او مجالس  
 البلديات اذا كان عدد السكان لا يزيد على عشرة آلاف . ويدخل في مدرسي  
 علم الحقوق مدرسو العلوم السياسية والاخلاق والتاريخ والحكمة (الفلسفة)  
 حقوق المحامين وواجباتهم

لكل من كان اسمه مقيداً في لوحة المحامين ان يترافع امام جميع  
 المحاكم الابتدائية والاستئنافية . ولا يترافع امام محكمة النقض والابرار الا  
 من ترافع خمس سنين امام محاكم الاستئناف والمحاكم المدنية ومحاكم  
 الجنح ومدرسو القوانين في المدارس العالية . وعليهم المحاماة عن الفقراء مجاناً  
 ولكل جمعية مجلس من خصائصه . اولاً . السهر على شرف جمعيته  
 والذود عن استقلالها . ثانياً . تأديب المحامين على ما يقع منهم من الهفوات  
 والخروج عن الواجبات اثناء تأدية وظائفهم . ثالثاً . ان يتدخل اذا دعي في  
 حسم الخلاف الذي يحصل بين المحامين وموكليهم او بين المحامين انفسهم  
 خصوصاً في مسائل الرسوم والاعتاب . فان لم ينحسم النزاع اعطى رايه في  
 المسئلة متى طلب منه ذلك . رابعاً . ان يراجع حساب امين الصندوق في  
 كل سنة عن مصروفات السنة السابقة وايراداتها . ويقرر مصروفات السنة  
 القابلة ويقرر توزيعها على المحامين بشرط التصديق عليه من الجمعية

والعقوبات التأديبية التي يحكم بها مجلس المحاماة هي : الانذار .  
 والتوبيخ . والتوقيف لمدة لا تزيد على ستة اشهر . والطرء . ويحكم المجلس  
 بالطرء من تلقاء نفسه او بناء على طلب النيابة العمومية في حالة الجمع بين



المحاماة ووظيفة أخرى تنافيا أو في حالة الحكم على المحامي جنائيا بعقوبة أكبر من عقوبة الحبس أو بعقوبة منعه عن أعمال حرفته

### في الجمعيات العمومية

هي نوعان . اعتيادية . واستثنائية . فالاعتيادية تنظر في تجديد أعضاء المجلس والتصديق على حساب السنة الماضية وميزانية السنة المقبلة . وأما الجمعيات العمومية الاستثنائية فتجتمع بناء على طلب رئيس المجلس أو المجلس نفسه كلما دعت الضرورة للمداولة فيما يخص صناعة المحاماة . وقد وضعت الحكومة سنة ١٨٧٤ قانونا يبين واجبات المحامين وحقوقهم في القضايا الجنائية بنوع خاص

### ﴿ المحاماة في بيرو والمكسيك ﴾

ليست المحاماة حرة في تلك البلاد كما ينبغي فيحكم عليهم بالغرامة حتى لكونهم أبقوا الأوراق عندهم زمنا طويلا . ومما يستلون عليه الاستئناف أو المعارضة أو أي طريق طعن في الأحكام في غير محله . والأعمال الباطلة لنقص في تحريرها . ويحكم عليهم بالغرامة أيضا إن ارتكبوا على نص غير موجود . ويجب عليهم الاتفاق مع موكلهم على الاتعاب والا فلا يأخذ الواحد منهم في السنة الا خمسمائة فرنك . ويشغلون بالمرافعة والتوكيل . ولذلك هم تحت سلطة المحاكم

### ﴿ المحاماة في رومانيا ﴾

انتقلت رومانيا قوانين فرنسا بالنسبة لطائفة المحامين ولم تحدث فيها

سوى تغيير خفيف



## ﴿ المحاماة في روسيا ﴾

المحامون في المملكة الروسية صنفان . محلف . وأولئك يمتازون بكونهم طائفة ذات امتيازات معينة . وغير محلف . وهم يقبلون امام بعض المحاكم في مقابلة رسوم يدفعونها في كل سنة

## المحامي المحلف

وجه امتياز هذا النوع هو كونه يجمع بين المرافعة والتوكيل . ويشترط في قبول الطالب . أولاً . أن يكون روسياً . ثانياً . أن يكون بلغ من العمر خمساً وعشرين سنة . ثالثاً . أن يكون حسن الاخلاق مستقيم السيرة رابعاً . أن يكون حضر دروس القانون في احدى المدارس او انه يؤدي امتحاناً في القوانين . خامساً . أن يكون توظف خمس سنين في وظيفة من شأنها تدريب صاحبها على الاعمال القضائية . او انه يكون مرشحاً لوظائف القضاء او يكون متدرجاً على الاعمال عند احد المحامين

ويعين المحامي المحلف امام احدى محاكم الاستئناف . ولهذا يجب عليه ان يتخذ موطنه في دائرة اختصاص المحكمة المعين امامها . ومتى كمل عددهم عشرين امام محكمة واحدة صاروا طائفة معتبرة لها مجلس يعين بالانتخاب . ويختلف عدد اعضائه من خمسة الى خمسة عشر بحسب كثرة افراد الطائفة وقتهم . ومن اختصاص هذا المجلس ان ينظر في طلبات الدخول في المحاماة . وفي الشكاوي التي تقدم في حق المحامين . وهو الذي يعين الترتيب المتبع في المرافعة عن الفقراء مجاناً . ويقدر الاتعاب عند التنازع فيها . ويضرب على كل فرد حصته الواجب أدائها في كل سنة لصندوق الطائفة . ومن اختصاصه توقيع

العقوبات التأديبية . فيحكم بغير استئناف بالانذار . او التوبيخ . ويقضي مع جواز الاستئناف بالايقاف مدة سنة على الأكثر . وبالطرد من المحامة . وباحالة المحامي على محكمة الجنايات في بعض الاحوال المهمة . ولا يقبل الاستئناف عن حكم التوقيف الا اذا زادت مدته عن خمسة عشر يوماً . ويجب اخطار النيابة العمومية بالدعوى المقامة على المحامي فان لها الحق في الاستئناف ان رأت العقوبة أخف مما تظن . واذا لم يبلغ عدد المحامين عشرين في دائرة اختصاص احدى المحاكم الاستئنافية تقوم احدى محاكم المراكز مقام المجلس في جميع اختصاصاته

ومتى قدم المرید طلبه الى المجلس وقرر قبوله كتب اسمه في لوحة المحامين وصار له الحق ان يترافع امام محكمة الاستئناف المقبول امامها وامام جميع المحاكم التابعة لها . وذلك بعد ان يحلف يمينا في احدى جلساتها او امام احدى المحاكم الابتدائية . ومع ذلك يجوز للمحامي ان يترافع امام اي محكمة كانت ولولم يقبل امامها اذا طلب ذلك موكله على شرط ان يكون خاضعا لنظام التأديب أمام مجلس الطائفة الموجودة في دائرة اختصاص تلك المحكمة وتحمل مراقبتها مدة وجوده عندها

وللخصوم في جميع الاحوال أن يترافعوا بانفسهم . وان يقدموا ما شاؤوا من الاوراق بواسطة من يشاؤون من غير الاستعانة بالمحامي وذلك في المدن التي يقل عددهم فيها . والا فالاستعانة بهم واجبة اللهم الا اذا اعتاض الخصم عنهم بآبيه او ابنه او زوجه او شريكه في الدعوى

ويحصل التوكيل في القضايا المدنية بالكتابة . او باعلانات الموكل في

الجلسة . او بأمر من مجلس المحاماة بناءً على طلب أحد الخصمين . او بأمر رئيس المحكمة . ويدافعون عن المتهمين بناءً على رغبة هؤلاء . او بناءً على امر يصدر من الرئيس ولا يسوغ التخلي عن المحاماة في حالة قرار المجلس او امر الرئيس الابعذر مقبول

ومن الواجب ان يكون الاتفاق على الاتعاب كتابة . وفي كل ثلاث سنين يحضر ناظر الحقانية لائحة ببيان التقدير الذي يدفع من الاخصام للمحامين بعد ان يأخذ رأي مجالس المحاماة ومحاكم الاستئناف ويقدم المشروع ثم يصدر به الامر السامي ليرجع اليه عند التقاضي . ولا يجوز للمحامي أن يتوكل ضد أبيه وأمه وزوجه وولده وأخيه وأخته وعمه وعمته وخاله وخالته وأبناء عمه وأبناء عمته . وليس لهم أن يترافعوا عن الخصمين في آن واحد او بالتوالي . وعليهم حفظ اسرار مهنتهم . وهم يسألون عما يلحق موكلهم من الضرر بسبب اهمالهم او خطائهم

المحامي غير المحلف

لا يقبل بهذه الصفة الا من كان بيده شهادة من جمعية قضاة الصلح او احدى المحاكم المركزية او احدى محاكم الاستئناف . وتلك الشهادة تخول لصاحبها ان ينوب عن الذي يستدعيه امام المحكمة التي اعطتها اليه . ومع هذا اذا طلب الموكل ان المحامي يترافع في قضيته الى النهاية اجيب لذلك وناجحه وان على الشهادة المذكورة يجب تقديم الطالب الى احدى المحاكم مرفقاً بالاوراق الدالة على حسن السير والجنسية والعمر ودرجة التعليم . وعلى المحكمة المقدم اليها الطلب ان تختبر الطالب في القوانين الا اذا كان بيده

شهادة من احدى المدارس تدل على كفاءته . او من احدى المحاكم  
 المساوية للمحكمة المقدم اليها الطالب او الرفع منها بأنه مقبول امامها . ثم  
 تتحرى المحكمة احوال الطالب ولها ان ترفض طلبه . فان قبلته وجب اخطار  
 نظارة الحقانية واعلان اسم المقبول في جريدة المديرية . وعلى من يقبل بهذه  
 الصفة أن يدفع في كل سنة اربعين (روبل) ان كانت شهادته من جمعية قضاة  
 الصالح . وخمسا وسبعين ان كانت من المحاكم الابتدائية او الاستئنافية .  
 ويجوز ان يحصل الطالب على جملة شهادات من محاكم مختلفة بشرط دفع  
 المقرر . وللمحكمة التي اعطته الشهادة حق مراقبته وعقوبته بالتوقيف او  
 الطرد . فان لم يقبل طلبه او حكم عليه بالتوقيف او الطرد جاز الاستئناف  
 في ظرف اسبوعين أمام المحكمة العليا بالنظر الى المحكمة التي رفضت الطالب  
 او اصدرت حكم العقوبة

ويجوز أن يترافع أمام قضاة الصلح من لم يكن بيده شهادة الا انه لا  
 يؤذن له بالمرافعة اكثر من ثلاث مرات في السنة وفي دائرة اختصاص واحد

﴿ المحاماة في بلاد الدانيمرك والسويد والنرويج وايسلنده ﴾

يجمع الواحد في هذه البلاد بين صناعتي المرافعة والتوكيل . وينقسم  
 المحامون الى ثلاثة أقسام . الاول . المحامون امام محكمة النقض والابرار  
 ولهم حق المرافعة امام جميع المحاكم . والثاني . المحامون امام محاكم  
 الاستئناف وهم يترافعون امام المحكمة المقبواين لديها وامام جميع المحاكم  
 الابتدائية . والثالث المحامون امام المحاكم الابتدائية ولا يترافعون الا امامها  
 والمحاماة مباحة في بلاد (السويد) يحترف بها من يشاء من غير قيد

المحاماة في بلاد الدانمرك والسويد والنرويج وايسلنده ( ٥٧ )

ولا شروط . وللمحاكم أن تمنع عن الاحتراف بها من لا تراه أهلاً لها .  
ويجوز للمتهم في مسائل الجنايات أن يتخذ له محامياً . الا ان وظيفة  
هذا تقتصر على مراقبة سير الدعوى دون المرافعة . اذ لا يترافع الا المتهم  
نفسه . وبالجملة فالمحامون في تلك البلاد نواب اعتياديون فلا طائفة تجمعهم  
ولا مجلس ينوب عنهم

والسير في القضايا كتابي فقط من غير مرافعة . والجلسات غير علانية .  
ومع هذا يجوز للخصوم أنفسهم أن يقدموا أوجه دفاعهم بالمشافهة  
والقسس ممنوعون من الاحتراف بالمحاماة

وقد صدر قانون في سنة ١٨٨١ يبيح علانية الجلسات أمام المحاكم  
الابتدائية دون غيرها

وللخصوم في بلاد ( نرويج ) أن يستعينوا بالمحاماة في القضايا المدنية  
الاعتيادية أمام جميع المحاكم . ويجوز لهم أمام محاكم الدرجة الاولى أن  
يستنيبوا عنهم أقاربهم او اصهارهم او خدامهم أو أي شخص آخر له فائدة  
في الدعوى . والتصريح بالاشتغال بحرفة المحاماة من خصائص ناظر  
الحقانية . وشروطها الرشد وهو بلوغ الحادية والعشرين . وحسن السير .  
والامتحان في القانون . ويشترط في القبول أمام الاستئناف أن يكون  
جاز الامتحان بدرجة أعلى . وأن يكون اشتغل بحرفته مدة سنة أمام  
محكمة ابتدائية . فان أراد القبول أمام النقض والابرار وجب عليه فضلاً  
عما ذكر أن يكون قاضي ثلاث سنين في احدى الرضائف الآتية . قاض في  
المحاكم . محام أمام الاستئناف . مدرس في المدرسة العليا . كاتب سر

ذلك . وفي اقليم ( صان غالي ) محامون عموميون يعينون لمدة ثلاث سنين ويعينهم مجلس شورى حكومة الاقليم . ووظيفتهم الدفاع في القضايا الجنائية عن المتهمين الذين لم يعينوا من يدافع عنهم . ول هؤلاء المحامين أن يقدموا طلبات الى أودة الاتهام قبل صدور أمرها بالاحالة كما تقدم النيابة العمومية طلباتها . فاذا أحيل المتهم تبعوه أمام المحكمة ليدافعوا عنه . ولا يقبل المحامون في بعض الاقاليم امام قضاة المصالحات

ومع تقدم تلك البلاد في المدنية وتمتعها بأحسن ما خص الله به الامم من راحة داخلية وامن خارجي ورفع احوال السياسة عن عائقها كان اقليم ( ايا نزيل ) الى سنة ١٨٨٠ لا يعرف المحاماة ولا يعهد المحامي . وفي ذلك العام صدر قانون يخول للخصوم حق اناة غيرهم عنهم في الدعاوي . ويسمون النائب وكيلاً او مستشاراً . ويجب فيه ان يكون أهلاً للتخاصم امام المحاكم . وأن يكون وطنياً . وهي شروط عامة مبهمة يصح معها ان يقال بان ذلك الاقليم لا يزال بعيداً عن المحاماة . الا انه قد فتح الباب لوجودها

وللمحامين في اقليم ( فريبورج ) مجلس تأديب يؤلف من رئيس اعلى محكمة فيه بصفة رئيس . واثنين من اعضائها تنتخبهما جمعيتها العمومية . ومن قاضيين ابتدائيين . ومن اثنين من المحامين بانتخاب اخوانهم . ولا تبدل الاعضاء الا كل اربع سنين . وتقدم الشكوى الى الرئيس بالكتابة فيبلغها الى المشكوف فيه ليرد عليها كتابة ان شاء . ثم يعلن الخصمان يوم الجلسة . ويجب عليهما الحضور شخصياً أمام المجلس بدون وكيل ولا نхам . ويحكم المجلس حكماً انتهائياً بالايقاظ ( تنبيه المتهم الى انه خالف النظام وحمله على مراعاته )

والتوبيخ . والتوقيف لمدة اقلها شهران واكثرها سنة . وفي حالة العود لا يحكم بأقل من التوقيف . ويجوز ان تضاعف المدة الى سنتين . ويجب نشر احكام التوقيف ويجوز نشر غيرها . وتوجد المحاماة في اقليم ( جنيفه ) او ( جنوه ) ويشترط ان يكون الطالب من رعية السويسره . حائزاً لحقوقه المدنية والسياسية . وحائزاً لشهادة الدراسة الاولى او الثانية في الحقوق من مدرسة ( جنوه ) او من احدى مدارس سويسره الكلية . او يكون قضى ثمان سنين قاضياً او كاتباً في محكمة . فان لم يكن مع الطالب شهادة جاز قبوله ان اثبت ان له المأماً بأعمال المحاماة . وأدى امتحاناً في القوانين . وان كانت الشهادة من مدرسة اجنية سقط الشرط الاول ووجب الثاني وهو الامتحان

ويحلف المحامون يميناً تقيد اسماؤهم على اثر ادائه في لوحة المحامين وتنشر في جميع المجالس بمعرفة النيابة العمومية . وعليهم المحاماة عن الفقراء مجاناً في المسائل المدنية والجنائية بناءً على امر رئيس المحكمة الا لعذر شرعي مقبول . ويثبت توكيل المحامي عن احد الخصوم بورقة عرفية أو بمجرد وجود المستندات بين يديه . وللقاضي أن لا يطلب منه توكيلاً ولا ما يدل عليه غير قوله عند الضرورة

ويمنع من الدخول في المحاماة من أفلس او حكم عليه في جناية او جنحة تمس الاستقامة والشرف

ويراقب المحامين مجلس يتألف من تسعة عشر عضو . رئيسه رئيس مجلس النقض والابرار . واعضاؤه رئيس محكمة الاستئناف . والنائب العمومي



ورئيسا المحكمتين التجارية والمدنية . واحد قضاة الصلح يعين بالقرعة . وخمسة  
اعضاء من مجلس يقال له المجلس الكبير . وخمسة من اعضاء مجلس شورى  
الحكومة . وثلاثة ينتخبهم المحامون . ويحكم بالتويخ . والتوقيف الى سنة .  
والطرد . بحكم ظاهر الاسباب بعد سماع اقوال المتهم او بعد اعلانه اعلاناً  
صحياً وان لم يحضر . ولا يتم حكم التوقيف او الطرد الا باغلبية الثلثين من جميع  
الاعضاء . ولا ينفذ الا بتصديق مجلس شورى الحكومة

أما الامتحان فيحصل أمام هذا المجلس بعينه

واللخصوم في كل حال ان يترافعوا بانفسهم . وفي القضايا الجنائية  
يجوز ان يستنيبوا عنهم قريباً او صديقاً

وتباح المرافعة في اقليم ( نيوشاتل ) لمن يريد امام المحاكم الا محكمة  
الاقليم العليا فانه لا يترافع فيها الا اناس مخصوصون هم الملقبون بالمحامين .  
ويشترط في القبول التمتع بالحقوق المدنية والسياسية . وبلوغ الحادية والعشرين  
على الاقل . وشهادة الدراسة في الحقوق من مدرسة الاقليم . او أداء  
الامتحان فيها أمام لجنة مخصوصة . وقضاء ستة اشهر على الاقل للتدوين في  
مكتب احد المحامين . ثم يترافع الطالب أمام المحكمة العليا في قضية لتقرر  
بعد ذلك ان كان يليق ان يدرج اسمه في لوحة المحامين . وتلك المحكمة  
هي محل تأديبهم فتوقفهم او تطردهم . كذلك يحكم عليهم بالطرد من مجلس  
شورى الاقليم ان حكم عليهم في جنحة تمس بالشرف

ويشترط للاحتراف بالمحاماة في اقليم ( فال ) ان يكون الطالب لازم  
احد دروس القانون مدة سنتين . وان يؤدي امتحاناً علمياً وعملياً امام لجنة



مخصصة تعين من قبل نظارة الحفانية . وان يكون تمرن سنة واحدة على الاقل في مكتب احد المحامين . وان يكون من أهل الاقليم . ويجوز لمجلس الحكومة ان يصرح لغيرهم بالمرافعة . ويحصل الامتحان في المواد المقررة للدراسة في المدارس . ومع ذلك يكتفي بأصول القوانين الرومانية . ولا تجب معرفة حقوق الامم ولا التدبير المدني المعبر عنه بالاقتصاد السياسي . ولا تاريخ القوانين . ولا القوانين الاجنبية . ولا قوانين الاقاليم المتاخمة . واظن السبب في ذلك عدم وجود مدرسة للقوانين في ذلك الاقليم . ويرجع في التأديب الى نظارة الحفانية وتقدر أجرة المحاماة كما يأتي :

فرنك

- ٥ مذكرة او نتيجة امام المحاكم الاعتيادية
- ٥ المرافعة امام رئيس المحكمة
- ١٠ المرافعة امام محكمة المركز ( محكمة ابتدائية )
- ٣٠ الى ٧٠ امام محكمة الاقليم ( استئناف )
- ٦ الى ٢٤ مذكرة او نتيجة امام المحاكم الادارية
- ١ استشارة شفاهية
- ٥ استشارة بالكتابة

ولا يجوز للمحامين ان يشتروا حقوقاً متنازعا فيها

ومن شواذ القوانين في ذلك الاقليم ان حق مطالبة المحامين بالتعويض الناشئ عن تقصيرهم في حرقهم لا يسقط بمضي المدة مهما طالت

وعليهم رسوم الباطنطة وهي تختلف من عشرين فرنك الى مائة

### ﴿ المحاماة في الدولة العلية ﴾

لم تكن المحاماة معروفة ولا اسم المحامي معروفاً في المملكة العثمانية الى سنة ١٨٧٦ . وفي ذلك العام صدر قانون يختص بالمحاماة فوضع لها نظاماً تنقسم بمقتضاه الى ثلاثة اقسام . الاول . يترافع امام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها . والثاني يترافع امام المحاكم الاستئنافية والابتدائية . والثالث يترافع امام المحاكم الابتدائية فقط . والمحاماة اختيارية اي ان القانون لا يلزم المتخاصمين بالاستعانة بها حتى في المسائل الجنائية

ولما كانت المحاكم كثيرة الانواع في الدولة العلية وجب التفريق بين المحامين أمام المحاكم العثمانية المحضة وبين الذين يترافعون أمام محاكم القنصليات أو أمام المحاكم المختلطة . كذلك نظام المحاماة قاصر على المحاكم المدنية اذ هي حرة أمام المحاكم التجارية . وتركب المحاكم المختلطة من ثلاثة قضاة عثمانيين واثنين من الاجانب . ولا يترافع أمامها عن غيره الا من صرح له بذلك او كان قريباً او تابعاً لاحد المتخاصمين او ذا منفعة في الدعوى . ويصدر التصريح من لجنة مشكاة لهذا الغرض . ويجب أن يكون الطالب حائزاً لشهادة الدراسة القانونية من مدرسة القسطنطينية أو من مدرسة أجنبية . وفي هذه الحالة الاخيرة يجب الامتحان . وأن يكون سنه واحداً وعشرين سنة . وان يكون حسن السير . مرضي السمعة . وان لا يكون موظفاً عمومياً . وعلى كل محام أن يجدد التصريح في شهر مارس من كل سنة والا سقط حقه في الاشتغال بمحرفته . ومن توفرت فيه هذه الشروط كان له

الحق أن يترافع أمام جميع المحاكم . فإن لم يكن بيد الطالب شهادة جاز قبوله بعد اداء امتحان مخصوص . ويقبلون في احد الاقسام الثلاثة السابق بيانها ومن كان قاضياً بغير شهادة وتخلي عن وظيفته جاز له أن يشتغل بالمحاماة في أحد الاقسام المذكورة على حسب الوظيفة التي كان فيها . ويجمع المحامي بين المرافعة والتوكيل ولذلك يجب عليه اثبات وكالته بالكتابة وتقديم سندها للمحكمة . ولموكله حق التعويض عليه ان وقع منه غش . وقد يعاقب جنائياً والمحامي حق حبس الاوراق وما يقبضه من النقود عن موكله حتى تؤدي له الاتعاب

ومن واجباته أن يحفظ صورة من كل ورقة يحررها في القضية . وأن يكون عنده دفتر مؤشر عليه من الحكومة لحسابه مع موكله . وللاتعاب تعريفة مخصوصة لا يجوز منح زيادة على ما تقرر فيها الا اذا زادت قيمة الدعوى على خمسة آلاف قرش . ولا يرجع الى التعريفة الا اذا لم يوجد اتفاق بين الطرفين . ويباح التعاقد بين المحامي وموكله على جزء من الدعوى في مقابلة الاتعاب بحيث لا يزيد على عشرين في المائة . واذا حصل صلح في القضية لا يستحق المحامي أتعاباً أكثر مما هو مقرر في اللائحة

ويتألف مجلس التأديب من رئيس ووكيل واربعة أعضاء كلهم من المحامين المنتخبين من الطائفة . ويتجدد نصفه في كل سنة . ومن شؤونه انه واسطة بين الحكومة والمحامين في كل ما يتعلق باداء حرقهم . وأن يوفق بينهم فيما يختلفون فيه . وافى يعين من يترافع عن الفقراء مجاناً . وأن يعاقبهم على عدم مراعاة النظام كما وضعته لائحته

وللمحاماة بعض التداخل في أعمال الموثقين وسيبه طريقة تنفيذ الاحكام في الدولة العلية وهي وجوب صدور امر التنفيذ من الادارة بعد صدور الاحكام من المحاكم

### ﴿ المحاماة في فرنسا ﴾

تفرق الجمهورية الفرنسية بين حرفتي المرافعات والتوكيلات . فحرفة التوكيلات محتكرة لطائفة مخصوصة . والمرافعات مخصوصة بطائفة أخرى ويوجد ايضاً في فرنسا صنف من المحامين يعبر عنه بالمحامي المستشار وهو انما يعطي رأيه كتابة في المسائل التي تعرض عليه ولا يترافع . والقسم الاعظم من هذا الصنف هم اساتذة الحقوق في المدارس ومنهم من يربح المال الطائل من الاستشارة مثل مسيو ( ليون كان ) أستاذنا في القوانين الرومانية بمدرسة باريس فانه ربح سنة ١٨٨٦ مائة وخمسين الف فرنك خمسون الفاً منها في استشارة واحدة . وأغلب المسائل التي تعرض عليه تجارية والمحاماة طائفة ذات امتيازات كثيرة في فرنسا . ولها جمعيات ومجالس ونظامات شتى تختلف عن بعضها أحياناً بحسب المدن الموجودة فيها . ويسمى محامياً من بلغ تسع عشرة سنة . ونال الشهادة الاولى في الحقوق . وكان فرنساوياً . وحلف يميناً امام محكمة استئنافية . ولا يترافع الا اذا قضى مدة معينة عند احد المحامين وكتب اسمه في اللوحة

### مدة التمرين

في باريس يقدم من يرغب الإقامة للتمرين عند أحد المحامين طلباً

بذلك الى رئيس مجلس الطائفة مرفقاً بالاوراق التي تدل على سنه وشهادته وانه حلف اليمين . ويضيف اليها ما يثبت أن له مسكناً في باريس . وأنه يقطنه بأثاث من عنده او انه يعيش مع عائلته لكن بمسكن خاص به وانه ليس بحالة تمنع من الاحتراف بالمحاماة كما سيأتي ايضاحه فيما بعد ويعرض هذا الطلب على المجلس فيعين احد اعضائه لاستطلاع حالة الطالب ويبلغ هذا عن اسم ذلك العضو فتجب عليه زيارته وتقديم ما يطلبه من الايضاحات . ثم يقدم العضو المندوب تقريراً بما يراه . ويصدر قرار المجلس بعد النظر فيه . ويستأنف قراره امام محكمة الاستئناف في حالة الرفض ولن رفض طلبه حق تجديده ان تحصل على مستندات جديدة . والمدة اللازمة هي ثلاث سنين لا يجوز التخلي عن العمل فيها اكثر من ثلاثة اشهر متتابعة الا لمرض او سبب قهري . والاضاعت المدة الماضية ووجب البدء من جديد . ومن شوهده فيه تكاسل عن العمل جاز تمديد مدته . ويمضي الطالب مدة الإقامة في حضور جلسات المحاكم وجلسات نادي المحامين والقيام بما يحول عليه من الاعمال

ولا يجوز لمن كان قاضياً ان يكون محامياً الا اذا قضى المدة القانونية للتمرين ولو بلغ خمسين سنة في القضاء . غير انه ان كانت المدة ابتدأت ثم تعين قاضياً قبل ان يتمها حسب له الماضي واكمه بعد انفصاله . وان كان قضى المدة بتمامها وجب قبوله محامياً متى شاء . ولا تزال هذه المسئلة موضع خلاف بين العلماء والمحاكم ومجلس المحامين . وليس لمن تحت التمرين ان يتغيب الا باذن من المجلس بعد تقديم الاعذار التي تحمله على طلبه . واما حقوقه

وامتيازاته فهي بعينها ما منح للمحامين المندرجة اسماؤهم في اللوحة . فله المرافعة والاستشارة وغير ذلك من اعمال المحاماة الا تدخله في حالة التماس اعادة النظر<sup>(١)</sup> وفي حالة الصلح بين اثنين لم يبلغ احدهما الرشد<sup>(٢)</sup> ومع ذلك لا يجوز لمن لم يبلغ اثنتين وعشرين سنة من الذين تحت التمرين ان يترافع في قضية الا اذا شهد له اثنان من المحامين بانه مواظب على حضور الجلسات منذ سنتين . وان يكون مؤشراً على تلك الشهادة من المجلس . ولكن يجري العمل عادة على خلاف هذا النص تسامحاً . ولا يقوم من هم تحت التمرين مقام احد القضاة في غيبته

### كتابة الاسم في اللوحة

اللوحة هي الكشف الذي تقيد فيه اسماء المحامين . ويتبع في ذلك الاقدمية دون سواها . وفي كل سنة يعين رئيس الطائفة لجنة من خمسة اعضاء هو منهم مع كاتب السر ليجددوا اللوحة فيضيفون اليها من تقرر قبوله ويحذفون منها من سقط اسمه لموت او وظيفة او حكم تأديبي او استعفاء وهكذا . ومن خصائص هذه اللجنة ان تسأل الذين مضى عليهم خمس سنين في التمرين عن السبب الذي اوجب تأخيرهم في كتابة اسمائهم في اللوحة ثم تقدم تقريراً بأعمالها الى المجلس فيقررها بعد الفصل فيما يكون قد عرض لها من المشكلات

(١) يجب في التماس اعادة النظر ان يحصل الملتمس على رأي ثلاثة من المحامين يقولون بصواب الطلب (٢) كذلك يجب ان يشهد عدد معين من المحامين بأن الصلح غير مجحف بأحدهما

وحذف الاسم من اللوحة نوعان . اغفال . وطرده . والاول يقع اذا كان السبب استعفاء او وظيفة او عدم الاستمرار على السكنى بالمدينة او عدم أداء الرسوم السنوية . والثاني يقع بسبب حكم تأديبي لاخلال بالواجب او لجناية . ومع هذا فتتأخر الاغفال او الطرد واحدة من حيث منع المحامي عن العمل . ولا فرق بينهما غير ان أحد السبيين مزين . ولمن أغفل اسمه أن يطلب اعادته ان اثبت ان السبب المبني عليه ليس صحيحاً

ويجب لادراج الاسم في اللوحة أمام الاستئناف أن يقدم الطالب شهادة بانه قضى مدة التمرين كما ينبغي او ان اسمه مندرج في لوحة محكمة استئناف أخرى . وشهادة بانه شريف النفس طاهر السمعة . وان له مسكناً في الجهة التي يريد الاشتغال بحرفة فيها . وان لا يكون بحالة تمنع الجمع بينها وبين المحاماة . وليس لمن قضى المدة حق مكتسب في ادراج اسمه في اللوحة بل المجلس حر في ذلك . وتعتبر الاقدمية بتاريخ طلب الترخيص بالاقامة تحت التمرين لا بتاريخ ادراج الاسم حقيقة في اللوحة . فان انقطعت مدة التمرين ثم اكملت قرر المجلس تاريخ الاقدمية . ومن كان محامياً فانقطع عن الحرفة ثم طلب العودة اليها قيد اسمه وصارت اقدميته من يوم طلبه الجديد

### مزايا الاقدمية

مزاياها ثلاثة . الاولى وجوب الاجتماع للمشورة او التحكيم او الخطابة في مهمة عند الاقدم الا اذا وجد بين الحاضرين رئيس المجلس او رئيس سابق في الاجتماع فيكون الاجتماع عنده حتماً . والثانية اذا غاب أحد القضاة

وقت انعقاد الجلسة قام مقامه أقدم المحامين الموجودين حالاً في المحكمة .  
والثالثة اذا تساوت الاصوات في الانتخاب بين اثنين فالأفضلية للأقدم منهما  
في الوظائف والحرف التي لا يصح الجمع بينها وبين المحاماة  
سبب عدم الجمع نوعان . مطلق . ومؤقت . فالأول يمنع من المحاماة  
أبداً . والثاني يمنع منها مؤقتاً

فيمنع من المحاماة أبداً كل من سبق له الاحتراف بالسمسرة . ومن  
كان خادماً عند سمسار . ولم يحصل الا استثناء واحد بالنسبة لسمسار انتخب  
في مجلس النواب وتعين نائباً عمومياً فلما عزل قبل محامياً . ومن كان معاوذاً  
في البوليس لان في تلك الوظائف على ما بها من الرفعة وما يليق لها من  
الاحترام بعض عادات لا تلائم صفة المحامي . ومن كان من الاشخاص  
الذين يقال لهم ( مقبولون ) أمام محاكم التجارة وهم أشبه بالسماسرة . وكل من  
شارك مقبولا منهم . ومن كان محضراً اذ المحضرون لهم طائفة مخصوصة  
تشبه طائفة السماسرة . ومع ذلك حكم بانه ان لم يقم دليل على فساد خلق  
من كان محضراً لا يصح منعه عن المحاماة متى وفى شروطها  
والنساء لا يقبلن في المحاماة

ولا يجمع في آن واحد بين المحاماة والوظائف القضائية . لكن يجوز  
لنائب القاضي أن يكون محامياً بشرط أن لا يكون له راتب من الحكومة<sup>(١)</sup> .  
ولا يجمع بينها وبين التوظيف في المصالح الاميرية كالمديرين ووكلائهم

(١) نائب القاضي عندهم يقوم مقام القاضي عند غيابه فقط ويكون اولاً بغير  
مرتبة ثم يصير له مرتبة زهيد وهي وظيفة ترشيح للقضاء



ومأموري المراكز والباشكتاب ورؤساء الاقلام في الدواوين والمصالح والنظارات  
 ومستخدميه ومن هم تحت التمرين في اقلامها . ولا يجمع بينها وبين المحاماة  
 أمام النقض والابرام ولا بينها وبين التدريس على العموم الا مدرسي علم  
 الحقوق . ولا يجمع بينها وبين الجندية ولا بين الرهينة . ولا يجمع بينها وبين  
 أي حرفة تستلزم الوكالة أو الحساب مثل مدير شركة من الشركات ومندوب  
 لجان شركة السكك الحديدية ومدير صندوق التوفير ومدير التفليسة ومأمور  
 تصفية الشركة . وبالجمله لا يجمع بين المحاماة وبين حرفة تقتضي استغراق  
 وقت المحامي فلا تدع له مجالاً للاشتغال بالقضايا كما ينبغي

### حقوق المحامين ووظائفهم

قال (كارو) ليس من وظيفة عدا وظيفة القضاء أشرف من المحاماة  
 وهذه المزية هي المقابل لا تعاب المحترف بها والصفات التي يمتاز بها عن غيره  
 وقد قرر (باسكيه) انه بعد البحث الطويل في أصول فرنسا لم يعثر على  
 عائلة عظيمة الشأن في تاريخ سياسة الامة الا كان لها منشأ بين المحاماة  
 أما وظيفة المحامي فتتصرف في الدفاع عن الخصوم فهو يترافع ويكتب ويشير  
 واسكل محام أدرج اسمه في لوحة محكمة الاستئناف الحق في أن  
 يترافع أمام جميع محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وأمام المحاكم الادارية  
 ولجان التعليم العمومية والمجالس البحرية ومجالس التأديب والمجالس العسكرية  
 وامام المحكمين . لكن لا يترافع أمام مجلس النقض والابرام ومجلس شورى  
 الحكومة ومجلس حسابات الحكومة الا محامون مخصوصون . وللخصوص  
 ان يترافعوا بانفسهم . ويترافع المحامي قائماً مغطى الرأس ولكنه يكشف

رأسه عند ابداء الطلبات وعند تلاوة أي ورقة من أوراق القضية . وقد سعى بعض المحاكم في إلزامهم بالمرافعة مكشوفى الرؤوس فلم تنفذ كلمتهم وأصل تغطية الرأس في المرافعة ناشيء من عادة قديمة اعتادها رؤساء الجلسات وهي قولهم للمحامي عند أول خطابه ( غط رأسك أيها المحامي ) قال مسيو (ديبان) وهو من مشاهيرهم ومن أشهر النواب العموميين ( ليس المراد بهذه الجملة اظهار الخناوة بالمحامي وجعله في سعة بكشف رأسه ولكن معناها كن حرًا في الدفاع أيها المحامي )

ويجب لصحة شكل العريضة المقدمة بالتماس اعادة النظر في القضايا المدنية ان يفتي بصوابه ثلاثة محامين يكونون قضاة عشر سنين في الحرنة ويشترط ذلك ايضا في صحة الصلح بين الوصي واجنبي في أموال القاصر . وفي صحة الصلح بين قرية وأحد الاهالي في المسائل العقارية . وفي القضايا المختصة بالعساكر النائين

ومن امتيازاته حرية الدفاع فله أن لا يترافع حتى في القضايا التي يكون أفتى فيها بدون ان يحمل على ابداء سبب الا في قضايا الفقراء فلا بد له من تقديم عذر مقبول في الامتناع . ولا يعطى المحامي وصلاً بالأوراق التي يستلمها كما انه لا يأخذ وصلاً بها اذا سلمها . ذلك لانه شريف لا يليق بمقامه ان يكذب في المعاملة ولكونه ليس مكلفاً بالأعمال الكتابية وانما يترتب هذا الواجب في الاستلام والتسليم على الوكلاء . ومتى قال المحامي انه سلم ورقة كذا الى فلان فهو مصدق ولا يعين عليه . اذ المحامي الذي يكذب في قوله يكذب في يمينه فقوله ويمينه سيان . وله حرية المقابلة مع موكله المسجون

وان يتلقى منه اوراقه بدون واسطة . وان يرسل اليه خطابات في السجن كما يشاء بدون ان يطلع أحد عليها . والمحامي الذي تقع له اهانة اثناء مرافعته من زميله المترافع عن خصم موكله او من ذلك الخصم يجوز له أن يقيم دعوى فرعية في الحال يطلب بها تعويضاً عن تلك الاهانة . وينظر في هذه الدعوى كأنها متفرعة عن القضية الاصلية . ولهم الحق في الاتعاب وقد جرت العادة ان الموكل يقدم للمحامي أتعابه من تلقاء نفسه . وليس للمحامي أن يطلبها شفاهاً ولا بخطاب . كما انه لا يجوز له الامتناع عن المرافعة لعدم دفع شيء منها . وتوجه المحامي عند موكله لطلب الاتعاب يعد اخلاً بالقواعد اللياقة ويعاقب عليه بالانذار ومع هذا فقد عابوا هذه القواعد لكونها تبعد عن المحاماة من هو جدير بالمحافظة عليها وتدني منها من لا هم لهم الا التحصيل والاجتهاد في ستر سيئاتهم ولذلك يتسامح المجلس كثيراً ولا يتدخل الا اذا ظهر الطلب وأدى الى الفات الذهن . والمحامي أن يطلب الاتفاق مقدماً على الاتعاب ان كانت القضية أمام محكمة غير القاطن بدائرة اختصاصها ولا يطلب من المحامي وصل بانه استلم الاتعاب لكن العادة انه يرسل خطاباً بوصولها . ويمنع المحامي من استكتاب سند أو صك باتعابه كما انه لا يجوز له التعاقد على نصيب في الدعوى . ومما يخالف شرف المحاماة ان يتفق المحامي مع موكله على مبلغ قليل ان خسر الدعوى وكبير ان كسبها . ويمنع المحامي ايضاً من قبول أتعاب في قضايا المعاقاة حتى لو ألح الموكل في قبولها وليس له أن يحبس الاوراق بعد الدعوى على أتعابه . لكن لهم مع ذلك أن يطلبوا أتعابهم امام المحاكم . ومن لم يعمل عملاً في الدعوى وجب عليه

رد ما أخذه . ولا يسقط حق طلب الاتعاب الا بمضي ثلاثين سنة

### واجباتهم

أول واجب على المحامي ان يكون صادقاً أميناً مستقيماً . وليس المقصود بهذه الصفات ما يجب وجوده في جميع الناس بل المراد منها تحلي المحامي بمكارم اخلاق وامتناعه عن أمور كثيرة لا يحرمها القانون ولا تحظرها الآداب على غيره ولكنها فيه تجرح الحاسات وتخل بالثقة التي عليها مدار اعماله وبها تصان الحقوق الموكولة اليه . فيطلب منه الاخلاص الصادق في العمل ومنه اقتحام المخاوف في سبيل الدفاع عن التجأ اليه كما يطلب الاعتدال فلا يطمح نظره الى ما لا تحمله حالة موكله من الاتعاب . ومن واجباته الاشتغال فعلاً بحرفته . ومن اتقطع عنها او لم يزاولها الا حيناً بعد حين مقتصراً على وضع امضائه في ورقة او تقديم عريضة فلا يعد مشتغلاً بحرفته ويشطب اسمه من اللوحة . ومنها صيانة السر الذي وصل اليه بسبب حرفته . ومنها اختيار القضايا فلا يقدم الى المحاكم الا ما يراه حقاً وصواباً . ولهذا يجب عليه ان يترك الدعوى اذا انخدع بظاهرها ثم رآها بعد التأمل فاسدة . لكن يلزمه ان يلاحظ في التخلي منفعة موكله فلا يتخلى في وقت يضر به . ومنها انه يترافع في قضايا الفقراء مجاناً الا بسبب مقبول . وان يرد الاوراق التي سلمت اليه . وان لا يسعى خلف المتقاضين ليجرهم اليه بأي واسطة كانت بل يتركهم يطلبون معونته ان ارادوا . وان لا يتوكل لاحد في اشغاله . وان لا يشتغل في التجارة . وان لا يتعامل في (البورصة) التجارية . وان لا يشتري قضايا او حقوقاً فيها النزاع . وان يطلع زميله على كل ورقة يرتكن

عليها في الدعوى من نفسه اختياراً في الوقت المناسب . وان لا يفاجئه بسند او ورقة ولو لم يكن لها تأثير في الدعوى . وان لا يستنسخ غير عامله الخصوصي في أخذ صورة منها . وان لا يطلع عليها أحداً من الخارج . وان يردّها بأسرع ما يمكن مع تمام المحافظة عليها

ومن الواجبات الادبية انهم يترافعون ويكتبون بالايجاز وان لا يقطع الواحد منهم مقال رفيقه . وان يقرأ الاوراق من غير اغفال جزء منها او اهمال بعضها . وان لا يستمر في قذف خصوم موكله . وان لا يترافع في قضية باطلة أبداً . وان يوجهوا قولهم الى المحكمة بتمامها ولا يختصوا بها الرئيس وان يكون في خطابهم ألفاظ الحشمة والوقار من جهة المحكمة مع أخذ حريتهم في الدفاع . وان لا يمتثلوا بما امتازوا به من المعارف والاختصاصات ومن الواجبات القانونية ان تدفع الرسوم السنوية الى الحكومة ( باطنطه ) والذين يدفعونها هم المندرجة اسماؤهم في اللوحة دون الذين تحت التمرين

### مجلس المحاماة

يوجد دائرة محاماة امام كل محكمة تقريباً خصوصاً محاكم الاستئناف ولكل دائرة مجلس يسمى مجلس التأديب او مجلس الدائرة ورئيس يعين بالانتخاب من الجمعية العمومية لدائرته بالاغلبية المطلقة . والافضلية للسن او الاقدمية اذا تساوت الاصوات . لكن لا يشترط عدد معين من الاعضاء في الجمعية العمومية بل المقصود من يحضرها . ويجدد الانتخاب في كل سنة . ويجوز انتخاب الرئيس السابق نفسه مراراً . ومن اختصاصاته التراس على مجلس التأديب وعلى الجمعية العمومية . والحق في عقدها له . وان

يشتغل بجميع مصالح الدائرة . ويقضي في المسائل التأديبية الطفيفة . وله ان يعين في المسائل التي يراها معضلة لجائاً مخصوصة للنظر فيها وتقديم التقرير عنها

### مجلس التأديب

هو مجلس المحاماة او مجلس الدائرة . ويتركب من خمسة أعضاء اذا كان عدد المحامين الموجودين في الدائرة اقل من ثلاثين فان زاد العدد على ذلك الى خمسين يكون عدد الاعضاء سبعة . ويكون تسعة ان كان العدد من خمسين الى مائة . وخمسة عشر ان كان العدد من مائة فما فوق . ويتألف مجلس باريس من واحد وعشرين عضواً . فاذا لم يوجد في الدائرة اكثر من خمسة محامين مندرجة اسماؤهم في اللوحة تقوم المحكمة الابتدائية مقام مجلس التأديب . وينتخب اعضاء المجلس من الجمعية العمومية في الخمسة عشر يوماً الاولى من شهر اغسطس . ولا يشترك المحامون الذين تحت التمرين في الانتخاب . ولا يجوز انتخاب احد المحامين عضواً في المجلس الا اذا مضى على وجود اسمه في اللوحة عشر سنين بغير انقطاع في باريس وخمس سنين في الارياف . وان وقع خلاف في صحة الانتخاب رفع امره الى محكمة الاستئناف

ولكل مجلس رئيس هو الرئيس العمومي وكاتب سر وامين صندوق ويجوز ان يكون له امين محفوظات وامين مكتبة ومساعدون لهم عند الاقتضاء بحسب الاهمية

ويختص مجلس التأديب بامور كثيرة . فهو ينظر في الاسباب التي تقتضي عدم الجمع بين حرفة المحاماة وحرفة اخرى . وفي جميع ما يتعلق بمدة التمرين

وادراج الاسم في اللوحة . وفي مصلحة المحاماة عموماً ومصلحة كل فرد خصوصاً وحقوقه وواجباته . وإدارة شؤون أملاك الطائفة فانها شخص مدني له أن يمتلك ويتعامل . واختصاصاته التأديبية هي النظر في الشكاوي التي تقدم في حق المحامين من النائب العمومي او القضاة او المحامين او الاهالي . وله أن يرفع الدعوى على احد المحامين من تلقاء نفسه اذا ظهر له من اعماله ما يستدعي محاكمته . ولكل محام أهين في عمله وظن الاهانة تعدياً ان يرفع أمره الى مجلس التأديب ويطلب تحقيق ما نسب اليه . ويشمل التأديب جميع المحامين سواء كانوا تحت التمرين او من المندرجة اسماؤهم في اللوحة . الا ان قراراته لا يجوز الطعن فيها ان كانت صادرة ضد الذين تحت التمرين بخلاف المحامين المندرجة اسماؤهم في الجدول فان لهم حق الاستئناف . كذلك يجوز للنيابة العمومية أن تستأنف الاحكام الصادرة على هؤلاء دون التي تصدر على أولئك

والعقوبات التأديبية هي : الانذار . والتوبيخ . والتوقيف الى سنة على الاكثر . والطرده . ويزاد بالنسبة للذين تحت التمرين تجديد مدة التمرين والحerman

وللمحاكم الاستئنافية وللنائب العمومي حق مراقبة المحاماة . وجميع المحاكم الحق في توقيع العقوبات التأديبية عليهم لما يأتونه من المخالفات في جلساتها وكل طعن من المحامي في المرافعة او نتائج آخر الاقوال موجه ضد الدين او نظام الحكومة او قوانينها او مصالحها يجر على صاحبه احدى العقوبات التأديبية السابق بيانها . وكذلك للمحاكم معاقبتهم على ما يقترفونه من



التعدي عليها ولو خارج الجلسة كما لو ندد رئيسهم مثلاً بمحكمة في مجلس المحاماة او في جمعيتها العمومية . وتقام الدعوى بناءً على طلب النيابة العمومية وكل فعل يستحق التأديب يقع من مجلس المحاماة يعاقب من ارتكبه تأديبياً أمام المحكمة المختصة لكيلا يكون المجلس خصماً وحكماً . وللمحاكم ان تحرر المحاضر وترسلها الى مجلس التأديب ان شاءت بما يقع من المحامين في الجلسات . وقد يقع من المحامي مخالفة تمس بنظام الجلسة يستحق لاجلها الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عنها في قانون المرافعات . فاذا حكم عليه بذلك جاز ايضاً ان يحكم عليه تأديبياً بسبب الفعل نفسه . كما ان المحامي الذي يحكم ببراءته جنائياً لا يتخلص بذلك من الدعوى التأديبية . وفي مقابل ذلك كان لمجلس المحاماة ان يأخذ بناصر المحامين فيما يقع لهم من الالهانة من قبل المحاكم او النيابة . فان تعدى احد القضاة على محامٍ بما يخرج عن حقه جازت شكواه الى محل الاختصاص . كما ان للمجلس الحق اذا تعدى احد النواب على محامٍ او نسب له أموراً تخل بالشرف ان يطلب مع مراعاة الادب والاحترام من ذلك النائب ايضاحاً عن صحة البلاغ وعن غرضه من تلك التهمة التي وجهها الى المحامي او المعنى الذي اراده بالالفاظ التي فاه بها في حقه وعن الوقائع التي أُلجأته الى الطعن في المحامي . فان لم يجبه جاز له ان يطلب وساطة النائب العمومي في الايضاحات التي يريد لها . لكن يجب عليه ان لا يتعرض للحكم على ذلك النائب ولا ان يصف سيره معه . ويلحق بذلك قرار المجلس بمنع المحامين من المرافعة امام القاضي القلافي لكونه شافه احدثهم بألفاظ مخلة . فان فعل ذلك كان قراره باطلاً وللمحكمة الاستئناف ان تحكم بالغائه



كما يلغى حكم التأديب الصادر على محام لمخالفته مثل ذلك القرار . كذلك يعتبر ملغى كل قرار يقرره المجلس ويكون من ورائه التنقيب على اعمال القضاة او التعريض بسيرهم مع المحامين ولو كان القضاة يستحقون الملامة من الجهة المختصة . لان في هذا اخلاقاً بما يجب على المحاماة من الاحترام والتعظيم للقضاء . ويلغى ايضاً كل قرار يمنع المحامين من استمرار العلاقات الرسمية بينهم وبين النيابة العمومية حتى ينالوا ما يطلبون . واذا ترفع احدى بخطاب او قدم كتابة تحتوي على قذف او سب جاز للقضاة تحذيره ويجوز ان توفقه المحكمة الى ستة اشهر . فان عاد كان الايقاف من سنة الى خمس سنين . ولا يفرق في السب او التعدي ان كانا موجّهين الى القضاة او غيرهم

### المحامون أمام شورى الحكومة والنقض والابرام

لا يترافع أمام محكمة النقض والابرام وامام مجلس شورى الحكومة الا محامون معينون . واول المجلسين معروف بكونه المنظم للقضاء الحافظ على القوانين ترفع اليه المشكلات في المسائل المدنية ومسائل الجنايات على اختلاف انواعها . واما مجلس شورى الحكومة فهو أشبه شيء بمحكمة النقض والابرام بالنظر الى المحاكم الادارية . فاليه يرجع في تفسير الاعمال الادارية والفصل في مباني القوانين واللائح والمنشورات المتعلقة بها . وهذه الاختصاصات هي التي أوجبت أن يكون أمامها من المحامين أناس مخصوصون

ولا يزيد عدد المحامين امام محكمة النقض والابرام ومجلس شورى الحكومة عن ستين محامياً . واقبولهم شروط مخصوصة وهي : أولاً

يصدر بتعيين المحامي منهم امر من رئيس الجمهورية . ثانياً . يجب أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية . ثالثاً . أن يكون محامياً مقررأ امام احدى محاكم الاستئناف منذ ثلاث سنين كاملة . وقد جرت العادة بان لا ينتخب لهذه الوظيفة الا من اعضاء نادٍ مخصوص مؤلف من كتاب سر المحامين امام المحكمتين تحت مراقبتهما . رابعاً . ان يقدمه احد المحامين المقررين امام المحكمتين . خامساً . ان يجوز امتحاناً في مواد معينة أهمها طرق المرافعات امام المحكمتين واختصاصاتهما . ثم تعطى له قضية من المرفوعة أمام احدهما ويمهل ثمانية أيام يقدم فيها تقريراً عن رأيه في الدعوى وما يوجد فيها من المسائل . وتبين جلسة لتلاوته بحضوره ويقوم بشرح الآراء المودعة فيها . ويجب في الحال على الاعتراضات التي يوجهها اليه اعضاء لجنة الامتحان . سادساً . ان يحلف يمينا امام المحكمتين . سابعاً . ان يدفع تأمينا قدره سبعة آلاف فرنك ولا يمكنه الترافع امام مجلس شورى الحكومة الا اذا قدم صك دفع التأمين . ثامناً . ان توافق محكمة النقض والابرار على قبوله عند ما يقدمه احد المقررين فيها

ويجمع المحامي المذكور بين التوكيل والمرافعة ولذلك يكون هو الوكيل في الاعمال الكتابية ايضاً عن صاحب الدعوى . ويؤلفون طائفة مخصوصة بنظام ممتاز ولهم مجلس من تسعة اعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنين برئاسة عاشر ينتخب ايضاً بالاغلبية المطلقة ويتجدد الثلث في كل سنة ولا تجوز اعادة انتخاب من انقضت مدته الا بعد سنة تسمى سنة الخلو وينتخب المجلس من اعضائه كاتب سر وامين صندوق . ولا تصح مداولاته

الأ من ستة أعضاء على الأقل . فان تساوت الاصوات رجح جانب الرئيس واختصاصات هذا المجلس هي الاختصاصات الممنوحة لمجلس التأديب السابق شرحها مع بعض زيادات اقتضتها حالته الخصوصية مثل كونه يعين في كل أسبوع من يترافع في قضايا المحكوم عليهم بالاعدام

والعقوبات التأديبية التي يحكم بها تخالف تلك وهي : الايقاظ والتوبيخ البسيط أي مجرد ذكر ذلك في القرار . والتوبيخ العلني وهو توبيخ المحامي من الرئيس أمام المجلس . والمنع من الدخول في محل اجتماعهم . فان كان الفعل يستحق التوقيف وجب ان يزداد من المحامين على المجلس تسعة بعدد اعضائه . ويكون تعيينهم بالقرعة . ويجب ان يحضر الثلثان في الجلسة . واذا حكم بالتوقيف وجب ايداع القرار في قلم الكتاب ليجري النائب العمومي فيه ما يراه . فان كان الفعل يستوجب عقوبة اكبر اقتصر المجلس على ابداء رأيه فقط ثم يرضه على محكمة النقض والابرار ان كان الفعل متعلقاً بصفة المحامي أمامها أو على ناظر الحقانية ان كان متعلقاً بصفته محامياً أمام مجلس شورى الحكومة . ولا استئناف لاحكام مجلس التأديب ولا يجوز الطعن في قرارات المحكمتين ولا يزل المحامي الا بحكم يتبع بأمر من رئيس الجمهورية

وللمحامين أمام محكمة النقض والابرار ومجلس شورى الحكومة جميع الامتيازات التي للمحامين . والقواعد الموضوعة هناك متبعة هنا . فاذا وجد عدد من هؤلاء وهؤلاء كانت الافضلية للاقدم من أي فريق كان ويعتبر المحامي منهم مكلفاً باجراء العمل في الدعوى متى قدمت اليه مستنداتها . ويجب عليهم رد المستندات بعد استلامها . ويسقط الحق في

مطالبتهم بها بعد مضي خمس سنين من يوم استردادها من قلم الكتاب وتحملون تبعه الهفوات التي تقع منهم في أثناء عملهم . مثلاً يجوز ان يطلب الموكل من وكيله تعويضاً اذا قدم عريضة باطلة شكلاً او نسي ان يذكر أمراً مهماً أو خالف نصاً من نصوص القانون . وقد جرت عادة النقض والابرام بان يلزم المحامي بالمصاريف عند ما يكون قراره مبنيّاً على سبب مثل ما تقدم . ولهم الحق في اتعابهم . وهم يقدرونها بمجملّة بحسب أهمية الدعوى ويجوز ان يطلبوها امام المحاكم . ويسقط حقهم فيها بمضي خمس سنين من تاريخ الحكم في الدعوى . ومع ذلك قرر مجلس طائفتهم منعهم من المطالبة باتعابهم والا كان ذلك مخالفاً لشرفهم ولا يسمح لهم باقامة دعوى الا اذا كانوا صرفوا مصاريف جسيمة في القضية من عند انفسهم . ولا يمكن الحكم عليهم الا من المحكمتين التابعين لهما . ولهم دون غيرهم حق المرافعة أمامهما . والاستعانة بهم واجبة امام النقض والابرام في المسائل المدنية وفي الجنح والمخالفات ولكنها اختيارية في الجنايات . ويستثنى من المسائل المدنية المسائل المتعلقة بالانتخابات ومسائل املاك الحكومة اذ يجوز امضاء العريضة من المدير والسبب في ذلك ان الخصام فيها مختص بالمدير والنيابة مكلفة بالمرافعة وباجراء جميع الاعمال المتعلقة بها نيابة عن الحكومة

ومن امتيازاتهم انه لا يجوز لغيرهم من المحامين ان يوقع على عريضة مقدمة للحكومة او احدى النظارات او المصالح التابعة لها . ولهم دون سواهم حق الدخول في الاقلام او طلب عمل الاجراءات اتماماً للطلب المقدم ولا يترافع غيرهم أمام محكمة الخلاف الذي يقع في الاختصاص . ولهم الحق

في أن يترافعوا أمام المحاكم جميعها الا ان تقاليد مجلسهم تحظر عليهم ذلك  
الا اذا استأذنوا فيه مقدماً ورخص لهم . وهم الذين يحررون الاستشارات  
القانونية أمام جميع المحاكم عادة

ويدفع المحامي اثنين وعشرين فرنكاً ونصفاً رسوم محضر حلف اليمين  
ولا يحرر استشاراته الا على ورق متوغل . ويدفع (الباطنطة) وهي تقدر بخمسة  
عشر في المائة من قيمة اجرة مسكن المحامي

## فصل ثانى

### ﴿ الوكلاء عند الامم الغربية ﴾

قدمنا في اثناء شرح نظام المحاماة انها تنقسم الى قسمين . مرافعة  
وتوكيل وان جميع الممالك لا تعرف هذا التقسيم بل بعضها لا يفرق بين  
العملين . ولذلك رأينا ان نتم الفائدة ببيان نظام الوكلاء ايضاً لتعلم واجباته وحقوقه  
والشروط الواجب توفرها فيه عند القبول . وهي بانضمامها الى واجبات المترافع  
وحقوقه والشروط اللازمة فيه تكون المحامي الذي يجمع بين الحرفتين كما هو  
عندنا ويسهل حينئذ على القارئ ايجاد النسبة بين المحامي عندنا وبين  
المحامي والوكيل او المحامي فقط في البلاد الاجنبية وهي الغاية المقصودة  
من هذا الكتاب

فالبلاد التي لا تفرق بين الصناعتين هي . المانيا . واستوريا . واليونان  
ورومانيا . والبلاد الاسكندينية . وسويسره . وتركيا . وقازو ولا . ومصر

وتوجد صناعة التوكيل فقط في بقية البلاد . وتمتاز ايطاليا عن القسمين  
بكونها أوجدت الصناعتين منفصلتين ثم أباحت للشخص الواحد أن يحترف  
بهما ان وفي شروطهما

ويعرف الوكيل بانه شبه موظف أميري من عمال القضاء يختص دون  
سواه بالنيابة عن المتخاصمين امام المحاكم

ولوجوده عند الامم التي اختارته سيان . الاول . انه يهم الهيئة  
الاجتماعية ان تكون احكام القضاء مرضية . وان لا يضيع احد الخصمين  
حقه بمخاصمته فيه بنفسه مع انه كان يكسبه لو فوض الامر الى من هو  
أدرى بمقارعة الخصوم ومكافحة المترافعين . والسبب الثاني ان اوراق  
المرافعات تعلن ويحصل تداولها مع المستندات بسرعة وسهولة بين وكيلين  
في بلد واحد أكثر مما يكون بين الخصوم الذين يسكنون بلاداً متفرقة  
ويترب على هذه السهولة نقص في المصاريف

أما السبب الاول فهو مقبول . واما الثاني فالعمل لا يؤيده لان  
المصاريف أكثر في اعمال الوكلاء منها في اعمال الخصوم انفسهم اذ هم يأخذون  
جعلاً زائداً على الاصل اي مصاريف المحضرين . لكننا مع موافقتنا على  
السبب الاول لانوافق على فصل الصناعتين من بعضهما لانه يوجب التشتت  
ويستدعي طولة العمل . على ان المؤلف عند البلاد التي تفرق بينهما ان  
صاحب الدعوى يتفق مع الوكيل ويسلم اليه اوراقه ثم الوكيل يباشر رفع  
الدعوى ويختار المحامي الذي يترافع فيها . وهو الذي يتفق معه على قيمة الاتعاب  
وهو الذي يحصلها ويوصلها اليه . وهذا هو السبب في ظهور المحامين عندهم

بمظهر الترفع والاستخفاف بالدرهم وغض الطرف عن المطالبة . وقد صار من المقرر عندهم ان اول هم للمحامي بعد قبوله البحث عن وكيل يتودد اليه ويكتب اسمه في مكتبه ليكون له بذلك مصدر عمل وطريق كسب . فليس كل محام يعين من كل وكيل بل لكل وكيل محامون لا ينتخب الا منهم ونحن نرى الاصح في جمع الصناعتين لانه اضمن للعمل واكبر صيانة للحقوق واخصر طريقاً وأقل مصرفاً

### ﴿ الوكلاء في فرنسا ﴾

يعين الوكيل بأمر من رئيس الجمهورية متى اجتمعت فيه الشروط الآتية  
 أولاً . ان يكون سنه خمساً وعشرين سنة كاملة . ثانياً . أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية . وثبت له هذه الصفة بشهادة من شيخ البلد . ثالثاً . أن يكون وفى بواجب الخدمة العسكرية أو لم تعد واجبة عليه رابعاً . شهادة الاهلية من احدى مدارس الحقوق ان لم يكن الطالب حائزاً لشهادة الدراسة القانونية ( ليسانسيه او بكالوريا ) . خامساً . أن يكون تمرن على العمل في احد مكاتب الوكلاء خمس سنين . وتخفض المدة الى ثلاث سنين بالنسبة لمن حاز الشهادة القانونية ( ليسانسيه ) والى سنتين بالنسبة لمن نال شهادة ( الدكتورية ) ومع ذلك فالخمس سنين لازمة في باريس على كل حال . سادساً . شهادة بحسن السلوك من لجنة التأديب . سابعاً . أن يتقدم الطالب بواسطة أحد الوكلاء المقررين أو بواسطة ورثته أو من لهم حقوق في تركته . ولا يصح تقديم الورثة للطالب الا اذا لم يكن خلو مورثهم ناشئاً عن العزل . فان كان ناشئاً عنه فبواسطة المحكمة التي يريد الطالب ان



يشتغل امامها . ثامناً . شهادة حسن سلوك ثانية من شيخ البلد . تاسعاً  
موافقة المحكمة الاستئنافية او الابتدائية . عاشراً . تقرير من رئيس النيابة  
وتقديم الاوراق الى ناظر الحقانية بواسطة النائب العمومي مصحوبة برأيه  
الحادي عشر . صدور أمر عال من رئيس الجمهورية بالتعيين يبلغه ناظر  
الحقانية الى النائب العمومي أو الى رئيس النيابة على حسب المحكمة التي حصل  
التعيين أمامها . الثاني عشر . دفع التأمين وحلف اليمين

### في صفة الوكلاء

ليس الوكيل موظفاً أميرياً وان كان معيناً بأمر من رئيس الحكومة  
وانما هو شبه موظف لانه لا ينوب عن الحكومة في عمل من الاعمال  
بمقتضى وكالته . ولم يفوض اليه قسم ولو صغيراً من السلطة العمومية . ولا  
يشتغل في حرفته الا لمصلحته الخصوصية . وينتج من هذا ان الوكيل لا يعامل  
معاملة الموظف خصوصاً في المسائل الجنائية

ولا يجوز أن يكون الوكيل موظفاً قضائياً اللهم الا نائب قاض او  
محامياً أي مترافعا . أو موثقاً . أو محضراً . أو كاتباً الا مؤقتاً ان غاب الكاتب  
الاصلي بشرط أن لا تنظر المحكمة في القضايا الموكل هو عن أربابها . او  
صرافاً . أو عضواً في مجلس المديرية . أو شاغلاً لاحدى الوظائف الادارية  
ذات المرتب وعلى الاخص وظيفة معاوني البوليس . أو تاجراً . أو قريباً أو  
نسبياً لاحد قضاة المحكمة التي يريد العمل أمامها

والوكالة حرفة مكتسبة لمن تعين فيها فلا يجوز لغيرهم أن يتداخل في  
أعمالها وهي عبارة عن النيابة عن الخصوم أمام القضاء . والنيابة تشمل



حق التحرير وحق تقديم آخر الاقوال وهي المعبر عنها بالنتائج . فأما التحرير فهو جميع الاعمال الكتابية المتعلقة بالدعوى من تحقيق وتقديم عرائض وطلبات واعلان اوراق الى آخر ما تحتاجه القضية من الاوراق المكتوبة مع مراعاة نص القانون حتى تصبح الدعوى تامة صالحة للفصل فيها . واما النتائج فهي الاوراق التي تقدم مشتملة على ملخص طلبات الخصوم

ويجب أن ينوب عن كل خصم وكيل مخصوص . لكن يجوز أن ينوب الوكيل الواحد عن خصوم عديدين اذا لم تختلف المصلحة بينهم والوكلاء طرق في مخاصمة من يتداخل بغير حق في حرقهم . منها الحق في دعوى التعويض على المتعدي ان نشأ ضرر عن فعله . ومنها عقوبة المتعدي بمقتضى المادتين ٢٥٨ و ٢٥٩ عقوبات المختصين بمقاب من يتداخل في وظيفة أميرية أو يلبس لباساً اختصت به فئة دون غيرها من قبل الحكومة ومنها انه يجوز لجمعية الوكلاء أن يقيموا الدعوى على المتعدي ليحكم عليه بغرامة من مائتي فرنك الى خمسمائة . ومن خمسمائة الى الف في حالة العودة . وتسمى الجريمة (جنحة التحرير الممنوع) وحق الاحتكار يسري على كل فرقة من فرق الوكلاء . فلا حق لوكلاء أمام محاكم الاستئناف أن يتدخلوا في أعمال اخوانهم المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ولا لهؤلاء أن يتخطوا محكماتهم . حتى لو حكمت محكمة الاستئناف باجراء تحقيق تكميلي في قضية وانتدبت لذلك احد قضاة المحكمة الابتدائية فالذي ينوب عن الخصوم أمام هذا القاضي هم الوكلاء المقررون أمام محكمته دون غيرهم . كما انه لا يجوز لوكيل أمام محكمة أن يشتغل بحرفته أمام محكمة أخرى

ويجوز للوكلاء أن يترافعوا في الاحوال الآتية . أولاً . اذا امتنع المحامي عن المرافعة في الدعوى أو كان غائباً أمام جلسة أخرى أو غير حاضر في المحكمة لأي سبب من الاسباب . ثانياً . اذا كانت المرافعة في مسائل فرعية تختص بأعمال المرافعات أو بطلبات فرعية من شأنها أن تحكم فيها المحكمة بوجه السرعة . رابعاً . اذا تقرر ان عدد المحامين المقررين أمام محكمة ليس كافياً للمرافعة في جميع القضايا التي تقدم اليها . واعلان ذلك من خصائص محكمة الاستئناف فهي تصدر قرارها في شهر أكتوبر من كل سنة ببيان المحاكم التي يجوز للوكلاء أن يترافعوا أمامها نظراً لقلة عدد المحامين . ويبنى هذا القرار على طلب النائب العمومي بعد أخذ رأي المحكمة الابتدائية التي يجب عليها أن تين اسبابه على كل حال . ويجب التصديق على هذا القرار من ناظر المحكمة

وأما في المسائل الجنائية فلاوكلاء حق المرافعة مطلقاً أمام المحاكم المقبولين فيها وامام مجلس الجنايات ان لم يكن يعقد جلساته في محكمة الاستئناف فان كان ذلك فالوكلاء امام الاستئناف هم الذين ينوبون او يترافعون وحدهم عن المتهمين . وليس لغير الوكلاء ان ينوب عن متهم بل متى أراد هذا او وجب عليه ان يعين له وكيلاً فلينتخبه من المترشحين في امتيازات الوكلاء

أهم امتياز منحه القانون للوكلاء هو احتكارهم لحرقتهم كما قدمنا . ويزاد عليه ان لهم الحق في التأقب بلقب الاستاذ . ومكانهم في الجلسات بجانب مكان المحامين على عزلة من بقية الناس . ويجلسون وقت مرافعة المحامين

عن موكلهم الا وقت تلاوة طلباتهم الختامية كما انهم يقفون كلما أرادوا الكلام لكن يجب عليهم أن يكشفوا رؤوسهم في هذه الحالة بخلاف المحامين وكذلك يكشفونها ان ترفعوا . ومن حقوقهم انهم يعينون خلفهم في حرقهم وينتقل هذا الحق بوفاتهم الى ورثتهم الا اذا كان خروجهم منها بطريق العزل فلا حق لهم في تسدية البدل . وينوبون مناب القضاة ان لم يوجد من نواب القضاة ولا من المحامين من يقوم بذلك وكذلك ينوبون مناب النيابة عند الضرورة ويجوز تعيينهم في القضاء وفي النيابة بعد عشر سنين من دخولهم في الحرفة . ولكل وكيل أن يشتكي من القذف الذي يقع على طائفته في واجبات الوكلاء

لما كان من الواجب على الخصوم أن يتخذوا لهم وكلاء في دعاويهم وجب على الوكلاء أن لا يمتنعوا عن التوكيل لمن يطلب . ولا يسوغ للوكيل أن يمتنع عن قبول التوكيل الا في احوال مخصوصة كما لو كان الطلب غير جائز قانوناً أو كانت الدعوى موجهة ضد أحد اقارب الوكيل ذوي الرحم وفيما عدا هذه الاحوال الاستثنائية لا يجوز لهم الرفض ولا ان يحولوا الطاب على غيرهم . انما اذا لم يدفع الموكل مقدم اتعاب للوكيل او كان مفلساً جاز رفض التوكيل اذ الوكلاء ليسوا ملزمين باداء مقتضى صناعتهم بدون متقابل الا في حالة المعافاة من الرسوم . وفي هذه الحالة الاخيرة لا يستحق الوكيل سوى ما صرفه من يده حقيقة فيطلبه من لجنة الوكلاء فاذا كانت الوكالة قانونية أي ان الوكيل ملزم بقبولها بمقتضى القانون جاز للخصم ان يعلن لمن لزمته أوراق المرافعات من غير بحث في كونه قبل الوكالة أم لا . لكن لهذا

الوكيل في مثل هذه الحالة أن يتمتع عن اجراء أي عمل في القضية قبل الحصول على مقدم الاتعاب بشرط اعلان موكله بذلك . ويجب على الوكيل أن يقيد الدعوى في الجدول المد لعيد القضايا قبل اليوم المحدد لها بأربع وعشرين ساعة على الاقل فان خالف حوكم تأديبياً . ومتى ظهرت الدعوى في الجدول المخصوص بقضايا المرافعة وجب عليه أن يعلن نتائج أقواله الختامية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة وأن يقدمها الى الكاتب يوم المرافعة قبل كل عمل يأتيه في الجلسة موقعا عليها منه ومبيناً فيها نوع القضية ونمرتها في الجدول وناريخ الجلسة والدائرة التي هي مقدمة اليها . ولا تقبل منه المرافعة أو أي طلب من الطلبات قبل ذلك فان غير في طلباته أو رغب عنها الى غيرها لزمه هذا الواجب بعينه . ويجب على الوكيل أن يقدم النتائج التي يطلبها موكله ولو لم تكن على أساس متين الا اذا كانت مخالفة لنص صريح في القانون أو يناقضها اوراق في الدعوى غير مطعون في صحتها . ويجب عليه أن يتمتع عن كل عمل يقصد به المكيدة والاعنات ليس الا فان خالف حقت عليه الغرامة والتعويض والتوقيف احياناً . ولا يجوز له أن يعلن بعضاً من ورقة دون البقية ولا ان يطلب أجرة على الاوراق التي لم يعلنها ولا أن يعلن في ورق غير متوغل

#### دفتر الوكلاء

يجب أن يكون لكل وكيل دفتر منمر الصحائف وممضي من رئيس المحكمة التابع لها أو من القاضي الذي يعينه لذلك يكتب فيه جميع المبالغ التي يأخذها من موكله على التوالي بدون ترك بياض بينها ويراعي في ذلك تواريخ

استلامها . وعليه أن يقدم هذا الدفتر كلما طلبه منه وكيله او كلما ادعى هو بمصاريف . فان لم يقدم دفتره او تين انه غير منتظم وجب رفض طلباته لا فرق بين أن تكون هذه الطلبات موجهة ضد الموكل أو ضد الخصم الذي ألزم بالمصاريف . ويعتبر الدفتر حجة على الوكيل بالمبالغ المذكور فيه انه قبضها . ويحتج بهذا الدليل موكله وخصمه الذي ألزمه الحكم بالمصاريف لكن الوكيل لا يحتج به عليهما فيما يدعيه باقياله من حقوقه ويجب على كل وكيل أن يكون عنده دفتر منتظم لقيد القضايا واسماء أربابها

### فيما يمنع منه الوكيل

يمنع الوكيل من ابتياع الحقوق والقضايا التي من اختصاص محكمته والحقوق المذكورة هي المتنازع فيها فعلاً او التي فيها صعوبات يخشى أن يلتجأ في تذليلها الى المحكمة . فان خالف كان عقده باطلاً ويحكم عليه بالغرامة وللنيابة العمومية في الجلسة فقط ان تطلب من المحكمة الحكم بابطال العقد ولو لم يطلبه أحد الخصوم . ويمنع كذلك من المزايدة ومن شراء ما يباع في محكمته لا لنفسه ولا لبعض اشخاص معينين في القانون منهم القضاة والمحجوز عليهم في المبيع والاشخاص المشهور عسرهم والا كان العمل لاغياً وعوقب الوكيل بالغرامة . لكن لا يمتد هذا المنع الى المنقولات الا ما ألحق منها بالمقار . ويجوز الحكم عليه ايضاً بالتعويض ان اشترى لشخص مشهور بالاعسار

## واجبات أخرى

يجب أن يكون للوكلاء مسكن في دائرة المحكمة المقررين أمامها . ولا يجوز لهم أن يشتغلوا في مدينتين . وكل ورقة تحرر في غير المدينة التي بها المحكمة تكون باطلة الا في حالة الانتقال او مرافقة اهل الخبرة او مباشرة تحقيق في غير مركز المحكمة . ويجب عليهم أن يرتدوا لباسهم الرسمي كلما أدوا عملاً من اعمال وظيفتهم سواء كان امام الجلسة او في النيابة او في الجلسات الخصوصية أي جلسات التحقيق وما شابهها . وعليهم ان يكملوا الضمان كلما نقص شيء منه لصرفه في غرامة او تعويض حكم به عليهم والا اوقفوا عن العمل . وان يوفوا بيمينهم فيسلكون سبيل الذمة والامانة . وان لا يتوكلوا الا في القضايا التي يرونها صواباً الا اذا كانت محولة عليهم . وان يبادروا الى انجاز ما يتوكلون فيه . ولكي يجتنبوا التأخير يجب عليهم ان يرسلوا الاوراق الى المحامين في زمن يسع الاستعداد للمرافعة . وعليهم ان يمتنعوا في محركاتهم عن العبارات التي لا تليق بوقار القضاة ومقتضى احترامهم . وان يتجنبوا الفاظ الشتم والسباب في حق اخوانهم وموكليهم . ومن يحرق ورقة يطعن فيها على احد القضاة ولو لم يمضها الا . واصله يحكم عليه بالتعويض ومصاريف طبع الحكم ونشره . ومن يتعد على أحد القضاة بالقدح في حقه ولو في ردهة المحكمة العمومية يحكم عليه من محكمته بالايقاف . ويجوز للمحكمة أن تمنع الوكيل عن التداخل في المناقشة اذا حضر الخصوم بانفسهم ورأت استجوابهم شخصياً

## في لجنة الوكلاء

للوكلاء في دائرة كل محكمة لجنة تتألف من احد عشر عضواً ان كانوا مائة او يزيدون ومن تسعة ان كانوا خمسين فاكثر ومن سبعة ان كان عددهم ثلاثين الى خمسين ومن خمسة ان كان عشرين الى ثلاثين ومن اربعة ان نقص عن العشرين . وينتخب الاعضاء في جمعية عمومية تنعقد من جميع الوكلاء بمركز المحكمة في اول يوم من شهر سبتمبر . ويحصل الاقتراع سراً بالكتابة ويجب ان تتوفر الاغلبية المطلقة . وقد جرت العادة في باريس بان اللجنة القائمة بالعمل وقت الانتخاب ترشح عدداً من اللاتقنين لمهام الاعمال وتعرضه على الجمعية العمومية وهذه لا تخرج في الغالب عن هذا النرشح كما ألفوا ايضاً ان اكبر الوكلاء سناً يكون عضواً في اللجنة بغير انتخاب ولا تجديد في كل سنة . وتشتط الاقدمية بين الوكلاء المشتغين بحرفتهم . ويحصل تجديد النصف او الثلث في كل سنة بحيث لا يمكث الوكيل عضواً في اللجنة اكثر من ثلاث سنين . وللنيابة حق مراقبة هذا التجديد . ولا تجوز اعادة انتخاب احد الاعضاء الا بعد سنة من تاريخ خروجه . واذا استعفى احدهم او توفي وجب عقد الجمعية العمومية لقبول الاستعفاء واختيار بدل الذي سقطت عضويته . فان كان عدد الوكلاء في دائرة احدي المحاكم لا يزيد على اللازم لتشكيل اللجنة فلا انتخاب ولا تجديد بل تتألف اللجنة من اولئك الوكلاء على الدوام . كذلك اذا كان عددهم خمسة فلا معنى للتجديد بل الوكيل الخامس يدخل حتماً بدل العضو الذي خرج . ويجوز للنيابة العمومية ولذوي الشأن ان يطعنوا في صحة الانتخابات وانها جاءت على خلاف



القانون . ويقدم الطعن الى ناظر الحقانية فهو القاضي المختص بالفصل فيه

### في نظام اللجنة الداخلي

ينتخب اعضاء اللجنة من بينهم رئيساً ومأمور اشغال وكاتم اسرار ومقرراً<sup>(١)</sup> بالاغلبية المطلقة سراً بالكتابة . ويتجدد الانتخاب في كل سنة ويجوز ابقاء الموظفين السابقين . فان لم ينل احد المقترع عليهم أغلبية مطلقة اعيد الانتخاب وان كانت النتيجة واحدة عين الاكبر سنًا الا اذا كان قد أمضى سنتين في الوظيفة الحاصل عليها الاقتراع فان الافضلية تعطى لمن يليه ومن المقرر ان وظيفة عضوية اللجنة واجبة على من انتخب لها فلا يجوز له رفضها او الاستغناء منها الا بناء على اسباب يتقرر قبولها من الجمعية العمومية فان رفضت واصر الوكيل على اباته القبول او استرداد الاستقالة جازت محاكمته في مجلس التأديب

### في درجة اعتبار لجنة الوكلاء واختصاصاتها

تعتبر هذه اللجنة جمعية خصوصية لا رسمية والفرق عندهم بين هاتين التسميتين يظهر بالاختصاص في التعدي على هذه الجمعية . فان كانت خصوصية كان عقاب القاذف لها من خمسة ايام الى ستة اشهر ومن خمسة وعشرين فرنكاً الى الفين ويجوز الحكم بأحدهما . وان كانت رسمية كان العقاب من ثمانية ايام الى سنة ومن مائة فرنك الى ثلاثة آلاف او بأحدهما . ويحاكم قاذف الاول أمام محكمة الجنح واما محاكمة قاذف الثانية فمن اختصاص محكمة الجنايات



واخص اختصاصات اللجنة نيابتها عن الوكلاء جميعاً في دائرة محكمتها في كل امر يهمهم النظر فيه من جلب منفعة او دفع مضرة فهي التي تدير صندوق النقود العمومي . وتخاصم عند الضرورة امام المحاكم . ومن اختصاصاتها المحافظة على النظام بين الوكلاء في كل ما يختلفون عليه خصوصاً في تبادل الاوراق وايداعها او حجزها والتوكل في بعض القضايا وفي الشكاوي التي تقدم من الاهالي في حقهم . واذا كان الخلاف حاصلًا بين وكيلين جاز حضورهما امام اللجنة من تلقاء انفسهما او بخطاب يمضيه المشتكي ويرسله كاتب السر الى المدعى عليه مع حفظ صورة منه او باعلان يحفظ اصله عنده . ويجب بيان سبب الحضور في الطلب على كل حال وان يوقع الرئيس على الطلب وان يكون الحضور لميعاد خمسة ايام على الاقل . وتبدي اللجنة رأيها في الخلاف الذي لم تتمكن من حسمه بالصلح بين الوكلاء المتخاصمين وفي المنازعات المتعلقة بالاعتاب وفي الشكاوي المقدمة من احد الوكلاء في حق احد الاهالي . ويجوز لها ان تعين احد الاعضاء ليطلع على الاوراق ويهطي الرأي بالنيابة عنها . ولها الحق في البحث عن الاشخاص الذين يتدخلون بغير حق في اشغال التوكيل . ومن اختصاصاتها اعطاء شهادات حسن السلوك والاهلية للذين يريدون الاحتراف بالوكالة . ومنها ادارة الصندوق العمومي وجمع المال اللازم له من الاعضاء حسب المقرر وتحضير الميزانية ويقدم لها كاتب السر تقريراً في كل ثلاثة اشهر عن الايرادات والمصروفات فتقر عليها

هذه هي الاختصاصات العمومية ولكل موظف من موظفي لجنة

الوكلاء اختصاصات يمتاز بها عن البقية

فيختص الرئيس بحفظ نظام اللجنة في جلساتها . ويطلب عقدها في اوقات غير اعتيادية بحسب ما يراه او بناءً على طلب عضوين منها . ويترأس على جلساتها . ورأيه راجح في حالة الانقسام . ويعين من ينوب في الجلسات عن الغائب من اعضائها . ويوزع المصاريف اللازمة على جميع الاعضاء . ويعين الوكلاء الذين يتوكلون في قضايا المعافاة من الرسوم . ويتداخل في كل امر من اختصاص اللجنة ان تنظر فيه . ويوقع على محاضر الجلسات مع كاتب السر وعلى طلبات الحضور والمراسلات . وله الخطابة عن اللجنة او عن جمعية الوكلاء كلها عند الحاجة . ولا يتحصل الوكيل على رسم اعلانات بيع العقار بالمزاد الجبري الا اذا تحصل على شهادة منه بانه راجع الصور وتحقق من عددها

ويقوم المأمور في اللجنة مقام النيابة في المحكمة فيطالب التحقيق ضد الوكلاء ان قصروا كما يطلب توقيع العقاب عليهم . ويؤخذ رأيه في جميع المداولات وتجب المداولة في جميع طلباته . وله كالرئيس الحق في استدعاء الاعضاء للاجتماع اذا رأى ذلك ضرورياً . وعليه تنفيذ قراراتها وامضاء طلبات المتهمين امامها . ويتداخل في كل امر قرره اللجنة

ويختص المقرر بجمع الاستدلالات ضد الوكلاء المتهمين بالتقصير ويقدم الى اللجنة تقريراً بما يراه فهو بمثابة قاضي التحقيق . وعليه عرض الصلح على المتخاصمين وامين الصندوق يقبض النقود ويصرفها حسب الاوامر . ويقدم حساباً في كل ثلاثة اشهر . وكاتب السر يحرر محاضر الجلسات ويحفظ

اوراقها ويعطي صور الاوراق او الشهادات المأمور بها او التي يوجبها القانون  
ويشتغل بقية الاعضاء فيما يحال عليهم من الاعمال

### في تأديب الوكلاء

يختص تأديب الوكلاء بلجنتهم وبالمحاكم التابعين لها وبناظر الحقانية  
فلجنة الوكلاء مختصة بتأديبهم على ما يقع منهم من التقصير في وظائفهم الا  
ان ذلك لا يمنع المحاكم من محاكمتهم على الافعال نفسها . فيجوز اذن أن  
يحكم تأديباً على الوكيل من اللجنة ومن المحكمة التابع لها . والعقوبات  
التأديبية التي تحكم بها اللجنة هي : الايقاف . والتوبيخ البسيط وهو يحصل  
بمجرد الحكم به والتوبيخ مع اللوم وهو يحصل بتوجيه من الرئيس الى  
الوكيل نفسه في اللجنة حال انعقادها . والمنع من الدخول في عضوية اللجنة  
لمدة اكثرها ستة اشهر . فاذا استحق الفعل المسند الى الوكيل عقوبة الايقاف  
عن العمل اقتصرت اللجنة على ابداء رأيها ثم تعرض الدعوى على المحكمة  
المختصة وهي التي تقضي بهذه العقوبة في اودة مشورتها . وليس للجنة حق  
في ابداء هذا الرأي من تلقاء نفسها الا اذا كان عدد الوكلاء المقررين أمام  
المحكمة يزيد على عدد اعضاء اللجنة ثلاث مرات فان نقص عن ذلك فلا رأي  
الا اذا طلبته المحكمة . وفي الحالة الاولى يجب أن تندب اللجنة من الوكلاء  
عدداً يزيد بواحد على عدد اعضائها ويعطى الرأي من الجميع بواسطة الاقتراع  
السري ولا يعتبر صحيحاً الا اذا حضر ثلث المدعويين في الجلسة . وتقام الدعوى  
على الوكيل امام اللجنة بناءً على طلب أولي الشأن أو من تلقاء نفس اللجنة  
بواسطة المأمور . ولهذا فانه لا يحضر المداولات ولا يشترك في الاحكام وانما

هو الذي يجري التحقيقات كما تقدم بيانه . وتصدر الاحكام من اللجنة بشرط أن يحضر الجلسة ثلث اعضائها بعد سماع اقوال المتهم والمتشكي ويجوز لهما ان يستنيبا عنهما . فان حكمت اللجنة في مسألة فرعية كالاختصاص ونحوه وجب ان يصدق على قرارها من المحكمة التابعة اليها . وفي حالة اعطاء الرأي بان التهمة تستحق عقوبة التوقيف يوضع القرار في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه الى رئيس النيابة لكي يأمر بما يراه من حيث السير الواجب . فان تعدت اللجنة اختصاصها وحكمت بعقوبة غير المصرح لها بالحكم فيه جاز الطعن على قرارها امام محكمة النقض والابرام . واذا امتنع احد الوكلاء عن الحضور امام اللجنة لتحقيق ما اسند اليه جاز للمحكمة ان تأمر بايقافه عن العمل حتى يطيع أوامر اللجنة وينقاد الى طلباتها

واما اختصاص المحاكم في تأديب الوكلاء فانه نوعان . ما تحكم به الدائرة التي وقعت المخالفة في جلستها وهي المخالفات التي تحصل في الجلسات . وما تحكم به المحكمة في اودة مشورتها مركبة من جميع الدوائر . والعقوبات التأديبية التي يحكم بها هي المتقدمة ويزاد عليها الايقاف . وتجاوز المعارضة او الاستئناف ضد الاحكام الصادرة من دائرة واحدة . اما الاحكام الصادرة من اودة المشورة اي من جميع الدوائر فلا يطعن فيها الا امام النقض والابرام لعدم الاختصاص أو لتطرف في استعمال السلطة . ويجب على النائب العمومي أن يرفع القرار الصادر من هيئة المحكمة جميعها الى ناظر الحقانية لكي يحيلها على النقض والابرام او يستصدر امر انعزل على حسب الاحوال . ولناظر الحقانية ان ينظر في الدعاوي التأديبية التي تصدر فيها قرارات فقط أي التي

لا تصدر فيها أحكام علنية فيحكم فيها بما يراه . وتلك الدعاوي هي التي تحكم فيها المحاكم في أودة مشورتها أما التي تحكم فيها الدائرة المختصة لوقوع المخالفة في جلستها فحكمها حكم بقية القضايا من حيث طرق الطعن والتظلم . ويجوز لناظر الحقانية ان يطلب من رئيس الحكومة اقالة الوكيل مما حكم به عليه تأديباً

### في الصندوق العمومي

لكل طائفة من طوائف الوكلاء صندوق عمومي تجتمع فيه النقود من اعضاء الطائفة لينفق منها في صوالح الجميع وليس لهذا الاحتياط موجب قانوني وانما النظام والضرورة هما القاضيان به . والنقود التي تدخل في هذا الصندوق تحصل من الوكلاء كما يأتي

ستيم فرنك

- ٢ عن كل قضية جزئية تقيد في قائمة الدعاوي<sup>(١)</sup>
- ٣ عن كل قضية كلية تقيد فيها . ويدفع المبلغ الى كاتب المحكمة وهو يوصله الى لجنة الوكلاء
- ٥٠ الى ١ عن كل عريضة تقدم للمحكمة ويصدر عليها امر بتعيين احد المحضرين او تصريح بالمعارضة وغير ذلك على حسب الاحوال ويدفع هذا المبلغ الى عامل اللجنة بعد التأشير منه على العريضة بذلك

(١) هي المعروفة باسم الرّول

ستيم فرنك

١٠ عن كل بيع رسمي في المحكمة . ويدفع الى كاتب المحكمة وهو يدفعه الى اللجنة

٢ عن تخلص العقار المباع من الرهن الواقع عليه

٣٠ . عن كل ورقة من اوراق الدعوى المقدمة من الوكيل الى اللجنة لتقدر له اتعابه فيها

ويصرف من الصندوق العمومي مرتب الكتبة المعينين في اللجنة وما يلزمها من النفقات . وعلى المقعد من الوكلاء . ومن ليس له قدرة على الكسب والاشتراك في الاكتسابات ذات المنفعة العمومية

### ﴿ الوكلاء في البلجيك ﴾

لا يختلف نظام الوكلاء في بلاد البلجيك عن نظامها في فرنسا الا ان افكار البلجيكين غير متمسكة به ولذلك تقدم مشروع الى مجلس النواب يقضي بالغائه

### ﴿ الوكلاء في البرازيل ﴾

للكلاء فيها طائفة غير طائفة المحامين وشروط القبول ليست واحدة فيهما . فالقاعدة في قبول المحامين أن يكون حائزاً لشهادة الدراسة القانونية كما قدمنا الا في ظروف استثنائية يجوز للمحاكم فيها أن تقبل من لم يكن حائزاً لها عند الضرورة . ولكن يكفي في قبول الوكيل أن يؤدي امتحاناً أمام المحكمة التي يريد أن يتقرر امامها . وموضوع هذا الامتحان قواعد المرافعات العملية . وكثيراً ما يؤدي المحامي اعمال المرافعات الكتابية والسبب

في ذلك ان الوكلاء ليسوا طائفة ممتازة ذات اختصاص مقصور عليها

### ﴿ الوكلاء في بلاد شبلي ﴾

للكلاء في هذه البلاد نظام واسع . فهم يحسبون من الموظفين ويعينون بأمر من رئيس الجمهورية بناءً على طلب محكمة الاستئناف التي يريد الطالب ان يقرر في دائرة اختصاصها . ويشترط في الطالب أن يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة . وان يكون متمتعاً بحق الانتخاب . وأن يكون ذا اهلية للوظيفة . وقبل مباشرة العمل يحلف يمينا أمام محكمة الاستئناف على أن يؤدي وظيفته بالصدق والامانة

والعقد الذي يحصل بين الوكيل والموكل يعتبر عقد وكالة تسري عليه قواعد الوكالة المنصوص عليها في القانون المدني . ويجب ان يحصل الاتفاق بعقد رسمي او بكتابة صادرة من الموكل بعد الاذن من رئيس كتاب المحكمة المختصة بنظر الدعوى . ويجب على الوكيل أن يراعي في عمله واجبات الوكالة العمومية . وان يحضر بنفسه كل يوم الى رئيس كتاب المحاكم ليعرض عليه ما أجراه في القضايا التي عنده . وان يخبر بذلك ايضاً المحامي الذي اناطه بالرافعة . وان يدافع عن الفقراء مجاناً

ولا تنقضي الوكالة بموت الموكل بل يستمر الوكيل عاملاً بها حتى تنتهي

بأحد الاسباب الاخرى

ويأخذ الوكيل أتعابه من الموكل بمقتضى لائحة مخصوصة صادرة من الحكومة . ويجب على الخصوم ان يحضروا بانفسهم او بواسطة وكيل رسمي عنهم أمام محكمة النقض والابرار والمحاكم الاستئنافية . ولهم ان



يستنبوا عنهم من يشاؤون امام المحاكم الاخرى . ويجوز لهذه المحاكم ان تلزمهم بتوكيل وكلاء رسميين اذا رأت من صالح الدعاوي ما يدعو لذلك  
﴿ الوكلاء في بلاد كوستاريكا <sup>(١)</sup> ﴾

نظامهم في تلك البلاد أشد تضيقاً على المتخصصين فلا يدعي احد ولا يدافع احد أمام المحاكم الا بوكيل رسمي ما عدا الزوج عن زوجته والولد عن أبيه وحميه وعكسه والاخ عن أخيه . ويجب أن يكون التوكيل بعقد رسمي وللموكل أن يعزل وكيله في أي وقت شاء بشرط تعيين غيره . فان لم يعين البديل واستمر الوكيل الاصلي على العمل وصدرت أحكام كان ذلك كله صحيحاً جائزاً على الموكل . ولا تصح وكالة الاب عن ولده ومن تقدم ذكرهم ممن استثناهم القانون الا اذا حصل النص صراحة في عقد الوكالة بان الموكل يقبل كل عمل يعمله وكيله ويرضى بما يصدر من الاحكام

﴿ الوكلاء في الولايات المتحدة ﴾

لكل شخص تابع لحكومة الولايات المتحدة ان يحترف بالوكالة بعد أن يؤدي امتحاناً مخصوصاً أمام المحكمة العالية او لجنة تعيينها ذلك . وقد رخصت حكومة تلك البلاد من زمن غير بعيد للنساء بأن يحترفن ايضاً بهذه الحرفة ويجب على الوكيل ان يعمل بحسن نية . وان يكون صادقاً في فعله مع الموكل والقضاة . وأن يعتني بالقضايا ويهتم بانجاحها مع الاستقامة والامانة وأن يخبر موكله بسير الدعوى . وأن يكتم السر الذي أودع اليه بصفته وكيلاً

(١) هي جمهورية من امريكا الوسطى ومعنى الاسم الشاطئ الغني وعدد سكانها



فيها . لكن يجب عليه ان لا يكتمه عن المحكمة ان طلبته شاهداً عليه ويلزم بالتعويض ان أخل بواجباته او قصر فيها . فان أخل بنظام حرفته عوقب وجاز طرده . وليس لهم طائفة ولا جمعية ولا هم يحتكرون حرفتهم بل الخصوم احرار في اختيار من يوكلونه في قضاياهم وأن يترافعوا فيها بانفسهم

﴿ الوكلاء في انكلتره ﴾

للوكلاء فيها نظام مخصوص بشروط معينة تقرب من الواجبة في حرفة المحاماة ولكن قوانين تلك البلاد لا توجب معوتهم على المترافعين . الا ان من أراد ان يستنيب عنه غيره وجب ان يختاره من الوكلاء المقررين . وليس للوكيل حق في المرافعة بنفسه أمام المحاكم العليا . و يترافعون أمام بقية المحاكم . وكثيراً ما يؤدون اعمال الموثقين والمحضرين . ويطلبهم المتخاصمون غالباً اذ يندر ان صاحب الدعوى يعرف طرق المحاكمات كما ينبغي . وقلما يعرف الناس المحامين بل جميع اشغالهم مع الوكلاء وهم الذين يعينون المحامين ويوجهونهم في القضايا . وكانت أتعاب الوكيل تقدر بحسب طول المحررات من غير نظر الى موضوع القضية وما يستلزمه من الاعمال ولا الى جسامه الحقوق المتنازع فيها فجر ذلك الى التطرف منهم في الكتابة حتى كان القضاة يملون من مطالعة الاوراق وشكا المتخاصمون من هذه المعاملة وصدر في سنة ١٨٨١ قانون يبين قيمة الاتعاب على حسب أهمية القضايا وحالة المتخاصمين والمحكمة المختصة والاجراءات التي حصلت فيها من الوكيل والمسؤولية التي كانت ملقاة على عاتقه بسببها . وللكيل ان يتفق مع موكله قبل نظر الدعوى او بعده او في اثناء ذلك على مبلغ معين او كمية في كل مائة

من قينة الدعوى او مرتب يومي او شهري بحسب الاحوال . فاذا وجد هذا الاتفاق كان شريعة المتعاقدين ووجب اجراؤه على كل منهما . ولا يجوز للوكيل ان يتقاضى مع موكله في الاتعاب<sup>١</sup> الا بعد مضي شهر من تاريخ اعلانه بقائمة تلك الاتعاب . ويجوز للقضاة ان يأذنوه باقامة الدعوى قبل مضي هذه المدة ان كان الموكل على شفا جرف الافلاس أو على أهبة الخروج من البلاد الانكليزية او انه يوجد في حالة من الاحوال التي يخشى على الدين من أجلها . واذا اتفق الوكيل مع الموكل أن يحضر مكانه أمام المحكمة المسماة عندهم بالمجلس العالي جاز احضار الوكيل بالقوة ان تأخر . وان اخطأ في عمله عد خطاءه خروجاً عن طاعة المجلس او احتقاراً لكرامته ويعاقب كانه اقترف تلك الافعال . وقد يصل العقاب الى الطرد من الحرفة وهو مسؤول عن اعماله أمام موكله حتى انه ليكلف باثبات انه جرى فيها على مقتضى الامانة والاعتناء

### الوكلاء في ايطاليا

قدمنا عند الكلام على المحامين ان الحرفتين ممتازتين عن بعضهما ويجوز الجمع بينهما لمن توفرت فيه شروط الصناعتين . والفرق بين شروط الاهلية ان المحامي يجب ان يحوز شهادة لا تعطى الا بعد اربع سنين دراسية وتضاهي شهادة (الدكتورية) في فرنسا . ولكنه يكفي للوكيل أن يكون حائزاً لشهادة (ليسانسيه) أي الشهادة الاولى وليس للمحترف بالحرفتين أن يأخذ أتعاباً الا باعتبار واحد . والاتعاب مقدرة في لائحة مخصوصة ويحكم بها القاضي مع المصاريف على الخصم الذي يخسر الدعوى . ويجب حتماً ان

يكون لكل خصم وكيل أمام المحاكم العليا وهي غير المحاكم الابتدائية <sup>والتي</sup> ولا يجوز للوكيل أن يرفض الوكالة إلا لسبب قانوني . وله أن يستنيب عنه غيره من الوكلاء المقررين تحت مسؤوليته ولا يجوز للوكيل ان يحجز أوراق موكله حتى يدفع له الاتعاب لكن يجوز أن لا يرخص القاضي للموكل بسحب أوراقه إلا بعد ان يكتب سنداً بالدين الذي عليه للوكيل

### ﴿ الوكلاء في البلاد الواطية ﴾

التوكيل احتكار في تلك البلاد وواجب على المتخاصمين . ويشترط في الوكيل أن يكون حائزاً لشهادة القوانين الثانية (الدكتورية) ولكل من نال هذه الشهادة الحق في أن يكتب اسمه في لوحة الوكلاء وان يترافع أمام جميع المحاكم بدون إذن أو قرار مخصوص . والمحامون يترافعون في القضايا ان شاء المتخاصمون وفي هذه الحالة يجب ان الوكيل هو الذي يقدم النتائج ويقرر طلبات الموكل

وأتعاب الوكيل على الخصم الذي خسر الدعوى . إلا انه لا يكلف بأتعاب المحاماة ان اتخذ الوكيل او الخصم محامياً . وما زاد عن ذلك فكل خصم يتحمل ما صرف . وأتعاب الوكيل المترافع كاتعاب المحامي فقط أعني ان صفة المحامي هي المقدمة عندهم . ويقدر الاتعاب والمصاريف قاضي الموضوع عقب الحكم في الدعوى مباشرة . ولذلك يجب على الوكلاء أو المحامين أن يقدموا بعد المرافعة أو بعد طلبات النيابة العمومية ( هي تترافع في القضايا المدنية ايضاً ) كشفاً ببيان الاتعاب والمصاريف والا كان الفصل في ذلك بحسب ما يراه وبدون التفات الى ما يوجد عند الطالب من

الاوراق . وتنتهي الوكالة أمام محكمة الاستئناف اذ لا وكيل أمام محكمة النقض والابرار وقد لاحظ الشارع في ذلك ضرورة تسهيل المرافعات وجعلها بسيطة

وكل محكمة تؤدب الوكلاء المقررين أمامها

﴿ الوكلاء في روسيا ﴾

يشترط في الوكيل أن يكون روسياً بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة ذا سير حميد وسيرة مرضية وأن يكون حائزاً لشهادة الدراسة في القوانين أو انه يؤدي امتحاناً مخصوصاً فيها أمام لجنة معينة لذلك أو يكون قد امضى خمس سنين موظفاً في وظيفة في المحاكم تستلزم العلم بأحكام المرافعات او كان مترشحاً لوظيفة القضاء او تعلم الصناعة عند أحد الوكلاء . ويقرر الوكيل أمام احدى محاكم الاستئناف وعليه أن يتخذ له محلاً في دائرة اختصاصها

وللوكلاء طائفة معدودة فاذا بلغ عددهم عشرين أمام احدى المحاكم عينوا لهم لجنة أي مجلساً بالانتخاب ويختلف عدد أعضائه من خمسة الى خمسة عشر بحسب عدد الوكلاء انفسهم . والمجلس هو الذي ينظر في طلبات الاحتراف وفي الشكاوي التي تقدم في حق أفراد الطائفة . ويقرر الترتيب الذي يجب العمل به في قضايا الفقراء . ويقدر الاتعاب عند التنازع . ويخصص النفقات على الطائفة . ويحكم تأديباً على المقصرين بالانذار أو التوبيخ أو الايقاف الى سنة أو الطرد من الحرفة أو الاحالة على محكمة الجنايات في الاحوال الاستثنائية . ويستأنف الحكم بغير الانذار والتوبيخ والايفاف لمدة أقل من خمسة عشر يوماً أمام محكمة الاستئناف . وتخطر النيابة عن كل

دعوى تأديبية ولها حق الاستئناف ان رأت ان الحكم خفيفاً . فان لم يوجد مجلس للوكلاء في احدى دوائر محكمة استئنافية رجعت هذه الاختصاصات الى المحاكم الابتدائية . ويقبل الطالب تلميذاً عند أحد الوكلاء اذا رضي هذا وعند طلب التقرير يقدم ما يثبت استيفاء الشروط المتقدم ذكرها . ومتى قبل الواحد منهم يحلف يميناً أمام احدى المحاكم الابتدائية أو أمام محكمة الاستئناف وله أن يترافع أمام جميع المحاكم التابعة لها فاذا رضي موكله انه ينوب عنه في جميع أدوار القضية جاز له ذلك ولو أدى الى انه يستعمل حرفته في دائرة اختصاص محكمة أخرى . انما يجب عليه في هذه الحالة أن يكون خاضعاً لنظام مجلس الوكلاء الذي يوجد في دائرته . وليست الوكالة واجبة على الخصوم غير ان من يريد التوكيل يجب عليه ان يستنوب من المقررين الا اذا كان وكيله اباه او ابنه او زوجه او شريكه في الدعوى . هذا اذا كان عدد الوكلاء المقررين في دائرة المحكمة كثيراً كافياً والا فالخصوم أحرار في اختيار وكلائهم ان لم يترافعوا بانفسهم . ويشغل الوكلاء في حرقهم ولهم حق المرافعة في القضايا المدنية والجنائية . والوكالة في القضايا المدنية تحصل بناء على توكيل من الموكل او اعلانه ذلك في الجلسة او أمام مجلس الوكلاء أو رئيس المحكمة بناء على طلبه . وفي القضايا الجنائية يحصل التوكيل من المتهم أو المجلس أو رئيس المحكمة . والمحامي الذي يعينه الرئيس أو المجلس لا يجوز له عدم القبول الا لاسباب يقبلها من عينه . ويسوغ للوكيل أن يتفق مع الموكل على الاتعاب ولا بد من الكتابة . فان لم يتفقا أو لم يكتبا يرجع في تقديرها الى تعريفة مخصوصة تقرر بأمر عال كل ثلاث سنين بناء على آراء

مجلس الوكلاء ومحاكم الاستئناف . وتختص هذه التعريفة ببيان الاتعاب التي يجب على المحكوم عليه أن يدفعها الى المحكوم له والتي يجب على الموكل توكيله ان لم يكتب . ولا يجوز للوكلاء أن يشتروا الحقوق المتنازع فيها ولا ان يشتغلوا بحرقهم ضد والديهم ولا اولادهم ولا أزواجهم ولا اخوتهم ولا اخواتهم ولا أعمامهم وعماتهم ولا بني هؤلاء على عمود النسب ولا أن يتوكلوا عن خصمين في آن واحد او بالتوالي . وعليهم أن يكتبوا ما أودع اليهم من الاسرار وهم مسؤولون لموكليهم عن هنواتهم في اعمالهم

### ﴿ الوكلاء في الدانمرك والسويد ﴾

يشترط فيهم ان يكونوا عالمين بالمرافعات امام المحاكم الاعتيادية اي غير الاستثنائية وان يكونوا من ذوي السيرة الحميدة . وتعينهم نظارة الحقانية ولكنهم لا يعتبرون من الموظفين . وتختص وظائفهم في الاعمال الكتابية ففي بلاد السويد يشتغلون باعمال المرافعات ما يجب تحريره منها في المحاكم او خارجاً عنها . واما في الدانمرك فيقتصر عملهم على الاعمال التي تحرر اوراقها امام المحاكم . وهم ليسوا محتكرين لحرقهم على الاطلاق بل يجوز للخصوم ان يستنيبوا عنهم من يشاؤون من اقاربهم وخدمهم ومن له ادنى مزية في الدعوى . ولهم ان يحضروا بانفسهم . ولا يلتزم الوكيل بابرار توكيله امام المحكمة بل هو مصدق بقوله ويعاقب جنائياً على تقصيره كما يسأل عنه مدنياً امام موكله . كذلك يعاقب جنائياً من يتدخل في اعمال حرقهم بغير مسوغ قانوني . ويجوز لهم ان يستنيبوا غيرهم في الدعاوي الموكلين فيها . واتعابهم تقدر بحسب الاتفاق مع موكليهم فان حصل

نزاع رفع الى المحكمة المختصة بالطرق الاعتيادية

﴿ الوكلاء في سويسرا ﴾

لا يوجد الوكلاء في جميع اقاليم سويسرا بل بعضها يجيز وجودهم وبعضها لا يتعرض اليه ويترك الخصوم احراراً ان شاؤا ترفعوا بانفسهم وان شاؤا انابوا عنهم من يريدون . وتختلف نظمات الوكلاء بحسب الاقليم الموجودين فيه . ففي اقليم ( ارجوفيا ) تناط مراقبتهم بالمحكمة العليا ولا يتوكلون في القضايا التي تكون قيمتها مائتي فرنك فما دون ذلك ولا في القضايا التي من اختصاص قاضي المصالحات . ومنهم فريق يترافع امام المحاكم الابتدائية فقط . وليس لهم من الاتعاب الا ما قررته اللائحة الموضوعية لذلك . وفي اقليم آخر يجب على الخصوم ان يرفعوا بانفسهم في القضايا التي لا تزيد قيمتها على خمسمائة فرنك ولا يستنيوا عنهم الا فيما زاد على ذلك او اذا كانوا لا يعرفون اللغة الالمانية . وفي اقليم ثالث شأن الوكلاء شأن المحامين غير انه لا يترافع الوكيل امام المحكمة العليا الا اذا كانت القضية له ذاتياً . وهكذا لكل اقليم نظام يختلف عن نظام الاقليم الثاني

## فصل ثالث

خلاصة ما تقدم

هذا هو حال المحامات بنوعها المرافعات والتوكيلات ومنه يتبين



للقارىء ان ليس من جامعة بين قوانينها وان لكل بلد قواعد تمتاز بها عن  
الآخرى تابعة في ذلك عوائد قومها وحاجاتهم وطرق معيشتهم وغير ذلك  
من الاحوال . ويتبين ايضاً ان القوانين الوضعية تتغير كما تتغير هيئات  
الانسان فتتفق كلها في كونها نظاماً مرعي الاجراء وتفترق في اسبابها  
وشروطها وشدتها وسهولتها واطلاقها وتقييدها . وقد ينكشف من مجموعها  
ان كل محظور مباح وكل مباح ممنوع وكلها موافقة لبلادها ملائمة لطباع  
اممها . كذلك يؤخذ من هذا البيان ان صلاحية القانون في البلاد موقوفة  
على موافقته لحاجات اهلها فاذا تولته يد غير عالمة بتلك الحاجات تولاه  
الاعوجاج واتى بالضرر من حيث اراد واضعه الفائدة . ويتضح ايضاً انه  
لا ينبغي الطعن على واضع القانون ان كان اجنبياً بل يجب توجيه المطاعن  
الى نفس ذلك القانون والاجتهاد في اقتناع واضعه بأنه مخالف لعوائد الامة  
منافٍ لضرورياتها حتى يتبين له سبيل الرشد فيصرف الى ما هو الاولى  
او يكون حقيقاً باللام

اما البلاد التي لم نذكر شيئاً عن الوكلاء فيها فلا تعرف هذا النظام ولم  
يرد في قوانينها نصوص تتعلق به وهي تجمع بين وظيفتي المرافعة والتوكيل  
ولقد اصبحت المحامات في هذه الايام من اكبر نظمات الامم واصبح  
اهلها من اعظم طبقات الفضل والادب . لهم جمعيات ومتمتديات يتبادلون  
فيها الآراء ويخوضون غمار المباحث والغرض منها كلها واحد هو ترقية  
شأن تلك الصناعة واحكام نظامها .

رأيت ذات يوم امام جناب مستشار الحقانية الحامي رسالة صغيرة



عنوانها الحمامة في انكلتره فاستأذنته في استيعابها وعلم انني اشتغل بتأليف هذا الكتاب فتنفصل بها وزاد تلطفاً فاخبرني بان عنده ثمان عشرة رسالة في الحمامة لدى ثمان عشرة امة وكتاباً باعمال مؤتمر الحمامة العام في بلاد البلجيك سنة ١٨٩٧ ووعدني باعاري ذلك كله فشكرت واشتيت . وفي اليوم الثاني دفع اليّ تلك الرسائل والكتاب وجريدة فيها اسماء جميع الذين اجابوا الدعوة لذلك المؤتمر فأفادتني كل الافادة واستعنت بها فيما كتبت عن الحمامة في تلك البلاد . وكان حضرته النائب عن طائفة الحمامة الانكليزية في ذلك المؤتمر وشهد اعماله وقدم له مذكرة ثمينة سنائي على ترجمتها افادة للقراء وقياماً بواجب شكره واعترافاً بفضله وحسن مجاملته ولكي تتم الفائدة رأينا ان نختتم هذا الباب يذكر شيء عن ذلك المؤتمر واعماله

استشعر اهل الحمامة بحاجة تعميم مبادئها ونشر فضائلها وايجاد رابطة الجمع بين افرادها في اقطار المسكونة وتوحيد العمل باحكامها العامة . ولاجل ذلك قام مسيو ( دوميرس ) المحامي الشهير في مدينة ( اقرس ) من اعمال البلجيك سنة ١٨٧٩ وأشار بوجوب عقد مؤتمر عام للحمامة يشترك فيه نواب عن طوائفها في جميع الامم . فتلقي نادي المحامين في تلك البلاد هذا الرأي بالسرور واشتغل به ولما اجتمعت جمعيتهم العمومية في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٥ قررت وجوب الدعوة اليه وحددت لاجتماع المؤتمر صيف سنة ١٨٩٧ وبناء على هذا القرار تشكّلت لجنة عهد اليها النظر في ايجاد المعدات والوسائل المؤدية الى تنفيذه تحت رئاسة مسيو ( جول لوجون ) رئيس جمعية المحامين في البلجيك والرئيس السابق لطائفة المحامين أمام محكمة

النقض والابرار وكان ناظرًا للحقانية وهو الآن عضو في مجلس الاعيان  
 ووكالة مسيو ( اوسكار لاندريان ) رئيس طائفة المحامين أمام محكمة  
 استئناف ( بروكسل ) وعضوية ستة عشر من مشاهير المحامين ومن كاتب  
 سر واربعة كتاب مساعدين وكلهم من المحامين . ثم انتخبت هذه اللجنة  
 لجنة فرعية مؤلفة من مسيو ( لوجون ) و ( لاندريان ) و ( بيكار ) و ( برون )  
 و ( لويز فرنك ) و ( شوانفلد ) لمباشرة التنفيذ . وكان من اعمال تلك اللجنة  
 الفرعية أنها وضعت جملة مسائل للبحث فيها ارسلتها الى جميع قضاة الباجيك  
 والمحامين ومعلمي القوانين فيها والى مشاهير المحامين في الخارج والجمعيات  
 المشتغلة بعلم الشرائع ومدارس الحقوق والجرائد القانونية وتلك المسائل  
 هي الآتية

### القسم الاول

### المحاماة عند جميع الامم

وفيه

### نظامها الحالي

( ١ ) ما هي القوانين والامور واللوائح والقرارات والعادات الجاري  
 العمل بها الآن في حرفة المحاماة عندكم مع بيان موضوعها وتاريخها وارسال  
 نسخة منها فان لم يكن هناك قانون مكتوب فما هي العادات المعروفة — ما هو  
 نظام المحاماة عندكم بالاختصار

النظمات الخصوصية أي التي لا دخل للحكومة فيها .

( ٢ ) هل عندكم نظمات خصوصية أو شركات من اعمال الافراد

بلاد دخل للحكومة فيها مثل الجمعيات او الشركات أو المكتبات (كتبخانات) العمومية المخصصة للمحامين أو المدارس أو المساعدات أو المرافعة مجاناً عن الفقراء أو الاحداث او حماية الذين حكم عليهم او المتشردين وهكذا مع بيان نظامها باختصار

### انتخاب القضاة

(٣) هل ينتخب القضاة عندهم دائماً او احياناً من المحامين وما هي الشروط التي تؤهل المحامي لان يكون قاضياً  
الاصلاحات المطلوبة

(٤) هل تحت نظر الحكومة مشروعات تتعلق بادخال اصلاح على نظام المحاماة عندهم وما موضوعها  
(٥) هل تعلمون ان هناك سعيًا في ادخال اصلاحات على ذلك النظام عندهم مما اشتغل به الناس ويحتمل قبوله من جانب الحكومة وما موضوعها

### الكتب

(٦) ما هو احسن الكتب التي الفت في المحاماة الموجودة في بلادكم وما هو احسن كتاب ترونه اشمل لنظامها من الجهة العملية

### القسم الثاني

#### التعليم المتعلق بصناعة المحاماة

(٧) ما هو نظام تعليم تلك الصناعة عندهم وهل يجب لمن طلب الاشتغال بالمحاماة ان يؤدي امتحاناً وما موضوعها وهل هي قاصرة على

المعلومات القانونية او تناول ايضاً علوم الحكمة والعلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم تاريخ الانسان الطبيعي ووظائف الاعضاء وعلوم الادب والبلاغة وما هو زمن الدرس لتحصيل تلك العلوم

- (٨) هل يجب على الناشئ في المحاماة عندكم ان يقضي مدة تجربة معلومة وما هو نظام تلك التجربة ومدتها وما هي النتائج التي تترتب عليها
- (٩) هل يوجد عندكم مشروعات تتعلق بادخال بعض الاصلاحات على نظام تعليم صناعة المحامين الحالي سواء كانت موضوعة من قبل تحت نظر الحكومة او لا يزال الرأي العام يشغل بها وهل لكم في هذا الموضوع نقد على ذلك النظام وهل لديكم اصلاح تميلون اليه

### القسم الثالث

#### مبادئ كلية تتعلق بصناعة المحاماة

- (١٠) هل من رأيكم ان تقوم الحكومة (السلطة التشريعية او الادارية او غيرها) بتنظيم صناعة المحاماة وسن القوانين واللوائح اللازمة لها او انها تكون حرة لا دخل للحكومة فيها فان كان الثاني فما هو النظام الذي تبتغونه . ما هو عدد المحامين المقبولين أمام محكماتكم الاستئنافية والابتدائية في مدنكم الشهيرة وهل تقرر امر يتعلق بتحديد عددهم او شرع في ذلك

- (١١) هل من رأيكم ان تنقسم صناعة الدفاع عن الخصوم امام القضاء الى خصوصيات ترجع كل واحدة منها الى طائفة قائمة بذاتها كالمحاماة القاصرة على الكلام امام القضاء والوكالة وطائفة المقبولين امام المحاكم

التجارية والتفريق بين المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية والمقبولين أمام المحاكم العليا وهكذا وان الاولى ان يجمع الواحد بين تلك الصفات كلها (١٢) ما هي الصناعات التي لا ترون الجمع بينها وبين المحاماة كالوظائف الادارية والقضائية والحرف الخصوصية

### القسم الرابع

العلاق بين طوائف المحامين في الامم وبين افرادهم

(١٣) هل ترون من الممكن ايجاد نظام مستمر يرجع في تقنينه الى الحكومة او يكون حراً ويكون من شأنه ايجاد رابطة بين طوائف البلاد المختلفة وبعضها او بين الافراد وما هو النظام الذي تشيرون به على اعتبار انه صادر من الحكومة او من الافراد

(١٤) هل ترون من الواجب ان يكون الغرض من النظام توصيل المعلومات المختصة بالقوانين الاجنبية عند الاحتياج اليها في مسألة منظورة أمام المحاكم . والدلالة على المحامين الذين يعول عليهم في القضايا بحسب اختصاص كل واحد منهم في بلده . وعقد المؤتمرات والجمعيات من المحامين . والضيافة المتبادلة بينهم . ونشر مجلة سنوية عن صناعة المحاماة في جميع البلاد . وترتيب طريقة لمساعدة الفقراء الذين لهم خصومات في بلاد اجنبية مع اهل تلك البلاد

(١٥) هل من راىكم ان يسمح لمحام بالمرافعة أمام محاكم غير بلده احياناً وهل ذلك مقبول عنكم الآن وعلى اي شرط وما هي الشروط التي ترون وجوبها في ذلك

## القسم التكميلي

(١٦) هل ترون من المسائل المتعلقة بحرفة الحمامة ما يحسن عرضه

على المؤتمر غير التي سبق بيانها

فلما وصلت تلك المسائل الى البلاد المختلفة بادر من ارسلت اليه  
بارسال الرد عليها فوردت الرسائل من اثنين وعشرين بلداً منها ( المانيا ) و  
( انكلترة ) و ( اوستوريا ) و ( بلجيكا ) و ( بلغاريا ) و ( الدانمرك ) و ( السويد  
والنرويج ) و ( اسبانيا ) و ( الولايات المتحدة باميركا ) و ( فرنسا ) و  
( اليونان ) و ( هنكاري ) و ( ايطاليا ) و ( اليابان ) و ( امارة لوكسمبورج )  
و ( تركيا ) وقد نشرت تلك الاجوبة في رسائل صغيرة كل واحدة عن بلدها  
وهي مستوفاة جميع ما طلب

## اعمال المؤتمر

انتخبت اللجنة التنفيذية ثلاث مسائل من الست عشرة التي ذكرناها  
لتكون موضوع بحث المؤتمر اما الباقي فبقي ليختار منه على التوالي ما يعرض  
على المؤتمرات المستقبلية

والمسائل الثلاثة الآتية تشمل ثمانية موضوعات وهذا بيانها

## اولاً

النظامات الخصوصية التي لا دخل للحكومة فيها

## وفيه

( ١ ) جمعيات المحامين وشركاتهم — جمعيات احدثات الحمامة —

مكتبات عمومية خاصة بصناعة الحمامة — تنظيم التعليم والمساعدة بين اربابها

(٢) نظام لمساعدة الفقراء أو الاطفال مجاناً أمام المحاكم وتسهيل طرق العيش على المحكوم عليهم والمتشردين — النسبة بين المحاماة وبين تلك المنظمات

### ثانياً.

التعليم المتعلق بصناعة المحاماة

وفيه

(٣) الامتحانات — ما يجب الامتحان فيه -- هل ينبغي ان تكون العلوم الممتحن فيها قاصرة على العلوم القانونية او يجب ان تتناول علوم الحكمة والعلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم تاريخ الانسان الطبيعي ووظائف الاعضاء وعلوم الادب والبلاغة — ما هو الزمن الكافي لتحصيل تلك المعارف

(٤) مدة التجربة — كيف ينبغي ان يكون نظامها — كم تكون المدة — ما الذي يترتب عليها

### ثالثاً

العلائق بين طوائف المحاماة وبين المحامين

(٥) ايجاد نظام مستمر (يرجع في تقنينه الى الحكومة او يكون خراً لا دخل لها فيه) لايجاد الروابط بين طوائف المحاماة المقررة رسمياً في جميع البلاد او بين افراد المحامين

(٦) موضوع هذا النظام كايصال المعلومات المتعلقة بقوانين البلاد الاجنبية عند الاحتياج اليها في مسألة منظورة أمام المحاكم والدلالة على المحامين الذين يعول عليهم في القضايا بحسب اختصاص كل واحد منهم في

لله وعقد المؤتمرات والمجتمعات والضيافة المتبادلة

(٧) ايجاد نظام لمساعدة الفقراء الذين لهم خصومات أمام محاكم بلد اجنبية

(٨) قبول المحامين في المرافعة أمام محاكم بلد اجنبية احياناً وبيان الشروط الواجب استيفاؤها في ذلك  
واضيف الى هذه المباحث بحث تاسع موضوعه النظر في عقد مؤتمر جديد

### اجتماع المؤتمر

في يوم الاحد الموافق اول اغسطس سنة ١٨٩٧ اجتمع مندوبو المحاماة في جميع الممالك المشار اليها بمدينة ( بروكسل ) عاصمة البلجيك وتبودات الخطب بين الرئيس وبعض الاعضاء وتعارف المجتمعون ببعضهم وطافوا في اماكن محل الاجتماع وزاروا مستودع اوراق سراي الحقانية وغير ذلك وفي اليوم الثاني أعلن افتتاح المؤتمر رسمياً في قاعة محكمة الجنايات الكبرى بسراي المحاكم بحضور جميع اعضائه وعددهم يبلغ المائتين وقد حضر الحفلة على الخصوص من تأتى اسماؤهم

مسيو برجرم ناظر الحقانية وهو رئيس المؤتمر الشرف

مسيو چول جيوري احد وزراء الدولة

مسيو جون لوجون احد وزراء الدولة

مسيو مونسيه رئيس اول محكمة استئناف بروكسل

مسيو دولوكور رئيس المحكمة المذكورة



مسيروان مورسل رئيس المحكمة الابتدائية

مسيودي كينرن وكيلها

مسيو ويلمبر رئيس نيابة بروكسل

وممن شاهد الحفلة حضرة نجيب بك غالي نجل صاحب السعادة  
بطرس غالي باشا ناظر خارجيتنا المصرية بصفته من وكلاء النائب العمومي  
أمام المحاكم المختلطة بمصر

وبعد تبادل الخطابات كان انتخاب لجنة الادارة ثم افتتحت المناقشات  
في المسئلة الاولى وابدى كل واحد ما لديه من الابهات وتقرر مبدئياً :

وجوب السعي في ايجاد نواد للمحاماة وجمعيات عامة وشركات  
وان مساعدة الفقراء والاطفال وتسهيل طرق العيش على المحكوم  
عليهم والمتشردين من واجبات المحاماة لتعلق ذلك بها فقد اتقضى زمان  
قولهم ( لا يابني ان يكون المحامي الاحامياً )

ثم انقضت الجلسة وخرجوا لزيارة ناظر الحقانية حيث كان بمعيته كبار  
رجال القضاء والادارة في البلجيك

### اليوم الثالث

تناقشوا في التعليم المتعلق بصناعة المحاماة فقرروا : وجوب تعليم من  
يريد الاشتغال بالمحاماة تعليماً يوافق شرف الصناعة ويقوي العزيمة ويؤيد  
الانانية ويوجد في المرء الشهامة والعزة . وان لا يقتصر في ذلك على المعارف  
القانونية بل لا بد معها من معارف اخرى يحتاج اليها في جعل علم القانون  
موصلاً الى الغرض المقصود منه . ووجوب التجربة مدة من الزمان وينبغي

ان تعقد النوادي والمجتمعات العلمية وان يقرر الامتحانات بواسطة لجنة الطائفة وان تلك اللجنة تراقب سير الاحداث وحركاتهم حتى اذا اتموا مدة التجربة كانوا جديرين بحقيقة باسم الصناعة التي اختاروها

### اليوم الرابع

تقرر فيه : وجوب استمرار المؤتمر في عقد في كل حين مدة . وانه ينبغي ايجاد جمعية عامة لمساعدة القراءة مجاناً . وان المؤتمر الجديد يعقد بعد سنتين وان لجنة المؤتمر الحالي تستمر على سبيلها في ايجاد الروابط بين محامي جميع الامم حتى تتوصل الى تأليف جمعية عمومية منهم ثم انقضى المؤتمر

وكنت احب الاسهاب في بيان اعمال هذا المؤتمر وان آتي بجميع الشروح التي خاض الاعضاء فيها وعلقوها على المسائل التي كانت محلاً لاجرائهم ولكنها طويلة لا يحتملها حجم هذا الكتاب غير انه من المفيد ان اذكر مذكرة مسيو ملكوم مكياريث وهو مستشار الحقانية الجديد فانه هو كاتب الرد على الاسئلة بالنيابة عن طائفة المحامين في بلاد الانكيز مع رصيف له اسمه ( ليسل سكوت ) وهو الذي ندب ليكون عضواً في المؤتمر لانها جاءت ببيان ما تتفق فيه الامم وما تفترق بالنظر الى حرفة المحاماة فكأنها تلخيص لما قدمناه من ذكر المحاماة في تلك الامم كلها

جاء في كتاب أعمال المؤتمر ما يأتي :

( ان طول المناقشات في المؤتمر لم يكن في الحسبان ولذلك لم يتسنَّ

لجناب المسيو ملكولم مكيلريث تلاوة مذكرة مفيدة وضعها في بيان الفرق بين طائفة المحاماة في بلاد الانكليز وطوائفها في فرنسا والبلجيكا فقرر المؤتمر ضم تلك المذكرة الى كتاب اعماله وهي هذه

« يا حضرة الرئيس

« ويا ايها السادة

« لقد كنت متردداً وجلاً من ان اقوم بينكم لا تلو عليكم بعض  
« السكادات واراني مدعياً ان اطلت القول على هذا المؤتمر الذي اجتمع  
« فيه عظماء القوم ونواب المحاماة من كل بلد لما انا عليه من ضعف  
« المسكنة ولانه ليس في وسعي ان افيدكم في امر عظيم . غير ان نداء  
« جمعية المحاماة البلجيكية الذي ابلغته الينا قد جعل كل واحد مديناً بعمل  
« يأتيه او قول يبيده تأييداً لروح الاخاء بين طوائف المحاماة في الامم  
« المختلفة وتوكيداً للدليل الى هذه الصناعة الذي هو قوامها كلها بدليل  
« هذا المؤتمر . ولذلك فاني ابدي بعض ملاحظات في موضوع اراه لا  
« يخرج عن دائرة ابجائكم

« لقد سبقني حضرة زميلي (كراكانتوب) الى بيان طريقة تعليم  
« القوازين في بلادنا وهو اقدر على ذلك البيان لما له من المسكنة الرفيعة  
« بين طائفتنا ولانه عضو في لجنة التعليم القضائي عندنا منذ سنين أما أنا  
« فلست مختصاً بموضوع مما تدور عليه ابجائكم ولهذا فكرت مدة في  
« اختيار الموضوع الذي يجب عرضه على مسامع حضراتكم . ولما كنت  
« أميل على الدوام الى الاشتغال بقوازين الامم المختلفة لا قابل بينها وبين

« بعضها أكثر من ميلي الى غير ذلك حولت نظري الى هذا السبيل لعلي »  
 « أقدم لحضراتكم شيئاً مفيداً »

« لقد استفدنا من مباحث هذا الصباح الاسباب التي تدعو الى »  
 « ايجاد روابط مستمرة بين جميع المحامين في جميع الامم وان بينهم جهات »  
 « اتفاق عديدة وهو ما لاشبهة فيه . لكنني أرى ان من الواجب على من »  
 « أراد انشاء نظام يجمع بين طوائف المحاماة في جميع البلاد استقراء جهات »  
 « الاختلاف كلها ومعرفة شأن المحاماة في كل بلد بذاتها . على اني لم اقصد »  
 « بيان بعض هذه الاختلافات تجسيمها والمبالغة فيها بل أريد تسهيل »  
 « السبيل على اللجنة التي يناط بها السعي في توثيق عرى التآلف بين »  
 « طوائف المحاماة كلها . والآن اشرع مستأذنًا في بيان جهات الافتراق »  
 « بين الطائفتين في باريس ولندره وقد أخذت المحاماة في فرنسا لانها هي »  
 « التي أعرفها كما ينبغي بعد معرفتي بالمحاماة في بلادى »

« الواقع ان جهات الاختلاف قليلة فاننا قرأنا تلك الرسائل التي »  
 « تفضل بانشارها حضرات المجتمعين في هذا المؤتمر فأيناها غاية في الافادة »  
 « وجلها ان لم تقل كلها مؤلفة تأليفاً حسناً اجابة لنداء حضرات من نحن »  
 « اليوم ضيوفهم فقد حوت معلومات مهمة تتعلق بالمحاماة في معظم البلاد »  
 « الاوروباية . والذي يستوقف القارئ في تلك الرسائل هو الشبه الكلي »  
 « الموجود بين المبادئ التي أسست عليها تلك الطوائف فكل منها نظام »  
 « سير وتهذيب واحد لا يختلف الا في المرتبة والتنسيق والتعميم . وكلها ترى »  
 « تقديم المحامي الى القضاء لطلب اجرة مزايراً لشرف مهنته . والمحامي في »

« جميع البلاد في حلٍّ مما يصدر منه من المطاعن اثناء مرافقته فلا تقام »  
 « عليه دعوى القذف الا قليلاً عند البعض . ولجميع الطوائف استقلال »  
 « خاص هو قوام الصناعة وحفاظ مكائتها ومنه جاءت بعض المبادئ »  
 « التي جعلتها في مأمن من تعدي السلطة الادارية أو القضائية على حقوقها »  
 « وامتيازاتها . وكل طائفة تقول بعدم جواز الجمع بين صناعة المحاماة »  
 « ومهنة التجارة أيا كان نوعها . وطلب الشهرة واعلام الناس بالاحتراف »  
 « بالمحاماة بواسطة النشر في الجرائد او الاعلانات ممنوع او ممقوت مقتاً »  
 « كبيراً . وعلى العدوم ليس للنساء في اوروبا أن تحترف بصناعتنا . وجهات »  
 « الاتفاق كثيرة ليس من واجبي سردها على حضرتكم فكلكم يعلمها »  
 « مثلي ان لم أقل أحسن مني وقد وقّعت عليها من مطالعة الرسائل الجليلة »  
 « التي أشرت اليها . بل الذي أتوخاه بيان جهات الافتراق المهمة التي توجد »  
 « بين المحاماة في انكائره وفي اوروبا من حيث نظر الناس اليها وأترك غير »  
 « المهم منها لانها كثيرة وكلها ترجع الى التفضيل وجهات الافتراق نوعان »  
 « الاول الوكالة

« الثاني حقيقة وظيفة المحامي

« ولنبدأ بالوكالة فنقول

« من القواعد الاساسية للمحاماة في فرنسا وعلى ما أظن في بلجيكا »  
 « ايضاً انه لا يسوغ للمحامي أن يكون وكيلاً لشخص في أي أمر كان »  
 « كما قاله لحضراتكم حضرة رئيس طائفة باريس قبل الآن وكما نستدل »  
 « عليه بقول مسيو ( كريسون ) في كتابه ( عادات المحاماة وقواعدها »

« المطبوع في باريس سنة ١٨٨٨ ( جزء اول صحيفة ٩٠ ) ما يأتي ( تقتضي »  
 « الوكالة وجوب تقديم الحساب فن شأنها جعل الوكيل ضامناً وجعل »  
 « أعماله محلاً للنظر والتنقيب وتؤدي الى اختصاصه والتقاضي مده أمام »  
 « المحاكم وتلك الواجبات تنافي صفة المحامي وشرف صناعته واستقلاله في »  
 « عمله فان خضع اليها صار كالسمسار وقد حظر القانون على السماسرة كما »  
 « كان ذلك مقرراً في العادة من قبل أن يحترفوا بالمحاماة وجعلهم تابعين »  
 « في اعمالهم الى قضاء المحاكم التجارية . وعليه يتبين ان الوكالة لا تجوز »  
 « للمحامي ابداً فمن قبل وكالة فقد تخلى عن صناعة المحاماة . تلك قاعدة »  
 « يراد بها الدفاع عن حوزة المحاماة سواء كان موضوع الوكالة عظيماً أو »  
 « حقيراً ) اهـ

« وهذه المبادئ هي التي أيدها مسيو ( سينار ) في تقريره على قرار »  
 « رئيس لجنة تأديب المحامين الباريسية الرقم ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٣ حيث »  
 « قال ( تتحصر وظيفة المحامي في مساعدة من لجأوا اليه وتكون المساعدة »  
 « بالنصح والارشاد أو بالمدافعة عنهم بالقلم واللسان لكن لا يجوز له أن »  
 « يكون وكيلاً عنهم في عمله وقوله وقله وطلباته امام القضاء ) كذلك »  
 « جاء في رسالة حضرة رصيننا مسيو ( ليون فيلييار ) التي وضعها بمناسبة »  
 « اجتماع هذا المؤتمر صيغة ٢٥ ما يأتي : ( اكبر شيء منع المحامي منه أن »  
 « يكون وكيلاً مطلقاً أي في الخصومة أو خارجاً عنها )

« ولهذا القاعدة نتائج أهمها اثنان . الاولى . ان المحامي ليس داخلياً »  
 « في الخصومة بوجه ما وليس له كما قال مسيو ( فيلييار ) تأثير على الدعوى »

« الا من جهة رأيه الذي يبيده فيها . انما الذي يظهر في الخصومة هو »  
« الوكيل الذي يختاره صاحبها فهو الذي يتعاقد وهو الذي يتخاصم وهو »  
« الذي تلقى على عاتقه المسؤولية التي لا يجوز ان يرجع فيها الى المحامي ) ينتج »  
« من هذا انه لا يسوغ للمحامي ان يصطلح بالنيابة عن صاحب الدعوى »  
« الذي يترافع لاجله . وانه لو فعل ذلك يرتكب خطأ يستحق التأديب »  
« عليه ولا يكون عمله ملزماً لصاحب الدعوى اذا لم يجزه . والثانية . »  
« انه لا يجوز للمحامي في غير الخصومات أن يشتغل بعمل من شأنه أنه »  
« يوجد بينه وبين غيره نسبة وكيل وموكل . فلا يجوز في فرنسا للمحامي »  
« ان يكون عضواً في مجلس ادارة احدى شركات المساهمة أو الخاصة أو »  
« التضامن ولا ان يكون عاملاً بالعمولة ويظهر ان في البلجيك خلفاً على »  
« ذلك بين محكمة النقض والابرار وبين مجلس ادارة الطائفة فالاول يبيح »  
« للمحامين تلك الاعمال المختصة بالشركات والثاني يحظرها عليهم حظراً »  
« كلياً . ولهذا المبدأ أحكام أخرى غير ان المهم ما ذكرنا . لكن ليس »  
« عندنا في بلاد الانكيزايها السادة شيء مما ذكر فلم يقل احد بان المحامي »  
« لا يكون وكيلاً ولا بان وظيفته تختلف اختلافاً جوهرياً عن وظيفة الوكيل »  
« ولا اذهب الى القول بان الوظيفة متين قريبتان من بعضهما جداً بل أرى »  
« ان لتلك الوكالة على فرض وجودها حكماً مخصوصاً لانها لا تشبه الوكالة »  
« الاعتيادية . قال اللورد ( أبشير ) في قضية أقيمت أمام محكمة الاستئناف »  
« بانكاته متعلقة بهذا الموضوع ما يأتي ( ان الموضوع الذي نبث فيه »  
« يقتضي معرفة النسبة الكائنة بين المحامي ومن هو نائب عنه وقد قالوا »



« في بعض الاحيان انها نسبة الوكالة اما انا فلا اوافق وما وافقت قط على »  
« هذا الرأي الذي يدعو الى الخطأ في الاحكام ) وقال أحد القضاة وهو »  
« الماورد ( جوستيس ) الذي توفي الآن بمناسبة القضية عينها ( بحث الناس »  
« من زمن ( شيف جوستيس ) ومن قبله في معرفة النسبة بين المحامي »  
« ومستنبيه وترددوا في اعتباره وكيلًا غير انه اذا سلم اعتباره وكيلًا فلا »  
« بد من التسليم بانها وكالة من نوع مخصوص فلا محامي سلطة خاصة به »  
« ليس هنا محل البحث عن منشأها وحدودها ) . ثبت من هذا انهم مع »  
« انكارهم في انكثرة ان المحامي وكيل كبقية الوكلاء وتحرزم من اطلاق »  
« لفظ الوكيل عليه لا ينفون عنه تلك الصفة من جميع وجوهها ولا »  
« يحظرون عليه بعض الاعمال التي ينوب فيها عن الذي ندبه مما يقتضى »  
« حتماً وجود علاقة بينهما تشبه علاقة الوكيل مع الموكل شيئاً أو »  
« كلياً . لاننا اذا بحثنا في حالة المحامي الانكليزي القانونية وجدناه اهلاً »  
« لتلك الاعمال التي تحظرها القوانين الاورباوية بعلّة عدم جواز الجمع بينها »  
« وبين صناعة المحاماة . فله شأن في الخصومة أي شأن . هو الذي »  
« يوجهها كما يشاء وهو الذي يحركها كما يرى وله الصلح عن انابه على كل »  
« شيء الا اذا صرح مستنبيه بعدم الجواز . وقد كان موضوع القضية »  
« السابق ذكرها أن المحامي اصطلاح مع خصم موكله على مبلغ من النقود »  
« يدفعه الموكل لذلك الخصم ويسترد ايضاً طعنه عليه بما يخذش الشرف »  
« والاعتبار فلما تم الصلح انكر الموكل وهو المدعى عليه اذنه للمحامي عنه »  
« باجرائه وأنه استشاره فيه . وشهد نائب ذلك المدعى عليه ( هو الذي »



« يتولى الاعمال الكتابية كالوكيل المعروف في فرنسا ) أنه لم يفوض اليه »  
 « في التوكيل اجراء الصلح مع الخصم عند الاقتضاء وبانه رغب الى »  
 « المحامي أن ينتظر حضوره ليأخذ رأيه فيه ومع ذلك رفضت محكمة الملكة »  
 « الابتدائية طلب الناء الصلح وأيد الاستئناف حكمها وقال القاضي »  
 « الابتدائي في حكمه بعد تصريحه بعدم صلاحية اسم الوكيل للمحامي كما »  
 « قدمناه ما يأتي ( ومهما كان الحال فان المستشار لا يكون محامياً عن »  
 « انسان الا بارادته وكما لا يجوز له ان ينصب نفسه من نفسه محامياً عنه »  
 « لا يجوز له ان يستمر في وظيفته اذا عزله المستشار اما اذا طلب هذا »  
 « منه ان يكون محامياً عنه فانه بذلك قد خوله صفة زائدة على الاستشارة »  
 « اذ يكون قد دل خصمه على ان ذلك المستشار يقوم مقامه فيما تقتضيه »  
 « وظيفته عادة وعليه تبعة اعماله ما دامت النيابة قائمة بحيث انه لو أقاله »  
 « سراً لما نفذ حكم الاقالة فيما يجريه المحامي من الاعمال بالنيابة عنه لبقاء »  
 « الصفة ظاهرة امام الناس . نعم ان هذه النسبة لا تبيح للمحامي ان يعمل »  
 « عملاً لا تقتضيه المحاماة بذاتها ولا ان يتصف بصفة غيرها الا ان »  
 « واجب المحامي هو ارشاد داعيه خارج الجلسة والقيام مقامه فيها وما »  
 « دامت صفته موجودة فله اجراء كل شيء يراه من منفعة داعيه بلا قيد »  
 « ولا حد ) اهـ »

« وعلى هذا فمجال المحامي الانكليزي اوسع بكثير من مجال المحامي »  
 « الفرنسي والبلجيكي وسيله ان نظام الوكلاء على ما هو معروف في »  
 « البلدين الاخيرين غير موجود في انكلتره »

« كذلك لا مانع يمنع المحامين في بلاد الانكايان يكونوا مديرين »  
« لاحدى الشركات وفعلاً يوجد كثير من المحامين يديرون مصالح »  
« شركات كثيرة بل من أولئك المديرين من له وظيفة مستشار الملكة »  
« ( محام ) وما من أحد عندنا يرى في ذلك مغيرة لشرف صناعة المحاماة »  
« أو خطأ من مكاتها بل انهم في انكاته لا يدركون معنى هذه المغيرة »  
« على ما هو معروف في بقية أوروبا لان كل عمل يأتيه المحامي خارجاً »  
« عن صناعته لا يتعلق بنظام الطائفة ولا وجهه للمراقبة عليه اللهم الا ما كان »  
« جنائياً أو يخالف مقتضى الصدق والامانة . وعلى كل حال فليست مهتماً »  
« بتفضيل احد المذهبين بل غايي بيان الفرق في البلدين . وقبل أن »  
« أنتقل من هذا البحث أريد التنبيه على أمر ربما أوجب تشويشاً في »  
« الذهن ولنرجع الى ما قاله مسيو ( كريسون ) في كتابه الذي ذكرته من »  
« قبل بالنظر الى الوكالة وهو ( تقتضي الوكالة تقديم الحساب ومن شأنها »  
« جعل الوكيل مسؤولاً وجعل اعماله محلاً للنظر والتنقيب وتؤدي الى »  
« اختصاصه والتقاضي معه أمام المحاكم وتلك الواجبات تناقض صفة »  
« المحامي وشرف صناعته واستقلاله في عمله ) وقد رأيت حضراتكم ان »  
« المحامي الانكايي وكيل على نوع ما عن الذي ندبه للدفاع عنه وعلى »  
« كل حال رأينا حراً ان يأتي من الاعمال ما حظر على غيره من رصفائه »  
« غير الانكايي لعدم امكان التوفيق بين تلك الاعمال وقاعدة ( لا يجوز »  
« للمحامي أن يكون وكيلاً ) ولكن لا يحملن ذلك بعضهم على فهم انه »  
« يجب على المحامي الانكايي ان يقدم لموكاه حساباً أو أن عليه تبة مهما »

« كانت في عمله أو انه يباح النظر والتنقيب فيه لغير سلطة التأديب الخاضع »  
« لها أو انه يخاصم أو يتقاضى معه أمام المحاكم فاني أوكد لحضراتكم انه »  
« لا يوجد في الدنيا طائفة محامين تحافظ على استقلال ابنائها التام فلا »  
« يسئلون مدنياً او جنائياً على أي عمل كان ما دام داخلاً في دائرة صناعتهم »  
« أكثر من طائفتهم في البلاد الانكليزية . فالمحامي الانكليزي وكيل عن »  
« الذي ندبه على الكيفية التي شرحناها وهو مطلق اليد في جميع اعماله »  
« على حسب ما يراه في منفعة موكله وهو مع ذلك خلو من كل مسؤولية »  
« قضائية تلحقه من وراء ما ذكر في مقابلة عدم جواز اختصاصه موكله »  
« لنوال اجرة أمام القضاء . نعم جرت العادة في فرنسا وبلجيكا انه لا »  
« يسمح للمحامي طلب اجرة قضائية غير انه اذا أقام الخصومة سمع له »  
« قانوناً (راجع حكم محكمة برينيان اول نوفمبر سنة ٩٥ وحكم استئناف »  
« ( مونيليه ) المؤيد له في ٤ يناير سنة ١٨٩٦ ) أما عندنا فالخصومة غير »  
« مقبولة من المحامي أصلاً والمحاكم تحكم بذلك من تلقاء نفسها ويقول »  
« القضاء في احكامه انه لو جاز للمحامي أن يطلب من المحاكم اجرة ضد »  
« موكله لجاز الزامه بتعويض اذا أهمل في أداء وظيفته . وذلك غير مقبول »  
« في رأينا وان سمى بعضهم في تقديم مشروعات تبيح ما ذكر . ويخال »  
« لي ان في مذهب فرنسا وبلجيكا تناقضاً لانه يبيح للمحامي ان يتقاضى »  
« على اجرة ومع ذلك يقول بانه غير مسؤول في عمله . واخلصة ان عدم »  
« هذه الاباحة عندنا هو السبب في اعطاء المحامي الانكليزي تلك السطة »  
« الواسعة حتى شملت الصلح وغيره والموكل ان لا يدفع اجرة اليه وليس »

« هناك ما يلجئه على الاداء وفي هذا منظم لتلك السلطة الكبيرة التي »  
 « منحت للمحامين نعم يوجد عندنا بين المحامي والموكل واسطة هو النائب »  
 « وهو المسؤول عن اجرة المحاماة الا ان النتيجة واحدة اذ ليس للمحامي »  
 « ان يطلبها من النائب كما منع من طلبها من الموكل . على أن شكوى »  
 « الموكلين من الصلح الذي يجريه المحامون عنهم نادرة وما قامت خصومة »  
 « من هذا القبيل الا وجاءت برهان جديد على حكمة المحامين وبعد نظرهم »  
 « في الخصومات التي عهد بها اليهم »

« أقامت احدى السيدات دعوى على رجل وطلبت منه مبلغاً وافراً »  
 « من النقود لكونه أخل بوعده ان يتزوجها فاصطلح المحامي مع ذلك »  
 « الرجل على الف جنيه تأخذه السيدة فشكت الامر الى محكمة الاستئناف »  
 « في ( لوندرة ) وقالت ان هذا الصلح حصل على خلاف ما أمرت به »  
 « المحامي . وبناء على طلبها اعيد النظر في الدعوى وكانت النتيجة رفضها »  
 « والزام تلك المدعية بالمصاريف . ولست أدري ان كانت قد انتقمت »  
 « لنفسها من المحامي بالطريقة التي اشرنا اليها ( عدم دفع الاجرة ) غير انه »  
 « يخال لي أن المحامي خرج مرتاحاً على كل حال من عمل أتاه واثبتت »  
 « الحوادث انه كان فيه مصيباً »

« ولتكم الآن على القسم الثاني ولن أطيل القول فيه »  
 « أكبر فرق يوجد في اعتبار حقيقة المحاماة بين البلاد الانكليزية »  
 « وبين فرنسا والبلجيكا أن الناس في هاتين البلدين يرون في المحاماة معنى »  
 « سياسياً أو انها من الوظائف العامة على الاقل أما كون اهل البلجيكا »

« يرون فيها معنى سياسياً بلا شك فذلك لانهم يوجبون على المحامي ( يمين »  
 « الولاء والخضوع لنظام الامة البلجيكية وقوانينها ) ولكن هذا الاعتبار »  
 « أقل ظهوراً الآن في فرنسا عما كان عليه من قبل لان قانون سنة ١٨٤٨ »  
 « النفي اليمين الذي كان يجب على المحامي ان يحلفه ( بان يكون موالياً »  
 « للملك وخاضعاً لنظام المملكة ) ولا أعلم ان ذلك اليمين أعيد ثانياً . غير »  
 « انه من المحقق ان الفرنسيين كالبليجيين يعتبرون المحاماة وظيفة عامة »  
 « ودليله على قولهم ( صلاحية المحامين للقيام بوظيفة القضاء اذا غاب احد »  
 « القضاة او اعضاء النيابة ولا شترط رأيه في بعض المسائل العمومية كالتي »  
 « تختص بالقصر والتماس اعادة النظر )

« وأهم نتيجة تأتي من هذا الاعتبار في فرنسا أنه لا يجوز للاجانب »  
 « الاحتراف بالمحاماة لاي سبب كان ولم أجد في رسالة البلجيك قولاً يتعلق »  
 « بهذا الموضوع ولكن قيل لي انه لا مانع من احتراف الاجانب فيها »  
 « بالمحاماة على شرط أداء اليمين التي ذكرتها . واني لا أدرك كيف يمكن »  
 « الجمع بين صفة الاجنبي ويمين الولاء والطاعة لقوانين بلد أجنبية عنه . ولست »  
 « أجد أمامي انكليزياً واحداً يحلف على ولائه لملك البلجيك ويطلب بعد »  
 « ذلك أن يعتبر من الانكليز وان يعطى ما يتبع هذه الصفة من الحقوق »  
 « والامتيازات . وعلى كل حال فمنع الاجانب من الاحتراف بالمحاماة ليس »  
 « خاصاً بفرنسا بل ذلك حاصل في روسيا واوستوريا وهنكاريا وصربيا »  
 « وغيرها أما نحن فليس عندنا شيء من ذلك ولم يفكر احد في اعتبار »  
 « المحاماة وظيفة عمومية على ما هي من علو المنزلة والاعتبار عند الجميع . ثم »

« لا يجوز للمحامي في بلاد الانكليزا أن يقوم مقام قاض الا بأمر خاص »  
 « من الملكية وفي الاحوال الجنائية . وليس عندنا نيابة بوجه العموم »  
 « وخصوصاً في المسائل المدنية والتجارية ولهذا فالمحاماة حرة عندنا للاجانب »  
 « والوطنيين سواء ما اجتمعت شروطها . وبالفعل يوجد في طائفتنا فرنسيون »  
 « وبلجيكيون والمانيون بل وصينيون وفي هذا موافقة منا لمبدأ حرية »  
 « التبادل الذي تجري عليه . ولست أريد بهذا أن أندد بمذهب البلاد »  
 « الاخرى ولكننا نحن الانكليز نرى فيه نقصاً في التبادل يؤسف عليه اذ »  
 « نرى من الاجحاف أنه يسوغ للفرنساوي بمجرد التحاقه باحدى فرق »  
 « القانون عندنا ان يصير محامياً يكتب اسمه في لوحتنا وينال مزية »  
 « الاحتراف بالمحاماة في بلده وفي بلدنا ويباشر اعمال صناعته متى شاء عندنا »  
 « ويتمتع بما فيها من الامتيازات مع انه لا يجوز للانكليزي مهما كان وان »  
 « نال شهادة القانون العالية أن يكتب اسمه في لوحة المحامين بفرنسا ولو »  
 « تحت التجربة والاختبار »

« ومهما كان الامر فتلك هي الحالة الحاضرة عندنا وهي ايضاً حالة »  
 « ( ايطاليا ) حيث لا يمنع الاجانب فيها من الاحتراف بالمحاماة متى استوفوا »  
 « شروطها . ولا يمكن اصلاح ذلك الا باتفاقات دولية فاذا استلقت »  
 « المؤتمر الانظار الى هذه الحال وامثالها في سعيه وراء ايجاد نظام عام »  
 « يقرب بين طوائف المحاماة في جميع البلدان فانه يفيد فائدة كبرى »  
 « ومن المحقق انه يصعب جداً قبول الاجانب في المحاماة ( بفرنسا ) »  
 « والحال ما قدمنا وان كانوا مقبولين في ايطاليا وفي ( انكلترا ) ولم يشعر احد »

« فيها بضرر من ذلك أبداً . غير انه من السهل قبول امر وسط كأن »  
 « يسمح لحائزي الشهادات القانونية الفرنسية أن يقضوا مدة التجربة »  
 « ويلبسوا الرداء المخصوص ويترافعوا أمام المحاكم بدون ان يكون لهم حق »  
 « كتابة اسمائهم في اللوحة ولا أن يقوموا مقام القضاة ورجال النيابة في »  
 « غيبتهم . على أني انما أدل على طريق التوفيق الذي ينبغي لمثل اجتماعنا »  
 « الدولي ان يدخل منه فيما أرى »

« أيها السادة . لقد اتهمت قولي وعسى أن لا اكون اتعبت مسامعكم »  
 « هذا ويوجد اختلاف ايضاً بيننا وبين الكثير من الطوائف الاخرى فليس »  
 « عندنا مدة يقضيها الطالب في التجربة كما انها غير موجودة في (اسبانيا) »  
 « و (هولانده) وليس عندنا نظام الوكلاء كما هو موجود (فرنسا) و (ايطاليا) »  
 « لانهم عندنا انما يعملون اجراءات المرافعات لكي تصل القضايا الى »  
 « المحامين بطريقة منتظمة ولكنهم غير محتكرين لتلك الاعمال والنبواب »  
 « عندنا شأن مخصوص ممتاز عن اعمال المحامين لا كما هو الحال في (فرنسا) »  
 « و (بلجيكا) ولا كما هو الحال في (المانيا) و (اوستوريا) و (هولانده) »  
 « و (روسيا) و (سويسرا) و (الولايات المتحدة بامريكا) حيث يجمع »  
 « الواحد بين الصفتين . وأذكر ايضاً طبقات المحامين عندنا فمنهم مستشارو »  
 « الملكة والمستشارون الذين لهم امتياز مخصوص في التشریفات وهؤلاء »  
 « عبارة عن عظماء الطائفة واشرافها ومنهم المحامون الاعتياديون وهم أشبه »  
 « بالطبقة البادئة في الامة الا ان هذه الاختلافات راجعة الى أمور ثانوية »  
 « تتعلق بالتفصيلات ولمن أراد ان يقف عليها باكثر من ذلك ان يراجع »



« الرسالة الحقيمة التي كتبها لهذا المؤتمر على طائفة المحاماة في انكلترا »  
 « بمساعدة حضرة رصيني موسيو ( سكوت ) بمدينة ( ليثربول ) فقد »  
 « عينا ببعض المقارنة بين طائفتنا والطوائف الاخرى وأظن حسناً فعلنا »  
 « لان المقارنة هي الرأي الاول الذي حدا بهذا المؤتمر الى الاجتماع والذي »  
 « لا بد أن يكون علة اجتماع كل مؤتمر موضوع بحثه الشرع والقانون »  
 « أيها السادة »

« ان في اجتماع أولي الافكار من البلاد المتفرقة ولو قليلاً من الزمان »  
 « ليجتثوا في أمر خطير اهتم به كل واحد منهم فوائد لا تنكر اذ لا بد فيه »  
 « من ظهور بارقة لا تلبث ان تكون نبراساً يضيء صناعتنا الشريفة »  
 « فتخلص وتصفو »

« نعم لا انكر ان كل الناس لا يميلون الى الاشتغال بمقارنة الشرائع »  
 « والقوانين في الامم ولست انكر ايضاً ما لهذا الاشتغال من الاخطار »  
 « اذا لم تستعمل فيه الاناة والتدقيق وحسن الترتيب غير اني ارى ايها »  
 « السادة ان اقتحام تلك الاخطار أولى من بقاء كل واحد على اعتقاده بان »  
 « الكمال متوفر في بلده وانه لا شيء يستفاد منه عند الاجنبي كما هو شأن »  
 « الكثير من الناس حتى في هذه الايام . وقد ذكرتني هذه الحالة بذلك »  
 « الرجل الذي أجاد ( مولير ) في وصفه حيث قال ( يظن ان المدح لا »  
 « يليق بفكر رفيع . وان العلم انما يكون بالقدح في كل شيء . وان »  
 « الاعجاب بالاشياء والضحك لا يحسنان الا بالبله . وانه متى ندد المرء »  
 « بعمل يأتیه اهل زمانه فقد ارتفع فوق جميع الناس . تراه يضم ذراعيه »



« الى صدره ويرفع في نظره وينظر بعين الاشفاق والتأسي الى كل قول »  
 « يصدر من غيره »

« ولا شك عندنا في انه لا يوجد لمثل هذا الشعور صدى في مؤتمر »  
 « لبي الدعوة اليه افاضل القوم من كل صوب حيث اتحدت رغائبهم على »  
 « تبادل الفوائد باستقراء كل واحد منهم أحوال مجاوريه حتى يتوصل بذلك »  
 « الى اصلاح شؤونه في بلده عند الاقتضاء »

« وفي الختام ارجو انني بدلاتي على بعض جهات الاختلاف التي »  
 « حسبتها تعيق الوصول الى الغرض الذي اجتمعتم من اجله وهو توحيد »  
 « طوائف المحامين وجعلها في كل بلد نظيرها في البلد الاخرى لا اكون قد »  
 « خرجت عن جادتكُم أو خالفت مرماكم لان ذلك لم يكن من غايتي »  
 « وما قصدت الا التنبيه على حقيقة الصعوبات التي تقوم امامنا قبل ان »  
 « نبحث عن الوسائل التي تساعدنا على اجتيازها فلا يتيسر لامرء ان يعرف »  
 « اتحاد الالحان في فن الموسيقى الا اذا عرف ما شذ منها ولا يتمكن المصور »  
 « من استعمال الالوان الزاهية الا بعد ان يقرنها بالداكنة . وكذلك الحال »  
 « في العلوم الطبيعية حيث لا يتوصل المشتغل بها الى تقسيم النباتات الى »  
 « فصائل ممتازة عن بعضها الا بعد ان يكون عرف اختلاف بعضها عن »  
 « البعض الآخر على التحقيق . ويرى الحكماء انه لا يتأتى للانسان ان »  
 « يقف على حقيقة امر الا اذا ميزه عن غيره بما تشابه معه »

« هذه ايها الرصفاء الاعزاء هي الوجهة التي قصدتها فيما كتبت ولم »  
 « يبقَ عندي من القول الا ما اشكر به حضراتكم على ما تفضلتم به من »

« الاصغاء اليّ والآ ما أعرب به عما قام بنا جميعاً فيما اعتقد من الاعجاب »  
 « بالاعمال المفيدة في علم القانون التي قام بها اخواننا طائفة المحامين »  
 « البلجيكية والخدمة الجليلة التي ادوها للمحاماة قاطبة باهتمامهم في عقد »  
 « هذا المؤتمر »

الامضا

ملكولم مكيلريث

محام متشرع ومتخرج في علم الحقوق  
 من مدرسة باريس

هذا ولست أريد ان انتقل من هذا الباب الى غيره قبل ان اذكر  
 طرفاً من احوال بعض أفراد المحاماة في البلاد الاجنبية وكيف ان فيهم من  
 تكبر همته كلما عظم واجب القيام بها ولو ان لي من الوقت ما يسمح بالكثير  
 لفعلت ولكنني اقتصر على ذكر مرافقه واحدة لموسيو ( لاشو ) المحامي  
 الفرنسي الشهير في قضية جنائية من أفظع القضايا فهي كافية في الدلالة  
 على حرية ضمائر اولئك القوم وكيف انهم يفهمون واجبهم وكيف يؤدونه  
 رغماً عن كل مانع ومهما كانت الاحوال

والقضية طويلة اكتفينا بتلخيصها وهي :

في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٦٩ اكتشف رجال الشرطة على حفرة بضواحي  
 مدينة باريس مدفون فيها امرأة حبلى بلغ حملها الشهر السابع وخمسة اطفال  
 اكبرهم لا يتجاوز الثالثة عشرة من عمره وجميع الجثث مشوهة الخلقة تبدو على  
 اجسامها علامات الجرم والتمثيل . وقد عم الهلع جميع سكان البلاد الفرنسية بل  
 تولى الفرع أهل المسكونة ممن وصل اليهم خبر هذه الحادثة الفظيعة . وظل

رجال البوليس يبحثون على الفاعل بنير جدوى ولا يهتمون الى معرفة تلك الجثث الى ان حان الوقت واعاتهم الصدقة وعرفوا القاتل والمقتول ذلك ان عائلة نزلت باحد نزل الثرباء ثم غابت منه قبل اكتشاف الحادثة بيومين واصبح صاحب النزل في شغلٍ شاغلٍ من طول غيبتها . فلما علم خبر ذلك الاكتشاف ذهب كغيره ليرى ماذا وجدوا ولم يكدر ينظر الى تلك الجثث حتى صاح مذعوراً بأنها جثث تلك العائلة التي اقلقته غيبتها وذكر ان المرأة هي السيدة ( كينك ) جاءت باولادها الخمس اربعة ذكور وابنة عمرها ستان ونصف الى باريس حيث استدعاها زوجها كما عرفته هي يوم ان نزلت بمحله . وانه جاءه منذ ايام سائح باسم ( حنا كينك ) واقام عنده بضعة ايام ثم خرج قبل حضور العائلة بساعات ولم يعد بعد ذلك . ثم اتصل برجال الشرطة ان رجلاً من مدينة ( بروليكس ) اسمه ( كينك ) تغيب منها مع نجله الاكبر المسمى ( جوستاف ) وان الناس في ضنون من غيبته وظن رجال الشرطة ان بين غيبة الرجل وابنه وغيبة المرأة واولادها علافة وانه ربما كان الرجلان اثمين في جريمة المرأة وبقية الاولاد فوجئوا ابحاثهم الى ذلك اولاً . وبينما هم يُجدون في البحث شرقاً وغرباً ولا يجدون شيئاً لمطلبهم ساق الحظ في مدينة ( الهاقر ) اُحدهم فرا به امر احد العملة وكان اجنبياً عن البلدة ومال نحوه ليسأله عن حاله فكان من وراء محادثته معه أن قويت عنده الشبهات في سيره وهم بالقبض عليه فقر من بين يديه وهو يطارده الى ان وصل الى المرفأ فالتقى بنفسه في الماء طالباً النجاة من الغرق . غير انه تصادف والصدفة ام العجائب ان رئيس الغطاسين كان حاضراً فأنحدر

في الماء وراءه وانتشله من تحت إحدى المراكب والقاء على البر مغشياً عليه وقد وجدوا في ملابسه أوراقاً ذات قيمة وسندات مالية مملوكة (حنا كينك) رئيس تلك العائلة التعيسة . ولما أفاق من غشيته قال ان اسمه (تروپمان) وانه اشترك في قتل عائلة (كينك) وسرى في الناس اعتقاد عام بانه لا بد له من شركاء اذ ليس من المسلم عادة ان رجلاً واحداً يأتي هذه الفظائع الشنعاء بمفرده . وذهب (تروپمان) في اول الامر الى اب الرجل وابنه شريكان له في الجناية . ولم يمض الا القليل من الزمن حتى اكتشفت الشرطة على جثة (جوستاف كينك) في حفرة قريبة من الحفرة الاولى وقال (تروپمان) ان اياه لا بد ان يكون هو الذي قتله حذراً من ان يوشي به اذا عثرت الحكومة على اثرهما . ثم انتهى به الامر فاقر انه قاتل الرجل وابنه والمرأة واولادها وانه قتل الرجل بالسم وانه هو الذي جهز السم بنفسه وان قتله للرجل كان في بلاد (الانزاس واللورين) وقال ان له مع ذلك شركاء قد حفظ اسماءهم في دفتر صغير واره في ناحية دل عليها ولكنه ابي ان يذكر تلك الاسماء . وأبان ان غرضه من هذا الجرم الاستيلاء على قسم من أموال مقتوليه ليربح ثروة طائلة بواسطة ذلك المال . ولم تنتج الابحاث الا اكتشاف جثة (حنا كينك) واما الدفتر فلم يُعثر عليه وظهر لرجال التحقيق ان لا شريك لتروپمان في الجريمة وانصرفوا عن البحث عنهم غير ان رسائل كثيرة كانت ترد عليه في سجنه تهدده بالانتقام من عائلته ان أفشى السر وأباح بأسماء شركائه

كان تروپمان قوي الجاش في التحقيق ثابت الجنان أمام المحققين

يقص افطم الوقائع ويحكي أشنع الافعال التي اقترقتها يداه كانه يحكي تاريخاً عن غيره . وقد جاءه قبل الجلسة بأيام قلائل خبر وفاة أخت له وان والدته مريضة تكاد تموت حزناً ووجداً فتأثر كثيراً وهو عجيب لانه يصعب التسليم بأن رجلاً يستبقي في نفسه ذرة من حب العائلة ويقتل عائلة من أب وأم وكبير ورضيع ولا تنهيه شفقة ولا يرجعه حنان . ومن أغرب اطواره أنه لما سمع هذين الخبرين المكدرين تناول القلم وكتب الى مسيو (كلود) رئيس الشرطة ما يأتي

١٩ ديسمبر سنة ١٨٦٩

مسيو كلود

( أطلب منك اليوم تنفيذ وعدك اليّ وهو ان تساعد عائلتي على الخروج من البلاد الفرنسية . وقد اخبرت اليوم بوفاة اختي وفي ظني انك تقوم بوعدك حيث انكم وجدتم جثة ( حنا كنك ) في المكان الذي اشرت لكم عليه )

ولا تسأل عن حقد الناس وامتلائهم بالغيظ من هذا القاتل . وكان الغضب يستولي على السكان كلما تقدم التحقيق في اكتشافاته ثم اشتد الامر وقام الناس جماعاً ، يطلبون رأس الاليم . ومنهم من رأى الاعدام عقاباً يسيراً وطلب اختراع عقوبة أشد ايلاماً واكبر تأثيراً وبعضهم ذهب الى عدم التصديق بمفصلات تلك الواقعة وعزاها الى حكومة الامبراطور طلباً للخروج من مضيقها السياسي وقالوا يستحيل ان شاباً مثل ( ترپمان ) يكون هو الذي أتى بتلك الافعال . ومع هذا فالجريمة صحيحة والقاتل ( ترپمان ) لا

شك فيه . وقد صار الناس يستبطنون العدالة ويرمون رجالها بالاهمال  
ويصيحون الاعدام الاعدام وأصدر كل واحد حكمه قبل المحاكمة وقضى  
الامر فيما بينهم وياتوا موقنين بما حكموا

ومن المعلوم أن هذه الحالة العمومية التي استولت على الناس وفضاعة  
الجرم وصحة اسناده الى (تريمان) وما دل عليه بنفسه من الحجج والبراهين  
كل هذا كان من شأنه أن يجعل الدفاع عنه مستحيلاً وكان لا بد في هذه  
الاحوال الحرجة من وجود مدافع كبرت منه الهمة وعظمت فيه الشهامة  
حتى يتمكن من مغالبة نفسه ومن التغلب على رأي الامة بتمامها فيقف موقف  
المحاماة عن ذلك الرجل الذي ملأ القلوب حزناً وغضباً . وكان (تريمان) نفسه  
شاعراً بمصيره ولذلك كتب الى موسيو ( لاشو ) ليدافع عنه يوم التقاضي  
وكان هذا الاختيار من موجبات الزيادة في مقت الناس لذلك القاتل . وخطر  
بالبال أن موسيو لاشو وهو أشهر المحامين في عصره وأعلام مقاماً لن يقبل  
الدفاع عن قتال الاطفال وسلاب الاموال على ذلك المنوال . غير ان المحامي  
أجاب الدعوة من فوره وما لبث ان تقاطرت عليه الجموع يثنونهم عن عزمه  
وتوالت عليه الرسائل غير ممضاة بالتهديد والوعيد وقد جاء في احداها ( انه  
يجب على موسيو لاشو ان يتذكر ان الله رزقه قريباً بآية فلا حق له أن  
يترافع عن خطاف ارواح البنات ) أما الرجل فلم يقبل رجاء ولم يخف وعيداً  
ولم يسمع غير نداء الواجب فثبت على عزمه وجاء يوم التقاضي الى موقف  
الدفاع كمادته هائى البال مطمئن الحركات لا يبدو عليه الا علائم  
الاشتغال بما فرضه القانون وأملأه عليه حب القيام بالواجبات فكان حائلاً

بين القضاة وبين زجرة الجماهير المتكاثفة وساعد المحكمة على اصدار حكمها كما يليق بوقار وحشمة واعتبار بعد ان استوفى الدفاع حقه وبان العدل واشتهر احتشد في سراي المحكمة يوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٨٦٩ اناس لا يحصى عددهم كلهم يريدون رؤية ذلك الوحش ووقفوا صفوفاً متتابعة مبكرين ينتظرون فتح الابواب . ومنهم من دفع مالا كثيراً ليتقدم على من سبقة في القرب من الباب . ولم يكن الدخول مباحاً الا لمن بيده تذكرة من رئيس المحكمة ويقال ان عدد الطلبات التي تقدمت اليه اربى على ثلاثة آلاف فنصت قاعة الجلسة ولم يبق موضع في أي ناحية الا أقام به احد المتفرجين فكنت تشاهد الرأس مظلة من النوافذ في كل الجهات . وجلس خلف القضاة كثير من ذوي الوجاهة والاعتبار بينهم سفراء الدانيمرك والروسيا واسبانيا وغيرهم . ثم جيء بالمتهم فهاج الحاضرون وعلت الضوضاء وقاموا على الاقدام لينظروا اليه وقلت المحاسنة فصار البعيد يدفع القريب ليتمكن من الرؤية وعانى الحجاب ورجال الشرطة من المشاق في اسكاتهم عناء كبيراً

أما ترويمان فكان شاباً صغيراً لا يتجاوز العشرين من عمره . نلوح عليه البساطة والاتضاع . لا بالطويل ولا بالقصير . نحيف الجسم . متخمش الحركات كالمثأث . وفي ظهره انحناء . طويل اليدين . داخل البطن مرتخي الاكتاف مما يدل على القوة . فاقع البياض . غليظ الشفة العليا . مفتوح الهم قليللاً وفي الغالب اذا تكلم بانت منه اسنان بيضاء ناصعة لكنها كبيرة الحجم ظاهرة البروز فلا تكاد شفته السفلى تغطي ما خلفها . وكان منظر



هذه الاسنان التحتية شنيعة يعطي صورة وحشية مبشعة . أما نظره فكان غير ثابت بل سريع التحول كالهارب لكنه يدل على الختل والخديعة . وله قبضة يد ضخمة لا تناسب جسمه الضئيل . عريضة الكف جداً . غليظة الاصابع يبعد الابهام منها عن البقية بعداً عظيماً على طول يكاد يبلغ نصف السلامية الثانية من السبابة . وبالجمله فان يده كانت غريبة في ذاتها فلا هي يد ذي بطالة ولا يد عامل اكثر من استعمالها . وكان مراها قبيحاً

فلما سكن من في الجلسة دخل القضاة يتقدمهم الرئيس . وترجع النائب العمومي بنفسه في مجلس النيابة فزادت الجلسة بحضوره احتفالاً . وكان بجانبه احد الافوكاتية العموميين بصفة مساعد له في ادارة اعماله بالجلسة ولما اخذ الجميع مجالسهم قام الكاتب وتلى ورقة اتهام مطولة جاءت على شرح وقائع الدعوى بغاية الوضوح والاسهاب . وابانت أن جثث القتلى وجدت ملقاة بعضها فوق بعض في حفرة يبلغ عمقها ثلاثة امتار ولم يكسد رمادها يبرد تماماً . ويرى من هيئتها ان الدافن داسها بالاقدام ليخفصها عن سطح الارض . وقد ضرب القتلى المارة ضربة عاتية بسكين كبير في رقبتها من الخلف فماتت من فورها . غير انه لم يكتف بالاعدام وطعنها ثلاثين طعنة في جميع اجزاء الجسم . وكان قتل الزلدين الصغيرين بتلك الطريقة عينها واما الثلاثة الباقون فانهم لاقوا الخوف بآلة ثقيلة حادة . وفي رقبة اثنين منهم آثار تدل على مبادئ الخنق باليدين . وقد شجت رؤوسهما . وغاصت العظام في الانحناخ . وشوهت الوجوه . واقتلعت الاعين . وشقت الجباه بآلة قاطعة كالقدوم . وشقت بطن الطنلة الصغيرة فخرجت منها الاحشاء . ثم



وجدوا السكين على مقربة من الحفرة مكسورة قطعتين من فظاعة الاستعمال وقساوة القتال كما وجدوا فأساً ومجرفة وهي الآلات الثلاثة التي استعملت في القتل والحفر ورد التراب على الرمم . وقد علمت كيف ضبط المتهم وما وجدوه معه من اوراق رب العائلة التي اعدمها

وسيرة المتهم انه ابن رجل يسمى ( تريمان ) كان مديراً لشركة آلات بخارية في بلده . ورباه ابوه في الصناعة ولكنه كان مع ذكائه قليل الميل الى العمل . فكوراً يحب العزلة ويرغب في المال الكثير . وقد اتفق ان اباه باع آلة الى ( حنا كنك ) في ( روبكس ) وانفذ ابنه هذا لتركيبها فتعرف بعائلة المشتري وكانت من العائلات المعتبرة ذات اليسار . وكان الوفاق محكماً بين الزوجين الا في مسألة واحدة هي انه كان لارجل ملك صدير في ( الالزاس ) يريد الزيادة فيه على يسكنه يوماً من الايام وكانت زوجته تشبهه عن عزمه . فلما رأى ( تريمان ) ميل الرجل مال اليه وكثر تردده على منزله وكان يخالطه ويحادثه دون الزوجة والاولاد حتى ملك لبه ومكن عنده عزم شراء الملك في ( الالزاس ) واتفقا على السفر اليها وكتب ( حنا كنك ) بخطه ورقة بيان خطة السفر والاياب وجدها المحققون بين اوراق المتهم . ثم سافر هذا اولاً في الثامن عشر من شهر اغسطس سنة ١٨٦٩ ووصل في عائلته في اليوم الحادي والعشرين وكتب الى حنا كنك خطاباً يخبره بانه اتخذ جميع الاستعدادات اللازمة وانه ينتظر وصوله في يوم معلوم . ومما قاله في خطابه ( وعليك ان تكون في موافق تام مع زوجتك وقل لها ان لا تنام ليلة الثاني من شهر سبتمبر بين الساعة العاشرة والحادية عشرة لاننا سنعود

الى روبكس في ذلك الحين) وكأنه أراد بذكر هذه الجملة هذو بال الزوجين ومنع الشبهات . وفي الرابع والعشرين من شهر اغسطس خرج (حنا كنك) من بلدته قاصداً صديقه في مدينة (جوبوبلير) ولم يكن احد يعلم بما تم الاتفاق عليه بين الصديقين بل قال لاهله انه ذاهب الى (الالزاس) حيث استدعته الاشغال وانه سيعرج على (جوبوبلير) لزيارة أخته وأنه سيعود قريباً . ثم أخذ معه يسيراً من المال واستصحب سندات كثيرة ايضاً كي يأخذ ما يشاء بواسطتها من البيوتات المالية التي له علاقات معها . ووصل الى (جوبوبلير) حيث كان تريمات في انتظاره قبل الظهر بساعة واحدة وقضيا زمناً يسيراً في تلك المدينة ولم يعد احد يراها

كانت زوجة (كنك) تتلف على زوجها وتنتظر عودته من يوم الى آخر . وفي السابع والعشرين من الشهر المذكور وصلها كتاب بامضائه ومعه سند على احد بيوت (روبكس) المالية ببلغ قدره خمسة آلاف وخمسمائة فرنك ويرجوها زوجها ان تقبض القيمة وترسلها اليه بمدينة (جوبوبلير) على يد مصلحة البريد ففعلت كما اشار الخطاب بعد معاناة كثيرة مع ذلك البيت المالي وكتبت اليه تخبره بما كان . وظن ابنه انه عند عمته فبعث اليه ايضاً خطاباً يسأله عن حاله ويخبره بان والدته ارسلت اليه المال الذي طلبه . أما خطاب (حنا كنك) لزوجته فكان من يد تريمات . فلما وصل خطاب الزوجة الى البوسطة استلمه هو وأخذ وصل التود وطلبها من عامل البريد فراه شاباً والمبلغ عظيم فأبى ان يسلمه اليه فادعى انه (حنا كنك) ابن حنا كنك المعروف ولما طلب منه العامل توكيلاً غاب يسيراً وعاد بتوكيل بامضاء

( حنا كنك ) مكتوب على ورق متبوع فأصر العامل على عدم التسليم الا اذا كان التوكيل مسجلاً وأتى حامله بتصديق على امضاء الموكل . ثم علم أن (لحنا كنك) أختاً في المدينة فأرسل في طلبها وعاد (تريمان) بالتوكيل من غير تسجيل ولا تصديق وقال للعامل انه عرض ما طلب منه على أهل المعرفة فأكدوا له انه تكليف بما لا يلزم وقالت السيدة بعدم وجود ولد لاختها باسم ( حنا كنك ) فقال (تريمان) ان اسمه ( أميل حنا كنك ) وأصرت هي على انكاره فانصرف (تريمان) وهو يعد انه سيحضر مع والده . غير انه رأى المسعى مضراً فرحل عن المدينة الى باريس مباشرة ومنها الى مدينة ( ليل ) حيث وصلها في الساعة الرابعة من صبيحة اليوم الرابع من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ وركب عربة اوصلته الى ( روبكس ) فقصده منزل صاحبه وأخبر زوجته أن ( حنا كنك ) سافر الى باريس لقضاء مهمة تتعلق باشغاله وكذنه ان يقبض المبلغ من مصلحة البريد فلم يقبل العامل تسليبه اليه ولما كان زوجها لا يتمكن من العودة قريباً الى (جوبوبلير) رجاء أن يأتي اليها ويبلغها أن زوجها يطلب من ابنه الأكبر (جوستاف) أن يتوجه الى تلك المدينة ليقبض المبلغ وابرز اليها خطاباً ادعى انه كتبه باملاء الزوج وعليه امضاؤه وهذا نصه

عائتي العزيزة

( الآن اكشف لكم عن حقيقة امرنا . قد كنت كلت ( تريمان ) أن يستلم الخطابات من البريد لانه لا يسعني ان اعود من باريس الآن لاسباب يوضحها اليكم (تريمان) باكثر مما لو كتبت . ومن الواجب ان تحضروا جميعاً الى باريس لقضاء يومين او ثلاثة أيام لان ( تريمان ) وهبني نصف مليون

من المال ولي رغبة شديدة في الحصول عليه . واني اكلفك يا بني  
(جوستاف) أن تسافر أولاً الى (جوبوبلير) لتأخذ النقود من البوستة بمقتضى  
التوكيل الذي ارسله اليك غير انه يلزمك ان تصدق عليه من رئيس البلد  
قبل سفرك . وقد أرسلت اليك ايضاً سنداً بخمسمائة فرنك لعلكم تحتاجون  
الى نقود في سفركم هذا على اني قد اوصيت (تريمان) بما يجب ان تفعلوه  
الامضا فاتبعوا اشارته)

حنا كنك

وبعد ان حادثهم ملياً في السفر وما يجب عمله قفل راجعاً فودعته العائلة  
كلها وداعاً كاه ود وصفاء وذهب الى باريس واقام باحد النزل وتسمى باسم  
(حنا كنك) وكتب في الخامس من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ كتاباً الى  
الزوجة يخبرها بمقامه ويكرر طلب حضور العائلة الى باريس ويقول (أما  
اشغالنا فجارية على ما يرام) وقد رابها سير زوجها فسارت به بعض المعارف  
ولم تخف عنها ما يخامرها من الريبة في الامر وكانت في شك من أن زوجها  
لا يكتب لها بيده غير انها كانت على ثقة تامة من صدق (تريمان) فجرت  
في اعمالها كما حكم القضاء

فرح (جوستاف كنك) بأمر ابيه فلبى الدعوة وسافر في السادس من  
سبتمبر حيث وصل (جوبوبلير) في السابع منه ونزل على عمته فهدأ بالها لما  
اخبرها بوجود ابيه في باريس ثم كتب الى والدته يعلمها بوصوله كما كتب  
الى ابيه في باريس . وكتب (تريمان) في اليوم الثامن خطابين من باريس  
احدهما الى (جوستاف) في (جوبوبلير) والثاني الى الزوجة في (رويكس)

وامضاهما باسم ( حنا كنك ) وقال في الاول ( متى استلمت النقود فاحضر الى باريس والقطار يقوم في الساعة العاشرة ونصف صباحاً وسأنتظرك على المحطة غير اني انتظر ان تبعث اليّ تلغرافاً بقيامك وانا مقيم في نزل كذا ولعلي أراك يا ولدي قريباً ) وقال في الثاني لزوجته ( زوجتي العزيزة . لم ابطئ ان اكتب الي ( جوستاف ) فاذا حضرتم اجمعين ايتوني بجميع اوراقنا ويحسن ان تتركبوا الوابور الذي ينادر ( روبكس ) في الساعة الثانية ونصف بعد الظهر فتصلون الى باريس في الساعة العاشرة وانا اسكون في انتظاركم وذلك اولى من حضوركم في النهار لاني سأذهب الى ( فونتينبلو ) ولا اعود منها الا في الساعة التاسعة مساءً ولا تنسي الاوراق واني في شوق الى اللقاء ) ثم زاد على الجواب حاشية يؤكد فيها على الحضور مساء لا في النهار ( واحضروا يوم السبت )

غير ان ( جوستاف ) لم يتمكن من استلام النقود وكتب الي ( حنا كنك ) في باريس يخبره باختلال الترتيب فأسرع ( تريمبان ) وكتب تلغرافين اليه والى والدته بتأجيل السفر وأنفذ اليها الخطابين الآتي نصهما

ولدي العزيز

( لا تحضر بنير النقود وقد كتبت الي والدتك ان تعجل بالتصديق على التوكيل من رئيس البلد فاذا ما استلمت النقود أتيّنا ولن تحضر والدتك الا بعد حضورك لاني كتبت اليها ان تؤجل سفرها حتى تكون عدت اليّ واكتب تلغرافاً يوم قيامك لانتظرك في المحطة ولا تخبر احداً باسم صديقي والدك حنا كنك

## زوجتي العزيزة

( اذا وصلت خطابي هذا فاذهبي من فورك الى رئيس البلد للتصديق على التوكيل وابعثي به الى جوستاف في ( جو بوبلير ) ولا تحضري مساء يوم السبت فاني اريد ان نكون كلنا مجتمعين بل لا تحضري الا اذا كتبت اليك )  
وقد زاد قلق الزوجة اذ مضى عليها خمسة عشر يوماً تأتيتها الخطابات فيها باسم زوجها لـسكن بغير خطه فاملت على ابنها الثاني ( اميل ) خطاباً اعربت فيه عما ألم بها واجابها ( تريممان ) يطمئنها بخطاب مؤرخ في الثاني عشر من سبتمبر سنة ١٨٦٩ قال فيه ( لا تخافي علي فاشغالنا على ما يرام غير اني سقطت على يدي فلا استطيع تناول القلم احياناً والحالة في تحسن ولي امل ان الالم يزول تماماً بعد يومين او ثلاثة فاستعدي للحضور الى باريس واركي وabor الساعة الثانية ونصف فساكون في انتظارك . وان لم تكن اشغالي قد انتهت بعثت اليك بتلغراف وعندها تحضرين يوم الجمعة وعلى كل حال لا تركبي الا في وabor الساعة الثانية ونصف لاني اريد ان اكون على تمام الراحة حيث تكونين عندي . وان كنت ارسلت التوكيل الى ( جوستاف ) يوم الاحد فانه يحضر الينا مساء يوم الثلاثاء فاستعدوا وكونوا فرحين لقد صرنا اغنياء وانا اقبلكم اجمعين )

وظل ( جوستاف ) ينتظر التوكيل ظاناً انه يصله حيث يقيم فلما يئس كتب يطلبه فارسل اليه تريممان بامضاء ( حنا كنك ) تلغرافاً يخبره بوجوده في ( جو بوبلير ) بمصلحة البريد ثم كتب الى الزوجة يقول ( هلا كتبت الى جوستاف تخبريه اين يوجد التوكيل حتى يتمكن من استلام النقود . استعدو

الى الحضور في باريس متى حضر وسأبث اليكم بتلغراف لتحضروا جميعاً في يوم واحد وكان بودي ان استدعيكم اليوم غير اني لا اريد ان يضع التوكيل ولا ضرر من التأخير يوماً لان غرضي ان نجتمع كلنا ( الامضا  
حنا كنك

وقد ذهب جوستاف الى البريد واخذ التوكيل ولكن عامل البريد لم يقبل ان يسلمه المبلغ لانه رأى التوكيل مسجلاً بدون تصديق على الامضاء فلما رأى جوستاف ذلك سئم المقام وخالف ما لديه من التعليمات وعزم على السفر الى باريس وكتب التلغراف الآتي ( حنا كنك ينزل سكة حديد الشمال في باريس

سأحضر غداً بوابور الساعة الخامسة والدقيقة العشرين صباحاً )

رأى ترويمان ان حسابه اختل وخاف ان يحضر الولد بالنهار الا ان القدر محتوم فلم يدرك جوستاف الوابور ولم يحضر الى باريس الا يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٨٦٩ في الساعة العاشرة من المساء وقد تأخرت عشرة ساعة ومع هذا وجد ترويمان في انتظاره فذهب به الى المنزل وطلب منه ان يكتب الى والدته الخطاب الآتي فكتبه بخط مضطرب دلالة على السرعة الزائدة وهو

١٧ سبتمبر

( أتيت الساعة الى باريس فعليكم ان تحضروا اليها فتوموا من روبيكس بوابور الساعة اثنين بعد الظهر من يوم الاحد الى (ليل) ومنها بوابور الساعة

اربعة وثمان عشرة دقيقة في الدرجة الثانية واستحضروا جميع الاوراق)

الامضا جوستاف

ثم خرج تريممان وجوستاف وانقضى الليل وعاد تريممان وحده ولم يعد

احد يرى الغلام

وفي الليلة الثانية حضرت العائلة وقادها تريممان حيث نلقى المنية وفعل

بها كما فعل به وقضى الليل خارج النزل وعاد في الصباح فبدل ملابسه

وسافر الى ( هافر ) وكان من امره ما تقدم

وقد اعترف اخيراً بأنه هو القاتل الوحيد وانه تمحيل على حنا كنك

فأوهمه انه وجد له مكاناً يليق لاقامة معمل عظيم وذهب به الى بطن

الوادي وناوله زجاجة نبيذ خلطه بسم زعاف فلما شربه خر صريعاً . ثم قامت

عليه الادلة من كل مكان ولم يدع التحقيق حركة من حركاته ولا لحظة من

اوقاته الا اثبتها . وشهد عليه اثنان وستون شاهداً اثبتوا جميع الوقائع وفيهم

بائع آلات القتل وخادم النزل واصحاب الملاهي ومبتاعوا المصوغات

وهكذا وهكذا

واقامت عليه النيابة الدعوى على الوجه الآتي

اولاً انه في شهر اغسطس سنة ١٨٦٩ قتل (حنا كنك) باقايم (هوران)

بالسم

ثانياً انه في ذلك الزمن سرق مبلغاً من النقود وساعة وسلسلة واوراقاً

اضراراً بورثة حنا كنك

ثالثاً انه في شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ قتل بجبهة ( بنتان ) جوستاف كنك



عمداً مع سبق الاصرار بقصد تخضير او تسهيل أو اتمام السرقة الآتية  
رابعاً انه في ذلك الزمن وفي ذلك المكان سرق نقوداً وساعة وسلسلة  
واشياء اخر اضراراً بورثة جوستاف كنك المذكور

خامساً انه في ذلك الزمن بعينه قتل ( هورتانس جوليت يوسف روسل )  
زوجة كنك عمداً مع سبق الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى  
جنايات القتل المبينة بعد وهي قتل ( اميل لويز ) و ( هنري ) و ( يوسف )  
و ( شيل لويز ) و ( الفريد لويز ) و ( ماريه هورتانس كنك ) بقصد تخضير  
أو تسهيل أو اتمام السرقة الآتية

سادساً انه في الزمن نفسه سرق نقوداً وأوراقاً واشياء أخر إضراراً  
بورثة زوجة كنك المذكورة

سابعاً انه في الزمن بعينه قتل ( اميل لويز ) عمداً مع سبق الاصرار وان  
هذا القتل سبق أو اقترن أو تلى قتل زوجة كنك وهنري كنك ويوسف  
واشيل كنك والفريد كنك وماريه هورتانس كنك

ثامناً انه في الزمن بعينه قتل ( هنري يوسف كنك ) عمداً مع سبق  
الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى قتل زوجة كنك وأمیل  
ويوسف اشيل والفريد وماريه كنك

تاسعاً انه في الزمن بعينه قتل يوسف اشيل لويز كنك عمداً مع سبق  
الاصرار وان هذا القتل سبق أو اقترن أو تلى قتل زوجة كنك واميل  
وهنري والفريد وماريه

عاشراً انه في الزمن بعينه قتل الفريد لويز كنك عمداً مع سبق الاصرار

وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى قتل زوجة كك واميلى وهنرى  
ويوسف وماريه

حادى عشر انه فى الزمن بعينه قتل ماريه هورتانس كك عمداً مع  
سبق الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى قتل زوجة كك واميلى  
وهنرى ويوسف والفريد كك

ثانى عشر انه فى سنة ١٨٦٩ ارتكب جنابة التزوير فى الاوراق  
التجارية بكونه صنع بنفسه او بواسطة غيره وصلاً مؤرخاً فى ٢٥ اغسطس سنة  
١٨٦٩ من مدينة (جوبوبلير) بمبلغ قدره ٥٥٠٠ فرنك يدفع من صندوق  
التجارة فى (روبكس) على الحساب الجارى وامضاء بنفسه او بواسطة غيره  
بامضاء حنا كك التاجر امضاء مزورة . وصنع فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٦٩  
وصلاً آخر بخمسة مائة فرنك يدفع من الصندوق المذكور على الحساب  
الجارى أيضاً وامضاء بنفسه أو بواسطة غيره بامضاء حنا كك التاجر امضاء  
مزورة . وصنع بنفسه او بواسطة غيره فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٦٩ بمدينة  
باريس توكيلاً الى جوستاف كك وامضاء بنفسه أو بواسطة غيره بامضاء  
حنا كك التاجر امضاء مزورة

الثالث عشر انه فى الزمن بعينه استعمل تلك الاوراق المزورة وهو  
عالم بتزويرها

وهذه جنيات وجنح معاقب عليها بالمواد ١٤٧ و ١٤٨ و ١٦٤ و ٣٠١ و  
٣٠٢ و ٣٠٤ و ٤٠١ من قانون العقوبات

ويبد سماع شهود الاثبات وشهود النفي قدم النائب العمومى طلباته

في مرافعة من أفصح ما يكون . وتلاه موسيو ( لاشو ) فدافع عن المتهم مدافعة فاقت الوصف وبهرت عقول الحاضرين قال في مطلعها

« حضرات القضاة وحضرات العدول

« طلب مني تريمبان ان ادافع عنه فجئت أؤدي هذا الواجب بين  
« يدكم ولست بنافل عما قام باولئك الذين لا يعرفون من القانون شيئاً  
« من الدهشة والاستغراب فمن الناس من يرى ان من الجرائم ما  
« ما اشتدت شناعته وعظمت فظاعته حتى انه يستحيل ان يتوجه الفكر  
« الى طلب التخفيف عن مرتكبيها . اولئك قوم في رأيهم مخطئون لانهم  
« مندفعون بدافع الغيظ والامتعاض الصادرين عن رقة العواطف والحنان  
« نخلطوا بين العدالة وبين الغضب والانتقام ونسوا أن انسياقهم بعامل  
« تلك الشهوة القوية وشدة انمطافهم نحو الذين جنى الجناة على ارواحهم  
« عبارة عن الدعوة الى ارتكاب جريمة اكبر شناعة من التي هاجت  
« ضمايرهم وأعظم خطراً في الهيئة الاجتماعية ( أريد تضحية القانون ) أما أنا  
« فخالقهم في معرفة واجبات الدفاع لان الشارع أراد أن يكون لكل  
« متهم مهما كانت جريمته نصير من قول الصدق ولفظ الحق يوقف  
« ثورة الجمهور ويحول بينه وبين تأثيراته فانها تكون في أقصى درجات  
« الشدة ان كان سببها الميل والحنان ولذلك يخشى منها أن تطفى نور  
« الحق وتضمت صوت العدالة

« ايها السادة ان القانون ثبت الجأش رزين الضمير لا يتأثر بشيء  
« حتى لو كان عطفًا واشفاقًا . يقول ان الحق لا يتمحص الا بين الاتهام

« والدفاع علماً منه بأنه لا بد في كل جريمة من زمن يجب فيه طرح »  
 « مناظر الجناية والتباعد عن مكان ارتكابها اذ ليس كل الحق من »  
 « جانب المصاب بل لا بد من الالتفات ايضاً الى الالائم . فمن واجبات »  
 « القضاء ان يتعرف المجرم وطبيعته وأمياله وعقله وحالته النفسية . لهذا »  
 « كله قال للمحامي كن في موقف الدفاع وانطق بما يملكه عليك الوجدان »  
 « هذه هي اول كلمة تقدمت مرافعتي على لسان حضرة الرئيس حيث قال »  
 « يخاطبني ( ليكن كل ما تقوله عن المتهم راجعاً الى وجدانك الذاتي ) ذلك »  
 « ان القانون قد وكل حقوق الدفاع وحرية الى عمدة المحاماة وشرفها »  
 « وهكذا نراه وفق بين حقوق الهيئة الاجتماعية المقدسة وحقوق الدفاع »  
 « التي لا تقل عنها احتراماً فثقوا ايها السادة باننا انما جئنا امامكم طوعاً »  
 « لاشارة شرف حرفتنا واننا من الصادقين في بحثنا امامكم عن الحقيقة كما »  
 « ندرينا »

« سادتي »

« اذا كانت المحاماة لازمة في القضايا فهذه القضية اولها . »  
 « الجرم فظيع والحق على جانيه عظيم . واحوال الزمان والمكان غضي . »  
 « وكل من في الوجود وما في الوجود يطلب صرامة القانون . ووظيفة »  
 « الدفاع في هذا المقام حمايتكم أن تتجروا مع ذلك السيل المنهمر وقد »  
 « حافظتم انكم لا تقرطون في مصالح الامة ولا في مصالح المتهم ووعدتكم أن »  
 « تكونوا مطمئنين وان تطلبوا الحق غير ناظرين الى حركات الجموع »  
 « وضوضاء المتعضين وجهرتكم بانكم لن تقولوا الا بما تملكه عليكم ضمائركم »

« حينما تنفردون في حجرتكم فارجوكم رجاء لا رجاء بعده أن تتسلحوا »  
 « من الشجاعة بما تسكتون به ثورة الضير فتبصروا وتسمعوا »

« سادتي سابحت معكم عن الحق كما ارى ولست مقتنيا اثر المتهم »  
 « في دفاعه . فلا تغنوا اني جئت في هذا المكان لاعيد على مسامحكم »  
 « ما قاله بنفسه . ان كان هذا فقد فانتهم سوءا بمهنتي وأراها من أخس »  
 « المهن ان كانت عبارة عن ثقل كل شيء دافع به المتهم عن نفسه خطأ »  
 « كان أو صواباً . ليهداً بالكم ايها السادة فما أتيت أمامكم الا لادافع »  
 « عن المتهم كما أعتقد وبالكيفية التي أراها واجبة . فقد عاشرته وسألته »  
 « وخاطبني وحكمت في جريمته قبل ان آتي للدفاع عنه . ولست صاحب »  
 « الفصل في القضاء انما انا رجل لي رأي جئت لا بديه وأرى من الواجب »  
 « علي في هذه الظروف المرجحة ان أشافوكم بما اعتقد في هذه الدعوى »  
 « لي زمام الدفاع في هذا المقام وانا صاحبه ولست صدى المتهم . »  
 « أنا رجل من ذوي الصدق أقول ما أعتقد قولاً صحيحاً صادقاً فأسمعوا »  
 « ما أريد ان أقول واسمعوا لي ان أدخل باب المناقشة »

ثم جعل يترافع فأتى على سيرة المتهم وكيف تربى والى اي عمل كان  
 يميل وجعل وجهه الدناع اقامة البرهان على ان المتهم لم يشرد بالجريمة بل له  
 شركاء وانه لذلك لا يستحق عقوبة الاعدام

ومن الطف ما في هذه المرافعة ان موسيو ( لاشو ) لم ينكر عملاً  
 واحداً مما أثبتته التحقيق ولم يصنف المتهم بما ليس فيه وأحسن من هذا كله  
 ذكره القتل بكل تبجيل وتكريم قال « ذهب المتهم الى ( روبكس ) واختلط

« بعائلة (كنك) وهي من أعظم العائلات سيرة واسوأها مآلاً . وكأني »  
 « بكم كنتم تنتظرون مني أن أفوق سهام المطاعن والملام الى حنا كنك »  
 « وزوجته واولادهما التمساء . كلا فانما احترامي لتلك العائلة لا يقل عن »  
 « احترام حضرة النائب العمومي لها . وفي الواقع تلك عائلة نشأت غير »  
 « مسرعة في ظهورها وقد بارك الله لها كما بارك فيها كأن القدر قضى لها »  
 « بأكمل المزايا قبل ان يقضي عليها باكر البلايا . كان الرجل وزوجته »  
 « من الصناع وعاشا مقتصدين في حالة نظام تام ووصلا بمجدهما الى »  
 « اكتساب ما ليس بالقليل فجمعوا مائة الف فرنك . ولا تسئل عن حنان »  
 « الوالدين على الابناء وحدث ولا حرج عن برّ الاولاد بالآباء . وحيث »  
 « اني تدرجت الى هذا المكان فاسمحوا لي أن أقف هنيهة بجانب اولئك »  
 « المساكين الذين قتلوا لاقدم لهم خالص احترامي وأعظم دلائل ميلي »  
 « وانعطافي » اهـ

ثم انتقل الى دفاعه وأخذ يخوض في الموضوع بلسان فصيح وقول تلذ  
 له الاسماع حتى استرعى القلوب وخبب الاذهان وقال في الختام  
 « وأنا أرجو أن لا تحكموا على المتهم بالاعدام فان الحياة هينة »  
 « لديه كما أعلمه وكما لا تجهلون من واقعة هافر لما أراد أن يقتل نفسه »  
 « اغراقاً وكان الله نجاة من الغرق ليقف هذا الموقف بين يديكم غير انه لم »  
 « يرد ان يموت مرتين . الى هنا أمسك عن الكلام فقد اتممت هذا »  
 « الواجب الثقيل الذي قبلته كما هو الواجب . وأديته بالصدق والامانة »  
 « وقلت لكم كيف اتى كنت أفهم الحق في هذه الدعوى . ودافعت »

« عن المتهم دفاع العقل . وأعلنت أنني قضيتُ في الدعوى قبل الدفاع عن »  
 « المتهم وأنا أصرح بأنني اعتبره مجرمًا كبيرًا . غير انه لم يكن بمفرده بل »  
 « كان معه آخرون . وقد أدت واجبي من غير تأثير من الخارج ولا »  
 « تطويل في العمل . اديته في حضرة العدالة ولا نصير لي الا ما اتزعتهُ »  
 « من وجداني . وانا موقن بانكم مثلي لا تتأثرون بالعوامل الخارجية ولي »  
 « رجاء في ضمائركم وفطنتكم . واجلس خلواً من ثقل ذلك اليأس العظيم »  
 « الذي ادخله في ذهني ختام ما قاله حضرة النائب العمومي اهـ »

وقد حكم على المتهم بالاعدام

كذا فلتكن شجاعة الضمائر وسمو الافكار وهكذا تصان الحقوق

وتؤدى الواجبات

## الباب الثاني

من المحاماة في البلاد المصرية

بحثنا كثيراً في مخزونات الدفترخانة المصرية فلم نفث على شيء يتعلق بالمحاماة في مصر قبل تولية المرحوم محمد علي باشا ولهذا فانا لا نتكلم عليها الا من تاريخ حكمه اما قبله فلم يكن في البلاد نظام للقضاء وكانت المحاكم الشرعية هي مرجع الفصل في الخصومات التي كانت تعرض عليها وقد علمت نظام الوكلاء امامها

وليس يخاف ان المرحوم محمد علي باشا تولى حكم البلاد المصرية سنة ١٢٢٠ هجرية بعد ان انتابتها الحوادث المختلفة التي انتهت بحكم الممالك فكان من هم الحاكم الجديد أن يبدأ بوضع قواعد حكومة البلاد وترتيب مصالحها وتنظيم اداراتها العمومية وهكذا فعل مؤسس العائلة الخديوية كما هو مقرر في كتب التاريخ

والذي يهمنا من تلك النظمات كلها هو نظام القضاء لان المحاماة تابعة له ولم يكن بالبلاد مجالس او محاكم ننتزع من قوانينها شأن المحاماة لهذا رأينا من الواجب بيان تاريخ القضاء في ذلك الزمن حتى اذا تبينت حالة الامة ووضحت حقوق الرعية وواجباتها بالنظر الى حكومة ذلك الزمن امكننا ان نستنتج منها حالة المحاماة التي كانت تقوم بالدفاع عن تلك الحقوق والواجبات



وليلاحظ اننا حافظنا على ما نقلنا من الاوامر والقوانين من جهة الرسم والتراكيب ليكون ذلك مشخصاً للزمان واهله

وينقسم تاريخ المحاماة من ايام المرحوم محمد علي باشا الى يومنا هذا ثلاثة اقسام . الاول لغاية حكم المرحوم سعيد باشا سنة ١٢٧٩ هجرية والثاني من مبدأ حكم المرحوم اسماعيل باشا الى يوم افتتاح المحاكم الاهلية والثالث زمن هذه المحاكم . فاما القسمان الاولان فهما موضوع الفصلين الآتين . واما الثالث فهو موضوع الباب الثالث من هذا الكتاب

## الفصل الأول

﴿ القضاء من عهد المرحوم محمد علي باشا ﴾

لما تبوأ المرحوم محمد علي باشا ولاية مصر كانت قاعاً صنفناً من كل نظام خالية من كل قانون كما قدمنا وكانت ارادة المتغلبين هي التي يرجع اليها في عظيم الامور وصنيرها . وقد رأى انه لا يمكنه سياسة الامة التي صار اميراً لها وحاكماً عليها بنفسه فعهد الى تشكيل ديوان سماه ( ديوان الوالي ) سنة ١٢٢٠ اختصة اولا بضبط المدينة وربطها والتصل في المشاكل بين الاهالي والاجانب سواء . وعين فيه عالماً من كل مذهب من المذاهب الاربع بصفة مجلس لنظر مسائل المواريت والوصياء والجنايات الكبيرة وهذا الديوان هو الذي وضع نظمات البلاد الاولى وسن اللوائح الابتدائية وبعد بضع سنين اختار له اسم ( الديوان الخديوي ) وجعل له حق النظر في

جميع المسائل من كلي وجزئي وعرضها عليه ليصدر اوامره فيها بما يشاء . ثم صار هذا الديوان يعظم سنة فسنة ويتجزأ الى اقسام مختلفة حتى صار (اقلاماً) متعددة اختص كل ( قلم ) منها بعمل مستقل . هذا للتجارة . وذلك للمعارف وثالث للزراعة وهكذا . وكان له رئيس اسمه ( كتحدا بك ) وهو بعد ان عظم امر ذلك الديوان كان في اشرافه على جميع اعمال تلك ( الاقلام ) اشبه شيء برئيس الوزراء في الحكومات الحاضرة

وفي سنة ١٢٣٤ خصص بعض رجال هذا الديوان لنظر المسائل المتعلقة بالحكومة واطلق عليهم اسم ( مجلس المشورة )

وفي سنة ١٢٥٣ سمي الديوان الخديوي ( الشورى ) ثم اطلق عليه عنوان ( شورى المعاونة ) الى سنة ١٢٥٨ قيل له ( المعية السنية ) وكانت في الاسكندرية ديوان آخر يسمى ايضاً ديوان خديوي الاسكندرية وهو شبيه بديوان مصر في اختصاصاته وترتيبه

واول ما توجهت اليه عناية الوالي تنظيم المسائل التجارية والمسائل المالية ففي ١٢ شعبان سنة ١٢٣٥ اصدر امر الى كتحدا بك هذه ترجمته ( قد صار منظوري شقتكم والتذكرة طيها الواردين بشأن القرار المعطي منكم ومن الخواجات يحتي والخواجه ديروني وترجماننا الخواجه باغوص وبطروس ورشتوا وشريكه جغتو وبجاني والخواجه يوجنتي والخواجه لاوراتوري التجار بشأن تخصيص محل للمداولة والمذاكرة فيما يتعلق بامور التجارة وما يتعلق بخزانتنا ايضاً وانه قد استنسب لدينا ذلك فلاجل المبادرة بالاجرى على هذا الوجه اصدرت امرى لكم )

ولم نعتز لهذا المجلس على لائحة او قانون كذلك لم تقف لمجلس المشورة المذكور على لائحة او قانون في مبدأ تشكيكه . وفي ٥ ربيع آخر سنة ١٢٤٠ اصدر الوالي امراً الى كتبخدا بك يبين فيه كيفية نظر المسائل التي تعرض على ذلك المجلس وطرق المداولة فيها وسماه ( المجلس العالي الملكي ) وهذه ترجمة الامر المشار اليه

( جميع مسائل الحكومة اللازم تنظيم واجراها المتعلقة بالمصالح المصرية ليس جارى الحكم فيها منا مباشرة بل على حسب الاصول المقررة عندنا جارى احوالها على المجلس وكل مسئلة يجرى المجلس تسويتها هي باتحاد من في المجلس وعلى حسب حسن اجتهاد كل منهم حتى ان يصير مقبولا للامضا منا ومن جميع نظارنا وحكامنا ويمجرى تنفيذه بنا عليه وحسب الايجاب لا بد ولازب وفرض وواجب عليك انه حسب الاصول كل مسئلة مهده او غير مهده اللازم المداولة فيها تحيلها لاهل المجلس حل عقدها وفق ورتقها حصرا وقصرا ولا تبدى كلمة ما من طرفك قبل انتهاء الجلسة ولاجل ان تنشط كل من يتكلم فيها وتلزم السماع وتعطي الوقت الكافي لذلك واذا لزم التكلم عند انتهاء الجلسة فلا تنسب الكلام لك بل مخاطبا من اصاب رايه وتقول له رايي يوافق رأيك احسنت في تدبيرك احسنت في تقريرك ومما هو لازم ايضا بيان ما هو مبهم من لسانه وتوضيح ما هو مجمل من فقه حتى ان لا يحصل لهمة فتور ولاجتهاده وهن وقصور ايطالع كل مسئلة كما يجب ويزيد في بذل مجهوده ويجب ان يكونوا اثنا المداواة مطلق الصراح والحرية نوعا ايتتى لهم ما يستتجونه من ابحاثاتهم بدون ادنا تحاشي ومبالاة

اذ ان معاملتهم بهذه الكيفية تزيد اهتمامهم في امعان النظر فيما هو محمول عليهم وقت المذاكره ويعطون الى المسالة الجاري مذاكرتها الصورة التي تقضيها وهذه الصورة تجري امضاها منهم انما يتحدوا في كينية الاهتدى لهم ومعرفتها واعطائها وهذا الاتحاد هو المطلوب وحيث سيكون الاتحاد دستور العمل بينهم يكون حكم المجلس على ما هو المرام واصولنا يكون قد نال محله فتحصل بذلك الثمره المقصوده ولا يذهب سدى اتعاب احد والحصول على الثمرة المقصوده فيه زيادة الثقة بالمجلس وتأثير عظيم ورفعة بشأن اربابه ووصول ارائهم الى مركز الصواب واستحسانها عند العقلا فلتنظر الان فيما اذا كان يحصل منهم تعدى حدودهم مع معاملتك لهم لهذه الدرجة بالحكم فتنتج فم النصيحة ونلتى الالفاظ المناسبه لاجاله بالحنو فتقول يا اخواني يا زملاى هذا المجلس محال عليكم ومذاكرة المسائل الموجوده به منوط بكم واني مامور لا تواجد بينكم واتحد معكم وكما يجب على لا اتكلم والتزم السكوت بوجودكم واني معزور ومضطر أن اقول لكم تكلموا حيث ان المسئلة من تعلقات المجلس فاذا كنتم تتكلموا حسب الماموريه وثؤدوا فريضة المداولة تكونوا قد سمعتم كلامي واديتم اشغالا حسنه واذا لم ثؤدوا مقتضيات المجلس وحق النعمة فاني احرر لصاحب المجلس واطله على الحال يجب ان تعلموا ذلك ولا نلزموا احد وبهذه المقالات تنعمهم وتحصل لتنفيذ هذا الاصول فاذا قبلوا نصيحتكم وادركوا كتبها فيها والا اذا نبزوها ظهريا تخبرونا كتابة ونههونا عنها حتى نجد لها طريقة التنفيذ لكيلا تضيع ايماننا التي تكبدناها الان بل ندرك الغاية

المطلوبة تنظر ثمارها والمراد ان ما صار بيانه هو اقدم قاعدتنا والاساس الاعظم لحكومتنا يجب احترامها ولو قد سبق قيل لك عن هذه اللازمه وصار تفهيمها مرارا ولم تصنى لها وتجري منهولها فيجب بعدئذ ان تجروها وهذا الشيء التي سميناها اصول واتبعنا ما جميعنا فاتبعوه ايضا فنحن ساءين في حفظ هذا الاصول من كل عارضه موجب لابقائه اتم ايضا احفظوه ولا تلمسوه حتى لا تتكبدوا الندامه (١)

جری المجلس العالی الملکی علی هذه اللائحة وصار ينظر في جميع

احوال المملكة الى سنة ١٢٤٥

وفي ٢١ ربيع اول من السنة المذكورة اصدر قرارا ببيان مدد العقوبات

التي يحكم بها على الجناة هذا نصه

( سبق المجاوبه بالمجلس بشأن تخصيص المدد اللازمه لارباب الجنح

والجنایات والآن تقرر بالمجلس المنعقد للنظر فيذلك وكيفية الاحكام على

سائر القضايا بانواعها بالمجلس وتقرر ما هو اتى ان كل من يثبت عليه

الاختلاس من مشايخ القري يحكم عليه من سنه الى اربع سنين كامله بالالومان

ويكون هذا على حسب جسامه ماده الاختلاس وكذلك ما يتوقع من كبار

ونظار ومحافظين الحكومه ان توقع منهم هذا الامر ينفي الى ابو قير من

سته شهور الى سنه وذلك على حسب جسامه وخذه ماده الاختلاس هذا

وهذا بعد تحصيل ما اغتلسه وهكذا من يتجارى بتزييف العملة ومن يتجارى

على فعل قتل النفس ولم يثبت عليه وكذلك قطاع المارق يكون الحكم على

هؤلاء بارسالهم الى اللومان مدة الحياه وكذلك الاقباط والصيارف الذين  
 دأبهم سرقة واغتلاس الاموال الميريه الجارى الحكم عند ثبوت ذلك عليهم  
 بالاعدام يصير توقيع الحكم عليهم من الآن بارسالهم الى اللومان لغاية مدة  
 خمسة سنوات مع تحصيل ما يكون ثبت عليه من الاغتلاس وعند عجزه  
 بتادية ما اغتلسه يكون الحكم عليه باللومان مدة حياته وهكذا يكون الاجرا  
 في حق كبار موظفي الاقباط وان كبار مشايخ القرى ومشايخ الحصص  
 المسئولين عن اعمال البلاد الجارى توقيع الاحكام عليهم عند حصول جنحه  
 او جناية باللومان فبدلاً عن ارسالهم الى اللومان يصير توقيع الاحكام على حسب  
 درجة الجنحه والجنايه بالضرب من ثلثاية كراباج الى خمسمائة كراباج وان  
 هؤلاء من موظفي الحكومة فعند ثبوت مواد الاغتلاس عليهم يكون توقيع  
 الاحكام عليهم بالعزل وباللومان مثل مأموري ونظار الاقسام وان افراد  
 الناس الذين يتجاروا بالسرقه سواء كان ثبت او لم تثبت بالبراهين القطعية  
 ومنحصره فيه التهمه فيحكم ( المجلس الملكى العالى ) بعد استوفاء التحقيقات  
 اللازمه على حسب ما يترأى له وان تلك المواد عند ظهورها يكون تحقيقها  
 مبدئياً بمعرفة حكام ومأموري الجهات التى تحدث فيها ثم تقدم التقارير الى  
 المجلس المذكور هذا ما تقرر بالمجلس ونشره لسائر محافظي ونظار دواوين  
 ومأموري عموم الاقاليم لاتباع الاجراء بمقتضاه (١)

وفي ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ صدر قانون اشبه بلائحة داخلية وطرق  
 مرافعات ومداوالات مختصرة امام المجلس المذكور وسمى هذا القانون

(١) دفتر قيد خلاصات ديوان خديوي سنة ١٢٤٥ نمرة ٧٦٠ صحيفة واحد

(ترتيب مجلس احكام ملكية)<sup>(١)</sup> وفيه تقرر تعيين موعد لحضور اعضاء المجلس واشير الى استعمال الروية والاستقلال في نظر المسائل وبيان كيفية مطالعة الاوراق وواجبات الكتبة والمعاونين ومعاملة الاعضاء لبعضهم وحقوق الرئيس في معاقبة الموظفين

بقي هذا المجلس الى سنة ١٢٥٣ واتسعت اختصاصاته حتى صار يرجع اليه في كل امر

وفي خلال هذه الفترة انشئت مجالس ودواوين بالقاهرة وغيرها ففي سنة ١٢٤٦ انشئ مجلس (شورى الجهادية) لنظر القضايا المتعلقة بالعسكرية وملاحظة المشتروات والمصروفات وكان له رأي في ترقية الضباط وكانت قراراته لا تنفذ الا بعد التصديق عليها من المجلس الملكي .

وفي تلك السنة ايضا انشئ مجلس في الاسكندرية لنظر جميع الدعاوى وكانت مضابطه ( احكامه ) ترسل الى الديوان الخديوي للتصديق عليها فان رأى فيها ما يوجب اعادة النظر احالها على المجلس العالي الملكي

وفي سنة ١٢٤٧ انشئ مجلس نظيره في دمياط ومجلس في جده الى ان صارت تابعة للباب العالي عند صدور فرمان الامتياز<sup>(٢)</sup>

وكانت ادارة اموال الحكومة كلها راجعة الى قلم في الديوان الخديوي ففي سنة ١٢٣٧ استقل وصار ديواناً قائماً بذاته واختص بمحصر ايرادات الحكومة ومصروفاتها والنظر في مسائل الموازين والمكائيل وسمي

(١) هذا القانون موجود باللغة التركية في قلم تركي الدفترخانة نمرة ٢٤٩ وله ترجمة

بالعربية نقانها راجع ماحق نمرة ١ صحيفة ٢ ملحقات

(٢) دفتر مضابط ديوان خديوي سني ١٢٤٦ و ١٢٤٧ نمرة ٧٧٩

(الخزينة المصرية) او (الخزينة) الى سنة ١٢٧١ وهو الذي صار (نظارة المالية) الحالية

وانشئ قلم المدارس في ١١ جمادى الاولى، سنة ١٢٥٠ ثم انفصل عن الديوان الخديوي سنة ١٢٥١ ونيط به النظر في فتح المدارس وتنظيم طرق التربية والتعليم مدنية وعسكرية ثم الرسالة المحمدية في البلاد الاجنبية وفي ١٠ ربيع اول سنة ١٢٧١ أصدر المرحوم سعيد باشا أمراً بالغائه كما النى غيره من المجالس والمصالح والنخى جميع المدارس الا مدرستين حريتين الاولى بمصر والثانية بالاسكندرية ودام ديوان المدارس ملغى عشر سنين تقريباً حتى أعيد سنة ١٢٨٠

وانفصل ديوان الابنية عن الديوان الخديوي سنة ١٢٤٥ وكان من خصائصه النظر في مباني الحكومة من القاوريات والمامل والدواوين وغيرها وهو الذي صار تلك النظارة العظيمة (نظارة الاشغال العمومية)

وفي سنة ١٢٤٢ انشئ ديوان الصحة والكورناتيات وفي سنة ١٢٢٥ صارت محافظات الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس والعريش مصالح كاية ذات ادارات كاملة مستقلة

وفي سنة ١٢٢٩ تم ترتيب ديوان البحرية وفي سنة ١٢٣٨ أسس ديوان الجهادية الى سنة ١٢٠٠ سمي (نظارة الحرية)

وكانت البلاد محكومة في الافايم بواسطة الكشاف بنير نظام ولا قانون بل كان الحكام يسرون على مقتضى اهوائهم ومن المسائل ما كانوا



يطلبون الرأي فيه من الديوان الخديوي فيأمرهم بما كان يتخذ قاعدة في العمل كما ان المجلس الملكي كان يصدر قرارات بما يعن له في المسائل التي تستوقف التفاته وقد اطلعنا على شيء كثير من ذلك منشور بين صفحات الدفاتر والاوراق ورأينا انه يتعذر الجمع بين تلك القشور القانونية وبعضها وانها لا تكون مجموعاً يستفيد منه المطالع فائدة في مطلبنا

والذي يمكننا استنتاجه من تلاوة تلك الاوامر والقرارات هو ان الحكومة التي كانت تدير شؤون البلاد في ذلك الزمن كانت مهتمة بامرين عظيمين . منع اختلاس اموال الحكومة . ومطاردة اللصوص وقطاع الطريق . وكانت الشدة بالذمة منهاها في عقوبة الاولين كما يؤخذ من قرار المجلس الملكي المتقدم ذكره

وكان المرحوم محمد علي باشا يشغل بجزئيات الامور وكلياتها ويصدر الاوامر المختلفة فيها وكانت له عناية مخصوصة بالمسائل الصناعية والتجارية واليك مثالا مما ذكرنا

ترجمة امر تاريخه ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٣٤

( قد صار معلومي مضمون شفتكم الواردة المشتمله على ساير الامور والاحوال وختام مذاكرتكم بشأن ما تقرر من الاموال على مصالح الانوال التي هي من الامور المهيمة بالاتحاد منكم مع كاتب ديواننا وعلى بك ناظر الانوال والمعلم غالى بأودة سعادة كتخدائنا (ايا ولدي) ان ساير اشعار واشارتكم نظرا للاحوال البشرية في محله ولكن من جهة المقام والمرتبه شتان لان علو الشأن هو بكيانيه غريبه لا يراعى عند رؤية الامور والمصالح

فاللزام النظر لما فيه صالح المصلحة وكثيرا ما نصحتكم لاجل مراعاة ذلك وللان لم ارى منكم اثر كما مأمولى وهذا اوجب الخيره وان الالتفات لتسوية المصالح موجب لانواع الخير والسعادة اولا من مراعاة طبيعته الشخصية فعلى كل يلزم ان تتخذ خطة التروى مع ارباب المصالح بكمال الرويه وصرف الهده لما فيه الصالح (يا ولدي) <sup>(١)</sup>

واما الشدة في كل ما يتعلق بالضرائب والاموال فكانت فوق المتظار ومن امثالها ما وقع الى المعلم غالى وكان من المقرين عند المرحوم محمد علي باشا فانه قدم تقريراً برأيه في تقدير الضرائب وابان تعسر تحصيلها فغضب الوالي عليه غضباً شديداً وامر المرحوم ابراهيم باشا بقتله واليك صورة الامر المذكور

(مضون امر صادر الى ابراهيم باشا بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٢٣٧ يشير به ورود افادته والتقارير مرفوقها من محمد افندى كاتب ديوانه والمعلم غالى بخصوص ترتيب الفرده على النخيل وانه بالتأمل لتقرير المعلم غالى تبين من قوله الانحراف والمنلطة وعدم امكانه تحصيل الفرده على حسب الترتيب الذي عمل بمعرفة كتحدا بك على نخيل نواحى الجيزه وقلوب وعدم تحصيل شىء من فرده البيوت يقصد بذلك تعطيل الاشغال وانهم فيما تقدم حضر اطرافه محمد افندى ولدى مزانحة مسئله عليه قال لهم انى كنت اعدك انسان وان هذا الكلام ليس من كلامك بل من كلام المعلم غالى فقال نعم وان اللازم هو رعاية ما فيه نجاح المصالح وحصر الافكار على هذه الغايه وما دام لم

(١) دتقيدا لاوامر سنة ١٢٣٤ نمرة ٣ صحيفة ٤٤ وكان المخاطب هو المرحوم ابراهيم باشا

يورجى تحويل المعلم غالى عن افكاره فعند وصول أمره اليه يحضر المذكور  
بطرفه ان امكن عدوله عن خطته فيها والا يتم أمره وعرض الكيفية  
لطرفه (١)

ويظهر ان القتلة كانت فظيعة وان بعض القلوب انخلت من مشاهدتها  
كما يدل عليه الخطاب الالى

( مضمون امر للمشار اليه في ١٧ شعبان سنة ١٢٣٧ )

يشير به انه علم من افادته حصول رعب شديد الى محمد افندى كاتب  
ديوانه عند اعدام المعلم غالى بحسب مقتضيات المصلحة وانه لم يتمكن  
المذكور من جمع حواسه لان من شدة الرعب ويشير به احضار المذكور  
بطرفه بلطف واين وتلقينه النصائح الموثرة حتى يسكن روعه والتفاتة لاشغاله (٢)  
واما ديوان الداخلية فلم يؤسس الا سنة ١٢٧٣ وكانت جميع المجالس  
تحت سيطرته والغاه المرحوم سعيد باشا في شهر شوال سنة ١٢٧٦ وبقي مانى  
اربعة سنين وفي شهر محرم سنة ١٢٨٢ اعيد ثانيا وهو الآن (نظارة الداخلية)  
ومن هنا يتبين لك السبب في تنازع الادارة والقضاء فالادارة  
هي صاحبة اليد العليا على القضاء من يوم ان ولدت ومن شب على شيء  
شاب عليه

واقدم المصالح في البلاد ديوان الرزنامجه وديوان الضربخانه  
وكانت هذه المصالح والدواوين والاقلام كلها تحنى الرقاب امام كتخد

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٣٧ نمرة ١٠ صحيفة ٤٥

(٢) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٣٧ نمرة ١٠ صحيفة ٤٥

بك او مامور الديوان الخديوى او (الافندى) القاب تلقب بها ذلك الرئيس الذي كان يعطى ويمنع ويخفّض ويرفع ويفعل ما يشاء ويهوى كان النظام جديداً وكان الذين عهد اليهم اجراؤه في البلاد من الذين استظفروا على حكامها السابقين من الممالك وهم لم يتعلموا علماً ولم يدرسوا فناً ولم يسوسوا أمماً من قبل فظن كل رئيس ان رئاسته امتياز اختص هو به وان جميع مزايا الحكم انما تنحصر في راحة الحاكم وتقلبه على بساط السؤدد والهناء وان المحكومين خدام وهبوا لطاعته والعمل على حسب ارادته فاستبدت الاحكام بالرعية واهملوا الواجب واشتغلوا بانفسهم يطلبون لذائذها ويكثرون من اسباب نعيمها فبنوا الدور الفخيمة وشيدوا القصور العالية وملكوا الاقطاعات الفسيحة وامتلات ايديهم فضة وذهباً ينثرونها بغير حساب

هناك اعتلت الاحكام وتهدم بناء النظام وكان صاحبه لا يزال حياً قوياً وهو لم يحصل من غرضه شيئاً الا قليلاً ورأى انه كلما وضع نظاماً عبثت به تلك الايدي الخشنة الجاهلة ومدت اذائها الى كل ناحية وفشت الرشوة بل استلاب الاموال قهراً وعم العسف في الرعية فاراد ان يجعل سداً بقي الناس من تلك الجرائم المهلكة ووضع قانوناً عاماً للبلاد كلها سماه قانون السياسة تنامه ظهر في شهر ربيع الاول سنة ١٢٥٣ احاط فيه بجميع الشؤون التي وصل علمها اليه وجعل لكل مصلحة حداً وأقام أمام كل مطمع سداً الا انه كان سداً من الكلام والكلام لا يؤثر كثيراً فيمن لا يعرف سوى حد الحسام

رأى واضع هذا القانون ان ترتيب المجالس اوجب ضياع الحقوق وان صفائر الامور اهملت احتجاجاً بالاشتغال بكبارها وان المسائل الكمية اغفلت لانصراف الحكم عنها باشتغال كل واحد منهم بمصلحة غيره وان المصالح استبدت في اعمالها واصبحت مراقبتها صعبة لا تجدي فحكم على المجالس بالاعدام وقضى على استقلال المصالح بالابادة ونظم للبلاد كلها ادارة جديدة وحصر السلطة في سبعة دواوين سماها دواوين العموم وبين اوضاعها واختصاص كل منها وجعلها كلها تصدع باوامر كتحدا بك واشارته

واستهل واضع قانون سنة ١٢٥٣ بمقدمة طويلة ابان فيها السبب الذي حمله على وضعه وهي احسن ما يكون لوصف حالة البلاد وحكامها ورجال المصالح واحكامها لذلك نأتي عليها بحروفها

بسم الله الرحمن الرحيم

« لما كانت المصالح الميرية باعثة للماخر والنيوضات العلية لزم كل »  
 « من المستخدمين بها المختمين طيب فيضها ان يكون سواها امور مصالحه »  
 « المستخدم فيها راجعاً عليه وطيبها ورديها ملزوماً منه ولديه لكون الزمه »  
 « بهذه الامور الخيرية والاصول المرضية موجبا لجلب المنافع والتوايد الكثيرة »  
 « ومستوجبا لصيانة وحفظ المصالح الميرية من التمهيلات النزيرة فازم الامر »  
 « لتنظيم لائحة لكل شئ من الخيرات فاتحة ووجب على كل من ارباب »  
 « المصالح ادارة ما هو متعلق به على موجبا وزمه اذا ما هو متلرب »  
 « منه على اسلوبها واذا اوقته الامور البشرية في طور حركات الخيرة »  
 « الى تلك اللوائح الباهرة مجازي بما يكون نديا له وعبرة لغيره وبذلك يتصل »

« طرق ترويح المصالح ويتوصل الى مسالك القرايح وعلى كل حال ينبغي »  
 « ترتيب سياسة نامہ خلاف تلك اللوايح تكون للخير تامہ و يقتضى »  
 « تركيب قانون عمومى يجمع من اللوايح والسياسة تامہ وعند وجوده يجعل »  
 « لاجرا حكمه مشوره خاصه وحيث هذا شىء لازم اجراه قد سطرت »  
 « عنه مواد ادناه »

« ان الممالك المختلفة الكائنه باوربا موجود لكل منها قوانين متفرقه »  
 « بحسب طبيعة و اخلاق ودرجة ترتيب اهاليها و جارى اجرا حكم امورهم »  
 « الملكيه على مقتضاها غير انه لما كان عدم توافق قانون مملكه الى اخر »  
 « شيا معلوما صار اجرا اى قانون من قوانين الممالك المذكوره بعينه في »  
 « هذه الاقاليم شيا معدوما وحيث ان الحكومات التى على الاستقلاله »  
 « والجمهوريه وغيرها اساس اصولها واحد فاذا صار رعاية تلك الاصول »  
 « بهذا الطرف ايضا لا بد ان ينتج منها حسن سلوك المصالح الخيره مع »  
 « الفوائد الكثيره انما الجارى ان حينما يصير المرام بتبديل اصول ملكيه »  
 « تكون جاريه بمملكه او لا يلزم تحقيق مخدوراتها ثانيا وجود اسباب »  
 « تكون موجبہ لزالها وبالموازنه عنها يصير اظهر مضرتها ومنفعتها وعند »  
 « تحقيق منافعها يعطى صورة اليها كما يوافقها فاذا اقتضى لتوضيح المخدورات »  
 « المشهوره اليوم ففى اول عدم انكار حسن تمشية المصالح بالجميعه شىء »  
 « من المفهوم بحيث ان امور مهمه الممالك الداخلة في حسن نظامها صاير »  
 « النظر اليها بجمعية ارباب الوقوف وبحسب الايجاب صار ايضا ترتيب »  
 « مجالس مختاتة بالحكومات المصريه ولكن ما هم مشغولين فقط بمذاكرة »

« ومداولة الامور المهمة اللازم لها ابذال همه بل يتذكرون ايضا على »  
« المصالح المعتاده والمطلوبات المقتنه لم يلزم لها المداولة فلماذا صارت »  
« المصالح الخيرية بعقده التأخيرات الرديه كذلك انه لما كان واجبا على »  
« كل من العبيد ان كان صغيرا او كبيرا ان يكون مسئولا عن المصلحه »  
« المامور بها فاتكأ وارتكانا على المجالس ما صار منهم السعي والغيره بحسن »  
« تشميل الماموريه بل يخلصون انفسهم عن المشغوليه بقولهم اننا قد »  
« اعرضنا للمجلس كل شيء بوقته واجرينا العمل بموجب خلاصه صدرت »  
« الينا وارباب المجلس ايضا بسبب صرف اذهانهم للمصالح المهمه على ما »  
« ينبغي فلم تكن لهم اوقات يرون المصالح الصغيره التي ترد كثيره ولاجل »  
« عدم تراكمها يربطونها على اى حاله كانت وبعدها حينما يظهر مضره »  
« من قرارهم فلاجل الا يصيروا معاتين بسبب ان رؤيه الدعوى بالثانى »  
« عائدته على انفسهم صار منهم اعراض على المصلحه بصورة اخرى وكذلك »  
« ارباب المصالح كونهم متداخلين بالمجالس فمن الملحوظات انهم يخفون »  
« سقامه بعضهم بعضا ومن المعلوم ان تلك المجالس مملوءة بجملة اشخاص »  
« من كتاب ومعاونين وكشافين ومقيدين ومبيضين وخلاصيه و مترجمين »  
« بماهيات كليه تنصرف اليهم بلا لزوم

« ولما كانت كافة ايرادات مملكه ترد لديوان واحد ومنه تعطى »  
« المبالغ المقتضيه ومقتن صرفها الى الدواوين حكم الاصول الجاريه »  
« بالمالك السائره وصار تجربتها انها موجبة للاضبط والصيانه وعلى الخصوص »  
« ان مركز امور الخزينه التي صار تفريقها بالضروره ما هو على سياق »



« واحد فبعد مناظرة المبالغ المرتب تحصيلها سنوى بمعرفة نظار دواوين »  
« العموم ومفهومية كميته وملاحظة امر ترييد او تنقيص المصاريف كما »  
« يوافق فلا يمكن ان يعرض ذلك للاعتاب واذا لم تصر موازنة الايراد »  
« والمصرف فمن المعلوم انه تحصل مضايقة من جهة صرف المرتبات اللازمه »  
« حيث يعطى القرار عن المصاريف التى ليست ضرورية بالدواوين المذكوره »  
« ومن ذلك لم تقابل الايراد على المصاريف لحين مرور اوقات كثيرة »  
« وتحصل مضره كليه ولما كان من الاصول المرعيه ان تكون كافة المصالح »  
« المتعلقة بالامور الداخليه تكون تابعه الى ديوان مخصوص والامر والنهى »  
« يصدر من مركز واحد والمصالح جميعا تنظر ايضا على سياق واحد »  
« فالامور الداخليه ليس لها مركز واحد حكم المشروح بسبب اصدار »  
« خلاصات واوامر البعض من ديوان خديوى مصر ومأمور ديوان »  
« داورى اسكندريه والبعض من ساير عموم الدواوين الميرييه وعلى الخصوص »  
« من المجالس المختلفه الى حكام وارباب المصالح بالاقاليم والى نظار المصالح »  
« الداخليه الموجودة بالمحروسه وبسبب عدم توافق قرار ديوان لقرار ديوان اخر »  
« في اكثر الاحيان لم تدور رؤية المصالح على سياق واحد وعلى هذا لم »  
« يمكن اجرا المعامله فى حق المأمورين وهذا مما يوجب التعطيل للمصالح »  
« وزيادة على ذلك ان مصلحة الابنية بالمحروسه مأمورها ليس تابعا لديوان »  
« مخصوص بل بسبب توارد الاوامر اليه من جميع الدواوين وطلبه في »  
« المهمات وسائر اللوازم من تلك الدواوين المختلفه فكانه صار تابعا »  
« للجميع وحاصل تعطيل فى اكثر البنائات بنا على جسامتها وتكثيرها »



« وعدم تشهيل لوازمها ومهماتهما ومن هذا كله تنشأ جملة خسارات ومضرات »  
 « مع ان اللازم ان تكون تلك المصلحة تابعة لديوان عموم وعدم وقوع »  
 « التلقيات منها مثل ساير الدواوين شي من اللازم اعنى كلما اعطى قرار »  
 « من دواوين العموم عن شي يورد الى الديوان الذى تكون تابعة له »  
 « ويصير تدارك الاشيا باوقاتها من محل وجودها »

« ايضا لما كانت الاصول الجارية بجميع الممالك ان دواوين العموم »  
 « يقدموا حساباتهم باواخر السنة الى ديوان تفتيش الحسابات مع الاوامر »  
 « والرجوع والسندات ويصير به مناظرة دفاتر الشطب واليومية بالدقه »  
 « الكليه والمراجعة على السندات والاوامر والرجع حكم الاصول المرعية »  
 « وبعد تحقيق حقيقة ضبط وعدم ضبط الحسابات يجرى تسليم الدفاتر »  
 « مع كافة السندات الى الدفترخانه فالديوان المذكور صاير تقديم جامعه »  
 « اليه فقط باخر السنه وهكذا ترسل كشوفات ودفاتر اجماليه الى ديوان »  
 « المعاونه شهرى والدفاتر الحاوية اصل المفردات ترسل الى الدفترخانه »  
 « بغير تحقيق فلماذا لم يكن الوقوف على الحقيقة ان كانت الحسابات »  
 « مضبوطة وخالية عن السقامة املا »

« وايضا بالتوجه مع ديوان تفتيش الحسابات الى الدواوين في »  
 « بعض الاوقات لاجل المناظره والملاحظة لم يعلم ان كانت الحسابات »  
 « بالضبط الشافى والسندات موجودة وموافقة للاصول المرغوبة املا »

« فوالحالة هذه يلزم رفع المجعالس الموجوده اليوم واجرا الاصول »  
 « الاتى شرحها ادناه حيث ان ازالة المحذورات المشروحه اعلاه فقط »

« تمكن من رعاية الاصول المربوطة التي هي اساس للحكومات جميعها »  
« وصاير اجراها » اهـ

اما الدواوين السبع فهي

اولها

### الديوان الخديوي

واهم اختصاصاته ( ضبط وربط مدينة القاهرة والفصل في خصومات سكانها والنظر في المسائل المتعلقة بمرتبات الموظفين وغيرهم في اي جهة كانوا وصار مأمور هذا الديوان هو الرئيس الاعلى لمصلحة الابنية وفروعها وللمخبز الملاكي والكيلار العامر وتوابعه والسلخانة والقوافل وديوان المواشي وتعلقاته وترسانة بولاق وفروعاتها والاستباليات والرزنامة العامة وبيت المال والاقواف المصرية والتمرخانة الملكية وجبال المرمر وطره ومهمات واشغال المحمودية وخزينة الامتعة وادارة الضربخانة المعمورة ومادة الاحتساب والبوستات ومجلس التجار ومجلس تجار اوريا وخازن الخزينة الخديوية ) وهي التي تقدم اليها حسابات هذه المصالح كلها وكان اليه ايضاً مرجع الرئاسة ( على مجلس التجار وامور الاحتساب ورؤية الدعاوي والعرضحالات وامور الاحكام في مدينة الاسكندرية )

ثانيها

### دواوين كافة الايرادات

وهي قسمان الاول ديوان ايرادات ويختص بحسابات ( كافة مديريات الاقاليم وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان )

الثاني ( ديوان ايرادات عموم ايرادات اسكندرية والمصالح التي كانت موجودة بايرادات المحروسة والكمارك والمقاطعات والاقاليم بالجملة الموجودة بالخرينة وقت صدور هذا القانون )

ولهذين الديوانين مفتشون سمو مفتشى الاقاليم وظيفتهم التنقيب على المصالح واصيقت ورشة الترميمات التي كانت موجودة بالشورى الملكية الى احد هذين القسمين

ثالثها

### ديوان الجهادية

واليه يرجع النظر في ( نظام وادارة العساكر البرية وتعليمهم وتعليماتهم وضبط وربط حركاتهم واشخاص ومهمات الاوردو والقشلات ومحلات الخيام والقلع واسبتاليات العسكرية وخدمة صحتهم وورش ومخازن المهمات الحربية والبارود خانات وتعلقاتها واشوان تعيينات العسكرية مع المخازن وبالجملة كافة مصالح العسكرية الجهادية )

رابعها

### ديوان البحر

وفيه ( كفيات ادارة ونظام وتعليمات وتعليمات الدوتما مع ضبط وربط حركاتها والترسانه والمخازن والخرينة البحرية وتجهيز مهمات وماكولات وسائر لوازمات الدوتما والاسبتاليات البحرية مع خدمات الصحة )

خامسها

### ديوان المدارس

وكان يشرف على ( مدارس المبتديان والتجهيزية والخصوصية وعلى

الكتبخانات ومخازن الآلات والادوات وعينات العلوم والصنائع والقناطر  
الخيرية ومطبعة بولاق والوقائع المصرية وعلى مصلحة الامور الهندسية  
وادارة المرينوس والاصطبلات الكبرى التي كانت بشبرا )  
والغيت ادارة الدرسخانة ووزع ( كبار السن ) من طلابها على المصالح  
والاقاليم واما ( الصغار ) فأدخلوا في المدارس المذكورة  
سادسها

### ديوان الامور الافرنكية والتجارة المصرية

وينظر في ( المسائل المتعلقة بمعاملة الاهالي والاجانب في التجارة وفي  
بيع متاجر الحكومة ومشترواتها وحسابات مصالح الإيرادات بالمحمية  
( القاهرة )  
سابعها

### ديوان القاوريقات

وكان يتسلط ( على كرخانة الطرايش بفوه وكافة القاوريقات الكائنة  
بالاقاليم والمحروسة )

هذه هي المصالح الكبرى التي ترجع اليها جميع مصالح الحكومة  
المصرية وقد تقرر ايجاد جمعية عمومية اسمها ( المشورة ) تجتمع مرة واحدة في  
السنة من مديري هذه الدواوين العمومية ومن ( الذوات ) الذين يعينهم الوالي  
للنظر في المسائل الكبرى والمصالح الكلية . وكانت قراراتها تعرض على الوالي  
لصيدراوامره بما يراه فيها . وكان على كل ديوان عموم ان يقدم اليه ايضاً  
في يوم الخميس من كل اسبوع تقريراً مختصراً عن احوال ديوانه وان يقدم  
كشفاً شهرياً بحساباته الى تفتيش الحسابات

ومن ذلك العهد أمرت المصالح ان تقدم كل سنة ميزانية عن ايرادها ومصرفها

وشكل مجلس آخر سمي الشورى الخصوصية ( هنا اصل المجلس الخصوصي ) يتألف ( من ذوات مقدار السكاني يصير انتخابهم من العبيد الذين مجريين الاطوار واصحاب قابليه ولياقه ومفهومية لدى ولي الامر حكم الجاري بمالك اوروپا )<sup>(١)</sup> واختص المجلس المذكور

اولاً ( بصرف الاذهان الى الدقائق والحقايق التي حوتها المصالح الصادرة من الاعتبار والوارد من الخارج وبللوازنه على المنافع والمضرات يصير اعراض مالها على الاعتبار )

ثانياً ( لدى مطالعة جرنالات زبد المصالح التي تتقدم للاعتاب من الدواوين وقرار المجلس العمومي السنوي يعرض للاعتاب المواد المندرجة بها )  
ثالثاً ( ينظر في الاحكام الواجب توقيعها على الموظفين وعلى الخصوص ماموري الدواوين السبع )

رابعاً ( بالنظر في الامور النافعة والمشروعات المفيدة ويتقدم تقارير عنها )  
وكان عدد أعضاء الشورى سبعة ولهم رئيس يسمى ناظرًا<sup>(٢)</sup>  
هذا هو النظام الاساسي الذي وضعه المرحوم محمد علي باشا سنة ١٢٥٣  
للبلايا المصرية ويتبعه فصلان احتويا على اربعين بنداً وفصل ثالث اشتمل على واحد وعشرين باباً وهذا القسم الاخير هو الذي سمي ( سياستنامه )

(١) ملحق نمرة ٢ فصل اول بند ٩ صحيفة ٧ ماحققات (٢) ملحق نمرة

٢ فصل اول بند ٩ صحيفة ٧ ماحققات

وقد اشتملت هذه الفصول الثلاث على نصوص مختلفة تتعلق بجميع المصالح العمومية وسير الحكام والموظفين

واول واجب فرض على المديرين والنظار في الاقسام ورؤساء الدواوين والمصالح هو ( تحصيل الاموال وباقي مطلوبات الميري في اوقاتها وحفظ الجسور والترع وملاحظة كافة ري الاصناف في زمن النيل وتخليصها وزراعة الصبني واقتاد الغير مقتدرين على الزراعة ومساعدتهم بالموافق وعمار البلاد واعطا كل ذي حق حقه بالعدل والانصاف بدون غدر احد لا من كبير ولا من صغير والنظر بالدقة في دعاوي المظلومين باي نوع كان ولا ينظرون لاحد بعين الغرض ولا يراعون خاطره وملاحظتهم الاشوان والمخازن واشغال كافة المستخدمين بهم ان كانوا قايمين بوقا خدمتهم والاخذ والعطا بينهم في الكيل والوزن بالاستقامة وتكملتهم الشروط المتعلقة بخدمتهم ام لا )<sup>(١)</sup>

ومما جاء به ايضا نهي للموظفين من استخدام الاهالي في اطيانهم ولا استعمال ماشيتهم بالقهر عنهم والمشايخ من ظلم الفلاحين وبيان كيفية تحصيل الضرائب والاموال واخراج الانفار للسخرة وانتخاب الكتبة والعمال وطرق بيع المصالح الميرية للمتزمين وبيع المتاجر بالاشوان ومشتري لوازم الحكومة والدواوين وتوريد المواد الاولى للمعامل والمصانع وتحصيل المتأخرات ورصد حسابات المصالح في الدفاتر وقيد المحررات ومراجعة مستندات القروع وواجبات الباشكتاب وتوقيعاتهم على المحررات ومجاسبة من يفصل عن وظيفته منهم

(١) بند اول فصل ثاني ملحق نمرة ٢ صحيفة ٨ ملحقات

وتوزيع الاعمال على الكتاب واستعمال المحررات وملاحظة لائحة صيارف  
 الخزن ومعاملة الموظفين في مرتباتهم ورفع المتأخرات وانتقا القبانية وروساء  
 المراكب وواجبات المفتشين وتعمير المحلات وترميمها واختصاصات وكلاء  
 المديرية وكيفية زيادة العمال والمحافظة على المواشي التابعة للمصالح وغير ذلك<sup>(١)</sup>  
 ثم يلي هذا بيان العقوبات التي يعاقب بها الموظفون اذا اختلسوا اموال  
 الحكومة او اخذوا من مال الاهالي ظلماً او ارتكبوا الرشوة او غيروا في  
 الدفاتر والاوراق او اضرروا بالميري او باحد الاهالي في منفعته المرفوعة اليهم  
 ومن اشترى شيئاً من الخارج مع وجوده في المخازن لنفع البائع او اتلف ما  
 اوّتمن عليه من الالات والادوات او اهل في البحث عن احوال التجار  
 الذين تباع اليهم المتاجر او استعمل دراهم الميري او اخذ او اعطى شيئاً من  
 النقود زيادة على الاستحقاق او اتجر بغير ما ملك من الغلة والحاصلات او  
 اغضى عن الاخبار عن يرتكب عملاً من ذلك او افترى الكذب على  
 الغير في شكواه او خالف مضمون اللوائح ومنطوق الاوامر او تداخل في  
 غير شؤون وظيفته او اهل المصالح الموكولة اليه وهكذا

وتتبعاً للفائدة اضفنا هذا القانون برمته الى الملحقات لمراجعته ومعرفة

مفصلاته<sup>(٢)</sup>

نهج

الى هذا العهد لم يكن للبلاد قانون وضعي عام يرجع اليه في المعاملات  
 بل كان يرجع كثيراً الى احكام الشريعة الغراء كما كان يرجع في احوال غير

(١) بند ثاني وما بعده فصل ثاني، ملحق نمرة ٢ صحيفة ٩ وما بعدها ملحقات

(٢) قانون تشكيل الدواوين وقانون السياسة تامة ملحق نمرة ٢

الاشخاص <sup>١</sup> الحاكم ورأيه كذلك كانت المجالس الموجودة التي مر ذكرها  
والحائزين لها الموظفين بمعنى انه كان لكل عضو من اعضائها وظيفة في  
حسن الظن <sup>٢</sup> المحاومة غير عضوية ذلك المجلس

قانون حديبيه <sup>٣</sup> ال على هذا النوال الى سنة ١٢٥٨

يتجنب عن <sup>٤</sup> سنة رأى حاكم البلاد ان نظام مجلس شورى المعاونة غير كاف  
قوانين الجهاد <sup>٥</sup> بناءه يملون اعمالهم الخصوصية الاشتغال فيه او يتركون قضاياهم  
ان هذه الجمعية <sup>٦</sup> لتفرغهم لاعمال وظائفهم واحس بوجوب تشكيل مجلس  
حسن بك اما <sup>٧</sup> في عمل في غيره من المصالح فاصدر في ٣ محرم سنة ١٢٥٨  
الزمن وعند <sup>٨</sup> المعاونة بتشكيل مجلس يسمى ( مجلس الجمعية الحقانية ) او  
حاشية <sup>٩</sup> ( وبين اختصاصه و اشار بترتيب لائحة لاعماله وهذا نصه

لوم ان في كل حكمومه يسن قوانين لاجل ضبط وربط  
لكل مصلحة <sup>١٠</sup> طوائف ( المستخدمين والعسكريه بالنسبه لكل مصلحة  
علينا ايضا ان <sup>١١</sup> فيها ولا يخفى انه جارى العمل بالعقوبات المقرره في هذا  
يوجد عندنا <sup>١٢</sup> ب سوء اعمال كل منهم وعند توقيع العقاب اذا كان يصير  
تنظر جميع القصص <sup>١٣</sup> قرره على المجرم بدون ادنى غرض ( بدون مثقال ذره من  
ذو عدالة <sup>١٤</sup> ونسبة <sup>١٥</sup> بحجاب ) وبين الانصاف والعدالة فلا يبقى هناك ادنى  
التحشية ) <sup>١٦</sup> (

لرجل وبديهي ان ناثير العقوبة المقرره قد يكون عظيم ولذا  
وكان هت <sup>١٧</sup> كثيرا لهذا في اوروا حتى انه عند توقيع العقاب يحقتوا  
ووجب ان <sup>١٨</sup> المجرم والعقوبة التي يستحقها لدرجة ان الرجل المتهم لم يبق  
واثنان من ضبته <sup>١٩</sup> ويقبل العقوبة المذكوره بقلب مستريح ( بطيب نفس )



وفوق ذلك فان العقوبة المتوقعة تكون عارية الطعن وبعيد عن الانتقاد وان اولاد واصدقا ووالدين واقارب المحكوم عليه يتجنبون من تلطيف ومدافعة ما وقع منه على ملا الناس وحيث ان الاورويين هم رجال قد دبروا اشغالهم ووجدوا السهولة لكل مصلحة ونحن مجبورين الاقتداء بهم (تقليد هم) وحيث من منذ زمن كنت افكر بان اجدكم نفر محققين من الذين يكونوا خالين من الاغراض ومتصفون بالذمة والاستقامة واشكل جمعية محاكمة مثل ذلك وبما ان الحالة تقضى ان اتعيب ايضا في انحاء هذه المديرية مده من الزمن لانجاز اشغالها وترتيبها طبق المرام ولذا لست نازلا الى مصر كما هو ظاهر فعليه قد اقتضى ان نحرر لسعادتكم تشكيل الجمعية المذكورة وحيث ان اللاوا حسن بك من اعضا الشورة ذات نية ومستقيم الاطوار قد استنسبنا ان يكون ريسا للذوات الذين سيقرب منهم الجمعية التي ستشكل في محل مخصوص داخل معاونة الشورى وتسمى جمعية الحقانية وفي هذه الجمعية ينظر الجرائل المتعلقة بقانون العقوبات والعقوبات المقررة لساكر البريه والبحريه والمستخدمين الملكيين من الدواوين التابعين لها واذا كان احد يقدم عريضه وفيها يقول ان قضيتي لم تنظر بعين العدالة ويطلب تحقيقها كما يجب فعلى احد اعضا هذه الجمعية ان يذهب ويجري تحقيق وتدقيق القضية ويعمل عنها جرنال والحاصل بما ان جميع الاحكام السياسيه ستنظر في هذه الجمعية ويلزم الحكم فيها وببد العلم بما تقدم لدى نجاتكم تستعملون وتستفهمون من المترجم بك عما هو جارى في اوروپا بشأن ذلك تجروا افتتاح الجمعية الحقانية ويلزم ان يكون ترتيب اعضاها من

الاشخاص الذين يكونون ممن يفهموا المصالح وممن اشتهروا بالعدالة  
والخائزين لرتب الميرلوا والميرالاي ومن الضباط البريه والبحريه المكتسبين  
حسن الظن وحيث من مبادي قوانين الدول المعظمه ان عند مباشرة اي  
قانون حديث العهد تجرى الحكم بها بصرامة لاجل تربية العالم وفيما بعد  
يتجنب عن الشده تدريجا كلما تهذبت اخلاق الناس ولمناسبة عدم توحيد  
قوانين الجهاديه البريه والبحريه فيما مضى فيحكم فيها كما هو مصرح بهذا وبما  
ان هذه الجمعيه هي ايضا من ترتيباتنا المستجده (الابتدائيه) يصير تفهيم  
حسن بك المومى اليه باتخاذ الشده نوعا في احكام القوانين الملاكيه حين من  
الزمن وعند انتها الترتيب يفادنا وبذا لزم تحريره

حاشية حيث ان في البلاد المنتظمه محاكم (قانونجي) مخصوصه  
لكل مصلحة البريه بخلاف والبحريه بخلاف والمملكه بخلاف وكان يجب  
علينا ايضا ان نشكل جمعيات حقانيه لكل مصلحة مثلهم ولكن حيث لا  
يوجد عندنا الان رجال لتشكل الجمعيات المتفرقه فلذا يجب ان هذه الجمعيه  
تنظر جميع القوانين الان وعند (وسعت الوقت) نكون قد تحصلنا على رجال  
ذو عدالة ونعرفكم عن الجمعيات المتفرقه ومحلات تشكيلها والاعلومية لزم  
التحشية<sup>(١)</sup>

وكان هذا المجلس يتألف من رئيس وستة اعضاء ينتخبون من الذوات  
ووجب ان يكون اثنان منهم من ذوات الجهاديه واثنان من ذوات البحريه  
واثنان من ضباط المملكه وان يكون الكل غير موظف في احد الدواوين

وان لا يكلف احد منهم بعمل خارج عن اختصاص المجلس  
ثم الحق به عدد من الضباط العسكريين والملكيين لتحقيق الدعاوي  
التي يطلب اربابها تحقيقها

واختص المجلس المذكور بنظر جميع القضايا المتعلقة بالعسكرية او  
بالاهالي وتقدم اليه كل دعوى من الديوان الذي يدخل تحت سلطته اولو  
الشأن فيها بعد ان يكون حققها وحرر تقريراً برأيه فيها وباعادة النظر في  
القضايا التي يأمر ولي النعم بنظرها ثانياً وينظر التهم الموجهة الى كبار  
الموظفين واعاظم المستخدمين وبالفصل في تنازع الاختصاص بين المديرين  
ووكلاء المديریات. وفي اللائحة بيان لاجراءات متنوعة وطرق شتى<sup>(١)</sup>

وقد كان تشكيل هذا المجلس اول خطوة في طريق تقدم الافكار  
القضائية وتأسيس المجالس المختصة بنظر الخصومات ليس الا فانه لم يمض  
سنتان حتى امر الوالي بمقد جمعية عمومية في سراي رأس التين بالاسكندرية  
لنظر في تشكيل مجلس لتجار الاسكندرية وسن لائحة خصوصية له  
فصدت بالامر وقدمت المشروع الى جمعية عمومية ثانية فعدلته ونقحته

وصدر الامر العالي بما قرره وكان اول اجتماع لها في ٢٢ ج سنة ١٢٦١  
اما المجلس فيتألف من اثني عشر عضواً رئيس ومعاون بمبنى وكيل  
وباشكاتب وكاتب آخر يعرف العربية والايطالية وثمانية من عمد التجار  
خمس وطينون وثلاثة اوروبيون يكون تعيينهم بالانتخاب وكان التجار الثمان  
يمجددون في كل ستة اشهر فيخرج اربعة في كل ثلاثة اشهر بطريق القرعة

(١) ماحق نمرة ٣ صحيفة ٢٧ ماحققات مجد اللائحة بتمه

وفي نهاية الثلاثة الأشهر الثانية ينتخب بدل الأربعة الباقين وهكذا مع ملاحظة ان كل عضو جديد يكون من طائفة العضو السلف واختص المجلس المذكور بنظر القضايا التجارية بين الأهالي والأوروبيين وبين الأهالي مع بعضهم البعض

غير انه ما كان يسوغ للناس ان يرفعوا خصوماتهم الى المجلس مباشرة بل كان الواجب ان صاحب الشأن يقدم عريضة بظلامته الى مدير الديوان الداوري فاذا وافق على نزار الدعوى بالمجلس امر بذلك على العريضة وسلمت لصاحبها ليذهب بها الى رئيس المجلس

وكان التظلم من أحكام المجلس يرفع الى ولي النعم وكانت القضايا تنقسم من هذه الجهة الى قسمين عادية وهذه ما كان يجوز التظلم من الحكم الصادر فيها وجسسية وهذه كانت تراجع بالديوان الداوري واذا رأى ان الحكم قابل للانتقض احواله على مجلس تجاري يتألف من غير التجار الذين حكموا الحكم المطعون فيه ومتى صدر قرار المجلس الجديد عرضه على الاعتبار لتصدر الارادة العلية بما يترأى<sup>(١)</sup>

وأهم شيء يستوقف الفكر في هذه اللائحة أنها نصت على جواز التوكيل في احوال معينة فهذه اول مرة رأينا فيها الحكومة المصرية تشتغل بالتوكيل أمام المجالس ولا غرابة فان النظام يجر بعضه بعضاً وما كان يتأتى الكلام على وكيل أمام حاكم لا قانون له واليك ما جاء في البند السادس من اللائحة ( وتقام الدعوى على ما سلف شرحه بالبند الرابع بشرط ان يكون

(١) راجع اللائحة بتمامها ملحق نمرة ٤ صحيفة ٣١ ملحقات تحت عنوان (ترتيب مجالس التجار)

التداعى بين شخص كلا من المدعى والمدعى عليه بدون ان يقبل توكيل  
احدهم لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكون احدهما غائب عن المجلس بسبب  
عذر ثابت من كاذبة الاعذار التي تقبل بمقتضى الاصول وبواسطة يسوغ  
التوكيل عند ذلك يمكن كلا منهما ان يقيم وكيلاً عنه على حسب ما يوافق  
( الاصول )

لكننا لم نعثر على نظام لاولئك الوكلاء ولا على بيان الشروط التي كان  
يجب ان تتوفر فيهم ولا الاعذار التي كانت تبيح التوكيل  
وفي ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ صدر منشور من الديوان الخديوي بترتيب  
مجلس تجاري بمصر على مثال مجلس الاسكندرية وتقرر سريان اللائحة  
المذكورة على المجلسين

وفي هذا المنشور بعض أحكام تتعلق بالسماحة ترجع كلها الى اقامة  
شيخ عليهم وأربعة وكلاء كان يقال لهم مختارون وان ذلك الشيخ يبحث هو  
ومختاروه عن احوال السماحة ويقيد من ثبت اهليته وحسن سيرته في دفتر  
مخصوص بواسطة كاتب يعين له  
وفيه ايضاً تكليف للمجلس بسن لائحة مخصوصة لعمال السماحة  
ونظام طائفتهم

وفي سنة ٧٢ تخبر قناصل الدول مع الحكومة في ايجاد مجلس  
استئناف في المسائل التجارية وتم الاتفاق على ذلك وعمت لائحة صدر  
باعتمادها امر عال تاريخه ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ نمرة ١١٠ هذه صورته  
( قد عرض الينا ما اشتملت عليه افادتكم رقيمه ٢٣ ج سنة ٧٢ نمرة

١٦٢ وما انطوت عليه الافاده المحرره على راي جناب قونسلوس الانكايز  
 وقونسلوس النمسا وقونسلوس فرانس وقونسلوس ساردوا وقونسلوس اسبانيا  
 وقونسلوس اليونان وقونسلوس سويد وقونسلوس اميركا وقونسلوس اسبابك  
 عما استنسب بطرفهم وانحطت عليه اراوهم في شان اجرا الدعاوى بمجلس  
 التجار وقد انتخبوا ثلاثة اشخاص من الاوروبيين كما انه صار انتخاب ثلاثة  
 من عمد تجار ابنا العرب لروية القضايا بالمجلس وجارى ادارة المجلس الان  
 على اصوله الجارية ومرغوب الاجرا حسبا بالنسخه التي قدموها وهى حسب  
 الجارى من قبل الان ضم اليه اباحة الابلو بعد اجرا مفعول خلاصة المجلس  
 على من يريد رفع دعواه بعد تادية ما هو محكوم عليه به ويفضل امانه وان  
 الذى يقبل تظلمه انما يكون فيما تجاوز مبلغه خمسة آلاف قرش ومحدد ميعاد  
 لقبول التظلم وكيفية مجلس الابلو الذى يعيد روية القضية يكون مركبا من  
 اربعة تجار اثنين من رعايا الحكومه يصير انتخابها بمعرفة ديوان المحافظه  
 واثنين افرنك يصير انتخابهم بمعرفة قنصل المحروسه ويكون انتخابهم في كل  
 سنه مره وباتحادهم معكم يصير فحص الخلاصه التي يصير مناقضتها والحكم  
 عنها وان المده المحدده لرفع الدعوى ثمانية ايام من تاريخ ارسال الخلاصه  
 ويعين اثني عشر يوم من تاريخ ارسال المناقضه لاجل المجاوبه عن المناقضه  
 المذكوره وترغبوا الاستيذان عن الاجرا كما بالنسخه المذكوره وحيث ان  
 روية القضية التي يتظالم من حكم عليه فيها دفعه اخرى بعد انفاذ حكم الخلاصه  
 على الوجه المبدى ذكره لا يخرج الحق عن حقيقته فقد وافق ارادتنا اجرا  
 العمل على هذا المنوال واصدرنا امرنا هذا اليكم لكي يعتمد اجرا ذلك على

وجها ذكر كما وافق ارادتنا<sup>(١)</sup>

واللائحة المذكورة تشمل بعض تعبير في نظام مجلس التجار الابتدائي كما تشمل بيان اختصاص مجلس الاول

واهم ما فيها ان احكام المجالس الابتدائية تكون نهائية اذا لم ترد قيمة الدعوى على خمسة آلاف قرش فاذا زادت القيمة على ذلك جاز الاستئناف وان يرفع طلب الاستئناف من رعايا الحكومة مباشرة الى المحافظة اما اذا كان طالب الاستئناف اجنياً وجب رفع طلبه الى قنصله وهو يلزمه الى المحافظة وانه لا يجوز الاستئناف الا اذا دفع طالبه ما حكم به عليه ابتداءً ليودع في الخزينة على سبيل الامانة<sup>(٢)</sup>

وكانت هذه اللائحة وقتية ثم كلف مجلس الاحكام بوضع لائحة وافية بالفرض المقصود فاصدرها في ٩ ج سنة ١٢٧٣ وهي تحتم تقديم الدعاوى بالكتابة وتفوض النظر في الاستعجال وعدمه الى الرئيس وكذلك اتخاذ الاجراءات التحفظية ثم بيان موجبات رد القضاة عن الحكم لقراءة او مصاهرة او خصومة او سبق نصيحة في الدعوى او سبق توكيل . وفيها نص على تشكيل مجلس ابلو مخصوص غير السابق وفيها منع لتوسيط الاثوكاتية في رؤية الدعاوى بمجلس التجار ولكن ينوع للخصوم ان يستنيوا عنهم وكلاء خصوصيين في الدعوى

وهذه اللائحة هي التي اشتهرت عند المشتغلين بالمحاكم والاحكام باسم ( لائحة

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ٧٢ صحيفة ١١٥ (٢) ملحق نمرة ٥ تحت عنوان

( ترتيب القناصل ) صحيفة ٤٣ ماحقات



الاربعين بند<sup>(١)</sup>

وكانت خلاصات مجالس التجار تقدم الى ديوان خديوي لاعتمادها منه الى سنة ١٢٧٦ صدر امر عال تاريخه ٢٤ شعبان بتقديم تلك الخلاصات الى المحافظة

وكانت الرسوم تدفع بعد انتهاء الدعوى في ١٠ القعدة سنة ١٢٧٦ اصدرت محافظة الاسكندرية امراً الى مجلسها بوجوب تحصيل الرسوم مقدماً ومن ذلك التاريخ صار قانون التجارة الثماني واجب الاجراء في الديار المصرية كما نص عن ذلك في البند الاربعين من اللائحة المذكورة فاذا لم يوجد به نص وجب تطبيق القانون الفرنسي فيما لا يكون مخالفاً لنصوص اللائحة

وفي ٢٩ صفر سنة ٧٨ اصدر شريف باشا لائحة ببعض اجراءات تتعلق بالمجالس التجارية واخص ما فيها تحديد مواعيد انتخاب الاعضاء وبيان كيفية تعيين المنتخبين والمنتخبين وتعيين مفتش عام لمراقبة اعمال تلك المجالس ونشر ملخصات احكامها باللغة الفرنسية<sup>(٢)</sup> ومما تجب ملاحظته ان احكام مجلس تجار الاسكندرية كانت تستأنف امام مجلس استئناف مصر والعكس بالعكس

اخذت مصالح البلاد ومنافع الاهالي تعظم وتنشعب وكلما عظمت كثرت اعمال الحكومة والاحكام لذلك اصدر الخديوي امراً بوجوب

(١) ملحق نمرة ٦ صحيفة ٤٥ ملاحقات

(٢) ملحق نمرة ٧ صحيفة ٥٢ ملاحقات



تشكل ثلاثة مجالس جديدة سمي الاول المجلس الخصوصي والثاني المجلس العمومي والثالث مجلس جمعية الاسكندرية وبعد ايام قلائل قدمت له لائحة بنظام تلك المجالس واعمالها فصدر امره في ٢٤ محرم سنة ١٢٦٣ الى كتبخدا باشا باعتمادها ووجوب تنفيذها

اما المجلس الخصوصي فانه كان ينظر في عظام الامور السكاية وسن اللوائح واعطاء التعليمات لجميع مصالح الحكومة ودواوينها  
 واول رئيس له كان المرحوم ابراهيم باشا نجل ولي النعم واعضاؤه  
 كتبخدا باشا واحمد باشا يكن وحسن بك رئيس جمعية الحقانية وبرهان بك  
 وهو اعلی مجلس من بين المجالس وهو الذي كان في ايامه قائماً مقام  
 السلطة التشريعية الكبرى . ولكنه لم يمكث كثيراً فانه انقضى بامر تاريخه ١٧  
 شوال سنة ١٢٦٤ لوفاة رئيسه المرحوم ابراهيم باشا ثم اعيد ثانياً سنة ١٢٦٥  
 كما سيجي بيانه

واما المجلس العمومي ويقال له الجمعية العمومية بالمالية فكان يتألف  
 من مدير المالية ووكيل الديوان الخديوي ومدير المدارس ومدير الحسابات  
 ومفتش القابريقات ومفتش الشفالك ورؤساء اقلام دواوين الحكومة وكان  
 يعقد جلساته مرتين في الاسبوع على الاقل ويختص بنظر المسائل العمومية  
 المهمة ثم يرسل قراره فيها الى المجلس الخصوصي فاذا وافق عليه عرضه على  
 ولي النعم وصدر الامر العالي بتنفيذه

واما الجمعية العمومية بالاسكندرية فتؤلف من ناظر ديون دواوين  
 بالاسكندرية ومدير ديوان البحرية ومدير التجار ومأمور الضبطية وناظر

الترسانة ووكيل الدوتما واختصاصها كاختصاص المجلس العمومي بالمالية الا  
انها كانت تعتبر ابتدائية بالنسبة اليه فكانت ترسل اليه قراراتها لييدي رأيه  
فيها ثم يرسلها الى المجلس الخصوصي<sup>(١)</sup>

وفي ٢٢ صفر و ٨ الحجة سنة ١٢٦٣ وضع المجلس العمومي لائحة  
وقراراً لأعماله<sup>(٢)</sup>

وفي ٤ ربيع اول سنة ١٢٦٥ صدر امر بتشكيل مجلس سمي ( مجلس  
العسكرية ) وسنت له لائحة مخصوصة اعتمدها الامر المشار اليه<sup>(٣)</sup>

وفي ٥ ربيع آخر سنة ١٢٦٥ سميت جمعية الحقانية ( مجلس الاحكام )  
وهو ذلك المجلس الذي صار له الشأوالاول وكان درجة ثلاثة في المخصوصات  
ولا يزال ذكره حاضراً في الازهان حتى الآن<sup>(٤)</sup> وتألف هذا المجلس من  
تسعة اعضاء من الكبراء ومن عالمين احدهما حنفي والثاني شافعي وعملت له  
لائحة تشتمل على اثني عشر بنداً ومحصلها وجوب انعقاد المجلس كل يوم  
لينظر في الشؤون والمصالح التي تعرض عليه من دواوين العموم وفروعها  
واصدار ( خلاصات ) برأيه فيها يرسلها الى ديوان كتحدا ليصدر امره لجهاتها  
بالتنفيذ وان يختص ايضاً بنظر المسائل التي اعتادت الدواوين العمومية على  
استشارة المعية فيها الا ما استثنى وان القضايا التي كانت تنظر بمجلس جمعية

(١) ملحق نمرة ٨ صحيفه ٥٦ ملحقات

(٢) ملحق نمرة ٩ صحيفه ٥٩ ملحقات

(٣) ملحق نمرة ١٠ صحيفه ٦٠ ملحقات

(٤) ملحق نمرة ١١ صحيفه ٦٣ ملحقات

يفصل فيها بمعرفة جهاتها انما يحاط مجلس الاحكام علماً بنتائجها وان يرسل اليه بكل لائحة او نظام او ترتيب يرى لزوم اجرائه لابداء رأيه فيه وعرضه بعد ذلك على المجلس الخصوصي صاحب الكلمة النهائية

واهم شيء في هذه اللائحة احالة الخصومات الجزئية على جهاتها في الاقاليم وكان المأمورون والمديرون وبالجمله رؤساء المصالح هم الذين يحكمون فيها وهنا مقدمة انشاء المجالس في المديریات لتنظيم الحكم وتوحيد جهات القضاء كما سيأتي وبالجمله صارت المسائل كلها من اختصاص مجلس الاحكام ما عدا العظام التي اخص بها المجلس الخصوصي

ولما كان وجود المجلس العمومي بالمالية وجمعية الاسكندرية العمومية ومجلس الاحكام مرتبطاً بالمجلس الخصوصي فكرت الحكومة في اعادة هذا المجلس الاخير فأعادته بلائحة جديدة صدر الامر العالي باعتمادها في ٨ ربيع آخر سنة ١٢٦٥<sup>(١)</sup> وكان رئيسه هذه المرة كتنخدا باشا وهو اكبر موظف في الحكومة واعضاؤه كلهم من اعظم الذوات والعلماء واخص بنظر المسائل الكاية العامة وسن اللوائح والقوانين وتقرير الترتيبات والنظامات العمومية وتولية رؤساء المصالح الكبرى والدواوين وقام هو ومجلس الاحكام مقام سلطة التشريع في البلاد كما كانت جمعية احقانية من قبل واصبحت قراراته اوامر ونصوصاً يرجع اليها وتجب طاعتها على جميع مصالح الحكومة وفروعها

الى هذا الزمن لم يكن في البلاد مجالس قضائية لقض الخصومات بين

(١) ماحق نمرة ١٢ صحيفة ٦٧ ماحقات

الاهالي غير التي سبق بيانها اما الدعاوى فانها كانت ترفع الى المديرين  
والحكام وكانوا يحكمون فيها بالتطبيق لنصوص الاوامر والمنشورات التي  
كانت تصدر من مجلس الاحكام والمجلس الخصوصي ولكنها كانت من  
محتكرات الكتاب ومدخرات السجلات يحرم اخراجها ويمنع الناس من  
العلم بها منعاً كلياً غير ان الحكومة كانت تشعر بوجوب ايجاد المجالس  
المنظمة للنظر في قضايا العباد وجعلت تفكر في ابراز هذا الواجب الى سنة  
١٢٦٨ فوضع المجلس العمومي قراراً بتشكيل مجالس في الاقاليم وسن لها  
لائحة صدر بها امر عال في ١٣ شوال من السنة المذكورة وكانت خمسة

مجلس طنطا ويختص ( برؤية كافة الدعاوى والمنازعات التي بين اهالي  
مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة )

ومجلس سمود ينظر في ( الدعاوى التي تنشأ بمديريات الدقهلية والشرقية  
والقليوبية )

ومجلس الفشن ( لمديريات الجيزة والمنيا وبني مزار وبني سويف والفيوم )  
ومجلس جرجا ( لمديريات اسيوط وجرجا واسنا وقنا )

والخامس مجلس الخرطوم وكان الوحيد في تلك الاصقاع  
وكان كل مجلس يتألف من رئيس واربعة اعضاء واربعة كتاب الا  
مجلس سمود فانه كان يتألف من رئيس وعضوين

وعين لكل مجلس اثنان من العلماء بعنوان مفتين احدهما حنفي  
والآخر شافعي

كذلك تقرر ان ( يصير انتخاب تفرين من مشايخ البلاد وتعيينهم

## اعضاء بالمناوبة)

ووضعت لتلك المجالس لائحة ببيان ايام انعقاد الجلسات وايجاد صندوق على الباب للعرائض و ( حك اختام باسماء المجالس ) واحالة ( كافة جرائيل القضايا التي كانت تنظر بالمديريات اليها ) وخلو ( ارباب المجلس من الاغراض سواء كان فيما يختص للميرى او الاهالي ) والحق في احضار المديرين او الموظفين امامها عند الاقتضاء ووضع المشروعات ( كلما لاح من المواد التي تكون فيها تقدم وفوائد للاهالي او في مواد الفلاحة واعطاء القرار اللازم ويتقدم لمجلس الاحكام ) و ( حرية ارباب المجلس التامة في ابداء رأيهم )

وفي آخر اللائحة وعد بسن قاعدة ( للمجالس المذكورة في رؤية الدعاوى سواء كان جزئي او كلي لاسير على مقتضاها ولحين صدور تلك القاعدة يكون سير المجالس على مقتضى ما تدون ببند هذه اللائحة )<sup>(١)</sup> وكان تنفيذ ( الخلاصات ) يرجع الى ( ديوان الصكخذاء لصدور امر التنفيذ )

مضى ثلاث سنين على هذا النظام وكان المجلس الخصوصي ومجلس الاحكام يصدران اللوائح ويسنان القوانين الى ان جاءت سنة ١٢٧١ وهي السنة التي انعكس فيها طالع القضاء وغضب الامير على المجالس فصارت تمايل بين اللغو والابدال والاعادة والتعديل زمناً غير قصير  
ففي ١٦ الحجة سنة ١٢٧١ رأى الخديوي وجوب الغاء مجلس الاحكام

والعلة مجهولة لم تقف عليها فاصدر امراً بذلك الى المرحوم اسماعيل باشا الخديوي السابق نصه ( سيصير لغو مجلس الاحكام في غاية الشرر الجاري وقد اقتضت ارادتنا رؤية الدعاوى والمصالح التي كانت جاري احالتها على المجلس المذكور بمعرفتكم وعرض ما يلزم العرض عنها لطرفنا فلزم اصداره لكم اشعاراً بما ذكر )<sup>(١)</sup>

الا ان اسم ( مجلس الاحكام ) كان أخذ على ما يظهر مأخذاً كبيراً من نفوس القوم والمتطلعين الى وظائف الراحة والنعيم وكل وظائف الحكومة في ذلك الزمان كانت راحة ونعماً فلم يحنج زماناً طويلاً واصدر الخديوي الى المرحوم اسماعيل باشا الخديوي السابق امراً بتاريخ غرة ربيع الاول سنة ١٢٧٣ هذه صورته ( كما هو في احاطة علم سعادتك انه سيصير فتح المجلس المزمع افتتاحه مجدداً بهذه الدقة واحيل رئاسته لعهد سعادتك وان جل المقصود من ترتيب وتشكيل هذا المجلس هو تسهيل وتشريل الامور والدعاوى الواقعة ومواد احقاق الحق بالتطبيق للقانون والعدالة وكال الحقانية فلاجل تشمير ساعد الجد في سرعة رؤية وتسوية تلك المواد تحت نظارة وهمة سعادتك لزم الاشعار )<sup>(٢)</sup>

وارفق بهذا الخطاب كشف باسماء الاعضاء وكانوا عشرين عضواً منهم احد عشر عضواً من الاهالي وتسعة اعضاء من الدوات ووضعت له لائحة لا تخرج عن معنى لائحة مجالس الاقاليم الا في الامر بوجوب معاملة

(١) دفتر قيد الاوامر نمرة ٥٠٤ صحيفة ٣٥

(٢) دفتر قيد الاوامر نمرة ٥٠٤ صحيفة ٣٥

ارباب الدعاوى بالرفق واللين واحترام الاعضاء بعضهم بعضاً وحق الرئيس في توبيخ من يخرج منهم عن حد (اللياقة) <sup>(١)</sup>

وفي ١١ ربيع آخر سنة ١٢٧٣ صدر امر عال باحالة النظر في مصروفات

جميع الدواوين وايراداتها على مجلس الاحكام فكان هو الذي يقررها

وكان المرتب لمصروفات هذا المجلس في الشهر ٢٢٧٩٣١ ولوحظ اجراء

تعديل في عماله فاصدر المجلس الخصوصي قراراً بذلك اعنده امر عال

بتاريخ ١٨ ربيع آخر سنة ١٢٧٤ وكان من نتيجة ذلك التعديل تخفيض ذلك

المرتب الى ١٥ ٢١٣٢٨٨ فكان مرتب الرئيس ١٢٥٠٠ وله مصاريف

يقال لها في ذلك الزمن بدل تعيين مقدارها ٥ ٢٩٦٦ وكانت ماهية بقية

الاعضاء ٣٥ ٦٥٠٩ منها خمسة آلاف مرتب و ٣٥ ١٥٠٩ بدل تعيين ما

عدا ثلاثة من الذوات فان مرتبهم كان مثل مرتب الرئيس

وقد جعل اعضاؤه خمسة عشر بما فيهم الرئيس وعين له اربعة معاونين

ورتب له خمسة اقلام هي (قلم مضبطة) وعمله تحرير المضابط و (قلم مترجمين)

لترجمة الاوراق من اللغات المختلفة الى بعضها واخصها التركي و (قلم تركي)

للمخاطبات التركية و (قلم عرضحالات) لقيد العرائض وعرض ملخصاتها

و (قلم عربي) ثم ثلاث ورش هي (ورشة الدواوين) للمخابرات بين المجلس

ودواوين العموم و (ورشة قبلي) و (ورشة بحري) للمحركات بين المجلس

وبين المديرية ويتبع ذلك كله كاتبان للتحقيق واثنان من العلماء وامام للصلاة

و اذون للمقود و (مذكورين خرص) وهم الحجاب وفراشون و (مطبعة)

(١) راجع اسماء اعضاء المجلس ملحق نمرة ١٤ صحيفة ٧٦ ملحقات

وكاتب للعلماء وآخر لتحريرات النمر وتسديد دفاتر القلم العربي وثالث للسجلات ومحافظ اوراق القلم<sup>(١)</sup>

لم يمضِ أكثر من عامين على تشكيل هذا المجلس العظيم حتى عاد الخديوي فنهر منه وغضب عليه والسبب في ذلك انه كان يوجد فيه قضية مقامة على اهالي الدجمون بمديرية الغربية فتمى الى الخديوي ان رجال المجلس ارتكبوا الرشوة فيها فاصدر امراً بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ نمرة ٤٢ الى رئيس المجلس بالغائه وهذه صورته

(بحسب الايجاب قد اقتضت ارادتنا لغو مجلس مصر واسكندرية الذين هما تحت رئاسة كل من صفر باشا وموسى بك مع مجلس الاحكام ايضاً وان القضايا التي لم انتهت الى الآن يصير احالتها على المحافظات لاجراء ما يلزم فيها وان القضايا التي حكم فيها مع دفاتر المجالس المذكورة يصير تسليمها الى الدفترخانة وان كان هناك قضايا مواد قتل يعمل عنها كشف ويصير تقديمه لطرفنا للنظر فيها وانه صار اخطار صفر باشا وموسى بك في تاريخه بما ذكر ولاجل ان يكون ذلك في معلوميتكم لزم الاشعار)<sup>(٢)</sup>

الغى المجلس ولكن مركزه كان مكيناً في النظام العام فلم يك الا قليلاً حتى أعيد مرة ثالثة

ففي ٤ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ صدر امر عال الى كتحدا باشا وهذه صورته

(١) راجع الترتيب ملحق نمرة ١٥ وهو يشمل بيان مرتب كل واحد من المواطنين واسمائهم كما تقرر في ذلك الزمان صحيفة ٧٧ ملحقات

(٢) دفتر قيد الاوامر نمرة ٥١٨ صحيفة ٢٥



( قد وافق ارادتنا تعيين شريف باشا ناظر ديوان خارجية سابق لرئاسة مجلس الاحكام المزمع تشكيله وانه قد صدر امرنا للمومى اليه فيتاريخه فلاجل قيد المرتب المخصوص لرتبة المومى اليه بدفاتر المالية لزم الاشعار )  
وفي هذه المرة لم توضع له لوائح مخصوصة بل قرب العهد به جعل الحكومة تعيده كما كان من سنة مضت

ومن ذلك التاريخ استقر مجلس الاحكام ولم ينله سوء في وجوده حتى جاءت المحاكم الالهية سنة ١٨٨٤ فساخت منه نصف سلطته وقصرته على قضايا الوجه القبلي الذي لم يشمله نظامها الى سنة ١٨٨٩ حيث تم الغاء جميع النظام القديم وتولى مجلس الاحكام فلم يعد له اثر الا في الدفاتر والاوراق كثر نزوح الثريين الى بلاد مصر واشتبكت منافع اهلها ومن اشتباك المنافع تولد الخصومات وتحدث المشاكل وكانت المحافظات والضبطيات تنظر في ذلك الا ان تعددها وعدم تفرغ رجال الادارة اليها جعل الحكومة تشعر بوجوب تشكيل مجلس خصوصي للفصل فيها

وقد أنشئ هذا المجلس سنة ٧٨ باسم مجلس ( قومسيون مصر ) او ( مجلس القومسيون ) ووضعت له لائحة ببيان اختصاصاته وكيفية المرافعة امامه وطريقة استئناف احكامه وسميت ( قانون رؤية الدعاوى بمجلس قومسيون مصر )<sup>(١)</sup>

وكان ذلك المجلس يتألف من رئيس مصري وعضوين مصريين وعضو اوروباي وآخر للاروام وعضو اسراييلي وعضو ارمني ويختص

بنظر (الدعوى المقامة على بعض الرعايا المحلية بخصوص مواد سياسية) اي مدنية وكانت مدته قاصرة على انجاز القضايا المقدمة لمحافظة مصر لغاية شهر ديسمبر سنة ١٨٦١ الموافق ٢٩ جاد آخر سنة ١٢٧٨ ولم يذكر في قانونه شيء عن الدعوى التي تحدث بعد ذلك التاريخ ليكن يظهر انها صارت تقدم اليه بدليل استمرار وجوده زمناً غير قصير

وكانت القضايا تقدم بتقرير تعطى نسخة منه الى المدعى عليه فيجيب عليها ايضاً بتقرير تسلم منه نسخة الى المدعي وهذا يرد على خصمه فيرد عليه مرة ثانية ثم يحدد المجلس يوماً للرافعة بمواجهة الخصوم وكان للقنصليات ان ترسل مندوباً من قبلها لحضور الجلسات . اما القوانين التي كان يعمل بها امام ذلك المجلس فهي (الشرائع والقوانين المعمول بها في الدولة العليا مع اعتبار الاصول المرعية بالقطر المصري) ويجب على الخصم ان كان مقيماً خارجاً عن مدينة القاهرة ان يقيم بها الى ان تنتهي خصومته او يستنيب عنه وكيلأ (مستوفياً لجميع الشروط يتصرف عنه ايقوم مقامه ايمام ارباب مجلس القومسيون في كل كلية وجزئية)

ولم يكن من اختصاصه النظر في المسائل المتعلقة بالمقاربل كان النظر فيها خاصاً بالمحاكم الشرعية

وكانت احكامه تستأنف امام مجلس الاحكام وتنفذ (بمعرفة الجهة المتسلطة على الشخص المحكوم عليه)

كانت سنة ١٢٧٦ سنة شؤم على المجالس والدواوين ففيها النفي المرحوم سعيد باشا مجلس الاحكام وديوان الداخلية كما تقدم وفيها النفي مجالس الاقاليم

وعهد بأعمالها الى المديریات والمحافظات واصبحت البلاد فوضى والمتقاضون  
بغير قاضٍ يحكم بينهم في شؤونهم المختلفة فلما أعيد مجلس الاحكام مست  
الحاجة الى تشكيل مجالس في الاقاليم الا انه لم يرَ اعادتها كما كانت بل  
اقتصر منها على مجلسين احدهما بطنطا وينظر في خصومات اهالي الوجه  
البحري كله والثاني في اسيوط لدعاوى الوجه القبلي بأكمله فاجتمعت لذلك  
جمعية عمومية بمجلس الاحكام من اعضائه ومن الذوات الذين انتخبهم  
الحكومة ووضعت لائحة بذلك وصدر الامر العالي باعتمادها في ١٢ محرم  
سنة ١٢٧٩<sup>(١)</sup>

وكان العمل يجرى بمقتضى القانون الهمايوني ولائحة الاطيان وقانون  
المعاش الذين اصدرها سعيد باشا وغير ذلك من اللوائح<sup>(٢)</sup>  
واحالت المديریات على كل مجلس ما كان لديها من القضايا وصار  
المجلسان يحكما فيهما بصفة ابتدائية  
وكان مجلس الاحكام هو محل الاستئناف وعلى كل حال كان التنفيذ  
موقوفاً على تصديق المعية السنية

واهم ما في هذا القانون هو (استعاض الضرب بالحبس)<sup>(٣)</sup>  
على ان الضرب لم يبطل الا في السنين الاخيرة ايام حكم المرحوم  
توفيق باشا لان اوامر العدل كانت كثيرة في ذلك الزمان ولكن المعسف

(١) ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٤ ملحقات

(٢) بند اول ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٥ ملحقات

(٣) بند خامس ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٦ ملحقات

والخلط في الاحكام واهتضام حقوق الانام كان حليف حكام هاتيك الايام الى هنا تم الدور الاول للقضاء قبل تشكيل المحاكم الاهلية وهو دور اضطراب دائمى وتقلبات مستمرة لا يتأتى للباحث ان يقف معها على ما كان للناس فيه من الحقوق وما كانت عليهم من الواجبات على النحو الذي ينبغي

وقبل الانتقال الى الفصل الثانى نأتى هنا على ذكر القوانين التي سنها الولاة من عهد محمد علي باشا الى حكم اسماعيل باشا

جاء محمد علي باشا الى مصر سنة ١٢١٦ هجرية الموافقة لسنة ١٧٩٩ مسيحية وكانت مصر في قبضة المماليك الذين تمردوا على الدولة العثمانية وعاثوا الفساد في ارض مصر كلها وساموا اهلها ضروب الحيف والاعتساف فلم يمض اربع سنوات حتى تغلب محمد علي باشا على المردة وولاه الباب العالي والياً على مصر سنة ١٢٢٠ ( ٩ يولييه سنة ١٨٠٥ )

واول امر التفت اليه تمكين دعائم سلطته وقطع دابر مزاحميه ف عزل اعوانهم وولى انصاره مكانهم وكلهم من الاغوات والسناجق رؤساء الفرق العسكرية وحلت حكومته محل حكومتهم ثم جعل يفكر في نظام البلاد واستعمارها وما كان للبلد قانون ولا نظام كما ان الادارة كانت تنتقل من يد مغتصب الى يد متغلب ولا حاكم الا المهرقات

وقد رأى محمد علي باشا ان البلد زراعية فلا تقوم لها قائمة الا بالزراعة وكانت مهلة يهرب منها الاهالي ولا يشتغل بها الكبراء فوجه همته الى تحسينها وعمل على توسيع نطاقها كما اعتنى بالتجارة في حاصلاتها وأنشيس المعامل

## والمصانع في جميع الجهات

وكان يجري في تنظيماته ونأسيساته على حسب ما يعن له ويشير عليه به رجاله الذين كانت له ثقة بهم فجعل يصدر الاوامر المتفرقة في الشؤون المختلفة وينسخ هذا بذاك طوعاً لحكم الضرورة واخذاً بالاصالح للغرض الذي توخاه الى سنة ١٢٤٥ قفيها وضع قانوناً عاماً لضبط احوال الزراعة سماه ( قانون الفلاح ) ونشر في شعبان من السنة المذكورة

ومحصل هذا القانون بيان احكام الاغتصاب ونقل الحدود واستعمال ماشية الغير بغير رضاه وسرقة الفواكه والخضر والبطيخ والذلال والدجاج والمعز والضان والسرفة من المنازل واحكام المهملين في الحرث والزرع والذين يتأخرون عن اشغال الترع والجسور والذين لا يدفعون المال عند طلبه او يمتنعون عن ارسال انفار الجهادية ومن يظلم الاهالي من المشايخ في الاموال ومن لم يجب طلب المشد ( الرسول ) ومن يحمي ( ممولاً ) لجأ اليه هرباً مما عليه والعرب الذين يسرحون ماشيتهم في ارض الغير والذين يخفون احد الفلاحين عندهم وفيه احالة المسائل المتعلقة بالاعراض على الشرع واحكام من يكسر السواقي ومن يحرق الاجران ومن يكذب على الحكام والشيخ الذي يهرب من بلده عند قدوم الحاكم اليها ومن يضرب الحكام والحاكم الذي يضرب الناس زيادة عن القدر المحدود وعقوبة اهالي البلاد التي تنوء الى العصيان واحكام مشايخ البلاد الذين يغتصبون العذارى ومن يذبح أنثى الحيوانات او ذكورها قبل ان تبلغ الناللة من عمرها ومن يختص نفسه من المشايخ بالجيد من الاطيان ومن يخفي اللصوص عنده وهكذا وهكذا

واما العقوبات فالضرب بالكرباج من عشر الى خمسمائة والنفي الى  
فيزاوغلي والليمان والقتل وكانت العقوبة تقع على فاعل الجرم وعلى شيخه  
احياناً وعليهما وعلى القائمقام احياناً

وفي شهر ربيع آخر سنة ١٢٥٣ صدر قانون (السياسة الملكية) وهو  
قانون السياسة نامة الذي سبق لنا ذكره وهو يتعلق بالموظفين على الخصوص  
وبيان واجباتهم وعقوبة من يخل بها منهم

وفي شهر الحجة سنة ١٢٥٨ نشر (قانون عمليات الجسور) وهو يتعلق  
بوظائف المهندسين والاعمال المتعلقة بالترع والجسور واخراج انفار السخرة  
وغير ذلك واهم ما في هذا القانون منع المديرين عن التداخل في اعمال الري  
والاقتصار على مساعدة المهندسين فيما يطلبونه منهم من الانفار والمهمات  
وفي ربيع آخر سنة ١٢٦٠ نشر قانون يسمى (سياسة اللائحة) وفيه  
احكام من يتأخر في انجاز اعماله وعقوبة المصالح التي تتأخر عن اجابة غيرها  
فيما طلبته منها والاحكام الذين لا يفصلون في الدعاوى المختصين هم بنظرها  
وكله على التقريب خاص بالموظفين وواجباتهم

ويتلو هذه القوانين احكام جمة كانت تصدرها (الجمعية الحقانية) والمجلس  
الخصوصي وديوان المالية تحت اسم (بنود) في احوال مختلفة وكلها نشرت

بين سنتي ١٢٥٩ و ١٢٦٠

هذا عدا اللوائح والقوانين المختصة بالمجالس والدواوين مما مر ذكره  
ولما كثرت القوانين وتعددت (البنود) واصبح الالمام بها متعسراً  
عمدت الحكومة الى توحيدها وجمع شتاتها فاتترعت منها قانوناً عاماً اطلق

عليه اسم ( قانون الانتخابات ) اشارة الى اصوله التي اخذ منها واستند اليها في وضعه منه الى القانون المأخوذ عنه وقانون الانتخابات منشور بأكمله في الملحقات <sup>(١)</sup>

لانه احسن مصدر يؤثر عنه تاريخ البلاد في ذلك الحين ودرجة احترام الحقوق وما كانت عليه الامة من المدنية او الهمجية وما كانت الحكومة تعالج به امراض زمانها وتسد به حاجة الوقت الذي وجدت فيه

وكانت الدولة العلية سنت في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ قانوناً عاماً اسمه ( قانون نامه السلطاني ) صدر به ( خط همايوني شريف ) مؤسساً على ثلاث قواعد سميت ثلاث مواد وهي مادة الامن على النفس ومادة الامن على المال ومادة الامن على العرض ونشر ذلك القانون الى جميع الايالات والولايات والاقاليم

ولما كانت مصر صاحبة نوع من الاستقلال وان لم تخرج عن الاحكام العامة التي كانت تصدر من سلاطين آل عثمان جعل لها نظام مخصوص تقررت فيه انواع العقوبات وهو القانون المعروف امام المجالس الملغاة باسم ( القانون الهمايوني ) <sup>(٢)</sup>

ولهذا القانون ذيل هو الذي يرد ذكره كثيراً في احكام تلك الايام ومحركاتها يشتمل على بيان اوصاف الموظفين واعمال مأموري الضبطيات وحكام الشرع الشريف واختصاصات مجالسه ونظام الزراعة واختصاص المديرين وموظفي الاقاليم ونظام الاوقاف ونظام الابنية وغير ذلك وقد اكتفينا بنشر القانون الهمايوني اما الذيل فهو طويل لا يحتمله حجم هذا الكتاب

(١) ملحق نمرة ١٨ صحيفة ١٠٠ ملحقات (٢) ملحق نمرة ١٩ صحيفة ١٥٦ ملحقات

وهو منشور في قاموس الادارة والقضاء مؤلفه حضرة فيليب افندي جلال  
تحت كلمة (تركيا مصر)

غير ان التاريخ الذي سقناه عن القضاء في مصر يبين لنا ان الحكومة  
المصرية لم تجر على هذا القانون من يوم صدوره ولكنها اتخذته اساساً  
يركن اليه وجعلت تسن هي ما عن لها من اللوائح والقوانين والنصوص التي  
اقتضتها المصلحة الموكولة اليها مما شرحناه من قبل

ومن سنة ١٢٧١ صار القانون الهمايوني دستوراً مرعي الاجراء وزاد  
اعتباره من يوم تشكيل المجالس الملغاة في اواخر سنة ١٢٧٩ فان احكامها  
كانت تصدر بالتطبيق اليه

والذي يستوقف الفكر من مطالعة هذه القوانين خلوها من ذكر  
المسائل المدنية الا ما جاء بطريق العرض وكلها ترجع الى العقوبات والتأديب  
والامور العامة كالطرق والجسور والترع والقابريقات (المعامل) والمحور  
الذي تدور عليه واحد هو تأييد سلطة الحكومة وتمكين اوامرها في القلوب  
وعلة ذلك ما ألم بالبلاد من النوضى وما انتابها من الجوائح التي احدثت  
الفقر باهلها وابعدت عنهم وسائل التريية والتعليم فصاروا همجاً وصار الحاكم  
لا يفكر في حكمهم بغير القهر والاجبار وسن مثل تلك القوانين التي ما كانت  
تعرف للحصول على طاعة الناس سيلاً غير ايلام الاجسام بالكرباج لا فرق  
في ذلك بين صغير وكبير وحاكم ومحكوم

كذلك نلاحظ ان الحاكم الذي كان موكلاً في توقيع العقوبات على  
اهلها كان غير معين في الاوامر والقوانين الا نادراً ولهذا صار كل حاكم يعتبر



نفسه منفذاً للقوانين صادعاً بأمرها يضرب الناس ولا خوف عليه ولا رقيب وكانت الاطيان تعتبر ملكاً خاصاً للحكومة تهبها من تشاء وتمنعها من تشاء الى سنة ١٢٧٤ صدرت تلك اللائحة الشهيرة المسماة (لائحة الاطيان) او (اللائحة السعيدية) او (لائحة الاطيان السعيدية) وهي حاضرة في خاطر كل مشغل بالقانون وستبقى حاضرة ايضاً في الاذهان زمناً مديداً



## فصل ثانٍ

القضاء من حكم المرحوم اسماعيل باشا الى افتتاح المحاكم الاهلية

علمنا مما تقدم ان الايدي كانت تطاوت الى القضاء في اواخر حكم المرحوم سعيد باشا وانه صار يتقارب بين الالغاء والانشاء ولما كانت احوال البلاد لا تسمح بالصبر على قفل ابواب المحاكم امامها وكان مجلس الاحكام قد أعيد مرة ثالثة بعد الغائه سنة ١٢٧٦ وكان وجوده مرتبطاً بوجود المجالس في الاقاليم اراد المرحوم اسماعيل باشا ان يبدأ حكمه بانالة الرعية مبتغاهها من هذه الجهة فبادر باصدار امره الى مجلس الاحكام في ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ نمرة ٣١ بتشكيل مجالس الاقاليم كما يأتي "

محافظة مصر	} ويدخل في اختصاصه	مجلس مصر
» السويس		
قسم اول جيزة		
مديرية القاوية	»	مجلس بنها
» المنوفية	»	
مديرية الشرقية	»	مجلس المنصورة
» الدقهلية	»	
مديرية الغربية	»	مجلس طنطا
» البحيرة	»	
محافظة الاسكندرية	»	مجلس الاسكندرية
مديرية بني سويف		
قسم ثاني جيزة	»	مجلس بني سويف
مديرية الفيوم		
» بني مزار		
مديرية المنيا		
» اسيوط	»	مجلس اسيوط
» جرجا	»	
مديرية اسنا	»	مجلس اسنا
» القصير	»	
محافظة دمياط	»	مجلس دمياط

وفي ٤ ذي القعدة سنة ١٢٧٩ أصدر امراً بتشكيل مجلس في القاهرة سمي ( مجلس ضبطية مصر ) او ( مجلس الضبطية )<sup>(١)</sup> وفي ٢١ محرم سنة ١٢٨٠ صدر امر آخر بتشكيل مجلس على مثاله في الاسكندرية<sup>(٢)</sup> وكان هذان المجلسان تابعين الى ضبطيتي المدينتين وتحت ملاحظتهما ثم بان بعد يسير من تشكيلهما ان نسبتها الى الضبطية غير صواب لذلك اصدر الخديوي في ١٠ شعبان سنة ١٢٨١ نمرة ٦ امراً بناءً على قرار المجلس الخصوصي الرقم ٢٧ رجب سنة ٨١ نمرة ٢٠ بسلخهما عنهما وجعلهما مستقلين وسميا ( مجالس بلدية ابتدائية ) وجعل مجلس مصر ومجلس الاسكندرية مجلسي استئناف والنفي مجلس دمياط ومجلس القومسيون وصار مجلس الاحكام ( مجلس عالي ) لمراجعة الاحكام وتطبيقها على القوانين وجدد ( مجلسين تجاري احدهم للاقاليم البحرية يكون مركزه في بندر طنطا والثاني للاقاليم القبلية يكون مركزه في بندر اسيوط وانشئ مجلس استئناف تجاري باسكندرية لينظر في الدعاوي التي يقتضي الحال لاستئنافها بمجالس تجار مصر واسكندرية واسيوط وطنطا على حسب اصول الابلو )<sup>(٣)</sup>

وفي ٣ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ صدر امر الى مجلس الاحكام نمرة ١٦ بتشكيل المجالس كلها على ترتيب جديد بناءً على ما قرره المجلس الخصوصي وهذا نصه بالحرف الواحد

( صار منظوري هذا الترتيب الذي جرى اعماله بمعرفتكم عن المجالس

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٧٩ نمرة ٢٢٤١ صحيفة ٣٠

(٢) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٨٠ نمرة ٢٢٤٢ صحيفة ١٥

(٣) دفتر جزء اول صادر قلعي قبلي الدواوين بالاحكام سنة ١٢٨١ صحيفة ١٨٤

المحلية والاستئنافات ومجلس الاحكام وبيان الخدمه اللازم تعيينها به على  
الكيفيه المفصله به وقد بلغ مقدار الذي نرتب شهري مائتين خمسة وثمانين  
الف وتسعمائة وثلاثين غرش بالاقل عن الذي ربطه مجلس النواب شهري  
الف وستة قروش وحيث وافق ارادتنا هذا الترتيب وتنفيذه اصدرنا امرنا  
هذا اليكم بذلك لتعتمدوا اجري مقتضاه حسبما تعلقتم به ارادتنا

مجلس القليوبية ينظر قضايا المديرية ومحافظة السويس ويقدم قضاياها الى مجلس استئناف مصر  
مجلس الشرقية « « « الاسماعيلية « « « بحري  
مجلس الدقهلية « « « ويقدم قضاياها الى مجلس استئناف بحري

مجلس دمیاط « « المحافظة ومحافظة بورسعيد و يقدم قضاياه الى مجلس استئناف مصر

مجلس البحيرة « « المديرية ومحافظة رشيد « « « اسكندرية

مجلس الغربية « « « ويقدم قضاياه الى مجلس استئناف بحري

« « « « « « « « مجلس المنوفية

مجلس الجزة « « « « « مصر

مجلس بني سويف « « « « « بني سويف

« « « « « « « « مجلس الفيوم

« « « « « « « « مجلس المتبا

مجلس اسیرت « « « « « جرجا

« « « « « « « مجلس جرّاجا

جلسہ قضا " " " " " " " "

جلسہ اسناد

مجلس استئناف بحري وينظر في قضايا المنوفية والدقهلية والشرقية والغربية

« بني سويف » « « « بني سويف والفيوم والمنيا »

« جرجا « « « اسوط وجرجا وقنا واسنا

« اسكندريه » « « اسكندريه والبحرة »

« مصر » « مصر » « مصر والحجزة والقلوبية ودمياط »

## مرتبات عمال المجالس المذكورة

عدد	في الابتدائيات	
١	رئيس	٢٠٠٠
١	معاون	٠٦٠٠
	مفتي النصف على المجالس والنصف على المديريات عدد ١	٠٦٠٠
	باشكاتب عدد ١	١٠٠٠
	كاتب قضايا عدد ٢	١٢٠٠
	مقيدين ومبيضين عدد ٢	٠٧٠٠
	مقدمين وفراشين وبوايين عدد ٤	٠٤٢٥

## مرتبات الاستئنافات

الرئيس في استئنافات بحري وبني سويف وجرجا	٤٠٠٠
الوكيل « « « « «	٢٠٠٠
الرئيس « « مصر واسكندرية	٦٠٠٠
{ والاعضاء فيهما ما بين ٤٠٠ و ٢٥٠٠ لكل فرد منهم	
{ ومرتب معاون في استئناف مصر ١٠٠٠ و ٨٠٠ في استئناف اسكندرية	

ولم يحدث بعد ذلك من التقلبات القضائية الا شيء يسير لا يستحق الذكر مثل جعل مجلس الجيزة والقلويية مجلسا واحدا ونقل استئناف جرجا الى اسيوط

ولم يسن مع ذلك قانون لهذه المجالس على كثرتها بل استمر العمل جارياً بمقتضى القوانين التي اشار الى وجوب اتباعها المرحوم سعيد باشا ومما تجب ملاحظته انه كان يوجد في كل مديرية وكل محافظة قلم يسمى ( قلم الدعاوي ) او ( قلم القضايا ) وكانت وظيفته تحقيق المسائل الجنائية بانواعها الثلاث وحفظ ما يرى وجوب حفظه وتقديم ما يستحق النظر فيه الى المجالس وكانت يباشر التحقيق تحت رعاية المدير ولهذا الكلمة العليا

ومن عهد تشكيل هذه المجالس صار القانون الهمايوني دستوراً صحيحاً مرعي الاجراء في الاحكام الجنائية

وفي سنة ١٢٨٠ أنشئ ديوان الحقانية وأحيلت ادارة اعمال المجالس اليه فصار هو الذي ينظر في حاجاتها ويقضي في المسائل الادارية المتعلقة بها ويرشدها الى طريق الصواب في الاحكام بتعليماته ويهتم في رفع يد الادارة عنها ويستخلص استقلالها من ضغط حكام الاقاليم وكانت ينجح في جهاده تارة وتحبط مساعيه نارة اخرى

ثم صار ديوان الحقانية سلطة تشريعية يسن اللوائح للمجالس ويضع القوانين راجعاً في اغاب فتاويه الى القوانين الفرنسية

واشهر هذه المنشورات لائحة عمومية نشرت للمجالس كلها في اربعين

بنداً باسم ( تعليمات الحقانية ) بعد تشكيل المجالس المركزية سنة ١٢٨٨ واشتملت على قواعد في الاختصاص واصول المحاكمات وهذه هي اللائحة التي اشتهرت بين المشتغلين بالقانون تحت اسم لائحة الاربعين بنداً<sup>(١)</sup>

واهم ما تقرر في تلك اللائحة هو ايجاب المرافعة الشفاهية بعد تقديم التقارير في القضايا المدنية على ان المرافعة لم تشتهر بين المتقاضين ولم يعمل بها الا في مدينة القاهرة ومجالس التجار واما المجالس الاخرى فظلت سائرة على موجب ما كان معهوداً لديها قبل تلك اللائحة

ومع وجود هذه المجالس كان نظام الاقسام وحكام الاخطاء ينظرون في كثير من الدعاوي ويقضون في بعضها ويحيلون البعض الآخر الى المدير فكانت الادارة والقضاء في يد حاكم واحد وكانت نتيجة ذلك اعتلال الاحوال وتعيب الناس تعباً شديداً

ولما فتح مجلس شورى النواب سنة ١٢٨٨ رغب الى الحكومة في تشكيل مجالس بالاخطاء والقرى لنظر القضايا الصغيرة فاجابت سؤله وصدر الامر العالي لنظارة الداخلية بتاريخ ٢٥ جماد سنة ١٢٨٨ نمرة ١٢٧٢ بتنفيذ ما قرره مجلس الشورى واعتماد اللائحة التي اعدت لذلك وسميت تلك المجالس الجديدة ( المجالس المركزية )

وقد تنفذ الامر ورتب في كل بلد مجلسان احدهما ( لامور الادارة ) يسمى مجلس مشيخة البلد والثاني ( لرؤية الدعاوي ) يسمى مجلس دعاوي

---

(١) هذا هو الصواب خلافاً لما ذكرناه في صحيفة ١٨٩ عند الكلام على لائحة

البلد وعين لكل بلد شيخان سمي احدهما رئيس المشيخة وهو رئيس المجلس الاول وسمي الثاني رئيس الدعاوى وهو رئيس المجلس الثاني وكان مع كل واحد منهما اثنان من المزارعين بصفة عضوين يعينان بالاقتخاب على طريقة مبينة في اللائحة

واختص مجلس ادارة المشيخة ( بملاحظة انتظام الاضرحة وعمارية المساجد بالناحية وما يكون فيها من سائر المعابد والآثار القديمة والمكاتب وملاحظة قيد المولودين والمتوفين ومعلومية بيان الاهالي وسكان البلد بيت بيت وقيد من يستجد توطنه فيها وتزيرل من ينتقل منها وعليه ايضاً ملاحظة عملية الجدري وسائر المواد الصحية ) وغير ذلك كما هو مشروح في القسم الثاني من اللائحة

واختص مجلس دعاوى البلد ( بالمواد المبينة ادناه وما يماثلها من الانواع العادية الجزئية التي ينتهي الامر فيها بتكدير المحقوق او بالتعزير او بالحبس لمدة اربعة وعشرين ساعة او بالجزا النقدي بدل الحبس من خمسة قروش لمدة خمسة وعشرين غرساً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه كما في بند ٤٠ وله ايضاً ان ينظر المواد العادية التي يمكن فيها مصالحه الطرفين

عدد

١ دعاوى الزراعة التي تقع بين متخصصين في فصل حدود غيط او ري او شركة مواشي او شركة زراعة على العادة المتبعة بين الاهالي وبعضها او اجرة حرث



١ دعوى من يتشكى من شيخ حصته اذا اراد اخذه في العمليات زيادة  
عن دوره

١ السرقات التي لا تبلغ قيمتها خمسة وعشرين غرشاً ديوانياً ويكون السارق  
خلى السوابق

١ دعاوى بعض اشخاص على بعض مما يكتفى فيه بالجزآت التي تدون  
بهذا البند

١ مشاجرة خفيفة لم ينشأ عنها مضاربة بالآت

وينظر ايضاً في ( الحقوق الاهلية المدنية التي فيما بين بعض الاهالى  
وبعضها في البلد فقط ) ليصلح بين الخصوم مهما كان مقدار المدعى به فاذا  
تم الصلح اقره واثبته في دفتر مخصوص واذا لم يتم وجب ان لا ينظر الا في  
الخصومات التي لا تزيد على خمسمائة قرش واما غير ذلك فيكتب به مذكرة  
ويرسلها الى مجلس دعاوى المركز

وتستأنف احكام مجلس دعاوى البلد امام مجلس دعاوى المركز في  
ظرف خمسة عشر يوماً من ( تاريخ تقييمه بالحكم )

وأُنشئ في كل مركز مجلس سمي مجلس الدعاوى المركزية يرأسه  
موظف رسمي ينتخب بالامتحان من اعيان البلاد وعمدها ومعه اربعة  
اعضاء منهم كذلك ولهم اربعة نواب يقومون مقامهم ان غابوا ويختص  
مجلس دعاوى المركز بنظر ( الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد  
المبينة في بند ٣٤ من وظائف مجالس دعاوى البلاد وما يماثلها من الدعاوى

الواردة ببند ١٦ بهذا التي تكون داخلة حدود مجلس المركز يجوز له الحكم فيها اما بالحبس لمدة خمسة ايام او بالتجريم الذي هو الجزاء النقدي بدل الحبس لمدة مائة قرش بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه وله ايضا ان ينظر في المواد المادية التي يمكن فيها مصالحاة الطرفين وان ما يكون من الدعاوى الذي فوق حدود هذا المجلس فيجري فيها كما في بند ١٦ و ١٧ الآتي ذكرهما بهذا)

وينظر في الدعاوى المتعلقة بالحقوق ان لم تزيد قيمة المدعى به على الفين وخمسمائة قرش فان زادت ارسلها الى المديرية وهذه ترسلها الى المجلس المحلي المختص بها

واما في الجنايات فلا ينظر الا فيما لا تزيد عقوبته على حبس خمسة ايام او غرامة مائة قرش وعليه ان يحضر محاضرا بالوقائع التي لا يختص بنظرها ويرسلها الى المديرية لتقدمها الى المجلس المحلي

واهم شيء نستلفت نظر القراء اليه في هذه اللائحة هو جمع السلطين الشرعية والمدنية في مجلس واحد للحكم في بعض القضايا التي هي من اختصاص المحاكم الشرعية والتي كانت من اختصاصها في ذلك الحين

جاء في المادة ١٨ من القسم الثاني من الفصل الثاني من اللائحة ما نصه ( اذا رفعت دعوى للمجلس عن مادة شرعية في أمور موارث او نخل او سواقي او خصومات تتعلق بالمعار تسمع الدعوى فيه بالمجلس بحضور قاضي الشرع الموجود بالمركز)

وكان للمجالس المركزية اختصاصات عمومية كملاحظة الاوقاف وحصر

ايراداتها ومصرفاتها وعمارية المكاتب الاهلية ) وغير ذلك وكانت احكام تلك المجالس تستأنف امام المجالس المحلية في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان ( تقييده بالحكم )

وتشتمل اللائحة على نصوص أخرى تختص بالضبطيات والمديريات من جهة الادارة لا حاجة لنا ببيانها ومع هذا فقد نشرناها كلها في الملحقات <sup>(١)</sup>

وفي ٦ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ رأت الحكومة وجوب توسيع اختصاص هذه المجالس الجديدة فاصدرت لائحة جعلتها ذيلًا لللائحة السابقة فصار من اختصاص المجالس المركزية ان تحكم في القضايا الجنائية التي تبلغ عقوبة فاعليها خمسة عشر يوماً وفي القضايا الحقوقية لغاية خمسة عشر الف قرش وبقي استئناف القضايا التي منح لها النظر فيها اولا امام المجالس المحلية وصار الاستئناف في الاختصاص الجديد يرفع امام المجالس الاستئنافية ثم امام مجلس الاحكام <sup>(٢)</sup>

كثرت تعليمات الحقانية ومنشوراتها ولم يتمكن ذلك الديوان الجديد من رد هجمات الادارة عن القضاء ومع ذلك تأصلت معرفة الحقوق والواجبات في نفوس الناس فرأت الحكومة من اوجب واجباتها سن قانون مصري عام ووضع نظام جديد لترتيب المجالس وكانت الامة متشوفة الى ذلك فرحة به كما يؤخذ من العبارة الآتية نقلاً عن جريدة الوقائع المصرية الصادرة

(١) ملحق نمرة ٢٠ صحيفة ١٧٩ ماحقات

(٢) ملحق نمرة ٢١ صحيفة ٢٠٧ ماحقات

بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٩٨ ( ٤ يناير سنة ١٨٨١ ) نمرة ١٠٠٣

### اصلاح قوانين المجالس المحلية

اقبلت علينا بشار الاصلاح اد ورداليا من مقام رسمي ان قوانين اصلاح المجالس المحلية قد قرب انتهاؤها وان العمل بموجبها سيسرع فيه عما قريب ولا ريب ان هذا يكون من اعظم الاصلاحات التي أسستها هيئة الحكومة الحاضرة فان اختلال القوانين واحمالها وابهامها ونقصها مما يؤدي لضياع الحقوق وامتداد يد التعدي ويوجب تعطيل الاعمال وكثرة الارتباك فاذا تعينت الحدود وتبينت وحوه الاعمال ووقف كل احد على ما رسم به القانون سارت الاعمال على الاستقامة وقوى الصبغ وقل الخلط والحبط خصوصاً اذا انتشرت القوانين وصارت في ايدي العامة والخاصة يتداولونها ويدركون معزى ما كتب بها وقد كان الناس في حرج وضيق صدر من تشتت القوانين واللوائح والتعليمات وعدم وجود قاعدة ثابتة وقانون واحد يقف عليه كل شخص حتى لا يكون امديم الذمة قدرة على محاولته

وهذه نظارة الحفاية اصدرت هذا المنشور للمراكر المحلية تخبرهم ان ترتيب القوانين قد اشرف على التمام فتعجلوا بانهاء القضايا الموجودة قبل صدور القوانين كيلا يكون العمل اد داك على نوعين وهذا هو نصه

( حيث ان الاهتمام حاصل والاعتناء راند من طرف الحكومة السنية في تنظيم لوائح جديدة لتحسين سير واجراآت المجالس المحلية وترتيبها ووضع قوانين لتطبيق الاحكام عليها ومن المأمول ان يتم ذلك قريباً بعون الله تعالى ومن الضروري بذل كل مجهود في الحصول على انهاء القضايا المتأخرة حتى انه عند صدور القوانين الجديدة يصير تطبيق احكامها على قضايا جديدة ( لان احكام القوانين لا تؤثر على ما مضى ) كما لا يحى ولو وجدت قضايا متأخرة فطبعاً يكون الحكم فيها بالتطبيق للقوانين واللوائح الجاري العمل بموجبها الآن ويترتب من هذا ارتباك العمل وان يكون السير في القضايا على نوعين وفي هذا ما يغني عن الايصاح من حيثية تنوع العمل وعدم الانتظام على الوجه المطلوب فبناء على هذا وعلى ما نعهد في همة حصرتكم وحصرات الاعضاء وما يؤمل حصوله من زيادة الاجتهاد من باقي مستخدمي المجلس نرحو اجراء كل الطرق

المستحسنة لسرعة الحكم في القضايا الموجودة حتى لا يتأخر منها شيء ويكون سير جميع الاشغال مطابقاً للقانون والترتيبات الجديدة عند وضعها وغاية ماؤولنا ان نرى نتائج هذا المحرر قد تمت بالاحابة )

وقد انجزت الحكومة لائحة ترتيب المجالس ونشرتها في الوقائع المصرية بتاريخ ٢٥ الحجة سنة ١٢٩٨ ( ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ) وكان لافرق بينها وبين لائحة ترتيب المحاكم الحالية في شيء من قواعدها الكلية واحكامها العامة وكيفية تنظيم المجالس وبيان اختصاصاتها

لكن ما كادت الحكومة تفرغ من وضع بقية القوانين حتى قامت الثورة وذهبت بكل ما كان وكل ما قرب ان يكون من الاصلاح والنظام الى ان فتحت المحاكم الاهلية الحاضرة

وتتمياً للفائدة نذكر بالاختصار كيفية العمل امام المجالس الملغاة ليعرف القارئ طرق المخاصمات في ذلك الزمن

### القضايا الجنائية

متى قدمت الشكوى ممن وقعت عليه الجريمة الى الجهة المختصة وهي المديرية او المحافظة او احد فروع الادارة يحصل الشروع في التحقيق بمحضر يقال له ( مذاكرة ) وليس للتحقيق قواعد مخصوصة من حيث المواعيد في استجواب المتهمين او حبسهم او الافراج عنهم او التضمنين عليهم فاذا انتهى هذا الدور وكان في الغالب يأخذ زمناً طويلاً لا بحسب مقتضيات الاحوال ولا مستلزمات الدعوى ترسل الاوراق الى المجلس الابتدائي بعد ان يحرر قلم التحقيق ( قلم الدعاوي ) ملخصاً بما اشتمل عليه التحقيق ويبدي رأيه في

ثبوت التهمة وعدمها ويسمى ذلك الملخص ( نتيجة ) وهذه صورة منها نقلناها من احدى القضايا بغير اختيار مع المحافظة على الرسم في الكتابة ايضاً

### نتيجة

قلم ضبط الوقائع حول على قلم الدعاوى اوراق بتأشير في ١٨ محرم سنة ٣٠١ من تلاوتها تبين ورود شرح من مديرية القليوبية للصبطية في ١٧ الماء المرقوم نمرة ٣٤٦ بنا على ما ورد له من مامور ضبطية نها في ١٥ منه نمرة ٥٦٧ ومعه شخص اسمه حسن فرح ورشمه فسه وورقتين بمضمون ان شخص يدعى قوسه شنوده قدم شقه لحضرة مامور ضبطية نها يوري بها انه حالما كان موجود بدكانه حضر له حسن فرح المبدي ذكره ومعه رشمه فضه لاجل بيعها اليه ولكون الرشمه المذكورة لم تكن من مقامه وربما ان يكون سارقها فقد اخرى ضبطه واحصره للصبطية اي لضبطية نها ولدى سؤاله ليبيد عن اسمه ولقبه وبلده وصناعته وكيفية حصوله على الرشمه المحكى عنها واسباب حضوره لبها ويعرف من فيها فاجاب بان اسمه كما ذكر وبلده سكندرية وصناعته عربى ولم يكن له اهليه خلاف والده المدعو حسن فرح العراش بمحطة سكندرية وانه بالنسبة لاصابته بداء التشویش قد تراء منه والده وطرده من سكندرية فخرج منها وتوجه الى مصر في يوم الجمعة الماضي من تاريخ احابته الواقعة في ١٥ محرم سنة ٣٠١ بقصد السعي على معاشه فبحال مروره في الطريق جهة الحوار ببولاق تقابل معه ولد سوداني صغير وصحبته حمار وعليه رشمه فسه فقد عمل كل الطرق التي بها سرق تلك الرشمه من الحمار بدون استئجار العبد بذلك ومعه حرج من مصر بقصد التوجه على سكندرية وبوصوله الى نها قد مكث بها يومين بطرف الشيخ ابو نوار مع الشحاتين وفي يوم تاريخ احابته كان قاصد بيعها فاحرى صطه بها قوسه الصائع واحصره لضبطية نها ومع تورية الرشمه الى قوسه المذكور وطلب منه الايضاح عما تساويه من الثمن بالعملة الصاع وعن اوصافها فاوضح انها رشمه فسه انسلت عيار ثمانين وقدر وزنها ١٣٠ درهم مائه وثلاثين وتساوى من الثمن ٢٠ ٢٧٧ ————— سعر الدرهم الواحد سبعين فصة صاع ويرام اخرى اللازم عن كل ما ذكر بمعرفة الصبطية وفي ١٨ م سنة ٣٠١ تأشير من حضرة ناظر قلم الدعاوى بسحب حسن فراح المذكور واخيرا استقر ان يصير اعائه

لضبطية قسم بولاق للارشاد عن الموقع الذي سرق فيه الرشمة وبعدها يعاد للسجن كما توضح ولما كتب من الضبطية لقسم بولاق وارسل له بمن يدعى حسن فرج لارشاده عن الموقع الذي سرق فيه الرشمة والوقوف على السوداني المذكور وتابع من وعن الرشمة المذكورة هي تعاقب من فقد ورد شرحه في ١٩ محرم سنة ٣٠١ نمرة ٢٩٥٨ ومعه المذكور على انه لم حصل الاستدلال على ما ذكر وعلى ذلك جرى سجنه في التاريخ المذكور وبعمل العيادة على مسحونين الضبطية بمعرفة حكيم ناشيا فقد وجد مع حسن فرج لطنخ مخاطبة في الصنف والشرح وتورى من حصرة الحكيم عن ارساله الاستتاليه وقد كان وارسل لها نافذه في ٢١ محرم سنة ٣٠١ نمرة وفي ٢٥ منه تأثر من سعادة اليك وكيل الضبطية بان من حيث الرشمة الفصه المحكي عنها لم يطهر لها مدعي ومع ابحاث السارق لها من هنا لقسم بولاق للبحث عن صاحبها لما وجد فيجري اصاقها بالامانات عهدة صراف الضبطية تحت صدور حكم المجلس والنهو بجري تقديم القضية اليه وقد جرى اضافتها عهدة صراف الضبطية باذن وارد اليومية في ٢٦ نوفمبر سنة ٨٣ ثم لما كتب لضبطية سكندريه من هنا في ١٨ م سنة ٣٠١ نمرة ٣٦٧ بالتحري عن سوابقه والكشف عنه من سجلاتها واقادة الصبطيه في ٢١ منه ورد شرحها نمرة ٣٤٣ بسا علي ما طهر الى المذكور من انه كان تجارى على سرقة ساعه ذهب وكتيك ذهب وكتينه ذهب وساعه فضه الجميع تعاقب الحواجه وليم هوتسون الانكليزي المهندس بالسكه الحديد قيمتهم مبلغ  $\frac{1190}{100}$  تعريفه واشترك معه شخص آخر يسمى عبد الرزاق محمد في السرقة المذكوره وحكم عليهما بالليان مدة اربعة شهور بمقتضى مضبطه من محاس استئناف بمصر في ٢٨ ر سنة ٩٥ نمرة ٣٣١ شرح الداخليه لضبطية سكندريه في ١١ م سنة ٩٦ نمرة ٤ والتحري عن سوابق المذكور لضبطية هنا فلم يطهر له سوابق والحكيم افصح اوصافه وان عمره ٢٤ سنه تقريباً وبعد ذلك تأثر بانه من حيث ان هذه الماده استوفت وحسن فرج المدعي عليه بالاستتاليه الآن لعياء وان لهذا وكون المذكور فقير يعاف من ثمن المضطه ويجري تقديم القصية الى المجلس هذا نتيجة ما

في الاوراق

امضا

امضا

ريس القلم

احد الكتاب

وقد عرضت هذه النتيجة على مأمور الضبطية فوق وقع عليها الإشارة الآتية

ان من التحقيقات الواردة بهذه النتيجة تبين حصول ضبط المدعو حسن فرج بواسطة قوسه شنوده الصانع ببندر بنها رشمه فسه طالما كان قاصد مبيعها اليه حسن فرج المذكور اورى بانه كان مارا من جهة الجوارب ببولاق وتصادف غلام سوداني قائد حمار وبه الرشمة المحكي عنها وقد عمل كل الطرق وتحصل على سرقتها واخذها وتوجه بها الى بنها ولما شرع في مبيعها الى قوسه شنوده قد ضبطه بها واوصله لصبطية تلك الجهة وبوزن وثمان الرشمة المذكورة قد وجدت ١٣٠ درهم بسعر الدرهم الواحد قرش واحد وثلاثون فضه صاع  $\frac{227}{20}$  ولما تحرر لصبطية قسم بولاق وبعث لها بحس فرج المذكور لارشاده عن الموقع الذي تجارى على سرقة الرشمة فيه فوردت افادتها بعدم الاستدلال على صاحبها ولذا قد حرى اصاقها بالامانات ولاقدام حسن فرج المحكي عنه على السرقة كاعترافه بكيفية ما توصح صار مدان بتشديد جزاء لظهور سابقة سرقة له بصبطية سكندرية الموصح عنها بالنتيجة وبمعرفة المحاس يجرى ما يراه

مأمور صبطية

٨ صفر سنة ١٣٠١

( ختم ) مصر

ويرى المطلع على هذه النتيجة انها اخذت على شرح وقائع الدعوى من يوم حصول السرقة الى يوم تحرير تلك النتيجة مع التفصيل الكلى والبيان الواضح واشتملت ايضا على رأي مأمور الضبطية في ادانة المتهم ووجوب التشديد في عقابه وهي تمثل قضية سارت على حسب ما يجب ولكن ما كانت كل قضية تجري هذا المجرى ولا يعمل في انجازها هذا التعجيل فقد تلقينا ايام افتتاح المحاكم الاهلية الجديدة في الوجه القبلي ما كان موجودا من القضايا بالمجالس الملقاة واقلام الدعاوى في المديرية رأينا ان كثيرا منها مكث حوالى الثلاثين سنة في ايدي المحققين او بين المحققين والمجلس الابتدائي واليك بعض تلك القضايا القديمة التي ذكرناها



في تقريرنا سنة ١٨٨٩ للنائب العمومي عن اعمال نيابة محكمة اسبوط وهي من القضايا التي كنا ورثناها عن اقسام الدعاوى والمجالس الملغاة وحفظنا اوراقها لتقدم العهد عليها

سنة	موضوع التهمة	تاريخ حصول الواقعة	المدة التي مكثها الدعوى في التحقيق	سنة
٢٩	فزع على مشايخ البلاد	١٢٧٨ عربية		
٢٨	قطع جسر الدوير	١٢٧٩ «		
٢٨	سرق اشيا من منزل ابراهيم افندي بسيوني	١٢٧٩ «		
٢٩	التشكي في حق طنطاوي علي	١٢٧٨ «		
٢٧	تداعي في حق كاتب زراعة بني حسين	١٢٨٠ «		
٢٦	قتل يوسف دردير	١٢٨١ «		
٢٢	اصابة ابراهيم خليفه ببيار ناري	١٢٨٥ «		
٢٢	فقد اسماعيل بن موسى اسماعيل	١٢٨٥ «		
١٨	تأخير عن التوجه مع الانتفار بالعملية	١٢٨٩ «		
٢٢	تردد الاشقياء في منزله	١٢٨٥ «		

وهذا قليل من كثير

ولما تم تحرير النتيجة على ما تقدم بيانه ارفقت بمذكرة التحقيق وبقية اوراق الدعوى وارسلت الى المجلس بالافادة الآتية صورتها

## مجلس ابتدائي مصر رئيسي عزتوا اقدم

الاوراق مرفوقه يشتملوا ما جرت به التحقيقات فيادة ضبط حسن فرج من اهالي سكندريه ببندر بنها حالما كان قاصد مبيع رشمه فسه لآخر يسمى قوسه شنوده الصايغ بذاك البندر واعترافه بسرقتها بالكيفية الواضحه هم وقد عملت عن ذلك النتيجة اللازمه وعطى عليها آخر الاقوال منا ولم تحصل ثمن المصبطه لعدم ظهور مدعي بالرشمه وقرر المدعي عايه ولهذا لرم تحريره لحضرتكم والاوراق عدد ٧ بحافطه مبعوثين طيه للنظر فيهم بالمجلس واجرى المستلزم مع المعلوميه بان حسن فرج المذكور سجن من اجل ذلك بالصبطيه في ١٨ محرم سنة ١٣٠١ ولكونه وجد به لطاخ في الصحن والشرح وتورى من حصرة حكيمباشي الضبطيه عن لزوم ارساله الاستتاليه قد بعث لها بافاده في ٢١ منه وللان لم يحصر منها وسودته يحري اعادته للسجن كما كان ويصير اخطار المجلس عن ذلك ١٣ ص سنة ١٣٠١ مامور صبطيه

دعاوى ( حتم ) مصر

ويوجد على هذه الافادة تأشير بنير امضاء في الجهة اليسرى صورته ( ورد في ١٥ صفر سنة ٣٠١ ) وعلى يمين هذا التأشير اسم هو ( حسن احمد افندي )

ويظهر انه كان لكل قضية قاض يقرأها ولذلك رأينا افادة يقال لها في عرفهم ( بوصله ) موقعا عليها بمحتم منقوش فيه اسم ( يوسف صدقي ) بامضاء اعضا ( مجلس ابتدائي مصر ) مرسله الى ( الاستتاليه ) وهذه صورتها بوصله

من المجلس الى الاستتاليه

تؤمل احد آخر اقوال حسن فرج فيادة صبطه بندر بنها حالما كان قاصد مبيع رشمه فسه لآخر يسما قوسه شنوده الصايغ بذاك البندر المرسل من الصبطيه للاستتاليه في ٢١ محرم سنة ١٣٠١ لمعالجته اذا كان يستطيع ذلك وبعد التصديق على احابته ممن يلزم ترسل لنا عيد رافعه في يوم الاحد ١٦ ص سنة ١٣٠١ حسن احمد

جاء الرد شرحاً على تلك البوصلة في اليوم الثاني يفيد ان حسن احمد  
ارسل الى الضبطية في اليوم المذكور  
وفي يوم ١٩ صفر سنة ١٣٠١ استحضر ووجه اليه في ورقة على حديثها  
سؤال هذه صورته

## مداكرة آخر اقوال

سؤال الى حسن فرح  
فيد عن آخر اقوالك في مادة صبطك بنذر بها حال ما كنت قاصد مبيع رشمه نصه  
الى قوسه شنوده الصايغ في ١٩ ص سنة ١٣٠١  
جوابه

اني ما سرقت الرشمه ولكن وجدتها ملقيه بحمة الجوارير ببولاق واحديثها ولما  
توجهت بها الى بنها واردت مبيعها الى قوسه شنوده صار صبطى بها وهذا آخر اقوالى  
١٩ صفر سنة ١٣٠١ حسن فرح

## وباسفل هذا الجواب سطر مكتوب فيه

تجاوب من حسن فرح عندي بانه وجد الرشمه ملقيه بالارض ولما اراد مبيعها الى  
قوسه شنوده صار صبطه بها في تاريخه يوسف صدقي  
بعد ذلك انقطعت الوصلة بين المتهم وقضاته وتقدمت القضية الى المجلس  
فحكم فيها في ٢٢ صفر سنة ١٣٠١ ويسمى الحكم مضبطة وهذه صورتها

ورقة مصطه حاله عن وضع ملع ثمنها  
عشرين قرش

ضبطية مصر ارسلت للمجلس اوراق نافاده رقم ١٣ ص سنة ١٣٠١ نمرة ١٨٥٥  
بين منهم انه بتاريخ ١٥ م سنة تاريخه توجه الى قوسه شنوده الصايغ بنذر بنها شخص

ومعه رشمة فضة ( وبعد ذلك صاغ الكاتب جميع ما كتب في النتيجة التي ارسلت من الصبغة ) ولما وصل الى رأي الصبغة استأنف الكلام من اول السطر فقال وسعادة مأمور الصبغة قال ملخصا انه لاقدام حسن فرج على السرقة كاعترافه صار مدان بتشديد جزاء لظهور سابقة سرقة له بصبغة سكندرية وانه بمعرفة المجلس يجري ما يراه ثم اتبع ذلك بقوله وعليهذا وردت الاوراق للمجلس بافادة الصبغة النادي ذكرها واوضحت بها عدم تحصيل ثمن التمثل لعدم مدعى برشمه وفقر المدعى عليه وانه سجن في ١٨ م سنة ٣٠١ ولكونه عيان قد ارسل للاستتاليه في ٢١ منه وانه بعد عودته منها يعاد للسجن ولا تصاح اسات المذكر الاستتاليه للصبغة في ١٧ من سنة ٣٠١ قد طلب منها بالمجلس واحد آخر اقواله به اجاب بانه ما سرق الرشمة ولكن وجدها ملقيه بالارض بجهة الخوابر ببولاق واخذها ولما توجه الى بنها واراد بيعها الى قوسه شنوده صار صبغه بها وبعد ذلك اعيد المذكور للصبغة ثانيا وبلى ذلك امضات الكتبة حسن احمد علي ابوالنصر سليمان حموده

### القرار عن ذلك

تليت هذه القضية بجلسة يوم الاحد ٢٣ من سنة ٣٠١ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ٨٣ وروى انه من حيث ثبت على حسن فرج باعترافه تجاريه على سرقة رشمة فضة من حمار كان قائدا له علام سوداني صغير بجهة الخوابر ببولاق وقد صار صبغها معه حينما كان قاصد بيعها بنندر بنها لشخص صايع ولعدم ظهور صاحب لها قد صار اصاقها بامانات الصبغة في ٢٦ نوفمبر سنة ٨٣ بعد ان حرى وزنها وتمينها بمبلغ ٢٠ ٢٢٧ مائتين سبعة وعشرون عرش وعشرين فضة صاغ فلها وما طهر لحسن فرج المذكور من سابقة تجاريه على السرقة قد حكم بارساله الى لبنان سكندرية مدة اربعة شهور تطبيقا للمادة الحادية عشر من فصل ثالث ينصم له مدة سجنه ومن جهة الرشمة فالصبغة تجري الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحب لها يجري اللازم عنها بمعرفة الصبغة ايضا حسب الحارى في امثالها

( ختم المجلس )

وبعد صدور هذه المضبطة تحررت افادة من رئيس المجلس الابتدائي

## الى محافظة مصر هذه صورتها بعد الديباجة

قد نظر المجلس مادة تجاري حسن فرج على سرقة رشمة فضة وضبطه بها حينما كان قاصد مبيعها بندير بنها الواردة لنا بافادة الضبطية الرقيمة ١٣ ص سنة ٣٠١ نمرة ١٨٥٥ وحكم فيها بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ٨٣ بارسال حسن فرج المذكور الى لبنان سكندرية مدة اربعة شهور تحصى له مدة سجنه ومن جهة الرشمة فالضبطية تجرى الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحب لها بحري اللازم عنها بمعرفة الضبطية ايضا حسب الحارى في امثالها وحيث ان حسن فرج مسحون بالضبطية من تاريخ ١٨ محرم سنة ٣٠١ من اجل هذه المادة فلم تحريره لسعادتك نعمل التذية باعلانه بهذا الحكم واحد اجاته واعاها من ذلك الطرف للمجلس الاستئناف مع اعتبار سجنه على دمة المجلس المثنى عه بما ان اوراق ومسطة القصبة ارسلا اليه في تاريخه اقدم تحريرا في عرة راسنة ١٣٠١

فلما وصلت الاوراق الى مجلس الاستئناف بافادة المجلس الابتدائي المذكورة كتب رئيس ذلك المجلس الى محافظة مصر شرحا عليها صورته

علم من افادة مجلس مصر هذه الرقيمة ٢ راسنة ٣٠١ نمرة ٥٤٩ الواردة معها اوراق قضية تجارى حسن فرج على سرقة رشمة فضة وضبطه بها حينما كان قاصد بيعها بندير بنها انه كتب منه للمحافظة باعلانه حكمه الى حسن فرج المذكور واخذ قوله عنه وتقديمه لهذا الطرف وحيث مقتضى الاحرا كذلك واحد احرقوله واعطا قول المحافظة في القضية بما تراه وورود الافادة فاقضى شرحه لسعادتك واوراقها من طبع عدد ١٢٠ بحافته نامل الاحرا كذلك واعتبار سجنه على دمة المحافظة ما دامت القضية موحودة فيها اقدم

بحث المحافظة عن حسن فرج في السجن فعلمت انه في المستشفى .

فارسلت الى ناظره المحرر الآتية صورته

استبالية مصر باطري عرتلو اقدم

قد نظر بمجلس مصر قضية تجارى حسن فرج على سرقة رشمة فضة وضبط بها

حالما كان قاصد ميعها ببندر بنها وحكم فيها بمجازاته بارساله الى لبنان سكندريه مدة اربعة شهور تخصم له مدة سجنه ومن جهة الرشمه فيصير الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحب لها يجري اللازم عنها حسب الجارى في امثالها وحيث يطلب حسن فرج من السحن لاجل اعلانه بالحكم واخذ اخر اقواله فتورى عن سبق اماته للاسبتالية في ١٤ راسنة ١٣٠١ فلهذا اقتضى تحريره لغزكم عنيد رافعه محمد افندى توفيق المعاون تؤمل التذيه باعلان المحكوم عليه بالحكم واخذ جوابه بالقبول وعدمه مع اخذ اخر قوله حسب طلب الاستئناف عما ورد منه بمررة ٣١ ويعاد لاجرا اللازم

توجه المعاون بهذا المحرر الى ( الاسبتالية ) فقدم اليه حسن فرج فسأله شفاهاً عن المطلوب واجاب كتابة في ورقة قائمة بذاتها هذه صورتها  
الاجابة المعطيه من حسن فرج

قد فهمت ما توضح بافاده محافظة مصر الواردة للاستتالية رقم ٢١ راسنة ١٣٠١ المرعوب بها تفهيمي بحكم مجلس الاستئناف ( في الحقيقة مجلس ابتدائي ) القاضي بارسالي الى لبنان سكندريه مدة اربعة شهور بخصم لي منها مدة سجنى وهذا الارنكاب لسرقة الرشمه الفصه ومقتضى اعلاني بهذا الحكم واحد اخر اقوالي وقبولي بالحكم من عدمه فاني قد قبلت هذا الحكم ولا يكن لي معارصه فيه ولا عندي اقوال خلاف ما ابديته وهذا جوابي في ٢٤ راسنة ١٣٠١

اجابة حسن فرج المسطره عاليه هي عنيدي في ٢٤ راسنة ٣٠١ حتم  
معاون محافظة

مصر

ثم اعادت ( الاسبتالية ) الى المحافظة محررها مع الاجابة بشرح هذه

صورته

مقتضى ما توضح بافاده المحافظة هذه بمررة ٧٩ قد اخذت الاجابة من حسن فرج بحسور محمد توفيق من معاوين المحافظة ولرم سرحه لسعادتكم بالافادة وطيه المداكره افدم

واما المحافظة فانها ابدت رأيها بالكتابة على نفس المضبطه هكذا

تليت هذه المصبطة ولسبق اعطا القول عن هذه المادة من الضبطية فلا يكون لنا اقوال نبديها الآن خلاف ما سبق ابداه اولا وبمعرفة مجلس الاستئناف يجري ما يراه  
محافظ مصر

واما مجلس الاستئناف فانه لم يحكم في القضية لالغائه يوم تشكات المحاكم الاهلية الحالية فانقلت القضية منه الى محكمة الاستئناف وهي حكمت بتأييد ما حكم به مجلس ابتدائي مصر

ويرى القارئ من عرض سير هذه الدعوى كيف كانت تجري التحقيقات اولا بمعرفة الادارة ثم تقدم النتيجة وهي عبارة عن ورقة الاتهام المعروفة الآن في القضايا الجنائية والفرق بينهما العموم والخصوص وحبذا لو ان النيابة تبدي طلباتها بورقة الاتهام في الجرح كما تفعل في الجنايات على ان ورقة الاتهام صارت اليوم معطلة النفع في الغالب لعدم الاعتناء بتحريرها والاقتصار فيها على يسير من كثير كان يجب شرحه فيها كذلك يتبين ان الضبطية كانت قائمة مقام النيابة العمومية امام المجلس الابتدائي والمحافضة امام مجلس الاستئناف ويتبين كيف كانت تسير المخاطبات بين جهات الادارة والقضاء مع التكرار الملل والتطويل المخل

#### المسائل المدنية

تفتتح الدعوى بورقة تسمى تقريراً اولياً بعنوان رئيس المجلس المختص يبين فيها المدعي دعواه ويطلب الحكم بالحق الذي يدعيه ويجب ان يكون التقرير المذكور محرراً على ورق من ورق التمغة المخصوص لذلك ويقدم على نسخ بقدر عدد المدعى عليهم ويزيد واحدة تحفظ بالمجلس وهذه صورة تقرير منها

تقرير للمحاكم والمجالس والدواوين  
ثمنه ثلاثة غروش

٣

تقرير اول مقدم لمجلس طنطا من محمد نصير عسر من ناحية ابو العز بمركز تلا  
منوفيه ضد عمي ابراهيم محمد عسر من الناحية المذكورة

نبدي لعدالة المجلس ان والذي صير عسر كان مع عمي ابراهيم محمد عسر المذكور  
بمعاش واحد ويمتلكوا ٩ فدان اطيان خراجية بالناحية بلدنا ومحققين باسمهم هم  
الاثنين كل منهما بحق النصف وكانا بمعاش واحد ولا رشدية عمي فالاطيان مكلفه باسمه  
ثم توفي والذي المذكور عني وفصلت مع عمي المذكور بمعاش واحد لحد الآن والآل  
رغبت انفصالي منه واستولاي على ما تركه والذي لي من اطيان وعيره من طمع نفسه  
يرعب ان يعطيني ٣ فدان ويحجر من استحقاقي فدان ونصف وحيث العدالة تقضي  
باعطى كل ذي حق حقه قد التزمت بايصاح مختصر تظلمي بتقريرى هذا مسترحما من  
عدل المجلس الزام عمي ابراهيم محمد عسر المذكور بتسليمي ٤ فدان ونصف ومحاسبته  
على ريعها من تاريخ وفات والذي لحد يوم التسليم لي وقد حررت هذا التقرير على سحتين  
ظهوره واحده لاعلان عمي المذكور باحداها ومربوط الفدان الواحد مدة عشر سنوات

محمد نصير

١٦ محرم سنة ٩٩

١١٢

( ختم ) عمر

فلما وصل هذا التقرير الى المجلس عرض على الرئيس فامر باعلانه هكذا

نظر هذا ونعلن هذه المسحة الى ابراهيم محمد عسر للمحاولة عنها بميعاد ثمانية  
ايام من تاريخ الاعلان ١٨ محرم سنة ٩٩ ريس مجلس

( ختم ) طنطا

طبق الاصل الموحود بالمجلس محمد بدوي ( عبد الرحيم ) محل ختم المجلس

ثم ترفق النسخة المذكورة بافادة من رئيس المجلس الى المديرية  
لاعلانها ومن المديرية الى المركز الى شيخ البلد فاذا اعطى الجواب أرسل



الى المجلس بالطريقة عينها ويعلن الرد الى المدعي فيجيب عليه بتقرير ثانٍ  
يعلن الى المدعى عليه ليعلن رده الى المدعي ثم يحرز هذا تقريراً ثالثاً وبعد  
ان يجيب المدعى عليه عنه يحدد المجلس يوماً لنظر الدعوى ثم ينظرها سواء  
حضر الخصمان او لا ويحكم فيها حكماً بما يراه ويسمى الحكم ( مضبطه )  
كما تقدم بيانه في المسائل الجنائية

وكان لا بد من استوفاء التقارير الثلاثة والرد عليها ولو لم يكن لاحد  
الخصمين كلام جديد يبيده كما تراه من التقرير الآتي

تقرير للمحاكم والمحاسن والدواوين  
ثمة ثلاثة قروش

٣

مجلس استئناف بحري رئيسي عرثوا قدم

ما قاله حجاب الخواجه الياس عيسى وكيل اسماعيل ابو سنه من شرت بتقريره  
علم وحيث انه لم يرى بتقريره ما يلزمه الرد عنه فلم يجد انا الآخر بتقريره ما احاط  
عه وحيث صار اللازم منه ومنا اتمام التحريات وتحديد الحلسه فلذا قد حررته في  
سحتين صوره واحده للاعلان والحفظ حسب الاصول اقدم ٣ راسنة ١٣٠٠

عن محمد ابو سن  
كاتبه الفقير السيد  
مصطفى الحدي

نظر هذا بالمجلس ويعلن الى الخواجه الياس عيسى موطاً وكيل اسماعيل ابو سن  
ليحاو عنه بميعاد ثمانية ايام من تاريخ الاعلان ٦ راسنة ١٣٠٠ حتم المجلس  
وقد يتفق ان الخصم الواجب عليه الرد لا يجيب في الميعاد القانوني  
ففي هذه الحالة يجوز لخصمه ان يطلب الحكم في الدعوى بدون انتظار

جواب خصمه ويقدم بذلك تقريراً ويسمى طلبه هذا ( قفل باب المرافعة )  
واليك صورته

تقرير للمحاكم والمجالس والدواوين  
ثمنه ثلاثة قروش

٣

مرفوع مني دعوى بالمجلس عن موكليني محمد ابراهيم رمضان وسعد زيدان المهزوي  
من طنطا ضد عامر محمد شريدم ومحمد اخيه من قبا تبع مركز المحفزة عرييه  
بخصوص اطيان وتقدم في التقرير الثاني من مدة ثلاثة شهور وكسور وباعلانهم لوكل  
الحصم من تلك المدة لا كان يجاوب عنهم وقيل انه توجه بلاد الشام وحيث يجوز لي  
قانونا قفل باب المرافعة التحريرية على نفس الاخصام اقتضى عرصه ثلاثة نسخ صورته  
واحد لاعلان عامر محمد شريدم ومحمد اخيه باثنيهم وحفظ الثالث بالمجلس مع تحديد  
اقرب جلسته لسماع الحكم عليهم بنفاذ طلبات موكليني اقدم ٧ راسنة ٣٠٠

( ختم ) محمد سليم

نظر هذا وتعلن منه نسخة الى عامر محمد شريدم من قبا للعلم بما فيها وحصوله  
بجلسة يوم السبت ٤ الحجة سنة ٣٠٠ القعدة سنة ١٣٠٠ رئيس دائره ثانيه

( ختم ) بمجلس طنطا

هذا طبق الاصل سيد حمدي محل ختم المحاس

وبعد المرافعة يصدر الحكم اى الخلاصة او المضبطة ولم تأت  
بصورة من ذلك اكتفاء بما بيناه في المسائل الجنائية لانه لا فرق بين  
المضبطتين الا في الموضوع اما الشكل والترتيب والاوزاع فكلها واحدة

## ملاحظات عمومية على ما تقدم

يعلم مما تقدم ان القضاء في مصر ايام المرحوم محمد علي باشا ومن خلفه من الولاة كان في مهد طفوليته وان الحقوق كانت لا تتبين للناس الا مخفوفة بظلمات كثيفة تحجب بينها وبين المدركات وأن الواجبات كانت كثيرة متنوعة بنير حد تقف عنده ولا بيان تستثير به النفوس التي فرضت هي عليها

لذلك كانت حياة المجالس موقوفة على مجرد الوشاية وكان يكفي لالغائها برمتها كلمة سيئة من عظيم

وهنا نذكر السبب في غضب سعيد باشا على المجالس سنة ١٢٧١ بعد ان علمناه بطريق الصدنة من احد عظمائنا وسعاداته لا يزال شاغلاً لمركز خطير قال (كنت معاوناً بمديرية الروضة اي الزرية والمنوفية معاً وكان صاحب الدولة رياض باشا وكيلها وكان بها مجلس رئيسه المرحوم جعفر باشا ففي صبيحة يوم من الايام جاء المرحوم سعيد باشا من مصر مبكراً على قطاره الخاص ولم يكن احد يعلم مجيئه لانه كان يعتمد مباشرة المصالح كثيراً وذهب من فوره الى المجلس فلم يجد احداً من عماله حاضراً فامر صاحب الدولة رياض باشا باقصال ابوابه وتسييرها ونفذ الامر لساعته وجاء عمال المجلس واحداً بعد الآخر حتى اجتمعوا جميعاً وعلدوا من البواب حقيقة الخبر فاسترحموا من ولي النعم العفوف فكان جوابه الغاء المجالس كلها وتشكيل مجلس في كل مديرية من المدير والوكيل والباشمعاون واثنين من العمدة

للحكم في جميع الدعاوي<sup>(١)</sup>

وكان اختصاصها غير معروف بالضبط لان جهة الادارة كانت ترى لنفسها وحدها حق السيطرة العامة والنظر في مصالح الناس صغيرها وكبيرها سواء تعلقت بالمعاملات الخصوصية او ارتبطت بالمنفعة العمومية

فمن الادلة على اضطراب اختصاص المجالس في ذلك الزمان ما يأتي  
مات رئيس صندل في السويس وتراحم الملاحون على وظيفته فرأت الحكومة ان الامر جلل وان الموضوع جسيم لا يسبر غوره الا كبار رجال القضاء وأحالت المزاehين على مجلس الاحكام فصدر قراره كما يأتي

من حيث الصندل المذكور كان مرتب فيه رئيس براني بمهية شهري ١٥٠ قرش والآن المطلوب قيده تنازع ماهيته شهري تسعين قرش كما المرتب الى صندل نمرة ١ وفي هذا وفرع عن المرتب اولا وقد شهد بي حق محمد صيب المذكور انه اهلا لادارة هذا الصندل وانه مستحق ترتيب التسعين عرش اليه فيصير ترتيبه بالمهية المذكورة وللأجري على هذا الوجه يتحرر لحاب مدير الامراريه والسكة الحديد كما استقر عليه رأى المجلس حضرة الافندي اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا  
رئيس مجلس<sup>(٢)</sup>

ومنها انه انعم على اخدم باطيان فرأى بعضها فاسداً وطلب استبداله بصالح ورأت الحكومة ان الامر خطير وان في الموضوع اشكالا لا يحل عقده الا مجلس الاحكام فعرضت الامر عليه واليك ما استقر الرأي لديه

قرار صورته حضرة مدير الحيزه واطمئح ارسل الى المجلس افاده رقيمه ٥ رسة ٢٧١ نمرة ٨١ ومعها شقه ومداكرة ومن تلاوتهم تبين انه أعم على حضرة قوله الى

(١) راجع صحيفة ١٩٥

(٢) راجع دفتر احكام مصرية صحيفة ٢٣ نمرة ٥٢ دفتر حانة

صالح بك بخمسماية فدان ابعاده وتحددوا لحضرته طبق الامر الرقم ٢٧ ب سنة ١٢٦٥  
 نمرة ١٧٢ قد تعرض المومى اليه كتحداثي في ماه جا سنة ٢٦٨ على انه من ضمن  
 الثلثماية فدان المحدده اليه بناحية ابو صير نحو مائه وخمسين فدان رمال وفساد غير  
 قابلين للزراعة ولما ان تحرر لمديرية الحيزه بما اقتضى وردة افادتها المقدم ذكرها تفيد  
 بان الناحية المذكوره بها سبعة وعشرين فدان وثلاثي وربع ونصف قيراط ابعاده  
 صالحه وكان مرمع اشهارها بالمزاد كمطاعنه محفوظ شعبان من الناحية فاما المداولة عن ذلك  
 رؤي بانه من كون المحدد الى اليك المومى اليه من هذه الناحية ثلثماية فدان ابعاده  
 ومتشكى عن انه من صميم مائه وخمسين فدان فساد ويرغب اعطاء البديل من الابعاده  
 الصالحة اليه ولا وحد بالناحية خلاف السبعة وعشرين فدان المذكوره ومتى كان الامر  
 كما توضح وانه لا مانع بالمديرية من اعطى الافدنه المذكوره بدل الفساد السالف تحديده  
 لحضرته فيتحرر لحصرة مدير الجزه باعطي حصرة اليك السبعة وعشرين فدان وكسور  
 المذكوره من اصل الفساد المتشكى باستبداله ويصرف النظر عن نزولهم بالارايده ما دام  
 مقتضى استبدال الفساد من الابعاده الصالحة وهذا ما وافق واستقر عليه رأى المجلس  
 قلمي اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا

رئيس المجلس

ومنها ان نظام البريد كان اعتل فرأت الحكومة انه لا يصلحه الا  
 مجلس الاحكام ورأى هذا المجلس انه يجب لانفاذ الامر اشتراك المديرين  
 معه فدعاهم اليه وانمقدت جمعية حافلة منهم ومن جمع اعضائه وتداول  
 الكل في هذا الامر العام وكانت نتيجة مداولاتهم ان الذي يجب اناطته  
 بتحضير نظام عام لمصلحة البريد في جمع انحاء القطر انما هو ( ساعي باشي  
 المعية الساية ) خردوا قراراً بذلك وانفضوا حتى اذا قدم ذلك الرجل مشروعه  
 عادوا كلهم الى الاجتماع بسراي مجلس الاحكام وصدقوا على ما راه من غير

تبديل ولا تعديل . ولولا ان النظام طويل والقرار اطول لا درجناها برمتها <sup>(١)</sup>  
ومنها ان رجلاً حكم عليه بالليمان لجريمة استوجبته ورفقت من وظيفته  
وبعد ان وفي عقوبته واقام زمناً مرفوتاً عاد يطلب خدمة في الحكومة  
فأحالت طلبه هذا الى المجلس وهذا قراره

ولدى المذاكرة في ذلك المجلس نظرناه من حيث المذكور ولواه كان ارسل الى  
الليمان في سنة ٢٥٨ بموجب خلاصه من الحقايقه لكن تبين ان من بعدها اعرض الى  
الشورى يلتمس خدامه باحدى الجهات وعلى الاعراض صار الاستعلام من الحقايقه  
وعطية منها الافاده بان الحكم الصادر لم يحكم به عدم استخدامهم ومن بعد ذلك استخدم  
بديوان داوري اسكندريه وبعده جهات آخر وأخر خدمته باشكاتب ديوان الاوقاف  
وفي كل تلك المدة التي تقارب العشرة سنوات لم يحصل الركن على سبق توجهاوا الليمان  
كما وان الافاده التي وردت رأساً من المالية من سنة ٢٦٩ مع ان استخدامهم بالاوقاف  
بمدة واستخدامهم في تلك الحما معلوم بالمالية ولا صارت المحاطبه الا في تلك التاريخ  
مناسبة ما نظر من سوق الاعراض فيه عنه كان مستخدماً بالميرى ولا صار معاماته كما  
الاشخاص المذكور عنهم بالقرار وعلى اي حال صار حرمانه من الخدمة مدة تقارب  
الستين وقد سبق حصول العقو العمومي رؤى انه لا ناس من التصريح له بالاستخدام  
وبعد من ضمن الدين دخلوا في العقو العمومي وللأحرى على هذا الوجه يتحرر للمالية  
ليكون معلوما بها وينشر الى الجهات منها بصراحه استخدامهم هذا ما استقر عايه رأى  
المحاس حصرة الافندي اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا

رئيس المحاس <sup>(٢)</sup>

وكانت المجالس تحكم بما تراه وتوقع من العقوبات ما تختاره من غير  
ان يكون لها في احكامها مرشد غير ارادتها

من ذلك ان رجلاً اتهم بانه توسط بين ذي شأن وموظف في رشوة

(١) راجع دفتر قيد محاس الاحكام المصرية صحيفة ٧٧ عمرة ٢٢ دفتر حاة

(٢) راجع دفتر قيد قرارات مجلس احكام مصرية عمرة ١٤٠ دفتر حاة

ولما بلغ عنهم لم تثبت التهمة عليهم ثبوتاً صحيحاً ومع ذلك رأى مجلس الاحكام ان يعاقبهم كما يأتي

وبالمداولة في ذلك رؤى انه ادبا لهم وعبرة لخلافهم ومنع التجارى على ما يماثل ذلك فيصير طرد وتبعد الشيخ عد الباقي المذكور من الخدامه الميريه والدهشوري يرفع من مختارية الطائفة والشيخ حساين مصطفى من كونه ليس مستخدم بالميري فلا يصير ادخاله في الخدامه بالمصالح الميريه في القابل والاثنين جنه يجري محصيلهم منه ومن الدهشوري ويردوا خزينة بيت المال تطبيقاً للماده الثامنه والتاسعه من فصل ثلث وان يتحرر للصبطيه باخرى ما ذكر والنشر والاعلانات عن المذكورين هذا ما استقر عليه رأى المجلس " مير محمد توفيق مير احمد مناع مير احمد مير حسن شعير مير حسن كامل شيخ علي محمد سيد محمد سيد احمد وكيل المجلس رئيس مجلس رافعي سادة سادة سيد علي بكري مصر

وكان الرجل يتهم بالجريمة فيحبس الايام الطويلة ثم بعد ذلك يحكم عليه بالضرب بالكرباج عدداً يقرره المجلس كما يشاء ويهوى

من ذلك ما كتبه الاحكام الى محافظة رشيد في ٢٣ ب سنة ٦٥

لقد تلية بالمجلس مخاطبة حضرتكم هذه المأرخة ١٥ الحاصر نمرة ٧ بخصوص مادة ما سرقة محمد ابو ابراهيم وهو بمولد الاستاد الدسوقي وبالمداولة عنه رؤى من كون المبلغ المسروق حزوي عاره عن اثنين واربعون عرش وردة الاشيا اصاحبها والنفر المذكور مسحون من وقتها للآن فيصرب عن كل قرش كرماح ويفرح عنه "

وكان اكبر المجالس يرتبك في اصنر المسائل فيطالب معونة الخديوي

بذاته فيها مع صراحة القانون ووضوح النص بدليل ما يأتي

قرار صورته حضرة ريس مجلس ثاني قبلي ارسل اطاده الى المجلس رقم ١٨ ص

(١) راجع دفتر مجلس احكام مصرية نمرة ١٥ دفتر حانة

(٢) راجع دفتر مجلس احكام مصرية صحيفة ٤٢ نمرة ٥٢ دفتر حانة

سنة ٢٧١ نمرة ٤١ على اعراض مقدم له من باشكاتب المجلس طرفه ينهي فيه ان ماهيات باشكاتب المجالس المقررة بمقتضى الترتيب فهي الف غرش شهري وان المقيد له فقط سبعمائة وخمسين عرش وتشكى من عدم مساواته باقرانه مع ان الاشغال كثيرة وغلو اثمان العلال والماكولات ويريد ترتيب ماهيه حسب المرتب لامثاله حيث لم يكن في ذلك زيادة ماهية وحضرة ريس المجلس صدق على ان باشكاتب المذكور من وقت حضوره وهو حاصل منه مزيد الاجتهاد في براح ونجراز الاشغال وقام بوقا اشغال وطيفته بحالة الاستقامة ولم يحصل منه ادنى قصور والماهية المرتبة لباشكاتب المجالس بموجب اللائحة فهي شهري ١٠٠٠ حتى وكانت مقيدة الى الباشكاتب الذي معين حال فتوح المجلس وكتاب المجالس مقيدة ماهياتهم بهذه الهية وان الباشكاتب المذكور مستحق قيده بهذه الماهية حكم الترتيب حسب المقيد لامثاله وبالاقتضى لرم الحال للوقوف على كيفية قيد الباشكاتب المذكور بهذه الماهية مع ان الباشكاتب الذي كان مرتب حال فتوح المجلس كانت ماهيته الف غرش وصار الكشف من قيودات مجالس الاحكام وتبين ان المجالس المشار عنه كان به باشكاتب بماهية الف غرش حسب المرتب لباشكاتب المجالس ولما اقتضى الحال لرفقه تعيين واحد باشكاتب بدله يدعى الشيخ محمد صالح ولداعى ان ماهيته كانت خمسمائة عرش فاستصوب ان يترتب له سبعمائة وخمسين غرش وصار الاجرى على هذا الوجه ولما ان الشيخ محمد المذكور تعيين بعد ذلك باشكاتب مديرية عموم سيوط وجرجا وتعين بدله الى المجلس الشيخ حسن موسى المقيد به الآن صار قيده بسبعمائة وخمسين غرش ولدى المداكره عن ذلك بالمجالس ترى بانه من حيث ان بحسب لائحة ترتيب المجالس مرتب الى باشكاتب كل مجلس ماهية شهري الف غرش وصار الاجرى على وجه ما ذكر وانما مجالس الفس لما تعيين له الشيخ محمد صالح تقيد بسبعمائة وخمسين عرش والموحود الآن مقيد بهذه الماهية لكون شؤون العداله تقضي بالمساواة خصوصا وان حضرة ريس المجلس شهد في حقه بانه مستقيم في اشغاله وقايم بوقا الاشغال وانه مستحق قيده بماهية شهري ١٠٠٠ كما امثاله باشكاتب المجالس الاخرين فبهذا يرى موافقة قيد الشيخ حسن المذكور بتلك الماهية كاقترانه لاجل زيادة الاجتهاد انما من كون مبلغ المائتين وخمسين غرش وان كان بحسب المرتب لامثاله لم يكن فيها زيادة لكن بمناسبة سوق القيد بسبعمائة وخمسين غرش يكون ردها الآن زياده والحالة هذه بالنسبة لهذا المجلس فيتحرر لحضرة كاتب سعادة الحدودوي



الأكرم للعرض عن ذلك للاعتاب وما تتعلق الارادة عليه باجراء يتبع الاجرى بموجبه  
 هذا ما استقر عليه رأى المجلس<sup>(١)</sup> اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا  
 اعضا اعضا اعضا ريس مجلس لم حصر لم حصر  
 سعاده غير حاصر

وكانت عناية الحكومة تكاد ان توجه كلها الى جباية الاموال واحتكار  
 موارد الكسب وجمع الثروة بين يديها<sup>(٢)</sup>

لذلك كانت العقوبة الرشوة مسية عن الضرر الذي يلحق بمصلحة  
 الحكومة منها لا لانها تضر بحقوق الناس<sup>(٣)</sup>

وكانت الحكومة تتاجر بالمحصولات وتلزم الناس بشراء حاجاتهم من  
 عندها فان خالوا عاقبتهم عقاباً اليماً<sup>(٤)</sup>

وكان الكثير من مصالح الحكومة ذات الايراد حتى المحاكم الشرعية  
 يباع بالالتزام فيتصرف الملتزمون فيها وفي الرعية على حسب ما يشاؤون<sup>(٥)</sup>  
 واذا نظرت الى عقوبات الموظفين وجدتها مسية عن المسائل المالية  
 فكانت العقوبة تشدد او تخفف على حسب المال المختلس وكلها كانت بالليمان<sup>(٦)</sup>  
 وكان للمحسوبية والالتناء الى الكبراء تأثير قوي على القضاة في احكامهم  
 من ذلك ان بعضهم اتهم بالقتل فثبت عليه غير ان وراءه عظاماً كان

(١) راجع دفتر محاسن احكام مصرية حزو اول صحيفة ٢ نمرة ٩٦ دفتر حابة

(٢) راجع مد ٩ ملحق نمرة ٢ صحيفة ٧ ملحقات

(٣) راجع الباب الثالث فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

(٤) راجع الباب السادس فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

(٥) راجع سند سادس فصل ٢ صحيفة ٩ ملحقات

(٦) راجع الباب الاول فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

يحميه فاكتمل المجلس بالإشارة الى رفته كما ترى في هذا القرار

بانه وان كان من شهادة الشهود يستدل على ان الناظر ضرب المتوفي فالضرب لا يوجب لوفاته لكن ثبت من اقوالهم ايضا بان صباح الصرب كان بغاية الصحة ولم يطره عايبه المرض الا بعد ذلك والحكيم لم وجد به اثر صرب واوضح ان موته هو بالاسهال وولى الدم غير جازم في دعواه ان موت ابيه بالمرض او الضرب والشرية لم اوجبت فيذلك شيء فاذا لا يقال عن وفات هذا المهر بسبب الصرب انما حيث تبين ان هذا الناظر عديم الاداره اذ انه كان يمكنه ادارة المعصرة من غير الصرب الذي اوجب لحصول القال والقليل واستصوب رفعه من الامانة وان يتحرر لصاحبها ترتيب خلافه من دوى الاخلاق المهدية لاجل حسن الادارة فبالمداوله عن ذلك رؤي بانه حيث الامر كما ذكر فلا وجه لانتساب وفات المتوفي الى الناظر ويصرف النظر عن ذلك ويحرر لمعصرة مدير اسبوط وجرحا الافاده اللازمه بذلك انما من حيث ان الناظر كان في امكان ادارة المعصرة على احسن طريقه اما برجر الخدمة او يتوعد لهم بالضرب من غير اجري حتى لا يحصل اشكال الامر كما حصل وربما ان غيره يتحاروا على مثل هذه العمال فقد استصوب ان يتحرر لمعصرة صاحب الامانة بتعيين الناظر اللازم خلافه ويكتفى رفت المذكور ادما له في هذه النصيه وهذا كما وافق واستقر عليه رأى المجلس قبله

وكانت الدوائر الخصوصية ومصالح الرراعات ملاجي يهتمي بها اولو البني واهل الفجور وقطاع الطرق وسلاب الارواح وكانت المجالس تتعب في احضارهم لتحقيق قضايهم وتتوسل بكل الوسائل الى نظار الزراعات ومفتشها ووكلاء الدوائر ولا نلقى منهم الا الاجابة في الاوراق وعدم التنفيذ على كل حال

من ذلك قضية قتل اثم فيها اثنان احتيا بحمي تفتيش الزنكاون وتبادلت المجالس وذلك التفتيش بشأن تسليمها عشرة محركات كانت

نتيجتها استعلاء كلمته على المجالس واهدار دم القتل<sup>(١)</sup>

وكانت القضايا ثلاثة انواع . نوع يرجع الفصل فيه الى لجان يعينها الوالي بحسب ارادته وذلك النوع هو الذي يشمل قضايا كبار الموظفين وعظماء الرجال . ونوع تفصل فيه دواوين الحكومة وهو المشتل على قضايا صغار الموظفين . والثالث هو الذي يرجع النظر فيه الى المحكمة الشرعية<sup>(٢)</sup>

ومع ذلك فان تعدي كل سلطة على الاخرى من الامور التي جرت بها العادة حتى ضاع التميز وتاه الناس الى اي حكم يتخاصمون . ومع ان العقوبات كانت في الغالب على وقائع غير محدودة فانهم زادوا الطين بلة وفرقوا بين صغار المجرمين وكبارهم ونوعوا العقوبات على حسب الدرجات ثم افوا ما وضعوه من النصوص واجازوا للمأموري الحكومة استبدالها بالضرب بالكرباج من خمس وعشرين الى خمسين<sup>(٣)</sup>

وكان الوالي يباشر جميع اعمال الامة ومصالح الافراد بذاته ويقضي في الجزئيات التافهة حتى كثرت اشغاله وضاق بها وقته واحتاج للمعين معه فيها<sup>(٤)</sup>

وكان عمال الحكومة يسوسون الامة بمحض ارادتهم وعلى متصى اهوائهم اذ لا قانون يهديهم ولا حد ينتهون اليه في قضائهم اللهم الا نص

(١) قضية قتل سالم الحور حى شيخ اللاشون مديرية الشرقية سنة ١٢٦٥ عريية

(٢) راجع مد خمس ملحق نمرة ٣ صحيفة ٢٨ ملحقات

(٣) راجع الباب الثامن عشر فصل ٣ صحيفة ٢٥ ملحقات

(٤) راجع بد ٩ ملحق نمرة ٢ صحيفة ٧ ملحقات

الوصايا العامة او النواهي المطلقة<sup>(١)</sup>

وكانت وظائف الحكومة منحاً ينعم بها على من استحق المكافأة والاحسان لا لانه جدير بالعمل وذو دراية في تولي مصالح الناس ولكن لانه محسوب على زيد من الناس او لانه من الطغمة الاولى التي التفت حول لواء الحكومة الاولى او من اتباعهم او اتباع اتباعهم لذلك كان يعين غير الجدير مع معرفته كذلك وينقل من مصلحة الى اخرى على حسب رغبته او يعطى جانباً من الرزق ان كان لا فائدة فيه بالمرّة ووجب ان يكون من المتقاعدين<sup>(٢)</sup>

وكان باب الشكوى من عمال الحكومة مقفلاً في وجه المظلومين على التقريب اذ كان يجب على من تقدم اليه الشكوى ان يتحقق اولاً من حالة الشاكي لمعرفة ان كان من ( المزورين ) او من ( ارباب الغايات ) قبل ان يسأل المشكوفيه وليس بخافٍ ما في هذه القيود الاولى من الاخذ على يد الفقير المظلوم ومساعدة الغني الظلوم ومن الغريب انه اذا تين ان الشاكي من الصادقين وكان يشكو من مظالم متعددة او بوجوه كثيرة كانوا يختارون منها واحداً يحققونه على انفراده فاذا صح حقوا غيره والا فويل لذلك المسكين<sup>(٣)</sup>

وكان استئثار كل رئيس في مصالحته بالغاً منتهاه حتى انهم ضربوا على

(١) راجع البد الاول وبند ٣ فصل ٢ صحيفة ٩ ملحقات

(٢) راجع الباب العشرين فصل ٣ صحيفة ٢٥ ملحقات

(٣) راجع بند ٢٨ فصل ٢ صحيفة ٢٠ ملحقات

يد وكلاء المديرية ان يتصرفوا في امر مهم الا بتصريح رسمي بالكتابة  
تحفظ ورقته في سجلات المديرية يعطى من المدير<sup>(١)</sup>  
وكان المديرون هم اصحاب اليد العليا وذوي الكلمة النافذة في جميع  
الشؤون وانى يأمر<sup>(٢)</sup>

هذه كانت الحال في الزمن الاول وهي لم تتغير كثيراً في عهد المرحوم  
اسماعيل باشا فان سلطة الادارة على القضاء كانت تامة والتنفيذ موكول الى  
الداخلية وهي كانت تفعل ما تشاء

كلنا يعلم ان المديرين كانوا يستخدمون رؤساء المجالس واعضاءها في  
العمليات ومباشرة جسور النيل ايام فيضانه وتحصيل الضرائب وغير ذلك  
ومما عرفته بنفسى ان مدير الغربية سنة ١٢٩٢ غضب على مأمور مركز  
دسوق فأمر رئيس مجلس الدعاوى المركزية وهو المرحوم اخى شناوى افندي  
زغلول بالهجوم على بيته واخراج جميع امتعته والقبض على المأمور وما كان  
في طاقة احد اذ ذاك مخالفة امر المدير فصعد رئيس المجالس بالامر وانفذه  
على الوجه الذي امكنه به حفظ كرامة الرجل والحرب من سخط ذلك الجبار  
ومن آثار سيطرة المديرين على المجالس ما شاهدته بنفسى يوم توجهنا  
الى اسيوط لافتتاح المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٩ مما لو سمعته تلميذ مدرسة  
الحقوق في هذه الايام لا اضطربت حواسه وذن ان فى الكون انقلاباً. ذلك  
انه بعد اعلان الافتتاح رسمياً بقنا ننتظر مدة الثلاثين يوماً حتى نبدأ فى

(١) راجع بند ٢٩ فصل ٢ صحيفة ٢٠ ملحقات

(٢) راجع سداول فصل ثانى صحيفة ٨ ملحقات

العمل وكان كل منا يشتغل بما يلزم من بحث عن المنزل الخصوصي واعداد  
المحل الرسمي واستلام ميراث المجالس المملوغة وهو زكائب بالية ملئت ندفاً  
من الورق المتفتت وصناديق مهشمة شحنت بقضايا معتقة وملفات تقادم  
عهدهما فانطوت طياً جعلها تذوب اذا حاولت نشرها وكنا كل يوم نجتمع  
تارة هنا وتارة هناك حتى ذات صباح كنت في دار المديرية جالساً بحضرة  
المدير مع بعض الرصفاء واذا به امر القواص فاحضر له احد قضاة مجلس  
الاستئناف الملقى وهو ممن نقلوا الى محكمة اسبوط الجديدة وكنا جالسين  
على مصطبة فسيحة يحول بينها وبين الطريق سور من خشب على ارتفاع  
مترين تقريباً فلما مر ذلك القاضي في الطريق امام السور استوقفه المدير  
وقال له يا فلان ( اذهب الى اخوانك وقل لهم المدير يأمر باجتماعنا لنحكم  
فيما لدينا من القضايا وعليكم بالهمة والاجتهاد قبل ان يبتدى (الجماعة الجداد  
دول في شغلهم) فقبل الامر ممثلاً وراح بعد ان ادى السلام بيد كادت  
تحف الثرى والتفت الينا المدير معجباً خوراً ونظرت الى جبينه فاذا هو يزداد  
انفراجاً ولسان حاله يقول لنا انظروا كيف اعامل القضاة وهم اخوانكم  
ولاحظوا كيف يطاع امري وتتلق اشارتي وخذوا ما رأيتم مثلاً تستعدون  
به لتنفيذ رغائبي وتسارعون لاجابة مطالبي ثم انطلق لسانه بعبارات التأفف  
من القوم الذين لا يفهمون واجباتهم يشير الى ذلك المسكين ويدخل في  
الاشارة من تسمى باسمه واتصف بصفاته . فنظر كل منا الى رفيقه استخفافاً  
وفلت له ان المدير معذور في تأفقه ممن لا يفهم ولعل الله قد شرح صدره  
واقر ناظره فساق اليه من لا يدعون لعدم الفهم مجالاً . فلم يفتن ما اقول

لانه فرح وظن ان رئيس النيابة قد اتى اليه مقاليدها وعاد اليه ناظر قلم القضايا وشكر على الادب شكراً هو بينه تكرار الاعجاب وسوء التفاهم حيث قال (بارك الله فيكم فاتم اولادنا وعهدنا بكم حسن) اي بارك الله في امثالكم وانتم اولادنا فلا تخالون امرنا وعهدنا بكم حسن اي تنسون واجباتكم وتلتفتون الى رغائبنا اما انا فخدمت الله على ما اولى من مناضل ليس في اسكاته تعب او عناء وكذلك كان حتى اتقضى وتولى الى حيث اراح واستراح

الى هنا امسك القلم عن الاستنباط وسرد الوقائع التي تشخص في النفس حالة القضاء في مصر من سنة ١٢٣٥ الى سنة ١٣٠٠ هجرية وتدل القارىء على حالة البلاد ودرجة التعليم والاخلاق في ذلك الحين وكيفية معيشتهم وطريقة حكمهم وما هو المؤثر الاكبر والرادع القوي لاولي البني والفساد . ويعلم منها ايضاً نظام الحكومة ومعاملة الموظفين وكيف انهم كانوا يفضلون كل شيء من انواع المقوبات على الانفصال من الوظائف وهو دليل يرشدنا الى السبب في اننا لانزال الى الآن نشاهد قوماً ادركهم الهرم وتولاهم ذهول الكبر وبلغوا المعاش الكامل من سنين طوال وهم لا يرضون ترك وظائفهم اعتقاداً بانه لا شيء في الوجود احسن من رجل الحكومة

ومع كون تلك القوانين تدلنا على درجة غير رفيعة للامة تدانا ايضاً على عناية الوالي ( وكل شيء بحسب زمانه ) بالامة وتحريه وضع النصوص لما يوافق المصلحة ويحفظ اكبر المنافع . من ذلك ما يتعلق بالمروروات

والمحارث وغيرها من آلات الزراعة وما يتعلق بالماشية ومنها روابط الحكومة والمحكومين ومنها سير الادارة الداخلي والحث على انجاز الاعمال وغير ذلك مما يظهر فيه حسن المقصد ونباله القصد

كانت ايام المغفور له محمد علي باشا كلها نظمات وتأسيسات نافعة للبلاد حتى انه لم يترك شيئاً الا وجعل له قاعدة يجري عليها حتى لائحة للحمارة وبيان موافقهم والمخالفات التي تقع منهم وكيفية معاملتهم

ولو ان تلك القوانين اصابته منفيدين بلنوا من حسن النية وكمال الاخلاص قليلاً مما كان عليه سيدهم لاصبحت مصر في زمن يسير تضارع الممالك الكبرى بأسواقها العامرة وصناعاتها الرائجة ومعاملها الكثيرة الناصة بالعمال وزراعتها الخصيبة وعلوها اليانة وفنونها النافعة مما بذره ذلك الروح الزكي وبدده قوم القوا الكسل وانفوا العمل ومالوا الى الجور والتعدي وهكذا اخذ الزرع ينبت لغير الزارعين والعلم ينتشر لكن في غير عقول المصريين والمزايا تقسم لكن على عدد معلوم حتى تقوضت الاركان وهدمت المصانع ودكت المعامل وانحط القطر تحت اقدام افراد كانوا يقولون عنه ( مصر جفلاك لنا ولا بائنا من قبلنا فلنترود منه ما اشتبهنا لان الله خلق المصريين خداماً لنا وليس لهم حق قبلنا )

كذلك لو ان حكام البلاد ومواطني الحكومة على اختلاف طبقاتهم قدروا البند الاخير من قانون الانتخابات حق قدره لانبعثت فيهم رغبة اميرهم فانكبوا على درس احوال الامة وتبعوا سير حياتها المدنية والتفتوا الى ما احتاجت اليه في ترقية زراعتها وصناعاتها وتجارتها وانماء ثروتها وتربية



افرادها وحافظوا على هذا الامر الكريم مصدره البعيد مرماه لما طوحت  
 بها الطوائح واحنفت بها المحن حتى تأخرت من حيث كان يجب التقدم  
 واصبحت مضنة لبطون ملئت شرهاً. بل انهم ساموها الخسف ازماناً طويلاً  
 ووالوها بالحيف والاستبداد حتى قضي الامر وفات الوقت ولم يبق في البلد  
 من العناصر الحية ما يكفي لحفظ قوامه الذاتي فزالت عن أولئك الحكام  
 حكومتهم وصارت البلد لغيرهم واصبحوا فيها غير ممتعين الا بما جموه من  
 المال حلاً كان او حراماً

هذا ما وصلت اليه يدي من تاريخ القضاء اثناء بحثي عن المحامة ولو  
 كان لي من الوقت ما وسع الزيادة لاتيبت باكثر مما ثقت ولجاء هذا  
 الباب تاريخاً كاملاً للقضاء في مصر غير ان الوقت اعوزني من جهة  
 وموضوع الكتاب اثنائي من جهة أخرى عن الاسهاب في هذا المطلب  
 الجليل زيادة عما قدمت. وعسى ان اكون قد فتحت الباب وارشدت القراء  
 الى ما أخذ هذا التاريخ وان يكون عملي هذا فاتحة حسنة للمجتهدين الذين  
 يميلون الى ابراز الحقائق التاريخية من مكنوناتها فلا يمضي زمن طويل حتى  
 تكون المؤلفات في هذا الموضوع قد جمعت شوارده وبيئت للناس كيف  
 كانوا يساسون وبأي حقوق كانوا يتمتعون وما هي الواجبات التي كانت  
 تفرض عليهم في كل حين وعلى أي سنن كانت تقام بينهم الحدود

### ﴿ حال المحاماة في تلك الاوقات ﴾

تين مما قدمناه ان المحاماة كما هي معروفة عندنا في هذه الايام لم تكن معروفة في تلك الازمان لان وجودها متوقف على وجود المحاكم المنظمة الثابتة. الا ان اصلها لم يكن معدوماً بالمرّة فان حق الدفاع عن النفس والمال طبيعي يوجد مع الانسان ومتى وجدت الحكومة في بلد على اي نحو كان احتاج المحكومون الى معاملتها والرجوع اليها في قضاء مصالحهم واول ما بدأت المحاماة في مصر ظهرت بمظاهر تحرير عرائض الشكوى فكان الاهالي يطلبون من الذين يعرفون القراءة والكتابة ان يكتبوا لهم شكواهم وتولد من ذلك وجود طائفة ترتزق من هذا الباب وهي طائفة (العرضالجية) وهم قوم اتخذوا لهم صناديق صغيرة يجلسون بها في فناء المصالح والدواوين ويسمعون من قصادها شؤنهم فيكتبونها في اوراق تسمى (عرضحالات) مقابل اجرة معلومة ثم يدفعونها الى اصحابها فيقدمونها الى المحاكم المختص بالنظر فيها

ولما كانت المحاكم الشرعية هي وحدها الجهة القضائية المنظمة التي يرجع اليها كثيراً في فض الخصومات وكانت معرفة الشريعة الفراء غير ميسورة لافراد الامة عمد قوم الى الاحتراف امامها بحرفة التوكيل ووجدت طائفة مخصوصة استأثرت باقامة الخصومات لدى القضاة وكانوا يسمونهم (وكلاء الدعاوى) لكنهم لم يكونوا لقيفاً ذا صفات ممتازة ولم تشترط فيهم اهلية مخصوصة ولم يكن لهم قانون يعاملون بموجبه لذلك دخل بينهم العارف

بواجبات الصناعة وغير العارف وانخرط في سلكهم كثيرون ممن لا يعرفون  
الشرعية بل يعلمون طرق الرجاء والمحابة ففسدت اخلاق الطائفة وساعد  
على ذلك تسامح المحاكم وميلها الى التفريط فيما انزل الله وشرودها عن جادة  
العدالة الالهية التي جاء بها الكتاب واستحق ( وكلاء الدعاوى ) بذلك لقب  
( المزورين )

اولئك المزورون هم الذين عمت بلواهم وضاق المتخاصمون من سوء  
فعالهم زمناً طويلاً حتى قيص الله للناس من يريحهم من شرهم  
وبيان ذلك ان احد العظماء ذهب الى المحكمة الشرعية الكبرى ذات  
يوم فهاجه ما شاهد من المعاملات التي لم ينزل بها شرع الله وخرج من فوره  
فشكى ( المزورين ) الى المرحوم محمد علي باشا وكان لشكواه رنة في ديوانه العالي  
فامر بتحقيقها ومعاينة من ثبت عليه جريمة ايداء عباد الله  
ولقد عثرنا على الشكوى وما تليها من التحقيقات والاوامر فرائيناها خير  
ممثلاً لحالة تلك الطائفة واوفى بياناً من كل شرح في الدلالة على درجة العرفان  
في ذلك الزمان ومقدار احترام العدالة واعتبار الحقوق في الامة وما كان للجاء  
ومراعاة الخواطر والالتناء من التأثير في جلب الحسنات ودفع المضرات  
تلك هي الوريقات التي اشرنا اليها في مطلع هذا الكتاب وهذا مكان  
عرضها على القراء

#### صورة الشكوى

في صم دعوه "توجهت الى المحكمة فشاهدت ما لا يتوهم للعقل ان يقع في

(١) يلاحظ اني حافظت على المعط كما حافظت على رسم الكتابة ليقف القاريء

على درجة اهل ذلك الزمان في الاملا والتحرير

بلاد الكفار من خصوص التزوير الحاصل وصرنا في غاية العجب من ان هذا الامور تصدر في مملكة ولي النعم الذي شهر عدله في كل القرا وصار اوضح من الشمس ولكن من حيث لا تطرق مسامعه الكريمة هذه الاحوال تجاسروا النحاس على فعل ما لا يرضي الله ورسوله فوالله ان لم تسعفوا المحروسه نارالة التزوير منها والا يصبح الغني فيها فقير لان الانسان اذا شاهد امور مثل ذلك فلا يأمن على نفسه ولا على ماله الله تعالى يجري ازالة هذا المنكر على يديكم ومن حيث ان هذا الامر فاحش وزاد وصاروا بعض الناس يتخذونه صنعه واطلوا كارهم به لزمنا ان نهيد سعادتك بما هو حاصل بالمحروسه وانهم يبصروا الحق باطل والباطل حق

فلما علم المرحوم محمد علي بهذه الشكوى اصدر امراً الى رئيس الديوان الخديوى تاريخه ١٨ جمادى الاخره سنة ١٢٤٧ هذا نصه

قد صار معلومنا مال الجواب الواصل اليكم طيه فيحتاج عند ما يصير معلومكم ذلك حققوا ذلك وان كان تجدوه صحيح اهتموا في تأديب المزورين وفيما بعد ايضا كونوا متنبهين في قطع دابرهم وانظروا طريقة في قطعهم واتطعموهم اه

قال رئيس الديوان

وقد نظر الى الجواب المذكور وبمقتضى الامر الكريم صار السؤال ممن عنده خبره ويهم ذلك فاحصروا قوايم ناسبهم وكيفية عملهم كما هو مشروح ادناه السيد علي العليمي — اصله من اهالي الرريبه بولاية الشرقيه والآن تاجر بالموريه وبواسطة بيته وشراء له تردد بالمحكمة واذا كان لاحد دعوى غير موافقه يتوجه الى منزله ويهمه عن دعوته وهو يتوجه الى المحكمة يفهم عنها وحكم تعريه يتوجه صاحب الدعوى الى المحكمة يقرر عن دعوته ويتم مقصوده وان السيد علي المذكور في هذا الآن رئيس من كان سالك في هذه الطريقه ويهم عن الجميع

عبد الله القباني — من اعوان السيد علي العليمي دكاه بين القصرين لم يتوجه الى المحكمة وانما يعطى صوره الى الدعاوى بمرله وبواسطة كتاب المحكمة يقصا لهم دعاويهم

احمد السكنتي — من اهالي بني عدي وانه ايضا من اعوان السيد علي صنغته بان

الدعاوى التي تتفهم له يوضعها في صورة ويجريها بوجه الحق

احمد ابو زيد — كذلك من اهالي بني عدي وكان عطار بالصناديقه فاستبدل

المطاره بالشطاره صنغته يتوكل ويشهد في الدعاوى

محمد عبد الغني القباني — والده كان كاتب بالمحكمة وله شهره بالتزوير ومن حيث

قد نظر من والده ذلك فترك القبانه واستبدلها بالشطاره فيتوكل ويشهد

في الدعاوى

عبد الهادي العزبي — اصله حليبي رئيس اهل هذه الصنعة وانه من مده صار له

التنبيه بعدم دخوله بالمحكمة واقطع منها وانما من حيث انه عالم وذو

معرفة بالتزوير فارباب ذلك يراجعوه ويعملوا صورته لاجراء تزويرهم

غازر القسيس — له مقارنته في دعاوى الاقباط مع بعضهم كذلك يقارش في الدعاوى

الذي لهم مع ساير الممل ويتوكل ويشهد ويحضر بالمحكمة

محمد اعا الررار — يتوكل ويشهد في الدعاوى الزور وله علاقة في ورود الشهود

وحاطره معدود

علي مسعود النحاس — تاجر بالحاسين له علاقة بطريق التزوير ويحب التوكيل

ووجود الشهود

السيد علي البقلى — في السابق كان من طلبة العلم والآن بالقصر العبي وانه ايضا

من اعوان السيد علي العليمي وفي كل ليله يتوجه الى منزله ويهيم

طريقة الدعاوى لاجراء الزور

الشيخ يوسف الريدي — من المعدودين حاطرهم في الدعاوى صنغته وعمله

التوكيل ووجود الشهاد

امين الدرفاوي — من اهل العالم لم يتوجه بالمحكمة بل انه يهيم طرائق الدعاوى

ومقيم عميل محمد العربي

علي الرواري — من التجار وانه رفيق امين الدرفاوى يتوجه بالمحكمة ويقتضي

الاشغال المتعلقة بالمعاره

اس الحسين — تصب على رواق المعاره واه من المعدود حاطرهم في التوجه

الى المحكمة

الشيخ عبد العظيم — ايضا كان تصب امين قنوى الحنفية فالمسموع عنه يانه لم له دقه  
في الفتاوى الذي يعطيها

هذه هي التحقيقات التي جرت في تلك الشكوى ويتبين منها انها امر  
احالة اصدرة رئيس الديوان الحديوي وعرضه على ( جنتم كان ) الحديوي  
حيث قال

بحسبما عرض هذه القايمه على خناب ولي النعم الاعظم صدر امره الكريم بان ابن  
الحسين وعبد العظيم يستبدلوا باخرين وامين الدرقاوي وعلي الزواري يرسلوا العرب  
والباقي يرسلوا الى بلاد السودان وبموجب الامر صار العمل  
هكذا كانت الشكوى وكذلك وجب العقاب

وقد زاع خبر هذه الحادثة في مصر حتى ملأ الاسماع واتصل بشيخ  
الجامع الازهر وكانت له عناية بابن الحسين فكتب الى المرحوم محمد علي باشا  
استرحاماً هذا نصه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
وآله وصحبه اجمعين اسأل الله الكريم دوام دولة افدينا ولي النعم وان يجعله حصنا  
منيعا للاسلام ويصالح بهمه شأن الخواص والعوام منه وكرمه آمين وانهى الى حصرت  
عليه اني كنت رجلا ضعيفا فقواني وحامل الذكر فرفع شأنى وانه لما اللى خلعة  
الشرف في ديوانه العالي آسكد علي في الاهتمام بحال الجامع الازهر فامتثلت امره  
الشريف وبدلت جهدي في ذلك وشرعت في جلب مصالحه ودفع مفاسده ومن حملة  
تلك المفاسد ان رجلا مغربيا من نحر المعاربة اسمه سكون ( كدا في الاصل ) رقى  
مشيخة رواق المعارف وهي رتبة جليلة ولما كانت توليته لا تليق به ومحالفة للشروط  
المسطرة عندهم من قديم الزمان ومنها ان ليس لاحد حق في ان يبيع ويشترى حزبا  
من الرواق فقد رأينا عرله لكنه لما كان راملا وفيه تعصب استغنت على ما فعلت بحصرة  
الافندي مامور الديوان الحديوي فلما ملعه الغزل حزب الاحرار وجمع الجموع فالتف  
عليه كل مفسد ومنافق وتبين لي بعد عرله ان في طرفه من مال الجرايه ستة وخمسين

كيسا فطالبته بهم فاخذ يراوغني ويخادعني فما قدرت على الاستخلاص بحق عشرة اكياس منها الا بعد جهد جهيد ثم امتنع من الدفع ولما ورد امر افندينا المطاع بعزل الشيخ محمد ابن الحسين عركته سريعا وشرعت بتولية شيخا آخر فعاد سكون حالته الاولى واقام على التكبر وانصم عليه كل معسد كعلي خليفه الاسكندري فانه رجل كلما سمع هيعه طار اليها سعلته حتى قام بنصري الافندي مامور الديوان الحديوي حين بلعه الغزل جزاء الله غني وعن خدمة افنديا ولي النعم احسن الخير قاطفاً نار تلك الفتنة بهيمته العلية وتولى المشيخة رجل آخر وانحسنت الفتنة بهيمة مامور الديوان الحديوي وبحس تديره وان الشيخ السادات كان قد استولى بعض اتباعه على تركة المتوفى الى رحمة الله تعالى الشيخ عبد الرحمن الجبرتي وهو رجل عالم مشهور حين مرصه جعل الشيخ السادات وصيا على ولده فلما مات الشيخ نخل عنها الشيخ السادات وقلدها بعض اتباعه ولما اقتضت المشيخة من استنقاذ مال اليتيم من الهلاك اقامت الشيخ محمد ابن الحسين وكيلا غني في استخلاص مال اليتيم لامرين الاول ان هذه القضية محتاج الى كثرة التردد الى بيت القاضي ولا يليق لي ذلك الثاني اني اعرف من ابن الحسين الشهامة والعزامة والديانة دون غيره فاحد يتردد الى المحكمة اياما كثيرة حتى استخلص مال اليتيم وسلمه للقاضي حتى اشترى به لليتيم عقارا فعدهدا من ذنوب ابن الحسين وعد من المزورين ولما كان الطعن في المذكور طمنا في لكونه من خواصي ومن اتبامي حشيت على نفسي من مكاييد المفسدين وسعي المبطلين وارسلت ابن الحسين الى ديوان افندينا العالي ليقف بين يديه ويخادل عن نفسه لتراء ساحته وينصف عرصه في حصرة ولي النعم ويعطهر ان كان ابن الحسين مرورا او غيره ويعطهر المفسد من الصالح والحق من المبطل وارحو من حس بطر افنديا ولي النعم ان يجمع بين ابن الحسين وبين احصاه بديوانه العالي حتى يتبين لافنديا المزور من غيره ومن يسمي في الارض فسادا وان صدر ادن من حصرة افنديا ولي النعم قدومي الى الاسكندرية اسرعت في الامتثال فكان ذلك غاية الآمال لاقصي حق التحية واحطى بمشاهدة حضرته العلية واقوم بوطيفة الدعاء لحصرته بالثغر المرقوم كقيامي تلك الوطيفة بعد القاء الدروس والله تعالى يرزق افنديا النصر والفتح المين ويجمعه ملجأ للفقراء البعيد منهم والقريب آمين فلما وصل هذا التقرير الى مسامع الحديوي اصدر امرا الى رئيس

## الديوان بتحقيق ما جاء فيه قال ذلك الرئيس

وفيما بعد حضرة شيخ الجامع قدم تقرير لاعتاب ولي النعم وورد امر كريم مصمونه المنيف بانه صار معلومنا مال هذا التقرير وقبل تاريخه السيد احمد العزبي كذلك تظلم بخصوص علي الزواري ومن حيث انهم يبدعوا بذلك فيلزم الى التحقيق والوقوف على الحقيقه ينبغي تجميعوا العلما والطرفين في الديوان لكي ينظر الى التزوير الذي اسند على ابن الحسين وحققوا دعوته وحرروا صورة الواقعة جرنال وارسلوه لطرفا اه  
وقد نظر الى التقرير المقدم من حضرة الشيخ وفي ٢٨ ش سنة ١٢٤٧ انعقد مجلس بديوان خدبوي بمحضور حضرات العلما وذوات كرام

سؤال من حضرة وكيل الحرمين — يقضي ان لا يكون مغالطة في الجوانات ولا يكون كركبه في الكلام حتى يهم المعنى ويقضي ان كل احدا يقرر تقريره لاجل اصباح الحق وصدق عليه باطر الدرسحاه

جواب حضرة الشيخ حس القويسي — ان الذي شاع في البلد وانتشر بان ابن الحسين معدود من المزورين وانه يرتاب العلماء احياء وميتين ويلقبهم بالقباب السحريه لاجل التصاحك عليهم في المحالس وهذا يشعر بعدم الديانه فقد جاء في الحديث ساء الموتى كما بد وثن وغيبة العلماء تقتضي التكفير في بعض المداهب ومثل هذا لا يصلح ان يتولى المناصب ومن كان هذا شأنه فما دام مقبلا في هذه البلده يقيم الفتن خصوصا مع اتصاله بشيخ الجامع وقد عادى الناس من اجله وما ذكر في الشيخ الذي عزل من قبله لا يعرف فيه الا انه رحل دين خير والdraهم الذي انكسرت عليه سبيه انها عولة حواله على اهل دمنهور لياخذها فاشا فافاس الرحل المحال عليه والرم الشيخ محمد كمون دفع الدراهم الذي انكسرت عايه بامر الديوان ودفع منها حتى لا تقي عنده الا تسعه وعشرون كيسا قسطنط عليه بان يدفع كل شهر كيسا واحد بتوافق محتم حضرة شيخ الجامع ولا نعرف له قادحا سوى ابن الحسين وشيخ الجامع وجميع الناس يشهدون بذلك وما قيل في حق الشيخ حليفه بانه مهسد فليس له اصل ولا يعرف له فساد



جواب حضرة الشيخ البكري — فانما قاله حضرة الشيخ القويسني فهو الواقع بعينه ولا شك فيه

جواب حضرة الشيخ السادات — انما قاله حضرة الاستاد الشيخ القويسني فانه حق  
جواب الشيخ الملاواني — ما قاله حضرة الشيخ القويسني هو الصواب والعدل به  
يحصل الثواب لان امره واقعي لا شك فيه

جواب حضرة الشيخ الجوهري — ما قاله حضرة الشيخ القويسني فهو صحيح وتنفيذه  
على حضرة ولي النعم

جواب حضرة الشيخ محمد العاني الحريري — ما قاله حضرة الشيخ فهو المشاع المشهور  
بين الناس ويصفي صاحب هذا الوصف اشاعته عليه

جواب حضرة الشيخ علي العلبان — ما قرره حضرة الشيخ القويسني فكاد ان ينقصد  
عليه الاحماع وتماز به البقاع وهو لاشك فيه ولا يوجد من يبا فيه واما  
ما قيل انه لم يتوجه بيت القاضي الا في قضية سيدنا الشيخ الجبرتي رحمه  
الله فقد تقدم له المزاراة توكل في القصايا بما فيه انه حضر بالديوان العالي  
الحديوي وكيلا وموكلته تشكت منه بمسعي ومحصرة العلامة الشيخ  
الصاوي وغيره من الناس وانه اصربها واحذ منها مبلغا على رسم القاضي  
وغيره وانه يتوجه مع محمد ابن الحسين الى حضرة الشيخ السادات  
واخبره انه احد منها خمسة وسبعون حيريه ودفعتها لادهم اقندي  
كنحداي القاضي على سبيل الرشوة ليساعده المذكور في مرامه وهذا  
الامر واضح عام يعلمه كثير من الحاضرين منهم حضرة الاستاد  
الشيخ الجوهري

سئل من حضرة الاستاد الشيخ الجوهري فصدق على ذلك وانشيخ السادات  
فهو كذلك صدق على ذلك

جواب حضرة الشيخ الملاواني — ان المشاع كان ابن الحسين وصكيلا عن الحرمه  
المذكوره والشيخ يوسف الصاوي صدق على ذلك

فاجاب ابن الحسين مسمع جميع الحاضرين بان هذا روي واه اخذ من جميع  
الحاضرين كل ما يعامونه في يقولونه فجميع الحاضرين رؤا الشيخ علي العلبان من ذلك  
جواب الشيخ عبد الله القاضي شيخ رواق الصايدة — ما قاله حضرة الشيخ القويسني

صحيح ولولي الامر ان ينفذ احكامه على ما شاع واشتهر ولا يلزمه  
التثبت عن القضايا الجزئية بالينة والاشهاد بل يعتمد على ما شاع  
واشتهر للمصلحة العامة

جواب الشيخ منصور مفتي السادة الحنفية — حيث ان حضرة الاستاذ الشيخ القويني  
شهد بما علم يقينا فشهادته مقبولة وصدق على ذلك الشيخ مصطفى البنانى  
جواب الشيخ احمد التميمي الحنفى — لا اقول الا الحق الذى ادين الله به واني ان  
كنت تكلمت بكلامي في ديوان الحديوي على مقتضى النص الذي  
ادين الله به يشاع عني في المجالس وفي بيت القاضي وعند الخاص والعام  
بأنني مرور ومن علم في شيء من التزوير من هؤلاء الاعيان  
الحاضرين فالتجربة في ديوان افديا ما قاله شيخنا الاستاذ الشيخ  
القويني صحيح لا كلام فيه

جواب الشيخ علي خليفه الاسكندراني — ما قرره حضرة الشيخ القويني صحيح ولا  
شك فيه وليس هناك ما يناقسه وينافيه وكفى به حجة في دين الله  
واصدق على ذلك

جواب الشيخ يوسف الصاوي المالكي — اقول محملا تاركا للتفصيل ان ابن الحسين  
معروف بقبول الرشوة والراطيل وانه من اهل الاناطيل ويمكن ان  
اثبت ذلك بالية ولكن احاف على بعض الناس من الاساآت والله  
ينقدنا من الضرورات

جواب الشيخ ابراهيم الباحوري الشافعي — ما قاله شيخنا الشيخ القويني فهو صحيح  
مقبول وعلى ولي الامر العمل به

جواب الشيخ محمد الحبشي المالكي — الذي قرره الشيخ القويني في الشيخ ابن الحسين  
صحيح فما فعل به من الحراء فهو الصواب لان رد المقاسد مقدم على  
طلب المصالح

جواب الشيخ احمد السباعي المالكي — ما قاله حضرة الشيخ القويني فهو صحيح  
مجمع عليه

جواب الشيخ مصطفى الدهي الشافعي — ما قاله استادا الشيخ القويني فيجب على  
ولي الامر تنفيذه

جواب الشيخ فتوح البجرمي الشافعي — ما قاله شيخنا القويني قد شاع وانتشر وان وطهر وسار به الخبر فيجب على ولي الامر تنفيذه سدا لباب الفساد وقطعا لباب العناد والله الموفق الى سبيل الرشاد

جواب الشيخ عمر الغرياني المالكي — ما قاله استاذنا الشيخ حسن القويني فهو صحيح وعلى ولي الامر تنفيذه

جواب الشيخ عثمان الشناوي المالكي — ما قاله الاستاذ شيخنا القويني فهو صحيح لا شك فيه وعلى ولي الامر تنفيذه

جواب حصرة حسن اعا وكيل الحرمين — بان على موجب جواب حضرات العلما يظهر بان عزل ابن الحسين في محله وان حضرة الاستاذ شيخ الجامع قال قد عزلت نفسي من مشيخة الجامع الازهر وقام يريد الخروج من المجلس هل ترى يناسب ذلك يقتضي السؤال من حضرة وان كان له جواب في ذلك يقرره لان هذا محل مجلس ولا يلزم فيه كتاب حق جواب حضرة شيخ الجامع — باني صرت عاجزا عن القيام بمصالح الجامع الازهر والعاجز لا يصلح ان يكون متأبطا لهذا المحل فلو بقيت على ما انا عليه تعيرت احواله وارجو من مراحم افنديا ولي العلم ان يجعلني من المتقاربين الداعين له المتعشين في طل احسانه وفي الجامع الازهر من هو امثل مي واحق بهذه المرتبة فيصلح له القيام بها واتي التزمت ان بعد نزولي اعلق باب داري علي فالمرحوا من حصرة الافندي مامور الديوان الحديوي ان يسهي طريق الراحة في بيتي وافرض بمنزلة الشيء المعلوم هذا ما ارجوا فيدبي المبادره بتصيب شيخ غيري لان شؤون رمضان كثيرة وانه ليس في طرفي من مال الوقف الا احدى وثلاثون بصفا فسه حكم دفتر المباشر والله اعلم

جواب وكيل الحرمين حسن اعا — بان هذا المحاس لم هو معقد لاجل عزلكم بل انه معقود لاجل ايصال الحق فحتاج ان كان عندكم حوا في شأن المشروح اسماهم في الحرنال وتهموا بان ما قيل في حقهم بخلاف قررنا ما تهموا لاجل اظهار الحق من الباطل بموجب امر افنديا ولي التعم

جواب حضرة شيخ الجامع — وانما انا رجل نشأت على انفرادي فاحب الرجوع على عادي الاصلية

جواب وكيل الحرمين — بان الامر الصادر من جناب حضرة افتدينا ولي التعميم بانه ليس بخصوص عزلكم وتنصيب بل انه بخصوص تحقيق دعوة ابن الحسين وعلي الرواري فبنا على ذلك لم لنا جواب بخصوص استدعا حضرة الشيخ وانما من حيث ان ابن الحسين متهم فيحتاج يسأل ايضا من حصرات الحاصرين من العلما والتجار على حقيقة علي الزواري

جواب الشريف محمد عمر رئيس التحار — الذي بلغنا من اهالي بولاق ومن التجار بان علي الزواري له تداخل في العقارات وصدر عليه جنحه فيحتاج ايضا السؤال من التحار الحاصرين بالمجلس ومن اهالي بولاق

جواب السيد يوسف شرف — بان ما قاله الشريف عمر اغا فانه صحيح وانه شهر في بولاق بانه يسعى في الدعاوى وترك المعارضة ووضع يده على بعض عقارات تعلق بعض الناس بغير طريقه ومن جملة ما صنعه بانه اخذ من تركة المرحوم محمد ابو سنه المغربي خمسة عشر مصبغة زيت مع عشرة فوارغ مع سندات المقارات وسندات المتوفى وواضع يده عليهم الى هذا الآن وان اصحاب التركة يطالبوا في ذلك فلم يسلم لهم في حقهم وكذلك حينما حضر الى المحروسه رجل بحري صحبته واحد يقال له جميعه الزواري اعزى على قتله ووضع يده على متاعه في بولاق واسكندريه ويدعى انه ابن عمه مع انه ليس كذلك وحين حصل البحث على العقارات بالاسكندريه كتب وسيقة بان العقارات التي بالاسكندريه موقوفين على جاريه من عتقاء الرواري المتوفى وقيدها بسجل القاصي من مده قريبه

جواب السيد محمد التواوي — بان ما قاله السيد يوسف شرف بخصوص محمد ابوسنه فانه صحيح واصدق على ذلك

جواب السيد علي صالح الحواهرجي — اشهد بان علي الرواري له شهره بسعيه في الرور والفساد

جواب الحاج عثمان جبلاط — باني لم رأيت هذا الرجل ولا اعلم حقيقته

جواب السيد علي التجار — لم يكن لي اجتماع على المذكور بل اسمع من اهل بولاق  
بانه على غير استقامه

جواب السيد محمد يوسف — كما قرر السيد علي التجار  
جواب امين اغا الأتية لى — بان لي ثلاثون سنة في مصر لم اعلم حقيقة حاله وانما  
اسمع من العالم بان على الزواري يتوجه المحكمه كثير ويوجد شهاده  
زور وتملك عقارات الناس بدون حق

جواب الشيخ علي العناني — ان ما كان من حيث توجه المذكور الى بيت القاضي  
فكثير شهير واما من خصوص تكلمه في دعوة عقار قاسم البرجى فانه  
من نحو اربع سنين ادعا انه حق اخته وانه وكيل عنها في استخلاصه  
هو لها من قاسم المذكور وفي وقت تاريخه ادعا انه حق جماعة غاشين  
ببلاد العرب وانه وكيل عنهم في استخلاصه لهم من تحت يد الواضعين  
ايديهم وعقصى ذلك صار مناقضا مرتكبا للباطل وله شهره بغير ذلك  
من حيث ارتكاب المكروهات وعدم ابتعاده عن المنهيات

تقرير الاستاذ الشيخ الحوهرى — ان علي الرواري رجل قبيح وداثما يتعاطى الدعاوى  
مع كونه لديد الخصام وهو معلوم مشهور قليل الدين

جواب الاستاذ الشيخ السادات — اتى سمعت من كثير من الناس بانه كذلك  
جواب الشيخ علي الاسكندراني — اعلم عليه بانه باع ماله للسيد عثمان البكري لاجلة  
اربعة اشهر وكتب الى غاية ربيع الثاني يكون دفع الف ومائتين  
قرش ثم مسط التمسك وحمله الى اول ربيع اول طلبا للاستعمال  
بالدفع قبل وقته في شهرين ثم حصل الاعتراف منه بانه فعل ذلك  
فكوه يرور في هذه القصية الحرؤية فلا يبعد عليه اعظم من ذلك  
وهذا ما نعلمه

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — ان لما مده في مملكة افديا وتقرر عن الحاج  
علي الرواري المعري انه رحل عنده عقار ويبيع ويشترى من دواوين  
الميري وحلافهم ويدفع مثل الناس وكون اساهمهم فيه ترور محقق  
عليه لم نعلمه من سابق ولم نظهر لما عليه سوانق ومن جهة توكيله في  
بيت القاضي لخصوص عقار البرجى المعري وروجة احيه هذه كانت

على يدنا بحضور الاستاذ المرحوم الشيخ المهدي وبوقها كنا متوكلين على اوجاق تونس واقامة الدعوى بحضور المرحوم بالمحكمة وتحقيق أن العقار المذكور بموجب السجل المحفوظ على انه تعلق اهل الغرب وسعدها ارتفعت يدنا من توكيل الاوجاق وبعد ذلك حضر توكيل الى علي الزواري من الغرب واقامة الدعوى في المحكمة ورجع بعض من العقارات المذكورة كانت تحت يد المرعشلي الى اهل الغرب بموجب حجة شرعية بيد الرواري وباقي له دعوه عقار مع السيد يوسف شرف ولم تم بسبب سفره هذا ما نعلمه

جواب الحاج عبد الواحد القاسي — ما قاله الحاج عبد الرحمن فهو صحيح من كون ان الحاج علي الزواري ياخذ ويعطي في المحروسة وله عقارات بها وفي الاسكندرية ولم له تزوير لا سابق ولا الآن

جواب السيد محمد المغربي — بان الحاج علي الزواري رجل تاجر اغا تجار المغارة وله عقار بمصر واسكندرية واصع يده عليهم من مده طويله وانه موحود بالغرب رجل يقال له الحاج يوسف البرجي وامرأة تدعى مسعوده لهم عقار ببولاق وكلو فيه الحاج علي الزواري بموجب توكيل حضر له من الغرب اثنته في محكمة مصر القاهرة بموجب حجة شرعية وحجج ايضا غيرها ناطقين بان العقارات والدكاكين ببولاق ورشيد بانهم تعلق الرجل والمرأة المذكورين فبعد ان تمت توكيل الحاج المذكور بالوجه الشرعي بحث عن عقار موكله فظهر ان بعضا من العقار واصعين يديهم عليهم ناس منهم المرعشلي المهندس ببولاق ومنهم السيد يوسف شرف ومنهم ورثة المرحوم الشيخ المهدي اما المرعشلي فان الحاج علي الزواري قدم في شاته عرصا للديوان الحديوي يطلبه الى الشرع الشريف فتوجه بصحبتهما قواص الى المحكمة وعملت الدعوى بوقها بالوجه الشرعي ورفعت يد واصع اليد وهو المرعشلي المذكور واستلم منه الحاج علي الزواري وصارت لموكلينه القاطنين بالعرب وسعده قدم عرصا للديوان الحديوي سيدعا فيه طلب السيد يوسف شرف ووارث الشيخ المهدي او وكيله الشيخ علي العلبان

فتوجهوا المذكورين للمحكمه باتفراد كلاهما وطلبوا المهله من حضرة ملا اقتدي فامهلهم وبعده قدموا في الحاج على المذكور وقالوا عليه انه مزور والحاج ابن الحاج على لم هو مزور وانه من التجار وهذا الذي نعلمه والامر لمن له الامر

جواب السيد على صالح شيخ الحواهرجيه — بان من خصوص ما قرره الحاج عبد الرحمن الطوير يلزم انه يقرر برآة على الروارى بشأنين اولاً ان على الزوارى منسوب الى السيد العزبي الثاني ان دعوى على الزوارى في عقار قاسم البرحى تقدم ان الحاج عبد الرحمن الطوير مدة ما كان وكيل الوجاق ادعى على قاسم البرجى في حياته المره بعد المره ثم ثبت عليه شيء في هذا العقار فيلزم ان الحاج عبد الرحمن يجعل الحاج على الروارى محق في ذلك لاجل ان تكون دعواه في المدد السابقه على المحق واما من خصوص على الروارى لا يصح الاستشهاد فيه من طائفة المعاربه الذى هم رعية السيد العزبي

جواب حضرة ناظر الدرسحانه — حيث ان الحاج على الزوارى متداخل في اشيا تعلق المرحوم محمد ابو سنه وان الموجود الى المرحوم ورثته مادام لم يقدموا تقرير الى الديوان واستدعوا بحقهم لانه لو كان استدعوا كان يظهر لهم حقهم لان هذه دعوة ميراث واداء اهلوا اصحاب الميراث عن طلب حقهم فلا بد عن سبب لتأخيرهم يقتضي البحث عن ذلك لمعرفة السرع حتى تظهر كيفية هذه الماده وعن تداخله في مال الناس بغير طريقه لانه نظرا لاختلاف التقارير يهيم في الطرفين اغراض محضرات العلما حاصر ين يقتضي السؤال منهم ايضا عن كيفية المذكور

جواب يوسف شرف عن سؤال حضرة ناظر الدرسحانه — من قبل عدم طلب الحقوق من الروارى فانهما ناس ضعاف وكلما يسألوه يعرفهم ان شريكهم في الاستحقاق حاصر قريب وثانيا عدم طلبهم لا يهد تبطل حقهم

جواب حضرة الشيخ الملاوانى — ناني لا اعلمه

جواب الشيخ احمد الساعى — باني اسمع عنه التروير

جواب الشيخ محمد الحبشي — اسمع من القضاة وغيرهم بانه يتعاطى الزور  
 جواب الشيخ فتوح البجرمي — اني سمعت من جمع كثير انه كثير الزور والتقبيح  
 جواب الشيخ ابراهيم الباجوري — اني لا اعرفه  
 جواب الشيخ يوسف الصاوي — سمعت من الناس الكثيرين انه من الاخسرين  
 اعمالا في الزور وغيره

جواب الشيخ عبد الله القاضي — لولي الامر ان يأدب من شاء على ما شاع منه وهذا  
 قد شاع عنه

جواب الشيخ عثمان السقاري — سمعت من الناس انه مزور ولا يترك شيء الا فعله  
 من القبائح واجمع الائمة على ان بنية الجرح مقدمه على بنية التعديل  
 بمعنى انه اذا شهد رجلان في فسق رجل واخران بعدالته كانت البنية  
 الشاهدة بفسقه هي المقدمة المعمول بها بمقتضى هذا تكون البنية  
 الشاهدة بتزوير وقح علي الرواري مقدمه على البنية الشاهدة بعدم  
 تزويره ويستحق لما فعل القصاص

جواب الشيخ علي العلبان — اصل التقرير المعروض على سعادة الوزير الذي ترتب  
 عليه ما قضته ايرادته من التأخر هو انه رجل مزور يتكلم في الدعوى  
 ويكثر المزورين ليت القاضي وهذا امر معلوم شهد بعلمه كل  
 كبير وصغير

جواب شريف عمراغا — ان محمد المغربي الذي عامل وكيل اوجاق تونس وطرابلس  
 ويخدم حكاهم لا ناس بذلك ولكن المذكور فأتى منزله ومعلق العده  
 والكرباح وحامل منزله كالديوان وهذا معار اصول جناب ولي النعم  
 الاعظم وحتى بعض من الناس يلبسهم فراوى فهذا من المحب لكون  
 ان هذا مخصوص بديوان حديوي فهذا امر عجيب مرادنا نفهم  
 رتبه ايش

جواب السيد محمد المعري — باني وكيل على وجاق طرابلس وتونس وفاس بمقتضى  
 اوامر من ولاية تلك الجهات وعاهم فرما كريمة من سعادة افندينا  
 المعظم ايد الله ايام دولته مسجل بالديوان والمحكمة واني اتعاطا امور  
 تلك الجهات على موجب فرمان افندينا ولي النعم وان ما قرره الشريف



عمر هذا ناشئ عن غرض وتقصانيه بينه وبين اخينا السيد احمد ايضا واذا كان احدا من ناس تلك الجهة المتوكلين عليهم حصل منا في حقهم ظلومه من ضرب او غيره فيحتاج المذكور يعرض امره لسماعة والدنا مامور الديوان الحديوي وبوقته اذا ثبت علينا شيء يبقى الامر له

جواب السيد امين الأنبي لي — بان السيد محمد العربي جاعل منزله حكومه ويضرب بالقلقه واذا كان لا تصدقوا اسألوا من جيرانه

جواب السيد محمد سعيد المدني — بلغنا من بعض المغاربة بانه تاهبهم وواضع في منزله قلقة وكرايج

جواب الحاج عثمان اعما حنبلاط — نحن ايضا بلغنا كذلك

جواب السيد يوسف شرف — اصدق على ذلك

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — في مدة توكيله هو لم فعل شيء غير لابق بل كان متبع الاصول الحاربه من قديم واما الذي متلبس به حضرة السيد محمد العربي لم رأينا غيره فعل مثله وينافي الاصول الذي اجراها اقدينا في باب الحكم

جواب الشيخ عثمان السناري — تقدم سمعنا الشكوى فيه من كثير بسبب فعله

جواب الشيخ علي حليفه — بان جاء رجل يسمى احمد ابن يوسف واخبرني بانه رماه بالعدو والكرايج بمنزله

جواب الشيخ عمر — ما قاله الشيخ علي فهو صحيح

سئل من الشيخ عثمان السناري عن سب صربه المغاربة فقرّر بانّي لم اعلم له سبب

بل افهم انه يصرهم

جواب الشيخ احمد السباعي — اشتهر عن السيد محمد العربي ذلك اشتهارا بينا

جواب الشريف عمر — بان لي في مصر نحو عن واحد وعشرون سه ولي ايضا

خمسة سنوات ونصف متولي مشيخة التجارة فتحتاج اذا كان من

حصرة العالما او من التجار بالمجلس سمع فيا بار لنا نقصانيه مع احد

يقرر عنه بالمجلس واما اذا كان ذلك لم هو فينا ما سبه ان السيد محمد

العربي بسبنا لذلك فيلزم اظهار ذلك لاجل ايضاحه بالمجلس

جواب الحاج عثمان جنبلاط — بان الشريف عمر افا الى هذا الآن لم نعلم له نفسانية  
مع احد وجميعا مرتاحين وراضين عنه  
جواب السيد محمد المغربي — من يوم توليته الى وقتنا هذا لم سمعنا احد تشكا منه  
وجميع التجار والاصناف يثبوا عنه خير لكون انه ينظر الى الدعاوى  
بوجه الحق

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — باني مصدق على جواب الحاج عثمان  
جواب الحاج عبد الواحد — باني مصدق على الحاج عثمان  
جواب السيد يوسف شرف — اني مصدق على ذلك  
جواب السيد علي الجواهرجي — اني مصدق على ذلك  
جواب حضرات العلماء جميعا — باننا لم سمعنا على الشريف عمر افا الا كل خير  
وانه رجل صادق لا نفسانية له لاحد بل يعامل الناس بما هو احسن  
ويسمى في قسيان دعاوى العالم

جواب حضرة الشيخ الملاواني — صحيح بان الشيخ منصور حينما تولى مفقي الحنفية  
لبس في منزل السيد محمد المغربي فراحيه واعطاه طاقه هديه ايضا  
لبس ابن الحسين فراحيه

جواب حضرة وكيل الحرمين — على تلبس فراوى وخلع الى العلماء من امثال  
السيد محمد المغربي جرت العاده من قديم اصلا  
جواب حضرة الشيخ القويسني — بانه لم جرت بذلك عاده فقط التلبس الى حضرة  
الشيخ الكبير والشيخ السادات اكابر العلماء

جواب السيد محمد المغربي — ان الشريف عمر افا لما توجه الى اسكندريه حصل  
بينه وبين اخينا عرض فاذا اقتضت ارادة ولي النعم تحقيق ذلك يسأل  
اخيना السيد احمد عن ذلك واما قول السيد عمر افا اني لبست الناس  
فراوى ليس كذلك بل انه اعطيت لبعض علما فرحيتين جوح على  
سبيل التترك فاذا كان هذا بعد خطأ من الآن وصاعد لا اعطى  
احد منهم شيء

جواب الشريف عمر — اسير طلي باني في التقرير ذكر الفراوي علطا وانهم فرحيات  
جوخ واما قول السيد محمد بانه في نفسانية مع اخيه السيد احمد فليس

له اصل بل ان في رجب سنة ١٢٤٣ توجهناسكندريه واجتمعت على السيد محمد المغربي بمنزل الشيخ اسماعيل احمد فلم حصل مني ولا منه كلام ابدا ولا بيني وبينه لا اأخذ ولا عطا وانما حيث آني ملروم باآني كلما انظره واسمعه اعرض عنه فالتزمت بان اعرض عنها سمعته والراي في ذلك لآضراب ارباب المجلس

آواب آصرة وكيل الحرمين — حيث ان السيد محمد المغربي منكر الصرب ويحتاج بعير عليه التبيه من طرف الديوان فانه فيما بعد لا يعمل مثل ذلك وان كان مقتضى له التأديب يرسل الى ديوان آديوي صورة آجه لآجل آحقيها بالديوان كذلك لم يابس آلع الى آأد لآن التأسيس لا يكون الا من الديوان وقد آصلت الآجوبه والاسئله بآصوص ابن آلسين وعلي الزواري ايضا في تقرير آصرة الاساذ الشيخ القويسني مذكور آقيه السيد علي العلمي فبالناسه بآتاح السؤل عن بقيه الانهار المشروآين بالآرنال المقدم الى آاب آفديا ولي النعم المعظم

آواب آصرة الاساذ الشيخ القويسني — آآج المذكورين مطعون فيهم بالآزوير الا ان فيهم رآل صعب يقال له الشيخ يوسف البرندي يتوكل في طلاق امرأه او في رآئها او في دعوى صغيره باآد مها عرس او اسين وهذا لفقره وصدق على ذلك الشيخ البكري والشيخ السادات والشيخ اراهم الملاواني والشيخ آوهري والشيخ المعاني والشيخ منصور معني آقيه والشيخ علي آليفه وباقي آصرات العالما الآصرين بالمجلس

آواب ناظر الدرسة آاه — بان على موآب تقارير وآحوبة آصرات العالما والآآار الآصرين بالمجلس بان المعقول في الانهار المشروح اسماهم في هذا الآرنال فانه في آآله آكمما ناب عايه بموآب تقرير آصرة الشيخ القويسني وصديق آصراب العالما عايه بان الشيخ يوسف البرندي توجب العقو من مراحم آفديا فاطن كما قرر آصرة الاساذ بان ذلك يآتب بالآرنال لآحل اعراضه الاعتاب الكريمه والامر لصاحب الامر

صدقوا على ذلك جميع الحاضرين بالمجلس			
الشيخ حسن العطار	الشيخ حسن القويسني	الشيخ الملاواني	الشيخ محمد
شيخ الجامع الأزهر		أفندي البكري	
الشيخ السناري	الشيخ الحواري	الشيخ أحمد السباعي	الشيخ منصور
الشيخ فتوح	الشيخ محمد	الشيخ إبراهيم	الشيخ يوسف الصاوي
البجيرمي	الجبتي	الباجوري	
الشيخ عثمان	الشيخ عبد الله القاضي	الشيخ علي العلبان	الشيخ علي خليفه
الشيخ العناني	الشيخ عمر الغرياني	الشيخ مصطفى الذهبي	الشيخ أحمد التميمي
الشيخ محمد أفندي	حضرة وكيل الحرمين	سريف عمراغا	الحاج عثمان
ناظر المدرسخانه		جنبلات	
أمين اعا الأنه لي	السيد محمد سعيد	الحاج عبد الرحمن	السيد محمد المغربي
	المدني	الطوير	
الحاج عبد الواحد	الحاج علي النجار	السيد علي الحواهرجي	السيد يوسف
العباسي		شرف	
السيد محمد النواوي			

وقد عرض هذا التحقيق على الخديوي فأقره بغير تبديل  
 ولا حاجة بنا الى إلفات ذهن القراء لما احتوته هذه الواقعة من  
 المضحكات المبكيات ففي تهمة التزوير يرفت أمين الفتوى لقلة علمه ويؤمر  
 بعدم الباس الخلع من يحسن بجبتين الى فقيرين من العلماء ويشار الى وقائع  
 القتل فلا يلتفت اليها ويرى الرجل باستلاب حقوق الغير ونهب الاملاك  
 فيعاقب بالتنبيسه عليه ان لا يضرب احداً بعد ذلك اليوم ولا الى ان هذا

التحقيق كان بعد الحكم بالعقاب وبعد التنفيذ

ولكنني استعيره التفاتاً الى امر واحد هو ان المغاربة كانوا يساعد بعضهم بعضاً ويدافعون عن المتهم منهم حتى ادى ذلك الى عدم عقوبة السيد محمد المغربي والاكتفاء بالتنبيه عليه. ولم تر من انتصر لابن الحسين مع شيخ الجامع من المصريين. فان زد بان ذلك لانه كان من المفسدين حقيقة رأينا بجانبه علي الزواري المغربي اشد فساداً واعظم اقداماً في اهتضام الحقوق والتعدي على الاموال ومع ذلك انتصر له المغاربة حتى طلب السيد علي صالح عدم استشهادهم عليه لانهم رعية اي اتباع السيد المغربي رئيسهم. وكل هذا يشير الى الكلمة المجتمعة وحب بني الجنس ومعاوتهم في الشدة بل في اشد اوقات الشدة. ولكن المصريين من خيار الناس لا يعينهم شأن احدثهم ان وقع في مهواة الاتهام فهم يقولون ما يشاع عنه مما لم يتحققه بانفسهم ولم يتبينوه بغير ما يقال او المسوع اجابة لنداء (الذمة) واندفاعاً وراء صوت (الحق) غير مباين بكلمة تفرقت وشمل انحلت روابطه وجامعة تقطعت اوصالها حتى كان لهم من وراء ذلك الحظ الاكبر: شتات القلوب وفتور الهمم وانحطاط العزائم وفوات المرغوب وحلول المرهوب والله يتولى امره باحسانه ويكافئهم على صدقهم في اداء تلك الواجبات بما هم اهل من نتائجه وآثاره ومع هذا فلن تجد بين تلك الوقائع تهمة مخصوصة ولا عيباً معيناً يسند الى صاحبه بل الحقد والحسد هما الاساس في الاتهام والحدس والتخمين مسند الاحكام والاصفر الرنان نعم الوكيل عن الخصوم نفذ ذلك الحكم العظيم في اولئك (المزورين) ولكنهم لم يرجعوا عن

غيرهم ولم يعتبروا بما اصابهم من قبل وظلت الشكوى ترتفع من اعمالهم الى  
مسمع الحاكم كما تدل عليه الارادة السنية الصادرة من المرحوم محمد علي  
باشا الساحة قاضي مصر بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٢٤٩ وهذه ترجمتها

ان من الناس من لا حرفة له ولا مهنة سوى التداعي الباطل على اخرين بقصد  
جر منفعة شخصية او غرض نفساني وانهم يتوجهون الى المحكمة لاقامة الدعوى  
بالكيفية المذكورة وحيث ان قاعدة السرعة الشريف تقضي باخذ رسوم المحكمة من  
نفس الشخص الذي هو في شك مدعي عليه وان لم يثبت عليه حق ومن المعلوم ان  
الاهتمام بتأديب هؤلاء المرورين وامثالهم هو من حصايس السريعة العراء كما هو راسخ  
في شريف علم ساحتكم لما في ذلك من عبرة الغير ومنعهم من محاسرهم على هذا الامر  
الوضح في بعد فبدلا من الحاق الضرر بالمدعي عليه المذكور من غير وجه يصير تحصيل  
رسوم المحكمة من نفس اولئك المرورين عند حضورهم للمحكمة لاقامة دعوى باطله  
بقصد اصرار الناس وكسر قلوبهم متى تبين ذلك لتناولوا الاجر بما تبذلونه في تربية  
وتأديب هؤلاء المرورين من حسن الهمة الذي هو مطلوب المحاص

(حاشية) انه من مده كان يفكر في كيفية الفصل في هذه المادة بنتيجة حسنة  
والكه ما يوفق وعليه قد استعنا حصة السبع حسن العطار شيخ الجامع الازهر عن  
حكمه اسرع في ذلك وورد حواشه المرسل من طيه لاطلاع ساحتكم عليه والاهتمام بتأديب  
والب المرورين على وجه ما يوضح بطله وان كان المزور من الجامع الازهر فيرسل  
في حصة السبع نموي اليه ليحصل الرسوم المذكورة منه ويرسلها الى المحكمة

وما كان الزمن الذي تلى زمن صدور هذه الارادة زمن تغييرات  
وتقلبات كلمة تنوي (المزورون) ولم نعد نثر على ذكرهم من بعد في الدفاتر  
ولا ورق التي تصدجناها

نير ن وجود مجالس كان من شأنه ان يساعد طائفة (المرضاحلية) على  
النمو والظهور فانتشروا في جميع الجهات وصاروا من لوازم الحياة القضائية

واول مرة ظهر فيها اسم الوكيل بصفة رسمية كان في سنة ١٢٦٢ لما صدرت لائحة مجلس التجار اذ فيها قررت الحكومة جواز التوكيل على شروط معينة كما قدمنا<sup>(١)</sup>

ولكنها مع ذلك لم تقرر شروطاً مخصوصة لقبولهم ولم تعترف لهم بحقوق معينة. على انها انما تسامحت في قبولهم امام مجالس التجار دون غيرها والسبب فيه ان تلك المجالس كانت مختلطة وكان لا بد للاجانب من الاستعانة بالوكلاء فتقرر جواز التوكيل لمن كان غائباً عن المجلس اعذر شرعي مقبول<sup>(٢)</sup> من ذلك الحين اخذ العرضحالجون صبغة جديدة هي الاشتغال بالوكالة عن الخصوم وكانوا اذا أبيع لهم التوكيل يظهرون بانفسهم امام القضاء واذا منعوا عنه استتروا في منازلهم واداروا الخصومات باقلامهم فيدفعون ما يكتبون الى موكلهم ويجري هؤلاء طبقاً لما يشيرون به عليهم

هكذا ظهرت المحاماة في مصر واخذت تنتقل من المجالس التجارية الى المجالس المدنية حتى تمكنت عادة الاستعانة بها في العوائد القضائية وصار الناس يوكلون اهلها في قضاياهم والقضاة يقبلون الوكلاء في الاعمال حتى انتهى بهم الامر الى اقامة الدعاوى باسمهم واعلان الاوراق الى مكاتبهم وكان المحامون اذا النيت المجالس يرجعون الى فناء المديرية وياتهمون رزقهم من تحرير العرائض فاذا أُعيد نظام القضاء انفرج امامهم باب العمل وهكذا الى سنة ١٢٨٠ حيث انسأ المرحوم اسماعيل باشا المجالس الملغاة على

(١) راجع صحيفة ١٨٦

(٢) راجع بند ٦ ملحق بمرة ٤ صحيفة ٣١، ملحقات

الكيفية التي تقدم بيانها في الفصل الثاني من هذا الباب . هنالك انتشر (وكلاء الاشغال) في كل ناحية وثبت قدم المحاماة وصارت تتقدم رويداً رويداً بتقدم القضاء نفسه الى ان وصلت معه الى درجتها الحاضرة وقد بحثت كثيراً عن لائحة او نصوص تتعلق ببيان شروط الحرفة ونظامها وحقوقها وواجباتها في ذلك الزمن فلم اعثر على شيء من ذلك ولا على ما يستير الى انها كانت خاضعة لغير ارادة القضاة ان شاؤا قبلوها وان شاؤا اعرضوا عنها

#### وظيفة المحاماة امام المجالس الملغاة

يعلم القراء مما بيناه في كيفية سير المجالس الملغاة ان وظيفة وكلاء الاشغال امامها كانت قاصرة على تحرير التقارير الثلاث ولعدم وجود النصوص التي ترشدكم الى السير على وتيرة واحدة في محرراتهم كان كل واحد منهم ينحو نحواً مخصوصاً في محرراته فمنهم من يخلط المدني بالجنائي ومنهم من يختلق الحيل والاكاذيب ويدعي غير ما ثبت في الاوراق ليرتبك الامر على خصمه ويلتبس الحق على القضاة فيتمكن من غايته بما لديه من الوسائل

ومع ضعف هذه الوظيفة من ذاتها كانت جهات الادارة تزيدها ضعفاً على ضعف بما تلقيه في طريقها من العثرات اذ الغرض من التقاضي نوال الحقوق وكان تنفيذ الاحكام موكولاً الى جهات الادارة كما قدمنا وكم من حكم ابلت الايام اوراقه قبل ان ينال المحكوم له حقه من ظالمة

من ذلك ان رجلاً اسمه احمد تايب من بلدة ارمنت سُرقت له جاموستان واتهم في السرقة رجلاً اسمه موسى عمر فحكم مجلس قنا على هذا



بالليمان وبدفع ثمن الجاموسين وكتب المجلس الى مديرية جرجا بتاريخ  
غرة ج سنة ٩٩ نمرة ٩٧ بطلب تنفيذ هذا الحكم فامرت المديرية ناظر  
قسم جرجا بذلك وجعل ناظر قسم جرجا يطلب من عمدة المحاسنة ومشائخها  
ارسال موسى عمر لتنفيذ تلك المضبطة وهم يلتمسون العذر بعد العذر في  
ارساله حوالى تسع سنين الى ان ألغيت المجالس بالوجه القبلي وأنشئت  
المحاكم الاهلية فجاءتنا تلك الدعوى واذا هي تحوي على ثلاث وستين  
ورقة منها ثمانية وخمسون (علوم طلب) باستدعاء موسى عمر  
ولولا ضيق المقام لنشرناها كلها ولكننا نذكر عدداً منها على سبيل التمثيل

#### عمد ومشايخ المحاسنة

بمقتضا ورد من المديرية رقم ٢١ ن سنة ٩٩ نمرة ٦٥٣ اجرون تحصيل مبلغ  
٤١ غرش من موسى عمر الذي كان مسحون بطير وجود احد الحموسات المسروقين  
من احمد تايب من ارمنت بطرفه قيمة اخرة نزوله بوابور البحر درجه ثالثة وارسال  
المبلغ المذكور برفق شيخه موسى المرقوم ليجري اللازم اما لا يكون ذلك تأخير سوى  
المسافة ناظر قسم جرجا

٢٨ ن سنة ٩٩

ختم علي علوي

الافاده عن ذلك لقد فهمنا امر حضرتكم والحال انه من حصوص المبلغ المطلوب  
من موسى عمر حسب وقت الطلب لم هو موجود بالناحية وعند وجوده يصير تحصيل  
المبلغ منه وارساله طبق الامر من دور محالفة من عمدة ومشايخ

ختم المحاسنة

#### الى عمدة المحاسنة

المقصود حضور موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٢٠٠ عرس المحكوم به عليه في  
قصة تجاريه على سرقة مواشي احمد تايب من ارمنت حسبما صدر من المديرية نمرة  
٧٠٢ دون عطا افادات موجه لتأخير والا احصروا انتم اطرفا حلاً عايد رافعه بعد  
التوكيل عكم لاجرا اللازم محرم سنة ٣٠٢ ناظر قسم جرجا ختم

وردتنا هذه وصار معلوم والحال انه من خصوص موسى عمر لم موجود بالناحية  
بلدنا وعند وجوده يرسل الى حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه مشايخ المحاسنه  
ختم

#### عمد ومشايخ المحاسنه

بوصوله حالا ارسلوا موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٤٤١ غرش قيمة ثمن المواشي  
تعلق احمد تايب من ارمنت واحرة نزوله بوابور البحر درجه ثابيه انما يكون حضوره  
ومعه المبلغ عنيد رافعه بدون اعطاء اذونات حاسنة ٣٠٣ معاون تحصيل جرجا  
ختم

ورد لنا هذه وصار معلوم والحال منخصوص موسى عمر توحه حجة قبلي مديرية  
قنا على نفر من اقاربهم ومطلوب في القرعة العسكرية وعند حضوره يرسل امام حضرتكم  
ولاجل المعلو لرم الافادة مشايخ المحاسنه ختم

#### عمد ومشايخ المحاسنه

سبق تحرر بالامر عن ارسال موسى عمر من بلدكم ومعه ايصال مبلغ ٤١ غرش  
القايل عن سابق تسديدها والآن لم كان ترسلوه فلم تحريره يقضي بوصوله حالا سرعوا  
بارساله عنيد رافعه بالايصال المذكور بشرط تعير تأخير  
ختم ٢٥ شعبان سنة ٣٠٠

ورد لنا هذا وصار معلوم والحال ان هو من محصوص موسى عمر لم موجود بالناحية  
وعند حضوره بالناحية ترسلوه بالايصال معه اطرف حضرتكم طبق الامر دون مخالفه  
شيخ المحاسنه عمر على

#### عمد ومشايخ المحاسنه

بالامر ان تحرر لكم من اجل تحصيل ماع ١٤٤٠ عرس من موسى عمر من  
بلدكم المحكوه ثابيه في قصيه تحاريه على سرقة مواشي احمد تايب من ارمنت واحرة  
رويه بالبحر درجه ثابيه ومع ذلك لحد الان لم ترسلوه وحيث ان تاخير تنفيذ الاحكام  
مسي عنده فتم تحريره اليكم لتسريع تحصيله وارساله على يد رافعه ماذا والا يحضر شيخه  
لاجرا للارء باطر قسم جرجا

ختم

ورد لنا هذه وصار معلوم والحال ان منخصوص موسى عمر فهو المذكور لم موجود

المحامة في البلاد المصرية (٢٧٣)

بالناحية بلدنا وها هو حاصل من اية الالتفات وعند وجوده يصير ارساله لطرف  
حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه  
مشايخ المحاسنه

ختم

عمدة ومشايخ المحاسنه

قد رأيته تحرر لكم عن ارسال موسى عمر من بلادكم ومعه مبلغ ١٤٠٠ عرش  
المحكوم بها عليه في قضية تجاريه على سرقة مواشي احمد تايب من ارمنت حسبما صدر  
من المديرية نمرة ٧٠٢ ولحد الان لا كان ترسلوه ولا فهم السب الموجب لعدم ارسال  
فيلزم بوصوله حالا ياما يرسلوا المذكور ياما يحضر احدكم العمدة واهاليه بدون تأخير  
بالسب لكونه قريب كما علم لنا من الاعدادات الواردة بختم العمدة المذكور والحد من  
المخالفة شوال سنة ٣٠١ ناطر قسم جرجا

ختم

ورد لنا هذه وصار معلوم وفهمناه حرفيا والحال من خصوص موسى عمر بالناحية  
بلدنا وعند حضوره يرسل امام حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه من شيخ المحاسنه  
سليمان الزراع

عمد ومشايخ المحاسنه

كم وهو يتحرر لكم عن ارسال موسى عمر من بلادكم ومعه مبلغ ١٤٠٠ عرش قيمة  
ما حكم به عليه في قضية الخمسة المسروقين من احمد تايب وايصال مبلغ ٢١ عرش قيمة  
احرة وابور البحر المدعي سدادها ولان لم ترسلوه ولا فهم اسباب التأخير فلهذا تحريره  
يقضي بوصوله حالا سرعوا بارساله عيد رافعه ويكفي تأخير واهمال ناطر قسم جرجا  
٢٠ شوال سنة ٣٠٠ ختم

ورد لنا هذه وفهمنا مضمونه وصار الحال ان هو من خصوص موسى عمر انطلوب  
فهو لم موجود بالناحية وقت تاريخه الا وقت تريخ هذه توحه الوجه القلي لاجل زراعة  
نادي وعند حضوره يصير ارساله وايضا معه الا يحصل لطرف حضرتكم طبق الامر  
مشايخ المحاسنه

عمر علي ختم

عمدة ومشايخ المحاسنه

يكفي تأخير واهمال وحالا اسرعوا بارسال موسى عمر ومعه مبلغ ١٤٤١ عرش  
عيد رافعه سريعا ناطر قسم جرجا راسنة ٣٠٥

ورد لنا هذه وفهمنا مضمونه والحال انه بمقتضى ومن خصوص موسى عمر فهو  
منهدة لم موجود بالناحية وعند حضوره يتنبه عليه بالتوجه لطرف حضرتكم  
مشايخ المحاسنه ختم

شيخ غفرة المحاسنه

يلزم وصوله احضر وحضر معك موسى عمر من بلدكم بعد التوكيل عنكم  
١٢ اكتوبر سنة ١٣٠٩  
ناظر قسم حرجا

ختم

حضر لنا هذه وفهمنا حرفيا والحال ان من خصوص موسى عمر فهو لم موجود  
وقب تاريخه الى التوجه الوجه القبلي وقد ارسلنا له بخصوص لاجل حضوره وعند  
حضوره نخبروه اطرافكم طبق الامر  
شيخ عمر المحاسنه

ختم

### درجة معارف المحاماة

كان كل من رأى في نفسه الجرأة والقدرة على رص الجمل وصف  
الكلام يميل الى المحاماة فيتخذ له مكتباً ويتوكل عن اصحاب الدعاوى  
وقليل منهم كان يعرف بعض اللوائح والقوانين فيملأ منها محرراته اصاب بها  
الغرض او خطأه. والصفة العامة فيهم هي الجهل باللغة العربية جهلاً كلياً  
وستعمال سايب في التحرير لا تخطر على بال احد من المشتغلين بالقوانين  
في هذه الايام

فمن منتخبات محرراتهم التقرير الآتي

تقرير ثاني مقدم عدالة محاسن الاحكام المصرية من الواضع اسمه وختمه فيه  
د.ه. راهيم علي سويس من برما تاع مركز محلة منوف عربية  
رد بتقرير ثاني مقدم من الياس عيسى الوكيل عن الشاوي علوس ورفقاه  
مدي لم بتكم فيه شيء مما يبي عن موكلينه شيئاً مما حصل منه التعدي علي شخص

منهم فضلا عما تفوه به في تقريره الاول الذي لم يخرج عن مناسبة ما قالوه في تقريراتهم السابقة التي بتلاوتهم بالمجالس استصوب توقيع الحكم على موكلينه فغاية ما تراء لنا من حنايه ان ما سطره بتقريره الاول مجرد شقشقه واما في تقريره الثاني فقد وقف به جواد الافتري على شها جرف فصار كباسط كفيه الى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه فولو ان تقريرى الاول كافى في الرد عليهم لما فيه من ادحاض حصحهم الوهميه لكن لا يمنعني الحال ان اقول اول واخر ما تقول في هذه المادة ان عدم امتثالهم لاحكام المجالس وفرارهم من تنفيذ الاحكام عليهم دليلا على عدم مسيرهم على نمط الاستقامه وهذا مما يوجب تصاعف الجزوات عليهم خصوصا على حصرة احدهم شيخ البلد الواحد عليه امثال اوامر الحكومه كما وتكلمهم دواما في حق المجالس وجناب وكيانهم ايضا بانان الصطاظه جنايه اكر من اختها وجرااتهم على ارتكاب مادة هذا التعدي صربي وساب امتنعي الواضح بالمطلق بانه ادهى وامر من السابقين وحيث عدم امتثالهم وتكلمهم في حق المجالس وجرااتهم على التعدي من حقوق الحكومه وبمقرقتها تجري اللازم من نحو اخذها لحقوقها وتركه فسواء عندي هذا وذاك واما حقوقي فالاشياء الصائمه وفي بواسطة تعديهم لم ارل التمس من عدالة المجلس الرامهم بها او قيمتها كما هي شئون العدالة ملرومية المتعدي بتلقبات من تعدى عليه بدون التفات لا قاويل ايست تحت طائل كنهادة حناب الوكيل لموكله في اخر تقريره الاول الغير مسموعه سرعا ولا سياسة وارتكاه على عدم شهادة من عرفت عنهما لا يصرفني شيء لان كشف الحكم هو الشاهد العدل يركبه اقامتي بالاستتاليه تحت المعالجه المده المحدده بتقريرى الاول حتى نادى بحقى كما كانت والشاهد الثاني عدولي عما سواهم لكونهم هم الفاعلين والشاهد الثالث تلواتهم في الاقوال ونحدرهم في الاستدلال على طريق انتحاص من هذه الحنايه المتوهمين بان انتقال القصصا من محاسن لآخر ربما ان تكون قوانين حكم المجالس فهب تعاوت ولم يفقهوا ان قانون كادوة المجالس واحد ليس فيه اختلاف ولا تفصيل عندا ومن حيث ان تلاوة التقارير لدى اسياد ارباب المجالس مله الحق من اسفل خيشد لا لروم للاطاله جمعة التكرار وعلى اسيادنا ارباب المجالس اجري امتنعي من نحو الصافي حقوقي حيث هذا قبلي احمى واني التقريرى منى ١٠ شعبان سنة ١٢٩٨

## وهذا تقرير آخر

تقرير اول مقدم لمجلس ابتدای طنطا من السيد احمد الحولي من ناحية البتانون  
بمركز مليج بمديرية المنوفية

اقدم انه مناسبة للظلم المتوقع عليّ بتسلطات الحاج محمد الحندي عمدة بلدنا  
ولداومة تقصدهاته لجهتي يقصد بذلك اضمحلال احوالي واحتياحي وفقري ليعتقم  
الاطيان تعلقى حسب عادته المألوف عليها كونه حائل اهالي الحصة عموما عبيدا لرق  
عبوديته وعرضه للسلب والنهب ولما انكان ظلمي فاق الحد عنهم قد انبنى عايما ذكر  
تأخيري في المعاش وسداد ما هو مطلوب مني للمبري ولما ان الحاج محمد المذكور نظر  
له حالة احتياحي وفقري قد احضرني بدواره مرارا ودعائي لآخذ جاب من اطياني  
وما كنت ارتضي بذلك لوجه ما ان الاطيان المذكورة هي تعلق جميع ورثة والذي  
ومتروكه عنه احيرا لعدم استغراقي في التأخيرات قد شرعت في رهن ثلاثة افدنه وكسور  
من اطيان عموم العائلة لآحل سداد ما هو مطلوب منها والرهن كان مزعم وقوعه لآحد  
اهالي الناحية وعند ما بلغ العمدة المذكور ذلك قد احرى الطرق المؤدية لتوقيف الرهن  
مع خلافه ولواصة توطئه مأمورا باحد مراكر المديرية قد ارسل اعوانه مطلقا ووحودي  
امامه قد امر صبري ودار على جسي لبيب كرايحه الى ان وصلة الدرجة لكوني  
ارهن اليه القدر المذكور على مبلغ ست وستون جنيه افركي على مدة اقتداري على  
السداد وان كنت احدث تلك المبلغ مه او اقل منه فلا لروم هنا لذلك بما ان ورقة  
الرهن محررة بالمعرق القهريه عني ومع اقتداري على تلك المبلغ اردت توصيله له كي  
اتحصل على رد اطياني اني لتعيش منها انا وباقي الورثة اصحابها لما كان يقبل ذلك مني  
ولولا سوق ضرده من الخدامة لكان تاماني سوق المعاملة ومن تعرضه لي من غير  
وحه حق ووقيته في تسليمي اطياني واحد ملعه قد عرض مني للداخيه دفعتين  
واصدرة وامر هذا بتسليمي حتي واندكور ما كان يسمع تلك الاوامر ولا يقع بالتدبيات  
لداعي اركاه على عنائه وسبوق توضحه ومن بعد اطالت الراح يسا فيها الصدد قد  
الزمني بسداد اموال الاطيان المذكورة مدة وضع يده ولاحتياحي الاطيان ما كنت  
أحرر عن اسداد حتي وانه بعد سداد ما صله مي من المسالع والتصریح لي بوضع  
ساح في الاخير واخرى هكذا ما يسوف الاربعة ايام رجع عدل عهدا العرض ومنعي

عن السباخ في الاطيان واستحوذ على سبق ما اخذه منه من المبالغ وتركني خالي يزعم بذلك شدة وجودي في غاية الفقر لاستمرار احتياحي اليه مع ان اغتصاب الحقوق من ذويها هذا امر تأباه العدالة الداورية خصوصا في عصرنا هذا الذي بزغت فيه شمس الحقيقة تحت سماء العدل والتوفيق واصادت بنورها حتى اظهرت استبداد المشايخ لاهالي حصصهم مثل ذاك العمدة الذي هو لحد الان متصور انه لم يرل الفقير مندرس والذي مشهر ولكنه فاليعلم وليعقل ان زمن فطرته على اعتمام حقوق الخلق قد ولى وصار لا هناك سوى امثاله لتسايسي اطياني اد اتي لم ارى اي وجه كان يمنع ذلك عي ما دمت مستعد لتأدية الرهن وان حكومتنا الان ما جعلت الا لفصل الحقوق بين الذني والفقير وبما عابا ذكر التزمت بتقديم هذا التقرير للمجلس في ثلاثة نسخ صورة واحدة لاعلان الحاج محمد الجندي المذكور باحدهم لاجل ان يجاوب عنها في الميعاد المحدد ومن بعد حطت الثانية بالمجلس ترسل الثالثة الى مديرية التوفية لعلمها بما تحدث عنه انها وبمقرقها تجري اعمال الطرق المؤدية للحجز على الاطيان المذكورة حين صدور حكم المجلس بما يراه في هذه المادة كما وان مربوط الاطيان المذكورة التي قدرها ٣ افدنه وكسور باعتبار عشرة سنوات كل فدان سنوي ١٦٠ عرش هو مبلغ ٥٠٦٠ غرش وهذا تقريرى وكل احترام امهيه واحتمه اقدم ٦ رمضان سنة ٢٩٧ السيد احمد الحوي حتم من التانوں

ومنهم من كان يلجأ الى مدح القضاة كقوله (اعرض لاسيادي ارباب هيئة المجلس وحضرة ريسه الشهم الذين لا تأخذهم في الحق لومة لائم ولا تدخل عليهم زخرفة القول غرورا) ومنهم من يأتي بالتماظ لامعنى لها كقوله (وهو انه بتاريخ اربعة الجاري صار اعلاني بواسطة ضبطية العموم بافاده صادرة من مجلس دعاوي البندر مقتضاها ملزوميتي بدفع مبلغ ١٠ ٦١٠ عماله دارجه الى الشيخ محمود بخادم زعماء انه باي ضرفي 'يخار منزل تعلقه مدة سنة كامله بغير ما اعلم كيفية المستندات والاوجه التي ارتكن عليها المجلس وواقع حكمه بهذه الصفة رجاء بغير مراعية لمراجعة القوانين والمنشورات

مع انه وان كنت اجبت به بما فيه قطع كلما توسل به الطالب المرقوم لتمسكه  
باحبال الهوا المردوده عليه التي لا طائل تحتها سوى عطلي ومصاريفي الذي  
تكبدتها في هذا المقام وكان المامول انجاحي بما اثبتته من المستندات المعقوله  
واخابت سعيه لاسكن لاجل تنوير هيئه هذه المسئله وبسطها جليا على  
مسامع اسيادي ارباب المجلس اقول وانا في حالة الخضوع وبكل آداب انه  
سابقا كنت استأجرت (.....) (١)

وقول غيره ( بتلاوة تقرير حنا مليكه وجد مستطيل العبارة بدون ان  
يأتي فيه بأدنى دليل يؤخذ منه صحة دعواه المتفنعله نظراً للقضيه الجنائيه  
السابق التوضيح منا عنها بتقريرنا الاول سوى ما تكلم به حنا المذكور من  
الخرافات ياباها الذوق ويمجها الطبع وغير معول عليها شرعاً وسياسة من  
نحو قوله ان الحجه الشرعيه (.....) (٢)

ولييان قوة حجتهم في القوانين تأتي على تقرير فيه بحث قانوني وهو  
بذاته يدل ايضاً على درجة ادبهم في الكتابة ومخاطبة القضاة

محاسن احكام مصريه رئيسي سعادتلو افندم حصرتلري

لما ان علم لموكاي محرر ابوس من سرت عربيه ان احي موكلي اسماعيل ابوس  
رفع دعوى لحاس طسطا لاستحقاقه كامل اطيا ارتكاسا على التكليف باسمه والحاس  
حكم له واحره موكلي هو وباقي اخوته المستحقين لارسة وسعين فدان منها واصعين  
يدهم عايبا من مدد عن والدهم مسمدات سيدهم وقال ناحقيه كاملها مع انه لا يستحق

(١) تقرير مننده لحاس مركز محامه موف من حليل ابو ليمونه صد الشيخ محمود

الحامه في ١٩ ح سنة ١٣٠٠

(٢) تقرير صالح صالح ابو ناعم بتاريخ ٢٣ جماد اول سنة ١٢٩٩ صد حنا مليكه

تمسكه عن كرا ابو ناعم لحام طسطا



الا تسعة عشر قدان فقط الواضع يده عليها من حين الافراز للان ولم يختصم فيها الا احد الاخوه محمد ابوس فقط ورفعت بمن اختصاصه للاستئناف ولما اشيع لموكلي ذلك قدم المعارضه اللازمه للاستئناف المبسوط به الدعوى حالما علم ذلك وبعد ان تداوله التحريرات فيها قد اصدر خلاصته المرفوقه طيه برفض المعارضه ارتكائنا على ان الدعوى سبق الحكم فيها بيوم جلسة ١٤ ربيع اخر سنة ٣٠٠ وقال ان دستور المعارضه الصادر من المجلس رياسة سعادتك في ١٢ ح سنة ٩٩ قاضي بان التطري المعارضه لا يكن الا بحال وجود القصيه بالمحاس وحيث المنشور صريحه يحالف ما رآه الاستئناف وقد التبس عايه مفهومه بما ان صريحه يقضي قبول المعارضه من الشخص الثالث الخارج عن الخصومه متى كان يلحقه ضرر من الحكم الصادر وضررى طاهر سوى كان في الحكم الصادر في الموضوع من الابتدائى او من حكم الاصراف الذي ارتكبن عليه لان حكم الاصراف لا حرج عن كونه الة للوصول للموضوع لتمادى الزمن ولكن لا يمس الموضوع عند عدم التمادي واما قد قدمت المعارضه قبل الاعلان بحكم الاصراف المرتكن عليه قبل خروج مصبته من المجلس ولم يسبق لموكلي تداحل في الدعوى لا باصيل ولا بوكيل الا حال تقدم المعارضه وحيث ان تلك الدستور قد مسحني قبول تداحلي في الدعوى ومحاماتي عن حقوق حتى ولو كان تنفذ الحكم كما اشار بدلات المنشور ولا حق للاستئناف فيما رآه اقله يكون تلك المنشور قد علم حصرات القصة كيفية السير في المعارضه يكون متى رؤ قبول المعارضه ( اى ) متى ثبت لديهم ضررى وعدم تداحلي في الدعوى لهم ان يحكموا بقبول المعارضه ويسيروا فيها على حداثها قيمه بنفسها دون مدخلها في الدعوى الاصلية ( اى ) تكون القصيه الاصلية سايره سيرها على ما هي عليه والمعارضه سايره على ما هي عليه ايضا وما يحكم به في المعارضه يمحوا عند القبول ما حكم به في القصيه الاصلية ولو كان حكم فيها مهابيا لهذا والتاس المسايه على الاستئناف وصكون الاحكام هو محكمة التمييز وله مهده الحاله ان يرفض حكم الاستئناف ويحكم بقبول المعارضه حيث مشوت في الدعوى اني من دوى الحقوق ومن ذوى الشأن ولحقني ضرر ولم اداحل فيها واقضى عرص هذا في ثلاثة نسخ صوره واحده لحفظ احدهم بالمحاس واعلان محمد ابوس باحاجه سيرت عربيه واخواحه الياس عسي بططا وكيل اسمعيل ابوس باثيم للمحاويه وتحديد الخلسه وانجرى

المقتضى حسب الأصول من طيه قرار الاستئناف اقدم ١١ شعبان سنة ١٣٠٠  
 عن عمر ابوسن  
 الفقير السيد مصطفى الجدي  
 بطنطا

### ومن منتخبات محرراتهم التقرير الآتي

تقرير ثاني بمجلس ابدائي طنطا ردا على اححاد عبد القادر الصواف ان المتوقع من صدور الاذن لصراف ومشايخ الناحية بنقل تكليف المباني هذا شهر ولا يمكن اخفاء لان لو طلب من الصراف والمشايخ وانكروه فعلى المديرية اطهاره من قيوداتها وبالحصول عليه يتصح هو مؤسس على اي شيء فان يتظاهر به ما يوصل لحل وجود السند المقتعل فيؤخذ ويتحقق ما فيه بيد الانصاف ليتصح تصنع عبد القادر ويدينه بهذه الافعاله اما ما قاله بتقريره دونا عن صار اعلانهم برأته نفسه وتكتمه الحق دليلا على ظنه بان يتخلص من الادانته مع ان من انكاره وتأخير متولى العشماوى وجورحي سيف دهان عن المجاوبه وتعرض عبد القادر بمفرده لهذا الصدد وتعينه شخص افوكاتو بصفة وكيل الامر الذي لا فائدة له فيه دليلا على مساعيه في مصرتي وانتفاع من له معهم معاملته وقد صح فيه المثل المشهور يكاد المرتاب ان يقول خدي لهذا التجاري ولا يدري ان للعدل والانصاف قواعد بها يظهر الحق ويخفى الباطل فهذا التمس الحصول على ما صدر من المديرية بنقل التكليف واساسه يعني السند المقتعل وشهوده وتحقيق الحاله بحسب ما تدعوه الأصول وتكلف من ارسل اليهم نسخ تقاريري الذي سلكوا عن المجاوبه بالمجاوبه عنهم لان سكونهم يؤخذ منه الشاهد الاقوى للاطوى والاتحاد على مظلمتي وشوف بانفاس وفطاة اسيادي ارباب المجلس تبرز الحفايا وتحصل على دفع الضرر وقد حررة هذا اربعة نسخ احدهم تحمط بالمجلس والثانيه ترسل للمديرية ايجاب عنها بما هو مقيد في دواترها في حصوص نقل التكليف والثالثه للصراف والمشايخ ليحضروا الاذن المقال عنه للاطلاع عليه والراعه الى عبد القادر لعله يهتدي الى سبل الرشاد وينترك وحوه الاجحاد هذا مع مطالبة جورحي ومتولى المذكورين بالمجاوبه عما اعلنوا عنه وبكل حصوع وصعت اسمي وحتمي ٢٩ ح سنة ١٣٠٠ مندور ابوسعه

ختم من بنها

هذا شأنهم في القضايا المدنية أما في القضايا الجنائية فكانوا أقل ظهوراً فقد علمنا مما سبق ان التحقيق والقضاء كان بيد (القائمين) والمشايع وحكام الاخطاط ونظار الاقسام والمديرين والمفتشين والمحتسبين وغيرهم وكانت الواجبات والحقوق مختلطة ببعضها ولا حد للسلطات تقف عنده شأن كل حكومة ناشئة في بلاد فوضى . فكان وكلاء الاشغال اقرب فيها الى المحاباة والاستعطاء او التأثير بما يسر الله للمتهمين من اليسار ولا احتياج بعد ذلك الى فهم كثير ولا الى علم غزير بل كل عالم بطرق (التفهم) بالمعنى المخصوص وكل من كان له المام بوسائل (التداخل) كان ينتظم في سلك الحمامة فيعيش ميسراً مرزوقاً

رجل من مديرية البحيرة ولد زراعاً وتربى بين الارض وثمرها حتى بلغ أشده واتفق ان احد اصهاره دعي للشهادة في قضية جنائية اثناء تحقيقها بمديرية المنوفية فاستزاد الشاهد مؤونته وتوجه حيث طلب فوصل الى شبين والشمس تقرب وأخبر المدير بحضوره فامر بوضعه في السجن الى الصباح ثم نسيه المدير والقواص والمحقق والسجان وظل في ظلمته نحو السنتين واتفق أن صدر امر الحكومة بارسال المسجونين الى السودان لعل اقتضته مصلحتها فسيق من كان فيها الى مصر وسجنوا بالطوبخانة في انتظار السفر ومنهم ذلك الشاهد المسكين وشق على صهره (علي عمر) امره فاستخار الله في الرحيل الى مصر حيث نزل على حضرة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية وكانت وقتها يحلب العلم في جامع الازهر فاقام عنده اياماً قدم في اثائها عريضة الى الداخلية فلما وصلت الى يد زهري

بك باشكاتها اذ ذاك مزقها ورجع علي عسر مغبوناً مقهوراً . وفي ذات يوم اصبح يقول لحضرة الاستاذ انه رأى في المنام ان خلاص صهره سيكون على يده وطلب منه ان يسعى لذلك فاجابه لعل ذلك الخلاص يكون بالمشورة و اشار عليه ان يمرر عريضة كالسابق ويذهب حيث مركز الداخلية في درب الجنيئة مكان محكمة الموسكي الحالية فاذا قدم الناظر وهو المغفور له توفيق باشا الخديوي السابق لما كان ولي العهد ترمى على عربته وقدم عريضته لعل الله يأخذ بنصره فاطاع علي عسر اشارة الاستاذ وحرر العريضة وبكر في اليوم الثاني الى درب الجنيئة فلما اقبل ناظر الداخلية صاح باعلى صوته ( مظلوم يا افندينا ) فأمر بعريضته وتلاها واستدعى ازهري بك ف اشار بعدم الالتفات اليها لان الناس تعودوا ( الخبص ) في عرائضهم فلم يصنع اليه واحضر علي عسر امامه وتأكد الامر منه فقال له اذا لم يتبين لافندينا ان قولي صحيح فليأمر بارسالي الى السودان مع صهري وهناك صدر امره بالاستعلام من مديرية المنوفية فورد الرد بعدم معرفة سبب سجن ذلك المظلوم وانه ليس من جناية عليه ولا ذنب له يستحق الحبس لاجله فأمر بالافراج عنه واخذه علي عسر وتوجه به فرحاً الى بلده حيث لاقاه اهله بالتهليل والمزمار على جاري المعادة القديمة وانطلق خبره بين الناس ( علي عسر جاب اليسير ) واعتقد البسطاء وكلهم ذاك البسيط ان علي عسر من خول المحاماة ونسوا انه كان من خول النعيط بالأمس وصار كل ذي جريرة يسمى عنده فيأخذ منه ما تيسر ويقتسمه مناصفة مع العمال وينجح في مسعاه وانتهى هو نفسه ايضاً ان اعتقد في

نفسه الاقتدار على المحامة فترك الزراعة واشتغل بالمحامة وغير ملبسه وارتدى الجبة والققطان الى ان صار ذا يسار وتزوج امرأة ذات مال في القاهرة واشترى اطيافاً تسمح له بسعة العيش ثم توفي ناعم البال سعيد الحال . وهذا النبأ الذي نرويهِ عن حجة صادقة في النقل وهو حضرة الاستاذ نفسه يدلك على قدر المحامة في الجنائيات قبل الآن بخمس عشرة سنة ولم تكن لغتهم في المحررات الجنائية ارقى منها في المسائل المدنية على انه لم يكن لهم في الاولى عمل مستقل بل انهم كانوا يصيغون اجابة المتهم في ( المذاكرة ) على حسب ما يفهمون منه اذا كان المتهم مطلق الصراح وانما كان يطلق صراح اهل اليسار دون الفقراء وفي بعض الاحيان كانوا يكتبون عرائض الاسترحام بطلب الافراج عن المسجونين واليك محرراً منها

محاس ابتدائي طنطا عزتلوك

تقرير مقدمه الفقير احمد الجمال من المحله الكبرى يوضح به لمسامعكم الشريفة عنما اصابه باطالة مدة مكسه بالسجن بخصوص تهمة سرقة من احد القاعلين اثبتت عليهم العمل وبسباب ذلك ارتكبت اتلاف كافي في عموم ما امتاكه من نقود وعفش منزلي واصبحنا بحاله تستوجب التفات قلمكم الخنور

كيفية الموضوع

هو ان شخص يدعى بشاره السحاوي من المحله الكبرى اسرق منزله وبأنه بحث على القاعل من محل اللوم تطاهر على ان القاعل هو محذومه المندعو ميحائيل جاد بانحاده مع حسين العجور ومحمد الحبان ونحيب العبد محذومه الحاج محمد الاحتيار وسعد محذوم الشيخ الشتاوي وعبد الرحمن البريري و ابراهيم البريري ثم ان صار ضبط عموم من انحصر فيهم الشبهه المصوطة منهم ايضاً بعض من اسرقه المندعى بها بشاره المذكور وبما عليه صار ارسالهم عموماً لسجن المديريه فأحدهم ابراهيم البريري تداعا على اني كنت رفقتهم وعامقتصى دعواه صار القبض علي وأمر بسحني وبسؤلي عن الكيفية

تقدم مني محضر من عدول يدل على ان في اليوم المحدود كنت بطرفهم ولا اعلم بذلك وهذا من من يثبت تزوير من ادعا عليا كذبا فهذا النسب المطابقه للقوانين والمنشورات لم اكن محقوقا كي اعاقب باطالة مدة سجنني بمثل هذا مع كون ان الفاعلين المسبوت عليهم العمل يفرح عنهم عموما وانى انا البرى فهذا لا يرضي العدالة قط ككون انه مخالف للنظام وباطلاع سيادتكم على نتيجة التحقيق يتضح لدى عدالتكم ما اوضحته حرفيا فبنا عليه اروم من عدالة المجلس صدور الامر الكريم بالافراح عني بالصمانه حين صدور حكم المجلس المشار اليه فيما يتراى له بهذا وها انا وعيالي المنصايين المظلومين الذين اصبحوا بحالة الفقر الشديد بهذا السبب الباطله دوعجيه لسيادتكم ما داموا في قيد الحياه اقدم تحريرا في ٢٤ جماد اخر سنة ١٢٩٧ الوكيل عن المنصب

جرجس عازار

لكن لا لوم على المحاماة من حيث لغتها فان لغة المجالس كانت اغلق واشد بعداً عن العربية البسيطة من لغتهم بكثير وكانت التحرير بعبارة غامضة لا تفهم الا كما تفهم الاحاجي من الهبات التي يفتخر بها من فتح الله عليه ورفعته في الانشاء مكاناً علياً فكان اكبر الكتاب اعجبهم لساناً لان ادغام الكلام وتشويش العبارة والاعراب الى حد ان يغيب المقصود عن الافهام كانت من أحسن ضروب التأثير عند القراء قضاة وكانوا او خصوماً وكان يقال عن صاحب هذه الموهبة ( ذلك رجل يعقد العقدة فلا تحل ) واولئك هم ( المزورون ) في عرف الاتراك المصريين ولنضرب لذلك مثلاً يؤيد ما تقدم

لما تغير نظام جريدة الوقائع المصرية وصارت تصدر ثلاث مرات في كل اسبوع ثم في كل يوم منه اعطيت حق مراقبة المجالس في احكامها وصارت هذه ترسل اليها الاحكام فتشرها وتبدي عليها من الملاحظات ما

كان يعن لها

فمن الاحكام التي بعث بها اليها مجلس استئناف بحري حكمٌ حاول  
محرروها فهمه فلم يدركوه ونشرت الوقائع الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة  
١٨٨١ ( ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ ) عدد ١٠٣٧ المجلة الآتي نصها

### مشكلات الكتابة

من مند ايام جرى قلم النصيحة بمداد حب المنفعة على قرطاس المقصد الجميل فرقم  
كلمات في الاثناء وبيان مراتبه وتفصيل المدوح منه وغير المدوح وتقسيم ارباب القلم  
في ديارنا المصرية وختمها ببناء عمومي صادر عن سايح القلب وصميم العواد  
ولقد كانت الآمال ترسل في مخياي باقلام الرجاء ان سيكون لتلك الكلمات عند  
اهل الديار وقع حميل فتشعل عنها النفوس ويظهر لها اثر يذكر في عالم المحسوسات  
فكنت لذلك كالواقف على اقدام الانتظار لانتهاز الفرصة في لقاء المحبوب يقلقه الصجر  
ويصديه الاصطبار فاذا مضى اليوم الطويل ولم ار فيه من اثر يدل على نوال المطلوب  
رددت انفاس الاسف ومنيت النفس باليوم الثاني عشاء يسهر حجره عما يسكن الروح  
ويدفع الوسواس شأن الحب يتعلل بالاماني ويعتذر بتوارد الايام ولما طال بي المدى  
وتطاوت الازمان على ما تعلق به الآمال حدا بي حب المنفعة الى اعادة النصيح  
وترداد القول فيه فلعلني اجد فائدة التكرار فيجلو ما مرّ من العسر والانتظار غير اني  
ساجعل هذا الفصل قاصرا على القسم الاخير الا وهم الذين حسبوا انفسهم عرباء بين  
اساء اللغة العربية على ما هم عليه من وفرة العدد وكثرة الاشتغال بمصالح البلاد ومنافع  
العباد فاسمهم هم الذين عليهم مدار الاعمال ويتوقف على مجاحهم صلاح الاحوال فاقول  
كثيرا ما وردت المراسلات بسوادر الوقايح ومهمات الحوادث مغلفة الالفاظ عاصفة  
المعاني محتلة التركيب لا يقتدر المطالع على حل رموزها ولا يتمكن من فك طلاسمها الا  
بعد ان يجهد نفسه ويمس المعركة ويدتق النظر ومع ذلك فلا يحلو الحال من الخطاء في  
فهم المقصود مما نواه الكاتب منهم ورقه في اسطر بينها وبين النوى له بون بعيد حتى كانهم  
اصلح الله حالهم آلوا على انفسهم ان لا يفتشوا في اوراقهم الا ما لا تصل اليه الافهام  
ولا يقف على حقيقته الادراك وعدوا ذلك من جليل انزيا وحيل الاوصاف او كانهم



وهم في وسط ابناء اللغة العربية لم يرضوا لانفسهم هذه النسبة فنصبوا الادلة واقاموا البراهين على انهم براء منهم وليسوا من طاعتهم في شيء

وقد جرت عادة كثير من هاته الطائفة من بدء وجودها باستعمال الفاظ تلتقيها آذان الخلف عن اقواء السلف فخلقت بمخيلاتهم علوق العلق في الجلود فلا كروار الايام يغيرها ولا تبدلها طواهر العلوم فتري مراسلاتهم الى هذا الوقت ( الذي طم فيه بحر العلم ونفتت فيه اقلام الكتبة سحر البيان ) غاصة بمفردات هذه الالفاظ واساليب تراكيبهم جارية على منوالها لا يخشون فيها مطلقا ولا يرهبون ناقدا ولا تدعوهم الغيرة عند ما يطالعون رسائل سواهم المينة المقصود الواضحة العبارة السهلة المأخذ الى الاقلاع عما الفوه او التباعد عما اعتقوه بل لا تزال تطالع في خلال نماذجهم ( تلك الرجل ) و ( هذا المرأة ) و ( هؤلاء الشخص ) و ( منه ينفعهم ) و ( لذا وكون مما ذكر ) و ( من حيث ليس ) و ( وورد جوابكم والحال ) و ( ما توري ) و ( سبق مخاطبه ) و ( التوريه او الا رايه منه ) و ( تحت الاهيه ) و ( كون من سابقة التحقيق ) و ( كون من ذا يتضح ) و ( كان جاري المشاحرة ) و ( احرونا الصرف ) و ( بذا لا هداك لزوم ) و ( انما من كون مذكورا بذلك ) الى غير ذلك مما لا يمكن للقلم ان يستوفي فيه الاحصاء وهذا اذا نظرنا الى المفردات واما لو وجهنا النظر الى التراكيب لوجدنا المبتدأ بلا خبر والفعل بدون فاعل والشرط بغير جزاء لقولهم وهي من النوادر المستغربة ( ورد امر سعادتك بالاستعلام عن فلان الذي صفته كذا ولما حصر فلان وسألناه عنه ان كان قابله ام لا ولزم شرحه بالافاده ) والاستنتاج من مقدمات تباين المقصود وجعل الشيء سببا لمناقضه والتأليف بين المختلفين والحكم عليهما معا بما لا ياسب الا الواحد منهما والتمزق بين المتجاسين اللذين اذا حكم على احدهما باي الاحكام شمل ثانيهما رغما عن المفرقين وخطط موضوع المادة بسواء والحشو والتطويل بما لا يحتمله الكلام الى غير ذلك مما يوجب ركافة العبارة وقلاقة التركيب ان لم نقل انه يحل للمعنى ويؤدي الى فهم غير المقصود

ويغلب على الظن ان هذا هو السبب الوحيد لاشكال غالب القصايا وتطويل الرمن فيها فانه ربما دعت الحال لنقل اوراق مادة ما من ديوان الى سواء او قصت الصرورة بسرمان الخطابيات فيما يتعلق بين ديواين فيفهم منها هذا ما لم يكن قصده ذلك فيعمل فيها على قدر ما يصل اليه ادراكه وهناك مختلف الاقوال ويكثر القيل والقال ويقع فيها الاشكال وتتجدد



الاستعلامات بما تطلبه الاحوال ومن هنا يحصل الالتباس ويطول الزمن بدون ان تحل مشاكلها او تنتهي مسائلها فتنقل المادة من البساطة الى التركيب وتحول من السهولة الى الصعوبة والتعقيد بل ربما دخلت المادة بهذه الوساطة في باب تنوع المقاصد واختلاف الاعراض وجعلت بعد امتداد الزمن وتعطيل ذويها ( عن الاعمال المعاشية ) في زوايا الاهمال اذ لا يبعد ان اربابها يهون عليهم قوات الحقوق ولحوق الاضرار فيتركوها تلعب بها ايدي التنقلات الى ان تقع في بطن صندوق فتغيب عن النظر وتنسى من الادهان وكان مثل هذا كثير الوقوع في غالب المواد بدون تفرقة بين التي تختص بالاهلين بمعصم مع بعض او التي تكون فيها مصلحة اميرية عمومية او خصوصية وقد اثبتنا بعض القصايا على ما يفهم منها ثم صدر لنا من مصدرها الاول ما يفيد اننا لم نثبتها كما نواه الكاتب ( ولم تدل عليه ) احرفه فاثبتناه مع اشفاعه بتقديم المَعذرة وطلب التصحيح فيما يرد الينا من بعض المراسلات . هذا وقد ورد الينا من مجلس استئناف بحري مراسلة افتتحت بقضية حاو لنا فهم المقصود منها فلم تقف عليه ولهذا رأينا ان نثبتها بنصها لتكون من الشواهد على ما قلناه ولئلا نتجاوز ما نواه مسطرها فنحتاج الى اعادة التصحيح وهي هذه برسم حروفها

في ليلة الجمعة ٢٢ شعبان سنة ٢٩٤ صار قتل شخص يدعى شعبان نجم من كفر سعدون غريبه بالعيط تعلقه وورثاه حصروا شبهتهم في شخص بلديه يدعى احمد شوره ولما ان المذكور لم يقر على ذلك وانسب سيد احمد عبد الدايم رئيس المشيخة اغرى الورثة ومن سئلوا في القصيه على تهمة وما قيل فيحقه بسبب مطاعته فيحق الرئيس المذكور معما ابداه من المعادات في ذلك قد احدثت الحكومة في اسباب الفحص والتدقيق في هذه المسألة ولما تبين براءة احمد الشوره المذكور وعدم صحة تهمة كونها باعري دالك العمده وشبهة العمده المذكور بما حل بشعبان نجم وما اتصح من بعد شخص يدعى ابو السعود ابراهيم من كفر ابو جندي تابع اسماعيل الفار صهر سيد احمد المذكور ليلة قتل شعبان المذكور وما تورى بالتحريات التي حرت عن ذلك من ان فقده بمعرفة ابراهيم الفار هو لعدم افشا ام شعبان نجم الذي قتلوه ليلتها مراعاة خاطر سيد احمد عبد الدايم قصد سبة قتله لاحد الشوره انحكى عنه بسبب مطاعته فيحقه قد حكم من الاستئناف برأه احمد المذكور ومحاربات سيد احمد عبد الدايم بايمان اسكندريه مدة سه ونصف ثم واشبهة اسماعيل الفار في هذه المادة ايضا وعدم اجري تحقيقات

ابتدائه معه ولا معرفة المشتركين فيها خلاف سيد احمد عبد الدايم تنوه انه بصدور المضبطه للمديرية تجري التحقيق اللازم عن ذلك بمعرفتها ونحوها اوراقه على جهة الاختصاص ثم حكم على سعد بدوي الصراف بطرده من الخدمات المديرية نظرا لتجاربه على توضيح عمر ولد شعبان نجم الذي كان تهمة احمد الشورى بناء على قوله زياده عن الوارد دفتر الصحة بنوع الموافقة لما اوراه رئيس المشيخة فيخصوص الولد المذكور بقصد تأييد احمد الشوره مع انه قاصد سحب ارباب وظائف المقاره بالمديرية خمسة عشر يوم نظرا لاهمالهم في ضبط الماعل حال الواقعة وسجن نجم احد من سئلوا في القضية نظير اختلاف اقواله عشرة ايام واحمد افندي حمر مأمور المركز سابق الذي حضر واقعة القضية ونسب له فيها المساعدة لسيد احمد عبد الدايم في مجبورية واعرى المشواين على تهمة احمد الشوره تنوه عن استيفاء التحقيق معه بمعرفة المديرية بالنظر لعدم استيفاء واحالة اوراقه على جهة الاختصاص اهـ

وغير خفي ان مثل هذه الكتابه لا يستفيد منها قارئها عرض كاتبها بمجرد الاطلاع عليها وامعان النظر فيها بل لا بد له من وجود مسطرها معه ليعين ما قصده ويوضح ما نواه ولا شبهة في انه يستحيل وجوده مع كل كتابة يسطرها وهذا مناقض لاصل العرض المطلوب من فن الكتابة والقراءة فان لم يكن العرض منها في اصل الوضع الا تسهيل طرق التعلم والتعليم وامكان تواصل الافكار وقضاء الاوطار مع بعد الشقة وتباين الاوطان واستفادة العائب عن مكان الكاتب ما استطوت عليه سريره فاوقات هذا العرض باي واسطة في اي نوع كان من انواع الكتابة لا يعتد به ولا يحسب من فنها المطلوب اذ يلزم على قوائمه انه لا يمكن الافادة والاستفادة الا لاحتاج المتحاطين في نهار واحد وفي هذا نصيب من وتصحيح لكل انصالح المتبادلة بين نوع الاسان ومن العجيب ان اناسا من هاته الطائفة يعتقدون انه لا يجتمع العلم باللغة العربية وفنون الآداب مع المعرفة ناسايب الكتبة واصطلاحات الدواوين فكل من تعلم العلوم واجهد نفسه في محصيل الفنون يتمتع عليه ان يكون من اوساط الكتبة فصلا عن الماهرين وقالوا انه على قدر تقرب الشخص من العلوم والصون يكون تساعده من الانتظام في سلكهم الصبيد ولا يخفى ما في ذلك من العلو والاحفاف فان العلم بشيء لا يباي العلم بسواه بل ربما اعان عليه ولا سيما ان كان المعلومان من نوع واحد كما في فنون الكتابة والاشياء ولكننا ملتصق لهذا الصريق منهم عدرا واصح البيان ذلك انهم

شبا مجردين عن العلوم والفنون وعلموا بعد فوات الزمن ان المجرد عنهما لا يعد من نوع الانسان الا على سبيل المجاز فحاولوا ان لا يتحلى بهما احد من مشاركيهم في صناعتهم حرصا على ناموسهم من السقوط وحفظا لمنزلتهم الرفيعة في الملوب فقاموا بوظيفة التنفير من الآداب محتجين ناهيا منافرة لصناعة الكتابة التي عليها مدار التعيش في هذه الدار على انا لا نطلب منهم ان تكون كتاباتهم جارية على قوايين اللغة العربية او كافلة لما تقتضيه الحال من الفصاحة والبلاغة او شاملة لما يؤثر في النفوس وينتقاه من حال الى حال ولكننا نطلب منهم امرا سهلا لا يصعب نواله على قريب العهد بالكتابة والقراءة وهو ان تكون الكتابة سهلة العبارة واضحة المقصود ( وان كانت بالالفاظ العامة المملوكة ) وان يكون موضوعها واحدا حالية من التعقيد والتطويل بما لا يحتاج اليه الكلام )

نعم انا نعترف للكثير منهم بانهم قد انتقلوا عما وصل اليهم من المتقدمين واحدوا يجارون ابناء العاوم ويسيرون على طريقتهن في المراسلات والكتابات فرأيا رسائلهن ( وتحريراتهن ) وانشأتهن سهلة العبارة صحيحة التركيب بهن منها المقصود بدون نجم مشقة ولا مقاساة عناء ولكنهم قليل من كثير

واني لعلى يقين من ان هذه الصيحة ستصادف قلوبا سليمة وصدورا حالية من الزهو والاعجاب فتقع لدى اربابها موقع القبول والاستحسان فيعملوا على ما رسمت به من البيان كما اتي لا اجهل انها ستقع بين يدي اقوام ترفع نفوسهم عن النظر اليها وتشمئز قلوبهم عند سماع ما تصمته من الصايح فيعوتهم ما نطقت به من الموعظة والتذكير ولكننا لا يمعنا غامنا بذلك عن بدل النصيح وتكرار القول فيه فانا غير آيسين من رجوعهم يوما الى انفسهم فيعلموا ان جميع ما رقصنا من هذا القليل ليس الا حاصل محبة ومحض اخلاص اوجبنا عليه المصلحة العامة والرمنا به وطائنا والله الهادي الى سواء سبيل

### ثم اتبعت الوقائع هذه الجملة بالجملة الآتية

اوردنا في العدد الماضي القضية التي افتتحت بها مراسلة مجلس سبباف بحري واشتاعا مصبا ليطلع عليها اقرء ويحجروا انفسهم في فهم ما اضطوت عليه ثم يرجعوا بعد ذلك بدون فائدة اد لا يمكن ان يهيم بها شيء لا مريدة فيها او لشخص منها او بوجود مسطرها معها في كل مكان قرئت فيه اسطرها

واليوم تنشر القضية التي احتتمت بها تلك المراسلة بحروفها ورسمها وثبت بعدها ما يستفاد منها بعبارة عامية ( ولعلها تكون الخاتمة لما يماثل هذه المراسلات ) ونطلب من حضرة هذا الكاتب ومن سواه ممن يرسلوننا ان ينسجوا في كتاباتهم على هذا المنوال السهل ولا يكلفوا القارئ المشقة الرائدة والعناء الشديد في فهم امر سهل ومعنى قليل وان قبلوا هذه النصيحة فيصرفوا من زمنهم الطويل وقتا يسيرا فيما يعود عليهم بحسن السيرة وعلى اعمالهم بالاصلاح وهذه هي القضية بنصها ورسمها

( شخص يسما حبيب اقندي سالم مأمور مركز منيت سمندو سابق ادعا على مسيحه منصور الذي كان كاتب محريرات مديرية الدقهلية بانه من تلاعبه في شياحة نوسا الفيط بعد ان حرر افادة برفت مشايخها بالنسبة لعدم انتظام حركتها قد حرر افاده أخرى عودت المشايخ المذكورين لوظائفهم بالقول ان المكاتبات الجارى صدورها عن رأى الحكام مع كون ذلك بخلاف فالتحقيق فاما اتصح من ان تحرر الافادات المحكى عنها هي رأي مدير وقتها وبجتمه ايضا قد حكم بصرف النظر عن دعوى المدعى المذكور ) اه وهذا هو ما يستفاد منها

ادعى حبيب اقندي سالم مأمور مركز منيت سمندو سابقا على مسيحه منصور الذي كان كاتب محريرات مديرية الدقهلية انه كتب برفت مشايخ ( نوسا الفيط ) لعدم الانتظام فيها ثم كتب ثانيا بعودتهم الى وظائفهم واحتج ان ذلك كله بامر الحكام مع ان الامر ليس كذلك وقد ظهر بالتحقيق ان هذه الكتابات كان موقعا عليها من مدير ذلك الوقت فلذلك حكم بصرف النظر عن هذه الدعوى

وعلى قدر درجة هذا القضاء وذاك النظام وجدت المحاماة في ذلك العهد بنير نظام سوى مجرد الارادة ولا قانون الا رغبة الحاكم او القاضي وحسن عنايته بالوكيل

ويشترط عادة في المحامي ان يكون لين العريكة عظيم التحمل له دراية بالتداخل واجتذاب قلوب القضاة والحكام بالبذل والسخاء والتفنن في اساليب الهدايا. ومنهم من كان يركن في نجاحه الى ما له من النفوذ والحظوة

لدى عظيم من المقرين وآخرون يتهزون فرصة مكانتهم الشخصية فيتخذون اصفياء يرسلونهم الى المحاكم والمصالح في قضاء الاعمال وانجاز القضايا وقوم يستخدمون السعائيات فيرهبون الحاكم بما يلقونه من الخوف في قلبه وكانت الظروف تساعد على ذلك وتدعو اليه

والآن يسهل علينا تلخيص حال المحاماة اي حق المدافعة عن النفس والمال في كلمتين : من كان قوياً فله محام من قوته ومن كان غنياً فله وكيل من ثروته والله يتولى الضعيف والفقراء برحمته

نم كانت المحاكم الشرعية موجودة ولكن اعمالها كانت على نحو ما تشير اليه تلك الشكوى وما جرى فيها كما ان حالة البلاد وبواعث توطيد الحكومة الجديدة فيها كانت من جهة اخرى تستلزم غير تلك المحاكم في تقرير الحقوق وفرض الواجبات والفصل في المنازعات فكان الامير بنفسه يقضي ورؤساء الدواوين تقضي والسناجق والاغوات تقضي وكل موظف حتى المحتسب حتى القواص يقضي

أقول القواص ولا يستغربن القارىء قولي هذا فاني عرفت أيام كنت تلميذاً بمكتب مدينة رشيد الاهلي سنة ١٢٩٤ محافظاً كان له من الصولة والسلطان ما لم ينله كثير من امثاله فكان يجمع بين وظائف (محافظ رشيد) و (ياور خديوي) و (لوا السواحل) و (مدير البحيرة) وكان حرسه الله امياً لا يعرف القراءة والكتابة وكان له رئيس حجاب اسمه شاكر اغا اذا مشى في الاسواق ارتجت جوانبها واذا انعم بالسلام على أحدهم اشرابت نحوه الاغناق واذكر اني سلمت يوماً عليه بأشارة احد

وجهاء البلد فكنت اعد نفسي بذلك من السعداء . فاذا تنحاصم اثنان امام  
 ( سعادة المحافظ ) قال للمدعي عليه ( راجل انت فيه الف قرش من  
 شان دي ) وقال للمدعي ( هو مفيش الف قرش من شان انت ) فيجيب  
 المدعي لا ( وحياءه راس الباشه ) فيغضب الباشا ويضيق صدره ويقول  
 ( جال شاكر اغا اتى شوف ايه دول خباصين ) فيخرج شاكر شاكرآ  
 ويحبس من يشاء ويعفو عن يشاء وكان اغنى من سيده واوسع يداً وابهج  
 ملبساً وافسح داراً واكثر رماداً

وما عهدنا بشاكر اغا وذى المناصب الاربع ببعيد فما ظنك بما قبل  
 ذاك الزمان وليس من ذكرنا الا بقية من بقية من اولئك الحكام  
 ماذا كان يعمل المحامي امام ذلك المحافظ وما الذي كان يجدي الدفاع  
 في حضرة هذا القواص لا جرم ان الحق كان للاقوياء على الضعفاء كما  
 كانت كمالات الاغنياء مقدمة على ضروريات الفقراء



## الباب الثالث

﴿ المحاماة امام المحاكم الجديدة ﴾

تنقسم المحاكم الجديدة الى قسمين عظيمين هما المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية

اما الاولى فانها انشئت بعد مصادقة الدول باصر عال صدر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وهي ثلاث محاكم ابتدائية . محكمة مصر وتشمل دائرة اختصاصها مدينة القاهرة وجميع مديريات الوجه القبلي ومديرية القليوبية ومحكمة المنصورة ويدخل في اختصاصها مديرتا الدقهلية والشرقية ومحافظات الاسماعيلية والسويس والعريش ودمياط وبور سعيد وفيها مأمورية لنظر المخالفات والقضايا الجزئية . ومحكمة الاسكندرية واختصاصها مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ومدينة الاسكندرية . ثم محكمة استئناف واحدة مركزها مدينة الاسكندرية . وكان الاولى وجود محكمة الاستئناف في القاهرة لانها وسط بين طرفي البلاد لكن لما كانت المحاكم المختلطة تعتبر تقسمها اجنبية وكان قناصل الدول العموميون في مبدأ الامر مقيمين في الاسكندرية لافي القاهرة ( ولا تزال سفارة اليونان فيها حتى الآن ) ارادت المحاكم المختلطة ان تكون محكمة الاستئناف في تلك المدينة ايضا

وتنظر المحاكم المذكورة في الخصومات المدنية التي تقع بين الاجانب والوطنيين او بين الاجانب التابعين لدول مختلفة . واما اختصاصها الجنائي فقاصر على المخالفات وبعض الجرائم المختصة بالموظفين او التي تمس احكامها من جهات معينة

### هـ المحامون امام المحاكم المختلطة

كانت المحاماة في اول نشأتها حرة على التقريب ليس لها من النظام الا قواعد اولية ولهذا دخل كثير في تلك الحرفة ممن لم يكن لهم الملم بالقانون ولا بواجبات مهنته . لكن وجد بجانبهم بعض افراد امتازوا بالعلم والدراية . ولكون اللغة الغالبة في قضاة تلك المحاكم هي اللغة الفرنسية والتليانية جرت المرافعات بهاتين اللغتين لا سيما الاولى وان كانت اللغة العربية مقررّة رسمياً بمقتضى لائحة الترتيب النظامية . ومن اجل هذا احتكر الافرنج حرفة المحاماة امام تلك المحاكم فلم يوجد بينهم من ابناء اللغة العربية احد الى عهد قريب جداً ومن دخل منهم بعد ذلك فانه لا يزال تابعا لغیره من الاوروبين فما رأينا الى الآن صاحب مكتب مستقل امام المحاكم المختلطة . نعم يوجد من بين المحامين المقررين امام المحاكم الاهلية من يترافع بنفسه امام المحاكم المختلطة لكن ذلك بطريق العرض وفي النادر

ولما تأصلت تلك المحاكم في البلاد عمدت محكمة الاستئناف وهي التي لها حق المراقبة التامة على النظام اتقضي المختلط باجمعه الى وضع نظام للمحاميين فقررت لائحة ترتيب حرقهم وبيئت واجباتهم وحقوقهم وصدر



الامر بإعتمادها في ٩ يونيه سنة ١٨٨٧

وتلك اللائحة تقتضي ان يكون الطالب لحرفة المحاماة حائزاً لشهادة الدراسة الحقوقية . وذا سيرة حسنة . وقاطناً في مصر . وزاول صنعتة خمس سنين امام احدى المحاكم الابتدائية . وهي الشروط اللازمة لأدراج الاسم في قائمة المحامين . وتحسب للطالب مدة اشتغاله في بلاده ولو قبل حيازة الشهادة او قبل توظيفه . ومدة توظيفه في القضاء . وكذلك الاشتغال بالتوكيلات او التوثيقات او اعمال اقلام كتاب المحاكم وما شابهها وتؤلف لجنة القبول من وكيل المحكمة الاستئنافية او من يندب عنه ومن قاضٍ تعينه الجمعية العمومية . ومن النائب العمومي او احد وكلائه ومن رئيس طائفة المحامين او من يقوم مقامه . ومن احد اعضاء مجلس الطائفة المذكورة . وليس في المحاكم الابتدائية لجنة من هذا القبيل لان الاستئناف يجمعها . وتجاوز المعارضة في قرار اللجنة امام محكمة الاستئناف وفي كل سنة قضائية تنشر اسماء المحامين المقبولين واما كن اقامتهم في الجرائد المعدة لنشر الاعلانات القضائية

فاذا قبل الطلب ولم يكن للطالب مدة اشتغال سابقة وجب عليه ان يباشر اعمال مهنته امام المحاكم الابتدائية بشرط ان يقيم في مكتب احد المحامين المقبولين امام محكمة الاستئناف وان يقدم بعد انقضاء مدة الاشتغال شهادة من استاذ به انه اقام تلك المدة المقررة كلها مجدداً

ولا يجوز لهم ان يترافعوا امام المحاكم الابتدائية الا اذا كان الموكل حاضراً او كان بجانب المترافع محام مقبول امام الاستئناف يأخذ المرافعة

على عهده بشرط ان يكون عمر المترافع احدى وعشرين سنة على الاقل ولا تكتب اسماؤهم في القائمة ولا يعتبرون اعضاء في الطائفة الا اذا قضوا مدة الاشتغال وقررت اللجنة ادراج اسمائهم . لكنهم يكونون في تلك المدة خاضعين لنظام تأديب المحامين المقررين

فاذا كتب اسمه في القائمة صار له الحق في المرافعة بدون قيد امام المحاكم الابتدائية . ولا تجوز له المرافعة امام الاستئناف الا اذا قضى ثمان سنوات مشغلاً بحرفته في مصر او في الخارج منها الخمسة الاولى ومدة توظيفه في القضاء عند وجودها

ويجب على المحامين ان يؤدوا عملهم طبقاً للقانون بمجد واستقامة . ولهم ان يستعملوا في الدفاع جميع الطرق الا ما خالف وكالتهم وذمتهم والقانون وعليهم ان يمتنعوا في مرافعاتهم عن الشتائم والتعريض الذي يجرح زميلهم او موكله وان لا ينسبوا له ما يخل بالشرف او السمعة اللهم الا اذا كان مرخصاً لهم في هذه الحالة الاخيرة من موكلهم بالكتابة . وان يمتنعوا عن الاستتاجات التي لا فائدة فيها . وان يحترموا كل قاضٍ من القضاة الذين يشغلون امامهم . وان يكتبوا سر موكلهم الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون . وان يقوموا بالمرافعة عن الفقراء مجاناً . وان يمتنعوا عن المرافعة لخصم في قضية سبق انهم ابدوا فيها لخصمه رأياً او كانوا وكلاء عن هذا الاخير في دعوى مرتبطة بها . وان يتمسك كل واحد منهم بما يليق لهيئة محاماة المنتظم فيها من الشرف والاعتبار . وعليهم ان يباشروا القضايا تحت ضمانهم ما دام توكيلهم قائماً فيها . انما لهم ان يتنازلوا عن

التوكيل بشرط اعلان تنازلهم رسمياً الى الموكلين والاستمرار بعد الاعلان على اداء الاعمال اربعة عشر يوماً حفظاً لحقوق هؤلاء من الاضرار . فان عزلوا فلا واجب عليهم مما ذكر . وعليهم ان يردوا الاوراق لموكليهم بعد انقضاء وكالتهم . وان يؤثروا على التوكيل بما يفيد بطلانه الا اذا مضى خمس سنين من تاريخ انقضاء التوكيل . ولهم ان يستنيبوا بعضهم عند المانع تحت ضمان المستنيب . فان انقطع احدى اربعة اشهر وجب عليه اخطار محكمة الاستئناف بسبب انقطاعه لتعلنه الى المحاكم الابتدائية . ولهم ان يتعاقدوا على اجرتهم مع موكليهم . لكن لا يجوز لهم ان يجعلوا اجرم جزءاً من موضوع الدعوى ولا كله بالاولى

ولا يجمع بين المحاماة ووظائف الحكومة ذات الرواتب الا مدرس في مدرسة الحقوق . ولا بينها وبين اي عمل لا يليق بشرف هيئة المحاماة وللمحاميين امام المحاكم المختلطة طائفة ومجلس طائفة . فاما الطائفة فهي عبارة عن مجموع المحامين المندرجة اسماؤهم ولها حقوق تعال بمقتضاها في جمعية عمومية او بواسطة مجلسها . والى الطائفة ومجلسها ترجع المحافظة على شرف المحاماة واعتبارها وحقوقها والمراقبة على اداء واجباتها

وتختار الجمعية العمومية رئيس الطائفة من المقبولين امام الاستئناف بشرط ان يكون استقال فعلاً بحرفته عشر سنين خمس منها امام محكمة الاستئناف المختلطة . ويكون الانتخاب باغلبية اصوات الموجودين المطلقة . وكذلك يكون انتخاب نائب الرئيس وعضاء المجلس . ويجب ان يكون ثلث الاعضاء المذكورين من المحامين المقيمين بالقاهرة بشرط ان لا يزيد

عدد على خمسة اعضاء

ومدة الانتخاب للجميع سنة . ويصح تجديد انتخابهم من بعدها  
ولهم ان يستقيلوا . وعلى المجلس اخطار محكمة الاستئناف بنتيجة الانتخاب  
ويعتبر الرئيس ونائبه عضوين في المجلس . وهو يصدر قراراته بالاغلبية  
المطلقة . ورأي الرئيس مرجح عند التساوي

وتختص الجمعية العمومية بوضع لائحتها ولائحة المجلس . وتحديد عدد  
اعضائه . وتقرير الايرادات والمصروفات . وتقدير قيمة الاشتراك  
والاقرار على الحسابات . ولا تعتبر اللائحتان الا اذا صدقت عليهما محكمة  
الاستئناف

ومن اختصاصات المجلس الاشتراك في تحرير قائمة المحامين . وتنفيذ  
قرارات الجمعية العمومية . وادارة اعمال الطائفة . وجمع الاشتراكات  
السوية . والمخاطبة مع المصالح الاميرية والافراد الذين ليسوا من الطائفة  
والتوسط بين المحامين وموكليهم عند الطلب لتسوية الاتعاب . والنظر فيما  
يقع بين المحامين من الخلاف المتعلق بمهنتهم . وتوقيع الجزاءات التأديبية  
وطلب عقد الجمعية العمومية . وابداء الرأي الذي تطلبه منه محكمة  
الاستئناف في القوانين واللوائح المطلوب سنها

والمجلس ان يكل تنفيذ بعض هذه الاختصاصات الى اعضاءه  
المقيمين في مصر بالنظر للمحامين الموجودين بها

ويزول حق الاشتغال بالمحاماة في الاحوال الآتية . اولاً اذا اشتغل  
المحامي بصناعة او وظيفة لا يصح الجمع بينها وبين المحاماة . فان زال هذا

السبب الطارئ جاز له الرجوع الى حرفته . ثانياً اذا ترك المحامي الاقامة في القطر المصري وصارت اقامته الاعتيادية في بلد آخر . ثالثاً اذا حكم عليه بشطب اسمه من جدول المحامين

اما مراقبة سير المحامين وملاحظة أعمالهم فراجعة الى مجلس طائفتهم والى محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وكل محام خالف واجبات مهته أو ارتكب في أدائها أو خارجاً عنها أموراً تخل بشرفه أو توجب احتقار طائفته يعاقب باحدى العقوبات التأديبية الآتية

أولاً الانذار وهو يصدر ممن لهم حق المراقبة فهو جائز من محكمة الاستئناف أو احدى المحاكم الابتدائية أو مجلس الطائفة

ثانياً التوبيخ

ثالثاً الايقاف الموقت وليس له مدة معينة

رابعاً محو الاسم من الجدول

ولمحكمة الاستئناف وحدها حق الحكم باحدى العقوبات الثلاث الاخيرة . وتقام الدعوى التأديبية بناءً على أمر محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها أو بطلب أولى الشأن أو احدى المحاكم الابتدائية أو مجلس طائفة المحامين أو النيابة العمومية . ولا تمنع العقوبة التأديبية من محاكمة المحامي جنائياً اذا وجد وجه لذلك . ثم انه يجب أن لا يحكم على متهم بعقوبة تأديبية الا بعد سماع أقواله أو تمكينه من الدفاع عن نفسه . وتكون جلسات محكمة الاستئناف في تأديب المحامين سرية . ويجب أن تذكر

في الاحكام الاسباب التي بنيت عليها . وتنفيذ الاحكام التأديبية يحصل بناء على طلب وكيل محكمة الاستئناف

هذا هو نظام المحاماة امام المحاكم المختلطة بوجه الاجمال وهو وسط بين نظامها في اوروبا وبين حالها أمام المحاكم الاهلية . وأهم شيء يلتفت اليه فيه هو رفع سلطة النيابة عن المحامين بقدر الامكان ولذلك لم يكن من حقها أن تراقب أعمالهم وان كان لها الحق في طلب محاكمتهم . وحق طلب المحاكمة قد يقتضي المراقبة ولكنه لا يستلزم حقها قطعاً . كذلك ليس في القانون ما يخول النيابة حق الاشتراك في الحكم أو اقامة الدعوى بل ذلك خاص بالمحكمة كما اختص وكيلها بالتنفيذ دون النيابة العمومية

والسبب في هذا انهم يعتبرون النيابة طرفاً والمحاماة طرفاً آخر من حيث المساواة أمام المحكمة في مرافعاتهم فلا يميلون الى اخضاع الثانية الى الاولى تماماً لانه ربما حدث بسبب ذلك تأثيرات تضر بالعدالة وتضعف من حرية دفاع المحامين . ومع ذلك فللنيابة أمام المحاكم المختلطة نوع من السيطرة على المحاماة أوجدته المادة واستلزمته طبيعة النظام وبعث عليه حق النيابة في طلب اقامة الدعوى

ويجمع المحامي أمام المحاكم المختلطة بين حرفته ومهنة التوكيل كما هو الشأن أمام المحاكم الاهلية

## ﴿ المحاماة امام المحاكم الاهلية ﴾

خلفت المحاكم الاهلية المجالس المحلية الملقاة فورثت عنها عدداً لا يحصى من الدعاوي الفارغة والقضايا الفاسدة والخصومات المخترعة وكثير منها اكل الزمان أوراقه وفرق أدلته وبددت يد الهوى شمل الحق فيه<sup>(١)</sup> وورثت عنها أهم من ذلك رجالاً كانوا يشتغلون أمام تلك المجالس على النحو الذي شرحناه ولم يكن معهم من علم زمانهم وقانون مجالسهم الا ما كان متعلقاً بارتضاء الرؤساء ومواساة الكتاب والتلاعب بالقضايا والمماطلة في اداء الحقوق وايجاد المعلوم اختراعاً واعدام الموجود كذباً وبهتاناً . فكان اكبرهم شهرةً وأوسعهم ثروةً وأعلام منزلةً من كثر درهمه وانكسر قلبه فينقد ولا يكتب . ويكسب ولا يتمب . ان وافقه القضاة سارت الدعوى وفق ما يريد وان رأى منهم عدولاً مال الى الكتاب فافرغوا ما في الجعاب لتعطيل سير القضية شهوراً واعواماً والخسارة على كل حال نلحق بالموكلين ولم تقطن المحاكم الاهلية في حين نشأتها الى ان جسمها يصير عيلاً آمن تمرىض اولئك الوكلاء للقضايا التي تنظر امامها فتساهلت في قبولهم وأوسعت لهم باب الدخول في المحاماة الجديدة فنشأ عن ذلك تأخر القضاء وانحطاط شأن المحامين

اما القوانين الاهلية فانها لم تحفل بالمحاماة في مبدأ الامر الا يسيراً وللمحاماة امام المحاكم الاهلية في الفترة الصغيرة التي مضت من يوم افتتاحها

الى هذا الحين أعني في مدى ست عشرة سنة ثلاثة أدوار . الدور الاول  
يبتدىء من عهد التشكيل الى سنة ١٨٨٨ . والثاني من سنة ١٨٨٩ الى  
سنة ١٨٩٣ . والثالث من سنة ١٨٩٣ الى هذا الحين

### الدور الاول

لم يكن للمحاماة في هذا الدور شأن ظاهر اذ القوانين لم تذكر عنها  
شيئاً يؤثر فقد اقتضت المادة ٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم على اجازة  
المرافعة بواسطة وكيل وقالت المادة التي بعدها ( ٢٥ )

يجوز لكل محكمة ان لا تقبل في التوكيل عن الخصام من ترى فيه عدم  
اللياقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل بحسب اللائحة

وهو اجمال في اجمال واطلاق في صورة تقييد . ولعل اللائحة ارادت  
أن لا تخرج كثيراً عن القوانين السابقة عليها فاقترحت على بيان ان المحاماة  
تابعة من حيث وجودها الاولي لرأى المحاكم . ووضعت شروطاً عامة  
وكلت النظر في استجاعتها الى القضاة وأهملت الحقوق والواجبات حتى  
يكشفها المستقبل للشارع فيقررها

ثم تلتها لائحة الاجراءات الداخلية الصادر بها الامر العالي في ١٧ ربيع  
الثاني سنة ١٣٠١ ( ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ) فزادت عليها بعض الاوضاع على  
الوجه الآتي

أوجبت المادة ( ٥٠ ) من تلك اللائحة على الوكيل ان يقدم توكيله  
الى كاتب المحكمة يوم المرافعة وقضت بان يكون التوكيل رسمياً أو مصدقاً  
على صحة الامضاء الموضوعة على ورقته . وأوجبت المادة ( ٥١ ) أن يوقع



عليه بحتم المصلحة أو الجمعية وامضاء رئيسها ان كان التوكيل عن مصلحة أميرية أو جمعية خيرية . وأوجبت المادة ( ٥٢ ) على الوكيل متى انتهت وكالته ان يرد لموكله ( كافة الاوراق والسندات الاصلية بمجرد طلب ذلك منه ) . واذا مضى خمس سنين من يوم انتهاء التوكيل فيبطل الوجوب المذكور عملاً بنص المادة ( ٥٣ ) . وأجازت هذه المادة أيضاً للوكيل في حالة عدم دفع اجرتة والمصاريف أن يأخذ صورة من الاوراق التي تكون سنداً له بمصاريف على موكله . ولا يلزم الوكيل ان يسلم لموكله الخطابات التي ارسلها اليه ولا السندات التي تثبت المصاريف التي دفعها من عنده ولم ترد اليه انما يلزمه اعطاء صور منها لموكله بمصاريف من طرفه اذا طلب ذلك . ومما جاءت به هذه اللائحة ما تقرر في المادة ( ١٨ ) منها وهو انه اذا استبعدت دعوى من جدول القضايا بسبب تقصير وكيل احد الخصوم جاز الحكم عليه برسوم اعادة قيدها وبتعويض الخسارة التي تحصل لموكله بسبب التأخير ثم رأَت محكمة الاستئناف انه يجب وضع قيود لقبول الوكلاء في المرافعة عن الخصوم فقررت في جلستها المنعقدة بتاريخ ٣ مايو سنة ١٨٨٤ القواعد الآتية

يجب على من يرغب قبوله صفة وكيل في المرافعة الاحصام

اولاً ان يرفق بطلبه شهادة تدل على حسن سيره واستقامته

ثانياً ان يقدم الشهادة المذكورة الى قلم النائب العمومي ليعطي رأيه بخصوص

سوابق الطالب

ثالثاً يعرض الطلب والشهادة على محكمة الاستئناف لتقرر ما تراه في جمعيتها العمومية

والاشخاص الذين يصير قبولهم محجور تعيينهم من تلقاء نفس المحاكم للدفاع عن

المتهمين في المسائل الجنائية طبقاً لنص المادة ( ٦١ ) من لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الاهلية كما يجوز تعيينهم عن الاشخاص الذين يوافقون من الرسوم القضائية رابعاً محرر جدول واحد تكتب فيه بلا تمييز اسماء جميع الاشخاص الذين صار قبولهم سواء كانوا حائزين للشهادة او لا

خامساً الوكلاء الذين يريدون المرافعة امام الاستئناف ولم يكونوا قادرين على استعمال اللغة العربية يجب عليهم ان يترافقوا بواسطة شخص عارف باللغة المذكورة ويكون ذلك بحضورهم بدون ان يملوا عليه مرافعتهم او في غيبتهم بشرط تقديم توكيل معتبر سادساً للحصوم ان يستيبوا عنهم اي شخص ولو لم يكن اسمه مقيداً في الجدول وفي هذه الحالة تسري على هؤلاء احكام الوجه السابق

سابعاً الاحكام السابقة لا تغير ما لحكمة الاستئناف من الحقوق في هذا الموضوع ثامناً يجب تبليغ هذا القرار مع نسخة من الجدول الى المحاكم الابتدائية الاهلية هذا حال المحاماة في الدور الاول . عليها أربعة واجبات وليس على الموكل لها واجب واحد . والنصوص المتعلقة بها خاصة بصفة التوكيل وتقديمه . وبالفصل بين الوكيل والموكل بعد انتهاء الدعوى فيما يتعلق بالاوراق . فقد نظروا في المحاماة الى ايجاد الوكالة بورقة التوكيل والى انتهائها برد أوراق الموكل اليه وتركوا المراد من الوكالة وما يجب فيها على الفريقين وكأنهم لاحظوا عدم الضرورة لتكفل القانون المدني بما يلزم في هذا الموضوع بدون التفتات الى أن المحاماة وكالة من نوع مخصوص . فالقانون العام وان سرت احكامه عليها لا يكفي للاحاطة بما يلزم لها من جميع الوجوه

وللاحظ ان المشتغلين بالمحاماة في هذا الدور الاول كانوا يسمون بالوكلاء وانه لا باحة الاحتراف بالمحاماة لمن شاء تقريباً انساب على المحاكم كل خال من العمل وكثير ممن لفظهم العيش فلم ينالوه في مهنة اخرى

فاحترفوا بالمحامة واستمروا على ما انساقوا اليه من جهل وسوء تربية وعدم احترام ذمم واستهانة بالحقوق وغير هذا مما تأباه المحامة ويجل عنه مقامها والمحاكم في خلال هذا كله منصرفة عنهم حتى تأصلت في المحامة عوائد سيئة واخلاق غير حميدة . واتصف بمجموع المحامين بما لا ينطبق على المكارم ولا يرتفع معه شأن طائفة أبداً

### الدور الثاني

اظهر الزمن الذي مضى من عهد تشكيل المحاكم الاهلية الى سنة ١٨٨٨ وجوب الاعتناء بالمحامة وانه يجب وضع حد لتركها في يد فريق من الناس لا يعرف ما هي ولا يجوز أن ينسب اليها فوضعت الحكومة لائحة جديدة صدر الامر العالي باعتمادها في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨

ويمكن تقسيم ما اشتملت عليه هذه اللائحة الى سبعة أقسام وهي

#### اولاً

#### شروط المحامة

( مواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ )

هي اربعة :

الاول ان يكون سن طالب الاحتراف بها واحداً وعشرين سنة على الاقل . ولم يذكر في اللائحة غاية للسنة التي لا تجوز المحامة بعده  
اشارة الى الاطلاق على انه اذا فرض تقديم طالب ممن بلغ من العمر حداً

لا يتمكن معه من القيام بمهام هذه المونة فاللجنة الامتحان النظر في امره  
ويموز لها عدم قبوله

الثاني ان يكون حسن السير والسيرة . ويراد بهما امر واحد هو  
عدم اتصاف الطالب بما يوجب الازدراء والاحتقار من سوء معاملته أو  
عدم كرامة اخلاقه أو ميله الى الموبقات وارتكاب الدنيا مما يجعل النفس  
غير مرتاحة الى ائتمانه على حقوق أحد الخصمين

ويثبت هذا الشرط بتقديم شهادة من اناس ذوي مكانة ثبتت لهم  
الشهرة الحسنة والصدق في القول ممن يعرفون الطالب ولا يجاملون بغير  
الحق . ولجنة الامتحان مطلقة النظر في اعتبار ما يقدم اليها من الشهادات  
دليلاً على استيفاء الشرط المذكور . كما انه ليس من مانع يمنع النيابة العمومية  
ان تتحرى من نفسها او بناء على تكليف اللجنة حالة الطالب وحسن سيرته  
الثالث ان لا يكون صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية من شأنها  
أن تخدش الشرف أو الاعتبار ويثبت ذلك بتقديم شهادة رسمية من قلم  
النيابة المقيم بدائرتها الطالب أو التي كان مقيماً بدائرتها ومن كل مصلحة  
سبقت له خدمتها . ولا يكفي بشهادة واحدة اذا ثبتت الإقامة بجهات  
متعددة لجواز حصول الحكم من أحدها دون البقية . وليس كل حكم  
قضائي أو تأديبي مانعاً من القبول بل يجب أن يكون من شأنه خدش  
الشرف أو الاعتبار وهي صفة للحكم لم تبنها القوانين ولم يأت النص عليها  
في لائحة أو أمر خصوصي وحيث يُلزِمنا تحديد هذه الصفة وفقاً لما تقتضيه  
المحاماة . فهي تستلزم حسن السير والسيرة وكمال الشرف والاعتبار وهذه

الصفات تنافي الكذب والنصب والتروير والسرقة والقتل والاختلاس فكل حكم لجناية بالاشغال الشاقة أو السجن يكون مخدشاً للشرف والاعتبار وكل حكم في جنحة من الجنح التي تدخل تحت الاحوال المذكورة يكون كذلك . ولا تثبت هذه الصفة لاحكام المخالفات اللهم الا في السكر والمربدة اذا تكرر وقوعهما

الرابع ان يكون ذا كفاءة تامة في فن المحاماة وهذا شرط مبهم موكل الى اللجنة تقريره . وتثبت هذه الكفاءة بقرار يصدر من لجنة مخصوصة يؤدي الطالب أمامها امتحاناً في القانون . وليس لهذا الامتحان شروط أو ضوابط مخصوصة بل ذلك متروك ايضاً الى نظر اللجنة

### ثانياً

#### لجنة الامتحان

تؤلف لجنة مستديمة في محكمة الاستئناف من رئيسها وأحد قضاتها والنائب العمومي أو من يختاره من وكلائه . ويكون في كل محكمة ابتدائية لجنة مستديمة أيضاً تؤلف من رئيس المحكمة وأحد قضاتها ومن رئيس قلم النيابة العمومية فيها . ولم تجز اللائحة لرئيس النيابة أن يندب عنه من يشاء من وكلاء النيابة كما جاز ذلك للنائب العمومي . وليس المراد منه ان وجود الرئيس نفسه واجب بحيث يتعذر اجتماع اللجنة لغيته بل المراد ان يحضر اللجنة من يدير رئاسة النيابة . فان كان الرئيس حاضراً فوجوده واجب وان غاب جاز حضور الوكيل القائم بوظيفته جرياً على القساعدة العمومية في كل مصلحة من مصالح الحكومة من ان الوكيل يؤدي عمل الرئيس

في غيبته إلا إذا منع من ذلك بنص صريح  
وتختص اللجنة بتحرير الجداول الشاملة لأسماء المحامين وبامتحانهم وتأديبهم

### ثالثاً

#### الجداول

يجب تحرير جدول في كل محكمة ابتدائية بأسماء المحامين المقبولين  
امامها فقط . وتحرر لجنة الاستئناف جدولاً عمومياً بأسماء المحامين المقبولين  
امام جميع المحاكم . فالمحامون قسمان . مقبول امام الاستئناف فهو مقبول  
امام كل محكمة من المحاكم الابتدائية . ومقبول امام احدى المحاكم الابتدائية  
فلا يكون مقبولاً امام محكمة ابتدائية أخرى وذلك لان الاستئناف هو  
عموم لمحاكم الدرجة الاولى ولا تفاضل بين محكمة ابتدائية ونظيرتها  
ويجب نشر الجداول المذكورة كل سنة في الجرائد المعدة للاعلانات القضائية  
وتتخذ كل محكمة لوحة مخصوصة لتعلق جدول محاميه . ومن قبل اسمه في  
اثناء السنة وجب النشر عنه بالطريقة المذكورة ايضاً . وفائدة الجداول ونشرها  
وعرضها في اللوحة اعلام اللاجئين الى القضاء بأسماء المحامين واشهار اسماء  
هؤلاء تمييزاً لهم عن غيرهم ومنعاً لغير المقبول في محكمة ان يترافع امامها

### رابعاً

#### الامتحانات

من رد قيد اسمه في جدول المحامين وجب عليه ان يقدم طلباً بذلك  
الى رئيس النيابة او النائب العمومي مرفقاً بالاوراق اللازمة وهي التي تثبت  
بتجاءه الشروط اللازمة لقبوله وهو يقدمه الى اللجنة عند اجتماعها مرة

على الأقل كل شهرين . وبعد تحققها من اجتماع الشروط المفروضة تمتحن الطالب فيلقي اليه اعضاؤها ما يشاؤون من الاسئلة في القوانين ومتى احسن الاجابة أعلن بانه صار مقبولا وقيد اسمه في الجدول ونشر في الجرائد وبأشر حرفته من اليوم التالي لامتحانه بدون يمين او غيره . فاذا كان قبوله امام الاستئناف اخطرت عنه المحاكم الابتدائية . واذا قبل امام احدى هذه المحاكم اخطرت عنه المحاكم الجزئية التابعة لها

واذا تقرر رفض طلبه نفذ عليه ذلك امام جميع المحاكم سواء كان ذلك الرفض من لجنة الاستئناف او من احدى اللجان الابتدائية . وعدم المساواة في المعاملة ظاهر . لان القبول امام احدى المحاكم لا يقتضي القبول امام البقية فكان اللازم ان الرفض يقصر على محكمة دون سواها . الا ان هذا الحكم صواب لكونه يدل على عدم استجماع الشروط وهو أمر اذا ثبت لدى محكمة وجب احترامه اكيلا يكون الفرد الواحد مردولا في محكمة ومحمودا في محكمة أخرى . وليس لمن رفض طلبه لعدم كفايته ان يقدمه ثانيا الا بعد مضي سنة من تاريخ القرار برفضه لكي يتمكن في هذه المدة من الدرس والاستفادة . اما اذا كان الرفض مبنيا على سبب آخر فهو بات لا يجوز معه تجديده ابدأ . ويستثنى من ذلك رغما عن عموم اللفظ حالة الصغر . فاذا تقدم الطالب ممن لم يبلغ الحادية والعشرين ورفض جاز له ان يجدد متى بلغ هذا السن . اما من ساءت سيرته او كان محكوما عليه باحكام تخذش الشرف والاعتبار فهو ساقط . مدى حياته لا يجوز ان يسمح له بتجديد طلبه لانه تلوخ بفساد الاخلاق مدة فلهذا العار على الدوام

وقد يقبل الواحد امام المحاكم الاهلية بدون نظر الى تلك الشروط وبغير امتحان . وذلك اذا كان مقرراً امام المحاكم المختلطة وهو امتياز مخصوص ارادته الحكومة لاعتقادها أن المحامين المقبولين امام تلك المحاكم حاثرون لجميع الشروط اللازمة فلم تطلب منهم شيئاً امام المحاكم الاهلية الا قبولهم لاحكام لاثمتها . والضرر منه امكان تأديبهم عند اللزوم

والحكومة ان توكل عنها من نشاء للمرافعة في دعاويها فتى حضر مأمور من قبلها بما يثبت نذبه لهذه المهمة وجب قبول المرافعة منه بلا شرط ولا قيد . وهو امتياز لا ندري ان كان تقريره في منفعة الحكومة نفسها او في منفعة من تريد تكليفهم بالمرافعة عنها امام المحاكم

خامساً

التأديب

تختص لجنة الامتحان في كل محكمة بتأديب المحامين المقبولين امامها او المقبولين امام جميع المحاكم

وتقدم الدعوى التأديبية الى اللجنة من النيابة العمومية . ولم تين اللائحة الافعال التي توجب اقامة هذه الدعوى بل اقتصرت على قولها ( تأديب المحامين على ما يقتضونه لدى كل محكمة يكون من اختصاص اللجنة المشكاة فيها ) وليس للافعال التي توجب التأديب حصر خاص بل تحد عادة بانها هي التي يترتب عليها الاخلال بواجبات المحاماة والخروج عن الضوابط العمومية لتلك الحرفة من مراعاة الشرف والجد في العمل وحسن المعاملة وهكذا



ويطلب المظنون به للمحاكمة في ظرف ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بناء على طلب النيابة العمومية

وتحصل المرافعة امام اللجنة من النيابة ومن المتهم . ثم تحكم اللجنة باحدى العقوبات الآتية على حسب الفعل الذي اوجب التأديب . اولاً — التوبيخ . ثانياً — التوقيف عن الاشتغال بالحرفة مدة لا تزيد عن سنة ثالثاً — محو الاسم من الجدول

ولما كان من المعيب وجود النيابة خصماً وحكماً في الدعوى فطن الشارع لذلك في اللائحة الجديدة وجعل مأمورية النيابة قاصرة على اقامة الدعوى دون اشتراكها في الحكم

ويجوز استئناف احكام اللجان الابتدائية امام لجنة الاستئناف من النيابة العمومية ومن المحكوم عليه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم بمقتضى تقرير يقيد في دفتر مخصوص عند كاتب لجنة الاستئناف . ومتى حصل الاستئناف وجب ايقاف التنفيذ . ومتى صار الحكم انتهائياً نفذته النيابة العمومية على المحكوم عليه امام جميع المحاكم حتى لا يكون ممنوعاً في جهة ومطلق الصراح في جهة ثانية . ويصح ان ترفع الدعوى التأديبية والدعوى الجنائية معاً اذا استلزم ذلك ما اقتضاه المحامي

سادساً

واجبات المحامين

يجب على المحامين ان يسيروا في حرقهم بمقتضى احكام القوانين مع مراعاة مقتضيات الشرف والاستقامة وعدم الخروج عن حد الآداب في

المرافعات التحريرية او الشفاهية وان يدافعوا بلا عوض في القضايا التي تحال اليهم من المحاكم . وان لا يترافعوا ضد خصم كلفوا من قبله بالمرافعة عنه او ابدوا له رأياً في القضية . وان يباشروا الاجراءات اللازمة للدعوى تحت مسئوليتهم مدة التوكيل . واذا تنحوا عن التوكيل وجب عليهم ان يستمروا على مباشرة تلك الاجراءات مدة خمسة عشر يوماً من يوم اعلان الموكل بتخليهم عن التوكيل لكن اذا عزل الموكل الوكيل فلا يكون هذا مكلفاً بمباشرة تلك الاجراءات ويجب ان يكون الاعلان على يد محضر

ومتى انتهى التوكيل وجب على المحامي ان يرد لموكله اوراقه ومستنداته الاصلية عند طلبها الا اذا لم تكن اجرة قد دفعت اليه فله ان يأخذ على نفقة الموكل صوراً من الاوراق التي تثبت حقوقه في اجرة . ثم هو لا يلزم بتسليم الاوراق التي حررها في الدعوى ولا الخطابات الواردة اليه ولا المستندات التي تثبت ما دفعه مقدماً من المصاريف من عنده ولم يرده موكله اليه . بل يجب عليه ان يعطي لموكله اذا طاب صور تلك الاوراق بشرط ان الموكل يدفع رسومها

سابعاً

الاجرة

للمحامين ان يعقدوا اشتراكات مع موكليهم على اجرتهم الا انه لا يسوغ لهم ان يشترطوا اخذ شيء من المتنازع فيه . ومهما كانت الاجرة المتفق عليها فانه يجوز للمحكمة تنزيلها الى الحد اللائق بمقتضى المادة (٥١٤) من القانون المدني . فان لم يتفق لوكيل والموكل على الاجرة قدرتها المحكمة

باعتبار أهمية الدعوى وآثارها المحامي

تلك هي نصوص اللائحة اتينا بها بالاختصار . وغاية ما اردنا من ذكرها هو الاشارة الى وجود نوع من التقدم في اعتبار المحاماة وان بقيت ناقصة من وجوه شتى . الا ان المحاكم لم تحسن العمل بمقتضى هذه اللائحة من حيث الامتحان . فكما تساهلت في الاول تساهلت في الثاني وكانت النتيجة ان اللائحة لم تؤثر في طاقة المحامين تأثيراً محسوساً بل انها لم تؤثر مطلقاً وامست حبراً على ورق بلا عمل

الدور الثالث

وهو الاخير

ما كانت المحاماة كما شرحنا حالتها داعية لاطمئنان النفوس ورضا الهيئة الحاكمة والمحكومة وكثيراً ما علا صراخ الشكوى من اعمالها واليك ما كتبه عنها في تقريرى السنوي عن اعمال محكمة الاسكندرية لحضرة النائب العمومي بتاريخ ١٢ يناير سنة ٩٣

« غير خاف ما للدفاع عن المتخاصمين امام المحاكم من الاهمية »  
 « فالمحامون هم الواسطة بين القضاة وذوي الحقوق ولا شك في ان لهم »  
 « دخلاً يجب الالتفات اليه في سير المحاكم واقناع الناس بمنافع القانون »  
 « وحملهم على احترام واجباتهم باعظام شأن العدل وتمثيل الحق في مخيلتهم »  
 « بما يليق من التجلة ولذلك كان من الواجب الاعتناء بشأنهم وجعلهم على »  
 « درجة يتمكنون فيها من القيام بواجباتهم الخطيرة واختيارهم ممن شهد »  
 « لهم ماضيهم بما يضمن هذه الشروط من دربة في العمل وصدق في »

« القول وتزاهة في النفس ولكن يظهر ان الحوادث حالت بطبيعتها دون »  
« الوصول الى هذه الغاية فالمحاكم الاهلية افتتحت حديثاً وكان يلزم لها »  
« محامون وليس هنالك نظام يختارون بمقتضاه فوق الانتخاب على كثير »  
« ممن تطلع الى هذه الصنعة الادبية وجاء فيهم بالطبع الطيب والردى ثم »  
« جرى العمل معهم ومرت الايام عليهم فظهر كل بمظهره الحقيقي وتميز بما »  
« فطر عليه من الصفات والاخلاق وكان الصالح منهم قليلاً . واستمر »  
« الحال على هذا المنوال حتى صدرت لائحة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ »  
« ( ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ) فجاءت ببعض الفوائد لاشتراطها اوصافاً »  
« وقيوداً تمنع غير ذي الاهلية من الدخول في هذه الطائفة الا انها مع »  
« ذلك لم تقب بالعرض المقصود فهي تشترط على من يطلب الاحتراف »  
« بالمحاماة ان يكون سنه واحداً وعشرين سنة على الاقل وهو سن غير »  
« كاف لان الحادية والعشرين عادة لا تؤهل صاحبها الى عمل عظيم »  
« وينبغي ان تشترط الخامسة والعشرين بدلها . وتشترط الكفاءة التامة »  
« في فن المحاماة وهو قيد مبهم لانه يشير الى المعارف اللازمة في المحاماة »  
« ولكنه لم يعينها وليست في الواقع الا المعارف القانونية التي تطلب من »  
« القاضي نفسه ولذلك جاءت لجانب الامتحان بغير المنتظر ودخل في »  
« المحاماة غير من هو جدير بها . ولم تشترط معرفة اللغة العربية الصحيحة »  
« أو معرفتها كالمعتاد مع معرفة اللغة الفرنسية بجانبها مع ان ذلك »  
« ضروري جداً لان القانون موضوع باللغتين والذي لا يعرف احدهما »  
« على ادائها يتعذر عليه فهم القانون كما وضع لانه لا يدرك حكم التراكيب »

« ولا يفقه معاني ترتيب الالفاظ كما ينبغي  
 « هذا وطريقة التأديب غير وافية باللائم لأن المحاكم الابتدائية لا  
 « تملك حرية افكارها في هذا الشأن وخضوعها لرأي لجنة الاستئناف »  
 « يذهب بقسم كبير من الفائدة المقصودة خصوصاً في التوبيخ والتوقيف »  
 « ومن رأينا ان يكون الحكم الابتدائي نافذاً بغير استئناف في هذين »  
 « النوعين وان يكون للجنة المحكمة الابتدائية عضو في لجنة الاستئناف »  
 « اذا حكم بمحو الاسم وهناك طريقة ثالثة وهي تعميم الثانية . ثم اشتراط »  
 « ما أشرنا اليه في القبول وأحسن من ذلك اشتراط شهادة دراسية تدل »  
 « على ما تقدم

« كذلك ينبغي اشتراط ان يكون لكل محام مكتب مخصوص »  
 « ان لم يكن مشاركاً لغيره وان يكون له دفاتر لحساب موكله وان يكون »  
 « بينه وبينهم شروط يستدل بها على ما حصل الاتفاق عليه بينه وبينهم »  
 « حتى لا يكون من داعية الى استشهاد شهود أو أدلة اخرى عند النزاع »  
 « ثم ان طريقة الاستعلام المتبعة عن يقدمون طلباً للامتحان غير »  
 « وافية بشيء من المقصود فيها لان النيابة تقتصر على ذكر اسم الطالب »  
 « مجرداً عن كل بيان يميزه ولهذا نرى الرد على هذه الاستعلامات سائياً »  
 « الا قليلاً والاولى ان يكاف الطالب ببيان حياته من ايام درسه الى يوم »  
 « الطالب ليكون الطريق سهلاً في الوقوف على حقيقته . هـ »

وما زالت الشكوى مستمرة من المحاماة حتى اهتت نقابة المحاماة  
 بامرها وعمدت الى وضع لائحة كافية حقوق المتخاصمين وضامنة لثبوت

المحامة فصدرت لائحة ٦ ربيع الاول سنة ١٣١١ (١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣) ويسرنا ان ملاحظتنا وقعت لدى النظارة موقع القبول ونصت اللائحة على كثير منها كما عرضناه وعلى قليل منها مع بعض التغيير ولم يهمل الا طلب واحد وهو المتعلق باتخاذ المكاتب والدفاتر والوثائق

وتنقسم اللائحة المذكورة الى ثلاثة ابواب وخاتمتين : نص في الباب الاول منها على الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بحرقهم . وفي الثاني على حقوقهم وواجباتهم . وفي الثالث على طرف الأدب الجائزة عليهم . وفي الخاتمة الاولى على أحكام وقية تختص بالمحامين المقررين امام المحاكم يوم صدور اللائحة . وفي الثانية على كيفية سريانها والغاء ما تقدم من اللوائح والقوانين المتعلقة بالمحامة

وسنتبع في شرح هذه اللائحة ما جاء فيها من الترتيب

~~~~~

## الفصل الأول

( وهو الباب الاول من اللائحة )

في الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بحرقهم

قالت المادة الاولى

لا يجوز لاحد ان يستغل محرقة المحامة ( افوكاتو ) في المحاكم الاهلية الا اذا ادرج اسمه في جدول المحامين ( الافوكاتية )

انت هذه المادة بلفظ جديد هو ( افوكاتو ) لم يكن معهوداً من قبل

في قوانين المحاكم الاهلية واللوائح والاوامر المختصة بالمحامين وهو لفظ اعجمي  
يميل الى اللغة التليانية ووجوده في قانون عربي غير مستحسن لما فيه من  
الاشارة الى فقر اللغة العربية فلا توجد كلمة فيها تقابل تلك الكلمة الاعجمية  
غير ان وجودها في اول مادة من مواد هذه اللائحة صادر عن فكر محدود  
وذلك لان المحامي بالعربية هو ( الافوكاتو ) باللغة التليانية او ( افوكا ) باللغة  
الفرنساوية وكانت الحكومة ترى ان لفظ ( افوكا ) شريف لا يليق بالمحامين  
امام المحاكم الاهلية فأطلقت عليهم في لوائحها العربية اسم ( وكيل الدعاوى )  
ثم اسم ( محام ) وفي الطبعة الفرنسية اسم ( وكيل ) فقط وقد علمت ان  
رجال المحاكم المختلطة كانوا يمارضون في اطلاق اسم ( افوكا ) على محامي  
المحاكم الاهلية كما عارضوا في الوسام الذي رسم سنة ٩٢ لقضاة المحاكم  
الاهلية واعضاء نيابتها وهذا وذاك بدعوى امتيازهم في القضاء فلا يليق أن  
يتشبه بهم فيما جعلهم ممتازين عن بقية الهيآت الموجودة في الحكومة

الا ان نظارة الحقانية رأّت انها اشترطت في المحامي امام المحاكم الاهلية  
ما هو مطلوب في المحامي امام المحاكم المختلطة وانه لم يبق من باعث على  
وجود فرق بين الطائفتين فعبرت في اللائحة الجديدة الفرنسية بلفظ  
( افوكا ) وعدلت عن اللفظ السابق ثم حفظت في النسخة العربية كلمة  
( المحامي ) لانها هي المقابل الحقيقي وادقتها بكلمة ( افوكا ) لتدل بذلك على  
انها سوت بن الثريقين وان موجب التميز وهو دعوى التأخر قد زال  
وهو التمنات محمد فاعله عليه ويجدر بالمحامين ان يحققوا هذه الثقة بمجدهم في  
عملهم على ما تقتضيه قواعد صناعتهم

اشتطت هذه الماده اءراج الاسم في ءءول المحامين ليتمكن الطالب من الاشتغال بمرفته وهو شرط ءميمي في الحقيقة لانه لا يتوفر الا بعد اسءفاء شروط القبول نفسها وكان الاولى تأخيره عنها

والءءول هو عبارة عن ورقة ءكتب عليها في كل محكمة اسماء المحامين المقبولين امامها

ولا يءرج اسم اءء في ءءول المحامين الا اذا ءوفرت فيه الشروط المقررة في الماده ءانية وهي

اولا ان يكون حائزا لشهادة من مدرسة الحقوق الخءيوية ءالة على اءامه الءروس (ءيبلوما) او شهادة من اءءى مدارس الحقوق الاجنبية بشرط ان ءقرر الاءئة المشكلة لانظر في طابءات قبول المحامين انها ءقوم مقام الشهادة المذكورة اولاً  
ءانياً ان يكون حسن السمع والصبء  
ءالاً ان يكون مقبياً في القعر المعري

وقء وفي الشرط الاول بقيوء ءثيرة فان اءجاب الشهادة الءراسية في علم الحقوق يستلزم ان يكون الطالب عالماً بالالة العربية ولغة اجنبية غيرها اذا كان حائزاً لشهادة مدرسة الحقوق الخءيوية. ولكن يرء علينا انه ربما كان حائزاً لشهادة مدرسة اجنبية ولا يعرف الالة العربية ويكون ظاهر الماده ايضاً قبول محام امام المحكمة الاءلية لا يعرف لغءها الرسمية . الا ان هذا الرأي مردوء لاشتراط الماده ان ءقرر لئة القبول بان ءلك الشهادة الاجنبية مساوية لشهادة مدرسة الحقوق . وبءيهي ان معرفة اللغة العربية شرط اعلى في المحاماة امام المحاكم الاءلية فلا يجوز للئة ان ءقرر المساواة الا اذا كان الطالب عارفاً بها . وهذه هي المحكمة في ءءريق بين



الشهادتين من حيث وجوب ذلك القرار . على ان ما تقوله انما هو رأينا وقد يجوز ان تميل اللجنة الى ضده فبقي البحث مفتوحاً

ولما كان العلم باللغة العربية من الزم شروط المحاماة امام المحاكم الاهلية رأت الحكومة ان تنص على اشتراطه فصدر الامر العالي المؤرخ ٢٩ رمضان سنة ١٣١٥ ( ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٨ ) بتعديل الفقرة الاولى من المادة الثانية من اللائحة بالكيفية الآتية

ان يكون حائزاً لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على اتمام الدروس او احدى مدارس الحقوق الاحدية بشرط ان تقرر اللجنة المشكلة لانظر في طلبات قبول المحامين على انها تقوم مقام الشهادة المذكورة اولاً طبقاً لامرنا الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ والقرار الصادر من ناظر المعارف العمومية بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٨٩٧ او يكون ادى مدة خمس سنوات على الاقل في وظيفة قاض او عضو نيابة بالمحاكمة الاهلية ولم يكن حكم عليه بأي عقوبة تمس بسرفه

اما الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ فهو المختص باعتبار ( الدبلومات ) والشهادات الدراسية التي تعطيها الحكومة المصرية دون سواها . والقاعدة التي وضعها هذا الامر هي انه لا يدخل من المصريين في خدمة الحكومة المصرية الا من كان حائزاً لشهادة من المدارس المصرية ثم استثنى من هذا الحكم من كان حائزاً لشهادة من مدرسة كلية اجنبية معتبرة بصفة قانونية لدى حكومتها على شرط ان حامل تلك الشهادة يزدي ( امتحاناً في اللغة العربية على مقتضى احكام لائحة اعطاء شهادة الدراسة الثانوية ( بكالوريا ) . فان لم يكن حائزاً لشهادة الدراسة الثانوية المصرية او شهادة دراسية اجنبية معادلة لها وجب عليه ( تأدية الامتحان في جميع

العلوم المقررة للحصول على تلك الشهادة ) . وان كانت الشهادة الاجنبية التي بيد الطالب شهادة من احدى مدارس الحقوق وجب عليه ايضاً ان يؤدي امتحاناً في موضوع القوانين المصرية بمدرسة الحقوق الخديوية في المواعيد المعتادة لامتحان تلامذتها على الكيفية والشروط التي يقررها ناظر المعارف العمومية بالاتحاد مع ناظر الحفانية . وقد اتفق الناظران على تلك الكيفية وهذه الشروط وأصدر ناظر المعارف قراراً ببيانها في ٨ صفر سنة ١٣١٥ ( ٨ يولييه سنة ١٨٩٧ وهو ذلك القرار الذي اشار اليه التعديل الجديد والذي يتلخص من هذا القرار هو ما يأتي . كل صاحب شهادة قضائية صادرة من مدرسة اجنبية على مقتضى الامر العالي الرقيم ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ يريد اعتبارها معادلة للشهادة المصرية يجب عليه ان يؤدي امتحاناً بمدرسة الحقوق الخديوية في المواد الآتية

اولاً الشريعة الاسلامية ( الاحوال الشخصية )

ثانياً قانون المرافعات الاهلي

ثالثاً قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الاهليين

رابعاً القانون الاداري المصري

وعليه ( ان يقدم طلبه لناظر مدرسة الحقوق على ورقة تمعة . من فيه الثلاثة قروس قبل افتتاح الامتحانات السنوية خمسة عشر يوماً على الأقل )

وان يرفق به تذكرة ولادته وشهادة الدراسة الثانوية وشهادته القضائية وقد علمنا كيف يمكنه ان يقدم شهادة الدراسة الثانوية . وفي القرار ايضاح كيفية اجراء الامتحان ومقدار الرسم الذي يدفعه الطالب وغير ذلك مما لا يدخل في بحثنا

فإذا نجح الطالب في أداء الامتحان تعطي إليه شهادة معادلة تسوغ له الدخول في الوظائف الاميرية وهذه الشهادة يعطيها ناظر المعارف العمومية باسم الحكومة المصرية

هكذا أصبحت معرفة اللغة العربية شرطاً واجباً على من يريد الاحتراف بالمحاماة . وعلى اللجنة ان تنظر بين أوراق الطالب الحائز لشهادة اجنبية ان كانت شهادة ( المعادلة ) من بينها

هذا ولا يخفى ان تلك الشروط كانت تحرم العدد الكثير من قضاة المحاكم واعضاء نيابتها من الاحتراف بالمحاماة اذا خرجوا من وظائفهم لسبب غير مهمين . فكنت اتخيل بعض القضاة جالساً يقضي بين الناس ويزن اقوال المحامين ويحكم على هذا بالاصابة وعلى ذلك بالخطاء وينقب على اعمالهم فيقول قولاً لا مرد له هذا باطل وهذا صحيح وأراه اذا تخلى عن وظيفته ليس اهلاً لان يكون محامياً يعرض آراءه مجرد عرض على غيره ممن كان بالامس لهم قريناً فاشعر بان هذا التفريق لا يوجب التكريم ولا يقتضي حسن اعتقاد فريق في فريق خصوصاً اذا لوحظ ان جميع المحامين ليسوا من حائزي الشهادات بل هؤلاء قليلون الى الآن وكانت بعض اخواني يرغبون الى رفع هذا المانع من امامهم لذلك قدمت مذكرة بما تقدم من الاسباب التي توجب المساواة فكانت سبباً في زيادة القسم الاخير من تعديل المادة الثانية السابق ذكره وهو قوله

او يكون أدى مدة خمس سنوات على الاقل في وظيفة قس وعصونية الخ كما الاهلية ولم يكن حكم عليه باية عقوبة تأديبية تمس بسرفته

وحينئذ فالذين يقبلون في المحاماة الآن قسمان . من حازوا الشهادة

على الكيفية التي شرحناها . ومن كانوا قضاة او اعضاء نيابة مدة خمس سنين وتركوا الوظائف لسبب غير مهين ومنه عدم الحكم عليهم بعقوبة تأديبية تمس بشرفهم

ومما وفي به الشرط الاول من شروط القبول في المحاماة اشتراط السن فان نوال الشهادة في علم الحقوق لا يتأتى قبل الحادية والعشرين عادةً والغالب ان يكون بعده على ان في ايجاب التمرن اولاً امام المحاكم الجزئية ضماناً جديدة لمعرفة كفاءة المحامي كما سنينه

وبهذا الشرط زال عن هذه اللائحة ما كان موجباً للانتقاد على اللائحة السابقة وهو اطلاقها مرفقة فن المحاماة بنير قيد . فالشهادة برهان رسمي على الالمام بعلم الحقوق وممي تقوم مقام الامتحان ولذلك الغتة اللائحة الجديدة . لعدم موجه

ويدخل تحت الشرط الثاني حسن الذكرى ومنها ان لا يكون صدر على الطالب حكم قضائي او تأديبي يخل بشرفه اذ حسن السمعة والصيت يقتضيان عدم نلوث صاحبهما بما يشين سيرته ولهذا اكتفت المادة الثانية بحسن السمعة والصيت تقادياً من التكرار

والشرط الثالث الاقامة بالقطر المصري وهو قيد قصد به في الحقيقة الايضاح لان نصوص اللائحة كلها تقتضيه فهي توجب التمرن سنة امام احدى المحاكم الجزئية قبل الاشتغال امام المحاكم الكلية وستين امام هذه قبل المرافعة في محكمة الاستئناف وذلك كله يستلزم الوجود في القطر المصري بلا شبهة . وليتها بدلت هذا الشرط بشرط الجنسية فاجبت ان

يكون الطالب مصرياً او عثمانياً جرياً على قوانين الامم المتمدنة لما في هذه الصفة من الضمانة المطلوبة في فن المحاماة كمعرفة عوائد القوم والوقوف بمجرد الترية بينهم على كيفية معاملاتهم وطرق معاشرتهم ووسائل كسبهم مما يسهل فهم الخصومات وتفسير العقود المتداولة بينهم بخلاف الاجني لبعده عن ذلك واحتياجه الى زمن طويل للوقوف على هذه المعلومات الضرورية . ولعل المانع من ذلك وجود الاختلاط الكلي بين الاجانب والمصريين في هذه البلاد واختصاص المحاكم المختلطة بقسم عظيم من سلطة القضاء المصري فضلاً عن محاكم القنصليات ولزوم مراعاة المحامين الاجانب الذين يشتغلون امامها . وعلى كل حال فاللائحة الجديدة ارقى بكثير من سابقتها في هذا الباب وعادة القوانين ان تترقى فتملى المحامين امام المحاكم الاهلية ان يبرهنوا على استحقاقهم عناية وحقوقاً اوسع من هذه الحقوق

وقد اهملت المادة اشتراط مكتب مخصوص للمحامى وايجاب الدفاتر والوثائق . والظاهر انها اعتبرت هذه الامور من المسائل الاولى التي ترك الى المحامي نفسه وهو خطأ اذ الواقع الآن انه ليس لكثير منهم محل عمل مخصوص غير بيته وعادة لا يكون فيه من يقوم مقامه في غيبته . ثم لدفاتر ضرورية لمعرفة حساب ارباب القضاة لاننا نشاهد على الدوام شكواى الموكلين من الوكلاء متعلقة بالرسوم ولا مرشد اليها لا مراجعة الاوراق وربما اسفرق ذلك زمناً طويلاً . وكثيراً ما يحتاج المحامي في عدم اداء ما بقي عنده لموكله بانه كان ترفع في قضية او قضاة غير التي حصت الشكوى

بشأنها . فلو كان لكل قضية حساب مخصوص في دفتر مضبوط لكان في ذلك ضماناً للموكلين

والشروط لازمة كذلك بين المحامي وموكله على ما اتفقا عليه من الاتعاب وهو امر نراه من الزم اللوازم في صالح المحامين وارباب الخصومات على السواء . اما في صالح المحامين فلائن المحاكم قد جرت على التقدير في تقدير اتعابهم ولا نرى سبباً لذلك الا ما ركز في ذهن القضاة من ان المحامي قد نال ارباً كبيراً من موكله يوم ان استلم منه الدعوى ونسوا ان طبيعة البلاد واخلاق الناس تحول في غالب الاوقات بين المحامي وموكله في عقد تلك الشروط فيجري الامر بينهما على بركة الله ومتى انتهت الدعوى ابتداء الخصام على الاتعاب الا قليلاً . ومن المحامين من يرى طلب الاتعاب او ما بقي منها غير ملائم لكرامته لاحتياجه الى الاثبات وتعرضه الى انكار موكله الذي فرح بكسب الدعوى ونسي انه كسبها على يد رجل وجب عليه شكره باداء حقه المترتب في ذمته . وعدم تحرير الاتفاق هو الذي يشجع اصحاب الدعاوى على الانكار او الادعاء بالدفع . فوجود الكتابة يضمن ذلك كله . واما في مصلحة الموكلين فلائنه يتبين منها مقدار الاتعاب المتفق عليها فاذا كان المحامي قد اثر على موكله ورفع قيمة الاتعاب بما يزيد عن الحد اللازم امكن للقاضي ان يخفضها الى الحد الذي ينبغي . وفيها ضبط للمعاملات فيتعودون على الصدق ويقدمون على اداء الحقوق طوعاً فتولد فيهم محبة الحق والوقوف عند الوفا بالعقود وفي ذلك من تهذيب النفوس ما بكبر تقده وتعظم فائدته

وعلى من يرغب قبوله بصفة محام ان يقدم طلباً بذلك الى اللجنة المختصة بتقدير القبول وعدمه مشفوعاً بأوراقه التي تثبت توفر الشروط السابق بيانها فيه

وتوجد اللجنة المذكورة في محكمة الاستئناف خاصة . وهي مؤلفة من رئيسها والنائب العمومي او الافوكاتو العمومي واحد القضاة وتعيينه الجمعية العمومية في كل سنة

#### ❦ قرارات لجنة الاستئناف ❦

لم تنص اللائحة الجديدة على ان لهذه اللجنة مياعداً معيناً تجتمع فيه كما كان ذلك في اللائحة التي قبلها وهو سهو من الواضع للزوم تحديد مواعيد الاجتماع اذ يجوز ان يبقى الطلب اشهرًا ولا تنظره اللجنة . ومتى اجتمع الاعضاء لزمهم النظر في الطلب من حيث اجتماع شروط القبول في مقدمه فاما الشهادات فقد عرفت ما يقبل منها وما لا يقبل واما حسن السمعة والصيت فيثبت بما يقدمه الطالب من الشهادات التي تدل على استقامته وحسن اخلاقه مع معاشريه ومواطنيه وبما تحصل عليه النيابة العمومية من المعارضات الجائز لها في كل حال طلبها ممن يعرفها واما الاقامة في القطر المصري فتكفي فيها شهادة من ادارة الضبط المتوطن في دائرتها

ومتى ظهر للجنة ان جميع الشروط مستوفاة تقرر قبول الطالب وتأمرك بكتابة اسمه في الجدول وحينئذ يجوز له الاشتغال بمهنته . وذا لم تتوفر فيه تلك الشروط كلها او بعضها قضى برفض طلبه ( مادة ٤ )

## ﴿ في تجديد الطلب بعد رفضه ﴾

ليس لمن رفضت لجنة الاستئناف قبوله لعدم استيفاء الشروط المنصوص عنها في المادة الثالثة ان يجدد طلبه اليها في جميع الاحوال بل ان كان الرفض مبنياً على سوء السمعة والصيت كان نهائياً بحيث يقفل باب المحاماة الى الابد في وجه الطالب لان سوء السيرة دليل على فساد الخلق ومن ساء خلقه لا ينبغي ان يحترف بصناعة مبنها نظهير النفس مما يشينها (مادة ٦) وان كان الرفض مبنياً على عدم كفاية الشهادة المقدمة من الطالب (اذا لم تكن من مدرسة الحقوق الخديوية) جاز له تجديد طلبه بشرط تقديم شهادة أخرى (مادة ٥)

ولا يجب اهماله مدة معينة بل يجوز تجديد الطلب في اليوم التالي لرفضه وللجنة النظر في مساواة الشهادة الجديدة لشهادة مدرسة الحقوق ام لا وقد سكت اللائحة عن الاقامة فلم تقض برفض الطلب ان لم يكن صاحبه مقيماً في القطر المصري . وظاهره عدم الاعتداد بهذا الشرط اي جواز القبول عند عدم توفره . ولكننا لانسلم بذلك لما فيه من عدم الفائدة اذ الغرض من القبول منفعة المحاماة والقضاء ولا يتأتى ذلك الا باشتغال الطالب وهو لا يكون مشغولاً بها مع البعد عن مركز العمل فيها

ولعل واضع اللائحة رأى ان تعهد الطالب بالاقامة في القطر المصري كاف في قبول الطالب . لاشتراط الاشتغال ووجوب قضاء المحامي سنة امام المحاكم الجزئية قبل ان تجوز له المرافعة امام المحاكم الابتدائية وستين امام هذه قبل جواز قبوله امام محكمة الاستئناف ولا يتأتى ذلك لمن لم يكن



مقيماً في مصر بالضرورة

﴿ الاشتغال بالحرفة بعد القبول ﴾

متى تقرر قبول الطالب وجب بمقتضى المادة ( ٧ ) ان يبدأ بمباشرة مهنته امام المحاكم الجزئية مدة سنة كاملة ليتمكنه الاشتغال بها بعد ذلك امام المحكمة الابتدائية ثم هو لا يقبل في المرافعة امام محكمة الاستئناف الا اذا قضى سنتين مشتغلاً امام المحكمة الابتدائية

فاذا مضت السنة الاولى امام المحاكم الجزئية وطلب المحامي قبوله في المرافعة امام المحكمة الابتدائية وجب عليه ان يقدم طلبه الى اللجنة المختصة بذلك . وهي مؤانة تحت رئاسة رئيس المحكمة من رئيس النيابة او من احد . كلالته ومن احد قضاة المحكمة يعين في كل سنة بقرار من الجمعية العمومية والمحكمة المختصة لجنتها بالنظر في هذا الطلب هي التي يكون الطالب مقيماً في دائرة اختصاصها فلا يجوز له ان يقدمه الى محكمة مصر منلا ان كان مقيماً في دائرة محكمة طنطا . وسببه ارادة الشارع ان يكون قبوله مبنياً على اقتناع تام من اجتهاده في عمله . وسبيل على رئيس المحكمة ورئيس النيابة والقاضى الذين تتألف منهم اللجنة ان يقفوا على ذلك متى كان الطالب مقيماً في دائرة محكمتهم بخلاف ما اذا جاز نظر الطالب في محكمة أخرى فان بدأ احدهم بالاشتغال في حرفته امام محكمة ثم انتقل الى دائرة محكمة غيرها في تناء السنة كان النظر في طلبه من خصائص لجنة المحكمة التي اطلال التوطن في دائرتها كما نصت عليه المادة ( ٨ )

وقد سكنت المادة عن الحالة التي تتساوى فيها المدتان بان أقام هنا

سنة اشهر ومثلها امام محكمة أخرى فلم تين اي المحكمتين تختص بالحكم في الطلب . والاولى ترجيح المحكمة التي قضى الطالب في دائرتها الستة اشهر الثانية مع الاستعلام من المحكمة الاولى

اما اثبات الاشتغال فعلاً بالحرفة مدة السنة فانه يتوفر بتقديم كشف مشتمل على القضايا التي ترفع فيها الطالب مصدق عليه من قاضي الامور الجزئية او القضاة الجزئيين الذين يكون ادى مهنته امامهم طبقاً للمادة ( ١١ ) ويلحق بالاشتغال في الحرفة مدة سنة امام المحاكم الجزئية اقامة المدة بوظيفة قاض او عضو في النيابة او معلم لم الحقوق في احدى المدارس التي تقوم شهادتها مقام الشهادة التي تعطى من مدرسة الحقوق الخديوية . فان لم يكن قضى سنة كاملة جاز له الجمع بين ما قضاه في المحاماة وما قضاه في احدى الوظائف المذكورة ( مادة ١٢ )

وقد جاءت المادة بذكر المعلم في احدى المدارس الاجنبية دون المعلم في مدرسة الحقوق الخديوية لانه لا يكون واضعها يريد منع معلم هذه من المزية التي ذكرها في جانب معلمي المدارس الاخرى اذ مدرسة الحقوق الخديوية هي الاصل وشهادتها هي القاعدة التي يقاس عليها غيرها من الشهادات فالازية ثابتة لمعلمها من باب اولى ولعل هذا الاعتبار هو الذي جعل الشارع لا يذكرها في المادة المذكورة . ولا يقال انه نسيها فان ذلك بعيد ايضاً لحضورها في الذهن عند ذكر مدارس الحقوق الاجنبية بالطبع فاذا رفع الطالب الى اللجنة المختصة وجب عليها ان لا تنظر الا في وجود الشروط المترتبة في المادة السابقة او عدم وجودها ( مادة ١٠ ) وذاهره انه

متى تبين للجنة ان الكشف الذي قدمه الطالب ببيان القضايا التي ترفع فيها يدل على انه اشتغل حقيقة بالمحاماة مدة سنة لزم قبوله وجوباً . وقد يعترض بانه لا بد من استمرار حسن السعة والصيت وهو احد شروط المادة الثانية لانه شرط عام يفقد المحامي بفقده صفته وحق الاشتغال بمهنته ولان حسن السلوك غير لازم على الدوام والعيب يحدث فلزم التحقيق من استقامة الطالب اي من استمراره عليها خصوصاً وان سنة التجربة هي اول عهده بالعالم الحقيقي وهناك محك الصفات والاخلاق . لكن هذا الاعتراض مردود لان المحامي وهو في زمن التجربة خاضع لنظام يضمن حسن سيرته فتمى لم يقض عليه هذا النظام بما يخالف ذلك الشرط الذي ثبت له في اول الامر فلا محل للطعن فيه بعد ذلك

وما ذكر هنا يذكر بالنسبة لقبول الطالبين أمام محكمة الاستئناف غير ان مدة التجربة ستان بدل سنة واحدة يقضيها الطالب أمام احدى المحاكم الابتدائية ويكون الكشف المقدم منه مصدقاً عليه من رئيسها ويحسب من مدة التجربة الزمن الذي قضاه الطالب في الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم المختلطة ( مادة ١٣ ) ولا داعي ان نرح هذه المادة لظهور غلة حكمها وهي المساواة بين المحكمتين الاهلية والمختلطة من حيث تدريب المحامين على اعمال حرقهم

غير ان هناك مسألة يجب البحث فيها وهي هل يشترط في حساب مدة الاشتغال بالمحاماة امام المحاكم المختلطة من مدة التجربة اللازمة لقبول أمام احدى المحاكم الابتدائية او محكمة الاستئناف الاهلية ان يكون اسم طالب

الانتفاع من هذا النص مقيداً في جدول المحامين بناءً على قرار من لجنة محكمة الاستئناف الاهلية طبقاً للمادتين الاولى والثالثة من هذه اللائحة أولاً يشترط ذلك . ولنا في الاجابة على هذا السؤال طريقان الاول ان يؤخذ حكم المادة المذكورة على ظاهره فلفظها مطلق ليس فيه ما يوجب سبق قيد الاسم في جدول المحامين . وقد يضاف الى ذلك ان للمحاكم المختلطة قانوناً تجري عليه في قبول المحامين امامها وهو يشترط قيد الاسم أولاً ثم الاشتغال بالحرفة . مدة التجربة فلا موجب لتكرار قيد الاسم أمام المحكمتين والطريق الثاني وهو ما أراه صواباً انه يجب قيد الاسم أمام المحكمة الاهلية طبقاً للمادة الاولى من اللائحة والاوجب رفض الطلب مهما طالت مدة الاشتغال أمام المحاكم المختلطة لان النظامين منفصلان عن بعضهما تمام الانفصال وقد علمتنا المحاكم المختلطة ان التمييز بينهما من الزم القروض حتى انها ترفت في رأيها هذا الى عدم اعتبار احكام المحاكم الاهلية الصادرة بالفصل بين رجلين مصريين ليس بينهما اجنبي وان كان محجوزاً لديه . فلو لم يكن لنا من الادلة على رأينا هذا غير مقابلة النظر بالنظر لكفى ومع ذلك فانا نجد في المقارنة بين اللائحة القديمة الصادرة في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ ( ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ) وبين اللائحة الجديدة ما يؤيد رأينا : قالت المادة ( ٢٩ ) من لائحة سنة ١٣٠٦ ( المحامون المقبولون أمام المحاكم المختلطة يقبلون لدى المحاكم الاهلية ايضاً بناءً على طلبهم بدون توقف على امتحان او تحرير عنهم بشرط اقيادهم لاحكام هذه اللائحة ) وقد جاء شارع سنة ١٣٠٦ بهذا النص استثناء لما قرره في المادة الاولى من لائحته وهو ( عدم جواز

الاحتراف بحرفة المحاماة عن الاختصاص في الدعاوي أمام المحاكم الاهلية  
لاحد الا اذا كان اسمه مقيداً في جدول المحامين )

فلو لم يأت بهذا الاستثناء لما جاز قبول محامي المحاكم المختلطة أمام  
المحاكم الاهلية . واذا رجعنا الى اللائحة الجديدة رأينا نص المادة الاولى منها  
عاماً وهو هو نص المادة الاولى من لائحة سنة ١٣٠٦ . غير ان شارع  
سنة ١٨٩٣ لم يجر على سنة سابقه في الاستثناء ولهذا جاءت المادة ( ١٣ )  
وهي التي نشرها قاصرة على التسوية بين الاشتغال أمام المحاكم الاهلية  
وأمام المحاكم المختلطة ولم تزد على ذلك شيئاً بخلاف المادة ( ٢٩ ) من لائحة  
سنة ١٣٠٦ فانها صرحت بعدم جواز التوقف على الامتحان وبعدم جواز  
التحري عن سيرة الطالب وسمعه . ومن المعلوم ان الاستثناء لا يتوسع فيه  
فوجب القول حينئذ بان ادراج الاسم في جدول المحامين أمام المحاكم  
المختلطة لا يقوم مقام ادراجه في جدول المحامين أمام المحاكم الاهلية . على  
ان رأينا هذا هو مذهب المحاكم المختلطة فانها رفضت قبول احد المحامين  
لدى المحاكم الاهلية أمامها بحجة ان اسمه غير مندرج في جدول المحامين  
المقررين عندها

فد يعرض ان اللجنة المقدم اليها الطالب ترى ان المدة التي قضاه  
الطالب في الاشتغال بالمحاماة غير كافية وان الطالب غير مقبول من اجل  
ذلك وهنا يلزم ان تعرف المدة التي يجوز تجديد الطلب بعدها وأجبت  
المادة ( ١٤ ) بانها سنة كاملة وهذا نصها

اد رفض الطلب المقدم من احد المحامين قبوله في المرافعة امام حدى المحاكم

الابتدائية او امام محكمة الاستئناف بناء على عدم كفاية مدة الاشتغال فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنة من تاريخ رفضه

وهو نص صريح لا ابهام فيه كما ترى غير ان ظاهره يزيد على مراد واضعه اذ لعدم كفاية مدة الاشتغال صورتان ( الاولى ) ان الطالب اشتغل مدة اقل من سنة او اقل من سنتين على حسب حال المحكمة التي يريد القبول امامها و ( الثانية ) انه مضي على ادراج اسمه في جدول المحامين سنة امام المحاكم الجزئية او سنتان امام احدى المحاكم الكلية ولكنه لم يشتغل في تلك المدة أصلاً او اشتغل اشتغالا غير مجتهد فيه تراه اللجنة غير كاف في التجربة . وظاهر ان الحالة الاولى بسيطة وان الانتظار لمدة سنة ثانية مع ان الطالب قد يكون امضى سنة الاياماً قلائل عقوبة صارمة لا نرى ان الشارع قد ارادها ( أولاً ) لعدم وجود ما عساه ينسب الى الطالب من الاهمال او التقصير ( ثانياً ) لانه قد يكون ظن الزمن قد انقضى لكونه خطأ في حسابه ( ثالثاً ) لعدم وجود محل للفش او التفرير لان الامر واضح ينحصر في مقابلة تاريخين وهما تاريخ قيد الاسم وتاريخ تقديم الطلب ولهذا كله نقول بان المادة لم يقصد بحكمها من تعجل في تقديم طلبه ولكن يراد منها عقوبة من يسارع الى ادراج اسمه في جدول المحامين ولم يكن يسارع الى الاشتغال بحرفته مجدداً مجتهداً لان الغرض من مدة التجربة تدريب الملكات على مقتضيات الصناعة وبيان ان المشتغل يحبها ويضمن الى الاشتغال بها وهما شرطان لازمان للنجاح فيها ومن غرض الشارع جعل رجالها جديرين بما للمحاماة من الفضل والمزايا فصيح ان يأخذ

على يد المهمل من اول الامر حتى يعدل عن البطالة الى العمل او يغلبه الملل فيترك المكان لمن هو أولى به منه . وعلى هذا نقول ان عقوبة المادة ( ١٤ ) خاصة بمن لا يكون اشتغل بالمحاماة شغلاً يبرهن به على انه مجتهد مجد فيه

وفي المادة عيب اذ جمعت بين طالب القبول للمرافعة عن الخصوم أمام المحكمة الابتدائية وبين طالب القبول أمام محكمة الاستئناف ووجهه ان مدة التجربة في الحالة الاولى سنة واحدة وفي الثانية اثنتان وكان يكفي لعقوبة الاول ستة أشهر كي تكون العقوبة مناسبة لكن هكذا جاء النص وليس من الجائز ان يعدل عنه لمن عهد اليهم العمل بموجبه . ومع ذلك نخشى ان شدة العقوبة تميل باللجان الى التساهل في قبول المقصرين ويضيع الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب مدة الاشتغال للتجربة أمام المحاكم الجزئية . لذلك نتمنى تعديل النص على الوجه الذي بيناه

فاذا رأت اللجنة ان جميع شروط القبول متوفرة في الطالب قررت قبوله والمادة ان رئيسها يخطره بكتاب

لم يكن في اصل المادة نص على جواز احتساب مدة التمرين باقلام المحاكم والنيابات من مدة التجربة في المحاماة كما اجازت ذلك لائحة المحامين امام المحاكم المختلطة ولعل واضعها التفت الى ان الغرض من اقامة متخرجي مدرسة الحقوق الخديوية باقلام الكتاب في المحاكم هو التوصل الى وظيفة في النيابة او المحاكم لكن فاته ان كثيرين منهم لا يوفقون خصوصاً في

هذه الايام وان طال الزمن لقله الحاجة اليهم وقد نشأ عن ذلك ضياع وقتهم  
بغير جدوى وهذا النظر هو الذي حملني على ان اطلب من نظارة الحقانية  
مساواتهم بالموظفين في القضاء والنيابة من هذه الجهة حتى افاد المسعى  
وصدر الامر العالي في ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ بان يزداد على المادة الثانية  
عشرة النص الآتي

( وكذلك الحال بالنسبة للزمن الذي الحق فيه تحت التمرين بالمحاكم  
الاشخاص الذين يبدع شهادة من مدرسة الحقوق الخديوية او من  
احدى مدارس اوروبا دالة على اتمامهم الدروس في علم الحقوق ويكونون  
حائزين في هذه الحالة الاخيرة للشروط المقررة في المادة الاولى من امرنا  
الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ) وأتيح لكثير من متخرجى مدرسة  
الحقوق الخديوية ولم يكونوا قضاة او من رجال النيابة او من المعلمين ان  
يحترفوا بالمحاماة

ومتى تقرر الطالب امام محكمة صار مقبولا امام جميع المحاكم التي  
من درجتها والتي دونها ( مادة ١٥ ) وهذا عدول عن الذي كان متبعاً قبل  
صدور هذه اللائحة اذ كان المقبول امام محكمة لا يقبل امام غيرها الا  
الذين قررتهم محكمة الاستئناف فكان لهم حق المدافعة عن الخصوم امام  
جميع المحاكم وعدول النص الجديد عن ذلك هو لعدم وجود المسوغ في الحصر  
بعد صيرورة الشرط راجعاً أولاً وبالذات الى الشهادة الدراسية وابطال  
الامتحان الذي كان محلاً للصنعة او الاشفاق

بني علينا في هذا الباب مادتان لم نشرحهما لعدم تعلقهما به في الحقيقة



اما المادة ( ١٦ ) فانها مرتبطة بالمادة ( ٤٦ ) وهناك تتم فائدة الكلام عليها واما المادة ( ١٧ ) فترجع الى باب التأديب ولذلك فاننا نتكلم عليها في شرح الباب المذكور

## فصل ثانى

( وهو الباب الثانى من اللائحة )

فيما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات

جرى واضع اللائحة في هذا الباب على اللف والنشر المشوش فقد عنونه بالحقوق والواجبات وكان الترتيب يقتضى بيان الحقوق اولاً ثم بيان الواجبات الا انه اختار العكس وامل السبب في اختياره هذا كثرة الواجبات وقلة الحقوق كما ستراه

ولما كان لا بد لنا من الملاحظة على عدم ايفاء المحامين حقوقهم في بيان حقوقهم رأينا ان نجاري اللائحة في ترتيبها فتشرح الواجبات ثم تأتي على ذكر الحقوق ونتبع ذلك بالملاحظات التي يقتضيها الموضوع

١- الواجب الاول :-

اول واجب نص عليه هو ان يؤدي المحامي ما يكلف به مع الاستقامة بمراعاة احكام القوانين ( مادة ١٨ )

## الاستقامة

من أهم صفات الرجل ان يكون مستقيماً في جميع أعماله وأحواله وهو أشد احتياجاً الى الاستقامة اذا تقدم للنيابة عن الناس في اموالهم واعراضهم ليدافع عنها . فالاستقامة من اخص الصفات المطلوبة في المحامين وهي اكبر ضمانه للناس في اعمالهم واليها ترجع الثقة بهم واطمئنان ذوي الحقوق والضعفاء الى الاستعانة برأيهم وقولهم وفعلهم . والاستقامة في المحامي عبارة عن تمسكه بالقوانين واحترامه لاحكامها لانها ميزان العدل ولا استقامة الا بالعدل . وعن ملاحظة آداب الامة وعدم الخروج عليها والانصياع الى ما يمليه الوجدان وتقتضيه الذمة الطاهرة . ويدخل في هذا ملاحظة الشرف في الاحوال الخصوصية وبين الناس . والوفاء بالعهد في جميع الاحوال . والاحتفاظ على الاسرار التي تأتيه من جانب حرفته . وبذلك ترى ان الاستقامة هي دعامة الواجبات كلها وان ما نصت عليه اللائحة من الواجبات الاخرى التي مرجعها الشرف والعدل متفرعة عنها

## الاستقامة في المعيشة الخصوصية

ينبغي للمحامي ان يكون غفيف النفس حسن المعاشرة بعيداً عن مواقع التهم وموارد الشبه في سيره الخاص . ولا يقال ان معيشة المرء الخصوصية متعلقة به دون غيره ولا سبيل لاحد ان يخوض فيها حيث ان ابوابها مغلقة على المنقيين والناقدين لان ذلك يصح تسليمه اذا كان السر مكتوماً لكن لا يجوز التسليم به ان خرج المحامي في المخالفة الى درجة

الظهور والانتشار . فاذا وقع منه ما يحط بقدره عياناً وارتكب من الهفوات في سيره الذاتي ما يחדش شرفه ويوجب له الاحتقار وجب الاهتمام بامره واستعمال ما يحفظ على صناعته مكائدها فانه يستحيل في هذه الحالة ان يميز بين الرجل وبين المحامي لان عمل الاول يشين شهرة الثاني بلا شبهة ولا ريب جاء في بعض احكام مجلس النقض والابرار ما يأتي ( المحامون انيف من المشرعين تجمع بينهم روابط الشرف خصصوا انفسهم تحت حماية القانون والقضاة المدافع عن مواطنيهم فلا يكون منهم ولا يعيش معهم الا من احترم القانون ولم يعلم عنه ما يشين صناعتهم الشريفة ) والسبب في ان عمل الواحد يرجع بالاثر على الطائفة اجمعها انه واحد منها واسمه مشتق من اسمها وشأنه مستمد من شأنها فالمحامون اشبه بافراد عائلة واحدة كلهم متضامنون في شرف مهنتهم وهي لطيفة سريعة التأثير فمن خرج من افرادها عن جادة الاستقامة فقد اهانها وحط من قدرها وانقطعت بذلك صلته الادبية مع زملائه لانه لا يابق بالفضل ان يخالط الرذيلة وهنا سبب الطرد وعلة الانفصال . وقد جاء القانون مؤيداً لهذه المبادئ العالية فقال في المادة ( ٢٩ ) من الملائحة ما نصه ( من اخل بواجباته من محامين او خدش شرف طائفة او حط من قدره بسبب سيره في عمل حرفته او في غيرها ) فلم يفرق بين عمل اوجبات الخصوصية وبين حط من مقام الطائفة ولا بين ان يكون حط نتيجة السير في عمل من عمل الصناعة و ان يكون في عمل من الاعمال خارجة عنها في الخصوصية

على ان هذه النسبة موجودة أيضاً في جميع النسخ الذين لهم شأن

مخصوص نخص بالذكر منهم القضاة والحكام على اختلاف طبقاتهم والمعلمين  
وامثالهم فلا يكمل الرجل في وظيفته الا اذا حاز الكمال لنفسه ولا يحترم  
عامل في عمله اذا احتقره الناس خارجاً عنه. ألا ترى ان الانسان يحترم دائماً  
من لم يعرفه اصلاً ثم هو يسقط من نظره ان عرف منه ما يوجب الاحتقار  
وما سببه الامظنة الكمال اولاً وزوال هذا الوم اخيراً

ومن هنا جاء ان الناس لا يحترمون عادة صديقهم في رسمياته كما  
يحترمه الاجانب عند موالاته لانهم اعتادوا معه المزاح ورفع التكليف  
وعهدوه في المجالس الخصوصية موادعاً سموحاً فخلطوا بين الحالين ولعل لهم  
عذراً فالطبع غلاب

وقد جاءت الاحكام مؤيدة لهذا الواجب ومنها ان حق التأديب لا  
يقف الا حيث لا يظهر للناس اي عمل مغل بشرف المحامي محط بقدره  
وان معيشة المحامي الخصوصية لا تدخل تحت نقد بشرط ان تبقى مستورة  
عن اعين الناس

وقد شددوا في وجوب مراعاة مقتضى الحشمة والوقار في المعيشة  
الخصوصية وعاقبوا على الخروج عن ذلك الواجب عقوبة صارمة فقالوا  
بوجوب طرد المحامي من الحرفة ومحواسمه من قائمة الطائفة اذا كدر صفو  
الراحة العمومية باعمال علنية تأبأها الآداب

واذا جلس في القهاوي بحالة جلبت عليه انتقاد المارة  
واذا تنزل في المآدب العامة فرافق من لا تليق به مخالطتهم  
واذا شكته زوجته امام القاضي وظهرت اوراق توجب العيب عليه

واذا حكم عليه في خصومة بناء على عمل لا يليق بالكرامة ولا يوافق مقتضى الصناعة

واذا عوقب بسبب فعل فاضح

واذا اقيمت عليه دعوى وثبت فيها انه أتى عملاً يخالف الشرف وان لم يحكم عليه

واذا سعى في امر يخالف الصدق او عرض على احد امراً يغير الحق

واذا سعى في نيل رتبة او نشان سعيّاً لا يتفق مع الكرامة

واذا سعى لغيره في نيل ذلك بطرق تخالف الاعتبار

واذا قبل ان يكون مديراً لشركة تجارية

واذا اسس شركة تجارية وان تحايل او اخفى اسمه ومنافعه فيها

واذا تعود الاقتراض بسندات تحت الاذن

واذا تعود الاستحصال على حوالات مالية على اوراق من هذا القبيل

واذا حكم عليه في مسألة تجارية

واذا طلب في خصومة شخصية له من قاضي الامور المستعجلة مهلة

او ميعاداً

واذا بيع متاع بيته قضاء

واذا استدان ديناً ليس معتاداً

واذا صرف بالاسراف مع عدم كسبه

واذا اخلت اعماله واضطربت شغاله فصار محلاً لشك والظنون

## الصدق في المعاملات

ديون المحامي التي له او عليه ووقاؤه بعهد

صدق المعاملات للمحامي عبارة عن الوفاء بالوعد والقيام بما التزم به لدائنيه فلا يليق بالمحامي ان يماطل او يتخذ سبيل المراوغة لان ذلك يدل على نقص فيه وذلك يخل بشرفه ويحط من منزلة الطائفة بتمامها ومن هنا كان لرئيس نقابتهم ان ينذره بوجوب فض الشكوى منه منعاً للقليل والقال فيه مما يلحق بطائفته كلها كما انه يؤذّب اذا وعد باداء دين ولم يف او أهمل القيام بواجب تحمله امام القاضي او انكر ما التزم به امام الحاكم او اخل بعهد ولو اعتذر بسوء حاله لان ذلك لا يليق به فعله ولا ان يشير به على من يطلب نصيحته اللهم الا ما استثنى . او اشتغل بالمضاربات في الاسواق المالية ( بورصة ) او لم يدفع أجرة بيته أو اعتاد اقتراض النقود من اخوانه وأصحابه

## ﴿ الواجب الثاني ﴾

## كتمان السر

## جاء في المادة ( ٢٠ )

يجب على المحامي ان يكتم الاسرار الخاصة بالدعوى التي يكلف بها اتساعاً لما هو مقرر في مادتي ( ٢٠٥ و ٢٠٦ ) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كتمان السر من الواجبات العمومية اي انه مطلوب من كل انسان افضى اليه غيره بسر من الاسرار . غير ان مخالفة هذا الواجب العام لا تستدعي الا العقاب الادبي بمعنى ان الذي يخل به انما يكون مسؤولاً امام وجدانه

وعند غيره . لكن من الناس من له حرفة لا بد فيها من العلم بأسرار بعض  
اللاجئين اليه طلباً لمنافع صناعته فصار الافضا اليه بالسر امراً قهرياً نظراً  
لمقتضيات تلك الصناعة . ولا شك ان مجرد الحظر الادبي في افشاء الاسرار  
لا يكفي لاطمئنان خواطر الناس وأمنهم على الكثير من مصالحهم وروابطهم  
مع اهليهم ومواطنيهم وغيرتهم على شرفهم ومكاثمهم فلذا وجب تدخّل  
القانون ليؤكد ذلك الواجب ويمنحه من سلطته القاهرة تأييداً تعاضد عنده  
النفوس وتضامن المصالح وتؤدي الواجبات في الحرف النافعة كما ينبغي . وجاءت  
القوانين كلها ناطقة بمقاب أولئك الذين علموا بواسطة صنعتهم او خدمتهم  
امراً ما أو توضيحات لذلك الامر فاخبروا بما علموا . قالت المادة ( ٢٨٤ )  
من قانون العقوبات ما نصه

كل من كان من الاطباء او الجراحين او الاجزاجية او القوابل او غيرهم مودعاً  
اليه بمقتضى صناعته او وظيفته سر حصوي أو ثمن عليه فافشاء في غير الاحوال التي  
يلزمه القانون فيها بتبلغ ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر ويدفع غرامة من  
اربعمائة قرس ديواني الى التي قرش

ولا تسري احكام هذه المادة الا في الاحوال التي لم يرخص فيها قانوناً بافشاء  
امور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في  
المواد المدنية والتجارية

فيستلزم تطبيق عقوبة هذه المادة ان يكون هناك سر . وان يفشى  
ذلك السر في غير المستثنيات المنصوص عنها في القانون . وان يكون الذي  
افشاء قد أوثمن عليه لصنعتة و وظيفته . واسترح هذه الشروط ستيفاء  
للموضوع

## في السر

يؤخذ من عبارة المادة ان السر الذي يعاقب على افشائه ليس هو الامر الذي يفهم عادة من ذلك اللفظ اعني كل امر يعرف بذلك بين الناس عادة بل كل امر يقوله صاحبه ويدل عليه انه سر لا يجب ان يفشى بدليل قول المادة ( سر خصوصي ) أعني ان يشترط في العقوبة ان يكون الامر المفضي به سراً في اعتبار قائله وان ينبه على ذلك عند الافتضاء به ولكننا لا نرى ذلك صواباً لان من الامور ما هي سرية بذاتها من دون التصريح بذلك وكتمانها واجب على كل حال . ولعل مراد المادة من قولها ( سر خصوصي ) ما اختص بقائله اي ترجع تبعته عليه او ما اختص بالموضوع الذي يعرضه على صاحب الصناعة أو الوظيفة ويؤيده ان هذا القيد ( خصوصي ) غير موجود في الطبعة الفرنسية . وربما يعترض بقول المادة ( او تمن عليه ) لانه يفيد ان مجرد الاخبار بامر لا يفيد ان المخاطب قد او تمن عليه فان افشاء فلا عقاب . الا ان الاعتراض مردود بطبيعة الحال فكتمان السر واجب عام بقطع النظر عن الاثمان فيه خاصة وهو مردود ايضاً اذا لوحظ ان المكلف بالكتمان شخص من صناعته او وظيفته الوقوف على اسرار الناس الذين يلجأون اليه فهو في الواقع مستودع اسرار لازم . ولزومه يقتضي التشديد في الواجب عليه حتى تركز الخواطر اليه ومن هنا اتفق الرأي الغالب على ان كتمان الاسرار المنصوص عنه في هذه المادة متعلق بالنظام العمومي ولا يشترط في العقاب ان يكون افشاء السر الذي افشي موجباً ضرراً لصاحبه اذ الواجب هو كتمان الامر من حيث



هو لا لانه يضر او لا يضر . وعلمته ان الامر بذاته قد يكون مضراً  
 يزيد دون عمر وقد يراه الذي اوتمن عليه سليم العاقبة اذا أفشى وهو في  
 الواقع غير ذلك بالنظر الى علاقات صاحبه بمن نقله عنه او بالنظر الى  
 ملاحظات خصوصية لم يكن الذي اوتمن عليه عالماً بها . فالإباحة ممنوعة  
 على كل حال لمنع ما عساه يتأتى من الضرر الذي قد لا يخطر بالبال . ومن  
 هنا ايضاً قالوا انه لا يلزم في العقاب أن يقصد المكشفي اضرار الغير بفعله لان  
 المنع ليس مسيئاً عن الضرر كما تقدم بل ارادة الافشاء وتعمده كافيان

وبناء على ما تقدم نقول ان السر الذي امر القانون بكتمانہ وعاقب  
 على افشائه هو كل امر سري في عرف الناس او في اعتبار قائله . ولا  
 يشترط فيه الائتمان لما تقدم بل مجرد الافاضة به وكونها حاصلة لذي حرفة  
 أو وظيفة من شأنها حمل الناس على الافاضة باسرارهم لصاحبها كافٍ في  
 العقاب . حتى ان الاباحة لا تجوز وان اشتهر الخبر وذاع ذلك السر من  
 طريق آخر وهو معقول لان الاشاعة قد تكون كاذبة وقد تكون غير  
 ذلك وهي على كل حال محل للشك والظنون ما دامت لا تخرج عن كونها  
 اشاعة . امكن اذا اضيف اليها قول ذلك الذي أودع السر نفسه تغيرت  
 صفتها وصدقها الناس في العادة وهو ضرر يجب ان يتحرز منه . وايضاً  
 ليس للاشاعة حد معروف فقد تحصل بقول رجل او رجلين وقد تحصل  
 بقول جريدة او بنشر خطاب وقد تحصل باكثر من ذلك ولأولى تركها  
 كلها وعدم اعتبارها في جواز اباحة لأسرار

ثم السر المقصود من هذه المادة هو سر الافراد لا سر الدولة أو

الحكومة لان كتمان هذا الاخير منصوص عليه في محل آخر هو الباب  
الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات  
بهذا جرى القضاء كما اتفق عليه جمهور العلماء

### في الإباحة

انتشار السر ليس شرطاً في العقوبة على اباحته بل مجرد نقله الى  
اجنبي ولو فرداً كافٍ في العقاب . نعم يشترط ان تكون الاباحة عمداً فلا  
يعاقب من أباح خطأ او سهواً والعمد هنا عبارة عن قصد الاباحة لا عن  
نية السوء بالغير كما تقدم خلافاً لرأي ( فستان هيلي ) فانه يشترط نية  
الاضرار بالغير في استحقاق العقاب وكان القضاء موافقاً لقوله في اول الامر  
غير ان العلم فرق بعد ذلك بين عمد الجريمة وبين سببها . فالعمد هو مخالفة  
القانون بفعل امر نهى عنه وعلم المخالف بذلك . والسبب هو الحصول على  
ارضاء شهوة في النفس اياً كانت . ونية الاضرار بالغير راجعة الى السبب كما  
لا يخفى وهذا هو الرأي الذي اصبح راجحاً وعمل به القضاء بعد العدول  
عن مذهب ( فستان هيلي ) الذي لم يله فاهملاً . وانما يشترط في الاباحة ان  
يكون السر المباح به أودع بالاختبار فلا يكون قائله ملجأ عند الافضاء به  
لان الذي اعتبره الشارع هو الامن الموجود بين القاتل والمخاطب . لكن  
اذا أخذ السر قهراً فلا عقاب على افشائه بل العقاب على استعمال القهر  
والاباحة من موجبات التشديد فيه

### في صفة المبيع

يشترط لعقاب من يبيع السر الذي عرفه ان يكون من ذوى المهن

أو الوظائف التي تجعل صاحبها محلاً لاسرار الناس . وقد نص القانون على نوعهم بقوله ( الاطباء أو الجراحين أو الاجزاجية أو القوابل أو غيرهم ) وهو نص للتمثيل لا للحصر لقوله ( أو غيرهم ) ولقوله ايضاً ( بمقتضى صناعته او وظيفته ) فذكر الوظيفة مع كونه لم يذكر الموظف وهو دليل على ان المراد كل شخص أياً كان صار بمقتضى صناعته او وظيفته محلاً لافشاء الناس باسرارهم اليه . الا ان الدليل الاول أقوى لان الطبعة العربية لم تذكر الموظف خطأ والواقع ان له ذكراً في الطبعة الفرنسية التي هي الاصل حيث جاء فيها بعد الاطباء والجراحين ( او غيرهم من ضباط الصحة ) وهؤلاء هم الموظفون وهو من خلل الترجمة التي هي من خصائص الطبعة العربية بعد النقص الذي اختصت به الطبعة الفرنسية

اما الذين كلفهم القانون بالمحافظة على الاسرار المودعة لديهم فهم الاطباء والجراحون وضم اليهم ضباط الصحة ثم الاجزاجية والقوابل . وكذلك الافوكاتية ( المحامون ) والوكلاء بنص المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات ويلحق بهم الموثقون والسامرة والقضاة وكتاب المحاكم ومستخدموا مصلحة البريد ( البوستة والتلغرافات ) والمحضرون ومستخدموا محلات الرهونات

### في مسوعات الاباحة

رأى الشارع ان هذا الواجب العام وهو كتمان الاسرار قد يؤدي الى ضرر عام ويعطل اجراء العدالة بين الرعية ولذلك وفق بين الوجيبين قابح لمن أودع له سر بمقتضى وظيفته او صناعته ان يخبر به ووضع لذلك قيوداً معينة . ونحن لا نتكلم عن ذلك لا فيما يختص بالمحاميين

جاء في المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

كل من علم من الافوكاتية او الوكلاء او غيرهم بواسطة صنعة او خدمته بامر ما او بتوضيحات عن ذلك الامر لا يجوز له في حال من الاحوال الاخبار بذلك الامر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته او اعمال صنعة ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية او جنحة

وجاء في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور

ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة ان يؤدوا الشهادة عن الامر والتوضيحات المتقدم ذكرهما اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم

اما السبب في رفع الواجب عنهم ان كان الغرض من ابلاغ السر اليهم ارتكاب جنحة او جناية فظاهر لانهم انما احترقوا بحرقهم لخدمة الناس على مقتضى نظمات امتهم فليس من مقتضيات تلك الحرفة ان يستعملها الناس سبيلاً للاخلال بذلك النظام . وعليه فالمحامي في حل من التبليغ لانه انما يقوم بواجب هو المساعدة على حفظ النظام وهو مع ذلك لم يخل بواجب آخر لان الكتمان ليس مأموراً به في هذه الحالة اذ السر لم يودع اليه بمقتضى صناعته . لكن يلاحظ ان الاباحة لا تجوز الا اذا كان غرض الشخص الذي اودع السر ارتكاب جناية او جنحة . اما اذا كان غرضه الافاضة بما لديه من الاسرار الى المحامي ليتمكن من الدفاع في تهمة يريد ان يتخلص منها او خصومة عرضت له فالسر مودع الى المحامي بمقتضى صناعته وهو معاقب ان اباحه

واما علة الاباحة امام المحاكم اذا طالب صاحب السر من المحامي ان يخبر به فضرورة اقامة العدل من جهة ورفع الواجب الخاص بصاحب

السّر من جهة أخرى . ثم ان الترخيص بالإباحة لا يسوغها الا في الشهادة امام القضاء دون غيرها . فلورخص بالإباحة مطلقاً منعت ان حصلت في غير الشهادة كما هو المفهوم من المادة وهو الأرجح عندنا اللهم الا اذا كان لصاحب السّر منفعة في اباحته وطلب ذلك من المودع اليه طلباً صريحاً بالكتابة والخلاصة انه يجب على المحامي ان يكتم السّر في اثناء العمل وبعد تمامه فاذا أودع سرّاً أو اطلع على اوراق أو علم بوقائع بمقتضى صناعته أو بسببها وجب عليه ان لا يتوكل عن خصم الشخص الذي تتعلق به تلك الوقائع لانه يخشى من تأثير علمه في الخصومة . حتى انه لا يجوز له ان يترافع لاحد الخصمين اللذين شاوراه في الدعوى

ولما كان حفظ السّر لازماً ليطمن اصحابه عليه وترتاح ضمائرهم الى الافاضة به لمن اضطروا الى طلب معونته وجب على المحامي ان يمتنع عن كل عمل يوجب الريبة منه في نفوس موكليه . لذلك يجب عليه ان لا يختلط بخصم موكله . وان لا يكتب اليه أبداً . وان لا يحادثه حديثاً يوجب الاخلال بثقة موكله في امانته . وان لا يتهدد في الخصومة اذا سبق له ابداء النصيح الى الطرفین . وعليه ان يكتم السّر حتى ما سمعه اثناء الصلح أو اذا صار هو خصماً لموكله

ويلحق بهذا الواجب الواجب الذي اقتضته المادة ٢٢ من اللائحة بقولها

كل محام وكل من قبل احد الاحصاء في دعوى أو ادى له رأياً فيها لا يجوز له ان يساعد الخصم الآخر في تلك الدعوى أو في دعوى أخرى مرتبطة بها أو كانت هذه المساعدة من قبيل الشورى سواء انتهى التوكيل أو كان مستمراً

وهو أمر واضح لا يحتاج الى بيان أكثر مما تقدم

﴿ الواجب الثالث ﴾

الامتناع عن سب الخصوم وذكر الشخصيات

المسيئة والالتهام بما يخذش الشرف

جاء في المادة ١٩ من اللائحة ما نصه

يُجب على المحامي ان يمتنعوا عن سب الاخصام وذكر الامور الشخصية التي تسبهم واتهامهم بما يخذش شرفهم او صيتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى هذا الاتهام بشرط ان يكونوا مسئولين عنه دون غيرهم

من القضايا ما تحفه احوال تجعل المحامي في اخرج المواقف ولا بد له من شجاعة واقدام حتى يؤدي واجب الدفاع حقه . ومنها ما يحتاج فيه الى الخوض في مسائل دقيقة وتفاصيل قد تؤلم الخصوم . ولكنه في جميع تلك المواقف الحرجة لا ينبغي له ان ينسى كرامته الذاتية وكرامة الخصوم وكرامة القضاء ولا ان يففل عن ان موادة اللسان ورقة القول والتلطف في التصريحات من اخص واجباته . لهذا جاءت المادة ( ١٩ ) من اللائحة مبينة لتلك الحدود فوجب على المحامي ان لا يسب خصم موكله وان لا يتعرض الى ما يسيئه من الشخصيات وان لا يوجه اليه من التهم ما يسيئه . لكن لما كان الدفاع قد يحتاج الى الاتهام احياناً اباحت المادة واشترطت ان يكون المحامي هو المسؤول عنه دون سواه

ويؤخذ من احتراز المادة بقولها ( ما لم تستلزم حالة الدعوى هذا الاتهام ) ان السب والتعرض للشخصيات ممنوعان مطلقاً وهو واضح اذ

لا يتصور ان حالة دعوى مها كانت تستدعي السباب او الالهانة بذكر الشخصيات . اما الاتهام فقد يكون من موجبات البيان وتوضيح الحقائق في الخصومة ولهذا ساع للمحامى تحت مسؤوليته

وما اجل ما قاله ( مونتسكيو ) الشهير في خطاب القاه سنة ١٧٢٥ على

مجلس ( بورديو ) بمناسبة العودة من العطلة القضائية وهو

« ايها المحامون ان فيكم غيرة على حقوق موكلينكم ونحن نمتدح ذلك »  
 « منكم . لكن غيرتكم تكون جريمة اذا انستم ما يجب عليكم نحو خصومكم »  
 « نعم انا اعرف ان واجب الدفاع قد يقضي عليكم بذكر سيئات خصومكم »  
 « التي طوتها الايام الا ان في ذلك ضرراً لا يخفى ونحن لا نسمح لكم »  
 « بذلك الا اذا قامت الضرورة على انكم كنتم اليه ملجئين . خذوا عنا »  
 « هذه الحكمة واذكروها على الدوام : لا تقولوا الحق ابداً اذا لم يكن »  
 « له من اثر غير الاضرار بفضلكم وكرامتكم فما اشد تعاسة اللسان اذا »  
 « كان في اكل لحم النير ميتاً . ولعلنا لانتالم من امر ولا يكدر صفونا »  
 « اكثر من تجاوز بعض الالسن حد الكمال في المقال . ان الذي تضحك »  
 « الناس منه لا يفرحنا ولكننا نبكي دائماً على اولئك التعساء الذين يشان »  
 « شرفهم وتنتهك حرمتهم بقوارص المطاعن ومر الكلام . أيتق ان »  
 « يلحق الخزي ويركب العار كل من يقرب من رحاب هذا المجلس »  
 « المقدسة . يا لالاسف هل يخشى البعض ان تظهر العدالة خالية من كل »  
 « عيب بعيدة عن الرذائل والمساوى . واي عمل يساء به اخصوه اكثر »  
 « من اتحابهم وحرقتهم اذا خرجوا من الخصومة كاسيين وقد جعلت »

« حدة القول مذاق المدل مرآء . ناشدتكم الذمة ما الذي نجيب به قوماً »  
« يقولون لنا ( ايها القضاة انا اتينا للمشول بين يديكم فكان حظنا ان رُمينا »  
« بالنقائص وألبسنا جلايب المخازي ولقد انكشفت لـكم جراحنا فلم »  
« تضمدوها وجلستم لتنصفونا من اسآآت اصابتنا بعيداً عنكم فتلنا من »  
« الاساءة امامكم ما هو أعظم وأشد وقماً فلم تقوهوا ببنت شنة . وأتم »  
« الذين كنا نراكم في مجلس قضائكم الهة الارض فسكنكم كأنكم اصنام »  
« من الخشب او الحجارة لا تنطقون . تقولون انكم وايتم القضاء لتحفظوا »  
« علينا أموالنا أجل وان شرفنا أعز عندنا من كل مال ولتحفظوا ارواحنا نم »  
« وان الشرف أعز على النفوس منها . فان لم تستطيعوا ان تردوا عنا جراح »  
« خطيب اخذته حدة فدلونا على مجلس قضاء أعدل منكم واحفظ لحقوقنا »  
« وما الذي يدرينا انكم لم تقتسوا تلك اللذة البربرية التي طلبها خصومنا »  
« ولم تقرحوا بما أصابنا من البأس وما تولانا من الاضرار وان سكوتكم »  
« الذي نعده ضعفاً منكم هو في الحقيقة اثم قد ارتكبتموه عمداً واختياراً ) »  
« ايها المحامون ليس لنا طاقة على احتمال مثل هذا العتب والتعنيف »  
« ولا نريد ان يقال انكم كنتم في ترك الواجب عليكم اسرع منا في »  
« استنهاضكم الى ادائه »

وما الطف اشارة ( روسي ) على بتسام في كتاب ( الادلة )<sup>(١)</sup> صحيفة

(١) هو كتاب للحكيم المعروف بتمام الانكليزي صاحب اصول الشرائع وصحه  
في الادلة في المسائل المدنية والجنائية وقد قرنا من الفراع من ترجمته وسنعرسه على  
القراء قريباً ان شاء الله



(١٦٦) وما بعدها عند الكلام على علانية التحقيق والمحاكمة واعتراض القائلين بوجوب جعلها سرّين لأن الشهود يخشون من تعريض المحامين بهم وتعديهم عليهم حيث قال

« ونحن نترف بأن المحامين يتجاوزون الحد احياناً في اداء واجبهم »  
 « بالنظر الى الشهود . وحاشا ان يكون من غرضي تقييد حرية الدفاع بأي »  
 « قيد كان فلقد كنت محامياً وقبل التخلي عن الاشتغال بالمحاماة اتفق لي »  
 « انني استعانت تلك الحرية كاملة في رد كذب الشهود خوفاً من ان »  
 « نلوث به جوانب العدالة ويثبت تناقضهم ودلت على ما في اقوالهم من »  
 « التمریط او الافراط عمداً . ولكنني كنت ارى انه على قدر جواز »  
 « الدفاع يحرم التعدي اذ التعدي من الامور المنحطة عن درجة المحاماة »  
 « ومن الاسف ان بعضهم عندما يقصر عن تقييد الشهادة وبيان سقوطها »  
 « يرجع على الشاهد بما يحط من قدره ويسقط من اعتباره فيصليه ناراً »  
 « حامية وقودها التخييلات الوهمية والشبهات التي لا دليل عليها وينسون »  
 « انهم بذلك يلحقون الضرر برجل من الاخيار ادى واجبه ليخدموا »  
 « رجلاً من الاشرار خرج على القانون بجريمته وانهم يمتنون الفصاحة »  
 « والعقل باستعمالها في خدمة الاثيم ضد المستقيم حتى يتسنى لهم ان يقولوا »  
 « لقد نجينا المجرم بقوة البيان وفصاحة المنطق وذلاقة اللسان . لكن »  
 « ذلك مجد لا يستقر زمناً طويلاً في الازهان »

وجب حينئذ على المحامي ان يكون عذب المنطق حازماً في القول  
 يصيب الحق بقوة البيان لا شتماً ولا سباباً . حتى اذا اجازه الموكل بالكتابة

يجب عليه ان لا يوقع باسمه على المذكرة التي احتوت على تلك المطاعن  
غير ان الاجازة تمحو العقاب ولكنها مع ذلك لا تنجي المحامي من  
التأديب كما صرحت به المادة ( ٢٨٢ ) من قانون العقوبات حيث قالت  
احكام المادتين السابقتين المتعلقةتين بالاخبار بامر كاذب لا يجري تطبيقهما  
على ما يختص باقتراء احد على الآخر في اثناء المدافعة عن حثوفه امام المحاكم شفاهاً  
او تحريراً فان هذا الاقتراء لا يستوجب الا الدعوى على قاعه بصفة مدنية او تأديبية  
وعلى كل حال فان هذه المبادئ لا تنطبق الا على السب او الاساءة  
او الاتهام بامور متعلقة بالدعوى اما اذا كانت لا ترتبط بها فان المحامي  
مستول عنها جنائياً وتأديبياً

### ❦ الواجب الرابع ❦

#### المدافعة عن الذمراء مجاناً

اذا كلفت احدى المحاكم احد المحامين بالمرافعة عن شخص فقير  
معافى من الرسوم القضائية وجب عليه القيام بما ينط به مجاناً ( مادة ٢١ )  
هذا واجب شريف تميال اليه النفس الكريمة ويفرح به كل محام  
يجب الخير للناس وليس من خير اكبر من معونة فقير اصابه الدهر  
مرتين فقره واهتضام حقه

وينجب ان تكون المرافعة عن الفقير مجاناً اي بدون مقابل فلا يجوز  
للمحامي ان يأخذ اتعاباً من الذي رافع عنه قبل انتهاء الدعوى او بعدها  
ولا ان يقبل منه هدية بل لا يجوز له في رأي بعضهم " ان يطلب التقدير

(١) اعني بذلك البعض محكمة الاسكندرية الاهلية

على خصم موكله الذي خسر الدعوى . ولكننا نخالف هذا الرأي وتقول ان المحامي الذي يترافع مجاناً عن الفقير انما يخدم ذلك الفقير لا خصمه الذي تطلب عليه بقوته وماله فاذا خسر الخصم الدعوى فانما يخسرهما بحق وعليه مصاريفها كلها ومن تلك المصاريف اجرة الحماية وليس من سبب أو نص يقضي على المحامي بعدم اخذها . وخطأ الرأي الذي نخالقه آت من اعتبار المحامي عندنا بالمعنى المعروف في بعض البلاد الاجنبية وهو كونه هناك نائباً في المرافعة دون غيرها من الاعمال التي تستلزمها القضايا وهي الاعمال الموكولة الى الفريق الثاني المسمى بالوكلاء . لكن المحامي عندنا يجمع بين الصفتين فهو وكيل بالمعنى الخاص ومحام بالمعنى الخاص في آن واحد وهو بصفته الاخيرة لا يستحق اتعاباً من الخزينة كما ذهب اليه بعض النقابات في اوروبا اما بصفته وكيلًا فانه يستحق الاتعاب من غير شبهة . غير انها تكون قاصرة على ما صرفه من عنده في سبيل الدعوى من ثمن اوراق واجرة طريق وغير ذلك . ولم يقل احد ولم يأت قانون في اي بلد بعدم استحقاقه لذلك بل كلها ناطقة بوجوب رد ما صرفه اليه . والخلاف عندنا فيمن المسؤول عن تلك المصاريف ونحن نرى في الامر تفصيلاً يجب الالتفات اليه : فان كسب الفقير دعواه وجب الرجوع على الخصم الذي خسرهما بمصاريف المحامي كما ترجع عليه الحكومة بمصاريفها . وان خسرهما وجب على الحكومة ان تؤديها اليه . وقد لا يروق هذا الرأي في عين بعضهم ولكن تكاليف المحامين بالمرافعة مجاناً على كل حال مع قيامهم بتوام التوكيل اجحاف لم يجزه القانون

(١) نريد بالثقة لجنة المحامين انشاء عن الطائفة في كل بلد

ولا هو يطابق العدل من كل وجه . ومع ذلك فان بعض النقابات تقضي بعدم جواز الطلب اصلاً وتقول ان ذلك مخالف لشرف الصناعة ويحصل التكليف بواسطة لجنة تؤلف في كل محكمة جزئية من قاضيهما واحد اعضاء النيابة وفي كل محكمة كلية وفي محكمة الاستئناف من اثنين من القضاة واحد اعضاء قلم النائب العمومي ولا يجوز للمحامي ان يتخلى عن المدافعة الا بمذر صحيح تقبله اللجنة التي صدر التكليف منها مادة ( ٢٣٥ ) . والحاصل في المحاكم ان المحامي يرد الفقير فيشكو الى رئيس المحكمة او القاضي الجزئي فيعين له غيره ولا تحصل بعد ذلك تحقيقات او اعمال أخرى وقد لا يتخلى المحامي عن الفقير الا في الجلسة والقضاة لا يحركون ساكناً ولا يطلبون من المحامي مراعاة واجبه كما ينبغي . هذا وقد كثرت شكاوى الفقراء من المحامين الذين يكلفون بالمدافعة عنهم لانهم يطلبون منهم نقوداً او يأخذون منهم سندات بمبالغ يتقاضونها عند الحكم لصالحهم في الدعوى وهو معيب بل ممنوع معاقب عليه وسنعود الى ذلك فيما بعد

### في الواجب الخامس

مباشرة الاعمال تحت ضمان المحامي وتحيه عن التوكيل

قالت المادة ( ٢٣ )

يجب على المحامي ان يباشر الاجراءات اللازمة للدعوى الموكل فيها تحت مسؤوليته ما دام التوكيل مستمراً ويجوز له مع ذلك ان يتخلى عن التوكيل بشرط ان يعلن التخلي لموكله ويستمر على مباشرة اجراءات الدعوى مدة شهر من تاريخ الاعلان ما لم

يكن مكلفاً بالدفاع في الدعوى مجاناً فلا يسوغ له التحي الا بسبب تقرر على قبوله  
اللجنة التي احالت عليه تلك الدعوى  
اما القسم الاخير من المادة فقد تقدم الكلام عليه في الواجب الرابع  
فلا نعود اليه

هذا الواجب الخامس من اهم الواجبات لان فيه بيان النسبة بين  
المحامي وموكله وكيفية السير في الدعوى وهو جوهر الصناعة  
والقاعدة عند جميع الامم التي فصلت بين وظيفتي المحامي والوكيل ان  
الاول غير مسئول عن اعماله اللهم الا اذا ارتكب خطأ وألحق الضرر بصاحب  
القضية عمداً واختياراً . وسبب ذلك انه ليس نائباً في الواقع ونفس الامر  
وانما النائب الحقيقي هو الوكيل . اما قانوننا فلم يفرق بين الصنعتين وهما  
مجتمعتان في شخص واحد هو المحامي ولذلك فان قواعد المسؤولية عندنا  
ترجع الى ما هو معروف عندهم بالنظر الى الوكيل والمحامي معاً

#### حقيقة النسبة بين المحامي وموكله

نسبة المحامي لصاحب الدعوى نسبة الوكيل للموكل فاحكام الوكالة  
القانونية كلها منطبقة على الطرفين مع مراعاة الاحكام الخصوصية المنصوص  
عنها في لائحة المحامين من نحو تقدير الاجرة وتسليم الأوراق وهكذا  
والاحوال الخصوصية التي سنينها فيما يأتي

#### والتوكيل كما عرفه القانون المدني في المادة (٥١٢)

عقد به يؤذن بعمل شخصي باسم الموكل وعلى دمه ولا يتم العقد الا بشيوع الوكيل  
قد يتصح التوكيل من احرار افعال موكل فيه

وهو نوعان توكيل بلا اجر وهو الاصل كما قضت به المادة (٥١٣)

من القانون المشار اليه وبأجر وهو الاستثناء ويجب ان يحصل باتفاق صريح بين الطرفين او ضمني يتضح من حالة الوكيل وتوكيل المحامي عن صاحب الدعوى باجرة على الدوام ولو لم يتفق عليها لان حالة المحامي تقتضي ذلك ولما جاءت به المادة (٢٥) من لائحة المحامين من بيان كيفية تقدير الاجرة مع عدم ذكر وجوبها من عدمه وينتج من ذلك ان الوكيل مسئول عن عمله فيجب عليه ان ينفذه كما ينبغي قالت المادة (٥٢١)

والوكيل مسئول عن تقصيره الجسيم وعن عدم وفائه بالتوكيل باختياره وهو مسئول ايضاً عن تقصيره اليسير اذا كان له اجرة متفق عليها ومعناه انه اذا لم يكن هناك اجرة متفق عليها فلا يسأل عن تقصيره اليسير غير ان ذلك لا يمكن التسليم به لان الاجر اذا كان محققاً فالاتفاق عليه وعدمه لا يؤثران بشيء في المسؤولية عن التقصير كما يؤخذ من سياق المادة نفسها

لذلك صرحت المادة (٢٣) من اللائحة (بوجوب مباشرة الوكيل الاجراءات اللازمة للدعوى الموكل فيها تحت مسئوليته مادام التوكيل مستمراً) ويجب على الوكيل ان لا يتعدى حدود التوكيل والا جاز الحكم عليه بالتعويض لموكله او لمن تعاقد معه ان نشأ عن فعله ضرر لاحدهما ثم ان التوكيل خاص وعام

والاول هو الذي ينص فيه على اجراءات معينة لا يجوز للوكيل ان يعمل غيرها ولكنه يجوز له ان يعمل جميع الاجراءات التي تعتبر تابعة او

متممة للعمل الذي وكل فيه كما لو كلف صاحب الدعوى احد المحامين بالنيابة عنه في اجراء الصلح مع خصمه على شروط معينة  
والثاني هو الذي يصرح فيه بان الوكيل مأذون بالخاصة والمرافعة في  
الدعاوى التي ترفع من الموكل او عليه وهذا يقتضي التوكيل في جميع الاعمال  
التي تستلزمها حالة الخصومة

### في اثبات التوكيل

قضت المادة (٧٤) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية  
بوجوب اثبات التوكيل واجازت ان يكون بورقة غير رسمية . ويؤخذ من  
هذا ان التوكيل لا يثبت بشهادة الشهود اللهم الا اذا كان موضوع الدعوى  
لا يزيد على الف قرش جرياً على القاعدة العمومية

وهنا احد جهات الاقتراح بين التوكيل من حيث هو عقد عام وبين  
توكيل المحامي في الخصومات لان الاول قد يثبت ضمناً . وهذا هو الذي  
يوجب المحاكم الى رفض مرافعة المحامي اذا لم يقدم التوكيل . ومن الكرامة  
ان لا يعمل المحامي سبيلاً لطلبه منه ابدأً فيحافظ على تقديمه من قبل  
في الدعوى

ويجب على المحامي ان يثبت بتوكيل خاص او بنص خاص في توكيل  
عام ان له الاقرار عن . وكاه او طلب ليمين او المدافعة في اصل الدعوى او  
تحكيم المحكمين او الصلح او بيع عقار أو ترك تأمين مع بقاء لدين او  
التبرع او ما يقتضيه كما نصت عليه المادة (٥١٦) من القانون المدني

### فيما يترتب على التوكيل

يترتب على التوكيل ان يقوم المحامي مقام الموكل في جميع اعمال الدعوى وما تقتضيه من الاجراءات سواء كانت من قبيل الاوراق التي تتبادل بين الطرفين أو المرافعات امام المحاكم أو الاعمال اللازمة في اقلام الصكك والتحققات وهكذا وان يعتبر محل المحامي محلاً للموكل بالنظر الى اعلان الاوراق المختصة بالدعوى

### في التنحي عن التوكيل

هو حق من حقوق المحامي ذكرهنا لازتباطه بواجب الاستمرار على العمل بعد اعلان الاعتزال . والقاعدة العمومية انه لا يجوز للوكيل ان يتنحي عن التوكيل في وقت غير لائق كما قضت به المادة ٥٢٢ من القانون المدني غير ان هذا القيد ( في وقت غير لائق ) ليس موجوداً في المادة ( ٢٣ ) من اللائحة لانها اجازت التنحي ولم تشترط الا اعلانه للموكل والاستمرار على مباشرة اجراءات الدعوى مدة شهر من تاريخ ذلك الاعلان . ولعله بهذين القيدين استغنى عن قيد المادة ( ٥٢٢ ) المشار اليها لان في الاعلان تنهياً للموكل على نية الوكيل وفي الاستمرار على مباشرة الواجبات في الدعوى شهراً كاملاً فسحة تمكن ذلك الموكل من اختيار من يشاء

ومع ذلك فانه يجوز ان تتوفر هذه الشروط ويكون التنحي في وقت غير لائق اذ يتأتى ان تكون الخصومة وصلت الى حد يجعل اعتزال الوكيل مضراً بالدعوى كما لو كانت الدعوى كثيرة الفروع وتعددت فيها الاجراءات ووصلت الى درجة يتعذر فيها على الوكيل الجديد ان ينال من الحكمة



وقتاً يمكنه من الاحاطة بها كما ينبغي . وقد يجوز ان يكون الضرر في الاعتزال بذاته نظراً لشخصية الوكيل والاحوال المخصوصة للدعوى . ففي مثل هذه الاحوال يكون الاعتزال في وقت غير لائق وموجباً ضرراً لصاحب الدعوى ويكون المحامي مسئولاً عنه . وعندى ان حسن الصناعة وكمال أدبها يقضيان بعدم الاعتزال لمجرد البواعث التافهة وان لا يترك المحامي من التجأ اليه وطالب معونته الا اذا كان له عذر واضح مقبول

اما اذا كان مكافئاً بالمرافعة عن فقير معافى من الرسوم فارادته في التنحي لا تكفي ولا بد له من عذر تقبله لجنة المعافاة التي احاطت عليه الدعوى حتى يسوغ له الاعتزال وهو مع ذلك مكلف بالاستمرار على مباشرة الاجراءات مدة الشهر بل الى ان يتعين خائه ويستلم الاوراق منه . ونقول الى ان يتعين الخلف ويستلم الاوراق لانه لا حيلة للفقير في احد الامرين وفقره يشفع له في بقاء الوكيل الاصلى حتى ينوب عنه الوكيل الجديد "

هذا والمحامون يتزلون اشغال موكلهم كل يوم بغير اعلان ولا استمرار على مباشرة الدعوى ولا عرض للجنة المعافاة وكثيراً ما يعلنون رغبتهم في الجلسات عند طالب المرافعة منهم والمحاكم تقض اجنقون على فعالهم وامامها قد اصاب في هذه العادة لان ميل المحامي عن موكله يقال باطبع من اهتمامه بالدعوى فتركها اولى من الاستمرار على مضض فيها

انما ينبغي للمحاكم في هذه الاحوال ان تقسح في انجول للمتخاصمين حتى يعينوا أو تعين لهم من يقوم بالمندفعة عنهم ون لا تعجل فتضيع ثمرة

## المقصودة من التوكيل

ومن المتعنى ان يتخير المحامي احسن الطرق ليتخلى عن موكله فلا يجعل من اسبابه ما عساه يؤثر على الخصومة لانه انما قبل التوكيل حباً في العدل ورغبة في خدمة الحق وانتصاراً لمضوم الجانب على ظالمه . ولا يليق بمن كانت هذه صفاته وتلك اسباب اندفاعه الى العمل ان يشوه وجهها الكريم بما قد يطرأ عليه من الحوادث التي الجأتها الى ترك العمل بموجبها لان حب العدل والميل الى الانصاف والحق لا يتأثران في النفس الزكية بما يدخلها من الغضب وما يستفزها من الشهوات بل صاحبها عادل في غضبه ومنصف في جفائه على كل حال . ومن الاسف ان بعض اصحاب تلك المهنة الشريفة عند ما تدعوهم البواعت الى التخلي عن التوكيل ينسون هذه الاخلاق الفاضلة ويندفعون الى ذم صاحبهم والقدح في سيرته اندفاعهم الى تبرير مقاصده وتقديس حقوقه لو بقوا على التوكيل وقد يقصدون القضاة أنفسهم ليرموا في مجالسهم من الكلمات ما يطلبون به الاضرار بموكلهم السابق ويتعمدون احباط مساعيه في خصومته . وقد نأخذهم الذيرة والحسد ممن تولى بعدهم فيكون سعيهم موجهاً الى ثلده هو والخط من قدره لانه قبل ان يدافع عن رجل تنزلت مطالبه وجار وتعدى وهكذا من الاقوال التي يسان عنها لسان حرا اتخذ صناعة المحاماة الحرة شعاراً يلبسه كلما اهتضم الحق وسهماً يرمي به في صدور المكابرين ودرعاً لمن التجأ اليه ممن تعدى عليه ايها المحامون ان صناعتكم لمن اشرف الصناعات فلا تهينوها وان لباسكم لمن اطهر الثياب فلا تدنسوه ولا تتبعوا الهوى فيضلكم عن سبيل

الهدى وكونوا على الدوام في اعمالكم منصفين

ويصدق ما تقدم على المسائل المدنية والمسائل الجنائية الا ان التبصر الزم والتزام التوكيل اوجب في الثانية لما عليه نظام الجنايات من لزوم السرعة ولما يترتب على تغيير الوكيل من العبث بالادلة واضطراب التحقيقات وفوات الفوائد الكثيرة للمتهمين على ان هؤلاء هم في الغالب من التمساء الفقراء فالشفقة بهم اولى وواجبات المحاماة بالنظر اليهم امكن فهم في قيامهم بها يؤدون اكبر الخدم ويخدمون اول المنافع في الامة

﴿الواجب السادس﴾

رد اوراق الموكل اليه بعد انتهاء التوكيل

جاء في المادة (٢٤)

اذا انتهى التوكيل وجب على المحامي ان يرد لموكله كافة اوراقه ومستنداته الاصلية متى طلب منه ذلك واذا لم تدفع اليه احرته حذر له ان يأخذ على حققة الموكل صورة من الاوراق التي تمت حقوقه في الاحرة ولا يكون على شكل حل مبرماً من يسلّم موكله الاوراق التي حررها في الدعوى ولا ان يسلّم اليه الاخطات المرسلة اليه منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه من عده مقدماً ولا يؤد اليه من موكله ولكن يجب عليه ان يعطى موكله صوراً من ذلك تحريراً على حققة الموكل وبهاء على ضده

الاوراق التي يأخذها المحامي من موكله ايقرها الي المحاكم سنداً له في الدفاع عنه لا تخرج عن ملك موكله وعليه حفظها وصيانتها واستعمالها في الغرض الذي استلمها لاجله فاذا انتهى عمله وجب عليه ردها ولا يجوز له حجزها لاي سبب كان

ولما كانت اجرة المحامي في الغالب منقسمة في قسمين مقدم ومؤخر

والاول يدفع قبل الشروع في العمل والثاني يشترط دفعه عادة عند الفصل في الخصومة لفائدة الموكل اعتاد الكثير من اصحاب الدعاوي ان لا يدفعوا المؤخر وان كسبوا الدعوى . وقد تكون الاوراق في قلم الكتاب فيجتهد صاحبها في الحصول عليها ويضربها من وجه الذي صدق في الدفاع عنه وربما لم يكن في يد المحامي مما يثبت له عمله ويبرهن على استحقاقه اجرته غير تلك الاوراق ولذلك صرحت المادة للمحامي ان يأخذ من تلك الاوراق صوراً مما ثبت به حقوقه في الاجرة

ولا يخلو الحال من ان تكون تلك الاوراق في المحكمة او في مكتب المحامي فان كانت في المحكمة كان اخذ الصور المذكورة بواسطة قلم الكتاب غير ان المحامي في هذه الحالة مضطر بمقتضى لائحة الرسوم ان يدفع رسوم تلك الصور من عنده مقدماً في مقابلة الرجوع بها على موكله وقد لا يفيد ذلك شيئاً . وان كانت في مكتبه فله طريقان إما ان يودعها في قلم الكتاب ليأخذ الصور التي تلزمه بواسطته وهو الاصول لمصلحته وإما ان يستنسخ تلك الصور بواسطة كاتبه ولكنها لا تفيد الا اذا صدق عليها الموكل وربما تنذر الحصول على ذلك التصديق فلم يبق الا الوجه الاول

فان كان المحامي كتب اوراقاً في الدعوى وحفظ عنده اصولها فهي له وكذلك الخطابات التي ترد اليه من موكله مما يتعلق بدعواه ولا يجب عليه تسليمها اوردها لموكله . لكن قد يكون لهذا مصلحة منها وفي هذه الحالة يجب على المحامي ان يعطي اليه صوراً منها على نفقته هو اي الموكل ويكون استنساخ الصور المذكورة بالطريقة المتقدمة والاولى الحصول عليها بواسطة

قلم الكتاب لانه اضمن لمصلحتها

وكذلك سندات الرسوم التي يكون المحامي دفعها عن موكله من عنده لا تسلم الى الموكل ان لم يدفع قيمتها وانما تسلم اليه صورة منها . وعلى كل حال ليس المحامي ملزماً بتسليم تلك الصور جميعها الا بناء على طلب يقدم من الموكل الى المحامي نفسه او الى المحاكم

واما الحق في حجز الاوراق الاصلية للمحامي وان لا يسلم الى موكله الا صوراً منها فهو آت من القاعدة العمومية التي تخول كل دائن حبس العين التي صار دائناً بسببها في يده حتى يأخذ دينه ممن وجب عليه

والخلاصة ان الاوراق التي تكون في يد المحامي تنقسم الى قسمين المستندات الاصلية التي سلمت اليه من موكله . واوراق المرافعات التي حصلت بفعل الوكيل كالاعلانات والاندازات والمحاضر والاحكام . فالاولى واجبة التسليم للمحامي ان يأخذ صوراً منها . والثانية يجوز للمحامي حجزها وللموكل ان يأخذ صوراً منها . واذا امتنع المحامي عن تسليم الاوراق المندرجة في القسم الاول او عن تسليم صور من اوراق القسم الثاني جاز احكام عليه لموكله بالتعويض اذا اثبت ان ضرراً اصابه من ذلك الامتناع . فان كان في الامر ما يقتضي التعجيل واقتضت مصلحة الموكل ستلاء الاوراق حالاً جاز طلب ذلك من قاضي الامور لوقفية بعد اعلان المحامي بواسطة عبد خبير ولو الى اجل قصير

ومن الاوراق الواجب على المحامي ردها لموكله بعد انتهاء عمله سند التوكيل لانه بعد ان عمل بحريه بمقتضاه ولان يتعهد في يده قد يترتب

عليه ضرر للموكل وهذا الواجب منصوص عنه في المادة ( ٥٣١ ) من القانون المدني

### ضمان الوكيل

وكالة المحامي عن صاحب الدعوى تقضي عليه بأن يقدم لموكله حساباً عن اجراءاته فيها والنقود التي صرفها من عنده او من التي اخذها منه والتي استلها من خصمه وتدخل الاوراق في ذلك الحساب وهي اعيان ولذلك وجب ردها على النحو الذي تقدم بيانه . وليس لضمان المحامي احكام مخصوصة بل تتبع في ذلك القواعد العامة المتعلقة بالوكالة وبالضمان العام المنصوص عنه في المادة ( ١٥١ ) من القانون المدني

فالمحامي ضامن لموكله تمويض كل ضرر ينشأ عن خطائه او عن غشه او عن عدم تنفيذ مقتضى التوكيل . ومقتضى التوكيل هو مجموع الواجبات التي اتينا على بيانها . وعلى كل حال لا يلزم المحامي بالضمان اذا نصح بخصوصية لم تعد نتيجهتها اللزم الا اذا ثبت ان ارشاده كان بطريق النش والخداع . ولكنه يضمن اهماله في اجراءات المرافعات وعدم التفاته كما ينبغي او افراطه في الاكثار من الاوراق بشير عذر مقبول

ويضمن نتائج بطلان الاوراق التي يحررها بناء على انها لم تستوف جميع شرائطها القانونية لاهماله وعدم التفاته . ولا فرق في ذلك بين صدور تلك الاوراق من المحامي مباشرة وبين ان يكون كاتبه هو الذي باشر تحريرها واجراها

ويضمن نتائج سقوط الدعوى لانقطاع المرافعة لاهماله في التحرز منها

ويضمن نتائج اغفاله الاجراءات التحفظية على مال موكله المطلوب من خصمه اذا كانت الوكالة توجب عليه ذلك صراحة او ضمناً  
ويضمن نتائج اهماله في تجديد تسجيل الرهونات ما دامت الاوراق المتعلقة بها موجودة بين يديه

ويضمن نتائج استمراره في عمل مبني على اساس مخالف للقانون اذا ابطلت الاجراءات بعد ذلك بناء على تلك المخالفة

### لمن طلب الضمان

لا يجوز طلب الضمان من الوكيل الا للموكل نفسه او ورثته فليس لاجنبي ان يطلبه وان لحقه ضرر من الفعل الذي استوجبه . والسبب في ذلك ان علاقة المحامي مع موكله علاقة شخصية محضه وانها توجب بينهما من الروابط الخصوصية ما يجعل الواحد منهما دون غيره حكماً في الحقيقة على اعمال الثاني وايس المحامي مديناً بشيء لموكله قبل ان يقضي عليه به فلا يجوز لغير موكله ان يخاصمه بوجه من الوجوه حتى يحكم عليه . وعلى كل حال فضمان المحامي لا يتعدى الضرر الذي يلحق موكله من فعله هو فلا يضمن ما عساه يترتب على خطأ غيره في الاوراق التي تكون لازمة في الدعوى وان كان تحريرها بناء على طلبه وارشاده كما لو اشار بتحرير ورقة رسمية فحررها الموظف المكلف بتحريرها ممية وكما لو اخطأ المحضر في الاعلان او الانذار او غيرها خطأ يوجب البطلان قانوناً

ثم ان مجرد الاهمال او الخطأ لا يكفي في طلب الضمان من المحامي بل لابد مع ذلك من حصول الضرر فعلاً لموكله فان ابطلت اجراءات بغير

ضرر فلا ضمان . وكذلك لا يضمن المحامي اذا كان الضرر الذي لحق بموكله جاء من القاضي بان كان هو الذي اخطأ خطأ ظاهراً

### في انقضاء التوكيل

اسباب انتهاء التوكيل هي :

اولاً انتهاء العمل المخصوص

ثانياً عزل الوكيل نفسه

وقد تقدم الكلام على هذين السببين في شرح المادتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين<sup>(١)</sup>

ثالثاً عزل الموكل وكيله

رابعاً موت احدهما

وهما واردان في المادة (٥٢٩) من القانون المدني

خامساً الحجز على الوكيل او الموكل

سادساً افلاس احدهما

وهما سيان تقتضيها المبادئ العامة

### في عزل المحامي

اصحاب الدعوى ان يعزل وكيله فيها الا انه يجب عليه ان يتحري اسباب العزل حتى لا يكون سبباً في رجوع المحامي عليه بالضمان . وذلك لان العزل يشعر بسوء ادارة المميزول عادة وهو يحط من قدر المحامي كثيراً فان لم يكن له سبب واضح وجب احترام التوكيل اذ لا حق لذي الهوى ان



يبدل الوكيل ما شاء فيلحق باسمه من الانحطاط ما يجب التحرز منه .  
ومتى كان السبب واضحاً وجب بيانه لان في ذلك خدمة للناس كافة  
اذ يعلمون ان ذلك المحامي اخطأ في موضع كذا من التوكيل فيحطاطون من  
الوقوع في مثل ما وقع فيه موكله

ولما كان مكتب المحامي هو المحل المختار الذي تعلن فيه الاوراق  
القضائية وجب على من يعزل وكيله ان يعلن خصمه بذلك وبالمحل الجديد  
الذي اختاره وإلا صح اعلان الاوراق اليه في مكتب ذاك الوكيل الى ان  
يعين بدله ويعرفه خصمه بطريقة رسمية او الى ستة اشهر من تاريخ الحكم  
كما قضت به المادة ( ٤٠٤ ) من قانون المرافعات

ومن فوائد الاعلان ايضاً بطلان جميع المرافعات التي تحصل بعده فان  
استمر الوكيل على عمله بعد عزله وقبل خصمه التقاضي معه بعد اعلانه بذلك  
العزل كان العمل باطلاً حتى اذا حكم في الدعوى . ويشمل البطلان الحكم  
لقيامه على عمل باطل وقد لا يؤثر عزل الوكيل في الدعوى بشيء ان حصل بعد  
ان تمت المرافعة وقفل بابها واصبحت الخصومة بين يدي القضاة يتداولون  
في الحكم فيها . وسببه ان موت احد الخصوم في هذه الحالة لا يؤثر على  
الحكم بل هو يصدر ويكون واجب التنفيذ على ورثته من بعده كما صرحت  
به المادة ( ٢٩٧ ) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

وهنا ايضاً نرى رباب الخصومات يعزلون وكلاءهم بصورة تشين  
لمحاماة ولا يخبرون خصومهم بذلك العزل . وقد يأتون في جلسة ويمثلون  
نهم عزلوا الوكيل ويضربون التاجيل لتعيين من يقوم مقامه . وربما عارض

المحامي صاحب الدعوى واشتد النزاع بينهما هذا يقول لست بوكيل وذلك  
يجيب انما انا الوكيل . ومن المشاهد حضور وكيلين عن خصم واحد وكل  
يدعي الاولوية والاستحقاق

واست اعرف مشهداً اشد تأثيراً في النفس من هذا الموقف ولا عملاً  
يحط من قدر المحاماة اعظم منه لانه يدل على ان المتصفين بذلك الوصف  
لا يطلبون منه الا نوال الخطام وان كان زهيداً غافلين او متغافلين عن  
موجبات الشرف وبواعث الكمال لا تستفهم عواطف الشمم ولا تفعل في  
قلوبهم قواطع الكلام ولا يهتمون لما يفقدون به وسائل الاعتبار بل يحني  
الواحد رأسه ويستبسل للاهانة ويحاطن بالتصغير وكأنه يفرح بالتحقير ويحمد  
الله على ان الحبس لم يصبه وانه خرج من الجلاسة ورأسه بين كتفيه . ولقد  
احجب لرجل يتخذ لدفاع عن الناس مهنة لا يشتغل بغيرها وهو لا يدافع عن  
نفسه . ويذود عن شرف الناس وترفه يتلذذ باقدار النقائص كل يوم  
ويقوى على الكلام في منافع الناس وحقه يدس بالاقدام . ويطلب من القضاة  
احترام صوته وهو يخرج من جوف خلي عن موجبات الاحترام . ويذكر  
خصمه بوجباته وقد نسي وان واحب ورفته الانسانية على بنيتها وهو ان  
يبدأ كل واحد . يحترم ذاته

موت الوكيل او الموكل

وكذلك ينقضي الموكيل بموت احد متعاقدين

غير انه يجب ان وفاء موكل للخصم حتى يقف سير الدعوى فان لم  
يكن ان صحت نعم ترفعت مع موكيل نعم الا اذا كان هذا الوكيل

عالمًا بالوفاة فإنه يكون غاشيًا ولا تتحمل الورثة نتيجة عمله . فإن لحق بالخصم  
منه ضرر فبعتة عليه

أما موت الوكيل فلا يحتاج فيه إلى إعلان لأنه هو بذاته إعلان  
للخصم بانقضاء وكالته

الحجر على الوكيل أو الموكل

والأفلاس

من المقرر أن التوكيل عقد لا يصدر إلا عن ذي أهلية في التصرف  
فإن حجر على أحد المتعاقدين انعدم شرط الأهلية فسقط التوكيل بالطبيعة

وكذلك الأفلاس

وما قيل في الوفاة من حيث الاحتياطات الواجب اتخاذها يقال هنا

## سجل حقوق المحامين

حقوق المحامي التي نصت عليها اللائحة اثنان . الاول حقه في الاجر  
والثاني حقه أو اختصاصه بلبس البنش

### الاجرة

جرت العادة ان يتفق المحامي وموكله على الاجرة بعقد مخصوص . وقد  
يحصل الاتفاق شفاهاً . وقد لا يحصل اتفاق بالمرّة

وعلى كل حال أي سواء حصل الاتفاق أو لم يحصل ووقع بينهما نزاع  
وجب رفع طلب الاجرة الى القاضي الذي حصلت المرافعة في الدعوى امامه  
وهو يقضي فيه . ولا يعجزه وجود عقد بالكتابة بتقدير الاجرة لان  
مادة ( ٥١٢ ) من القانون المدني تقضي بان ( الاتفاق على مقابل معين لا  
يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه ) ول  
كان باب الاستصواب فيجاء اذ وضع اللائحة هداية القاضي الى التقرب  
في تقديره من عدد بقدر لا يمكن فقال في المادة الخامسة والعشرين

تقدر حرة محمي بمعرفة قاضي في حصلت المرافعة في الدعوى امامه باعتبار  
همة مستوى وقيمة عمل ورسوم في قضاء به المحامي وما استلزمه من العناية مع  
مرعاة نزوة لاحتسابه

ولاجره تحسب من واحد من تين الخصم الذي خسر الدعوى  
وموكله . فـهـذا من خصم ندي خسر لدعوى فلأنه ملزم بالمصاريف  
ومنه بـهـدـمـة وهـجـرى التـمـتـضـاة في كل بلد على تقديرها في هذه  
حـدـثـتـهـمـة وحمية ومن سببه سادهم على ان المحامي يأخذ دائماً من

موكله اتعابه في الدعوى وان الخصم لا يجب عليه ان يؤدي قيمتها كلها لان قيمة كل شيء تختلف باختلاف الدين يهتمون له . وقد رضي المحامون بما جرى عليه القضاة وصار الحال عادة لا يستغربها احد ولا يلتفت الى البحث فيها . ونحن كذلك لا نريد ان نطيل القول عنها اما لعدم فائدته او لان الاولى سد هذا الباب

واما طلب الاجرة من الموكل فهو المهم ولذلك يجب ان لا يقتصر القضاة على المحامين فيه . فان كان بين الطرفين اتفاق بالكتابة وجب احترامه اللهم الا اذا تبين ان المبلغ المتفق عليه يزيد عن الحد اللائق . فاذا لم يوجد عقد بينهما وجب على القاضي المطلوب منه التقدير ان ينظر الى ما اشارت اليه المادة ( ٢٥ ) ويتخذ في التقدير سبيلاً لا اجحاف فيه على احد الفريقين ومتى قدرت الاتعاب على هذا النحو جاز طلبها من الخصم الذي خسر الدعوى لان قيمتها ثابتة بحكم قضائي . غير ان في المسئلة نظراً من جهة وجوب اعلان امر التقدير الى ذلك الخصم حتى يعارض فيه ان رآه زائداً عن حد القيمة ويتق بذلك نتيجة اتحاد المحامي وموكله على الاضرار بحقوقه . كما ان في المسئلة نظراً ايضاً اذا حصل التقدير بين المحامي وموكله بعد تقدير المصاريف بين الخصمين وكانت اتعاب المحامي داخلة في هذا التقدير ونحن نكتفي بالاشارة الى هذه المسائل لان التوسع فيها خوض في نظريات خاصة والمحامون احق باستيعاب البحث فيها

لبس البنش

البنش هو توب اسود فسبح كالتفرجة مطوف حو رقبه بشريط

عريض من القطيفة السوداء وله كمان طويلان من الجهة التحتية يرتديه المحامي كلما حضر جلسة من جلسات القضاء مرافعة كانت او تحقيقاً

وهو موجود عند جميع الامم ولكنه لا وجود له امام المحاكم الاهلية الا من عهد قريب ففي سنة ١٨٩٢ اجتمع لفيف من المحامين وشكلوا جمعية اشبه بطائفة وانتخبوا لهم لجنة واخترعوا ذلك اللباس ويلبسه المحامون امام محكمة الاستئناف والذين قيدت اسمائهم في الجدول طبقاً لشروط هذه اللائحة

اما المحامون الذين لم يقبلوا امام محكمة الاستئناف ولم يكونوا من حاملي الشهادة طبقاً لنصوص اللائحة المذكورة فمحرومون من هذه المزية بنص صريح في المادة السادسة والاربعين وهي التي ألزمتهم بواجبات المحامين كلها وخولتهم ما لهم من الحقوق ( ما عدا احكام المادة السابعة والعشرين ) وليس هنا محل البحث في سلامة هذا الحرمان من النقد وانما الذي أريد الملاحظة عليه الآن هو ان هذا الفريق من المحامين خاضع لنظام مضطرب متنافض كما سأبينه في شرح الاحكام الوقتية هذا وللمحامين حقوق أخرى كلها اديية تتعلق بمساواتهم مع بعضهم في الخصام وحريتهم في الدفاع وسيأتي الكلام عليها

﴿ فيما لا يجوز الجمع بينه وبين حرفة المحاماة ﴾

قالت المادة (٢٦)

لا يجوز الجمع بين حرفة المحاماة وبين ما يأتي  
أولاً التوظيف بمرتبة في إحدى مصالح الحكومة ما لم يكن بوظيفة معلم في  
علم الحقوق

ثانياً الاشتغال في أي عمل يحط من قدر المحامي

معلوم أن للمحامي عندنا صفتين . كونه وكيلًا مباشر جميع أعمال  
المرافعات . وكونه متكلمًا يترافع في الجلسات

وهو بصفته لا يجوز له الجمع بين حرفته وبين وظيفة في إحدى مصالح  
الحكومة . وسبب المنع ظاهر لأن أعمال الحرفتين متناقضة بل إنها متعذرة  
في الغالب وواجب عليه أن ينحصر جميع أوقاته لخدمة مصالح موكله  
ولأن حرية الكلام لا تلائم واجب انقياد الموظف لأحكام وظيفته إذ ربما  
عقل لسانه عن التصريح بما قد يضربه في وظيفته

الاشتغال في أي عمل يحط بقدر المحامي

هنا مجال فسيح لم يوضع له حد يبينه غير قول المادة ( في أي عمل  
يحط من قدر المحامي )

ولسهولة البيان نورد ما اتفقوا عليه سواء كان من المهن التي لا يجمع  
بينها وبين المحاماة أو كان مما ترفع عنه مهنة المحاماة نفسها وهو : لا يجوز للمحامي

١ أن يكون تاجراً

٢ أن يكون رئيساً دينياً

٣ أن يكون خيراً أمام الحاكم

- ٤ ان يكون صاحب جريدة او مديراً لها او محرراً فيها الا اذا كانت قضائية محضة
- ٥ ان يكون وكيلاً للديانة في التفاليس وخطأ سبق تعيين بعضهم
- ٦ ان يكون مصفياً لشركة او لتركة
- ٧ ان يكون خادماً باجرة شهرية او سنوية لان الخدمة تقتضي الخضوع والالتقياد وهما لا يليقان بالمحامي ابداً
- ٨ ان يكون مديراً لمعمل صناعي
- فمن كان محامياً حظر عليه الاشتغال بشيء مما ذكر . ومن كان مشغولاً بذلك لا يقبل في المحاماة الا اذا ترك مهنته الاولى
- لكن من المهن ما اذا اشتغل به الرجل حال بينه وبين المحاماة الى الابد وهي

- ٩ الاحتراف بالسمسرة
- ١٠ ان يكون كاتباً عند سمسار
- ١١ ان يكون معاوناً في البوليس
- ١٢ ان يكون سبق الحجر عليه
- وقد اتينا على ذكر شيء من ذلك عند الكلام على المادة (٢) فليراجع<sup>(١)</sup>





## لفصل ثالث

( وهو الباب الثالث من اللائحة )

في تأديب المحامين

لتأديب المحامين على ما يقع منهم من الهفوات المتعلقة بأعمال مهنتهم لجنة تسمى مجلس التأديب وهذا المجلس يؤلف في كل محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة ومن قاضيين تعيينهما الجمعية العمومية في كل سنة . وفي محكمة الاستئناف يؤلف المجلس من رئيسها ومن اربعة قضاة تعيينهم كذلك الجمعية العمومية في كل سنة ( مادة ٣١ )

واول ما يلاحظه الانسان هنا حذف النيابة من عضوية هذا المجلس وهو صواب لانها في عهد اللائحة القديمة كانت خصماً يقيم الدعوى ويطلب معاقبة المتهم واقفاً ثم يجلس ليحكم خطأ كان طلبه أو صواباً . اما الآن فانها تقتصر على وظيفتها من طلب العقوبة كما هو شأنها . ويلاحظ ايضاً ان مجلس التأديب امام محكمة الاستئناف يؤلف من اربعة قضاة مع الرئيس بدل ان كان يؤلف من الرئيس واحد القضاة والنائب العمومي او من يقوم مقامه . وامام المحاكم الابتدائية من الرئيس واثنين من القضاة بعد ان كانت النيابة تحمل محل احد القاضيين . ولا شك في ان الضمانة الحالية اكبر وادعى الى حفظ كرامة المحاماة

وترفع الدعوى التأديبية من النيابة العمومية سواء كان من تلقاء نفسها

او بناءً على طلب رئيس المحكمة (مادة ٣٢)

وقد كانت اللائحة القديمة ساكنة على هذا الموضوع واختصت النيابة العمومية في ذلك الحين باقامة دعاوى التأديب على المحامين . وكان رؤساء المحاكم لا يصلون الى اقامة الدعوى الا بتلك الوسطة . وقد وقع في بعض المحاكم خلف بين النيابة والمحكمة على وجوب اقامة الدعوى ضد بعض المحامين وكل رئيس كان يؤيد رأيه بحق المراقبة العامة فمنعاً لهذا الخلاف جاء النص الجديد ببيان ذلك الحق المتنازع فيه فاقره للفريقين رئيس المحكمة والنيابة العمومية

وقد يخطر بالفكر ان النيابة هي صاحبة الحق اولاً وبالذات وان رئيس المحكمة ليس له الا مجرد طلب اقامة الدعوى وهي اي النيابة تتصرف في طلبه هذا تصرفاً مطلقاً قهمله او تجري عليه الا ان هذا لم يعد صحيحاً لما قدمناه في بيان سبب النص الجديد ولما جاء في المادة (٢٨) من التصريح بان ( ملاحظة المحامين من خصائص رئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية والنائب العمومي ورؤساء النيابة العمومية ) اذ لا معنى لهذه الملاحظة ان كانت النتيجة تصرف النيابة وحدها فيما يلاحظه رؤساء المحاكم

ويطلب المحامي الذي تقام عليه دعوى التأديب امام المجلس بمقتضى علم خبر بميعاد ثمانية ايام على الاقل (مادة ٣٤) . وهذا ايضاً نص جديد لان النيابة قبل هذه اللائحة كانت تتصرف في طلب المحامي للمحاكمة بكيفيات مختلفة وان كانت كلها اتخذت طريقاً واحداً وهو ارسال اعلان ككيفية

الاعلانات التي ترسل الى جميع المتهمين وهذا هو ما تجري عليه الآن وان كانت المادة صريحة في ان الاعلان يحصل بعلم خبر ولعل السبب في ذلك ان المشتغل يطبع نموذجات الاوراق المختلفة — وهو واحد لا يعرفه احد من رجال القضاء — قد أهمل طبع نموذج لعلم الخبر المذكور فترك ولم تلتفت النيابة الى طلب طبعه . غير انه لا ضرر من هذا النسيان فقد اعتاد المحامون على طلب حضور المتهم وعادة عرفت أولى من جديد غير معزوف

وقول المادة ( لا يجوز الحكم الخ ) اشارة الى ان مجرد الطلب بخطاب مثلاً لا يصح ان تبني عليه المحاكمة فوجب اذن ان يشمل علم الخبر على ما يوقف المحامي على التهمة الموجهة اليه وان يكون له من الوقت ما يمكنه من المدافعة عن نفسه فيها

اما كيفية المرافعة والحكم فلا تختلف عن المؤلف في جميع القضايا فللمحامي ان يترافع بنفسه أو ان يقيم وكيلاً عنه وان يقدم مذكرات بالكتابة الى مجلس التأديب

ويبدأ المجلس بسماع اقوال النيابة ثم يسمع الدفاع عن المحامي ثم يحكم واذا رأى موجباً لسماع شهادة الشهود أمر بها

وقد يلاحظ على قول المادة ( ٣٥ ) ( وسماع اوجه الدفع التي يبيدها المحامي ) انه هو الذي يجب ان يبدي اوجه دفاعه عن نفسه غير ان هذه الملاحظة بعيدة الاحتمال لان الشارع لم يرد ان يكون موقف المحامي امام مجلس التأديب أخرج من موقف المتهمين امام محاكم العقاب ولهؤلاء الاستعانة بمدافع بل معونة المدافع واجبة في الجنايات

## في احكام التأديب

تصدر احكام التأديب من المجلس تارة في غيبة المتهم وتارة بعد حضوره  
فاذا لم يحضر المحامي يوم الجلسة المعينة لنظر تهمة ولم يحضر من ينوب عنه  
جاز للمجلس بناء على طلب النيابة ان يحكم في غيبته . وفي هذه الحالة  
يجب على المجلس ان يتحقق من صحة الاعلان فان لم يكن الاعلان قانونياً  
وجب الحكم ببطلانه او تأجيل الدعوى . ومع ذلك فان نظارة الحفانية  
ارسلت الى جميع المحاكم المنشور الآتي بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ — ٤ رجب  
سنة ١٣١٧

« قد ظهر من الاطلاع على قضايا التأديب ان بعض المحاكم تبيح »  
« للمتهم ان يحضر محامي للمدافعة عنه شفاهياً امام مجلس التأديب ولما كانت »  
« هذه المجالس ليست بمجالس قضائية حتى يصير المرافعة امامها بواسطة »  
« محامين فقد روي عدم الموافقة على قبول المرافعة من غير المتهم اما اذا »  
« اراد ان يقدم دفاعه بالكتابة فلا مانع من ان يستعين في تحريره بمن يريد »  
فهل مرادها بمجالس التأديب ما هو مختص منها بعمال المحاكم اعني  
الكتاب والمحضرين أم تريد كل مجلس يطلق عليه عنوان مجلس تأديب  
فتدخل في هذه التسمية مجالس تأديب المحامين

والظاهر انها ارادت الاول دون الثاني ولذلك لا تزال مجالس تأديب  
المحامين تقبل من يدافع عن المتهم منهم امامها حتى يحصل الاعلان قانوناً  
لان النظر في صحة الاعلانات وعدمها من متعلقات النظام العمومي اذ لا تعد  
الخصومة مرفوعة امام قاضيها الا باعلان صاحب الشأن . وصحة الاعلان

شرط في قبوله . ونريد بصحته ان يكون مستجماً للشروط القانونية التي لا يصح اعلان بدونها كأن حصل الاعلان للنيابة مع عدم وجود ما يثبت ان البحث ادى الى انه ليس للمطلوب اعلانه محل معروف . وكما لو اعلن الرجل في بيت لم يبين في الاعلان انه ساكن فيه . وكما لو اعلن بالحضور ولم يعين يوم الجلسة . او اعلن بالحضور ليحاكم على تهمة لم تذكر في ورقة الاعلان وهكذا

اما الجلسة فعلية الا اذا اقتضى حسن الاخلاق والمحافظة على الآداب جعلها سرية ( ٤٢ )

ويكون الحكم غائباً ايضاً اذا سبق حضور المحامي امام المجلس وطلب التأجيل مثلاً ثم غاب في جلسة المرافعة . نعم لا يوجد نص في اللائحة يقضي بذلك الا اننا نذهب اليه عملاً بقواعد قانون تحقيق الجنايات ولا نقبل العمل بقواعد قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية لان اعمال مجلس التأديب اشبه باعمال المحاكم الجنائية منها باعمال المحاكم المدنية اذ مدار الامر فيهما واحد وهو العقاب

ومتى صدر الحكم وازادت النيابة تنفيذه وجب عليها ان تبدأ باعلانه الى المحكوم عليه

ولهذا ثلاثة ايام من تاريخ الاعلان ليقدّم معارضته فيها ( مادة ٣٦ )  
وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة المشكل فيها  
المجلس الذي اصدر الحكم ( مادة ٣٧ )

فاذا مضت مدة المعارضة وجب انتظار التنفيذ خمسة عشر يوماً وهو

الاجل الذي ضربته اللائحة مهلة يسوغ للمحكوم عليهم فيها ان يرفعوا  
استئنافاً عن الحكم الذي صدر الى المجلس المشكل في محكمة الاستئناف  
( مادة ٣٩ )

وحق الاستئناف ممنوح للنيابة والمحكوم عليه ( مادة ٣٨ )

ففي الاحكام الحضورية تبدىء المدة من تاريخ صدور الحكم لا  
فرق في ذلك بين النيابة العمومية والمحكوم عليه . وفي الاحكام الغيابية  
تبدىء مدة الخمسة عشر يوماً من تاريخ مضي ميعاد المعارضة كما تقدم  
ويكون رفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة المشكل فيها  
المجلس الذي اصدر الحكم

ومتى حرر هذا التقرير يسلم قلم الكتاب اوراق الدعوى الى قلم النيابة  
العمومية وهو يرسلها الى النائب العمومي كي يقدمها لمجلس التأديب امام  
محكمة الاستئناف

ويحكم مجلس التأديب الاستئنافي في القضايا بالشروط الواجب مراعاتها  
امام المجالس الابتدائية من حيث الاعلان ومواعيد الحضور وكون الحكم  
غائبياً او حضورياً

وتجوز المعارضة في احكامه الغيابية في المواعيد والشروط المطلوبة  
امام المجالس الابتدائية

وهذان الحكمان يؤخذان ضمناً من مفهوم نصوص الباب الثالث  
لانه لا يسلم ان تتغير طرق المرافعات امام المجلسين مع اتحاد وظيفتهما

## في حكم المعارضة والاستئناف

يترتب على الاستئناف توقف التنفيذ الا اذا كان الحكم الابتدائي صادراً بمحو اسم المحامي فلا تجوز له المرافعة الا بعد حكم الاستئناف ( مادة ٤٠ )

ونقول ان المعارضة توقف التنفيذ من باب اولى لان الحكم الغيابي في الواقع ونفس الامر حكم تهديدي والمعارضة تجعله كأنه لم يكن فوجب الايقاف . ولعل هذا النظر هو الذي جعل الشارع لا يهتم بذكر حكم المعارضة كما فعل بالنسبة الى الاستئناف

ومتى اصبح الحكم نهائياً صار واجب التنفيذ . وهو يحصل بواسطة المحضرين بناء على طلب النيابة العمومية

ونحن لا ندرك لهذا الاستثناء المذكور في هذه المادة سبباً شرعياً . وكأن شدة الحكم جعلت الشارع يشدد في الاسراع بتنفيذه وهو تسرع غير محمود لانه بقدر شدة العقوبة يجب الاحتياط التام في تنفيذها فلا يعمل بالحكم الا بعد ان تكون طرق الطعن الاصلية قد انتهت . ولا معنى لتوقيف اثر حكم التوبيخ واجراء حكم المحول لساعته لان في ذلك عقوبة جديدة خصوصاً وان المحامي قد يكون بريئاً . فاذا منع عن العمل بحرفته طول الزمن الذي يستلزمه النظر في استئناف الحكم الصادر عليه ثم برأه المجلس الاستئنافي فقد اضرع موارد كسبه كلها او بعضها وقلما افادته البراءة في استعادة ما اضرع . ولهذا نرى ان حكم المادة جاء قاسياً ومخالفاً لقواعد العدل الصحيح . ولهذا ايضا نقول ان المعارضة توقف تنفيذ الحكم مهما كانت العقوبة المحكوم بها لان

نص المادة (٤٠) خاص بالاستئناف ونحن نجري القسم الاول منه على المعارضة لانه قد اتى على القاعدة الاصولية العامة في جميع القوانين مدنية وجنائية اما القسم الثاني من ذلك النص فهو استثناء ولا يؤخذ بالاستثناء الا في الموضوع الذي شرع له

ومن آثار الاحكام انها تنفذ امام جميع المحاكم وعلّة ذلك التعميم واضحة لان المحامي الذي يقبل امام محكمة الاستئناف او احدى المحاكم الابتدائية يكون مقبولاً امام جميع المحاكم الابتدائية ( مادة ١٥ )  
في العقوبات التأديبية

العقوبات التأديبية ثلاث نصت عليها المادة ٣٠ وهي ( اولاً ) التوبيخ ( ثانياً ) التوقيف عن الاشتغال بالحرفة لمدة لا تزيد على سنة ( ثالثاً ) محو الاسم من الجدول

هذه هي العقوبات الاصلية في التأديب وقبل ان نفرد الكلام على كل واحدة منها نلاحظ انها ليست هي وحدها التي يعاقب بها المحامون فالأولاً رؤساء المحاكم ان يعاقبوا المحامين بالانذار

والانذار حق اعطته الفقرة الاخيرة من المادة (٢٩) من اللائحة لاولئك الرؤساء تأييداً لسلطتهم واطهاراً لحقهم في التأديب كانه نظرف النيابة في الاستئناف بحق اقامة الدعوى الى سنة ١٨٩٣ جعل شارع هذا العام يميل الى الافراط في اكبار سلطة الرؤساء

لكننا لا نرى هذا الحق من موجبات الاحترام ولا من مقتضيات النظام . فالمحامون احرار في حرقهم وحريتهم لازمة لهم في القيام بواجباتهم



واخضاعهم لمثل هذا التسلط تصغير لهم في اعينهم وفي اعين الناس وخط من كرامتهم بما لا يجعل الانسان محترماً عند نفسه أو في نظر غيره . خصوصاً وانه حق مطلق بلا قيد ولا شرط ولا معارضة ولا استئناف بل الرئيس يتصرف فيه كيف يشاء وهنا يجعل بي الاعتراف بانني مع كمال الارتياح لا اعرف لرؤساء المحاكم هفوة واحدة باستعمال ذلك الحق بل كلهم اعرضوا عنه واهملوا استعماله ونعم ما فعلوا

و مع ذلك فليلاحظ ان لرئيس نقابة المحامين عند الامم الاخرى حق التنبيه والانذار في احوال مخصوصة على افراد الطائفة فلما فقدت الطائفة عندنا وضع الشارع ذلك الحق في يد الرؤساء . وعلى المحامين ان ارادوا التخلص منه ان يكون لهم طائفة تحميهم

وثانياً يلحق ايضاً بالعقوبات التأديبية ما نصت عليه المادة (١٧) من جواز منع المحامي الذي قبل امام المحاكم الجزئية عن المرافعة مدة لا تزيد على ستة اشهر

ويحصل هذا المنع بمقتضى حكم يصدره القاضي الجزئي اذا ثبت له عدم خبرة المحامي بالمدافعة عن الحقوق التي عهد اليه اقامة الحجة عنها وهو حق مقبول ومن المتعني ان يلتفت اليه قضاة المحاكم الجزئية ليشجعوا باستعماله عند الضرورة تلك الشبيبة التي اذا دخلت من باب المحاماة تركت نفسها في الغالب الى تيار العادة فتثقل من درجة الى درجة بحكم الزمان نعم لا ننكر على المجتهدين من افرادها اجتهادهم بل نحن بهم معجبون الا انهم لسوء الحظ قليلون

وليلاحظ ان نص المادة ( ١٧ ) لم يأت بعقوبة حقيقة بل جاء بموعظة ينصح بها القاضي من يريد البدء في حرفة المحاماة حتى يهتم بها ويدقق النظر في الواجبات التي تملها عليه . ولذلك لم تقل جازت عقوبته بل قالت ( ساع منه ) تطفأ وترققاً . ولم تأت لهذا المنع بسبب يشين لان الخبرة لا تكتسب الا بالزمان فعليه ان يتاقى الموعظة بقلب سليم ويسعى مجدداً في استكمال ما نقص من مبادئه والاحسن ان يكون البادي في المحاماة من اليقظة والنشاط على جانب يحول بين القاضي وبين منعه عن العمل بحرفته الجديدة

على ان له من الاستئناف نصيراً يرد اليه ما فتر من همته ان كان الحكم الجزئي جاء مخالفاً لحقيقة الواقع  
وانرجع الى بيان كل عقوبة من العقوبات الثلاث  
التوبيخ

ليس للتوبيخ في الحقيقة اثر في الخارج غير الدلالة على ان الفعل الذي استوجبه فعل حميد يلام فاعله عليه ولهذا فان تلك العقوبة تعتبر منفذة بمجرد الحكم الاتهامي بها لان اعلان القضاة ان فلاناً حكم عليه بالتوبيخ هو بذاته توبيخ فعلي فهو تنفيذ لتلك العقوبة . وقد كان بعضهم يظن ان ذلك الحكم يقتضي انتهاك المحكوم عليه فيدعوه الرئيس ويخاطبه بالقضاة تشعره باحتقار المجلس لعمله وبعضهم فعل ذلك لكن جرى العمل بعد هذا على الاكتفاء بنطق الحكم وهو الاولى

اما الاعلان الذي عمله النيابة للمحكوم عليه فانه لا غرض منه في

## الواقع الاتحصيل المصاريف

## التوقيف

الحكم بالتوقيف عن الاشتغال بالحرفة عبارة عن منع المحامي منعاً كلياً من مزاوله اعمالها فليس له ان يترافع ولا ان يقبل توكيلاً عن صاحب خصومة ولا ان يقدم نتائج او مذكرات باسمه ولا ان يشتغل في مكتبه الا بالقضايا التي كانت فيه قبل صيرورة حكم التوقيف انتهائياً

لكن الواقع هو ان المحامي يشتغل بجميع اعمال حرفته في اثناء مدة عقوبته الا المرافعة امام المحاكم وتقديم النتائج والمذكرات باسمه فهو يقبل القضايا ويتوكل فيها ثم يستنيب عنه غيره . ولذلك كانت عقوبة التوقيف عندنا ضعيفة التأثير لان الغرض منها في الحقيقة غير حاصل . على انه يصعب التنقيب في اعمال المحامي المحكوم عليه بالايقاف لمعرفة ما اذا كان الحكم منفذاً تمام التنفيذ أم لا والمرجع في ذلك الى المتخصصين انفسهم لانهم المراقب الطبيعي في مثل هذه الاحوال

## محو الاسم من الجدول

محو الاسم من الجدول هو اقصى العقوبات التأديبية ولا يحكم به الا على من ارتكب مخالفة لا يجوز معها ان يستمر محامياً . ومعنى محو الاسم من الجدول طرد المحامي من الحاماة فيسقط ما كان له من الحق في الدفاع عن الخصوم الى الابد كما تسقط عنه الواجبات الخاصة بتلك الصناعة ولم يعد له من حق في الاتصاف بانه (محام)

واختلفوا في أثر حكم المحو من حيث انه تجوز استشارة المحامي المحكوم

عليه بمحو اسمه او لا تجوز فقال بعضهم انها جائزة لان حكم المحو انما فصم تلك الرابطة التي كانت تجمع بين المحكوم عليه وبين افراد طائفته وجعله غير معروف امام المحاكم والناس بتلك الصفة ولكنه اي الحكم المذكور لم يترع منه ما اتصف به من العلم والذكاء . والمشورة حرة يطلبها من يشاء ممن يشاء والمستشار ان يقدمها كما يشاء خصوصاً وانها لا تلزم المستشار بواجب ولا تقضي عليه بحق ولا تقيده بأمر من الامور والانسان على نفسه بصيره وهذا هو الرأي الذي يميل اليه القضاء في المحاكم الاجنبية

وقال اخرون بشمول الحكم للمرافعة والمشورة لان المرافعة ليست وحدها وظيفة المحاماة بل تلك الصناعة تشمل ايضاً الكتابة والمشورة خصوصاً وان اللوائح تتكلم عن المرافعات الشفاهية والمذكرات الكتابية ولا يكون المحو تاماً الا اذا شمل العاملين والمشورة مندرجة تحت العمل الكتابي ونحن نرى هذا الرأي الاخير لان المحاماة حرفة ينالها الرجل بعد استيفاء شروطها كما تقدم بيانه ولتلك الحرفة روابط بمصالح الناس فاعلان المحاكم عن فلان بانه صار مقبولاً في فن المحاماة دعوة لهم الى ان يأتمنوه على منافعهم ويرجعوا اليه في خصوماتهم ويفضوا له باسرارهم ويستشيروه فيما أبهم عليهم كل هذه جهات عمل راجعة الى حرفة المحاماة التي اشتغل بها ذلك الرجل فالحكم بمحو الاسم من الجدول حكم باعدام تلك الصفة والغاء جميع المزايا التي هي من لوازمها وابطال كل عمل يأتيه المرء عادة لكونه متصفاً بها . ولا شبهة في ان المشورة انما تطلب عادة من المحامين فاستمرار المحامي الذي حكم عليه بمحو اسمه من الجدول على ابداء المشورة للناس في خصوماتهم

ودعاويهم هو استمرار على العمل بما يندرج تحت اسم الحاماة . وذلك يعد خروجاً على الحكم وتقصاً في تنفيذه . وعلى هذا فحوا الاسم يقتضي ان يقفل المحكوم عليه مكتبه ويشكر موظفيه على سابق خدمتهم ويسدل الستار على مكتبته القضائية كي لا يراجع كتبها الا اذا مست حاجته الخصوصية لذلك وان لا يتخذ علم القانون بعد هذا وسيلة للارتزاق

### ﴿ فصل في موجبات التأديب ﴾

لم تأت اللائحة ببيان مفصل للاحوال التي تستلزم التأديب ولم يكن يتأتى للشارع ان يأتي بمثل هذا البيان لأن التأديب هو الزجر على ما يقع مخالفاً لما تقتضيه محامد الصناعة ومنافياً للعرف الذي درج الناس عليه من الصدق في المعاملات وملاحظة الامانة في كل حال . وللخروج عن هذا الطريق المستقيم طرق شتى واساليب لا تحصى فالطمع في حصرها طمع في حصر ما تلده الافكار المختلفة والمصالح المتشعبة والوقائع المتنوعة وهو محال فلذلك اقتصر الشارع على صيغة مجملة تدرج تحتها جميع المخالفات التي يصح اخذها على مرتكبها فقال في المادة (٢٩) ما نصه

من اخل بواجباته من المحامين او خدش شرف طائفته او حط من قدرها بسبب سيره في اعمال حرفته او في غيرها يجازى بالعقوبات التأديبية

وقد سبق بيان تلك العقوبات

فاما مخالفة الواجبات فواضحة وتلك الواجبات هي التي نصت عليها اللائحة في المواد (١٨) وما بعدها وقد تقدم لنا شرح هذه الواجبات في الفصل الثاني فليراجع<sup>(١)</sup> . وكذلك جئنا هناك على بيان بعض الاحوال التي

تعتبر مخالفة جسيمة تقتضي محو الاسم من الجدول . فبقي علينا ان نأتي على طرف من الاحوال الأخرى بياناً لما يندرج تحت تلك الصيغة العمومية التي نصت عليها اللائحة

وقبل ذلك نلاحظ ان القانون يشير الى شرف الطائفة وعلو قدرها وهذه الاشارة لبيان ان المحامين يكتوتون بالضرورة طائفة مخصوصة ولتلك الطائفة منزلة عمادها المكارم وقوامها السمعة الطيبة وآثارها الاعمال الصالحة وان هذا الشرف وذلك الاعتبار امران كليان يجب على كل فرد من افراد المحامين ان يلاحظهما في اعماله الفنية وسيرته الخصوصية ولذلك قال ( من خدش شرف طائفته او حط من قدرها بسبب سيره في اعمال حرفته أو في غيرها يجازى )

وما اعظم هذا الاهتمام واكبر هذا الاستنهاض لقوم يتصفون بالمحاماة اذ يقرأون ان شارعهم فرض لهم طائفة خصها بالتكريم وعاملها بالاحترام والتوقير وأعلن غضبه على من ينتهك حرمتها أو يخل بقدرها . انهم لو انصفوا انفسهم وطلبوا الكمال لبحثوا عما يلم شعث هذه الطائفة في السماء والارض وجابوا في طلبه الاقطار بالطول والعرض ليكملوها وينظموا عقدها المنشور حتى تكون لهم شجرة نخار يتيئون ظلال مجدها ويمجنون ثمار شرفها ويحتمون في حماها من طوارق الحداث

كان يجمل بي ان اترك شرح ذلك الشرف وبيان منزلة هذا القدر لفقد الطائفة في البلاد المصرية واذا فقد الجوهر فلا عرض بالضرورة غير اني لست من الذين يثنيهم بعد الآمال وانا أرجو للمحاماة مستقبلاً سعيداً

ولهذا اتبع الشرح بإيراد ما وعدت به من البيان  
فما عد مخالفاً

إذا أنكر المحامي الحقيقة واستعمل الكذب ليؤيد مقاله

إذا حاول الاقتراض من موكله

إذا استردت زوجته متاعاً هو له

إذا استدان وظهر دينه وتبعه الدائنون

إذا اشترى متاعاً ليبيعه ثانياً من غير أن يدفع ثمنه أولاً

إذا اشترى متاعاً ولم يدفع ثمنه وحاول التسويق بالمواعيد

إذا سكن منزلاً ولم يدفع أجرته

إذا سمع دعوى خصم ثم تركه وتوكل عن خصمه

إذا توسط بين اثنين في عمل من الاعمال المالية ولم يكن ذلك من

مقتضى مهنته

إذا استخدمه البوليس في معرفة واقعة او قدم اليه هو ارشادات عن

وقائع ليست متعلقة بمهنته

إذا اعد منزلاً مملوكاً له للايجار بفرشه واثاثه كالفنادق وامثالها

إذا اخذ نقوداً ليتوصل بها الى اتمام عمل تجاري او غيره

إذا قبل في مكتبه احد رجال القضاء المكلفين باثبات امر وسلمه

نقوداً نيابة عن موكله

إذا دل على نفسه بكتابة خارج منزله (لوحه)

إذا كتب بجانب اسمه وظيفة سابقة له

اذا كتب على ورق مخاطباته اسمه ومهنته وبيان المحكمة المقبول امامها  
 اذا ترك على باب منزله لوحة تدل على وجود احد السماسرة فيه  
 اذا استعمل اسمه في الجرائد لترويج عمل تجاري  
 اذا سعى في جلب ارباب الدعاوى ومخالفته تعظم اذا استعمل السماسرة  
 اذا سعى في نيل الوكالة عن مصلحة اميرية  
 اذا اجتهد في ان يكون وكيلاً عن متهم كأن استمال عائلة ذلك  
 المتهم او بسط اليها الرجاء او التشويق  
 اذا كتب لمتهم يطلب منه ان يدافع عنه مجاناً  
 اذا نظم طريقة دفاعه بطريقة يؤخذ منها انه يريد الجلبة والضوضاء  
 اذا توكل في خصومة كان احد زملائه وكيلاً فيها واشتغل بها زمناً  
 ولم يخبر قبل قبوله الوكالة ذلك الزميل  
 اذا اشترط نصيباً في الدعوى  
 اذا اخذ قيمة اتعابه من مبلغ قبضه عن موكله  
 اذا اشترط ان له قسماً معيناً من مجموع ما يحصله كعشرة في المائة  
 اذا عينته المحكمة فطلب اجرة او قبلها من الذي ندب عنه او من  
 الخزينة انما يجوز له ان يقبل هدية من الاشياء التافهة كي  
 لا ينجل موكله

اذا اخذ اجرة المحاماة التي قدرت مع المصاريف  
 اذا طلب اجرته مع طلب تقدير الرسوم  
 اذا اخل بواجبات الاحترام لمن هو اقدم منه وأبى ان يطلعه على الاوراق



اذا استرسل في الحدة حتى استفز زميله  
 اذا وجه الى زميله اثناء المرافعة مطاعن شخصية او شتائم  
 اذا نشر في جريدة من الجرائد كلاماً يمكن اعتباره تحريشاً بزميله  
 اذا انتقد على زميله في المجالس انتقادات تسيئه وتنجله  
 اذا لم يطلع خصمه على مذكرته  
 اذا استعمل اثناء المرافعة اوراقاً تدل على سوء نية خصمه ولم يكن  
 اطلع زميله عليها  
 اذا قدم الى النيابة العمومية اوراقاً تشتمل على اكثر مما وعد بان  
 يقدمه ولم يكن اطلع زميله عليها  
 اذا قدم اوراقاً كان اتفق مع زميله على عدم تقديمها  
 هذا قليل من كثير ومجالس التأديب هي التي تلاحظ شرف مهنة  
 المحاماة ورفعة قدرها في تقدير الافعال التي تقام لاجلها قضايا التأديب  
 وليلاحظ ان ما ذكرناه لا يمكن اتخاذه كله قاعدة عندنا في معاملة  
 المحامين لانهم يجمعون بين حرفتي المرافعة والتوكيل فكثير من الاحوال  
 الممنوعة هناك جائزة عندنا وعلى مجالس التأديب ان تفرق بين الاحوال  
 وبعضها وان تراقب ان لا تكون حرفة التوكيل مميتة لحرفة المحاماة بتغلبها  
 على مهنة المرافعة

في الجمع بين عقوبتي التأديب ومحاكم الجنايات  
 قد يكون الفعل الواحد مستوجباً لعقوبتين العقوبة المنصوص عنها في  
 القانون وعقوبة التأديب . وجمع العقوبتين على رجل واحد لا يتأتى الا اذا

كان له صفتان يعاقب في كل واحدة منهما باحدى العقوبتين المذكورتين كالموظفين . وكذلك المحامون فان الواحد منهم اذا ارتكب مثلاً فعلاً فاضحاً مخلاً بالادب جازت عقوبته امام محاكم الجنايات بمقتضى المادة (٢٥٦) من قانون العقوبات . ثم ان صدور ذلك الفعل بعينه عنه يوجب احتقاره ويحط من شرف المهنة التي انتسب اليها ولذلك جاز ايضاً محاكمته امام مجلس التأديب . ومن الجرائم ما يصعب معه عدم توقيع العقوبة التأديبية على كل حال كالتزوير والسرقة والنصب وافشاء الاسرار اذ لا يجوز ان يرتكب انسان مثل هذه الافعال ويبقى في مهنته يدافع عن حقوق الناس واعراضهم ولذلك جاء في المادة (٣٣) . (الدعوى التأديبية لا تمنع رفع دعوى جنائية أو مدنية بسبب الفعل عينه ) وليس المراد بقول المادة ( دعوى جنائية ) ان يكون الفعل المسند الى المحامي جناية بل يصح ان يكون جنحة أو مخالفة لان وصف (جناية) مأخوذ هنا في معناه الاعم وهو ظاهر لان جريمة التزوير مثلاً قد تكون جنحة وقد تكون جناية وسبب اعتبارها جناية حصولها في احوال مخصوصة لكن طبيعة الفعل واحدة فلا يسلم ان تكون دعوى التأديب مانعة من اقامة دعوى الجنحة

وكذلك لا تمنع الدعوى الجنائية اقامة دعوى التأديب بل نقول انها تقتضيها وجوباً لانه لا يليق ان يحكم على المحامي بالحبس في سرقة مثلاً فيسجن ويبقى مع ذلك مشغولاً بحرفته وهو في سجنه

بقي علينا ان نستلفت القراء الى مسألة واحدة وهي هل يجوز للمحاكم ان تحكم حال انعقاد جلساتها بالعقوبات التأديبية على المحامين الذين يرتكبون مخالفة

تستوجبها ام لا يجوز . فان كانت ذلك جائزاً فما هي المخالفات التي تقع تحت ذلك الجواز هل هي كل مخالفة ظهرت في الجلسة سواء حصل ارتكابها فيها ام لا

واذا جاز للمحاكم ان تحكم بالعقوبات التأديبية على المحامين جزاء ما يقع منهم من المخالفات في جلساتها اثناء انعقادها لزم بيان الجهة التي تستأنف امامها تلك الاحكام هل هي المحاكم الابتدائية او محكمة الاستئناف على حسب الاحوال او هي مجلس التأديب المشكل في محكمة الاستئناف في جميع الاحوال

هذا موضوع نكتني بالاشارة اليه تاركين البحث فيه لمجالس التأديب  
ولفيف المحامين والمحاكم



## ﴿ احكام وقتية ﴾

صدرت هذه اللائحة وكان امام المحاكم عدد غير قليل من المحامين الذين قبلوا فيها على مقتضى اللائحة السابقة ولذلك احتاج الشارع الى بيان حقوقهم في اللائحة الجديدة واولئك المحامون كانوا ينقسمون الى قسمين . الاول المحامون المقبولون امام محكمة الاستئناف ولهم بذلك حق الاشتغال بحرفتهم امام جميع المحاكم الاهلية . والثاني المحامون المقبولون امام المحاكم الابتدائية دون محكمة الاستئناف ومن هؤلاء من كان مقبولا امام محكمة واحدة ومنهم من كان مقبولا امام محكمتين فاكثر

وقد بينت اللائحة الجديدة حقوقهم وواجباتهم في المادة السادسة والاربعين التي نصها

الاشخاص المقبولون الآن في التوكيل عن الاخصام امام محكمة الاستئناف يعتبرون كالمحامين الذين يقبلون امام المحكمة المذكورة بمقتضى امرنا هذا وتكتب اسماؤهم في جدول المحامين والاشخاص المقبولون في التوكيل عن الاخصام امام محكمة ابتدائية واحدة او اكثر يبقى لهم الحق في المرافعة امام هذه المحكمة فقط ولا يقبلون في المرافعة امام المحاكم الابتدائية الاخرى او امام محكمة الاستئناف الا اذا قدموا الشهادة المقررة في المادة الثانية ومع ذلك تسري عليهم احكام هذا الامر فيما يتعلق بما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديبهم ما عدا احكام المادة السابعة والعشرين ويلزم ان يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكور في المادة السادسة عشرة كشف مشتمل على اسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن الاخصام امامها ويكون في كل من المحاكم الجزئية التابعة اليها نسخة من هذا الكشف فالأول سوت بينهم جميعاً وبين المحامين الذين يقبلون بناء على مانص فيها من حيث الحقوق والواجبات والتأديب . غير انها استثنت في التأديب نص المادة السابعة والعشرين وهي التي منحت قضاة المحاكم الجزئية حق

توقيف المحامي المقبول في المرافعة امام تلك المحاكم مدة معينة . وعلة هذا الاستثناء ظاهرة لان المحامين المقبولين قبل صدور اللائحة الجديدة لم يشترط عليهم أن يترنوا مدة معينة امام المحاكم الجزئية قبل ان يكون لهم حق المرافعة امام المحاكم الابتدائية الكلية

وثانياً قد اقرت كل محام مقبول امام محكمة على حقوقه التي اكتسبها فمنحت الوكلاء المقبولين امام الاستئناف لقب ( محام ) وصرحت بادراج اسمائهم في جدول المحامين المقبولين امام تلك المحكمة طبقاً لنصوصها واقرت كل من كان مقبولا امام احدى المحاكم الابتدائية او امام محكمتين فاكثر على حقوقه امام المحكمة او المحاكم المقبول امامها

وثالثاً لم تمنح هذا الفريق الاخير لقب ( محام ) بل تركت له اسم ( وكيل ) كما كان ايام لائحة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ ( ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ) ورابعاً لم تسمح بتقييد اسماء هذا الفريق ايضاً في جدول المحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية طبقاً للنظام الجديد بل اوجبت ( ان يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكورين في المادة السادسة عشرة كشف مشتمل على اسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن الاخصام امامها ويكون في كل محكمة من المحاكم الجزئية التابعة لها نسخة من هذا الكشف ) ويلاحظ هنا انه لم يطلق عليهم في المادة اسم محامين ولم تسم القائمة التي نكتب باسمائهم جدولاً كما هو بالنسبة للقائمة التي تكتب في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية طبقاً للمادة السادسة عشرة المذكورة اما الجدول الذي نصت عليه هذه المادة الاخيرة وهي التي وعدنا بشرحها

في هذا المكان<sup>(١)</sup> فهو الجدول الذي يكتب في محكمة الاستئناف ببيان أسماء جميع المحامين المقبولين امامها والذين تقرر ادراج اسمائهم فيه طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣ وهو الجدول المنصوص عنه في المادة الرابعة ويوجد هذا الجدول ايضاً في جميع المحاكم الجزئية ويشتمل على بيان جهات اقامة كل محام ودرجة المحاكم المقبول في المرافعة امامها كما مر بيانه

وعلى هذا تكون القوائم الموجودة امام المحاكم هي الآتية  
 أولاً جدول في محكمة الاستئناف يشتمل على أسماء جميع المحامين المقبولين امامها من عهد تشكيلها واسماء الذين تقرر لجنّتها ادراجهم في جدول المحامين للمرافعة امام المحاكم الجزئية  
 ثانياً نسخة من هذا الجدول امام كل محكمة من المحاكم الكلية والجزئية  
 ثالثاً جدول في كل محكمة كلية باسماء المحامين الذين كانوا مقبولين للمرافعة عن الخصوم امامها بمقتضى لائحة سنة ١٨٨٨  
 الحكم الخامس من احكام المادة (٤٦)

خامساً ان لا يقبل احد من المحامين المقبولين امام محكمة او أكثر من المحاكم الابتدائية طبقاً للائحة القديمة امام غيرها من المحاكم الاخرى او امام محكمة الاستئناف الا اذا وفي الشروط المنصوص عليها في اللائحة الجديدة . وهي تنحصر في الشهادة الدراسية التي جاء ذكرها في المادة الثانية وقد كان لهذا الحظر وقع شديد في قلوب الفريق الذين يصدق عليهم ايام

صدور اللائحة الجديدة فقدموا الشكاوي وارسلوا الوفود الى نظارة الحقانية يطلبون منها ان تمنحهم حق القبول امام محكمة الاستئناف اذا ادوا امتحاناً امام لجنتها كما كان ذلك جائزاً بمقتضى لائحة سنة ١٨٨٨ فلم تجب طلبهم بحال من الاحوال ولكنهم لم ينثوا عن الشكوى بل لا يزالون يطلبون منحهم بعض الرغائب وقد اقتصروا منها الآن على طلب منحهم حق المرافعة امام جميع المحاكم الكلية والجزئية مستظهيرين في طلبهم هذا بما قرره اللائحة الجديدة من ان المحامي الذي يدرج اسمه في جدول المحامين يكون مقبولاً في المرافعة امام جميع المحاكم الجزئية والذي يقبل في المرافعة امام محكمة كلية له الحق في المرافعة امام المحاكم الكلية جميعها

والذين يقولون بعدم جواز طلبهم هذا يعللون رأيهم بان الغرض من وضع النظام الجديد اقامة حد يصون المحاماة من ان يحترف بها غير الجدير بها وقد دلت التجارب على ان طريقة الامتحان لم تأت بالغرض المقصود منها فدخل في المحاماة من لا يليق بها حتى امام محكمة الاستئناف وكان ذلك من اكبر البواعث على اهتمام الحكومة بسن اللائحة الجديدة . ولما لم يكن من الفرص اهتمام الحقوق المكتسبة صرح في المادة السادسة والاربعين ببقاء القديم على قدمه ولكن الشارع لم يرد ان يفتح باب محكمة الاستئناف وبقية المحاكم الابتدائية لغير المقبولين امامها الا اذا استجمعوا الشروط الواجبة في المحاماة . ويقولون ليس في هذا اجحاف بحق مكتسب وان كان فيه اضرار بعض الآمال والآمال ان كانت لغير مستحق فلا يعول عليها ولا تزال نظارة الحقانية مترددة في قبول الطلب وعدم قبوله

## ﴿ احكام ختامية ﴾

من القواعد الاساسية العمومية ان القوانين يعمل بها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها الا اذا صرح فيها بما يخالف ذلك كما اقتضته المادة الاولى من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . وقد استعمل الشارع سنة ١٨٩٣ هذا الحق في المادة (٤٧) من لائحة المحامين فنص على وجوب العمل بمقتضاها بعد نشرها في الجريدة الرسمية بخمسة ايام . وليس لاستعمال هذا الاستثناء سبب غير ارادة الشارع التعميل بالقضاء على النظام السابق لشدة بغضه اياه نظراً لما نتج عنه من الاضرار

بقي علينا شرح المادة (٤٨) وهي الاخيرة ونصها

قد الي الامر الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ - ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المشتمل على لائحة المحامين امام المحاكم الاهلية وكذلك يعد لائياً ولا يعمل به كل نص مخالف لامرنا هذا

وللاحظ ان هذه اللائحة الجديدة مصدرة بقول الشارع

(بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ - ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

(وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٧ ربيع الاخر سنة ١٣٠١ - ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية بتلك المحاكم  
(وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ - ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المشتمل على لائحة المحامين امام المحاكم الاهلية



( وبناء على ما عرضه ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوآت )

والذي يفهم من هذه المقدمة ومن عبارة المادة ( ٤٨ ) ( وكذلك يعد لاغياً ولا يعمل به كل نص يخالف لامرنا هذا ) ان النصوص المتعلقة بالمحامين وما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات المذكورة في جميع الاوامر التي صدرت هذه الالتمحة بعد الاطلاع عليها وجميع النصوص الاخرى التي لم يذكر الاطلاع عليها صراحة ملغاة بلا استثناء

ولبيان صحة هذا الحكم يجب علينا ان نبحت عن كل نص من تلك النصوص ونفرد الكلام عليه

اما كون هذه الالتمحة الجديدة الفت لالتمحة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ — ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ فما لا شبهة فيه لان الالتمحتين صدرتا بامر عال بناء على عرض ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار . فالالغاء شرعي نافذ وكذلك لا شبهة في ان نص المادة ( ٤٨ ) يصدق على كل نص من نصوص لالتمحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الاهلية الصادر عليها الامر العالي بتاريخ ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ — ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ للسبب عينه

ولما كانت لالتمحة الاجراءات الداخلية المذكورة مشتملة على نصوص كثيرة وجب بيان ما شمله الالغاء وما بقي بعد ذلك

فالذي شمله الالغاء هو ما يأتي

الفيت المادة ( ٥٢ ) من لالتمحة الاجراءات للاستعاضة عنها بالمادة ( ٢٤ ) من لالتمحة المحامين الجديدة وكذلك الفيت المادة ( ٦١ ) لان جدول المحامين

صار رسمياً وعليهم كلهم القيام بالمدافعة عن المتهمين بناء على تكليف المحكمة  
 اما النصوص الاخرى فباقية على ما كانت عليه وهي المادة (١٢)  
 الموضوع لبيان كيفية المرافعة و (١٣) الموضوع لبيان كيفية تقديم الطلبات  
 والاقوال الخنامية و (١٤) لجواز الامر بالكف عن المرافعة و (١٥) لشروط  
 تقديم اوراق ومذكرات أخرى بعد انتهاء المرافعة و (١٨) لجواز الحكم على  
 الوكيل برسوم اعادة الدعوى و (١٩) لجواز الحكم بالتضمنات الناشئة عن  
 اهمال بعض الواجبات و (٥١) لوجوب تقديم التوكيل الى كاتب الجلسة وان  
 يكون مصدقاً عليه و (٥٣) لسقوط حق الموكل في طلب اوراقه من  
 الوكيل بعد انتهاء توكيله

احكام جميع هذه النصوص لا تزال نافذة حتى الان لانها لم تخالف  
 نصاً مما جاءت به اللائحة الجديدة مخالفة صريحة او ضمنية

بقي علينا نصوص لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المتعلقة بالمحامين  
 وتلك النصوص هي المادة (٢٥) التي نصها (يجوز لكل محكمة ان لا تقبل  
 في التوكيل عن الاخصام من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد للقيام بمهام  
 التوكيل بحسب اللائق) . وليس في اللائحة نص آخر يتعلق بالمحامين

والذي ينظر الى هذا النص وبلا حظ ما اقتضته اللائحة الجديدة من  
 الشروط للاعتراف بمهنة المحاماة يحكم بلا تردد بانه يخالف تلك النصوص  
 الجديدة لان ذلك الحق انما اعطي للمحاكم في مبدأ تشكيلها حيث كان  
 وكلاء دعاوى يترافعون بغير قانون ولا نظام واراد الشارع ان لا يكون الامر

مهملاً بالمرّة فاعطى هذا الحق للمحاكم سلاحاً تدفع به عن الحمامة من لم يكن جديراً بها ولا كفوّاً للقيام بأعبائها

وعلى ما تقدم يصح القول بأن المادة (٢٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية لم يعد لها حكم في الخارج لانها عطلت بما تلاها من القوانين المختصة بالحمامة

لكن يرد علينا اعتراض آخر وهو ان من القواعد الاساسية في مصر وجوب عرض كل مشروع امر عال ذي منفعة عامة على مجلس شورى القوانين وهو شرط اصلي في صحة العمل بمقتضى القوانين كما قضت به المادة الثامنة عشرة من القانون النظامي. ولائحة المحامين لم تعرض على ذلك المجلس وهي من القوانين المتعلقة بمصالح الامة العامة بلا شبهة فنصها (كل ما خالف هذا يعد لاغياً) نص لا يعول عليه ولا يزال حكم المادة (٢٥) من لائحة الترتيب نافذاً كما كان

ومع هذا فانا نرى للمسئلة حلاً وهو ان المادة (٢٥) وضعت حكماً اساسياً يؤخذ منه حق كل محكمة وهو حق الاشراف على المحترفين بالحمامة امامها ومنع من تراه منهم غير جدير بها ثم جاءت اللائحة وسنت الطريق التي يجب اتباعها في تنفيذ ذلك النص فلا مخالفة بينهما

# الباب الرابع

عموميات

## الفصل الأول

المحاماة والقضاء

بعد الفراغ من بيان حقوق المحامين وواجباتهم وتوضيح ما للقضاء من السلطة في مراقبتهم وعقوبة من يحيد منهم عن جادة الاستقامة نرى من تمام الفائدة بيان الروابط التي تجمع بين الفريقين وتكمل الفريق منهما لازماً ومتماً للثاني

اول ما يخطر على البال في هذا الموضوع هو ان الرابطة بين الفريقين رابطة احترام من الجانبين بعضهما لبعض فكما انه يجب على المحاماة ان تحترم القضاء وتزده مكانته وتحيطه بسور من التوقير والتعظيم في عين المتخاصمين كذلك يجب على القضاء ان يحفظ كرامة المحامين ويكرم مشواهم على الدوام ويتلطف في معاملتهم ويؤدي لهم ما يليق بهم وبه من التجلة والاحترام

المحامون واسطة بين القضاء والملتجئين اليه ومن الضروريات للقضاء الاعتقاد بنزاهته وصدق نظره في الخصومات لان الناس اذا ظنوا به السؤ وفقدوا الثقة فيه مالوا عنه وليس امامهم بعد طريق الحق الا سبيل الباطل فتفسد

الأخلاق وتلتوي المصالح وتضيع الحقوق ويستهن القوي بالضعيف ويتمرد  
الغني على الفقير ويأنف الكبير من اداء واجب الصغير ويصدق المثل الثاني  
الظلم اساس الخراب

وللناس في المحامين اعتقادات شتى اهمها انهم مفاتيح القضاة فان  
كانت روابط الكمال منفكة بين القضاة وبين المحامين وضاع احترام الفريقين  
بعضهما لبعض ونقر القضاء من المحاماة فخافاها واحتقرها واقصاها عمدت  
المحاماة الى الاخذ بثارها من القضاء وليس لها سبيل الى مجاراته فيما يفعل  
لاستظهاره عليها بما خول من سلطة الحكم عليها فلا تجد امامها غير الخط  
من قدره بين الناس والعمل على اضعاف تأثيره بنقد احكامه نقداً مشوباً  
بالحقد والضعف والقبح فيه قدحاً ممزوجاً بالغرض وحب الانتقام فتسوء  
سيرته وهو لا يشعر وقد يشعر وهو غير قادر على دفع الضرر لبعده عن  
المجالس التي يؤكل لحمه فيها ولعدم تمكنه من دفع القول بالقول وطريق  
المواخذه بالفعل غير مسلول في جميع الاحوال

اذا احس القضاة من المحامين هذه السيرة امتعضوا وجاشت في  
صدورهم عوامل البغضاء والغضب على المحامين وصارت امارات هذا النفور  
تبدو على وجه القضاة في مجالس الحكم ومجتمعات العدالة وجنحوا الى ما  
يخط من قدر ذلك الفريق المساعد الذي اصبح في مصاف الاعداء فقاطعوا  
على المحامين في مرافعتهم ولم يصنعوا اليهم وحولوا الوجه عنهم وعمدوا الى  
اظهار نقصهم وتشهير افعالهم حتى يصبح المحامون في اعين الذين يستنبونهم  
عنهم هزة لا يسخرون منهم وينفرون عنهم فيسقط اعتبارهم ويصغرون امام

انفسهم . وقد يكون احدهم معوزاً فتدفعه الحاجة الى الحيلة المقنونة وارتكاب ما يشين مهنته ويذري بالقضاء . وجب اذن ان يعرف القضاء للمحاماة مكاتها وان تعرف هي له منزلته وان يعرف الاثنان انهما عضوان لازمان للقيام بعمل واحد هو خدمة الحق ونشر راية العدالة في الامة . ولا يتم لهما ذلك الا اذا رجع كل فريق منهما الى نفسه فحاسبها

يجب على القضاة في محاسبة انفسهم ان يعلموا ان المحامين ليسوا خصوماً في القضايا . وانه ليس للقضاة غاية غير العدل فلا يحولهم عن قبلته بنقض المحامي . وان الاهتمام بالوقوف على صحيح القضايا وفاسدها اول واجب على القضاة فلا تقترعهم عن الوصول اليه بتقصيره . وان الاصغاء الى المرافعة شرط في فهم الخصومة وحق للمتخاصمين على قضائهم فلا ينصرفون عنه لسوء منطق المتكلم او رداءة صوته . وان مجلسهم مجلس الانصاف فلا يفرقون بين محامٍ ومحامٍ بل يسوقون الحق على الاثنين ويسلكون في المعاملة سبيلاً واحداً مع الخصمين

كان قدماء اليونان والرومان يشخصون العدالة بآلهة ذات معبد فتحت ابوابه للقاصدين لانها ملجأ الفقير ضد الغني وحماية الضعيف من القوي وملاذ المظلوم من الظالم وكانوا يعتبرون القضاة رؤساء ذلك المعبد وشيوخه ويقولون انهم رسل العدالة المهيمنون على تنفيذ شرائعها الداعون الى احترامها بما يوصلونه من خيراتها الى الناس وما ينشرونه من فوائدها بين الامم وما يعلنونه من الاحترام لمقامها السامي . وما اجل ذلك الخيال الذي كان يدل على درجة احترام أولئك القوم للقضاة

وقد بلغ تعظيم القضاة عند تلك الأمم درجة رفيعة جمعت متشعري  
الرومانين يطلبون مثله لانفسهم لاشتراكهم مع القضاة في خدمة العدالة. قال  
(اوليان) وهو من فضلاء المشرعين (نحن ايضاً نستحق ان نسمى رسل  
العدالة لاننا قصرنا انفسنا على خدمتها وقصرنا عملنا على البحث النافع لبيان  
المنافع وتقرير الفاصل بين العدل والظلم وتوضيح المباح والمحظور ونحن بذلك  
انما نخدم الحكمة الصحيحة وهي الحكمة العملية لا اننا نضيع اوقاتنا في  
التخيلات والبحث عن الامور التي لا فائدة فيها)

كل تلك التخيلات لا تخلو من الحقيقة على انه لا حاجة بنا الى استعمال  
الصور والتشابه فالحق ان العدالة اول شيء تحتاج له الأمم وهي عماد  
العمران وعليها مدار سعادة الانسان وهي التي يكون بها المرء آمناً على حياته  
مطمئناً في امواله . وهذا الاطمئنان هو مرجع كل خير في العالم وسبب كل  
نجاح في العمل ولولاه لتقطعت الروابط وتفككت اللحم وخارت العزائم  
وانحل عقد نظام الاجتماع

لا عدل الا بالقضاة ولا شك في انهم بقيامهم في ذلك المسند الرفيع  
واشرافهم على تقسيم تلك النعم بين الناس يحق لهم ان يجلسوا في المقام الاول  
بين الذين قاموا بخدمة بلادهم واشتغلوا لقائدة وطنهم ومن اقدس الواجبات  
على الأمم ان تقوم لهم بما يقابل نعمتهم من التجلة والاحترام

القضاة هم الذين يؤيدون حكم العدالة ويبثون الامانة بين الناس  
ويعينون لكل فرد الحد الفاصل بين واجباته وحقوقه من غير تحيز ولا ميل  
وهم الذين لا تنزعزع لهم قدم في الحق مهما اصطكت الغايات واصطدمت

الاهواء وتزاحمت الاحزاب . وهم الذين يقتحمون اخطار القوة فينصرون  
الضعيف على القوي ويقتلون الظلم ويوقعون بصاحبه ما يستحق من العقاب  
انى وجدوه وفي اى لباس وجدوه . وهم الذين يحافظون على آداب الامة  
العامة فيضربون بسيف العدل كل من تعدى واتهك حرمتها

تلك وظيفة سامية ورتبة عالية لكنها تقتضي من الفضل والمكارم ما  
لا ينال بالسهولة ومن التبعة ما تنخلع له القلوب

ولا شك في انه لا يتأتى للقضاة مهما سمت مدارجهم وتوقدت  
اذهانهم ومهما حازوا من العلم واكتسبوا من التجارب ان يقوموا بتلك الخدمة  
الكبرى ويؤدوا حق تلك الوظيفة العظمى الا اذا ساعدتهم في واجبهم هذا  
رجال ثقفتهم العلوم وهذبتهم التجارب يصلون الليل بالنهار للبحث عن  
حقائق الاشياء وتوضيح الوقائع وتبيان نسب الحوادث والنظر في القوانين  
والشرائع وتهيئة البراهين والادلة ونفي الشبه حتى تفتح جميع الابواب التي  
يدخل منها الى الحقيقة والصواب

كما انه لا ريب في ان الناس يصلون السبيل اذا لم يكن لهم مرشدون  
ماهرون يهدونهم الى كيفية الوقوف امام عرش العدالة . وأولئك المساعدون  
والمرشدون هم المحامون . ان الحرب القضائية تفقد كمالها وتعدم ما وجب  
فيها من الاستقامة والصدق اذا ادارتها الشهوات ودخل فيها العسف  
واستعملت لها طرق الشره بدل ان تكون بين قوم عرفوا طهارة الاخلاق  
واشتهروا بالصدق والتبصر في الامور

من الناس من يأخذ الامور بالظواهر ويميل الى التفرع والتنديد



فيقولون ان تلك الخصومات وهذه المجادلات ليست الا وسيلة لتعقيد المسائل واطفاء نور الحقيقة لانهم يرون في كل قضية مدافعاً لكل خصم وكل منهما يثبت ما ينفيه الثاني فيضيع الحق او يخفى بين الاثنين . ويكررون ذلك اللوم بان المحاماة تدافع عن الحق والباطل سواء . ولكن هؤلاء قوم لم يلتفتوا الى ان ذلك الذي يدهشهم في المحاماة موجود في جميع الجهات انظر الى منابر السياسة تجد خطباء الحكومة يحجون خطباء المعارضين وخطباء هؤلاء يدفعون حججهم بمثلاً وكل فريق يطلب الحق لجانبه ويرمي الخصم بالظلم والعدوان . اقرأ الجرائد وصحف الاخبار يأخذك العجب من تباين مشاربها وتناقض مراميها واختلاف لهجتها فكل طائفة تنحون نحواً مخصوصاً وتطلب غاية مخصوصة وتقيم الحجج والبراهين على انها صاحبة الحق وان خصيماتها بعيدات عنه مبطلات . انظر في كل امر تر المشتغلين به يختلفون على طريق البحث فيه ويذهبون المذاهب المتباعدة ويؤيدون ما تضارب من الاقوال والافكار

هذا شأن الوجود وتلك علة الحياة وما سببه الا ان الحقيقة في ذاتها واحدة وطرق البحث فيها والتنقيب شتى وان لكل امرء نظراً مخصوصاً في الامر الواحد وما بلغت قوة الادراك الانساني مبلغاً يمكن معه ان تصل في معرفة كل شيء الى حد البديهيات وان كل امرء مطلق السراح في اسناد رأيه وتأيد حجته والحقيقة بنت البحث فمعارضة الافكار بالافكار ومقارعة البرهان بالبرهان ومقابلة الحجة بمثلاً ودفع الشبهة من كل جانب هو ذلك الحرب الذي اقتضته طبيعة الانسان وهو ذلك التحليل الذي تبرز

من خلاله الحقيقة خالية من الشوائب صافية من المعائب . فاذا تبدت في  
بهاؤها من مناطق الخطباء وسطور الكتاب خضع الكل لحكمها ودان كل  
مكابر لقضاؤها

وبذلك اشتركت المحاماة مع القضاء في البحث عن الحقيقة فللمحامين  
تهيئة معداتها وتعيين مشخصاتها وللقضاة اصدار اوامرها وتقرير آثارها

التاريخ يدلنا على انه ليس من بلد كان للناس فيه حق في استقلالهم  
الذاتي وفي التمتع باموالهم وصيانة اعراضهم وآدابهم واجتناء ثمرة كدهم واتعابهم  
الا كان بجانب القضاة يوم يجلسون للفصل في الخصومات رجال شأنهم  
الدفاع عن حقوق المتخاصمين ومد يد المساعدة بالقلم واللسان الى الضعفاء  
والمظلومين وأولئك هم المحامون وقد وجدوا منذ وجد في الناس عدل وقاموا  
من يوم ان نصب ميزان القضاء وجلس القضاة لتقرير العدالة بين الناس  
فكان للفريقين مقصد واحد وعاية واحدة هي خدمة الحق والعدالة وهذا  
بلا شك رابط قوي يجمع بين الطائفتين ويوجب اللفة بين الصنفين  
وكذلك كانت حياة المحاماة من حياة القضاة فوجب ان يشمر كل منهما  
لصاحبه بما وجب عليه له وان يتبادلا عواطف التبجيل والاحترام

لا خير في محاماة يقف صاحبها في كل يوم ضارعا متوسلا الى قضاة  
ليس لهم في قلبه ذرة من الاحترام . ويطلب منهم العدل نفاقا وهو يمتد  
انهم بعيدون عنه . وينادي ضمائر يظن فيها السوء والعدوان . وكذلك لا  
خير في قضاء يضطر قاضيه الى ان يصني لرجل سفلى في عينيه وانحط قدره  
بين يديه ويسمع بحكم القانون اقوالا ينطق بها لسان بتذل من رجل

ضاعت كرامته وسقطت رتبته وعدّ من الادياء

وجد القضاء لخدمة الامم والقضاة والمحامون خدم لامتهم وواجب على الخادم لخدمته الصدق والامانة وواجب على الخدم ان يتبادل بينهم الاحترام والالفة لان في تفرق القلوب فوات المرغوب من تحصيل السعادة ودفع المضرات . فبصفتهم خدماً لامتهم يجب عليهم ان يحسنوا معاملة بعضهم لبعض وان يتآلفوا ولا يتفرقوا حتى يمكنهم بذلك اداء المطالب منهم لامتهم ويكونوا صادقين في خدمتهم . وكيف يتفرقون وقد تربى القضاة والمحامون في مدرسة واحدة وتعلوا الدرس على معلم واحد وصوبوا افكارهم الى مهنة واحدة هي الاشتغال بالقانون فهم اخوان في العلم واخوان في الفن واصحاب في العمل ومقصدهم واحد هو اجل المقاصد في هذا الوجود

القضاء ملجأ للمحاماة والمحاماة ملجأ للقضاء فقد عمدت الامم التي ارتفع فيها شأن الطائفتين وملت فيها مهنتهما الى انتخاب قضائهما من بين المحامين وفي كل يوم نرى القضاة اذا تركوا وظائفهم يلتحقون بالمحامين فاليابان مسلوكان لغاية واحدة هي الاشتغال بالقانون وهذا موجب للالفة وباعث على تبادل المحاسنة والوثام

اذا وضحت هذه الروابط كلها فلم يبق من حق للقضاة في ان يحتقروا المحامين ولا في ان يظهروا لهم احتقارهم باوضاع شتى كأن يقطعوا عليهم قلوبهم في الجلسات ولا يصغوا اليهم في اثبات مدعاهم بما سطر في القانون بل يأنفون من ذكره على لسانهم لاعتقادهم بانهم هم الذين احتكروا النظر فيه واختصوا بعلم اسراره وخوافيه وكأن يهملوا مذكراتهم ونتائجهم او

يقسموا المحامين الى اقسام يعتقدون في كل قسم منها اعتقاداً مخصوصاً  
يجرون عليه في معاملاتهم وفي نظر القضايا التي يترافعون فيها  
وينبغي ايضاً للمحامين ان يحترموا القضاة احتراماً حقيقياً فيسكون  
الستهم عن القدح فيهم كلما خسروا دعاويهم وان يجتهدوا في عملهم ويحكموا  
هم في الخصومات قبل عرضها على المحاكم حتى لا تقوتهم وجهة الحق فيها  
فيقدمونها ظاهرة الحجة واضحة البرهان ولا يدعون بعد ذلك محلاً للشك  
في صدقهم ولا للاعتقاد بانهم مهملون . وكذلك ينبغي لهم ان يحترم كل  
واحد منهم زميله وان يفقهوا ان الالفة بينهم واتحاد كلمتهم على اعلاء شأن  
طاقتهم من موجبات حمل الغير على احترامهم واعظامهم

والخلاصة ان اعمال المرء في الوجود هي التي توجب احترامه او  
احتقاره عند مواطنيه واما الحرف فكلها متساوية ما دامت غايتها النفع  
العام ووجهتها خدمة الامة والانسانية . وعسى ان يزول من الافكار ذلك  
الوهم الذي كان قد تأصل فيها منذ زمان بعيد بانه لا شرف الا في خدمة  
الحكومة ولا فضل الا لذوي المناصب وان يقدر الناس الحياة الحقيقية  
حق قدرها ويعقلوا ان طرق الارتزاق كثيرة لا تنحصر في استعطاء راتب  
زهيد بئس عظيم هو حرية العمل وانطلاق الهمة تضرب في كل واد فيه  
نفع وتأثي كل عمل شريف يعود بالفوائد على صاحبها ويؤثر في ثروة الامة  
وراحتها وان المهن الشريفة كثيرة العدد ووسائل الكسب المفضلة لا  
تحصى فلا فرق بين تاجر امين يجمع بتجارته بين امته ومن جاورها ويحلب  
اليها من السلع ما تنسج على منواله فتكثر معاملها وتروج بضاعتها وينقل

اليها من اخلاق غيرها وافكارهم ما ينفعها في تقدمها وبين قاض يحكم بالعدل والانصاف . ولا بين صانع يثير عزائم الافراد بما يعده لهم من وسائل الحياة ويدعوهم الى السعي وراء كل عمل مفيد فيحفظهم من سطوات الجوع ويحميهم من رذائل البطالة وبين حاكم ساهر على الامن العام وشرطي يطارد اللصوص والاشقياء . ولا بين عالم يبت الفضائل في النفوس ويبين للناس سبل الرشاد ويشنهم عن مفاسد الاخلاق ويدعوهم الى الخير والفضيلة وبين مهندس يجلب لهم الماء لري الارض وانماء الزرع ودر الضرع وتحسين الاحوال . ولا بين محام يقاوم الاعتداء ويصد جيوش الباطل عن اهل الحق ويأخذ بيد البري انتصاراً للصدق ويشد عضد الفقير المظلوم ويقف في وجه من تعسف واعتدى وبين ذي وظيفة يرعى الذم ويحفظ عهده لمن ولي عليه وينصف من نفسه فيأخذ للضعيف حقه من القوي . كلهم اشراف وكلهم فضلاء ولا امتياز لاحد منهم على نظيره الا بمقدار محافظته على الواجبات واستمساكه بعروة الفضل ومطاوعة الوجدان الحق وسلامة القلب واللسان وكلهم عامل عملاً ممدوحاً وساع وراء منفعة لازمة في كل زمان . فان كان هذا هو الشأن في الوظائف والصنائع والمهن من حيث الفضل والمنفعة في كل منها لزم ان توفى كل جهة حقها وان لا يلتفت الى الموظف الا من حيث تتوفر فيه شروط الوظيفة باعتبار المقصود منها ولا الى المحامي الا من حيث كفايته واحكامه لعمله . وان لا تقبل في المحامة الا من تهيأ لها ولا نقضب من المساواة لاننا في مقام طلب الفائدة التي تقصد لكل واحد منا ولسنا في مقام التفاخر والمباهاة . واذا اطلنا النظر في احوال الاجتماع

الانساني أبصرنا انه لا فضل للمرء الا ما كان من ذاته ولا شرف له الا ما  
رجع الى ملكة نفسية او عمل مرضي ولا بغض الا عن جهل او عن زهو  
واعجاب واصبحنا يؤدي كل واحد منا ما وجب عليه غير آسف أو مغبون  
ويطلب حقه غير متكبر ولا مفتون

## الفصل الثاني

كيف يؤدي المحامي مهنته

تنقسم اعمال المحاماة الى مرافعات ومذكرات وانذارات واستشارات  
وقد يكون حكماً . ولكل من هذه الاعمال روابط تنبني ملاحظتها

### المرافعات

المرافعة عبارة عن خطاب يلقيه المحامي على القضاة تأييداً للدعوى  
وقد يتبعه برد على خصمه والمدعى عليه قد يخطب ويرد في آن واحد  
واساس المرافعة دقة البيان والمراد بها قوة الحجة ووضوح البرهان  
لا تزويق العبارة وزلاقة اللسان

واخص صفاتها الوضوح والايجاز . اما الوضوح فشرط مهم في المرافعة  
لان السامعين ينساقون مع المتكلم عادة فان غاب عنهم مراده خلفاء المعنى  
او تعقيد العبارة كان حكمهم عليه . ولن يفيدهم بعد ذلك ما يعود اليه من  
التوضيح والتفسير لان بؤادر الافكار هي التي تعلق بالآذان فلا تمحى منها  
تماماً ومن الواجب ان تؤثر المرافعة في نفس القاضي وان يكون لكل كلمة

منها وقع عنده لانها اذا فقدت هذه المزية انتفى الغرض المقصود منها واصبح استعمالها خيالا باطلاً . ومن ركن الى الانحياز طمعاً في تأييد حجته فقد اتى الامر من غير بابيه وافلته نخسره . واما الايجاز فمن اكبر اركان المرافعات فينبغي للمتكلم ان يكون في كلامه مع سامعيه كما يكون القارئ مع نفسه ان وجد منها فتوراً أو مللاً طوى الكتاب ليعود اليه متى انصلح فكره واذا مرّ بموضوع لا يهتم له كر عليه مسرعاً ليصل الى الأهم من الكتاب . وان يلتفت الى ان السامع ملزم بالاصغاء الى ما يلقي عليه من الكلام فعلى المتكلم ان يجذبه اليه وان لا يتعبه بما لا فائدة فيه من سقط الكلام وحشوه بما يخرج عن موضوع الخطاب . ولحسن الاصغاء حد فاذا تجاوزته المتكلم تولد في السامع الملل وصار القول فضلة أحسن القائل أو أساء ومن الناس من لا يعتبر ان وكيله قام بواجب الدفاع عنه الا اذا اسهب في المقال واطال في شرح الوقائع الصغيرة واطنب حيث يجب الاختصار لان الموكل يعد كل شبهة دليلاً قاطعاً ولا يرضى الا اذا سمع وكيله يشرحها للقضاة شرحاً مستفيضاً . أولئك قوم مخطئون لا يدرون كيف تحج الخصوم ويقتنع القضاة . والمحامي الجدير بهذا الاسم الشريف هو الذي يعرف قاضيه ودرجة عقله وعلمه فلا يدخل عليه الملل باطالة القول فيما يكتفى بالقليل منه ولا يطيل في تفسير ما هو مقرر لديه ولا يفيض في تكرار المبادئ التي اشتهرت عنه في احكامه بل يستعمل في مرافعته امامه ما يستوقف سمعه على حسب عادته وبالكيفية التي اظهر العمل ميله اليها ويستعمل في اقامة البرهان من المقدمات ما يعلم انه معترف بصحتها ويجعل قوله صادراً عن

## المبادئ التي لاشبهة لقاضيه فيها

وللمرافعة موقفان . فتارة تكون الدعوى ذات شأن تحفل بها الناس فتعص الجلسة بالجمهور لسماعها فالمحامي في هذا المقام مضطر الى ان يتكلم للقضاة والاحاضرين فينبغي له اذن ان يوشي عبارته ويحسن لفظه لكن يجب عليه ان لا يفكك اجزاء الخطاب وان لا يجعله منصرم الجمل بالافراط في الاغراب والتفاني في الاسهاب وان لا يذكر التافهة من الادلة لكونها اشتملت على جمل يطيب سماعها لان ذلك من عيوب الكلام ومساوي الخطباء . وتارة تكون القضية عادية وهو الغالب فالواجب على المحامي هنا ان يحيط بها كلها ويستجمع اشتاتها وينظر في جميع مراميها ويزن ادلتها ويستحضر المطاعن عليها ويلاحظ في مرافعته الفاظه ويراقب معانيها ويوزن في شرح الوقائع مع تمام الوضوح ويوزع ما من شأنه التأثير من احوالها في اجزاء المرافعة ويهمل ما ليس كذلك ويبدأ بالدليل هادئاً بلا تشديد ويتفرس في تأثيره على ذهن القضاة فان وجد انهم لم يحفلوا به مرّة عليه مسرعاً الى غيره وعاد اليه بصورة غير صورته الاولى واذا لاحظ على وجوههم اقبالاً عليه تعلق بدليله وفصل اركانه واحكم صيغته حتى يصل به الى حد البديهيات ومتى احس منهم انهم ادركوا وصاروا به موفنين امسك عن الكلام وتركهم يحكمون تحت تأثير ذلك الاعتقاد

لكل مقام مقال فان كنت تدافع عن رجل قذفه خصمه فترفع في قولك واستخدم لخدمته ما يليق برجل اشتهر بالاستقامة وعرف منه الناس طهارة الاخلاق . واستعمل الاتفة من القذف تحط من تأثيره واهزأ بخصمك



هزءك بما اقتراه

وان كنت في مقام الاستعطاف فادخل من باب الاستشفاق والحنان  
وخاطب صفات الرحمة والاحسان واحذر من التسفل لانه يؤدي الى  
الامتهان واذا جرحت خصمك ولو سهواً ورأيت ان تهز سقطةك وجعل يعظم  
ما فرط منك ويحسم خطاك فاسلك معه طريق الاستهتار بمقدار ما افراط  
في تعظيم هفوتك الصغرى واحكم نفسك ولا تتعصب والق هجمات خصمك  
بوقار وسكون تل اليك الافكار بعد ميلها عنك ونجذب اليك القلوب  
بعد نفورها منك. وفي مثل هذه الخصومات يستحب التفتن في اساليب  
الخطاب مع الابتعاد عن سفاسف القول وعدم استعمال الجمل المطنطنة  
والالفاظ الضخمة والتشاييه المفارقة وغير ذلك مما لا يتأثر به سامع عاقل اديب  
ان كانت وقائع دعواك ظاهرة واحوالها في الذهن حاضرة وانحصر  
الموضوع في بيان النص وتوضيح حكمه فلا تنطق بنير ما يلزم لعرض  
المبحث من الالفاظ ثم ترفق في استلفات نظر القضاة الى رأيك فيه وكن  
وقوراً بلا تكلف وعالماً لا خطيباً وقرر ولا تحرر وقل الصواب ولا تجعله  
كأنه ضالة يجب على القضاة ان ينشدوها واحذر من الظهور في كل ذلك  
بانك بلغت الجبال طولاً واتيت بما لا استطاع

### المذكرات

كذلك تختلف المرافعات الكتابية وهي التي اصطلح العرف على  
تسميتها ( نتائج او مذكرات ) باختلاف القضايا وتنوع بتنوعها فقد يكون  
الغرض منها احاطة الناس علماً بما اشتملت عليه قضية ذات شأن وقد جرت

عادة المحاماة بطبع هذه النتائج ونشرها بين المحامين عموماً ورجال القضاء خصوصاً . ولا يخلو الحال من احد امرين فاما ان تكون المرافعة حصلت سرّاً لسبب من الاسباب وحينئذٍ ينبغي ان تشتتل النتيجة على بيان وقائع الدعوى بياناً وافياً وشرح جميع الادلة شرحاً كافياً . واما ان تكون المرافعة حصلت علانية فلا داعي حينئذٍ للاسهاب ولا موجب للاطناب بل يستحب الاختيار ويحسن الايجاز والاختصار اذ يكون النرض من النتيجة في هذه الحالة تذكير القضاة باهم مباحث الدعوى ولان في تطويل الشرح نقصاً في جانبهم كان الكاتب يرى وجوب اعادة ما شافهم به كاه كتابة حتى لا ينسوه

ومن حسن الصناعة ان يلاحظ الكاتب المكتوب اليه وان لا يذيب عنه انه يعرض ما كتب على رجال تعلوا وتهذبوا وتفرغوا لاعمال وظيفتهم التي استنفدت اوقاتهم كلها فمن الحكمة ان يحفظ عليهم زمنهم وان لا يقدم اليهم من الوقائع الا على قدر الكفاية ولا من الادلة الا ما كان قاطعاً في الخصومة مع الاقتصاد في الالفاظ

وينبغي للمحامى ان يفرق بين القضية وغيرهم من الناس فيكتب لا وئلك موجزاً وينشر على هؤلاء كما يشاء . ثم ان كانت النرض من النتيجة بيان بحث قانوني وجب ا فراغ الجهد في الايضاح ويجمل بالكاتب ان يأتي على اقوال العلماء وآراء الشراح واحكام المحاكم في ملحقات صغيرة وان يجعل لب النتيجة قاصراً على النرض من المبحث وتقريره كي لا يتعب القارئ بمطالعة ما نقل من الاقوال اثناء

النظر في اصل الموضوع . وعليه ان يستعمل الاتهام عند تعذر الاقتناع وان يحذر كل الحذر من العدول عما ذهب اليه اولاً لان ذلك يضيع اتعابه سدى . واما اذا كان الغرض من النتيجة شرح بعض الوقائع فيجب استعمال الخلق في حكايتها وان لا يذكر منها الا ما كان ظاهراً جلياً وان يترك ما من شأنه التشويش وتقريق المعاني والمناسبات . وعلى المحامي ان يبدأ حكايته بما يثير الرغبة فيها بلا تعسف ولا تقييق في الكلام . وليلاحظ استمرار الافادة فلا يأتي بما عنده منها دفعة واحدة بل يجعلها تعظم كلما كتب وبذلك تكون قراءة الادلة موصلة للاقتناع بها ومفيدة للارتياح من طريقة سوقها ومؤكدة للاطمئنان الى ما اخذته حكاية الوقائع في النفس من اليقين فلا يقف القارئ الا حيث يقف البيان

وليتذكر المحامي على الدوام ان المحامين في هذا كله هم اعوان العدالة وحلفاء الحق لا خدم للشهوات ولا تبع لاهواء الموكلين لانهم مدافعون في الخصومات وليسوا برسل البغضاء والاحقاد . ولا ينسوا عند تناول القلم انهم اسراء لمنافع الدعاوي فليطرحوا كل فائدة لا ترجع اليها ولا تميلن بهم الخيلاء فيسترسلوا مع صرير القلم على القرطاس وينجروا وراء التخيلات . ولا يخافوا فوات المرغوب فان لهم في نجاح الدفاع عن الذين لجأوا اليهم فوزاً مبنياً وهو اجل كل مرغوب . ولا يكونوا كالناشيء في الصناعة وقد قرأ نتيجة ليس فيها الا الادلة والحقائق الصحيحة فعض على انامله بالنواجز وقال لقد ضاعت الفرصة فلو اني كنت صاحب القول في الدعوى لنت نخراً عظيماً لانها تقبل الاسهاب وجديرة بان يفرغ الانسان فيها حذقه ويظهر علمه وينشر

على الناس ما اوتيه من الفصاحة وبلاغة التحرير ولكنت الهمم الخصم بسرد واقعة كذا والزمه الحجة بحكاية كذا واتعقب سقطاته ولا ادع له باباً يحجني منه الا سدده عليه بما يحتمله المقام من الكلام فانهم اذا فعلوا ذلك فقد خرجوا عن قههم وتخطوا غايتهم التي يقصدونها وصارت وريقاتهم قصصاً لا نتائج اقوال تقدم من محامين يخدمون العدالة الى قضاة يحكمون بين الناس . وقد يكونون في عملهم هذا كالمصور الذي يزيد وشي الصورة في المواضع التي كان يجب عليه سترها عن الابصار . وفوق هذا تكون ايضاً نتائجهم هذه خالية عن الكمال الذي هو حلية المحاماة مجردة عما تشم منه رائحة محبة العدل التي تلوي بصاحبها عن ذكر ما يجرح الخواطر حتى ولا بسلاح قدمه الخصم اليه . وعلى كل حال فانه اذا كانت الكتابة على تلك الصفة مقبولة فهي قصة وان اشتملت على الاساءة فهي هجو وكلا الامرين عيب في المحاماة

ليس من المحرم على المحاماة ان تستخدم التقرير عند الضرورة او تذكر من الفكاهات ماله تأثير في الدعوى او تعطف بكلمة على بيان حال الخصم او تدل بجملة على مواقع النقص في فعله او ترمي بقول مؤلم لبيان غش كامن بل هذا مباح على شرط ان يكون الغرض الاولي منه بيان الحق وخدمة الدعوى وعلى شرط ان يكون القول لا بساً على الدوام ثوب الكمال

### الاستشارة

اخص ما يلزم فيها تحكيم العقل وحده واستعمال الروية والتوقي . وذلك لازم في الرأي وفي الاسباب التي يبنى عليها . وقد تؤدي الفتوى بكلمة او كلمتين

كما كان يفعل متشرعو الرومانيين وكما هو الشأن عند علماء الشريعة الغراء وقد يكون الغرض من الاستفتاء الحصول على قول واحد سلباً كان او ايجاباً ومحله ان كان المفتي عالماً دانت لفضله الافهام . الا ان هذه الطريقة غير وافية بالفائدة اذ لا يجب ان تصدر الفتوى كوحى نزل من السماء بل ينبغي ان يضاف اليها بعض العلل والاسباب التي توضحها فان ذلك مفيد للخصوم ومؤد الى احترام الفتوى وقائلها لدى الناس . وايضاً فانها ماطلبت الا لتذاع بين ذوي الشأن ولتقدم الى القضاة مع النتيجة كأنها جزء منها فاذا تجردت عن الاسباب ضعف تأثيرها وربما احتقرها من رآها

يجب ان تحرر الفتوى بأسلوب سهل بسيط خال من الاستعارة والتشبيه مجرد عن التشنيع . وان تكون عبارتها علمية لا ادبية . وان لا يمتاز بعض اجزائها عن بعض الا بزيادة الشرح والايجاز حسبما يقتضيه المقام اذا سئلت اي الطرق اولى بالاتباع في الخصومة فأشر الى ما يؤمن فيه السير منها . وكن في اشارتك موافقاً للقانون دون سواء . ونبه الى وسائل الحيطة ولا تهمل واحدة منها وان كثرت فاطمئنان المرء على عمل اتمه اكبر من جميع الاتعاب

اذا سئلت اي دفاع اصلح للدعوى فعليك باستعمال ذكائك واستخدام فصاحتك لبيان وجهة الصواب في الامر المطروح بين يديك بعد ان تتحقق من عدالته وان لا خرج فيه

اذا سئلت عن رأيك في اقامة الخصومة فاذكر في نفسك ما قد جربت منها وما حكم به القضاء في نظائرها ولا تنس ان تقلب الاحكام

كتقلب الايام وكن قبل ان تقضى بوجوب الخصام متردداً على الدوام ولكن  
احذر التردد ان سئلت صلاحاً

اذا سئلت حجة في خصومة نشبت امام القضاة وبان لك عدلها فأت  
بما تستطيع من اوجه البرهان واستنفد قدرتك باللسان وبالبيان

ان للافتاء في البلاد الاروباوية شأنًا كبيراً واهله من ذوي الاعتبار  
الاسمى بين علماء القوانين . ومنهم من انقطع اليه وجعله العمل في حياته  
وفيه عندهم من الفوائد المادية ما يزيد على الحاجة فقد كنت اعرف ان  
استاذي معلم القوانين الرومانية بمدرسة الحقوق في باريس وهو موسيو  
( ليون كان ) ينال منه في كل سنة مائة وخمسين الف فرنك وكنت اسمع من  
زملائي الفرنسيين انه مبلغ ليس بعظيم في جانب ما يربحه غيره من ذلك السبيل

وقد كان الافتاء عندنا في قديم الزمان رفيع الجانب غزير المنهل بين  
اهل الشريعة الفراء ولا يزال له بعض الشأن في مصر الحاضر . غير انه بعد  
ان كان عاماً يطلبه اهل الخصومات كما يطلبه اهل العلم انفسهم اصبح قاصراً  
على ذوي الحاجات في الدعاوي . وهذا غير ما يجري عادة في البلاد الاروبية  
وغير الذي كان معروفاً عن السلف الصالح . ولذلك اسباب كثيرة يطول بنا  
شرحها لو اردناه . لكننا نقول بوجه الاجمال ان تلك الاسباب ترجع كلها الى  
ذلك التقيد الذي استولى على العقول والوقوف بالعلم عند حد لا يتخطاه  
واستسلام العقول الى ما سطر في الكتب من المنقول كأنما شرع المعاملات  
وجد في بدء الكائنات ويجب ان يبقى كما وجد الى ابد الابد . وليس  
الامر في الشرع كذلك فان الضرورات تبيح المحظورات . ويحدث للناس

اقضية بقدر ما يحدثون من الفجور . والعالم متغير . والعادات متحولة .  
فالمعاملات متبدلة . وشرع لا يحكم على المعاملات بمقتضى منافع الامة في  
زمانها ومكانها ولا يلاحظ مقتضى العادات التي اقتضتها المصالح الجديدة  
شرع ابتر . وشرعنا على غاية ما يرام . وافى بالحاجات في كل زمان وكل  
مكان ( ما فرطنا في الكتاب من شيء )

ولعل من تلك الاسباب ايضاً الاقتصار في الفتوى على السلب او  
الايجاب بلا توضيح ولا تفسير . ولعل منها ايضاً تناقض الاقوال ونيل الحق  
والمبطل منها ما يهوى في جميع الاحوال

واما الاستشارة بين المشتغلين بالقوانين فمدومة عندنا على التقريب اذ  
قلما يسأل المحامي رفيقه او يلتمس القاضي رأياً من زميله او يتشاور اثنان في  
امر ابهم عليهما . والسرف في ذلك على ما ارى اكثفاء كل واحد بنفسه وظنه  
انه بلغ النهاية في معرفة القانون وان كان ممن لا يحسنون العربية ولا يعرفون  
كلمة من لغة اجنبية

واذا اتفق ان احدهم جاء مسترشداً في امر وجدته يلقي عليك سؤاله  
على صورة يحاول بها اعلامك بان غرضه معروف له من قبل وانما غايته ازالة  
ما قام به من الشك فيه وربما شعرت منه ايضاً بانه غير مستعد لقبول اشارتك  
ان خالفت مراده فخير النصيح عندنا ما ارضى لا ما وافق الحق والصواب  
ومنهم من يسأل السؤال بسيطاً ثم يسمع جوابه منك الى آخره ويعيه ويفرح  
به فرحاً تدلك عليه ضربات قلبه وتلمحه من اسارير وجهه ولكنه بعد ذلك  
يقول لك ( نشوف ) كانه رجل يشفق عليك ولا يريد ان يرد قولك استبقاء

لمودتك او مراعاة جانبك ووالله ما حمه على هذا الا الكبرياء والانفة من  
شكرك على مشورتك والاعتراف بفضلك في نصيحتك . ومن الناس من  
يسألك وهو لا يعرف من القانون حرفاً وليس من المشتغلين به فنجييه بما  
استطعت وكنت تكتفي من شكره بسكوته ولكنه يعترضك بما سمعه عن  
مثله وهذا نقص في الآداب وعيب في الخطاب وسيبه الجهل ومبناه احتقار  
العلم والعلماء

لا لوم على من جهل بل ان كان اللوم فعلى الذي قضى الزمن الطويل  
في الدرس والمطالعة حتى انتهى به حظه الى وظيفة تربع فيها او محاماة اندرج  
بين رجالها ظن انه بلغ الذرى فطوى الكتاب وجفف الحابر وكسر الاقلام  
واهمل اكبر الواجبات حتى افادة نفسه بدوام المطالعة . ولو ان كل واحد ممن  
تعلموا القانون الف رسالة في مبحث من مباحثه ( والقليل هو الذي يعجز  
عن ذلك ) لا صبحت اصول القوانين منبثة فينا ومبادئ الحقوق مختلطة  
بافكارنا ولخدموا بذلك امتهم وحكومتهم ولا ستارت عقول قعد بها  
الجهل عن معرفة منافعها فضلت سواء السبيل . ولكل واحد في كسله حجة  
يلتمسها . والكل يقولون متأقنين آسفين : ما الحيلة في بلد لا يحب اهله  
المطالعة ولا يميلون الى قراءة كتب العلوم . ثم ما فائدتي من اجهاد النفس  
في الجمع والتأليف وافقاد القوى في النقل والتصنيف ولا مال احرزه ولا جاه  
ادركه . وبعضهم يقول اني لست ممن يتبغي المال من هذا السبيل ولا ممن  
يرغب في الفخار من طريق مثل هذا والغاية ان انفع بما اكتب واسكني  
ارى الباب مسدوداً فالناس لا يقرأون ولا يحفلون بما يعمل في فائدتهم فما



التعب والعناء وغابتي لا تنال

اولئك قوم يحسبون ان المرء يرغب فيما يجهله . ويشترطون في الذي يطلبون له الفائدة ان يكون عارفاً بها من قبل . ويتوهمون ان الامم التي صارت حية بدأت كذلك ونشأت منكبة على مطالعة الكتب متهافتة على تعلم المعارف والعلوم . ولذلك يرون ان البدء في العمل غير مفيد . لكن تلك حجج لا نصيب لها من الحق والله يعلم ان الخول موجد لها والانصراف عن الخدمة العامة اصل فيها واعتقاد عدم الكسب او نوال الشهرة علتها

### التحكيم

يحتاج المحامي في التحكيم الى كمال الاستقامة واعمال الرواية وامعان النظر حتى يصيب حكمه كبد الحق . فان له في التحكيم صفتين : صفة المحاماة وصفة القضاة . ولذلك يجب عليه ان يلاحظ ما تقدم جميعه وان يضيف اليه ما عرفه بالتجارب والاختبار

حكم المحكمين شريعة للمتخاصمين وللناس فيه ابحاث فيقدحون او يمدحون . فان كان الحكم محامياً لزمه ان لا يضع امام نظره غير الدعوى وان لا يفرق بين المتحاكين ولو كان مختاراً من احدهما . وان لا يحجم عن الحكم على من اختاره اذا تبين ان الحق من جانب خصمه



## لفصل الثالث

### ﴿النقل﴾

نقل اقوال العلماء والمؤلفين عادة قديمة اتخذها الخلف اعجاباً بآراء السلف وبالغوا فيها حتى كان الواحد منهم يحسب نفسه اضعف الكتاب ان لم يرجع في رأيه الى قول حكيم من القدماء او رأى من سلف من العلماء . بل انهم كانوا يخشون الافاضة بما تبتكره عقولهم من الافكار الجديدة وما يطرأ على خواطرهم من السوانح المفيدة حذراً من ازدراء القراء وهرباً من اعين المتقدين واستمرت هذه العادة زمناً طويلاً ثم اخذت في التناقص بتقدم المعارف وارتقاء المعلومات حتى وصلت الى ما هي عليه الآن . ومع هذا فان ذكر سقراط وارسطاليس وزورودست وابن سينا وابي قيراط والفخر وعبد الحميد وسحبان وغيرهم ممن تقادم عهدهم وطوت الايام معارفهم بالعلم الجديد لا يزال يأخذ من النفوس مأخذاً كبيراً

يجب على الخطيب او الكاتب ان لا يستعمل النقل في جميع الاحوال بل يختار مواقفه ويتحرى مكان الضرورة فيه . ويجب ان لا يكون الغرض من النقل الاعلام بسعة اطلاع الناقل . ويستحب ان يكون بالتلميح لا بتمام التصريح ليكون مقبولاً عند القراء او السامعين . ويشترط ان يكون فيه معنى أكد في تقرير مطالب الكاتب او الخطيب والا محج الناس وضاع اثره في النفوس خصوصاً اذا تعمق فيه صاحبه بحيث لا يستطيع غيره من المنقول

اليهم ان يأتوا به فانه لا يبقى له في نظرهم من الاثر الا الاعتقاد بان صاحبه متفخر بميل الى الاعجاب

النقل على ثلاثة انواع : حجة . واستشهاد . واستثناس

فاما نقل الحجة فهو الاستدلال في المبحث بنص يخضع الخصم لحكمه وجوباً كما لو اردت اقناع رجل من اهل الكتاب فحججته بنص كتابه . وهذا النوع ممدوح بل واجب خصوصاً اذا كان المنقول عنه هو القانون الذي يجب على القاضي الحكم بمقتضاه

واما الاستشهاد فهو الرجوع الى قول مؤلف شهير وقد يكون لازماً في اثبات رأي غير متفق عليه من المتناظرين . وعلى الناقل ان يتخير مرجعه ويتفرس في درجة اعتقاد القضاة فيه . واحسن ما يرجع اليه هو رأي سبق العمل به في القضاء . ومن هنا ينبغي تفضيل المفتي به على غيره والشائع المشهور على القول المجهول . اذ مجرد الرأي لا يؤثر في المطلوب لسهولة نقضه بمثله فان لم يجد الطالب مراده تماماً كان الاولى له عدم النقل كي لا يتخذ الخصم حجة عليه

واما الاستثناس فهو الرجوع الى رأي في مبحث يشابه المبحث الحاضر او يقرب منه او يشترك معه في المبدأ المبني عليه . وهنا يجب الاعتناء جداً باختيار المنقول عنه . فان كان ممن اشتهر علمه وتمكن ذكره بين العلماء والمؤلفين كان الاستثناس به مفيداً لان القاضي يتردد طويلاً قبل الاقدام على مخالفة رأي رجل اجمع القوم على احترامه . وليس من الفائدة ان يستأنس بقول من لم يكن حائزاً لتلك المزايا

وقد جرت العادة بالحذر من قول المحاماة اذا كان مجرداً عن شاهد منقول او حجة مأثورة . وسبب هذا تصور ان المحامي مشتغل كل الاشتغال بمصلحة موكله فاذا قرر مبدأ دخل الشك فيه هل كان صحيحاً او مختراً لصالح الدعوى . وان ابدى رأياً قوبل بغير اطمئنان وظن فيه انه كان ينطق بضد رأيه هذا لو دافع عن خصم موكله

نعم من القضاة من توفر علمهم وسمت مداركهم واستنارت افكارهم فلا يحتاجون الى شاهد او حجة بل ينظرون الى القول منصرفين عن قائله ويأخذون به ان كان صواباً او يردونه ان بان لهم الخطأ فيه لامستكبرين ولا مستهزئين . غير ان كل القضاة ليسوا ذلك الرجل وكثير منهم لا قدرة له على استنباط الرأي بنفسه فتراه متردداً بين الاقوال المتناقضة لا يدري ايها الصحيح . لمثل هذا يفيد النقل حتى يخرج من حيرة المتردد وتنتفي عنه هواجس التشكيك بالركون الى قول غيره ويطمئن في احكامه . فاذا كان المنقول عنه من ذوي الاعتدال في الرأي معروفاً باجادة النظر حصلت الثمرة وتمت الفائدة

لنقل افراط يجب التحرز منه . وقد يكون في الموضوع وفي المنقول عنه اما الافراط في جانب الموضوع فيحصل اذا كان المستشهد عليه واضحاً بذاته غير محتاج الى التأييد بقول الغير . وقد قدمنا ان النقل انما يفيد لدفع التوهم وازالة التردد فان لم يكن وهم ولا تردد فالنقل افراط

واما الافراط من جهة المنقول عنه فهو اذا لم يتخير الناقل لانه لا عبرة بقول كل مؤلف . وليس من الجائز الاعتماد على الرأي مهما كان لانه مسطور في

كتاب والا لما بقى مبحث بغير دليل من الجانبين . فعلى الناقل ان يميز بين العلماء وان لا ينقل عن احدهم الا اذا وجد رأيه صائباً في الحقيقة وشعربان له في القلوب منزلة يعتمد عليها . وان يلاحظ بلد الدعوى والمحكمة التي تنظر فيها . ثم يعول في الاستشهاد على عادات ذلك البلد وقضاء تلك المحكمة لان نقله يكون أكد في الاقتناع وادعى الى النجاح وللاكثر من النقل سيان

اولاً قد يبحث الانسان عن مسألة في كتب شتى ثم لا يجد تمام ما يريد الا في واحد او اثنين ويصعب عليه ان تضع اتعابه في قراءة تلك المؤلفات كلها وان يقصر نتيجة تعب على ذكر قول او قولين فيفضل ذكر الجميع لانها وان لم تفد في الدعوى الا انها تعلم القارئ بان الكاتب بحث في تلك المؤلفات كلها وعرف ما احتوت عليه . وقد يخيل له ايضاً ان الذي اقتنه ربما لا يقنع القضاة لتفاوت الافهام ولعدم علمه بالمؤلف الذي يميلون اليه فيفضل نقل الكل لعله يكون فيهم من يرجع القضاة رأيه

ثانياً قد يكون للباحث رأي مخصوص في موضوع بحثه ولكنه يرغب في ترجيحه استدلالاً باقوال المتقدمين ولذلك يتصفح الكتب والرسائل غير مكثف بمؤلفي زمن دون مؤلفي زمن آخر ثم يرجع الى العادات ويعطف على ذكر شرائع الامم الاجنبية كانه يريد ان يقهر جميع المؤلفين ويخضع كل العادات في خدمة رأيه وتأيد حجته فيكثر من النقول حتى اذا فرغ منها استراح خاطره بنوال بغيته وهي الاكثر من الاستشهاد باقوال غيره غير ملتفت الى ما بها من الضعف او القوة ولا الى القرب من مقصوده او البعد

عنه وسواء ثبت رأيه هو بذلك النقل ام لا . وربما كانت عمله هذا معيناً  
للخصم على دحض حجته ورد برهانه . وهذان السببان رديشان لا يجديان  
نفعاً وقد يحدثان ضرراً عظيماً فلهذا يجب الامتناع عن مطاوعتهما

لا يستحب الاستثناس احياناً الا في حالة الفتوى فالسائل متردد يريد  
الاقتناع ورأي المسؤول يؤدي الى هذه الغاية عادة . لكنه اذا بين في فتواه  
مطابقة رأيه لرأي مؤلف معروف او عالم مشهور بين القوم كانت استثناسه  
موجباً لتصديق رأيه في نفس طالبه . ومن الواجب ان لا يقتصر في الاستثناس  
على قول الموافقين من العلماء بل ينبغي ان يضاف الى ذلك رأي المخالفين بياناً  
للقبيض حتى يكون الاختيار مبنياً على تمام الاختبار فلا يندهش طالب  
الفتوى اذا فوجئ بما لم يكن له في حسابان

ومع ذلك كله ينبغي للمحامي ان يديم الدرس في كتب الشراح والمؤلفين  
وان لا يهمل الاطلاع على رسائل اهل زمانه واقوالهم التي ينشرونها ليزداد  
علمه لا ليفاخر الاقران لان طلب العلم للمفخرة مفسدة وحمل للاور على  
غير المراد منها

### العلوم التي تلزم معرفتها في المحاماة

على المحامي ان يتعلم اولاً شرائع البلاد التي يتخاصم الناس بمقتضاها  
وهو شرط لا بد منه قد اوجبه جميع القوانين المتعلقة بهذه المهنة في جميع البلاد  
والاحاطة بهذه القوانين لا تمكن الا اذا اقترن علمها بمعرفة الشرائع  
القديمة التي استنبط منها الشرع الجديد ليكون المحامي فقيهاً قادراً على توضيح  
ملاهم من المعاني عارفاً بعلم احكام النصوص واسباب التقنين فلا يخطئ

في تطبيقها على الحوادث التي تطلب فيها معونته  
وينبغي له ان يكون عارفاً بتاريخ البلاد السياسي والقضائي وبعادات  
اهلها واخلاقهم وطرق معاملاتهم وكيفيات معيشتهم . فبادراكها لا يتوقف  
في تفسير ما ربما ظنه غير العالم بها خروجاً عن المألوف او مخالفاً لمقتضى الواقع  
وان يكون له الملم بقوانين البلاد الاجنبية لاسيما قوانين بلاد النزلاء الذين  
توطنوا ببلاده وصاروا من ذوي الاملاك فيها وخالطوه في معيشتهم اليومية  
واشتركوا معه في حياته الخصوصية والعمومية . وان يكون عارفاً ببعاداتهم  
واخلاقهم في معاملاتهم ليقابل بين حالتهم وبين حالة امته ويتمكن من  
تقدير الروابط القانونية الموجودة بين الفريقين على الوجه الصحيح

ويجب ان يكون له بعض العلم بكليات الصنائع والفنون حتى لا يحتاج  
في كل ما تعلق بها الى مرشد في عمله وحتى لا يقف امام القضاة حائراً لا  
يدري ما الذي يجب به خصمه اذا ساقه الدفاع الى الاستدلال بقواعد  
فن يجمله

ويجب عليه في مقدمة ذلك كله ان يكون عالماً تمام العلم بلغة البلاد  
التي لا بد منها في اداء الصناعة سواء كان مشغلاً بحرفته امام المحاكم الاهلية  
او المحاكم المختلطة حتى يسهل عليه ان يخاطب موكله ولا يحتاج الى مترجم  
يضيع معه الوقت ويكون هو إمامه في تحصيل المعلومات من الاوراق  
واصحابها ولكي يميز معاني الالفاظ فلا يستعمل كلمة لمعنى الا اذا كانت تؤديه  
اذ ربما كان ذلك سبباً في فوات المراد

وكذلك ينبغي له ان يتعلم فن الخطابة أريد صناعة الاقناع لا بلاغة

القول الذي يطرب الاسماع . فينبغي ان يكون عالماً بطرف من علم المنطق  
وعلوم البديع والبيان والمعاني وغيرها وان يطالع مكتب الخطباء ورسائل  
الكتاب الذين اشتهروا بحسن المنطق وجمال التحرير وان يقرأ كتب الادب  
كالمحاضرات والمسامرات والقصص الجميلة ليكون مقتدراً على ترويح  
افكار السامعين والقراء بما يتجمل به القول فستلذه الاسماع

علم الادب لازم في بعض الاحوال حيث لا يفيد القانون ولا تجدي  
النصوص وكان سيسرون يوجب على الخطيب معرفة الفنون الادبية  
والرياضيات والرسم والتصوير والنقش والموسيقى وغير ذلك

لكن اذا جهل المحترف بالمحاضرة في البلاد المصرية قوانينها الاهلية  
والمختلطة والشرائع الدينية التي سادت احكامها ولا تزال حتى الآن . ونسي  
القانون الهمايوني وذيله . وقانون المنتخبات ولواحقه . ولوائح الادارة ونظاماتها  
وما اتخذته من الاجراءات والقواعد التي تعمل بمقتضاها . وتاريخ البلاد . وطريقة  
استنباط ما ولدته القوانين السابقة والادارة الماضية في الامة من الاخلاق  
واستحدثته من العادات . وما ترتب على هذه الاخلاق من المعاملات وطرق  
تبادل المنافع . وما كنافيه وما نحن عليه من النظم السياسية . وما كان لنا  
وما هو لنا من الحقوق والواجبات . والروابط بين الحاكم والمحكوم في الزمنين  
صعبت عليه مهنته وضافت حرفته واختلط عليه الحق بالباطل واعتلت  
المنافع التي يعهد بالدفاع عنها اليها

ثم اذا كان القانون غير موافق لاحوال البلاد . واذا تضاربت الاحكام  
بالاحكام . واذا خالفت الاقضية مقتضى النظام . واذا علفت النفوس بالاستهتار



بفصل الخصام . واذا قل احترام القضاة للمحامين وملوا من سماعهم اذا  
 اسهبوا وان احسنوا . واستكبروا الاخذ بمذهبهم استهزاء . وعدوا رأيهم قولاً  
 هراء . واذا سقط مقام القضاة في عين المحاماة . وضاع تبادل الالفة وحفظ  
 الكرامة وحسن المعاملة بين رجال الطائفتين . وجهل كل رفيه . واذا أغفل  
 الناس علانية الجلسات وقتل الرقبا على كيفية اجراء العدالة . واذا عاف  
 المحاماة كل من تعلم او حسب انه تربى وتهذب وحام حول المصالح طالباً من  
 الكسل عيشاً ومبتغياً من ابتياع نفسه رزقاً يهدده فيه الوعيد حيناً بعد حين  
 واذا ضن علماء القوانين بنشرها . وهرب المتشرعون من بث اصول الشرائع  
 ونشر بذور القوانين في امتهم حتى نسوها . واذا جنح القضاء الى الايجاز في  
 احكامه والابهام في بيانه حتى صارت كالتائم والطلاسم  
 اذا كان هذا كله فبئست العاقبة . وما هي الا تأخر المحاماة . وضعف همة  
 القضاة . وضياع الحقوق والواجبات . وجمود العقول والملكات . ورواج  
 سوق الظلم والمدوان

### المحاماة

#### ( اخلاق المحامي )

قال بعضهم ما رأيت واحداً أبعد عن المحاماة من رجل يدرس الشرع  
 ليتخذه وسيلة في اقتناء المال استلاباً من الدين ساء حالهم فتخاصموا . ويتعلم  
 الفصاحة ليعرض ما وهبه الله منها على الضعفاء بارفع الاثمان وقد تكون  
 مضرة خداعة . والواجب ان يكون هم المحامي طلب المعالي لا التماس المال

وما من شيء يدعو الى احترامه أكثر من ان يعرفه الناس بعيداً عن حب  
النضار مجدداً في طلب الفخار . فما المحامي الا رجل من اهل الخير قام يدافع  
عن مواطنيه ويقدم لهم جميل النصح والارشاد

وينبغي للمحامي ان يجمع بين مزيّتين : حسن المنطق ودقة التحرير  
من جهة . ومعرفة القانون من جهة أخرى . وان يتحلى بفضيلتين : حب  
نصرة المظلوم . والاستهانة بظلم الظالم . فاليه يوكل الامر في المشكلات . وهو  
الذي يرجى حل المضلات . ويستودعه الناس اسرارهم فهو محتاج الى ثقتهم  
به واعتقادهم بصدقه وامانته فوجب عليه ان يكون خالص النصح كتوماً  
أميناً بعيداً عن التزير وأبعد عن الخيانة . وهذه صفات تقتضي ان يجمع  
الرجل الى علو المدركة طهارة الاحساس . وصفاء الضمير . وسلامة النية  
والامانة في الاعمال . والتزهر عن النقائص في الاقوال . والمحافظة على  
مصالح من التجأ اليه في جميع الاحوال

من الناس من نصب نفسه للارشاد واستخدم الفصاحة في جاب  
المنافع ودفع المظالم . ومنهم من حرك الامم بقوة بيانه . وطوى الحكومات  
تحت طي لسانه . واستعلى على المظالم بقوة جنانه . وأثر في المنظمات بقويم  
حجته وبرهانه . أولئك هم الخطباء . والساسة الفضلاء . والكتاب الادباء  
الذين بلغوا من التأثير على الافهام منتهاه . ولكنهم ليسوا بمحاميين

يجب ان يزيد المحامي على ذلك فيهب نفسه وما اتاه الله من الهبات  
وما أودع فيه من عظيم الملكات الى خير مواطنيه . والانكباب على درس  
القانون ليعين للناس ما اختلفوا فيه . وان يرى السعادة في مد يد المساعدة

الى الفقراء . لا في طلب اعجاب الامراء . والتقرب من الحكام والكبراء  
وان لا يكون امام العظيم هارباً . ولا لانفع من المسكين طالباً . بل يقوم  
بوظيفته لكون اداؤها واجباً عليه

يجب على المحامي ان يصنى الى جميع الناس لكن لا يجب عليه ان  
يدافع عن جميع الناس . يجب عليه ان يميز بين الحق والباطل . ويعرف  
الصحيح من العاقل . ويجعل داره محكمة خصوصية تحكم في القضايا قبل ان  
يتولاها . ومن الجرم ان يستعين بملكاته على مغالبة الحق . لان في ذلك  
ميلاً عن الواجب . والميل عن الواجب مجلبة للخزي وداعية الشنار . ومن  
استباح المحظورات . واستحل المحرمات . في الوصول الى غاية من الغايات  
فهو عدو للمكرمات

اذا قبل المحامي الدعوى فذلك برهان على انه اعتقد سلامتها ورأى  
انها تطابق العقل والقانون وحدث بهذا في نفس صاحبها املاً في النجاح  
فيجب عليه اذن ان يعتني بها كل الاعتناء وان لا يدع باباً من ابواب الكد  
فيها الاطرقة حتى يكون وفي الدمة حقها وادى الواجب الذي فرضه على  
نفسه بقبولها . ان فعل هذا فقد قويت همته وصحت عزيمته واقترن عمله  
بالنجاح الا قليلاً

ليعلم المحامون ان لهم خصوماً . وان خصومهم هم اولئك الذين تعدوا  
على الحقوق فاهتضموها . وقعدوا عن الواجبات فلم يؤدوها . وتسلبوا في  
ظلمهم بما اوتوا من مال او جاه او سلطان او بما احرزوه من مكر وتقرير  
فينبغي للمحامين ان يحتقروا في محاربتهم الاموال . وان لا يخافوا الجاه

## المحاسبة

الخطاف . وان يستعملوا الحياطة والخذق لتكشف لهم خبايا  
هرار المدلسين والاغيار . والا فهم تجار بيعهم وشراؤهم كلام

محامي ان يكون مع كونه صادقاً أميناً . وناصرراً للمعدل على  
م يظن الخيانة في اخيه المحامي فيضن بسرض اوراقه عليه ولا  
امن امور جرفته اليه

رجلين عرف كل منهما لصاحبه الامانة والولاء . فجعل سنده  
اليه الاستقامة والوفاء

ر فضل المحامي في المرافعات والتحرير بل فوق ذلك الفضل  
ذات البين قبل استحكام الشقاق . وتسهيل الامر قبل شد  
سم المشاكل في ابانها . وارجاع الولد لايه . والحاق الاخ  
وحفظ المال على الجميع . وستر اعراضهم بحسن الصنيع  
على الائتلاف . ونقي عوامل البغضاء والاختلاف

لخير . ودفع الضرر . وحماية القانون . ونصرة المظلوم . ونصح  
اية الجاهل . وقول الحق . والنمساك بالصدق . ومجاملة  
صون اللسان . والترفع عن الدنيا . واجادة درس القضايا  
هذه صفات المحامي الصحيح

ملحقات

## ملحق نمرة ١

## ترتيب مجلس احكام ملكية

قانون نمرة ٢٤٩

قانون تركي مطبوع في سنة ١٢٤٩ ترجمته كالموضح بالبند المشروحة ادناه صدر في

٢ صفر سنة ١٢٤٩

## بند اول

ينبغي ان يتحدد ميعاد مخصوص لارباب المجلس العالي لاياهم وذهابهم وحسن  
اومتهم مع اعطى تقوية لمواظبتهم وان ميعاد حضورهم في ايام الصيف من الساعة  
ع الى الساعة ٩ تسعة ونصف وفي ايام الشتاء من الساعة تسعة ونصف لغاية عشرة  
ذي بولاق يتخصص لهم ميعاد لغاية عشرة وان لا يتجاوزوا عن المواعيد المعلومة  
ن حصل تاخير من قبلهم فيجري درج اسباب العذر الضروري بمصبة المجلس

## بند ثاني

ان قراءة المصلحة<sup>(١)</sup> يصير السماع بالاذن القلبية ويكونوا مبرين عن الصيانة والحجابة  
وايضاً من الغرض والفسائيه ويعطى لها صورة مرضيه واذا كان احدا من ارباب  
المجلس يريد يستغفل المجلس لداعي غرضه وفسائيه ويتهم احد الذوات الذي يكون  
مستقيم الاطوار استنادا لسعيه في خلاص المذهب من باب التصاحب فاذا تظاهر ذلك  
فلا يصير اعماض العين بل يصير الاظهار من الغرض ويصير اصاحه اولاً بالمجلس  
وايقاطه وفي ثاني دفعه اذا حصل منه ذلك يحبس خمسة عشر يوم بمحل خدمته مع  
قطع ماهيته مدة خمسة واذا لم ينصح فيحبس شهر بلا ماهية وان لم يتنبه يصير نفية  
الى ابو قير مدة سنة بلا ماهية عبرة لغيره وعند تمام مدة نفية يترتب له نصف ماهية  
لحين يستخدم

## بند ثالث

بحسب الضرورة اذا كان احدا من ارباب المجلس لم حصر فيلزم يحرر تذكره  
ويرسلها للمجلس ويوضح فيها عذره الذي منعه عن الحضور وعند ذلك يصير ارسال

(١) المصلحة بمعنى المسئلة او الدعوى

معاون او حكيم لتحقيق ما اوضحه بخطابه فاذا وجد بخلاف يصير ايقاظه في اول مرة وفي ثاني مره بحبس عشرة ايام وفي ثالث مره بحبس عشرين يوم في محل مصلحته ويصير قطع ماهيته مدة سجنه

## بند رابع

ان قراءة المصلحة بالمجلس اولا يصير قراءة اصلها ثم يصير قراءة الجوابات الذي تحرر بالمجلس ومن بعد القراءة يصير ملاحظة النفع والضرر وتعطى الصورة المقتضية

## بند خامس

ان القضايا الوقتية الذي تورد بالمجلس جميعهم ومرهون نظرهم حين الختام فالحق فيه التي لم يوجد لها وسع وقت لنظرها فلا ينبغي اعطى الجوابات فيها على بركة الله بل يصير ابقاها الى ثاني يوم

## بند سادس

ينبغي ان كتاب المجلس والمعاونين يطلعوا الساعة اثنين في ايام الصيف وفي ايام الشتاء الساعة ثلاثة ويستلموا الاوامر الواردة من طرف حضرة جناب داوري والواردات والاوراق الواردين من الجهات السايه ويصير تسليمهم الى الترجمة وايضاً كتاب المجلس يجهز ما يقتضى قرايته بالمجلس حين استكمال المجلس

## بند سابع

ان كاتب الخلاصات والقيد والجرنالي وكشاف اقدي وكاتب ومعاون ومبيض المجلس يحصروا بالمعاد المعلوم ويصير اخراج الخلاصات الوقتية كذا يصير تبيض الخلاصات واخراج فهرست الاجاليات وتبيض ما يلزم تبيضه باوقاته ولا يصير تاخير ولا التراخي ويوضع امضاهم بديل الخلاصات والجرنالات بصحة تحريرهم وعند مقاباتهم فاذا حصل سهوا فاول مره يصير ايقاظه وفي ثاني مره يحبس ثلاثة ايام وفي ثالث مره يحبس عشرة ايام وفي رابع مره يحبس شهر فلا معاش في محل استخدام

## بند ثامن

ينبغي ان ارباب المجلس من اي ذات كان من الكبير او الصغير ما دام دخلوا باب المجلس فجميعهم يكونوا بمقام جسم واحد واذا احدا اعطي جواب بمصلحه فالاخر لا يعارض له بقصد انه يصير تصديق رأيه ويتفاوت الوقت بل بحسب المصلحة لا يصير مراعية الخواطر وكل من يبين رأى صايه بما يقتضى المصلحة وفي وقت المغرب يعطى

الاستراحة قدر نصف ساعه

### البند التاسع وهو الخاتمة

اذا كان احدا من ارباب المجلس توجه لجهه بلا عنبر من دون اخباريه للمجلس  
فاول مره يصير ايقاظه بمعرفة المجلس وتاتي مره يعمل بالحبس خمسة ايام بمحل خدمته  
واذا لم يتنبه فيصير معاملته حسبما توضح سابقاً وعلى هذا الوجه يصير دستور العمل  
واجري هذا القانون ويعطى لكل واحد نسخه من القانون المحكى عنه بيده للاجرى  
بمقتضاها

وجد صورة هذا القانون نسخه تركية عليها ختم مجلس عالي داوري تاريخها ٢٣  
صفر سنة ١٢٤٩ ومذكور بختام النسخه ان هذا صار تنظيم بمعرفة المجلس وصار  
منظور الجنب العالي وصدرت اراده سنيه باجراء بالمجلس العالي وبالمجالس السائره



## ملحق نمرة ٢

### تشكيل الدواوين وقانون السياسة نامة

#### الفصل الاول

عن بيان الترتيبات الاساسيه

بند اول

لما كانت كافة امور الحكومة المصرية يلزم انها تكون منحصرة في ستة دواوين  
عموم ومع تقسيم ديوان الايراد على جهتين يصير اعتبارها على سبعة دواوين عموم فيلزم  
ان تكون امور احكام محروسة مصر وفصل ورؤية الدعاوي التي تورد عرصحالانها  
من الاقاليم في بعض المرتبات حسب الاقتضا واصدار الاوامر عنهم تكون بالديوان  
الحديوي كما في السابق ومصلحة الابنية وفروعها والخبر الملكي مع الكيلار العامر  
وتواصه والسلخانه والقوافل وديوان المواشي وتعلقاته وترسانة بولاق وفروعها  
والاستباليات الملكية والرزنامة العامره وبيت المال والاقواف المصرية والتمرخانه الملكية  
وجبال المرمر وطره والاطر ومهمات واشغال المحموديه مع خزينته الامتعه وادارة



الضربخانه المعموره ومادة الاحتساب بعد رفع المحتسب والبوستات ومجلس التجار ومجلس تجار اوروا تصير احوالهم بعهدة مدير الديوان المثني عنه الذكر وحيث ان حسابات هذه المصالح تقديمها للخزينة الخديويه ضروري نخازنها ايضاً يكون تحت امر المدير المومي اليه ثانياً دواوين كافة الايرادات تكون تابعه الى ديوانين عموم يعنون عن كل منهما بديوان ايرادات خلاف الايرادات الحاصله من الزروعات وصاير بيعها بمعرفة ديوان التجاره وتوريدها الى خزينة الديوان المذكور واما فروع الدواوين المذكورين فهي اولا حسابات كافة مديريات الاقاليم وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان ثانياً عموم ايرادات الاسكندريه والمصالح الموجوده الان بايرادات المحروسه مع الكمارك والمقاطعات والاقاليم بالجملة الموجوده بالخزينه وقت تاريخه فاما مفتشين الاقاليم فيكونوا مأمورين على امور تفتيش المصالح فقط وورشة الذمات الموجوده الان بالشوري الملكيه يصير نقلها الى احد الدواوين السابق ذكرهما حيث انها مثل الايراد ثالثاً نظام وادارة المساكر البريه وتعليمهم وتعاملاتهم وضبط وربط حركاتهم واشخاص ومهمات الاوردو والقشلات ومحلات الخيام والقلع واستباليات العسكريه وخدمة صحتهم وورش ومحازن المهمات الحربيه والبارودخانات وتعلقاتها واشوان تعينات العسكريه مع المخازن والحاصل كافة مصالح العسكريه الجهاديه تكون تابعه لديوان الجهاديه حكم الجاري الحاله هذه راساً كيمييات اداره ونظام وتعليمات وتعليمات الدوتما مع ضبط وربط حركاتها من كونها من الامور العسكريه تكون بطرف سعادة مصطفى باشا سر عسكرها والترسانه والمخازن والخزينه البحريه وتجهيز مهمات وماكولات وسائر لوازمات الدوتما والاستباليات البحريه مع خدمات الصحه تكون تابعه ديوان عموم يسمى ديوان البحر وادارة سائر مصالح المصروف الموجوده بالاسكندريه تكون تابعه ايضاً الى الديوان المذكور ومجلس التجار وامور الاحتساب ورؤيه الدعاوي والعرضيات وامور الاحكام بالاسكندريه تكون بطرف مدير الديوان الخديوي خامساً مدارس المتديان والتحجيريه والخصوصيه والكتبجانات ومحازن الآلات والادوات وعينات العلوم والصنایع مع القناطر الخيريّه ومطبعة بولاق والوقايع المصريه تكون تابعه ديوان عموم يسمى ديوان المدارس وحيثما ان الدوات المستخدمين بفروع الديوان المذكور يمكنهم اداره الاشغال والمصالح المحتاجه لمعارف وصنایع اوروا حسب اللايق يلزم ابقا حساباتهم بالمديريات حكم الجاري بهذه

الافاق غير ان الامور الهندسية مع ادارة زرائب المرينوس والاصطبلات الكبرى الكائنه بناحية شوبرا نصير احالهم على عهدة مدير الديوان المرقوم واما لزوم احالة المدرسخانه الملكيه على ديوان المدارس ولو انه شيء من المعلوم لكن بمناسبة وجود المدارس اليوم قد صار عدم لزومها من المفهوم فينبغي ابطالها وتوزيع تلاميذها الصغار على المدارس واعطا تلاميذها الكبار الى ساير المصالح سادسا ادارة التجاره المصريه والامور الافرنكيه وبيع المحصولات المصريه يصير ابقاها بعهدة مدير الامور الافرنكيه وديوان التجاره المصريه حكم الجاري الان ولما كانت احالة مصالح الايرادات بالحقيه تحت ادارة احد مديرين دواوين الايرادات العموم من الاشياء الضروريه اقتضى ان يصير اعطا حساباتها الى ديوان التجاره المصريه والامور الافرنكيه بمناسبة قربها الى المصالح المذكوره ومنه يلزم توريد حسابات جميع الايرادات الى احد دواوين عموم الايرادات سابعا كرخانة الطربوش بفوه مع كافة الفابريقات الكائنه بالاقاليم والمحروسه يلزم انها تكون تابعه الى ديوان يسمى ديوان الفاوريات وحيث ان من مقتضيات ذات المصلحه ان تكون حسابات جميع الايرادات منحصره بدواوينها وسيا ان تلك الفاوريات مثل الايرادات فكذلك يقتضي على الديوان المذكور انه يعطي حساباته الى احد دواوين الايرادات

#### البند الثاني

ان مديرين دواوين العموم يلزم ان يكونوا مسئولون وملزومون بالمصالح التابعه الى دواوينهم واذا وجد منهم حركات معايره للقانون والاصول فلدى تحقيق دعاويهم حكم المشروع بالسياستامه يصير ترتيب الجزا اللايق لهم

#### البند الثالث

ان النظار والمستخدمين مكافاة المصالح يكونون مسئولين وملزومين بطيب وردى احوال المصالح التي مستخدمين بها كما هو شيء لازم ويصير التفتيش عليهم من طرف دواوين عمومهم دائما واذا وقعت منهم جنحه يصير تحقيق دعاويهم بحضور ارباب استشارة الديوان التابعين له حكم المحرر بالسياستامه ويجري ترتيب الجزاء المناسب اليهم طبق منطوقها

#### البند الرابع

ان المصالح المتنوعه يصير تقسيمها على ورش كل دواوين عموم حسب اللزوم

بمناسبة جسامة الفروع و ينتصب ناظر لكل ورشه ويكون للنظار المذكورين ارباب  
استشاره بدواوينهم لاجل بالذاكره بينهم يستشارون مع بعضهم بخصوص المصالح  
والامور اللازم رؤيتها

#### البند الخامس

انه يلزم مقايسه عن مصاريف سنوية الدواوين العموميه واعراضها للاعتاب  
السنيه لكي عند صدور الامر بترتيب مبالغ يكون مقابله على المصاريف واعطاها من  
ديوان ايرادات طلب مدير ديوان العموم المبالغ المرتبه الى الديوان الذي يكون تحت  
ادارته من ديوان الايرادات اولا باول واما اذا كان لم توجد به دراهم على قدر الكفايه  
فيصير الاعراض عنها للاعتاب عليه

#### البند السادس

انه يلزم على كل ديوان عموم تنظيم جرنال يكون مشتملا فقط على زبده المصالح  
التي صار رؤيتها وتقديمه للاعتاب يوم الخميس جمعي

#### البند السابع

يقتضي عقد مشوره بوقت معين تكون في السنه دفعه واحده بحضور مديرين  
الدواوين العموميه والذوات الذين يسمون من لدن المراحل عليه وبعد المذاكره  
بينهم عن الامور الجسيمه اللازم رؤيتها بالحكومه تصير الهمة منهم بتقديم صورة  
القرار الى الاعتاب الخديويه

#### البند الثامن

ان احواليات الحسابات الشهري يلزم تقديمها الى الاعتاب عليه من الدواوين  
العموميه حكم الجاري الان واما في اخر السنه فينبغي ان يصير تقديم حساباتهم الى  
ديوان تفتيش الحسابات مع كافة الاوامر والسندات لمراجعة تلك الدفاتر والسندات  
والاوامر والمراجعه عليهم يجري تحقيق حسابات كل ديوان ولدى ثبوت ضبط  
الحسابات وارسالها مع الاوامر والسندات الى الدفترخانه

#### البند التاسع

ان من المعلوم عدم اجراء ووفاء امور مملكه على ما ينبغي ما لم يصير وضع اساس  
مصالح الحكومه تحت اصول واعطاء العدل لحسن سلوكها واعطاء هذا الاعتدال حكم  
الاصول المعبره والمحربه وادارة اصول الحكومه على سياق واحد وتميز طيب وردي

كافة المصالح واعطاء رابطة لحس سلوكها فن المفهوم انها من الامور المنوطه لولي الامر فقط وانما الواجب على ذمة الحاكم في درجات متسعه وجسيمه كما هو امر شهير اعنى على قدر ما يكون مدبرا ومجتهدا لم يكن له وقت لكسب وقوفه لحقيقه احوال مصالحه جميعا فبنا على ذلك اقتضى الحال لترتيب شورى خاصه تكون مركبه من ذوات مقدار الكافى يصير انتخابهم من السيد الذين مجريين الاطوار واصحاب قابليه ولياقه ومفهوميه لذي ولي الامر حكم الجاري بممالك اورو نالكي اولا يصير صرف الازدهان بالشورى المذكوره الى الدقائق والحقائق التي حوتها المصالح الصادره من الاعتبار والوارده من الخارج وبالموازنه على المنافع والمضرات يصير اعراض مالها للاعتبار ثانيا لذي مطالعة جرنالات زبد المصالح التي تنقدم للاعتبار من الدواوين وقرار المجلس العمومي السنوي يعرض للاعتبار المواد المدرجه بها ثالثا الشورى المذكوره تكون ماموره لرؤية الدعاوي حكم المسطر بالبند الثانى والثالث رابعا اربابها يكونون ماذونين باعراض وتقديم ما يحطر ببالهم من التداير والترائب التي تكون مشتمله على منافع البلاد خامسا الشورى المرقومه يلزم انها تكون مركبه من ناظر مع ذوات بقدر عدد دواوين العموم

## الفصل الثانى

### عن بيان العملية

#### البند الاول

المديرون والنظار بكافة الاقسام والدواوين والمصالح يلزمهم الهمة في نجاز ما هم منوطين به من تحصيل الاموال وباقي مطلوبات الميري في اوقاتها وحفظ الجسور والترع وملاحظة كافة رى الاصناف في زمن النيل وتخصيرها وزراعة الصيفى واقتداد الغير مقتدرين على الزراعة ومساعدتهم بالموافق وعمار البلاد واعطاء كل ذي حق حقه بالعدل والاصاف بدون غدر احد لا من كبير ولا من صغير والنظر بالدقه في دعاوي المظلومين ماي نوع كان ولا ينظرون لاحد عين الغرض ولا يراعون حاطره وملاحظتهم الاشوان والمحازن واشغال كافة المستخدمين بهم ان كانوا قائمين بوقا خدمتهم والاحد والعطا بينهم في الكيل والوزن بالاستقامه وتكملهم الشروط المتعلقة بخدمتهم ام لا

## البند الثاني

كافة المستخدمين بالاقاليم الدين لهم زراعة بالقري من الكبير الي الصغير ينبغي ان لا يستخدموا الملاحين جبراً في اطيان زراعتهم لاجل ان لا يصير في ذلك تأخير لزراعة الفلاحين وايضاً لا يستخدمون احداً من الفلاحين بدون اجره ولا يأخذون مواشيه ولا الات زراعته قهراً ولاجل منع الاشتباه ينبغي ان الخدمة بالاشوان لا يوردون محصولات زراعتهم بالاشوان المستخدمين بها بل يوردها الي اشوان اخري

## البند الثالث

مشايخ القري لا يكون لهم سبيل على الملاحين الا فيما يخص مطلوبات الميري مثل تحصيل الاموال المطلوبه منهم لجهة الميري والتحقق على الجسور والترع بمعرفة باشمهندسين وخدمة اراضي الصيفي والشتوي وجميع لوازم الميري بكل نوع كما يجب اعنى كافة مطلوبات الميري تكون على دور الفدان وطلب النفقات يكون على عدد الاتفار الموجوده وتحصيل التقديده والاصناف يكون بحسب التقسيط بالعداله بدون عذر احد

## البند الرابع

ينبغي ان صيارف القرى المستخدمين اولا يكونون مضمومين بمعرفة عمد الاهالي ومشايخ البلاد ثانياً يكونون متممين العمليه المطلوبه منهم ومكلفة الاطيان وجريده المال والفرده تكون مطابقه لزام الاطيان والفرده وغيرها ثالثاً يلزمهم الاهتمام في تحرير وتوزيع الاوراد على الفلاحين في اوقاتها مكتوباً بهم اصول الاموال المطلوبه منهم وكما وردوه من نقود واصناف وغللال وغيره خصماً ممن عليهم فيقيد لهم باورادهم بوقته بدون تأخير رابعاً يقتضي ان كافه النقود التي يتعاطوها من الاموال يوردوها حالاً بالخزينه المأمورين بتوريد النقود بها خامساً من كون ان مرتب مفتشين على عمليه صيارف النواحي فيكونوا ملتزمين بملاحظه عملياتهم واتمامها على الوجه اللازم

## البند الخامس

كتاب الاشوان وناقى الفروع الصغيره التساعه للمديريات والدواوين ينبغي ان يكون انتحابهم للخدامه بمعونه المفتشين بواسطة اجتماع من يلزم حضورهم من الباشكتاب

## البند السادس

الانلام والمصالح المريه التي بحسب الاقتصا يباعوا الي الملتزمين فينبغي ان قبل

نهاية مدة الملتزم الاول بشهرين يصير الشروع في بيع المصلحة فان كان ذلك بالمحروسة يرسل خبر الي الاسكندرية ودمياط وان كان ذلك بالجهتين المذكورتين فبالمثل يرسل خبر الي المحروسة ثم يصير احصار الملتزمين والذي يلزم حضورهم من النظار وغيرهم بطرف مديرين دواوين الايرادات ويصير جلب كشف مقدار مبيعها بالسنة السابقة وتصير المزايدة من جميع الراغبين وفي اتنا المزايدة ينبغي انه اذا كان احد طالبا وراعبا في الزيادة وله ضامن معتمد فلا يصير منعه وحين تمام المزايدة يرسل خبر من طرف المدير الي المحلات المقتضية بموجب جواب على مقدار ما بلغ القلم المذكور واذا كان احد في الجهات له رغبة في زيادة القلم المذكور ويحضر خبره لمحل المبيع ينظر فيه ويجري تسليم ذلك القلم او المصلحة الي من وقف عليه اخر المزاد بالشروط المستوفية ببقا سبعة ايام من ختام مدته ويحرر شروط نامة بتحتم المديرين المذكورين ونسخ صورتان واحده منهما تحفظ بمحل التحصيل والاخرى تحفظ تحت يد الملتزم واذا كان احد يريد الزيادة بعد ختام المزاد ولو بيوم فلا يصير قبوله واذا كان توجد شروط نامات الاقلام والمقاطعات الموجودة غير موافقة للمصلحة فيصير اعمال شروط نامات تكون موجه لعدم التعدي ومستوجه للضبط والمنافع وبموجبهم تصير المزايدة وتعطى الي الالتزام واذا كان الملتزم ياخذ شيئا زياده عن الشروط نامة فيجري جراه بموجب السياسة نامة

### البند السابع

انه لا يحلو الامر بدواوين المبيعات من وجود اشيا مرغوبة واشيا بعض الاوقات غير مرغوبة فعند حصول ذلك ينبغي تحميل الاشيا الغير مرغوبة على قدر ما يخص المايه في الاشيا المرغوبة ودفع اثمانه باوقات التسليم ولم يعطى شي بالمواعيد وان كان شي كثير فبداعي انه يلزم لتسليمه مدة اكم يوم نظراً لكثرة الصنف فيعطى ميعاد عشرون يوماً لاجل ان لا يتعوق دفع الثمن ولا يباع لاحد شي مرغوب بدون تحميل كذلك حين تسليم الاشيا التي صار مبيعها ووقت تحصيل ثمنها يلزم ان تصير معاملة التحار على سق واحد ويكون الجميع بالاساواه واذا كان يصدر الي المدير امر بشريل اثمان اشيا بحسب الاقتضا يقتضى انه يتوجه هو بنفسه الي المصلحة الموجود بها الصنف المذكور ويجري حرده بالصبط ويكونه ان كان بالوزن او بالعدد يعده ويديه على الناظر ويحار التحار بان يكون المبيع من هذا الصنف بالثمن الناقص طبق الامر واما الاصناف التي تباع بالمراد فتكون ماطلاع ناظر المصلحة والمدير ويحضر التحار الدين لهم اخذ وعطا في تلك الصنف والذين يرغبون ان ياخذوا

منه وتصير المزايدة بينهم الي ان يقف المزاد على واحد وباقي الحاضرين يكفولون بغيره فيحتموا الجميع على قايمه المزاد ويصير تمهيرا ايضا من المدير وناظر المصاحه ومحفظ فان كان وقع ذلك بالمحروسه تحرر صورتها الي اسكندريه ودمياط ورشيد وتحرر خطابات الي الجهات المذكوره لكي يوصلها لطرف كل منهم مع العينه يجمع ايضا التجار بطرفه وتصير المزايدة بينهم ويجري كما جرى بالمحروسه ومن بعد حضور تلك القايمه للمحروسه يباع الصنف الي من اعطي ثمن زياده ويؤخذ منه الثمن بوقت التسليم وعلى الوجه المشروح يجري العمل بالاصناف التي تباع بالمزاد بالاسكندريه ودمياط ورشيد وادا كان الدين راعين الصنف المحدود سعره يتكاثروا ومدير المصلحه يعلم انه اذا زاد ثمن هذا الصنف يصير مده بدون ضياع رغبته فيحلب التجار وتصير المزايدة في مقدار من الصنف ويباع الي الطالين بالثمن الذي ملعه بالمراد حين ازدياد راعيه واما اذا كان احد عابر طريق يريد اشترى شي فلا يباع له شي حتى يحصر تذكره اذن بذلك من المدير الي ناظر المصلحه واذا كان يصير مبيع شي الي التحار لاجل البيع بمحلات اخري فيعطى تصريح بحتم المدير وناظر المبيع ببيان وزنه وعدده وتاريخ يوم مبيعه ويصير قيد التصريح المذكور بطرف المدير

### البند الثامن

المشتريات انلازمه الي مصالح الميرى يكون مشتراها بمعرفة المديرين ويجري قصاها على الاوجه الاتي ذكرها حينما يلزم مشتري صنف الي مصاحه تحرر خطاب من ناظرها الي مديره موضح به مقدار الصنف المطلوب ولاي شي لزومه ويكفي المصلحه لعاية اي تاريخ والذي لا يدرك فيه تقدير المده فيكون بوجه التخمين والتقريب وان كان الطاب شيا وقتيا بين فيه لزومه لاى شي بالتوضيح ويبغى للنظار والوكلا بالمصالح ان يلاحظوا الاوقات المناسبه لشترى اي صنف كان من المعتاد لرومه واساس التشغيل منه في اوان تكاثره ورخص اثمانه ويمتلكوا العرص في كل وقت موافق لشترى اي صنف كان لرومي للمصاحه لعائده الميرى ويعرضوا عن الكيفيه باوقاتها بدون تأخير وكذلك المديرين يلزم ان يكونوا ملرومين بهذه الملاحظه حيث ان نفعها عايد للميرى ما حلا الاصناف اللازم جلبها من بحر بره الموصحه مده فبورود تلك الخطابات الي المديرين موصحه على الوجه المشروح ينظرون في صحة لروم الصنف ومن بعد ما يتصح انه لازم جلبه لمصلحته فان كان ذلك موجودا باى مصاحه كانت من مصالح الميرى يصير احده منها



وان كان لم يوجد بمصالح الميرى ويلزم مشتراه من التجار فيقتضى ان يكون موجودا بطرفهم قوائم عن بيان عمد التجار الافرنك والعرب باسم التجار الذين لهم اخذ وعطا في المتاجر وكذلك يقتضى ان تحضر قوائم جمى الى ديوان ككل مدير من ديوان الكمرك ببيان البضائع الواردة للتجار اسم باسم الصنف ليكون بيان ذلك معلوما عندهم والذين يكون عندهم الصنف المذكور يصير جليهم بطرف المدير بحيث يكون حضورهم في يوم واحد وايضا يصير جلب كشوفات بائمان الصنف المشتري من سابق للاستدلال والاعتماد عليهم وبحضورهم يطلب منهم عينات الصنف فالذين عندهم يكتبوا بخطهم انه عندهم ويحضروا العينات والذين يقولون ان تلك الصنف لم يوجد عندهم يكتبوا انه غير موجود عندهم وبحضور العينات وملاحظتها فان كانت موافقه للطلب من بعد الامتحان بمحل لزومه فيجربى التتمين بمناسبه الصنف والوقت مع ملاحظة الاثمان السابقة والجاريه بالبلد وبين التجار وبعضها باسكندريه ودمياط لاجل ان يعلم من ذلك الارجح للديوان ويكون ذلك بحضور من يلزم حضورهم من ارباب المصالح ومضى استوى التمن فيؤخذ من التاجر الذى سمح بالمبيع والتجار الذين لم يسمحوا بالمبيع بالتتم المقرر يوضعوا خطوطهم ليعلم انهم ما سمحوا بوقت المشتري ثم يتحرر ككشف بمقدار اللازم من الصنف بائمانه من بعد تنزيل السمسره المقرره للميرى ميى به العينه بالطول والعرض والسبك بالخط والنقطه وما اشبه ذلك مما هو لازم ويختتم عليه من المديرين ومن التجار الحاصرين ويرسل هذا الكشف مشروحا عليه الى الناظر مرفوقا مع العينه بصحبة مخصوص من معاونين الدين بطرف المدير بحيث ان تكون العينه محموطه معه اما داخل كيس مختوم عليه بالشمع الاحمر اعنى القابل للتمغه يدمع والقابل للحم يحم عليه والغير قابل لهذا وهذا بوضع في كيس كما شرح او فى زجاج وقاية من تغييرها وبوصولها الى ناظر المصلحه يجرى تسليمها بواقع العينه بحضور المعاوين المرسل من المدير وايضا على المعاوين المذكور ان يلاحظ تسليم مقدار الصنف بالكامل سواء كان بالوزن او بالعدد وكذلك الناظر يلزمه هذه الملاحظه نفسها وان كان شئ كثير ويلزم لتسليمه مدة اكم يوم تكون هذه الملاحظه منوطه بمدير او ناظر تلك المصلحه او معاون يعتمد به معرفته ومن بعد التسليم يصير الاستعلام من الدواوين شرحا على كشف التمن الوارد من المدير فاذا كان يعلم من مشروعات الدواوين ان التاجر المشتري منه عايه ذمه من الذمات القديمه فيعطى الى التاجر المذكور رجعة اصنافه خصما من ذمته



بالديوان الذي عليه ذمه فيصرف له الثمن نقدا بوقته حكم شروط المشتري ولاجل ضبط المشتري على الوجه اللازم يلزم ان المديرين يرسلون كشوفات لبعضهم ثمان الاصناف المشتراة بطرفهم كل خمسة عشر يوما مرة ثانيا الاصناف اللازم جلبها من بحر بره نظرا لجسامتها وملاحظة اثمانها تكون ارجح حيث استبان ذلك من الكرتينات الواردة من بحر بره فلاجل الحصول على ورودها ينبغي ان تحرر كشوفات من المحلات اللازم بها اشيا جسيمة مثل حديد واخشاب وصلب ونحاس وكلما كان جسيم المقدار باعتبار لزوم سته كامله وترسل الي طرف المديرين ومن بعد ملاحظتهم لها يرسلوا صورتها من طرفهم لطرف مدير الامور الافرنكية واما المشتروات التي من نوع الطهورات ولم تكن جسيمة فيصير جلبها بمعرفة ماهرة الاسواق وعندما يصير مشتراها يعطى السمسره العايدة الي الميرى للسماسره ومن حيث ان دواوين الفروع يحصل بها بعض مشتروات جزويه وقليله فلاجل عدم صياح الوقت يلزم ان نطار الفروع يكونون ماذونين باشترا مشتروات لغاية الف غرش في الشهر

#### البند التاسع

تشغيل كافة الاصناف المقتضى تشغيلها بجميع جهات التشغيل يكون بواقع معدلاتها المعتمده ودايم الاوقات تلاحظ المعدلات المذكوره من المفتشين وما دونهم وكلما يصير ملاحظة شئ من نوع التوفير مع استقامة النى على اصوله فيعمل شئى فان كان موافقا ولا يوجب خلافا فيقبل ويجرى امره واما تشغيل الاشيا التي تكون بواقع تكاليفها ولم يمكن الوقوف لها على معدل مثل هذه يلزم دقة ملاحظتها من المفتشين بالمعاينه ويطلعون عليها اهل الحره وان كان احد من اهل الصناعات يتعهد بتوفير شئ من باب صناعته ويكون خاليا من الصناعات وفيه لياقه اى مشهود له من اناس معتمدين من ارباب صناعته بذلك فلا يمنع من تعهده وتصير له المساعدة ومتى تبين توفيره مع اتقان السى كما يدعى للمرعوب ان كان للمبيع او لموافقة محل لرومه فيرتقى رتبه اعلا من رتبه الاولى وان كان المتعهد يظهر ان تعهده لا يحلو من الصناعات الا انه مشهود له بالصناعة المتعهد عنها فقط فيقتضى انه لا يترك كلامه بل يتمتع بشئى بشرط انه اذا لم يتم تعهده يكون ملوما بالخساره والشعالة الذين يتقنوا شغلهم طبق المطلوب فتؤخذ منهم الاشيا التي اشتعلوها ولم يحسب للاوسطا المتعهد اجره ويصير صرف اجرة الشعالة المذكوره من طرف اصصاواتهم وان كان قبل منهم شئ خلافه فيكون الذى قبل منهم هذا السى ملزوما

بالاجره وان كانت اجرة تشغيل الصنف من بعد تاديتها لم تساوى اثماته فالملتزم بباقي  
الحساره العهد فى تشغيل الصنف وبما ان هذا الباب متسع فيقتضى ان يكون مشمولاً  
بدقة الملاحظه من الممتشين ومن كفة المستخدمين والاسطاوات وارباب الكار حق  
يكون دائماً مربوطاً على اصول قويه وبغاية الاستقامه خصوصاً مصاحبة المهمات وترسانة  
اسكندريره لانهم مصالح حسيمة واشغالهم متنوعة وبما ان من المعلوم ان كل من جهته  
مصلحة تشغيل يفهم حركات استقامتها فيقتضى ان كل من كان جهته تشغيل يرتب  
قانوناً ذواقة اشعاله ويربطه على سلوك حس باصول مستقيمة ومن بعد قبوله يجري  
الحكم بموجبه

#### البند العاشر

الذممات القديمة ينبغي الاحتياط في تحصيلها ودايم الاوقات ينظر في جريدة اسما  
الدين عليهم الذمم ولا يترك شئ بدون طلب واذا كان موجود ذممات غير مقسطة  
فيصير الاهتمام في تحصيلها واذا لم يمكن تحصيلها مره واحده فيصير ربطها على تقسيط  
مناسب وتحصيلها بموجبه واذا كان احد يتأخر عن دفع التقسيط بوقته فيتحصل من  
ضامنه واذا كان ايضاً احد من الذين ربطت ذمماتهم على التقسيط لم يمكنه احضار  
صامن على انه يوفى تقسيطه بداعى عدم اقتداره وتحقق وثبت انه لم يكن له قدره على  
تأدية تقسيطه فيحذف تقسيطه ويصير ربط دينه على تقسيط جديد بالنظر لاقتداره  
وعند ذلك يعمل مقاييسه عن دينه يتحصل في اكام سه مع تحرير قائمه ببيان كافة موقوفاته  
والدي يرى انفع وارجح الى الميري من تخفيف تقسيطه واخذ موقوفاته فيعرض عنه  
للاعتاب السنيه واما اذا كان يمكن تأدية دينه بالتقسيط في مده اقل من خمسة عشر  
سنة فيصير ربطه على تقسيط نظراً لاقتداره من طرف مأور التحصيل بدون اعراض  
للاعتاب الكريمة

#### البند الحادى عشر

الكتابه مكانة مصالح الميري تكون بدفاترهم طريقة الزمير المقبوله والدفاتر تكون  
مجزءه ومحبوكه ومنمره ومحتوما على اوراقها ورقه ورقه والكتابه المنمره الدايره بدون ترك  
ورق ابيض بين الكتابه وبعضها وتكون بغاية النظافه خاليه من القشط والاعبطه ولا  
يكرر بها تكرار عمليه اعنى متى كان اليان وحوداً بمحل فيه الاكتفاً لا يتكرر وضعه  
في محل ثاني ولا يكون وحود دفاتر غير لازم ودفاتر الحسابات التي تتقدم شهري من

دواوين الفروع الى دواوين العموم والى محل قبول حسابهم تكون بمقتضى مواعيدها المقرره ومفقطه بقلم باشكاتب الجهة بها اسمه وختم مديرها او ناظرها ومصحوباً برفقتها سندات المقرره تسليمها شهري وباخر السنه يتقدم ارسال دقاتر حسابات دواوين العموم مع سنداتنا الى ديوان تفتيش الحسابات

#### البند الثاني عشر

من حيث ان كتاب اليوميات ملزومين بمراجعة الرجوع التي تورد لهم محررين بقلم ريس الورش بقدر ما هو ميين بالرجع فن بعد مراجعتهم يجري قيدهم بواقعهم ولا يلتزمون بحفظ سندات عندهم حيث ان كامل الرجوع تحرر بقلم ريس الورش المذكورين فيلزم ان يصير حفظ الرجوع المذكوره تحت يد ريس الورش

#### البند الثالث عشر

الدواوين الجسيمه المرتب بهم ريسا ورش كل ريس ورشة ملزوماً بمراجعة وحفظ مستنداتنا حين تسليمهم لحل لرومهم واما كتاب الخالي المرتين بالدواوين المذكورة فيكونون بعاية اطمه والاجتهاد في تشييل الحسابات باوقاتها والاشغال اليوميه بانها كل شى باوقاته واما الدواوين الصغيره المرتب بهم ريس واحد فقط فيكون هو الملروم بحفظ السندات وتسليمها كالاصول الحاربه

#### البند الرابع عشر

كافة الرجوع التي تحرر فقبل ختمها من هو منوط بختمها بلاخطها باشكاتب طرفه ومتى كانت في محالها يوضع اسمه عليها واذا كان لازم صرف تقديه يكون عليه اشارة الصراف بقلم من هو منوط بالصرف كما هو مرتب بالعمايه ايضاً كون التحريرات معظمها متعلق بالحسابات والسندات فالذي يخص الحسابات والصرف يكون تحرير رد جوابها باشتراك الناظر مع الباشكاتب ومن بعد تحريرها يوضع الباشكاتب اسمه عليها والناظر يحتمها والدواوين التي بها صرف مكثره ينبغي ان يصير اجرا عملية ذلك على موجب الترتيب الذي صار بالحرينه الحديويه في سنة ١٢٤٥ الموجود صورته بديوان عموم التفتيش من حيث انه موجود بالعمارات والمهمات وما اشبه ذلك من المحلات صيارف مخصوصه فيلزم ان يكون الصرف للساعه تسعه من النهار ثم يفتلوا يوميات الصرف بيومه ولا يفصل شى بلا تكوين ومقابله الى ثاني يوم ولا يصرف شى بدون استحقاق

## البند الخامس عشر

اي باشكاتب يرتفع من الخدمة بجنحة موجه لرفعه فينبغي انه يقدم الحساب المطلوب منه هو والكتاب التي بصحبته لغاية رفعه في ميعاد وان تأخر عن الميعاد المقرر فيشتغل بدون ماهية على طرف الديوان حين ان يقدم الحساب واما اذا كان التأخير ناتجاً من عدم ورود الحسابات من محلاتها والتي ورد منها مستكمل شطبها لغاية رفعه فكلما صرف له من مد الميعاد والذي يصرف يتحصل لجانب الميري ممن هو السبب في تأخير الحساب واما الباشكاتب الذي يرتفع نظراً الى انتخابه مصلحة اخرى او عذر مقبول ولا يحصل مخالفه بالمصلحة المستخدم بها ويكون الكتاب الباقيين على ما هم عليه فلا يلتزم بتقديم الحساب الذي لم يحل ميعاد تقديمه بل يكون مطلوباً من الباشكاتب خلفه

## البند السادس عشر

الكتاب المرتبه عليهم عملية فيقتضى ان لا احد يجبرهم على عملية غير ملزومه منهم وادا اشتعلوا فيما لا يخصهم وحصل تأخير في شغلهم المختص بهم فيصير البحث عن اسباب التأخير فان كان سببه منهم فتصير مجازاتهم بموجب سياستنامه واما اذا اتضح انه ليس منهم بل من الدين فوقهم فيكون مجازاتهم ايضاً بموجب السياستنامه

## البند السابع عشر

اذا تأخر تقديم حساب اي مصلحة عن ميعاده فالاول يصير طلبه فان حصر بوقت طلبه فيها وان لم يحضر فيستعلم عن اسباب تأخير الحساب فان كان تأخيره مبنياً على سبب مقبول فخالاً يجري ما يوافق لسرعة انها الحساب ويحرر سنداً بان يصير تقديمه في التاريخ العلفاني ويرسل الى محله

## البند الثامن عشر

صيارف الحزن حيث ان سابق وردت لايحه في حق تنظيم اجرا عملياتهم ونشرت عموماً فينبغي اجرا العملية بموحها وانما لاجل ملاحظة صمان الصيارف بالدقة ولايتقى لاحدهم مداحله ولا مصاحبه مع المستخدمين وخلافهم فعلى ذلك اذا كان يقتضي عدل او تبديل الصيارف الموحودين تحت مديرية المدير فيصير عدلهم او تبديلاتهم بمعرفة وان حصات شبه في اطوار وحركات صيارف دواوين العموم فخالاً يكف يده عن المصاحبه ويظهر في حسابه وجرده واداً تين انه ما حصل منه افعال معايره للاصول فيبقى في مصاحته وادا حصل عكس ذلك فيصير محازاته بموجب السياستنامه

## البند التاسع عشر

كافة ارباب الخدم من الكبير والصغير يكون تحت يدهم سراجى مطبوعه تحتوى حساب اصول وخصوم استحقاقهم ان كان سنويه او شهريه فعلامة الصرف تكون فيهم بقلم خزندارية الخزن والمديرين والنظار ومأمورين الصراف او من وكلايهم بمقدار ما يصرف دفعه دفعه بتواريخ الصرف ونهاية كل سنه يوخدوا منهم مشروحا عليهم وصل التسليم بخط وختم اصحابهم او بخط غيرهم ويعطى لهم خلافتهم عن السنه الجديده ميين بهم مقدار المتأخر لغاية السنه الماضيه واما الدين يرفعون في اثنا السنه فيوجد منهم سراجيهم بوقت رفعهم من بعد صرف استحقاقهم مسددين على الوجه المشروح واما الاجريه الذين باليوميه فيكون بيدهم سراجى ايضا مطبوعه ومختوم عايتها ويحرر تاريخ اليوم الذى يستخدم فيه الاجير على السراجى المذكوره وتختم من طرف المأمور بختمها لاجل ان الايام التى استخدموا بها تكون معلومه وكما صرف لهم شئ يحرر عليهم بان صرف ذلك في التاريخ الفلانى ويكون بعلم مأمور الصرف ويصير تسليمهم الى الصراف

## بند عشرين

الاستحقاقات التى يتوقف صرفها الى اربابها في اوقاته ويتورد في اصول الاستحقاقات يجرى صرفها الى اربابه عند طلبهم بمعرفة المدير او الناطر قبل مرور اربع وعشرين شهرا ومتى زادت مدة عدم صرفه عن اربع وعشرين شهرا فلا تصرف بل يصير البحث عن الاسباب الموجبه لعدم صرفها الى اصحابها ومتى كان صرفه فى محله ولا مانع فيه فيصرف بمعرفة المدير ويشرح فيه لحل الصرف ما اتضح له بوقت التحقيق واما المصاف لغاية سنة ٤٨ وما يضاف بالسنوات التى بعدها بمقتضى الامر العالي فصرفه يكون فقط بموجب الاراده السديه

## بند واحد وعشرين

ان من الان وصاعدا اذا كان يلزم رفع شئ من اى شئ يكون خلاف المقتن فلا يصير رفعه وخصمه الى جانب الديوان الا بموجب امر عالي

## بند اثنين وعشرين

الخزنجية المستخدمين بكافة مصالح الميري ينبغى اولا ان يكونوا مصمومين ويعرفوا القراء والكتابه وثانيا يلزم ان يكون كلا منهم صاحب ادراك فى الاصاف التى تحت يده حتى لايقبل لهم اعداد اما ان كان اهل كار ولم يههم الكتابه ويحتاج الامر الى استخدامهم

لعدم وجود خلافه فبالضرورة يصير استخدامه ويصير جرد المخازن بالاوقات المعينه حسب اللزوم ومن حيث ان في اثنا ادارة الجرد لا تخلو عن الصرف والايراد فيصير تحريرهم موضحين بالبيان ويختصوا من ناظر المصلحة او من الذى مامور بالجرد ومن المخزنجي والقباى الذى يوزن الاصناف ومن ككون ان قباى المصلحة جرده مخالف للاصول فيصير الجرد بمعرفة قباى اجنبى وحين نهاية جرده تصير مقابلة جرد الكف على جرد القلم فان كان يظهر فرق يتحقق امر ذلك ويعطى له صورته حسب مقتضاه

#### بند ثلاثة وعشرين

القباى المستخدمون بمصالح الميرى يلزم ان يكونوا جميعا مدركين فى كار القباى وكافة عددهم تكون مرقومه بالعدد الهندى المعروف عند العامة ولا تكون عدد مرقومه بالقبطى ودايم الاوقات يهتقدوا عددهم ويعايروهم بالصبط وايضا شيخ القباى يلاحظ اشغالهم ويعاير العدد وفي اوقات بغته يمك على كل منهم اى صنف موزون ويعيد ميزانه وكما يظهر يخبر عنه المدير او الناظر بالحمة وعلى القباى قيد ككلما وزن من ايراد وصرف بالدفاتر المطبوعة الموزعة عليهم منمره مع نظافة الدفتر وعدم الالحيطه وكما وزن يحررون به اعلاما بخطهم باوقاته لمحل الديوان وان كان الشى الوارد يحتاج فى وزنه الى اكم يوم فالدى يوزنه يومى يقيده بدفتره وعند نهايته يحرر علما بالبيان وزنه وزنه تاريخ تاريخ وان كان الشى يمكث وزنه اكثر من اسبوع فيقتضى كل جمعه يحرر علما بالموزون ويقدمه الى الديوان وكل يوم يقابل دفتر الديوان على دفتريه وتوضع اشارة المقابله بدفتره بقلم الكاتب الذى يقابله واذا كان بدفتر القباى بعض رقم مصلح بالقلم خالى الشبهه يتفقط المقدار بقلم القباى وعليه اشاره بالصحه بقلم الكاتب واما القباى الدين يكونون قباى وعهدتهم الاشيا التى يوزنونها فيكونوا على اصول المخزنجيه الموضح بياتهم قبله

#### بند اربعة وعشرين

ريسا المراكب ينبى ان الارزاق التى تنشحن بمراكبهم تكون بحضورهم حتى يفهموا مقدار ما شحن ان كان بالوزن او بالكيل وعلى كل منهم الالتفات بالدقه فى وقت الاستلام ويوحذ عليهم سندا بالتسايم من بعد فهمهم المقدار الذى يستلموه ولاجل الصبط يكون بشهادة العهد حيث ان بكل مورد موجود بها عهده وان وسق المراكب يكون بقانون حملتهم فى ايام النيل ويكون بمعرفة العهد كذلك ريسا المراكب يكونون ملرومين وقت التسليم فى محل الوصول فان يكونوا ساية الالتفات والدقه فى التسليم لن يستلمهم حيث

انهم ملزومين بما يظهر عليهم من العجز ويصير استخدام المراكب البرانية والميرية على نسق واحد

#### البند الخامس والعشرون

المفتشون عليهم ان يتموا واجبات وطبقتهم كما هو لازم عليهم ويلاحظوا المشتريات والميوعات والتشاعيل والمعدلات معاية الضبط والدقة الواجبه ويجرون تفتيش المصالح التابعة لتفتيشهم طبق المبرهن بلايحه التفتيش مع حرد خزن الصيارف بغته والبحث عن لروم الاصناف والموجودات والمواشى التي بالمصالح وتوزيع الغير لازم على محلات لزومه والتاكيد على المديرين وكافة النظار والخدمه على الاجرا كما هو محرر وتسمي خدمتهم ويلاحظوا اشغالهم وحركاتهم ان كانت بالاستقامه فى حق المصلحه ام لا وكذلك يذبحي ان المشكلات والدعاوى التى تتقدم الى المفتشين لا يوخرون نهوها وحلها على الوجه اللازم بحضور من يلزم حضورهم ويعرضوا عن كل ما يلزم اعراضه باوقاته اولا ناول

#### البند السادس والعشرون

كافة الاصناف والموجودات التى تكون باشوان الصرف ومخازن الميرى تكون على قدر اللزوم والاحتياج وكما كان زياده عن اللروم ولا حاجه لوجوده فيقتضى توزيعه على محلات لزومه وان كان شى غير لازم بمصالح الميرى فيعرض عنه باوقاته الى مدير الديوان الذى هو تابع له لكي اذا استصوب ميعه يباع حتى لا يتراكم شى بالمتاخرات بلا فائده وان كانت اشيا لا يصح ميعها بحسب الاقتصا فترسل الى المخزن المعد للالات المير اللازمه كذلك لا يكون بالمتاخرات تجهيات تحت الحصم بل يكون انها امرها اولا ناول ولاجل استقامة المتاخرات على الاصول المرعوبه ينبغى على المديرين والنظار ملاحظة ذلك حيث انهم يحتموا دفاتر الحسابات فى كل شهر وكذلك المفتشون يلاحظون ذلك بوقت مرورهم

#### البند السابع والعشرون

انه اذا كان يقتضى اعمال او تعمير محلات لاجل التشغيل بمديرىات الاقاليم وبمديرىات دواوين العموم او محازن لتخزين الاقمشه والاتطان ومحلات ممائله لذلك او بعض محلات بالقناطر والحسور ويكون ذلك ضروريا فيقتضى ان تكون مباشرة الاعمال والتعمير بمعرفة المهندسين ويتحرر كيفية ذلك من مديرين الاقاليم الى منتشيمهم ويصير درجها بالجرنال الحمى الذى يتقدم للاعتاب السيه من طرف مديرين دواوين العموم





قدر اللزوم ولا يكون موحود مواشى زياده عن اللزوم والثور الذى يكون متشوشا والحكيم يحكم بذبحه فان وجد احد من الرعايا ياخذنه وهو على قيد الحياه بئس مبيعه ذبيح فيعطى له وياخذ منه الثمن تقدا

### الفصل الثالث

#### في بيان سياسة تامة

من حيث ان حسن سلوك الامور الملكية منوطا باجرا مضمون اللوائح والقوانين فاذا كانوا المستخدمين بالمصالح الميرية من كبار وصغار لم يوفوا حكم اللوائح والقوانين كما هو الواجب عليهم او يفعلوا شيئا محالفا للشرف الانسانى او لشروط العبودية فيلزم ان يجازوا بمجراهم اللائق بهم لاجل ان يكون تاديبا لهم وعبرة لغيرهم فمن ذلك ومن كون ان رجوع اجرى القوانين الى الجميع يعنى الى الكبير والصغير من عدالة الحكومه قد تحررت سياسته اذناه لاجل ان يصير العمل بموجبها وبالله التوفيق

#### الباب الاول

ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرية ان كان صغيرا او كبيرا ويتجاسر على اخلاس ماله واموال وغيرها من الذي تحت ادارته او من الذي صار تسليمه له على وحه الامانه واختلاسه يزيد عن خمسة الاف قرش يصير ارساله الى اللومان من سنتين الى خمسة سنين مربوطا بالزنجير واذا لم يزد عن الخمسة الاف قرش يكون من ستة شهور الى سنتين والذي صار اختلاسه من اى شى يصير تحصيله بالتام من مرتكبه واذا لم يكن له مقدره على تاديبه فيصير تشديد جراه ولا يصير ابلاغه الى مثليه

#### الباب الثانى

ان كل من كان من خدامين الميري ياخذ ولا يعطى رخصه باخذ شي من الاهالى او من غيرهم خلاف الاشيا التى يشتريها بثمنها الى لوازمه الضرورية فيرسل اللومان مربوطا بالزنجير من سنه الى ثلاثه ويتحصل منه الشى الذى اخذه ويورد الى اربابه واذا كان صرفه ولم يبق له مقدره على تاديبه فيصير ابلاغ مدته الى خمسة سنين

#### الباب الثالث

ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرية وياخذ رشوه والا ياخذ شي باسم الهديه في مقابلة الرشوه وياخذنه حميه او جهارا فيصير مقايضة الضرر الذى حصل الى المصلحه

من الرشوة والهديه التي اخذها ويصير ارساله اللومان مربوطا بالزنجير من سنه الى ثلاث سنين ويصير تحصيل الدي اخذه من اى شئ وحفظه بمخزنية الابنيه لاجل ان يصرف الى العمارات الملكيه واما اذا كان احد يجبر عن الذى يقدم الرشوة قبل ما ياخذها ويتحقق انه صحيح فالخزا الذى يخصص على الذى ياخذ يصير اجراه على من يريد يعطى

#### الباب الرابع

ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميريه وقشط دفتر او سندات بناء على حيله ويكتب دفتر او رجعه او سندا بخلاف الاصول والا يستعمل ختما مشابها فيرسل الى اللومان مربوطا بالزنجير من سنتين الى خمس سنين

#### الباب الخامس

ان كل من كان مستخدما بمصالح الميرى من الكبار والصغار ويورث ضررا الى جانب الميرى او الى سائر العالم او يعطل حق واحد بصورة اجرا الغرض فيصير ربطه بالقاعه من ستة اشهر الى سنتين واذا كان يقتل احدا لاجل اجرا الغرض سوا كان بالضرب او بطريقه اخرى فاذا كان للمقتول ورثه ولم يرضوا بالديه فيصير القصاص والا يرسل اللومان مدة حياته واذا كان يرتضوا بالديه فبعد تحصيلها منه كمطلوبهم يرسل الى اللومان من سنتين الى خمس سنين لاجل التربية

#### الباب السادس

اذا كان احد يشتري الاشيا اللازمه من خارج لاجل جر منفعة وهى موجوده بمخازن الميرى حيث انه عين الاعتلاس فيصير مجازاته بالخزا المقرر بباب الاعتلاس اما اذا لم يكن لجر منفعة واشتراها من غير ان يبحث ان كانت موجوده بمخازن الميرى ام لا وبهذه الصوره يتحقق انه صار سبيا لتلف الموجودات فيتحصل منه ثمن الاشيا التي صارت عادمه واما اذا لم يكن له مقدره على تاديته فيرط بالقلمه من ستة اشهر الى سنتين

#### الباب السابع

ان كل من كان مستخدما بخدمات الميرى واتلف او اعدم شيا من الاشيا والامتعه والالات والادوات التي صار تسليمها له امانه والتي تحت ادارته وصبطه من عدم دقة واهتمامه فيتحصل منه ثمن الاشيا الذى انلفها واعدمها وادا لم يكن له مقدره على تادية

ذلك والذي اتلفه قليل فيصير استخدامه بالمحل الذي هو فيه ثلاثة اشهر بلا معاش  
واذا كان شيا كليا فيربط بالقلعه من ستة اشهر الى سنتين

#### الباب الثامن

اذا كان احد من نظار المصالح الميريه في وقت مبيع الاشيا الميريه التي تحت ضبطهم  
لم يحنوا ويتجسسوا عن احوال التجار واعطوا شيا من المفلسين والذين لهم سابقه وبهذه  
المناسبه يصير سببا لاعدامه مال الميرى فاذا كانت الدراهم التي اعدمها جزئية وله  
مقدره على تاديتها فيصير تحصيلها منه واذا لم يكن له مقدره فيصير حبسه واستخدامه  
بلا معاش بالمحل الذي هو فيه مدة ثلاثة اشهر واذا كانت الدراهم كليه وله مقدره فنظرا  
لجسامه المبلغ يصير ربطه بالقلعه من سنه الى ثلاثة سنين

#### الباب التاسع

ان كل من كان مستخدما بمصالح الميرى من صغير وكبير ويستعمل دراهم الميرى  
او يستعملها احد غيره على اسمه فمن بعد استرداد الدراهم التي استعملها يصير ربطه  
بالقلعه من سنه الى ثلاثة سنوات واذا لم يكن له مقدره على استرداد الدراهم المذكوره  
فبحيث ان هذا عين الاغتلاس فيجرى عليه الحرا المحرر بباب الاغتلاس

#### الباب العاشر

ان كل من كان مستخدما بمصالح الميرى ان كان كبيرا او صغيرا وياخذ او يعطي  
شيا زياده عن استحقاقه من دراهم الميرى فاذا كان استحراره جزئيا فمن بعد استرداده  
يصير حبسه او استخدامه بلا معاش بالمصلحه التي هو فيها مدة ثلاثة اشهر واذا كان  
كليا فبعد استرداده يصير ربطه بالقلعه من ستة اشهر الى سنه واحده واذا لم يكن له  
مقدره على استرداده فبحيث انه عين الاغتلاس فيصير محازاته كما هو مشروح بباب  
الاغتلاس

#### الباب الحادى عشر

انه اذا كان يوجد احد من المستخدمين بخدمه الميرى ياخذ شيا من الاصناف  
والغلال والميريات وغيرها من التجار والاهالى لاجل التجاره خلاف محصولاته التي  
تحصلت من اطيانه التي زرعتها بالمال ومن جعله وكذلك اذا كان احد الخدمه يتحرر بخصوص  
مصاحته المامور بها فيصير صط الاشيا التي يتحرر فيها الى الميرى ويصير ربطه بالقلعه  
من ستة اشهر الى سنتين

## الباب الثاني عشر

ان الذين يرتكبون الجنح المحرره اعلاه ثانی مره فیصیر جزاهم مرتین

## الباب الثالث عشر

اذا كان احد من المستخدمین بمصالح المیری صغيرا او کیرا يعطي سكه وحللا الى احد خلافه بناء على نفسانيه او غرض والا ينظر شيا فيه مضره ولم يعرض عنه الى المحل اللازم له الاعراض بوقته خوفا منه او بسبب مراعاة خاطر فاول دفعه يصير عزله واقامته بمنزله بلا معاش مدة ستة اشهر وفي الدفعه الثانيه يصير ربطه بالقلعه سنه واحده والدفعه الثالثه يصير تبعيده من خدمات المیری جمله كافيه

## الباب الرابع عشر

اذا كان احد يتهم احد او يفتري عليه بناء على غرض او نفسانيه وفي اثنا التحقيق يظهر ان ادعاء بخلاف فالجزا الذي كان يصير اجراء على المتهم اذا كان الكلام صحيحا يصير اجراء على من افتري واتهم

## الباب الخامس عشر

اذا كانت الكبار والصغار المستخدمون بالمصالح الميريہ بحالون مضمون الاوامر ومنطوق اللوائح والقوانين الذي صاير العمل على موجيهم ولم يطيعوا الذي عليهم فاول دفعه يصير حبسهم بالمصلحه التي هم فيها من ثمانية ايام الي خمس عشر يوما وفي الدفعه الثانيه مدة خمسة عشر يوما الي اخر الشهر وفي المره الثالثه يصير حبسهم بمحل المصلحه من غير معاش مدة شهر واحد وان كانوا لا يعتبروا يصير عزلهم من المصالح المامورين لها واذا كان عدم انقيادهم يصير موجب الي السكوت في المصلحه فيصير رقتهم من خدمتهم اول مره

## الباب السادس عشر

اذا كان احدا من الذوات المستخدمین يتداخل في شغل خارج عن شغله ومتفرعات ماموريته وصار منه معاملته غير لايقه لاحد فابتداء الامر يصير حبسه في محل خدمته خمسة عشر يوما واذا كان يعمل ثانی مره يصير حبسه شهرا ونصفا واذا كان يعمل ثالث مره يصير حبسه بلا معاش في محل خدمته ثلاثة اشهر واذا كان لم ينته يصير عزله

## الباب السابع عشر

إذا كان الكبار والصغار من المستخدمين بالمصالح الميرية يتكاسلوا ويعطوا اهمالا في المصالح المأمورين بها ومن اهمالهم وتكاسلهم هذا لم يحصل سكتة وخلل الي دات المصلحة فيصير مجازاتهم كما هو محرر بباب عدم الاطاعة اما اذا كان اهمالهم وتكاسلهم هذا يورث المضره الي ذات المصلحة فيصير حبسه بمحل المصلحة المأمور بها بلا معاش من ثلاثة اشهر الي ستة اشهر واذا كان ايضا يظهر مضره ناجمه من تكاسلهم واهمالهم فيصير طردهم وتبعيدهم من الخدمة

## الباب الثامن عشر

اذا كان المتهم بتهمة من التهم المشروحه من ابتدا الباب الاول الي الباب الرابع عشر من الرجال الكبار فيصير دقة دعوته بمجلس مركب من ارباب شوري خاصه وناظر ديوان تفتيش الحساب والذوات الذين يصير تعيينهم من طرف حضرة اقدينا ولى النعم الداوري الانعم والحدوي الاعظم واذا لم يكن من الرجال الكبار فيصير تحقيق دعوته على وجه الحق والعدل بمجلس ديوان العموم المتعلق به ولما يصير اظهارها فيصير ترتيب واجرا الجزا التي يستحقه من المحرر بالابواب المذكوره وفي اثنا التحقيق فلا يصير ترتيب اجرا في حق المستحق ما لم يكن المدعى والمدعى عليه بالمواحه وان كان الذي صار تحقيق دعوته بدواوين العموم لم يقنع ويريد رؤية دعوته بمجلس ديوان غيره فتصير المساعده لاستدعايه لاجل اسكاته واما جزا الدين يرتكبون الجنج الحفاف المذكوره من ابتداء الباب الخامس عشر الي ختام الباب السابع عشر فيصير اجراء بمعرفة الكبار الذين فوقهم ونظارهم ونظرا الي الجزا المحرر في الثلاثة ابواب المذكوره فيكون كبارهم وبطارهم ماذوبين في التبديل من خمسة وعشرين الي خمسمائة كراماج

## الباب التاسع عشر

ان الدعاوى التي يصير رؤيتها بالمجالس ويتخصص جزاها كالمشروح اعلاه فيصير تقديم صورتها الي الاعتبار الكريمه لاجل ان يتعلق اجرا جزائها للاراده السيه فاذا كان يرى موافقا ان تصير المرحمه الي المدين من لدن ولى النعم المعظم فعفو وتخفيف الجزا المحكوم به منوط الي الامر العالي

## الباب العشرون

اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية عاجزا في ادارة المصلحة المأمور بها

وتبين انه لم يمكنه ادارتها ويستدعى بان يصير استخدامهم بخدمة مناسبة لحاله فتصير  
المساعدة لاستدعائه واذا كان اختيارا ووجوده ليس نافعا له في حد ذاته ومن ذلك  
يستغنى من المصلحة جملة كفيه فيصير الحاقه بالمتقاعدين بتخصيص معاش نظرا لحاله  
وخدمته واما اذا كان له قدره على الخدمة ويستغنى من غير عذر فيصير تفتيش المصلحة  
المأمور بها ولما يطلع طرفه خالصا يصير قبول استعفايه ولا يتخصص له معاش واذا كان  
احدا يستغنى من اذيه كبيره فيصير احقاق حقه بموجب السياسات

#### الباب الحادى والعشرون

من حيث ان من المعلوم ان عمار المملكة والبلاد ورقاهية الرعيه والعباد وادخال  
المصالح الميرييه في حسن النظام موقوفه على ثلاثة اشيا عظام اعنى اولا اجرا الانصاف  
والعداله ثانيا الصدق والاستقامه ثالثا السعى والاجتهاد فلاجل ان يصير حصول هذه  
الفصايل العظام قد ترتب هذا القانون الذى باصول العداله مقرون فيلزم ان يصير اجرا  
الحزا والقصاص المحرر اعلاه في حق من لم يسلك سلوك الطيعه الانسانيه ويرتكب  
الحركات المغايره للعبوديه واما من يسلك طريق الرشاد ويمجى حقوق واجبات عبودية  
النعمه الحليه المستعرق فيها من فيضات بحر كرم الخديوى الاعظم فمن المعلوم ان يصير  
لهم التلطيف ورفع درجاتهم فعلى ذلك ينبى على الجميع ان يجتهدوا بالصدقاته لاجل ان  
ينالوا هذا المراتب الجليله والتلطيف العميمه ( تم )

( طبع في محروسه بولاق في شهر ربيع الاول سنة ١٢٥٣ )

## ملحق نمرة ٣

لائحة ترتيب الجمعية الحقانية التي صار تنظيمها بمقتضى  
امر كريم حسب المذكور اعلاه

## الباب الاول

## في تركيب الجمعية الحقانية

## بند اول

ان ترتيب الجمعية الحقانية المذكورة يكون مركب من رئيس وستة اعضا من الذوات  
والسته يكون منهم اثنين من ذوات الحمادية واثنين من ذوات البحرية واثنين من  
ضباط الملكية ويكون الستة ارباب المجلس حاليين من الوظيفة والمأمورية في احد الدواوين  
وان لا يجوز تعيينهم خارجا عن مأموريتهم وتبعيدهم عن وظائفهم وبهذا تصير الجمعية  
منحصرة بستة ذوات اعضا لكن يلحظ ان بعض ارباب الدعاوى الذي يصير رؤيتها  
الحقانية يلتبس اقناعه ويطلب تعيين احد ارباب المجلس لتحقيقها بمعرفة فينظر في  
تعيين ذوات من الصباط على حسب الاوصاف التي ذكرت قبله في ترتيب الجمعية ويصير  
الحاقهم بها

## بند ثانى

عن تحديد مقدار كتاب ومعاونين الجمعية المذكورة وهو يكون بحسب مناسطة  
العمل وانما الآن يترتب نهرين معاونين ونهر كتاب تركى لضبط الواردات وحفظ  
الاوراق التى تخص التحريرات والمداكرات وان يكون موضوع القرارات في هيئة الخلاصات  
ثم وكاتب ايضا لترجمة اوراق العربى الى التركى وكاتب تركى ميسر لقيد الواردات وتبيض  
الخلاصات والقرارات وكاتب عربى يكون مستعد لقراءة الحرالات بالمجلس واستخراج  
زبد هم واحد التقارير اللارمه ويكون معه واحد مساعد ويقيد الواردات

## الباب الثاني

## في بيان روية الدعاوى والمصالح المتنوعة

## بند اول

ان جميع الدعاوى الذى تظهر من عساكر البحرية والبريه وخداما الملكيه تنظر بالديوان الذى يكون متعلق بها وتتقدم للجمعية وبها يصير مطالعة الجرنالات المشتمله على الجزات وبعد مراجعة الحكم المعطى فيها على القوانين والتحقيق وتميزها فان وجد الحكم فى محله فيحكم به

## بند ثانى

اذا كان احدا يقدم عرضحال للاعتاب الخديويه يتظلم بان قضيته فى المحل الفلانى لم نظر فيها بالحقي ويلتمس تحقيقها بالثانى ويصدر الامر باعلا العرض بروية دعواه فيؤذن برويتها وتحقيقها واذا لزم الحال لتحقيقها بمحل الواقعة يعين احد الذوات ارباب الجمعية من طرف ريس المجلس لاعمال الجرنال اللازم واحضاره للجمعية

## بند ثالث

انه ميين بقانون السياستنامه الملكيه اذا وقع تهمه لاحد الرجال الكبار من انواع التهم المحرره بالسياستنامه من بند ( ١ ) لغاية بند ( ١٤ ) فيتعين لها مجاس مركب من ذوات يتعينوا من طرف الخديوى الاشرف ومن ارباب شورى خاصة وناظر ديوان تفتيش الحسابات لكن من حيث الآن صدره اراده سيه بان كافة الاحكام السياسيه تكون محوله للجمعية الحقانيه فبذلك يجب انه عند ظهور مثل هولاء الدعاوى وصدر الامر الكريم بتحقيقها فبحسب الاصول يحرى رؤيتها وفصلها بالحقانيه

## بند رابع

ان مامورين الاداره اذا تشكوا للاعتاب الخديويه من الاحكام والقرارات التى توجد صادره بخلاف القانون وصدر امر عالي بتحقيقها فيصير رؤيتها وتحقيقها بحسب القانون واذا تبين صحة شكواهم فيصير فسخ الاحكام والقرارات المذكوره واذا لم يثبت ذلك فيحرى مقتضى القوانين وثايبه الحكم المذكور

## بند خامس

ان الدعاوى والمنازعات والمعارضات التى تحصل من قبل المصلحه من افراد الناس



مع احد خدمة الميرى وكذا المنازعات الذى تنتج من قبل المشتريات الذى توخذ على ذمة الميرى والالتزامات التى تعطى الى الملتزمين وايضا المعارضات والمنازعات التى تظهر من جهة القومبانيه المصريه فيجربى رويتها وتحقيقتها والحاصل ان الدعاوى والمعارضات الجارى رويتهم بشوارى خاصة ما عدا الدعاوى المتعلقة بالمحكمه وديوان خديوى ومحاس التجار فهولاء يصير رويتهم بحسب التحقيق اللازم بالدواوين المتعلقين بها وعند حضور جرنالاتهم اللازمه يصير رويتهم بالحقتانيه حيث ان فصل وقطع ذلك من ماموريه الجمعيه المذكوره

#### بند سادس

اذا حصل معارضه بين المديرين والوكلا ان يقول احدهم المصاحه الفلانيه ليس متعلقه به او بقوله انها من ماموريتيه فعند وقوع ذلك فيحكم على من يكون متعلق بالمصاحه المذكوره على مقتضى القانون ايضا يكون من وظائف الجمعيه المذكوره الحكم فيذلك

### الباب الثالث

#### في بيان عمليه الجمعيه المذكوره

##### بند اول

ان المصالح الذى يوردوا اوراق مشروحا عليهم بالنظر فيهم بجمعيه الحقتانيه من الاعتاب يصير قيدهم بيان توارينهم ويصير مباشره رؤيتهم بالتوبه اتساعاتوارينج ورودهم وبعد المداكره والمداوله يقرر القرار تركى العبارة بطرز خلاصه وبعد التمهيد يصير تقديمها من طرف حضرة الرئيس الى الاعتاب الخديويه وتحفظ الحرنالات الاصليه بالجمعيه

##### بند ثانى

ينبغى ان الدعاوى التى يصير رؤيتها بالجمعيه الحقتانيه وان كانت الجراوات التى تترتب للمدنيين بحسب الاقتضى يكون قرارها باعلب راي ارباب الجمعيه وانه لا يعطى حكم ولا قرار ما لم يكون ثلثاي ارباب الجمعيه حاضرين وان حصل انقسام راي المحاس نصفين فى حكم احد الدعاوى فينظر فى عددهم وان وجدوا متساوين فى العدد غير ممكن ضم رأيهم فالجهه التى يكون منضم اليها راي ريس المحاس فيعطى القرار عنها حيث

رايها هو الغالب وراى كل من الدوات الذين براى اخر يجرى درجه وادخاله بالمضبطه بتوضيح ادله واسباب المخالفات في الراى ولدى التمهيره يعرض عنها للاعتاب

### بند ثالث

ان الجزا التي يترتب على الشخص المذنوب عند ختام تحقيق الدعاوى التي يصير رويتها بالتطبيق لقانون الحيه التي هو منها وان كان من البريه الى قانونها او من البحريه الى قانونها او من الملكيه الى قانونها براي موافق غير ان من حيث ان مصالح هؤلاء الثلاث جهات لم يشابه بعضهم البعض فينبغي ان جزا جنحة ككل من يصير وقوعها بالمصلحة يجري تخصيصه تطبيقا للقانون المتعلق بالخدمة الموجود بها تلك الشخص ولا يصير ترتيب جزا حارحا عن هؤلاء القواين وبما ان قرار الجزاوات التي يصير تخصيصها يجري تقديمه للاعتاب فالعمو والتخفيف في الجزا المرتب فهو منوط بالاراده السنه

### بند رابع

ان الدعاوى والمصالح المتنوعه المخصص رويتهم بهذه الجمعيه فاذا اتفقت الحال لحلب بعض ارباب الوقوف واصحاب الخره لذلك من الدواوين المبريه وغيرهم فيصير جلبهم والاستفهام منهم عن الاشيا اللازم الاستفهام عنها

### بند خامس

ان الدعاوي الميين عنها في البند الاول والثاني والخامس من الباب الثاني يجري رويتهم بالفروعات وبعد الماطالعه عليهم بدواوين العموم ويتحقق ان جزاوات الرتبه جرى ترتيبها بالوجه الموافق للقانون نامه فلذلك عند ورودهم بالجمعيه يجري مناظراتهم بالثاني بها ويتقدموا للاعتاب العاليه لاجل صدور الامر فينبغي ان عند ما تتعلق الاراده السنه ناجرا ذلك يصير اعتبار حكم الدعاوي المذكوره قطعي ولا يعطى حواز لاحاله ونقل حكمهم الى محل اخر

### ختام اللائحه

انه كما استعاد من البود المحرره اعلاه صار ايجاد وتأسيس جمعيه الحفايه وسبب احداها وتأسيسها على هذا الوجه وتوسيمها وتخصيصها باسم الحفانيه فهو ان الاحكام التي تترتب بالجزاوات في حق الدوات فارباب المجلس لا منظرها كيرا ولا صخير ولا عنى ولا فقير بل يعاموا الجميع على سياق واحد ولو ان ارباب الجمعيه المذكوره يجدوا

متفاوتين سنا ورتبه لكن لحين الاجتماع لتحقيق الدعاوي يصير منع معاملات الكبير والصغير وكل من يورد بهكره ملحوظات ومطالبات فيكون مرخص ومادون في اعطاء التقارير والافادات عنها من دون ان يخشى شي وكما هو مستغنى عن التعريف من حيث ان القول بجمعية الحقانيه فهو لاجل عدم التزامها مراعية الكبير والصغير والعنى والمفقر بل هو لاجل رؤية كل شي على مقتضى الحقانيه وشيم العدالة يذنبى مناظرتها كما هي حقها ومباعدتها واجتنابها بكامل المرتبه في كل حال ومكان عن جميع الحالات المقرره والتزامات من امثال التزام مراعية الحاطر ومبادرتها بالحركه لاجل مطابقة اسمها المسمى بالجمعية الحقانيه وان يكون علمها علم اليقين ان مقتضى حقانيه الحكومه ان اذا كان لم يصير الحكم باللائق من مصاحبه ويصير التحاسر في راي وحكم مخالف الحقانيه يصير مجازات ارباب الجمعية بالجزا الشديد

## ملحق نمرة ٤

### ترتيب مجالس التجار

انه ننا على ما لاحظته الاراده الاميه التي من مقتضاتها دوام شمول الراحة لكافة الرعيه ترتيب مجالس العدالة المانوطه بعصل الحكومات على مقتضى الاصول المحكمه والروابط المندرجه في القوايين قد انعقدت الجمعية بديوان داوري سكندريه في ٢٢ ح سنة ١٢٦١ محصور كل من ارئين بيك وسالوس بك والخواجه توسيجه والخواجه جباره والحاج ابراهيم اغا ماكير والسيد محمد بدر الدين وذلك لاجل تنظيم المجالس التجاري بسكندريه على نوال الاستقامه والالتفات بطريقه تكون مناسبه بموافقة الاصول على اثنت الاركان ولدي المداكره استقر الحال ان يكون ذلك المجالس مشتملا برياسة حضرة على بيك

وان يكون الخواجه غفاني معاون له في ذلك وان باحتماهما مع حصرات الاتي ذكرهم وهم جناب الخواجه جباره والخواجه افرنك والخواجه قرنامرس والحاج ابراهيم اغا ماكير يجري ترتيب لايحه محتويه على ما يقتضيه الحال بنوع الاختصار والاحمال

فما يستلزم حصوله واجراه بالمجلس المذكور وعلى مقتضى ما ذكر صار اجتماع المومى اليهم وجرى ترتيب هذه اللائحة المشتملة على البنود الاتى ذكرها من معد المحو والاثبات الذي جرى باللائحة المذكورة بالجلسه الثانيه في الجمعيه الذي صار انعقادها بديوان داورى بحضور من سبق ذكرهم اعلاه

### بند اول

ان جمعية ارباب المجلس المذكور مقتضى ان يكون تكوينها منتظمه من اثني عشر نفس وبهم ريس المجلس المذكور الثاني معاون لحضرة الرئيس المومى اليه يكون بادارة ما يقتضى بطريق النيابة والتوكيل عند غياب الرئيس لعذر من الاعذار واثني كتاب احدهم ناشكاتب المجلس المذكور يكون به لياقه واستعداد ويجب ان يكون عارفا باللغة العربيه والاطاليانيه كاتبا بها لى اذا ورد تقرير من ارباب الدعاوي بهذه اللغة الثانيه لا يحتاج لمن يترجم له معناه ويفهمه بل يكون فاهما بقوة معرفته وذلك يومن التعبير والتبديل في التقارير الذي تقدم للمجلس باللغة المذكوره وثمر تتيجه ثانيه وهو ان بواسطة الكاتب المرقوم يحصل التفاهم ما بين ارباب الدعاوي وارباب المجلس الاوروباوين على وجه التحقيق بدون حلل واحتياج الى المترجمين والكاتب الثاني يكتفي بمعرفة اللغة العربيه وكاتبها انما يشترط ان يكون له مهاره في الحسابات والتحريرات وما يستلزم له من ذلك وبقية ارباب المجلس ثمانية اشخاص من عمد التجار ارباب الخبرة والدرايه بمعرفة الطريق المتجربه والاحوال القانونيه في البيع والشرا والاحذ والعطا وما يدشا عن ذلك وما يتصرع عليه منهم خمسة من الاهالي وثلاثة من الاوروباوين وبذلك تنظم دايرة المجلس المذكور على نسق الاستكمال ويستغنى الحال بوجودهم عن غيرهم واما خدمة المجلس من قواصه ترك وبلطجيه وفراش فحولاء لا يقتضى حصرهم في عدد معين بل يلزم حضور من يقتضى حسب اللزوم على تعاقب الاوقات والثمانية تجار المنتخبين من ارباب المجلس يجري عليهم النوبه في ظرف ستة شهور ويصير تبديلهم في نهايتها لكن على هذه الكيفيه وهو انه في اول نوبه من بعد مضي ثلاثة شهور يصير عيار اربعة اشخاص منهم بطريق القرعه التي يصير اجراها فيما بينهم والاربعة التي تطلع القرعه باسمهم يصير انتخاب اربعة تجار بدلم لتكميل الثمانية الذين هم دايرة ارباب المجلس وبنهاية ثلاثة شهور اخري تمة الستة شهور من ابتدي تاريخ ترتيب المجلس يتوجهوا بقية التجار الاربعة المنتخبين في افتتاح الترتيب وينتخب عوضهم

اربعه تنميا لعدد الثمانية وهكذا يكون دورات المناوبة انما يجب ان كل تاجر انتهت نوبته من اى طائفة كانت يكون الذى احتب بدله من عين طائفته وبهذه الوسيلة وتداوم المناوبة ما بين التجار يستتبع اكتساب المعرفة والمهارة لهم الجميع واللاحق يفهم الاصول من السابق خلف عن سلف

## بند ثانى

ان وظيفة ريس المجلس المذكور يستلم الاوامر الصادرة من سعادة مدير الديوان برؤية الدعاوى وفصلها وتسليمها من قبله الى باشكاتب المجلس بوضع تاريخ ورودها واثبات نمرتها وقيد مضمونها ثم بوقت انعقاد الجمعية يصير تلاوة الاوامر المشار اليها مع العروصات والتقارير المقدمة من ارباب الدعاوى بسماع الرئيس المومي اليه وبسماع ارباب المجلس الحاضرين به لاجل المداولة والمذاكره ومن بعد التفاهم والاحاطه بكامل اطراف ما يصير تلاوته من ذلك ويكون اجرا ذلك على نسق الترتيب بالمره في ملاحظه تقديم الاولى على الثانيه بحيث لا يتقدم دعوى لاحقه على دعوى سابقه الا عندما تدعو الضروره الى تقديم سماع الدعوى الاخيرى على سبل التعجيل لعذر من الاعذار التى تستوجب تقديم ذلك وبعد استكمال الاسئله والاجوبه واعطى القرارات الناتجه من المذاكره فى تلك الخصوص وتطبقهما على الاصول المربوطه والقوانين فينظر فى مال ما استقر عليه الحال فان حصل التوافق بين كامل الجمعية فى الحكم الذى استقر عليه رايهم فيها وان حصل اختلاف فى ذلك وانقسمه ارباب المجلس فرقتين فرقه منهم تباع الثائين وفرقه تبلغ الثلث فاذا وافق راي ريس المجلس للمرقه الاقل عدد فمن بعد تكرار المداولة والتفحص وزيادة الدقه والمباحثه فى ذلك اذا لم يزل مصمما رايه على مطابقة فرقه الثلث يكون الحكم على مقتضى ما حكمت به فرقه الثلثين التى هى ضعف الاولى

## بند ثالث

ان وظيفة معاون ريس المجلس هى القيام بطريق النيابة والتوكيل عن الرئيس الموما اليه فيما هو وظيفته اذا حصل لذلك الرئيس عذر ام ماع استوجب لتحلعه عن حضوره وقت الجمعية ويكون معاون المذكور مسؤولا فى اجرا كافة ما يجرى به الرئيس لو كان حاصرا واما بالوقت الذى يكون به الرئيس حاصر فلا يكون الى معاون المذكور كلام بحضوره وانما يجرى المداولة مع ارباب المجلس بوقت المذاكره فى القضايا والخصومات لكن لا يحسب فى عدد الفرقين اذا حصل بينهما اختلاف فى الاحكام لا فى جهة

القله ولا في جهة الكثرة بداعي انه فرع ريس المجلس الحاضر ومع وجود الاصل لا كلام للفرع كما انه اذا غاب الرئيس واقام عنه معاون المذكور في وظيفته بطريق النيابة فيكون هو صاحب الراي الراجح بمنزلة ما شرح في حق الرئيس المسمى اليه

#### بند رابع

ان وظيفة ارباب المجلس المذكور ان يتخصص لهم كل جمعه يومين مخصوصين وهما يوم الاثنين ويوم الاربع ويلزم يستتوا حضورهم قبل الزوال بثلاثة ساعات على حسب اختلاف الفصول وقصر النهار وطوله ولا لهم ميعاد لنهايته بل بحسب رؤيه وتعام القضايا الذي يلزم رؤيتها بها ولا يرخص لهم في الغياب عن الجمعيه واذا حصل عذر لبعض ارباب المجلس وحضروا الباقي فينظروا في عدد الموجودين من الثمانية اشخاص فان كان اقل من خمسة اشخاص فلا يلزم رؤيه دعاوى في هذا اليوم وان بلغ مقدارهم خمسة من حيث ان المقصود الاصلي في ترتيب المجلس هو فراغ القضايا ونهو الدعاوي وعدم تعطيل الاحكام فبنا على هذا المتوال يرخص لهم في رؤيه القضايا المقتضى الحال لرؤيتها بالمجلس ويسوغ لهم الحكم فيها بالتطبيق على الصواعد والقوانين كما لو كان المجلس مستكمل فان طابق الراي هو المقصود وان حصل اختلاف في راي الثلاثة اذا انضم لهم راي الرئيس هو الذي يصير اعتماد الحكم به ويترك راي الاثنين الآخرين واما اذا تطابق راي ريس المجلس مع الاثنين الآخرين وانقسم راي المجلس فرقتين متساويتين فرقه منهم ثلاثة غير الرئيس والفرقه الثانيه فانضمام الرئيس اليها فتلك القصيه يلزم ابقاها وعدم الحكم فيها الي حين استكمال ارباب المجلس بمحضور الدين كانوا غايين وتعاد رؤيه القصيه من ابتداها وتلى الاسئله والاجوبه والقرارات وما يستقر عليه الحال في ذلك فيكون اجراء على نهج ما ذكر وتوضح بالبند الثاني هذا ما يقتضى له الحال في حق ارباب المجلس الثمانية واما ريس المجلس والمعاون والكتاب والخدماء هولا يلزم يستتوا حضورهم الي الديوان يوميا اسوة كافة الدواوين الميريه ولا يرخص لهم بالتخلف الا في الايام المسموح فيها لارباب الدواوين كالجمعه والاعياد والمواسم او ان يحصل لاحدهم عذر ضروري يوجب التحلف بقدر قصاه والرجوع لمحل الشغل بدون تاخير كي في بقية ايام الجمع الذي ليس حايير بها انعقاد مجلس تصير منهم الهمه في تتم ما انحط عليه القرار بهصل القضايا وتحرير مصابطها وخلاصاتها واستكمال قيوداتها وقبول المرحلات الواردة لاجل تسجيز كل شئ بوقته وملاحظه ما يستوجب له الحال من

دون تعطيل ولا تاخير ولا اهمال حتى لا يطرأ خال ولا تشكى في هذا الخصوص  
من احد

#### بند خامس

ان وظيفة الكتّابين المذكورين انهم يشوا دفاتر الى المجلس المثنى عنه احدهم  
لقيد الصادر والوارد والثاني لقيد المغايط والمخلاصات والثالث لحفظ الودائع والامانات  
وتكون كافة الاوامر والعروضات والتقارير والقرارات مستكملة في القيد واضحة اليبار  
خاله من سقوط ما يلزم اثباته وقيدته كما انه يلزم دفتر رابع لتحقيق المواعيد التي تعطى  
من طرف المجلس لارباب الدعاوى في الكمبيالات والسندات التي يصير الشرح عليها  
من طرف المجلس وما يلتحق بذلك وكذلك اذا استوجب الحال الى حتم دكان احدا  
او حاصله وضبط ما يتم عليه بحسب الاقتضى او حصر متروكات متوفى او غائب او  
مفاس او ما يماثل ذلك يلزم ان يتوجه الكاتب الذى بمعية الباشكاتب برفقة من يلزم  
الحال لتوجهه من قبل المحاس والديانة ونحوها ويحصر ذلك وضبطه بواقع الصحة  
بالمجلس على وجه الضبط من دون ادنى معايره والحاصل ان كافة عملية الكتابة عربى  
وتليانى فيما يخص الدعاوى والتحريرات والودائع والمتروكات والمختومات والضبط والمواعيد  
وحفظ ما يلزم حفظه من اوامر وسندات وما يصاهي ذلك مسؤوليته عائدة على الباشكاتب  
المذكور والكاتب الذى بمعيته حيث يلزم تنم ذلك بموافقة الاصول من دون تعطيل  
ولا اهمال ولا سقامه ولا حلل كليا

#### بند سادس

ان كل من كان له دعوي على شخص ويريد اقامة دعوته عليه والطر فيها بالمحاس  
المذكور يلزم ان يعرض اولا لسعادة مدير الديوان الداوري فاذا صدر امر سعادته  
بقبول سماع الدعوي المذكوره بالمحاس ونصلها بمقتضى الاصول المحريه فيحضر بالامر  
المشار اليه بيده بالمجلس ويسلمه الى حصرة الرئيس لاجل ان يحرى فيه الحال على  
مقتضى ما ذكر في البند الثاني وحيدئذ يحضر كل من المدعى والمدعى عليه في الوقت  
الذى يتعين لحضورهم من طرف المجلس وتقام الدعوي على ما سلف شرحه بالنند  
الرابع بشرط ان يكون التداعى بين شخص كلا من المدعى والمدعى عليه بدون ان يقبل  
توكيل احدهم لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكون احدهما غائب عن المحاس بسبب  
عدر نات من كافة الاعذار التي تقبل بمقتضى الاصول وبواسطتها يسوغ التوكيل عند



ذلك يمكن كلاهما ان يقيم وكلاهما على حسب ما يوافق الاصول

#### بند سابع

ان المدعي اذا اراد اقامة دعوته على المدعى عليه يقتضى ان يعطى تقرير بالكتابة مشمولا بختمه يحصر فيه كامل دعاويه ومن بعد اخذ منه بالمجلس يتقيد بجرنال الدعاوي ويعطى الى المدعى عليه يفهم منه حقيقة ما دعا به المدعى ومن بعد اطلاعه على التقرير المذكور يكون مجبورا بالمبادرة في اعطاء الجواب اللازم في تقرير اخر مشمول بختمه مستوفى الشروط بالايجاب عن كل جزؤه تتدرج في تقرير المدعى ومن بعد تلاوة الجميع بالمجلس وقيدهما بالجرنال فاذا وجد بجواب المدعى عليه معارضة للدعوي حيثئذ يتوجه السؤال من طرف ارباب المجلس عن تلك المعارضة الى المدعى ليعطى الجواب اللازم عنها اما بخطه او بقلم كاتب المجلس على حسب ما يستصوب برأي الجمعية باثني النظر في الدعوي فاذا احتاج الحال لاقامة الادله والبراهين من الطرفين بحسب البواعث ومقتضيات الاصول واستوفت الاسيله والاجوبه اللازمه من المجلس وصار مستغنى الحال عن وجود كل من المدعى والمدعى عليه عندها يصرفهما ريس المجلس عن الديوان وعن ذلك يجري المداولة بالجمعية وتصدر المداكره في كامل اطراف الدعوي سوآلا وجوابا وكامل ما ينخط عليه القرار يصير ثبات الحكم بموجبه طبق الاصول

#### بند ثامن

ان التجار الذين ياخذوا البصايح بالكميالات بمواعيد معلومه ويمضى الميعاد على الكمياله والمشتري لم يدفع مبلغه وماطل فيه صاحبه فاذا حصر صاحب الكميال المذكور الى المجلس وانها بالتشكى من المشتري الذي مضى ميعاد الكمياله عليه ولم دفع فبوقته يصير جلب المديون بالمجلس ويامر بدفع الكمياله فاذا ابدى عذرا مقبول موجه لتوقفه عن الدفع في الميعاد فبوقتها يعطى له ميعاد من طرف المجلس مسافة واحد وثلاثين يوم من يوم حضور صاحب الدين بالكمياله ويشرح على الكمياله بتلك الميعاد والتاريخ ويشتمل بختم المجلس بعد قيده بالدقه ونهاية الميعاد المذكور ان دفع المديون مانع الكمياله فهذا هو المرعوب واذا لم يذل متوقف بالدفع وتعلل تعالى وابدا اعذار اخري فلا يسمع منه ذلك ولا يقبل قوله بعد ميعاد المجلس بل في الحال يجري عليه اصول الكمياله بان يحتم على كافة موجوداته بمعرفة المجلس انما اجرا ذلك يشترط فيه ان يكون تاريخ الكمياله من بعد تاريخ هذه اللائحه الصادره بشأن ترتيب المجلس المذكور



## البند التاسع

إذا ترتب مبلغ كميال حواله لشخص آخر والشخص المحول عليه احواله لشخص آخر بخلافه فحيث ان كل من الاشخاص الذي ثبت لهم اسم فيذلك الكميال من المحيل والمحال عليه ملزوم بدفع مبلغه فوالحالة هذه اذا مضى الميعاد وتاخر دفع مبلغ الكميال من طرف المديون الاصلى فالمتاخر الذي وصل ليد الكميال اخر مره يكون له حق الرجوع على كل من يريد من الاشخاص الذين تداوات عليهم حواله الكمياله المذكوره وصارت اسماءهم موضوعه فيه الا ان ينتهى الحال اصحاب الدين الاول فيرجع به على المديون الاصلى اذا كان الامر على هذه الكيفيه واما اذا تحول شخص بمبلغ كمياله على مديون وبعد مضى ميعاده الاصلى الماخوذ فى الكميال اعطى لشخص محول له المبلغ ميعاد اخر من طرفه لذلك المديون فيسوغ له ذلك بمسافه وقدرها من يوم لحد ثلاثين يوم فقط فاذا توقف المديون عند نهاية الميعاد الثانى فى دفع مبلغ الكميال فيترخص للمحول الرجوع على صاحب الكميال الاصلى وفسخ الحواله بشرط ان لا يزيد الميعاد المعطى من قبله عن الثلاثين يوم فاذا زاد عليها ولو يوم واحد فيتعين عليه قبول حواله الكميال المذكور ويكون هو الملزوم به ولا يسوغ له الرجوع على محوله وكذلك لو مضى ميعاد كميال اصلي وعند حلول الميعاد توقف المديون عن الدفع واخذ ميعاد ثانى من صاحب الحق كالعشرة ايام او اكثر او اقل ومضى الميعاد الثانى ولم يزل المديون متوقف عن الدفع فاذا حضر صاحب الدين الى المجلس واعرض بكل ذلك فبوقتها يجلب المديون الى المجلس ويامر بدفع ما عليه وان استمر متوقفا يعطى له من طرف المجلس ميعاد الثلاثين يوم حسبما توصح بالبند الثامن انما يحسب من ضمنها تلك الايام التى احذها المديون فسحه من صاحب الدين بعد الميعاد الاصلى المقرر بوقت تحرير الكميال بحيث انضمام تلك الايام على وعدة الديوان تكون مسافه الجميع هي مدة الثلاثين يوم اعنى تلك المسحه تعد من وعدة الديوان

## البند العاشر

تمسكات الديون اذا عرست ضمن الدعاوي المرفوعه الى المجلس فيجربى الحال فيها على سق ما صار ايضاحه فى حق الكميال غير ان اذا توقف المديون عن الدفع بعد الميعاد المربوط باصل التمسك يعطى له من المجلس ميعاد واحد وثلاثين يوم ويعتمد ذلك من تاريخ تقديم الشكوي فاذا مضت وعدة الديوان وقدم اعذار مقبولة

في توقفه عن الدفع يعطي له ميعاد آخر نظير الميعاد السالف فسخه ثانيه يدارك بها السداد واذا انتهت المواعيد المذكورة ولم يذل مصمم على التوقيف فيحكم عليه بالحكم الجاري بالكميال كما سبق بالبند الثامن

#### بند حادي عشر

اذا ترتب لشخص دين بذمة اخر والمديون حول صاحب الدين على شخص ثاني بمبلغ مرقوم في نظير ما هو مطلوب منه سوا كان بكل الدين او بعضه وكان كلا منهم بالبندر فاذا اخذ الحواله صاحب الدين وتوجه بها الى المحول عليه وبوقتها قبض منه مبلغ الحواله فالامر واضح اما اذا كان كتب عليها علامة القبول ومعت ثلاثة ايام ولا يدفع له في ظرفها مبلغ الحواله فيسوغ للذي في يده الحواله ان يرجع على من حوله بداعي ان الذي حول صاحب الدين في ذلك المبلغ يعلم ان الذي مستحقه حاضره عند الشخص المحول عليه وبهذا السبب احال صاحب الدين بذلك المبلغ اما اذا زاد الحال عن ثلاثة ايام بعد وضع علامة القبول من طرف المحال عليه وبقيت الحواله بيد المحول فليس له الرجوع على من حوله اذ لربما يطرد على المحول عليه فلس او توقف حال وهذا يكون اجراء بين التجار وبعضهم بالبندر فاذا كانت الحواله المذكوره مذكور بها ميعاد من بعد مضي الميعاد بثلاثة ايام يحكم فيها بحكم الحواله التي ليس مربوط فيها ميعاد

#### البند الثاني عشر

البيع والشرا الجارى بين التجار وبعضها يلزم ان يكون بموجب كثراتات تكتب بشأن ذلك بهرمة البايع والمشتري لاجل رفع المشاكل وحسم مادة النزاع بالاعتماد على الشروط الماحوذه بها والعمل بمقتضاها وقت التداعي واما اذا كان الاخذ والعطاء بدون كثراتوا فلا تقبل الدعاوي فيذلك ولا يصير سماعها بالمحاسن

#### البند الثالث عشر

اذا عاين المشتري البصاعه ونظرها وكتب بالكثراتوا انه اشترى بعد النظر والمعاينه والمشتري ملوم بقبول تلك البصاعه غير ان يبني للبايع ان يعطي رخصه زايده للمشتري في فتح البصاعه وتقليها سوا كانت اصناف او حبوب حيث ان المشتري متى اشهد على نفسه بالكثراتوا انه قاب وعاین يكون مجبورا على القبول انما الحبوب التي توضع بالمحازن ونحوها او تكون مشونه وبواسطة كثرتها لا يتمكن المشتري من امعان النظر في جميعها فالعمدة في البازار المتعتمد بها على العينه بحيث وقت الاستلام ومصاهيه الصنف على

العينه اذا ظهر اختلاف عنها او وجد به فرق بالاختلاط او غش او نحو ذلك من الفروقات التي تظهر بوقت الاستلام والتسليم ولم ينتهي الحال على التوافق في ذلك بين البائع والمشتري فيصير البازار فاسد ولا يعول عليه

#### البند الرابع عشر

اذا اشترى احد التجار صنف من الحبوب او غيرها ولم يكن الصنف حاضر بالبندر وتحرر بذلك كثراتو بين البائع والمشتري بميعاد واستلم البائع من المشتري جاب دراهم فاذا مضى الميعاد قبل توريد البائع الصنف الذي باعه واعرض المشتري عن ذلك الى المجلس وعند جلب البائع يركن على اعداء مقبولة حينئذ يعطى ميعاد ثلاثين يوم بشرط يحضر الصامن العامر المقبول الصماته برضا المشتري وراي ارباب المجلس وعند حصول الميعاد اذا حضر جميع الصنف الى المشتري فقد انتهى النزاع واذا كان الذي ورده فقط البعض مما استامه من الدراهم او بازيد او بانقص وبوقتها تزايد سعر ذلك الصنف وعجز البائع عن توريد باقيه في الميعاد الذي تحدده عليه فيكون البائع ملوم بدفع الزياده الناتجه من فرق الايمان الى المشتري اذا رضى المشتري بقبول ذلك اما اذا ابى البائع عن تكميل الصنف فانه يعطى للمشتري رخصه بان يشتري باقي ما وقع عليه البازار من اى تاجر بالبندر يكون ذلك الصنف موجود عنده بالسعر الحاضر ويحجر البائع بوجه اللزوم على وضع فرق الايمان حيث ان العطل والتاخير ناشى من قبله هذا اذا كان الكثراتوا حاليا من الشروط المحرره به واما اذا كان متضمن بعض شروط بين البائع والشاري فيصير ملاحظتها والنظر فيها واخرى العمل بمقتضاها

#### البند الخامس عشر

انه في كل معلوم ان من تلبس بامر المبيع والشرا وعانى مادة الاخذ والعطا سوا كان من التجار والمتسبين المقيمين في دكاكينهم او غيره متعين عليه بالطريقه بوجه اللزوم ان يكون عنده دفاتر يقيدها فيها احذه وعطاء ويحفظ بها حركات بيعه وشرا على ما يستوجب الحال من الضبط والربط في كايات وجزويات معاملته هذه بحسبها تستوجب الاصول والطرائق المستقيمه غير انه جاري الان بطرف المذكورين هو ان كل شخص منهم يتجارى على كيفيه يجري بها عمليه طبق ما وصلت اليه مفهوميته حتى ان بعضا من تجار الاسلام وغيرهم ليست جاريه قيوداتهم بموافقة الاصول الكامله ولا يوجد لكتابتهم تميم عمليه فاستحسن بان يصير في هذا الخصوص من تدوين رابطه تستقيم بها قيوداتهم

وتكمل بها عملياتهم وذلك بان يكون لكل شخص مما ذكر على وجه التحتم دفتر يومية اشبه بجرنال يحفظ به على وجه اللزوم قيد كافة اشغاله الوقتية بكل يوم من قبض ونصرف وبيع وشرا ونحويلات ونحو ذلك مما يتعلق بكافة اشغاله والدفتر المذكور الذي جعل اساسا لعماليته يتكون من انشا كامل الدفاتر المقتضية لادارة اشغاله على منوال الاصول المستقيمة وأنحط القرار على ان يكون من ابتدئ تاريخ هذا الترتيب الجاري بهذه اللائحة عند كل مما ذكر اعلاه دفتر مجزئ اوراقه معلومة العدد ونمرته محفوظة من نمرة اول صفحة الى اخر عدد الاوراق ويشتمل بحتم الحكومة بكل ورقة ويظهر اوله بيان عدد الاوراق والنمر ويكون هذا الدفتر هو الاساس لعملية صاحبه ومنه يتفرغ جميع دفاتره وكذلك كافة الاوراق التي يلزم التعامل بها بين التجار وبعضها نظير كسراتات وسندات وكميالات وخلافه سيعمل ترتيب فيما بعد تختبها من الحكومة وتخصيص عوايد عايتها بموجب التعريفه التي تعمل بوقتها

#### البند السادس عشر

اذا توقف حال احد مما ذكر عنهم في البند الخامس عشر عن الحقوق او تظاهر ضعف حاله واعرض هو وارباب الديون المطلوبه منه الى المجلس عن حقيقة الكيفية الحاصلة له ومن الزامه بالسداد في المجلس يتبين تأخيره وعدم اقتداره على ايفا المطلوب منه فخالا يستوجب الحال بان يصير اشهر تأخيره من طرف ناظر المجلس باعلان عمومي وبوقتها يصير حجزه اذ لم يحضر من يضمنه ضمان حضور من من يرتضيه المجلس وحينئذ ينتخب احدا من التجار المقيمين بالمجلس ويتوجه بمعيته احد الكتاب لاجل وضع الحتم على موجودات الشخص المتأخر ودفاتره واوراقه وفي بحر ثمانية ايام من بعد وضع الحتم على الوجه المشروح يتعين يوم مخصوص يحضر به كافة الديانة الى المجلس ويرصاهم ينتخبوا شخصين منهم لكي يجبروا من يتعين من ارباب المجلس الى الحتم ويتوجهوا جميعا الى المحل المختوم ويصير اذ ذاك دفع الحتم بمعرفة الجميع وحرده كافة الموجودات والدفاتر والاوراق ويجري تحرير حساب الشخص المتأخر في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ الجرد ينظر ماله وعليه وبعرض ذلك الى المجلس بحضور جميع الديانة فاذا تبين من افادة من تعين للضبط باطلاعهم على دفاتره وحساباته عدم حيائه ونبي اعتلاسه وبينوا الوجه الذي اقصى تأخيره والاسباب المستوجبه لذلك فبوقتها يطلق الشخص المذكور حيث ثبت برأيه من الشبهة وامتنعت عنه مطقة الخيانة واداه طهر

بخلاف ذلك فخلا يرسل من المجلس لطرف الحكومه بالافاده ليجرى عليه اللازم بموافقة الاصول وبعد ارساله لجهة الحكومه يصير بيع موجوداته بمعرفة من تعين لضبطها من ارباب المجلس والديانه وانتهى حصرها يقدموا الحساب المشتمل على ذلك الى المجلس لاجل توزيع المتحصل من ذلك على ارباب الديون واما الشخص الذى من بعد تاخيره ومطالعة حسابه لم يظهر عليه اختلاس وثبت براته فهذا اذا حضرت الديانه الى المجلس وصار عمل رابطه ما بينهم وبينه يدفع خمسين بالمائة او اقل او اكثر فينظر في عدد ارباب الحقوق وفي مقدار المبالغ المطلوبه لهم فان ارتضوا الجميع في ذلك وقبلوا القسمة فقد انفصل النزاع وان لم حصل توافق فيما بينهم فالقول لمن يبلغ عددهم النصف ويكون لهم مبلغ نحو الثلثين جميع ما يرتضوا به يجرى العمل بمقتضاه عمل رابطه اللازمه لنهو ذلك بمعرفة المجلس ومعرفةهم وبوقتها يطرح قول الباقي من الديانه اعنى الذى يكون عددهم اقل من النصف ولا يكون لهم المبلغ الاكثر او يكون عددهم بالغ النصف ولكن المطلوب لهم اقل من الثلثين ويجبروا هؤلاء على قبول ما يرتضى به الفريق الثانى من اجرا قسمة الفرما على دابر القرش او اى رابطه يستقر رايهم عليها ويصير نهو الحال على ذلك وان توقفت كافة الديانه وما صار اتفاق ولا قبول عمل رابطه فيما سبق شرحه عندها يجرى تصفية حساب المذكور بمعرفة من ذكر على الوجه المشروح اعلاه وتوزع القسمة على ارباب الديون

### البند السابع عشر

من حيث ان الجارى بمحل فصل القضايا والمنازعات في اغلب الممالك ترتيب غرض معين على وجه الرسم بحسب اللايق ومربوط ذلك بكافة الطرائق على كامل القضايا الصاير نجازها وحل مشكلاتها بالمجلس الذى دفعه اليه في نظير الراحة الايله لارباب الحقوق بحفظ اموالهم وتخليص حقوقهم والانتقام من من يترك سلوك الاستقامه ليتادب عن العود لما يماثل ذلك بطير ارتكابه ويعتبر عبرة بما جوزي به ذلك من الثمرات العايدة والعوايد المتزايدة الناتجة من اعمال الضبط والربط في كافة امور المعاملات المستوجبه لارفاهيه بقلة الخصومه والمراقعات بمنصب ميزان العدالة في الاحكام والاهتمام الخاص والعام فقد روى بان يجعل على كافة دعاوى العايبين والمفلسين ونحوهم كما حسانات الشرکه المتنازعين وما يصاهي ذلك منما يرفع الى المجلس ويصير نهو به بموافقة الاصول رسما في المائة قرشين توحد من عين المال واما الكمياى والبوالص والتمسكات والسندات

وما يشابه ذلك فيما يقتضى الحال الى النظر فيه بالمجلس ويجري الحكم عنه باعطا  
وصده او بابطال او مضي فيجعل على كل واحد من ذلك رسما عشرين قرش سوا نقل  
مبلعه او كسر ويؤخذ ذلك من الذى بيده السند ونحوه اما الدعاوي المترافع فيها الى  
المجلس من غير ما تقدم شرحه فهذا من بعد اعطا القرار عنها واتضاح المحق والمحقوق  
يؤخذ فيها رسما في المايه غرشين من الشخص المحقوق بداعي انه لو استقام الى الحق لم  
يحتاج غريمه الى المرافعه فان كان المحقوق غير مقتدر اذ ذاك عن الدفع فيجربى تحصيل  
الرسم من المحق حيث صار بيده سند قوي من طرف المجلس يصادم الحقوق به في  
اى وقت او اى محل يريد ومن حيث ليس مقتضى الحال بالمجلس لاجرا قبض وصرف  
ما يتحصل من الرسم ولا احضار صراف لهذا الخصوص فقد استنسب ان ما ينتج من  
الرسومات تحرر به كشوفات بتحم المجلس وترسل من طرفه لخزينة التجاره والميوعات  
البند الثامن عشر

من حيث ان السماسره هم عهدة البيع والشرا والاخذ والعطا بين التجار والمسبيين  
بالبلده فيلزم محصم بمعرفة المجلس والذي يظهر حسن سلوكه منهم يعطا له ورقه بيده  
بتحم المجلس لاجل يعتمد بموجبها في الاشغال الذي يعاينها بين المذكورين

#### البند التاسع عشر

اذا كان احدا من ارباب الدعاوي تظلم من الحكم الذي صدر عليه من المجلس  
الى الديوان لا يقبل اعراضه بل يكون من طرفه التاكيد باجرا وتنفيذ الحكم الصادر  
من المجلس المذكور انما اذا كانت دعوي جسيمه وقدم عرصفحال للقبه السنيه فيصدر عليه  
اولا الاستعلام من الديوان ومن بعد ايضاح الافاده عن الكيفيه وبيان ما يرى من  
الملحوظات اذا وجد ان الحكم الذي حرى عليه هو بمحله والدعوي غير قابله الاعاده  
فيشق عرصفحاله ويصرف النظر عن دعواه واما اذا وجد وجه موجب لاعادة الدعوي  
فيكون له المساعدة في بطير دعوته بجمعية تجار حلاف الاشخاص ارباب المجلس  
ويعرض خلاصة ما ينظروه للاعتاب السنيه وحيد يبقا الامر منوط لارادته العليه

## ملحق نمرة ٥

## ترتيب القناصل

الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ نمرة ١١٠

المختص بمجلس التجار ومجلس الابلاو

اولا مجلس التجار يكون مركبا من الرئيس او وكيله وستة تجار ثلاثة من رعايا الحكومة وثلاثة افرنك رعايا الحكومة يصير انتخابهم بواسطة ديوان المحافظه مع سر تجار والافرنك يصير انتخابهم من طرف حضرات قناصل المحروسه وانتخاب التجار يكون في كل ستة شهور

ثانيا اجتماع اعضا المجلس يكون يومين في كل اسبوع الاثنين والخميس  
ثالثا اوقات الاجتماع تكون في الصيف من الساعة ٩ تسعه قبل الظهر الى نصف النهار ومن الساعة ثلاثه الى الساعة ٦ سته بعد الظهر وفي الشتاء من الساعة ٩ تسعه قبل الظهر الى نصف النهار ومن الساعة ثلاثه الى الساعة خمس بعد الظهر  
رابعا اذا صدف وتقص احدا من المجلس فيكنى اربعة تجار اثنين من رعايا الحكومة واثنين من الافرنك مع الرئيس او وكيله لانعقاد مجلس كافي لنهاية الاشغال بدون انتظار اجتماع الستة اعضا

خامسا تعاطي الدعاوي في مجالس تجار لا يجوز دخول ابوكاتية والجهتين المتداعيتين يقدموا دعاويهم بالذات او بواسطة وكيل بموجب سند توكيل فيما يطلبوه وما يستنبوه بالكتاب

سادسا السندات والاوراق المحتصين بالدعاوي يصير تقديمهم من المتداعين الى المجلس المدعي يقدم تقريرا او اثنين والمدعي عليه يقدم تقريرا او اثنين فقط  
سابعا في الدعاوي الذي قيمة القدر التي تحتوي عليه لا يتجاوز خمسة الاف غرش مصري يكتفي ان كل من الجهتين يقدم تقريرين فقط

ثامنا في الدعاوي التي قيمة السى المطلوب بها يتجاوز مبلغ خمسة الاف غرش مصري يفرض للجهتين ان كلا منهم يقدم ثلاثة تقارير



تاسعا التقارير يصير تقديمهم نسختين واحدة تحفظ بالمجلس والثانية يشرح عليها من حضرة رئيس المجلس وترسل الى المدعى عليه ويومر ان يقدم الجواب في مدة ثمانية ايام

عاشرا في الدعاوي التي المتداعين فيهم يطلبوا ان تصير نهايتهم بسرعته واضطرار وفي تلك الدعاوي الذي يلزمها وقت زياده عن الثمانية ايام لتقديم الجواب فريس المجلس يستنسب فصل القضية حالا من طرف المجلس وفي الشرح على التقرير لاجل ارساله لمن يلزم بعين الوقت اللازم لتقديم جواب المدعي عليه

حادي عشر الدعاوي يصير تقديمها لاجل سماعها بترتيب حسب رتبة تاريخهم بالدفقه ثم انه يتعين دفتر في المجلس لقيد الدعاوي التي تتقدم اليه بترتيب تواريخهم بالتباعيه ثاني عشر اذا تاخر احد المداعين في اعطاء جواب عن تقرير خصمه عن الوقت المحرر عليه فيحكم من المجلس في غيابه بحسب طلب الخصم الحاضر

ثالث عشر الخلاصات يقتضى ان يكونوا نسختين ومحررين تلياني وعربي رابع عشر اذا كان المحكوم عليه رعية الحكومه فديوان المحافظه يجري مفعول الخلاصه واذا كان رعية او حمايه احد الدول الافريكه فحكومته المتسلطه عليه تجري مفعول الخلاصه

خامس عشر الابللو اي رفع الدعوى لديوان اخر هو مباح ولكن بعد اجرا مفعول خلاصه المجلس وقتيا بوضع المبلغ الصادر الحكم عليه امانه

سادس عشر مجلس الابللو اي المجلس الذي يعيد رؤية الدعوى يكون مركبا من اربعة تجار اثنين من رعايا الحكومه واثنين افريك الاولين يصير انتخابهم من ديوان المحافظه والثانيين من قناصل المحروسه والاربعة تجار المذكورين يصير انتخابهم مره واحده في السنه سوية مع سعادة المحافظ يفحصوا الخلاصه التي تصير مناقضتها ويحكموا عنها سابع عشر اذا كان الخلاصه المحكوم بها تتجاوز مبلغ خمسة الاف غرش عمله مصري فيرخص للجهتين بالابللو اي رفع الدعوى لديوان ثاني

ثامن عشر الابللو اي رفع دعوى الخلاصه الصادرة من مجلس تجار يكون الي ديوان المحافظه اذا كان الطالب لرفع الدعوى رعية الحكومه يقتضى ان يطلب رفع دعواه الي الديوان المذكور واذا كان افريك يقتضى ان يطلب رفع دعواه الي الديوان المذكور بواسطة الحكومه المتسلطه عليه



تاسع عشر المدة لرفع الدعوي اي الا بلو يكون ثمانية ايام من تاريخ  
ايضا يعين ميعاد اثني عشر يوم من تاريخ ارسال الخلاصة لاجل الجواب  
عشر يوم من تاريخ ارسال المناقضة لاجل المجاوبه عن المناقضة اثني عشر  
عشرين يقتضى ان يصير استخدام مترجم فهم باللغات العربية  
علاوة على المستخدمين الموجودين في المجلس

### ملحق نمرة ٦

#### لايحة

مجلس الابلو صدرت من مجلس الاحكام باقاده تركي لجانته سكندريه  
منقول ذلك من صورة ما صدر من المحافظه المذكوره الى مجلس تجار  
سكندريه في ١٩ ج سنة ١٢٧٣ وفيها اربعة واربعين بند صوره م ادناه

#### وهي لايحة الاربعين بند

في كيفية رؤية الدعاوى المحاله على مجالس البحار

##### بند اول

لا يستلزم الحال الى توسط الافوكاتيه في رؤية القضايا المحاله على مجالس البحار

##### بند ثانى

عرض الدعاوى وتقديمها الى مجالس التجار يلزم ان تكون بالكتابه وان يكون  
التقرير المقدم بخصوصها نسختين احدهما محمط تحت يد كاتب المجلس والاخرى من  
بعد الشرح والتاثير عليها من طرف ريس المجلس يصير بوجوبها معرفة الكاتب المذكور  
الى المدعى عليه مع تكليفه بالمجاوبه عنها في المواعيد الاتى بياها

##### بند ثالث

الميعاد المعتاد يكون ثمانية ايام

## بند رابع

لا بد يذكر في التقرير الذي يقدم للمجلس أولا تاريخ اليوم والشهر والسنة واسم المدعي ولقبه وصنفته ومحل توطئه ثانيا موضوع الدعوى مع بيان ما يرتكز عليه من الادله بيانا مجملا ثالثا بيان المجلس الذي من خصايصه رؤية الدعوى مع قابله تشتمل على عدد ما يكون موجود من اوراق وسندات

## بند خامس

في الدعاوى المستعجلة المقتضى الاسراع في نهوها للرئيس ان يطلب من المجلس الحكم فيها بالسرعه والاختصار وان يتعين لحضور المدعى عليه اقصر المواعيد ولو يوما بل وساعه ويجوز له ايضا اتخاذ الوسائل اللازمة لحفظ الحقوق وضبط وحجز ما هو موحود من امتعة المدعي عليه وكل اوامره بهذه الخصوصيات نافذه يجري العمل بموجبها انما لم تصدرت في حقه ان يطلب المناقصة او المرافعة لمجلس اخر فيما بعد

## بند سادس

اذا صار عرض الدعوى المستعجلة وتقديمها في غير الايام المعدة لانعقاد المجلس وكان يخشى من حصول ضرر او سقاه من تاخيرها فللرئيس او لوكيله عند غيابه ان يامر على عريضة المدعى باجرى الوسايط التحفظية المذكورة في البند السابق لكن بشرط ان يصدر من المجلس المتعقد بعد ذلك قرارا بالتصديق على الامر المذكور وذلك القرار يسطر بذيل النسخة المحفوظة تحت يد كاتب المجلس

## بند سابع

للمدعى المرافعة مع حصه اما امام المجلس الموجود محل توطن المدعى عليه او امام المجلس الذي جرى مبيع البضاعه وتسليمها في الجهات ائامه له او امام المجلس المتسلط حكمه على الجبهه التي كان مشروط دفع قيمة البضاعه فيها

## بند ثامن

يجب على الاخصام الحضور امام المجلس اما بنفسهم او بوكيل مفوض باليابه عنهم في نفس الدعوى

## بند تاسع

في الدعاوى المعتاده اعنى الغير مستعجلة تكون رؤية الدعوى بالكتابة ويجوز للمجلس ان يبط احد الاعضا بتلخيص الدعوى واعمال تقرير عنها كتابة

## بند عاشر

في بحر الثمانية ايام التالى لاعلان تقرير المدعى يجب على المدعى ما، المجاوبه  
مع ايضاح الاوراق من تاريخ اطلاقه على جواب المدعى عليه كما ان للمدعى ما، ايضا  
مثل تلك المده للمجاوبه عن جواب المدعى

## بند حادي عشر

يجب على المدعى ان يجاوب عن جواب المدعى عليه في ظرف ثمانية ايام من  
تاريخ اطلاقه على جواب المدعى عليه

## بند ثانى عشر

في الدعاوي التى لا يتجاوز مقدارها خمسة الاف غرش مصري لا يجوز للمتداعين  
ان يقدم كل منهما زياده عن تقريرين واما في الدعاوي الذي يزيد مبلغها عن خمسة  
الاف فيجوز لكل منهما ان يقدم ثلاثة تقارير

## بند ثالث عشر

في الدعاوي التى تستلزم اعطا مهله اكثر من ثمانية ايام للحصول على جواب  
المدعى عليه يجوز للمجلس ان يصدر في الحال من دون مراعاة الاصول المعتاده قرارا  
به يحدد المده التى يجب اعطا الجواب فيها

## بند رابع عشر

يلزم ان يكون فى قلم تحريرات المجلس جريده لكافة قيد الدعاوي المحاله على  
المجلس على حسب تواريخ ورودها ويكون به ايضا دفتر سجل لقيد ما تقدمه الاخصام  
من ورق وسندات على حسب تواريخها

## بند خامس عشر

الدعوي التى استوفى تحقيقها لا يجوز تاخير الحكم فيها

## بند سادس عشر

الدعوي تعتبر انها مستوفية التحقيق متى انقفل باب المذاكره والمناقشه فيها

## بند سابع عشر

اذا تراى للمجلس ان الدعوي المحاله عليه ليست من خصايجه يصرف النظر  
ننها ولو لم يعرض احد الاخصام نى تعلقها به

## بند ثامن عشر

للمجلس ان يجمع في قرار واحد بين رفض دعوي من ادعى ان القضية ليست من خصايصه وقطع الحكم في موضوع القضية انما ذلك يكون على قسمين منفصلين قسم مختص بذكر ما ثبت كون القضية من خصايص المجلس والثاني بايراد ما ينبي عليه الحكم المختص بموضوع القضية والقسم المختص باثبات كون المجلس له الحق في رؤية القضية يجوز في اى وقت كان الطعن فيه وطلب اعادة النظر فيه بمجلس اعلى

## بند تاسع عشر

اذا ادعى احد الاخصام بعدم معلومية احد السندات او طعن فيه بانه مزور وكان الخصم الاخر مصرا على الاستناد عليه فلمجلس ان يحكم في هذا الامر العارض او يحيل تحقيقه لمحل الاقتضا وعلى كل حال فلا يحكم في القضية الاصلية بشئ حتى ينتهى تحقيق هذا الامر

## بند عشرين

اذا لزم الحال لاحالة الاخصام على المميزين لتحقيق حسابات او سندات او دفاتر فيصير تعيين مميز واحد او ثلاثة لاستماع دعواهم والاصلاح بينهم ان امكن والا فيدون ما يترأى لهم وان احتاج الامر الى معاينة او تميم بعض المشعولات او البضائع فيعين لذلك واحد او ثلاثة من اهل الخبرة المميزون واهل الخبرة يصير تعيينهم رسما بمعرفة المجلس ما لم تتفق الاخصام على تعيينهم وقت انعقاد المجلس

## بند حادي وعشرين

اذا استصوب المجلس اثبات القضية بالشهود فيجرى العمل في ذلك على حسب الرسوم المعتادة انما يصير اخذ الشهادات بالكتابة بمعرفة كاتب المجلس وامضاها من طرف الشهود ما لم يقرروا بعدم اقتدارهم فتقريرهم هذا يصير درجه صمن المذكره التي تعمل بهذا الخصوص

## في كيفية صدور قرارات المجلس

## بند ثاني وعشرين

الحكم في القضايا يكون بأغلبية الارا ويكون ضرورة في الحال وقد يسوغ لاعضا المجلس الانتقال الى اودة السرح لمجمع الارا

## بند ثالث وعشرين

عند افتراق الارا الى اكثر من راين يجب على الاقل عددا من الاعضا ينضموا  
الي احد الراين الصادرين عن اكثر الاعضا عددا الا ان انضمامهم هذا لا يكون الا  
بعد جمع الارا مرة اخرى

## بند رابع وعشرين

كل قرار يحكم فيه بادا اليمين لا بد وان تذكر فيه المواد المقتضى الحالف عنها

## بند خامس وعشرين

كل من ثبت دعواه ملزوم بتادية المصاريف

## بند سادس وعشرين

لا بد ان يصرح في نص ~~كل~~ قرار عن اسم الرئيس والاعضا واسما الاخصام  
وصانيعهم وسكنهم وعن مضمون الدعوي وتطبيقها على مقتضيات الاحكام وعن الاسباب  
والادله التي انبنى عليها الحكم وعن منطوق ذلك الحكم ويحرر من كل قرار نسختين  
بالعربي والتلياني بامضا الكاتب الحاضر بالمجلس

## بند سابع وعشرين

اذا اقتصر المدعي عن الحضور في اليوم المعين لحضور الاخصام بالمجلس او  
تاخر عن تقديم ما يتعلق بدعواه من سندات وغيرها فيؤذن للمدعي عليه بالانصراف  
ويحكم على المدعي بالمصاريف وله المناقصة في ذلك فيما بعد

## بند ثامن وعشرين

اذا قصر المدعي عليه عن الحضور في الوقت الموعود او تاخر عن تقديم اوراق  
فيعطي الحكم في غيابه ويسلم للمدعي فيما ادعي به ان ثبت وتحققت صحته

## بند تاسع وعشرين

الحكم في غياب احد الاحصام ينفذ ويجرى العمل به بعد الاعلان بيوم ويستمر  
ركوزه الي وقت المناقصة

## بند ثلاثين

لا تقبل المناقصة بعد مضي ثمانية ايام من يوم الاعلان انما اذا كان الحكم صادرا  
في حق خصم لم يحصر او لم يقدم سندات فتكون المناقصة مقبولة الي وقت الاحري

## بند واحد وثلاثين

عند اجراء الحكم ان تصدي المحكوم للمناقضة وقرر ذلك بمذاكره تعمل على يد مندوب من طرف المجلس فهذا الحكم يقف عمله بشرط ان المناقض يحضر في ظرف ثلاثة ايام لتكرار طلب المناقض بالمجلس فان مضى هذا الميعاد فتكون المناقضه الاولى ملغاه لا عمل بها

## بند ثاني وثلاثين

لا تقبل المناقضه مطلقا في حق حكم صدر ينفي مناقضه اولي

## بند ثالث وثلاثين

يجوز لمجالس التجار ان تامر باجرى قراراتها اجراء موقتا بقطع النظر عن مناقضة المحكوم عليه اذا كانت تلك القرارات مبنية على سندات صحيحة او غير معلمون فيها او سبق بخصوصها حكم غير قابل للاعاده بمجلس اخر واما في المواد الجائز احالتها على مجلس اخر فاجرى الحكم فيها موقتا يكون بوضع المبلغ المحكوم به امانه بمحل الاقتضا

## بند رابع وثلاثين

القرارات الصادره من مجالس التجار يلزم اجراها بمعرفة المحافظه

في الاسباب الموجبه لمنع بعض الاعضا من استماع

قضايا بعض الاخصام

## بند خامس وثلاثين

اي عضو من اعضا المجلس يمكن منعه من الاشتراك في رؤية الدعاوي للاسباب الاتيه  
اولا اذا كانت بينه وبين الاخصام قرابه او نسب ثانيا اذا كان بينه وبين احد الاخصام دعوى ثالثا اذا ثبت انه اعطي نصيحه بشأن الخصومه او سبق توكيله او كتب شيا يتعلق بها رابعا اذا حصل انه ادى شهاده بخصوصه خامسا اذا ثبت انه قبل هدايا من احد الاخصام من ابتدى افتتاح الدعوى

## بند سادس وثلاثين

الخصم الذي يريد منع احد الاعضا من الاشتراك في رؤية دعواه يجب عليه ان يطلب ذلك قبل الشروع في رؤية الدعوى او قبل مضى المواعيد ما لم يكن السبب

الموجب للمنع قد حدث بعد ذلك

بند سابع وثلاثين

الاستدعاء بعدم قبول الوكلاء من قبل المجلس او المميزين او اهل الخبرة لا يجوز العرض عنه الا في اثلاثة ايام التالية لتعيينهم اذا كان الحكم مبنيا على مواجهة الاخصام واما اذا كان الحكم قد صدر في غياب احد الخصمين فالعرض لا يكون الا بعد مضي المواعيد المحددة للمناقضة

اصول عمومية

بند ثامن وثلاثين

طلب اعادة النظر في الحكم الصادر من مجالس التجار يجب اعلانه مباشرة للخصم الاخر نفسه او لمحل توطنه بمعرفة كاتب المجلس في ظرف الثمانية ايام التالية لاعلان الحكم اذا كان ذلك الحكم صادر بمواجهة الاخصام وفي اليوم التالي لانتهاء الميعاد المخصوص للمناقضة اذا كان الحكم صادر في غياب احد الخصمين

بند تاسع وثلاثين

الميعاد المقرر لاقامة المرافعة بالمجلس الاعلى يكون مدة ثلاثة اشهر من تاريخ اعلان طلب الاعادة على حسب المقرر في البند السابق

بند اربعين

يجب على مجالس التجار ان تحكم في القضايا على حسب العوايد الجارية في هذه الديار وعلى مقتضى الاحكام المقررة بقانون التجارة العثماني وبالتطبيق على ما هو مذكور بهذا القانون

بند واحد واربعين

اذا اتفق ان قانون التجارة المذكور اعلاه غير مشتمل على احكام تخص بعض الدعاوي او كان للقوانين الملكية مدخل في قطع بعض المشاكل التجارية فعلى ارباب المجالس ان يتبعوا في ذلك البنود الموافقة للدعوى من القانون الفرنسي ان كانت تلك البنود غير متخالفة للاحكام المدونة بهذا القانون

## مجلس الابلو اي المجلس الذي يعيد رؤية الدعاوي

## بند ثاني واربعين

يترتب باسكندريه مجلس ابلو مختلط يكون مركبا من ريس وستة اعضا يصير انتخابهم على حسب الاصول الجارية في تشكيل مجالس التجار المختلطة واعضا هذا المجلس يصير تعيينهم مدة سنة واحده وبمد اقضا تلك المده يصير انتخاب غيرهم او ابقاهم كلهم او بعضهم ويتعين للمجلس المذكور كاتب مخصوص

## بند ثالث واربعين

كل قضيه صدر عنها حكم من مجالس التجار وصار طلب اعاده رؤيتها بمجلس الابلو يصير تحقيقها ثانيا من ابتد اعلان الطلب المذكور على مقتضى الاصول الجارية في تحقيق الدعاوي بمجالس التجار

## بند رابع واربعين

الاحكام الصادره من مجلس الابلو يصير اجراها على مقتضى ما هو مقرر بالبند الرابع والثلاثين ولا يجوز نقضها مطلقا

## ملحق نمرة ٧

## لايحه

تشتمل على عشرة بنود ارسلت بافاده من سعادة شريف باشا في ٢٩ ص سنة ٧٨ لمجلس تجار صورتها هي والافاده ادناه

## صورة الافاده

انه لما اقتضى الحال تنظيم بعض ملحوظات فيما يتعلق بادارة وحركة مجالس تجار مصر وسكندريه قد صار تنظيم لايحه عن ذلك محتويه على عشرة بنود وحصل الاتفاق بين الحكومه السنيه والقناصل الجبراليه باجرا العمل بمقتضاها وصدر لنا النطق



العالي بموافقة ذلك واعلانها لمجلات الاقتضى فلزم تحريره لحضرتكم ومرسولا من طيه نسحه من ذلك باللغة العربي واخرى بالفرنساوي لتجرون دستور العمل بموجبها بالمجلس رياستكم بغاية الاعتنا بالدقة التامة كما تعلقة به الارادة السنية

### صورة اللائحة

#### بند اول

كل قونصلاتوا تحرر قابمه بيان اعيان رطاياها وترسلها الى اقدم القناصل الجبراليه لكي يمكنه جمع كافة الاعيان بجمعيه عموميه لمباشرة انتخاب الاعضا الاوروبواوين اللازمين لمجلس التجار

#### بند ثانى

الجمعية العموميه المركبه من الاعيان الاوروبواوين تحت رياسة اقدم القناصل الجبراليه تخصص للسنة تمامها اثني عشر اعضا واثني عشر نايبا اوروبواوين لزوم مجاس التجار وكل واحد من الاعضا يحكم مده شهرين فالاعضا الاثني الاولين يصير تسمية احدها بمدة شهر واحد والثاني بمدة شهرين والاعضا التالين للاعضا المذكورين يكثوا كلم في وطيفتهم مدة شهرين بحيث في كل شهر يخرج واحد من الاعضا ويتجرد نصف الاعضا في كل شهر

#### بند ثالث

انه بحسب الاقتضى تنعقد جميعه عموميه من الاعيان والاهالي تحت رياسة محافظ اسكندريه ومحافظ مصر وتلك الجمعية تخصص للسنة تمامها اثني عشر اعضا واثني عشر نايبا من الاهالي لروم مجلس التجار والقيامه التي تعمل ببيان الاعضا والنواب المذكورين يصير عرصها للاعتاب ليصدر عليها الامر الكريم بالاعتماد وناقى الاحكام المقرره في السطر الثانى من البند المذكور قبله يصير اتباعها ايضا فى حق الاعضا والنواب والاهالي

#### بند رابع

قائمة الاعضا المعينين بالوجه اللازم لجميع اشهر السنة تجرى تحريرها بمعرفة اقدم القناصل الجبراليه الذى تنعقد تحت رياسته جمعية التجار ثم يرسلها الى ريس مجاس التجار وهو يرسل اليه بمثل القيامه التي يكون جرى تحريرها ببيان الاعضا من الاهالي ويكون صدر الامر الكريم باعتماد تسميتهم والقيامتين المذكورتين يجب اعلانهما فى

المحل المعد لعقد جمعيات مجالس التجار وتشرها في احد حرايد التجاره بالبلده وترتيب اسما الاعضا بالقايمة يجب ان يكون بحسب القرعه وتعمل ايضا قايمة بمعرفة اقدم القناصل الجبراليه ببيان نواب الاعضا الاوروباوين وترسل الى ريس مجالس التجار وهو يرسل اليه قايمة ببيان نواب اعضا الاهالي وترتيب اسما هؤلاء النواب بالقايمةين ويكون بحسب القرعه كما ذكر في حق الاعضا

#### بند خامس

الاعضا المينين في القوائم المحرره مقدما كما ذكر يصير تكليفهم بدون واسطه من طرف ريس مجلس التجار بالحضور لاجرا وظيفتهم وعند ظهور مانع شرعي من الحضور يصير طلب النواب والاعضا المينين في القوائم من طرف ريس المجلس بحسب نمرة ترتيبهم

#### بند سادس

كل ما ينعقد مجلس التجار للحكم يجب بدون تغير ان يكون عدد الاعضا اربعة اشخاص خلاف الرئيس ويكون نصهم من الاهالي والنصف الاخر من الاوروباوين وفي دعاوي الابللو اعني في الدعاوى التي ترفع بطريق الابللو من سكندريه الى المحروسه ومن المحروسه الى سكندريه يكون تشكيل المجلس مضاعف ففي هذه الصورة يجب ان العدد المقرر قانونا يكون اربعة اعضا اهالي واربعه اعضا اوروباوين والرئيس ويجب على الرئيس قبل كل جمعيه ان يتحقق من عدد الاعضا ونوابهم اللازمين لاستكمال الجمعيه وصلاحياتها للحكم

#### بند سابع

يلزم ان يعمل باودة المجلس

اولا دفتر يقيد فيه كافة السندات والتقارير والاوراق وكل ما تقدم من الاحصام من الاوراق والقيد يكون بحسب تاريخ وترتيب تسليمهم باودة كاتب المجلس ثانيا يعمل دفتر فهرست يتقيد به وجوبا بالتوالي كافة الدعاوى التي استوفت فيها المكاتبه والسندات وصارت صالحه لاعطا الحكم عنها ولا يجوز الحكم في اى دعوى قبل حلول دورها بموجب دفتر الفهرست للحكم في الدعاوى الا بقرار مبني على اسباب يصير درجه في مضبطة قرارات المجلس

ثالثا يلزم ان يعمل مضبطة للمجلس يندرج بها وجوبا كافة الاحكام والقرارات التي تعطى بجمعيات المجلس وواجب ان يندرج بها حالا نتيجة الاحكام الصادره وان

يصير الامضا عليها بحال انعقاد المجلس من طرف كافة الاعضا الحاضرين وهذا لا يمنع من اتباع كافة باقي الدفاتر والسجلات وما اشبه الجاري اتباعهم على التوالي باودة كاتب المجلس ومن الوجوب ايضا اتباعهم على احسن نظام

بند ثامن

يصير تعيين شخص من المستخدمين يكون صاحب النفوذ والعزم اللازم ويكون بمعيته احد التجار الذي يتعين بمعرفة القناصل الجزالية ومأموريته هي اجري التفتيش سنوي على مجالس التجار بهذه الديار ليحقق ان كانت المواد المدرجة بهذا جاري العمل بموجبها بالدقة ام لا ولكي يطلب ترتيب الجزاء بدفع غرامات او جزوات اخرى عند اللزوم على روسا المجالس والباشكتاب والمستخدمين الاخرين الذين ثبت عليهم ارتكاب نوع من انواع التقصير

#### بند تاسع

جميعات المجلس يصير التحري فيها بحيث تنعقد جميعات في كل اسبوع بمناسبة عدد الدعاوي ويخصص لهذه الجمعيات ساعات موافقه بحيث يمكن استمرار الجمعية عند اللازم اقل ما يكون ساعتين متواليتين وهذا الامر محول لعهد الرئيس الذي من واجباته تخصيص هذه الساعات بمعرفة المجلس واعلانها في المحل المعد لانعقاد جميعات المجلس ودرجها في جرايد التجاره

#### بند عاشر

يجب على رئيس المجلس ان يدرج بالتوالي في احد جرايد التجاره وفي جريده مخصوصه لذلك ترجمة نتيجة الاحكام الصادره من مجلس التجار باللغة الفرنسيه



## ملحق ثمرة ٨

المجلس الخصوصي والمجلس العمومي  
والجمعية العمومية بالإسكندرية

ترجمة اراده سنیه صادره الى سعادة كئتخدا باشا بتاريخ

٢٤ محرم سنة ١٢٦٣

صار منظوري هذا القرار المشتمل عن كيفية انعقاد واجراءات وترتيب اعضا  
مجلس الخصوصي والعمومي المفتى تشكيكها لانظر في حل وعقد امور ومصالح  
الحكومة ومن الاقتضا اتباع الاجرا بموجبيه نلاجل المبادره بالاجرا بما نص به  
اصدرت امري لكم

ترجمة لائحة المجلسين المذكورين ومجلس جمعية سكندرية

انه جاري اجتماع حصرات نظار وماموري دواوين الحكومة بديوان المالىه لاجل  
النظر والتروي في حل عقد امور ومصالح الملكيه الجسيمه وهذا الاجتماع موقت وانه  
من دواعى مصالح الحكومة التي هي في الازدياد يوما فيوما ومن بواعث الوصول الى  
النتائج الحسنه هو تشكيل مجلس باسم مجلس خصوصي لقدح الفكر والتروي اسافيه  
الوصول من تاسيس القواعد الحسنه ولذلك قد تقرر بان يكون ترتيب اعضا المجلس  
كل من دولتو ابراهيم باشا نجل ولي النعم وسعادة كئتخدا باشا وسعادة احمد باشا يكن  
وحسن بك ريس جمعية الحقانيه سابق وحضرة برهان بك وكذلك تشكيل هيئة  
جمعية عموميه بديوان المالىه يكون اعضا الجمعية كل من سعادة مدير المالىه وحضرات عبد  
الباقى بك وسكيل ديوان حديوي وادهم بك مدير المدارس وماسليوس بك مدير  
الحسابات ولطيف بك مفتش الفابريقات وحافظ بك مفتش الشفالك مع تعيين روسا  
اقلام دواوين الحكومة من ضمن هيئة تلك الجمعية ويكون عقد الجمعية دفتين في  
الاسبوع على الاقل وما يلزم من الكتب بتلك الجمعية يصير ترتيبهم بمعرقها وان كافة  
القرارات والاوامر والمواد التي تصدر من الجمعية يصير التوقيع عليها من ارباب الهيئه

وتقديمها للمجلس الخصوصى وبعد النظر فيها يجرى تقديمها للاعتاب الخديويه لصدور الامر وكذلك يصير تشكيل جميعه عموميه بديوان ( داورى ) محافظة سكندريه ويكون ترتيب الهيئه تحت رياسة ذكى افندى ناظر الديوان ويكون الاعصا كل من حضرات حسن بك مدير ديوان البحرى وارتين بك مدير التجاره ومأمور الضبطيه وراتب افندى ناظر الترسانه وامين بك وكيل الدوتما للمذاكره في المواد المهمه مثل المواد السالف الذكر عنها ومن بعد اعطا القرار عنها يصير التوقيع عليها من ارباب الهيئه وتقديمها للجميعه العموميه بديوان المالىه وبعد النظر فيها واعطا القرار حسب ما يترأى لها يجرى تقديمها للمجلس الخصوصى لاجرا ما يلزم عنها واستحصال الامر هذا ما تقرر باتفاق الارا

## ملحق نمرة ٩

### لائحة المجلس العمومى

صورة ترجمة قرار من المجلس العمومى بتاريخ ٢٢ ص سنة ٦٣

نمره ٣٤ مقيد بنمرة ١٩ كالمرقوم

انه بالتذكر بالمجلس العمومى ورد بالفكر ان الدعاوى التى ستحال على المجلس العمومى محتاجه لاستنطاق المدعى والمدعى عليه ابتدا لاجل ايضاحها وتقيحها من الابتدا واذا كان يصير جلبهم الى المجلس في مبدا الامر يصير سببا لتوقيف ساير المصالح وبهذا الداعى وجد من لروم المصلحه ان ابتدا يصير فهم وتحرير كيفية ادعى المماثلين لهؤلاء فردا فردا باودة اخرى وفيما بعد يصير احصار الاوراق المذكوره والمدعى والمدعى عليه وان حسين بك ناظر الترزيه سابق ذو درايه ومفهوميه في اللسان العربى وبذا تعداد من اعضا المجلس وتعيينه تارة وتعين خلافة تارة اخرى مامورا على ذلك بالنظر للاقتضى عند ظهور دعاوى مثل ذلك يكون موجبا لعدم تاخير المصالح وحسن سلوكها وقد استقر الراي على هذا الوجه

قرار من مجلس العموم في ٨ الحجة سنة ١٢٣٠ وصدق عليه المجلس  
الخصوصي في ٢٢ منه وصدر عليه ايراده في ٢٣ الحجة  
سنة ١٢٣٠ ونشر عموما

انه جرى عقد المجلس والمشورة كل جمعة يوم ويومين وبعض الاوقات ثلاثة ايام  
في ديوان المالية بموجب ترتيب نامة المجلسين المزين اعلاهم بايراده سيده رقمة ٢٤ سنة  
١٢٣٠ بشأن حل وعقد المصالح المعنى بها انما من المعلوم تكاثر واتساع المصالح الخيرية  
وبذلك بالضرورة حضرات ارباب المجلس محتاجين لمطالعة مفردات القضايا ولاستنطاق  
المدعي والمدعى عليه حسب الايجاب لاجل الاطلاع على حقيقة الدعاوى والمصالح  
الجسيمة واعطا القرار اللازم من عند ذلك وبهذه الهيئة حارى اطالة تسوية وقطع  
المصالح التي تحت المناظرة بالمجلس العمومي ومن ذلك صار لازما ربطها بصورة مستحسنة  
ولدى المذاكرة عن ذلك قيل ان حسنى بك ميرلاي وحسين بك وخايل بك وقايمقام  
على حسيب بك يصير ترتيبهم اعضا تملية الى المجلس المذكور والاعضا المومي اليهم  
يدأوموا يومي بالمجلس المذكور واذا كان يلزم جلب ارباب الدعاوى الى المجلس لاجل  
استنطاقهم كما هو مشروح اعلاه يصير جلبهم واستنطاقهم بمعرفتهم ويطالعوا اوراق تلك  
الدعاوى وسائر المصالح اول باول ويحرروا تيجتهم واذا كان لهم راي يجرون علاوته  
ويحضره من طرفهم والمصالح التي يعملوها يومي الاعضا المومي اليهم يصير مطالعتها  
والمداولة عنها بحضور حضرات ارباب الجمعية العمومية في الجمعة يومين واذا وجدوها  
موافقة يصير ختمها من طرفهم واما اذا كان لهم ملاحظه وعلاوه يصير علاوتها واجرا  
مقتضاها وكافة المصالح التي يصير احالتها الى المجلس المذكور يتحرر عنها من جهاتها  
الى ديوان المالية ويصير ارسالها من هناك الى المجلس المذكور كما هو الجاري ولا يحال  
الى هناك مصالح راسا من جهات اخر والارباب المومي اليهم لا يتكاتبوا راسا مع  
الجهات بخصوص المصالح الميرية واذا كانوا رايحين يستعلموا من جهات يجرون السؤال  
من ديوان المالية وما ان الخطاب الجارية من الجهات الى المالية ومن المالية الى الجهات  
هي بكرة ديوان المالية حاصل قيده في قيودات المجلس وقيودات الديوان المذكور الا ان  
ذلك موجب الى اللخبطه من الان وصاعد لا يصير قيد وارد وصادر المجلس بقيودات  
المالية بل يكون منحصر بقيودات المجلس وبهذه المناسبة يصير نشر نمرة المجلس في

الجهات ونمرة الجهات في المجلس لاجل اذا كان يلزم الكشف عن شى لا يصير متعسر  
مثل الان ومن حيث ان صادر ووارد المجلس لم هو رايح يصير درجه بالماليه بل رايح  
يصير درجه بقيودات المجلس لوحده لاجل يكون ذلك موجب لسهولة الكشف وعلى  
الخصوص لم يكن المجلس المذكور ولو ان القرارات المعطيه من المجلس جاري ارسالها  
الى المجلس الخصوصى محتومة من حضرات جميع ارباب المجلس الا ان الاستعلامات  
والحوارات الصادره بشأن بعض الخصوصيات جارى ختمها من الماليه وبهذا الداعي من  
الان وصاعد الاعضا المومى اليهم يوضعوا امضاهم ويتوضح عليها امضه كاتب المجلس  
واذا كانت عربي يتوضح عليها امضه الكاتب العربي سندا لحفظ تلك التساويد بطرف  
كاتب المجلس وعليهنا يقتضى ان يصير الاعلان لديوان الماليه بشأن الاجرا على تلك  
الوجه وجميع الدواوين بالاشعار عن علم وخبر ذلك كما استقر الراي بالمجلس العمومى

---

## ملحق نمرة ١٠

## لائحة وترتيبات مجلس العسكريه

## اعضا المجلس

| عدد      |                               |
|----------|-------------------------------|
| ١        | احمد باشا المنكلي رئيس المجلس |
| ١        | مير لوى سوارى خليل بك         |
| ١        | ميرالاي طوبجى قاسم بك         |
| ١        | « « عبد القادر بك             |
| ١        | « « سوارى على شكرى بك         |
| ١        | « « بياده مراد بك             |
| ١        | « « ابراهيم بك                |
| <u>٧</u> |                               |

## كتاب المجلس

| عدد      |                                    |
|----------|------------------------------------|
| ١        | بمباشى طوبجى حسن افندي كاتب المجلس |
| ١        | يوزباشى سوارى محمد افندي كاتب ثانى |
| <u>٢</u> | ورئيس كتابة العربى                 |
| <u>٢</u> |                                    |
| <u>٩</u> |                                    |

## البند الاول

يلزم ان يكون المجلس المذكور مركب من السبعة ائقار من ضابطان عظام الياده  
والسوارى والطوبجيه كما هو ميين اعلاه

## البند الثانى

يجتمع المجلس يومى من الساعه اربعه للساعه عشره لرؤيه المصالح فقط يعطل



## يوم الجمعة كساير المصالح

## البند الثالث

تنظر بهذا المجلس كافة انواع الترتيبات والنظامات الجديدة المختصة بالجهاديه وفروعها وفي حال وجود عدم المساواه في ارا اعضا المجلس وكانت ارايهم منقسمه الى قسمين فيلزم بيان راي الشقين وعرض الكيفيه للنظر فيها الى مجلس الاحكام المصريه

## البند الرابع

تنظر المواد الموافقه لاصول المصالح المدونه التي ترد لديوان الجهاديه في نفس القلم المختصة به بمعرفة نظار الاقلام اما ما يكن منها مغايرا للاصول تنظر بمعرفة هذا المجلس

## البند الخامس

تعرض خلاصات كافة المواد التي يتقرر عنها في المجلس او ما لها للبasha مدير الجهاديه للتصديق عليها من طرفه وابعاثها لحل اقتضاها اما المواد التي يلزم عرضها لمجلس الاحكام المصريه بمقتضى القانون تعرض الى البasha المدير بعد ضم راي مجلس الاحكام عليها

## البند السادس

اذا خطر بفكر احد اعضا المجلس مواد تختص بمحسن تمشية مصالح الجهاديه يعرضها للبasha المدير ومد الترخيص له بالمداوله عنها بالمجلس بحري فتحها بالمجلس لتقريرها ثم تعرض كما تقرر

## البند السابع

اعضا المجلس مرخصون بالافاده عما يترأى لهم من الارا الموجبه لرواج المصلحه بدون مبالاه مع عدم مراعاتهم لارا معضمهم واذا اتضح مراعاة بمعضمهم للاخر يجازى بالجزا الصارم قانونا بعد التحقيق

## البند الثامن

يجب على اعضا المجلس كما انهم يمتهدون في صيانة ووقاية الميرى كذلك في صيانة وحماية الاهالي والمستخدمين والعساكر وسلوكهم مسلك العداله واعطا كل ذي حق حقه

## البند التاسع

القوانين واللاوايح والترتيبات اللازم اجراها المختصة بالامور العسكريه تكون بمعرفة هذا المجلس من الان فصاعد ثم تقدم لمجلس الاحكام المصريه للنظر فيها

## البند العاشر

بما ان ارباب المجلس هم امنا اسرار الجهاديه فلا ينبغي افشا المواد التي يحصل المذاكره فيها باوده المجلس وليعلموا انهم يعاقبون باشد الجزا بمجرد السماع بحصول ذلك

## البند الحادي عشر

لا يجبر احد من اعضا المجلس بالتصديق على الخلاصه التي لم يكن مقتنعا فيها لقرار اغلب الاعضا وقط له ان يكتب ملحوظه المختص بالماده المذكوره بزيل الخلاصه واحتم عليها منه

## البند الثاني عشر

استبدال اعضا المجلس يكون بامر عالي لكونهم معدودين من متحيزي ضباط الجهاديه

## البند الثالث عشر

تنظر بمعرفة المجلس المذكور المواد الجسيمه المختصه بالعسكريه وكذلك المواد الدقيقه المختصه بترتيب المدافع وتشغيل المهمات الحربيه والهندسيه انما حال مصادفة مشكلات حال تقريره بعض المواد تين ملحوظات وارا ارباب المجلس عنها وتعرض لمجلس الاحكام المصريه للنظر فيها

ترجمة الامر العالي الصادر عليه هذه اللائحه لرئيس مجلس العسكريه

بتاريخ ٤ ربيع اول سنة ١٣٥٥ (١)

صار منظورنا هذه اللائحه الشامله ثلاثه عشر بند المختصه بكيفية اجراءات وترتيبات المجلس المذكور وقد استتسب لدينا اجرا مقتضاها ولبادرتكم في اجرا موجيها لزم الاشعار



## ملحق نمرة ١١

## مجلس احكام مصريه

ترجمة اراده سنیه صادره لرياسة مجلس الاحكام المصريه

بتاريخ ٥ ربيع الاخر سنة ١٢٦٥ نمرة (١)

صار منظوري هذه اللائحه المشتمله اتى عشر بند عن كيفية تشكيل وترتيب واجراءات  
المجلس وقد استنسب لدينا الاجرا بموجبها فلاجل المبادره فى اجرا مقتضى ذلك لزم  
الشرح والاشعار

صورة لايحة مجلس الاحكام العالي المصريه واسما حضرات ارباب  
هيئة المجلس والموظفين به

ريس المجلس سعادة سليم باشا مدير قبلي سابق

سعادة حسين باشا اعضا مدير الغربية سابق

سعادة حسن حيدر باشا اعضا

د صفر باشا اعضا

حضرة ادهم بك اعضا مدير المدارس

سعادة راشد باشا اعضا

د حمزه بك اعضا

ميرالاي مصطفى بك اعضا اصلاه من اعضا جمعية الحقانية

محمود بك ناظر المكتب سابق اعضا

حضرة الشيخ محمد قطب من علما الاحناف ويكون معه واحد من

علما الشافعية

توفيق افندي باشكاتب المحاس

ذكي افندي اكنجي

رحمي افندي باشكاتب اقلام عربي

نوبار افندي ترجمان ثاني المجلس

## صورة اللايحه

## البند الاول

ينبغي ان يجلس احكام مصريه يصير انعقاده يومي وحيث انه مامور على رؤية المصالح الواده على موجب مضمون هذه اللايحه ينبغي ان حضرات الزوات الكرام المحرر اسمائهم اعلاه يداوموا يومي بالمجلس

## بند ثاني

ان المصالح المشكله التي تظهر بكافه دواوين العموم او التي يتحرر عنها اليهم من فروعهم حسب الاصول وبالضروره لم يمكن حلها بهم ينبغي ان الخصوصيات المماثله لهذه يعرض عنها لمجلس احكام مصريه من الدواوين العموميه لكونه صار مامورا بفصل تلك المصالح المشكله ومن بعد تلاوتها بالمجلس والمداوله عن ايجابها يعطا عنها القرار ويصدر خلاصاتهم وتتقدم لديوان حضرة الكتبخدا والشرح عليهم من طرف حضرة بالاجرا للاجهات اللازمه وارسالهم لمخلائهم من طرفه

## البند الثالث

من المعلوم ان الدواوين العموميه ستجري المصالح الوقفيه المرخصين باجراها على مقتضى حدود ناماتهم غير ان القصايا التي تشبه المواد المحتاج الاستيدان والاستفاده عنها وكانوا يحرروا عنه مقدما للمعيه ما عدا المصالح المذكوره حسب ايجاب الحدود ناه الساق ذكره فهؤلا يجرون العرض عنهم لمجلس احكام مصريه ومن بعد المذاكره يعطا عنهم القرارات وارسال خلاصاتهم لديوان حضرة الكتبخدا ومنه الى جهاتهم بعد الشرح عليهم من طرف حضرة كما المسطر بالبند الثاني

## البند الرابع

ان الدعاوى التي كانت تقع وتظهر بالاقليم ودواوين العموم فانه كان جاري تقديم حرنالاتها مقدما بجمعية الحقانيه الملعيه وبورودهم اليها كان جاري بها تخصيص وتقيم جزاوات المجرمين غير ان فيما بعد كانه دعاوي الجهات المذكوره يجري تحقيقهم بمعرفته حضرات مامورهم والحكم عليهم واجراهم تعظيفا الى نسخ القوايين الموحووده عندهم فقط يعرضوا لمجلس احكام مصريه علما وخبرا بذلك

## البند الخامس

من المعلوم ان فروع الدواوين العموميه سيجرون قطع واجرا المصالح المقتضيه بها

كما المصرح بالحدود نامه والغير مرخصين بها سيجرون العرض عنها لعمومهم وعلى تلك الوجه دواوين العموم كذلك سيجرون ايضا الخدمة اللازمة ويعرضوا لمجلس احكام مصرية عن المصالح اللازمة ويعطى لها صورة كالتوال المحرر بالبند الثالث وحيث انه سيصير النشر والاعلان للجهات اللازمة من طرف حضرة كتنخدا باشا على انه اذا كان يحصل التجاسر من دواوين العموم في عرض الخصوص المرخصين به الى عمومهم من دون ملاحظه كما السابق فدواوين العموم تخصص جزا لفروعها بموجب القانونامه مع رد واعادة اوراق المصلحة لاجها المرسلين منها لاجل اجرا مقتضاها بنا عليه يقتضى انه اذا كان احد الدواوين العموميه ايضا يحصل منه التجاسر في عرض مصلحة مثل ذلك بمجلس احكام مصرية فالعامله التي سيجرونها العموم في حق فروعهم يجريها المجلس المذكور في حق الدواوين العموميه

#### البند السادس

من حيث انه على موجب هذه اللائحه كل من كان مقيم بمجل مامورته لاجل اجرا مقتضاها فلا يوافق شربهم الدخان بمحل العمليه وقت ما يكونوا مشغولين بماموريتهم فينبى ان طايفة الكتبه فقط يشربون القهوة من دون شربهم الدخان ولا يحضروا ايضا بشبوكتهم الى دواوينهم وان كان احدا من ارباب المجلس يريد شرب قهوه ودخان فيتوجه الى الاوده القريبه التي سيصير تعينها وبعد الشرب يعود للمجلس

#### البند السابع

حيث من الواجب محافظة المصالح المعنى بها من الشيوع وسيصير تخصيص خدمة اود المجالس في وقت المذاكره من الاشخاص الحرص فلى ذلك ينبى ان خدمة اودة مجلس الاحكام المصريه ايضا يجرى تعينهم من الاشخاص الحرص مع الحزر من دخول خدمة حصرات ارباب المجلس باودة المجلس

#### البند الثامن

بما ان خدمة اود المجالس سيصيروا من الاشخاص الحرص كما سبق الايضاح ينبى بدل الدقه والاعتنا من طرف حصرات ارباب المجلس وكتابه في عدم اشاعة المصالح التي سيصير المذاكره عنها قبل شرها والاجرا وان اشيع عنها فيحيث يتضح ان ذلك ليس من الخدمة الحرص فيجرى التحقيق وعندما يتصح انه من احدا فمجلس الاحكام المصريه يجرى مجازات تلك الشخص تطبيقا للقانون

## البند التاسع

ان عند ما يعرض لمجلس احكام مصريه عن قضيه حسب الايجاب بخصوص  
مصلحة الامداديه فدير الامداديه ايضا يكون موجود بالمجلس وقت المداولة عن  
تلك المصلحة

## بند عاشر

ان عند ما يتقدم لمجلس احكام مصريه لايحه حسب مقتضى ماموريه من جهة  
بخصوص شمول المصالح العمومية او بخصوص ترتيبات مستجده فن بعد مناظرتها  
وتنقيحها وتنظيمها واتمام صورة قرارها يجرى تقديمها الى المجلس الخصوصى لاجل  
النظر فيها ايضا بالمجلس المذكور وان مجلس الاحكام المصريه يتوقف ويستشكل نادرا  
في بعض خصوص جسيمه من المصالح التي ستعرض ويظهر شوايب عدم حكمها  
فيجري عرضه للمجلس الخصوصى

## بند احدي عشر

من حيث ان المصالح الجسيمه التي تظهر بخصوص المصالح الخارجيه سيجرى  
رؤيتها بالمجلس الخصوصى فينبغي ان المصالح الصغيره وغير جسيمه يصير رؤية مقتضاها  
بمجلس الاحكام المصريه

## بند اثني عشر

ينبغي ان ارباب المجلس لم يميلوا الى جهة وقاية الميري فقط بل مثل مناطرتهم  
لصيانة الميري ايضا يصير منهم صيانة ومعاملة المستخدمين والاهالي والرعايه بالعداله ومن  
يوجد له حق في مواد يصير حمايته في ذلك مع سلوكهم في مسلك احقاق الحق دايمًا



## ملحق نمرة ١٢

## تشكيل

## المجلس الخصوصى

امر صادر لكتنخدا مصر ٨ ربيع اخر سنة ٦٥ نمرة ٢٠  
على لائحة ترتيب المجلس الخصوصى ذات تسعة بنود

صار منظورنا هذه اللائحة الشاملة تسعة بنود المختصه بكيفية اجراءات وترتيب  
المجلس الخصوصى وقد استنسب لدينا الاجرا بنقضاها ولهذا لزم صدوره اليكم لتبادروا  
في الاجرا بموجبها

## ارباب المجلس الخصوصى

| عدد |                                                         |
|-----|---------------------------------------------------------|
| ١   | رئيس المجلس كتنخدا باشا                                 |
| ١   | مدير الجهاديه حسن باشا او دولة سعيد باشا حال وجوده بمصر |
| ١   | مدير المالىه برهان باشا                                 |
| ١   | رئيس مجلس العسكريه احمد باشا                            |
|     | سليمان باشا                                             |
|     | كامل باشا                                               |
|     | كاتب ديوان اخض شفيق بك اقندى                            |
|     | الشيخ السادات او الشيخ البكرى او مفق الخفيه او شيخ      |
|     | الجامع الازهر بالتناوبه                                 |
|     | مدير التجاره جناب ارتين بك وان لم يوجد يكون خسرو بك     |
|     | كتاب المجلس                                             |

عدد

|   |                                              |
|---|----------------------------------------------|
| ١ | كاتب المجلس اسماعيل بك تيمور زاده            |
| ١ | كاتب ثانى ورفيقه الشيخ يحيى كاتب عربى المجلس |

## لايحة

## المجلس الخصوصى

ترجمة لايحة المجلس الخصوصى الصادر عليها الامر الكريم

بتاريخ ٨ ر سنة ٦٥ نمرة ٢٠

## بند اول

من حيث ان المجلس المذكور ليس هو يومى بل كلما يلزم يجرى عقده باجتماع  
حصرات الذوات العظام المحرر اسمائهم اعلاه حسب الايجاب وكلما يلزم ايضا من ارباب  
مجلس الاحكام المصريه يجرى جلب حصرة الباشا الرئيس بالمجلس الخصوصى

## بند ثانى

اذا كان مجلس احكام مصريه يستشكل في بعض خصوص نادرا من المصالح التى  
ستعرض اليه ولم يحلها فيجري عرصها الى المجلس الخصوصى ومن حيث ان حل ذلك  
فهو من وظائف المجلس المذكور فينبى فصل ذلك به من بعد المذاكره ويجري  
تقديم الخلاصات اللازمه عن ذلك للاعتاب السنيه وبعد تحرير الاوامر العليه باعلامهم  
يرسلوا لجهاتهم

## بند ثالث

ان عندما يتقدم لمجلس احكام مصريه من احد الجهات لايحه بخصوص المصالح  
العموميه النافعه من بعد مناظرتها يصير اجرا مقتضاها بالمجلس المذكور وان كان  
المجلس المذكور لم يقطع ويحل ذلك فيجتمعوا المجلسين بمحل واحد ويجرون فصل  
ذلك بصفة مجلس عموم واذا حصل وقوع اختلاف في الراى فيصير التعداد واي جهة  
كانت توجد اغلب وزياده في العدد يجرى التصديق على راي تلك الجهة وبحسب  
الايجاب اذا كان مقتضى اعمال ترتيب جديد او لايحه مجددا فيصير اعمالها واتمامها  
بمجلس الاحكام وبعد اعطا القرار يجرى ارسالهم الى المجلس الخصوصى فاذا لزم الحال  
للمذاكره عن خصوص يحتوى اسرار محتفيه بالمجلس المذكور فالروايات الماشر اسمائهم  
اعلاه لا يحضرون بمجلس تلك اليوم



## بند رابع

من حيث ان عدل وتنصيب ارباب المصالح الموجودين بكافة الجهات فهو من وظائف المجلس الخصوصي ينبغي رؤية مقتضا القضايا المرقومه بالمجلس المذكور

## بند خامس

ان المصالح الجسيمه التي ستظهر بخصوص المصالح الخارجيه ايضا يجرى اعطا صوره عنها بمعرفة حضرات ارباب المجلس الخصوصي واما المصالح الغير جسيمه فيصير رؤية اقتضاها بمجلس احكام مصريه

## بند سادس

فن حيث ان على موجب هذه اللائحه كل من كان سيوجد بمحل ماموريته لاجل اجرا مقتضا ماموريته ولا يوافق شربهم الدخان بمحل العمله فينبى ان طايقة الكتبه فقط يشربون القهوة من دون الدخان ولا يحضرون ايضا بشبوكاتهم الي الدواوين وان كان احد من حضرات ارباب المجلس يريد شرب قهوة ودخان فيتوجه الي الاوده القريبه الذي يجرى تعينها وبعد الشرب يعود للمجلس

## بند سابع

من حيث ان محافظه المصالح المقتضاها من الشيوع فهو من الواجب فينبى ان خدامة اوده المجلس الخصوصي ايضا يصير تعينهم من الاشخاص الحرص حسبما جرى تخصيص خدامة اود المجالس وقت المذاكره من الاشخاص المذكورين والحد من وصول احدا من خدمة حضرات ارباب المجلس باوده المجلس

## بند ثامن

من حيث ان خدمة اود المجلس سيصيروا من الاشخاص الحرص كما الوجه الموصح فينبى بذل الدقه والاعتنا للعاية من طرف حضرات ارباب المجلس والكتبه في عدم اشاعة المصالح التي يصير المذاكره عنها من قبل نشرها واحراها

## بند تاسع

ينبى ان ارباب المجلس لم يميلوا الي جهة وقاية الميري فقط بل مثل مناظرتهم لصيانة الميري ايضا يصير صيانة المستخدمين والرعايه والاهاالي ومعاملتهم بالعداله والدين بترآا لهم حق في مواد يصير حمايتهم فيه ويلزم منهم السلوك دائما في مسلك احقاق الحق

## ملحق نمرة ١٣

## تشكيل مجالس الاقاليم

## قرار المجلس العمومي

ان رفاهية وراحة الاهالي والعامه وتوصيل الحقوق لاربابها من اقصى مرغوب ومطلوب الجنب العالي الحديوى ونا على ذلك قد تقرر بالمجلس العمومي تشكيل مجالس بالاقاليم قبلي وبحري وان يكون مجلس طنطا من اختصاصاته رؤية كفاة الدعاوى والمنازعات التي تحصل بين اهالي مديريات الغربية والمنوفيه والبحيره ومجالس سمنود الدعاوى التي تنشأ بمديريات الدقهليه والشرقيه والقليوبيه ومجلس الفش مديريات الجيزه والمنيا وبني مزار وبني سويف والفيوم ومجلس جرجا مديريات اسيوط وجرجا واسنا وقنا على حسب ما تدون بالايمحه

ويجرى تعيين اثنين مفاني لكل مجلس من المجالس الآتى ذكرها يكون احدهم حنفي المذهب والثاني شافعي المذهب يصير انتخابهما بمعرفه شيخ الجامع الازهري بماهيمه ربعماية قرش صانع شهري لكل منهما

## مجلس طنطا غريه

| عدد |                                |
|-----|--------------------------------|
| ١   | حسين بك غالب ريس المجلس        |
| ١   | قايمقام شانان بك اعصا          |
| ١   | بمباشي عندليب اقندي «          |
| ١   | « فيض الله اقندي «             |
| ١   | سعيد قبودان « ناظر قسم ميت غمر |

## كتاب المجلس

| عدد  | ص                                     |
|------|---------------------------------------|
| ١٠٠٠ | يوسف رحى اقدي المستخدم بصندوق الايتام |
| ٤٥٠  | أكنجى                                 |
| ٣٥٠  | ثالث                                  |
| ٣٠٠  | رابع                                  |

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه



## مجلس سنود

| عدد | عدد                                 |
|-----|-------------------------------------|
| ١   | محمد كامل ريس المجلس                |
| ١   | قاي مقام احمد اقدي اعضا             |
| ١   | « يوسف اقدي اعضا                    |
| ١   | حشى اقدي ناظر قسم ابوكير اعضا       |
| ١   | قاي مقام احمد اقدي اعضا             |
| ١   | على راقم اقدي ناظر قسم الغربيه اعضا |

## كتاب المجلس

| عدد | ص    |
|-----|------|
| ١   | ١٠٠٠ |
| ١   | ٤٥٠  |
| ١   | ٣٥٠  |
| ١   | ٣٠٠  |

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه



## مجلس الفشن

| عدد |                                               |
|-----|-----------------------------------------------|
| ١   | حسين وهي بك رئيس المجلس                       |
| ١   | يوسف ضيا افندي من مستودعي ديوان الجهاديه اعضا |
| ١   | بمباشي رستم افندي اعضا                        |
| ١   | امين افندي من مستودعي ديوان الجهاديه          |
| ١   | خليل افندي ناظر قسم وادي حلما                 |

## كتاب المجلس

| عدد | عدد  |                                          |
|-----|------|------------------------------------------|
| ١   | ١٠٠٠ | الشيخ على النادي من مستخدمي المعيه السنه |
| ١   | ٤٠٠  | اكنحي                                    |
| ١   | ٣٥٠  | ثالث                                     |
| ١   | ٣٠٠  | رابع                                     |

واذا لم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه

## مجلس جرجا

| عدد |                                               |
|-----|-----------------------------------------------|
| ١   | دعستاني محمد بك رئيس المجلس                   |
| ١   | قايمقام على افندي كامل اعضا                   |
| ١   | بمباشي محمد افندي من مستودعي الجهاديه اعضا    |
| ١   | على فضلي افندي ناظر قسم جرجا                  |
| ١   | حسن حسيب قبودان وكيل مديرية الشرقيه سابق اعضا |

## كتاب المجلس

| ماهياتهم | عدد |                                |
|----------|-----|--------------------------------|
| ١٠٠٠     | ١   | الشيخ محمد حاصم باشكاتب المجلس |
| ٤٥٠      | ١   | كاتب ثاني                      |
| ٣٥٠      | ١   | كاتب ثالث                      |
| ٣٠٠      | ١   | « رابع                         |

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه

## مجلس الخرطوم

| عدد |                              |
|-----|------------------------------|
| ١   | ميرلاى مهدى بك رئيس المجلس   |
| ١   | مباشي اسماعيل حتي اقندي اعضا |
| ١   | « على اقندي «                |
| ١   | « على حسيب اقندي « قبودان    |
| ١   | قايمقام محمد اقندي اعضا      |

## كتاب المجلس

| عدد  |                           |
|------|---------------------------|
| ١٢٥٠ | ١ الشيخ اسماعيل الباشكاتب |
| ٦٠٠  | ١ اكنجي                   |
| ٥٠٠  | ١ ثالث                    |
| ٤٠٠  | ١ رابع                    |

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه

## لائحة مجالس الاقاليم

ترجمة الامر الصادر على لائحة تشكيل مجالس الاقاليم  
بتاريخ ١٣ ربيع اول سنة ١٢٦٨ نمرة ( ١ ) صحيفة نمرة (١٩٠)  
من دفتر قيد قرارات المجلس الخصوصى نمرة (١٩٥٨)

يصير انتخاب نفرين من مشايخ البلاد وتعينهم اعضا لكل مجلس بالتساويه بماهيه  
شهرى ٢٥٠ غرش صاغ وعند انقضا مدة المناوبه يتخصص تلك الماهيه لمن يتعين بهما

## البند الاول

انعقاد المجلس يكون يومى ما عدا ايام الجمعة والمواسم ومرخصين لرؤية دعاوي  
المديريات التى تختص رؤيتها بالمجلس

## البند الثانى

كافة الاحكام التى تصدر من المجالس تكون بالتطبيق على القوانين واللوائح المعمول  
بها الان

## البند الثالث

يصير وضع صندوق على باب المجلس لوضع الاعراضات التى تتقدم للمجلس ويكون  
فتحها امام الرئيس بحضور الاعضا وتلاوتها

## البند الرابع

يصير حك اختام باسماء المجالس لحتم المصايط والحلاصات التى تصدر من المجالس  
وتقديم تلك الحلاصات والمصايط الى مجلس الاحكام لاعادة النظر فيها بالمجلس

## البند الخامس

كافة جرائيل القضايا التى كانت تنظر بالمديريات يجرى تقديمها الى المجالس  
للحكم فيها ومتى قبل المحكوم عليه يصير تقديمها الى ديوان الكتبخدا لصدور امر التنفيذ

## البند السادس

ارباب المجلس يكونوا حاليين من الاغراض سوا كان فيما يختص للميري او الاهالي  
وعدم الميل عن الحق ويكونوا مسلكهم مسلك الحق والعدل

## البند السابع

عند ما تدعو الحالة بطلب المديرين او احد موظفي المديرية الى المجالس في مواد جسيمه لامذآكره فيها او استوفا ما يلزم فيها يصير احصاره امام المجلس لاستوفا ما يلزم استوفا

## البند الثامن

كلما لاح للمجالس من المواد التي تكون فيها تقدم وفوايد للاهالي او في مواد الفلاحه يعطي عنه القرار اللازم ويتقدم لمجلس الاحكام

## البند التاسع

ار باب المجلس يكونوا لهم الحرية التامه في ابداء رايهم وعدم رعاية خواطر بعضهم لبعض وعند ما يثبت على احدثهم الميل والانحراف يجازى بعد اجرا التحقيقات اللازمة بالتطبيق للقانون وان يكون توقيع الاحكام على الدعاوي باغلبية الارا عند حصول اختلاف في الارا

## البند العاشر

سيعمل قاعده للمجالس المذكوره في رؤيه الدعاوي سوا كان جزئي او كلي للسير على مقتضاها ولحين صدور تلك القاعده يكون سير اعمال المجالس على مقتضى ما تدون بنود هذه اللائحه

## ملحق نمرة ١٤

## ترتيب مجلس الاحكام

| اعضا المجلس |                    | تابع اعضا المجلس |                              |
|-------------|--------------------|------------------|------------------------------|
| عدد         |                    | عدد              |                              |
| ١           | حسن بك الشريعي     | ١                | الشيخ مصطفى العروسي          |
| ١           | عيد روس بك الحوت   | ١                | السيد علي اقندي البكري       |
| ١           | احمد بك القاضي     | ١                | الشيخ محمد الشرقاوي          |
| ١           | حسن بك شعير        | ١                | احد عمد مديرية اسيوط البكوات |
| ١           | الشيخ محمد السادات | ١                | احد عمد مديرية قنا البكوات   |
| ١           | الشيخ احمد السادات | ١١               | مفتي واحد للمجلس (١)         |

## اعضا المجلس من الذوات

| عدد |
|-----|
| ١   |
| ١   |
| ١   |
| ١   |
| ١   |
| ١   |
| ١   |
| ١   |
| ١   |
| ١   |
| ١   |
| ٩   |

فقط العدد تسعة من اعضا المجلس من الذوات الموجودين بمصر



## ملحق نمرة ١٥

ترتيب  
مجلس الاحكام

مجلس احكام رئيسى سعادتلو باشا حضر تلى

عرض لدينا هذا الترتيب الذي عمل بالداخلية عن مجلس الاحكام البالغ فيه قدر المرتب شهري مائتين وثلاثة عشر الف ومائتين ثمانية وثمانين غرش وخمسة عشر فضه والوفر اربعة عشر الف وستماية اثنين واربعين غرش وخمسة وعشرين فضه وقد وافق ارادتنا الاجرى بموجبه من ابتد تاريخه انما يعطى الذوات الذى كان صار تنقيص ماهيتهم وصدر امرنا الى الداخلية بابقاها كما كانت يعاملوا بموجب امرنا المشار عنه والوفر فما يكون رقت منه يعتبر فيه تواريخ الرقت والباقي يرفت من تاريخ وصوله ويححرر للمالية بالرفت والقيد على وجهها ذكر ويجري ادارة الاشغال بالدقه والاستقامة وفي اخر السنه ان تظاهر لزوم وفر او زيادة شى يححرر عنه للداخلية للتظر فيه وبنا عليه اصدرنا امرنا هذا اليكم من اجل ذلك

١٨ رسة ١٢٧٤

ختم

( محمد سعيد ) خديوى مصر المعظم

نمره ٩ من القلمه السعديه

~~~~~

## قرار المجلس الخصوصي

انه برؤية وتنظيم تراتيب الدواوين والاقاليم والمصالح بالمجلس الخصوصى وبالجملة قد نظر في ترتيب مجلس الاحكام المصريه فجري ترتيب العمال والمامورين وككافت الخدمه السايده بحسب اقتضا المصلحه كما لاح بالمجلس حسب الموصح بهذا وبلغ مقدار الذي تقرر ترتيبه شهري مبلغ  $\frac{1}{10}$  فقط مائتان وثلاثة عشر الف غرش ومائتان ثمانية وثمانين غرش وفضه خمسة عشر لا غير من اصل ما كان مرتب مبلغ

— فيصير الوفير شهري ٧٠ ١٤٦٤٢ فقط اربعة عشر الف غرش وستماية  
 ٢٢٧٩٣١ .. اثنين واربعون غرش وفصه خمسة وعشرون لا غير فيعتمد هذا الترتيب واجرا العمل  
 بمقتضاه اعتبارا من تاريخ صدور الامر العالي واما المرفوتين والمستغنى عنهم الحال  
 فالذي سبق رقتهم يكون اعتبار الخصم بماهيتهم لعاية تاريخ رقتهم والمستغنى عنهم الحال  
 فيجري رقتهم من تاريخ وصول هذا الترتيب في محله هذا ما استقر عليه راي المجلس  
 الخصوصي ١٢ ر سنة ١٢٧٤

حتم	حتم	حتم	حتم	حتم
مصطفى على	امين شكري	عزت عبدالله	محمد امين	حافظ خليل
حتم	حتم	حتم	حتم	حتم
ابراهيم ادهم	على ذو الفقار	حسن فواد		

### ترتيب مجلس الاحكام المصريه

نهر  
 سعادة ذو الفقار باشا رئيس المجلس  
 ١٢٥٠٠ ٠٠ ماهية  
 ١٥٤٦٦ ٥ ١ ٢٩٦٦ ٠٥ بدل تعين  
 حضرات الاعضا

احالي ماهية بدل تعين

نهر  
 ١٥٤٦٦ ٥ ١ ١٢٥٠٠ ٥ ٢٩٦٦ سعادة عبد اللطيف باشا  
 ١٥٤٦٦ ٥ ١ ١٢٥٠٠ ٥ ٢٩٦٦ ، على باشا برهان  
 ١٥٤٦٦ ٥ ١ ١٢٥٠٠ ٥ ٢٩٦٦ ، امين باشا  
 ١٣٤٦٦ ٥ ١ ١٠٥٠٠ ٥ ٢٩٦٦ ، حسن باشا رافت  
 ١٠٥٤٢ ١٥ ١ ٨٠٠٠ ١٥ ٢٥٤٢ حصرة استعان بك  
 ٦٥٠٩٣٥ ١ ٥٠٠٠ ١٥٠٩٣٥ ، رناله مصطفى بك

نفر  
١٥٤٦٦ ٥

اجالي ماهية بدل تعين

نفر

١	٦٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١٥٠٩	٣٥	حضرة حسين شرين بك
١	٦٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١٥٠٩	٣٥	« ستانیه لی خليل بك
١	٦٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١٥٠٩	٣٥	« محمد بك حافظ
١	٦٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١٥٠٩	٣٥	« حسن بك شعيره من اهالي
١	٦٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١٥٠٩	٣٥	« احمد قاضي بك
١	٦٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١٥٠٩	٣٥	« حسن بك شريعي
١	٦٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١٥٠٩	٣٥	« عیداروس بك الحوة
١	٦٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١٥٠٩	٣٥	« احمد بك ابو مناع
١	٦٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١٥٠٩	٣٥	« همام بك

٢٩٥٠٥ ٢٥ ١٠٦٠٠٠

١٥ ١٣٥٥٠٥ ٥

٣٠ ١٥٠٩٧١ ١٦ معاوين

الجملة ماهية بدلى تعين

نفر

١٠	٣٢٠٣	١	٢٧٠٠	١٠	٥٠٣	جاهين بك من الرتبة الثالثة
١٠	٣٢٠٣	١	٢٧٠٠	١٠	٥٠٣	« راعب بك
٥	١٤٥١	١	١٢٥٠	٥	٢٠١	سليمان افندي من الرتبة الخامسة
٥	٨٠١	١	٠٦٠٠	٥	٢٠١	جركس حسن عصمت افندي

يوزباشه

١٤٠٨ ٣٠ ٧٢٥٠

٤ ٨٦٥٨ ٣٠

تقر

٤

---

 ٨٦٥٨ ٣٠

١ قلم مضبطة

تقر

١	ريس حسين فهمي اقندي وظيفة	٤٥٠٠
١	اكنجي محمد امين	٢٥٠٠
١	خليل اقندي وهي	٢٠٠٠

٢ مترجين

تقر

١	علي اقندي وهي	١٥٠٠
١	محمد همت اقندي	١٥٠٠
١	محمد رفعت اقندي	٠٦٠٠
١	محمد امين اقندي	٠٦٠٠
١	مصطفى وهي اقندي	٠٦٠٠
١	محمد كامل اقندي	٠٢٥٠
١	عبد الله اقندي	٠٢٥٠

١٠ ١٤٣٠٠

٣ قلم توري

١	ريس محمد توفيق اقندي وظيفة	٤٠٠٠
---	-------------------------------	------

١	علي اقندي رضا	١٥٠٠
١	خليل زهدي اقندي	٠٦٠٠
١	محمود وهي اقندي	٠٥٠٠
١	ابراهيم ادهم اقندي	٠٥٠٠

٠٥ ٠٧١٠٠



		نفر	٤	٥٣٠١ ٥
		نفر	٤	٢٨٠٠
٧ ورشه قبلي شرحه		٤	٢٨٠٠	
٨ ورشه بحري شرحه		٤	٢٨٠٠	
كتاب التحقيق				
		نفر	١	١٥٠٠
		٢	١	٧٠٠
		٢٢٠٠		

		١٦	١٦١٠٠	٣٩	١٨٦٣٣١ ٢٥
كاتب العلما تابع قلم عربي		١	٥٠٠		
كاتب تحريرات النمر		١	٥٠٠		
وتسديد دفاتر القلم					
كاتب السجلات ومحافظ		١	٥٠٠	١٩	١٧٦٠٠
اوراق القلم					

## علما وايام وماذن

		١	٢٥٠٠		
« الشيخ محمد الرافي عالم		١	٢٥٠٠		
« على البقلي شرحه		١	٢٥٠		
« صالح الباقي ايام		١	١٥٠	٤	٥٤٠٠
« ابراهيم شيانه مآذن					

نقر	حـ	نقر	حـ
٦٢	٢٠٩٣٣٣١	٢٥	٢٠٠
٦	١٢٠٣	٣٠	٢٥
تابع ما قبله			
مذكورين خرص فية النفر شهري			

نقر	حـ	نقر	حـ
١	١٠٠	٨	٦٤٠
٩	٧٤٠	٨٠	٨٠
فراشين			
فراش باشه			
فراشين فيه شهري			

نقر	حـ	نقر	حـ
١	٢٠٠	٥	٢٢٥
٦	٤٢٥	٤٥	٤٥
سعاء			
ساعي باشه			
سعاء			

نقر	حـ	نقر	حـ
٣	٢٤٠	٨٠	٨٠
١	٧٣	بواب	بواب
سقارين			

مذكورين مطبعية لعملية الداخلية والمجلس والجهادية

نقر	حـ	نقر	حـ
١	٨٠٠	١	٢٥٠
١	١٠٠	١	١٢٥
٤	١٢٧٥	٩١	٢١٣٢٨٨
رئيس المطبعة الدواوين			
المشروحة اعلاء			
١٥			

قصر	١٥	٢١٣٢٨٨	٩١	تاج ماقبله
				بيانه
				اصلاه حكم الكشف
			٢٢٧٩٣١	تنزيل وفر والذي مستغنى عنه الحال ويلزم رفته
				يتحرر كشف باسمهم بمعرفة سعادة رئيس المجلس
				وبموجبه يجرى الرفت
				اصل الوفرة
				٢٥٠١ ٢٠ من المعاوين
				١٥٠٠ قلم مضبطه
				١٦٠٠ قلم توري
				١٠٠٠ قلم عرضحالات
				٧٤١ ٥ مراد اقندي كاتب توري
				الذي توجه بلاد
				الروم باجاره ولم
				حضر
				٢٧٠٠ كتاب قلم عربي
				١٤٩٠١ ٢٠ ٤٨٥٨ ٣٥ مذكورين نذكر عنهم
				تحت الحصور
				٢٥ ١٤٦٤٢ ٣٥ ٢٥٨ تنزيل عن قيمة الزيادة جميعه
				بوظيفة المطبعيه

---

 ٩١ ٢١٣٢٨٨ ١٥

فقط مائتان وثلاثة عشر الف قرش ومائتان ثمانية وثمانون قرش  
وفسه خمسة عشر والنهر واحد وتسعون لا غير



## ملحق نمرة ١٦

## قانون رؤية الدعاوي بمجلس قوميون مصر

لما عزم سعادة اقدما ولي النعم على سرعة نهو الدعاوى المقامة على بعض الرعايه المحليه بخصوص مواد سياسيه مدنيه سبق تقديمها الى ديوان محافظة مصر من بعض رعايا الممالك الموكله من طرفها نواب عنها بالقطر المصري تعلقه ارادته السنيه بان يصير تشكيل مجاس قوميون تعرض القضايا عليه والنظر فيها بمعرفته

## البند الاول

مدة دوام هذا المجلس تبقى مستمره بقدر الزمن اللازم لنهو الدعاوى المتقدمه لديوان المحافظه المذكور لغاية اليوم المتم للواحد والثلاثين من شهر ديسمبر سنة ٦١ الموافق ٢٩ جاد اخر سنة ٧٨

## البند الثاني

كيفية تشكيل مجلس القومسيون تكون على الوجه الاتي

عدد	
١	ريس المجلس عزتو سليم باشا الجرايري
١	اعضا سيد عفاوي افندي برتبه ثاكه
١	اعضا سليمان نحائي افندي رتبه قايمقام
١	اعضا من الاوروبين الخواجه عابده
١	اعضا من الاروام الخواجه موسى عبود
١	اعضا من الاسرائييين الخواجه بومطوب
١	اعضا من الارمن مقرديش بيده

## البند الثالث

في الشهر التالي لاعلان صدور هذا القانون الى قنصليات الممالك الموكله من طرفها نواب عنها بالقطر المصري ينبغي ان تقدم اصحاب الدعاوى السابق منهم تقديمها الى محافظة مصر تقريراً مكتوباً واصح اليان على قدر الامكان باللغة العربية معنوا

بعنوان رئيس مجلس القومسيون تقديم التقرير المذكور يكون بواسطة القنصلاتو التابع لها صاحب الدعوى ومن طرفها يصير ارسال ذلك التقرير الى مجلس القومسيون بمعرفة ديوان محافظة مصر

#### البند الرابع

التقرير المذكور يلزم ان يكون مشتملا عاليا هو اتى ادناه  
اولا تاريخ اليوم والشهر والسنة وكذا اسم وصناعة ومحل توطن المدعي او وكيله اذا اراد ان يقيم وكيل عنه في دعواه  
ثانيا اسم وصناعة ومحل توطن المدعي عليه اذا كان محل توطنه معلوما لدى المدعي  
ثالثا بيان الدعوى ببيان محملا وموضوعها مع ذكر ما يرتكن عليه المدعي من الادله والبراهين

رابعا بيان ما يكون موجودا عنده من اوراق وسندات يستند عليها

#### البند الخامس

رئيس مجلس القومسيون يوشر بعلامته على زيل التقرير الذي يصير ارساله بواسطة ديوان محافظة مصر الى محل توطن المدعي عليه مع تكليفه بتقديم جواب في المواعيد المقرره بالبند الاتي

#### البند السادس

مدة الوعده تكون شهر واحد اعتبارا من تاريخ يوم الاعلان المحرر من محافظة مصر ان كان محل توطن المدعي عليه يوجد باحدى الجهات الكائنه بين المحروسه واسكندريه وبني سويف والفيوم وتكون مدتها شهرين ان يكون محل توطنه ابعد من الجهات المذكوره لعاية اصواو ويكون مدتها اربعة شهور لمن يكون محل توطنه بالمديريات الموجوده من اصواو وطالع

#### البند السابع

في بحر المدد التي توضح بيانها في البند السابق يجب على المدعي عايه ان يقدم جوابه الى حصرة رئيس مجلس القومسيون بواسطة ديوان محافظة مصر وفي نفس المده المذكوره يدعى له ان يحضر الى المحروسه بنفسه ويسكن بها لعاية نهو الدعوى المقامه عليه او يقيم وكيل من طرفه مستوفيا لجميع الشروط يتصرف عنه ليقوم مقامه ايمام ارباب مجلس القومسيون في كل كئيه وحزويه

## البند الثامن

بحواب المذكور ينبغي ان يكون مينا فيه جميع السندات والادله والبراهين التي يحتاج بها المدعي عليه على المدعي والمستندات الموجوده ترسل صورتها مع الجواب او ترسل هي بنفسها لتحفظ تحتيد كاتب المجلس يلزم ان يتوضح في الجواب المذكور ايضا حضور المدعى عليه بالمحروسة ان كان حصر بها وفي هذه الحاله يذكر به كذلك مع الدقه والضبط محل توطنه او يتوضح فيه اسم وصنعة ومحل توطن الشخص الذي اختاره وكيله عنه في المرافعه

## البند التاسع

اذا لم يحضر المدعي عليه بالمحروسة في المواعيد المكرره ببند ( ٦ ) او لم يوكل له وكيل عنه بمصر حسب المكرر ببند ( ٨ ) او اهل نسيا منه في اجري اعلان حضوره بالمحروسة او في اقامته وكيل عنه في دعواه فالمدعي عليه المذكور يعتبر مقصرا ويحكم عليه في عيابه حسبما يتضح من نتائج المدعى

## البند العاشر

اذا كانت السندات الاصلية موضوعه عند كاتب المجلس لا يجوز لاحد الاحصام ان يطلع عليها او ينقل صورتها الا بحضور الكاتب المذكور

## البند الحادي عشر

كاتب المجلس يعطي وصلا بالسندات التي يستلمها ويبين فيه تواريخها ومضمونها ويكون عنده دفتر لقيده ما تقدمه الاحصام من ورق وسندات على حسب تواريخها

## البند الثاني عشر

يجب على المدعي في بحر خمسة عشر يوما تمضي من تاريخ اعلانه بحواب المدعى عليه ان يرسل جوابه عن جواب المدعي عليه حسبما هو مكرر ببند ٣ كذا يجب على المدعى عليه في الوعده المذكوره اعتبارا من يوم الاعلان الذي يرسل اليه من ديوان المحافظه ان يرسل حواب الثاني عن جواب المدعي المذكور

## البند الثالث عشر

اذا مضت مدة المواعيد المكرره اعلاه ولم يجاب احد الاخصام او تقدم لمجلس القومسيون بجواب الثاني عن الجواب فيحوز للحصم صاحب القايد ان يقيد دعواه في دفتر الدعاوى المستعده لقطع الحكم فيها

## البند الرابع عشر

الدفتـر المذكور يحفظ تحتيد كاتب المجلس لاجل ان يقيد فيه ما يكون مستعدا للحكم من القضايا التي يصير عرصها ورؤيتها حسب تاريخ قيدها به الدعوى تكون مستعدة للحكم فيها عند ما يصير من المدعى عليه تقديم الجواب الثاني عن جواب المدعى او اذا انتهت المواعيد المكرره لتقديم الجواب الاول من المدعى عليه او جواب المدعى عن جواب المدعى عليه او الجواب الثاني من المدعى عليه عن جواب المدعى بدون ان يقدم احد الاخصام شيا مما ذكر

## البند الخامس عشر

في مدة الخمسة عشر يوما التـاليه لقيد الدعوى بدفتـر الدعاوي التي تحت الحكم يتحرر خطاب من حضرة ريس مجلس القومسيون باشعار الاخصام او وكلاهم وذلك الخطاب يصير ارساله لهم كما السوابق في ارسال خلافه ويتوضح لهم فيه بيان اليوم والساعة التي يصير عرض الدعوى فيهما على ارباب المجلس لاجل سماع ما تبديه الاخصام بمواجهة بعضهم من الادله الوقعية والحقوق المذكورة في سندات واوراق كل منهم

## البند السادس عشر

اذا تراى لمجلس القومسيون ان الدعوى المحولة عليهم ليست من خصايصه يصرف النظر عنها ولو لم يعرض احد الاخصام لتنى تعلقها به

## البند السابع عشر

للمجلس ان يجمع في قرار واحد بين رفض دعوى من ادعى ان القصيه ليست من خصايصه وقطع الحكم في موضوع القصيه انما يكون ذلك على قسمين منفصلين قسم مختص بذكر ما يثبت كون القصيه من خصايص المجلس والثانى بابدا ما يثبت عليه الحكم المختص بموضوع القصيه

## البند الثامن عشر

اذا ادعى احد الاخصام عدم معلوميته احد السندات وطعن فيه بانه زور وكان الحصم الاخر مصرا على الاستناد عليه فالمجلس ان يحكم في هذا الامر العارض او يحيل تحقيقه لمحل الاقتصى وفي هذه الحالة لا يحكم في القصيه الاصلية بسى حتى ينتهي تحقيق هذا الامر

## البند التاسع عشر

إذا لزم الحال تعيين ال خبره او اجرا تهيش او تبين اشيا بين الاخصام فيجب على مجلس القومسيون ان يعين رسما واحد او جملة من ال الخبره  
بند عشرون

إذا استصوب مجلس القومسيون اثبات القصيه بالشهود فيجربى العمل فيذلك على الوجه الاقنى وهو ان يجب على الشهود يحملوا بانهم يقولون بالحق ولا يكتمون شيا ولا يقولوا غير الحق في جميع المواد المطلوبه منهم اذا الشهاده عليها تلك الشهادات يصير اخذها بالكتابة وامضاها من طرف الشهود ما لم يقرروا بعدم اقتدارهم على الكتابة فى هذه الحاله يصير درج تقريرهم في المذاكرة التي تعمل بهذا الخصوص

## بند ( ٢١ )

للقونسلاتو التابع لها المدعي ان ترسل من طرفها ترجمانا واحد ليحضر بالمجلس المتعقد حسب المنصوص بالعهدنامات

## بند ( ٢٢ )

إذا طلب احد الاخصام التعجيل في نهو قصيته لسبب مهم فليريس مجلس القومسيون عرض الطلب المذكور على ارباب المجلس في المجلس المتعقد عقب ذلك الطلب وفي هذه الحال يسوع للمجلس ان يصدر امره باحرا معمول هذا الطلب عملا موقتا اذا رأى في تاخير مضره بشرط ان لا يترتب على ذلك الاجرى ضرر لحقوق احد الاخصام الحارى في حقه ذلك الطلب

## بند ( ٢٣ )

يجب على محاس القومسيون ان يسادر بالمداولة في القصيه بمجرد ما سمع قول الاخصام ومع ذلك اذا كانت القصيه تستوجب التاخير فلابد محاس ان يوجر منطوق الحكم الى اقرب محاس من المجالس التي تعقد عقب ذلك بشرط ان لا تتجاوز مدة ذلك التاخير اربعين يوما

## بند ( ٢٤ )

المداولات واعطا الارا يصير احراء سرا لا يعلمها الا اعضا مجلس القومسيون فقط ويلزم ان تكون الاعضا اصحاب الراى حاضرين في كل مجلس منعقد للنظر في

القضية واما اذا تفرقت الارا فيجب على اعضا مجلس القومسيون ان يعينوا بمعرفتهم  
عضوا موقتا يطلع على جميع اوراق القضية وسنداتها ويحضر في احد المجالس المنعقدة  
فيما بعد ويعطى رايه بانضمامه في الراى الى الحزب الذي يرجحه من الطرفين

بند (٢٥)

قرارات المجلس على نوعين فرعين واصليين  
فالفرعين هي التي تختص بفرع من المسئلة والاصايبه هي التي تقطع الحكم في  
موضوع المسئلة

بند (٢٦)

القرارات الاصلية لا بد ان يتوضح فيها بيان الاشيا الاتيه ادناه  
اولا اسم ومحل توطن الاخصام او وكلاهم ان كان لهم وكلا  
ثانيا مصمون القضية على حالها كما عرضت من الاخصام  
ثالثا الاسباب التي اتبى عليها الحكم  
رابعا منطوق الحكم

خامسا تاريخ اليوم والشهر والسنة والمحل الذي صدر فيه الحكم المذكور  
سادسا امضا الاعضا الدين صدر عنهم ذلك الحكم وامضا كاتب المجلس

بند (٢٧)

الاحكام الفرعية يدكر فيها فقط البيانات الموصحه بجمرة اولاوراسا وخامسا وسادسا  
من البند السابق

بند (٢٨)

الحكم في القضايا يكون باغلبية الارا ويصير جمعها بمعرفة ريس المجلس ويبعدوا  
الاعضا ارايهم بشرط ان يتبدا بالراي اصغرهم سنا ثم من يليه منهم في السن واحد بعد  
واحد حتى ينتهوا وبعد ذلك ريس المحاس او من هو قايم مقامه يكون رايه ختامهم

بند (٢٩)

متى صار امضا القرارات المذكوره فريس مجلس القومسيون يامر بتلاوتها بوقته  
على الاعضا الحاضرين في المجلس المعقد

بند (٣٠)

كل قرار يحكم فيه مابدا اليمين لا بد وان يدكر فيه المواد المقتضى الحف عليها

## بند (٣١)

تادية اليمين يكون امام مجلس القومسيون ويصير الحلف عايتها بالكتب المقدسه المتعلقه بديانة الشخص الماروم باذا اليمين انما ينبغي لرئيس المجلس ان يعطى الشخص ويعلمه باهمية الامر المطلوب منه اذا اليمين عليه وما يترتب عليه والعواقب الباطنه والطاهره والعقابات التي يستحقها من ثبت فيها مداته ادى يمينا باطلا

## بند (٣٢)

اذا قصر المدعي عن الحضور او عن اقامة وكيل عنه في اليوم المعين لابعقاد المجلس يودن للمدعي عليه بالانصراف ومع ذلك للمدعي المذكور المناقصة فيما بعد في الحاله المعلومه ببند ٣٦

## بند (٣٣)

اذا قصر المدعي عليه عن الحضور او تاخر عن تقديم الاوراق والسندات المييه ببندي ٧ و ١٢ في المواعيد المقرره فالحكم يعطى في غيابه ويسلم للمدعي فيما ادعى به ان ثبت وتحققت صحة دعواه

## بند (٣٤)

الحكم في غياب احد الاحصام يجرى مفعوله بعد الاعلان بيوم واحد الا ان يقدم من طرف المحكوم عليه مناقضه

## بند (٣٥)

لا تقبل المناقضه بعد مضي شهر كامل اعتبارا من تاريخ يوم الاعلان

## بند (٣٦)

لا تقبل المناقضه من المناقض الا اذا اثبت بسد قوي يكون سبق ارساله منه الى مجلس قومسيون مصدر في المواعيد المقرره بالبند السابق ان المانع له عن الحضور في يوم انعقاد المحاس او عن تقديم سندات كان ناشيا عن قوه حبريه وحيدد للمحاس ان يحكم في طرف التمايه ايام اما بقبول تلك المناقضه واما برفضها ويكون صدور الحكم في اودة سر المجلس بدون حضور الاخصام

## بند (٣٧)

لا يقبل المناقضه في حكم صدر سى مناقضه اوئى

بند (٣٨)

إذا قبل مجلس القومسيون مناقضه في حكم صدر منه يصير تأخير اجرا معمول ذلك

بند (٣٩)

إذا لم تحصل المناقضة في المواعيد المقرره فيلزم في جميع الاحوال رفضها بريس المجلس بنا على حصول طلب بمجل

بند (٤٠)

إذا قبل مجلس القومسيون المناقضة من المحكوم عليه يصير استمرار رؤية القضييه بمواجهة الاخصام

بند (٤١)

إذا تاجر الطرف المناقض عن الحضور ثاني مره فالحكم الصادر من مجلس القومسيون لا يمكن نقضه ويجري مفعوله في الوقت والحال

بند (٤٢)

لا يمكن منع اعضا مجلس القومسيون من الاشتراك في رؤية القضايا الا اذا وجدت فيهم الاسباب الاتيه ادناه

الاول اذا كان بينهم وبين الاخصام او بين احدهم فقط قرابه ونسب

الثاني اذا كان بينهم وبين احد الاخصام دعوى

الثالث اذا ثبت ان احد الاعضا اعطى نصيحة بشأن الخصومه او سبق منه مرافعه

فيها او كتب شيئا يتعلق بها

الرابع اذا ثبت انه ادى شهاده مخصوصه

الخامس اذا ثبت انه قبل هدايا من احد الاخصام من ابتدا انفتاح الدعوي

بند (٤٣)

الخصم الذي ياتمس منع احد الاعضا من الاشتراك في رؤية دعواه يجب ان

يوضح ذلك الالتماس في جوابه الاول ما لم يكن السبب المستوجب لمنع العضو المذكور

قد حدث فيها بعد

بند (٤٤)

الاستدعا بعدم قبول ال الخبره يسوغ تقديمه عند وجود الاسباب السابقه الذكر



بشرط ان يكون حصول الاستدعا المذكور في بحر الثلاثة ايام الجارى فيها تعيينهم

### اصول عمومية

#### بند (٤٥)

يسوغ اعمال الابلو عن القرارات التى صدرت من مجلس القومسيون في مواجهة  
الاضام ويصير اعلان طلبه لحصرة رئيس المجلس المذكور بواسطة ديوان محافظة  
مصر في الشهر الذي اعلن فيه القرار  
ولا يجوز اعمال الابلو في الحالات التى صار فيها رفض المناقضة وينبغى ان يذكر  
في استدعى طلب الابلو بيان الاسباب التى يتحسرها طلب الابلو على نطلان  
الحكم الصادر

#### بند (٤٦)

مجلس القومسيون يبني احكامه الصادره منه على الشرائع والقوانين المعمول بها في  
الدولة العليا مع اعتبار الاصول المرعية بالفطر المصري

#### بند (٤٧)

يصير رفع الابلو الى مجلس الاحكام

#### بند (٤٨)

المواد المتعلقة بالعقارات ليست من خصائص مجلس القومسيون بل يصير احالة  
النظر فيها على الشرع الشريف وكذلك المواد المتعلقة بالاوقاف يلزم النظر بالجهات  
التابعة لها الاوقاف المذكورة

#### بند (٤٩)

المواد المتعلقة بالزراعة ليست من قبيل العقارات بل يصير رؤيتها والنظر فيها  
بمعونة مجلس القومسيون

#### بند (٥٠)

طلب الاصرارات والخسائر الناجمة من مواد متعاقه بالعقارات او بالاوقاف لا  
ينظر فيها مجلس القومسيون الا من بعد صدور حكم على موضوع القضية من الجهة  
التي تكون من خصائصها ومن بعد ان يثبت لدى المجلس القومي اليه ان المدعي يبد  
حق في العقارات او في الوقت الجارى في شأنه الخصومه

بند (٥١)

تنفيذ الاحكام الصادره من مجلس القومسيون يكون بمعرفة الجهة المتسلطه على  
الشخص المحكوم عليه



## ملحق نمرة ١٧

مجلسا اقاليم بحري وقبلي

قرار الجمعيه بمجلس الاحكام

حيث ان مجلس الاحكام السابق رفعه موقتا ضمن المجالس التي رفعت قد صار  
تشكيله فيما تقدم وفي هذه الدفءه صار علاوة الاعضا اللازمه اليه ايضا ومناسبة ذلك  
صدره الاراده السديه بتشكيل مجلسين آخرين لرؤية وفصل الدعاوي التي تحصل بالاقاليم  
القبليه والبحريه فبنا على ذلك قد ترتب الروسا والاعضا والمعاونين والكتبه وسائر  
الخدمه اللازمه لهذين المجلسين بشرط ان يكون احدهما بطنطا ليحتص برؤية الدعاوي  
التي تقع بالاقاليم البحريه والحيزه والاخر باسيوط ويكون مناطا برؤية الدعاوي التي  
تقع بالاقاليم القبايه ومديرتي بنى سويف والفيوم وقد تضمنت هذه البنود المشتمله على  
بعض تعليمات وتفهيمات فيما يتعلق بادارة هذين المجلسين

## صورة البلاغ باعتمادها

انه من مقتضى بند ١٠ و ١١ من اللايحه والمقدمه المشتمله على بيان اجراءات  
مجلس قبلي وبحري الذي صار تشكيلهم بنا على الاراده الصادره اليها سيبحري تقديم  
مضابط الدعاوي التي يصير رؤيتها بالمجلسين المذكورين الى مجلس الاحكام ومن بعد  
مناظرتهم به يصير تحرير الخلاصات اللازمه عنهم وتنقدم الى المعيه السديه حسب  
السوانق فالامل معلومه بمجلس الاحكام بكيفية اجراءات هذين المجلسين الموصحه بهذه  
اللايحه ويتبع الاجرا بموجبها يقتضي ابقا لسحتها هذه المختومه من طرفا ومن طرف  
حصرات الدوات الدين كانوا بالجمعيه بمجلس الاحكام

## اللائحه

## بند اول

القانون تامه الهمايونيه والعهدنامه ولايحه الاطيان وقانون المعاش والزيل والاوامر الصادره مؤخرا بخصوص اللايحه المذكوره وقانون المعاش مع قانون التجاره ايضا ولو ان كل ذلك معلومين لدى حضرات روسا المجلسين والاعضا لكن من حيث يقتضي اطلاعهم على جملة ذلك ايضا في بداية الامر كما يجب فيلزم ان حضرات روسا المجلسين يطلبوا من مجلس الاحكام من كل من ذلك نسخه واحده

## بند ثاني

بما ان الدعاوي التي يلزم احوالها من المديريات الى المجلسين فهي موضحه بالقانون تامه فهذه الدعاوي والتي تظهر وتكون غير مندرجه بالقانونتامه او ما يشا به لها من الدعاوي وعلى الخصوص الدعاوي التي يترتب عاها الحبس زياده عن مدة شهرين او التزيل من الرتبه او الطرد او التني او اللين او الاستخدام في الاشغال السفليه فهؤلاء من بعد اجرا التحقيقات اللازمه عنها بمعرفة حضرات المديرون يصير تقديمها الى المجلس التاسع الى المديرية ولدى ورودها يقتضي قبولها واجرا المقتضي حسب ما هو موضح بالقانون تامه

## بند ثالث

القاتلين والساعين بالفساد الذين يظهروا بالاقاليم من ارباب الجنايات ان من المعلوم ان دعاويهم من الاقتضي رؤيتها بمجالس الاقاليم وفصلها واثباتها تواترا كما هو ميين نكل من الماده الثالثه والنامنه والفصل الاول من القانون تامه الا انه تطبيقا الى بند ١٣ من البنود المحصوه بمخدمه وحركة حضرات مديرون الاقاليم والى بند ١٣ ايضا من البنود المتضمنه فروع وظايف المجالس يحى على حضرات المديرون ان يجرون التمحصات الابتدائيه فن الاجرا على وجه ما ذكر في تلك القضايا يقتضي ان كل مديرية ترسل اوراق التحريات الابتدائيه ومن يلزم الى المجلس التاسع الى ومن كان يقتضي ارساله متحفظا عايه يصير ارساله مع محوصين

## بند رابع

من حيث ان الدعاوى المقتضى نهوها بجهاتها بدون احالتها على المجالس موضحة بالقانون فهذه الدعاوى او الدعاوى التي غير مندرجه في القانون المشابه لها او الدعاوى التي يترتب عليها الحبس مدة شهرين يكون فصلها بمعرفة حضرات المديرين وكذلك اذا لزم عزل احد المشايخ او احد مستخدمي المديرية بمقتضى القانون فيكون مفوضا لحضرات المومى اليهم وبما ان مادة جمع العساكر وارسالها للجهاديه متعلقه بهم ايضاً فالدعاوى التي تنشأ عن ذلك تكون محوله على عهدتهم ولا يصير قبول شي منها بالمجالس راساً الا بآراءه سديه واما اذا حضر احد اصحاب الدعاوى المذكوره وقدم اعراضا للمجلس يشكي من تاخير نهو قضيته فلا موجب او من عدم نهوها على وجه الحقانيه ويرغب النظر فيها بالمجلس فيتحرر من المجلس لحضرات المديرين مؤكداً بخصوص الدعاوى المدعى تاخيرها واما الدعوى التي قيل عنها انها لم تنظر بوجه الحق يتحرر عنها من المجلس للمديرية ابتداءً بالاستفهام عن نهوها وعدمه ومتى ورد جواب من المديرية يهيد نهو القضية المذكوره فتنظر مفاوضات اوراقها بالمجلس وادا حصل اشتباه في التحقيق الواقع واقتضى الحال لاعادة التحقيق لاجل اطهار الحق فيصرف النظر عن التحقيقات المذكوره في الاوراق ويصير استئناف التحقيقات المقتضيه بمعرفة المجلس واصدار المصبطه بما يترأى ان كان ناحية المدعى او عدمه ومن بعد صدور هذه المصبطه اذا كان المدعى المذكور ما زال يشكي لا يسمع شكواه اذ لا يكن له حق في التداعي ثانياً واما ان كان جواب المديرية الذي يعطى بها على الاستفهام الالبندائي الذي يحرره المجلس عن الدعوى المذكوره يهيد عدم اتمامها فمن حيث قبل اتمام الدعوى لا يقال انها نظرت على غير حق فيعطى الجواب للمشتكي بذلك واما اذا كان من بعد نهو الدعوى المذكوره بمعرفته المديرية صاحب الدعوى لا يقتنع بحكمها وتشكي للمحاسن فتل هذه الدعوى يصير رؤيتها بالمحاسن على الوجه المرسوم اها

## بند خامس

حيث ان الصرب استعوض بالحبس بمقتضى الارادة السديه فارباب الخنايات المستحقين الصرب يحازون بالحبس والتضايي التجاره لا يصير قبولها بالمحاسن بل ترد الي الجهات الوارده منها لاجل احالتها الي محاسن التجاره واما ان اتهمنا المدعى والمدعى عليه على رؤية تصيتهما المتعلقه بالتجاره بمحاسن الاقاليم واستدعيان ذلك فمن بعد

أخذ السند القوي منهما بأنهما يعتبران حكم المجلس حكما قطعيا ويقتنعان بدون ابللو  
يصير رؤية وفصل الدعاوى المماثلة لذلك بالمجلس على الوجه المشروح بوجه الاستئنا  
بصفة كونه جمعية حكم مندوبه لذلك

#### بند سادس

وان كان من المعلوم ان الاوراق التي ترد للمجلس هي بنمرة الجهات وتنظر بالترتيب  
الا انه لاجل زيادة الضبط والربط يلزم ايجاد دفتر فهرست مخصوصا لقيد الدعاوى  
بنمره متسلسله بمعنى انه اذا ورد للمجلس عشرة دعاوى في اول يوم يصير قيد مضمون  
الدعاوى المذكوره وتوارىخها وجهات ورودها مع توارىخ الورد بتسلسل النمره من واحد  
لغاية عشره واذا ورد في اليوم الثانى خمسة دعاوى تعتبر بنمرة الاولى فيهم احدى عشر  
وهكذا بالتسلسل حتى ان الدعوى الخامسة عشر تعتبر بنمرة خمسة عشر وتفيد بالبيان  
والاسلوب السابق ذكره بالدفتر المذكور بحيث اذا فرض ورود خمسمائة دعوى للمجالس  
لعاية ختام السنه تكون نمرها خمسمائة ايضا وهكذا نمر ما يرد من الدعاوى للمجالس في  
السنه الجديده تكتب بدفتر نمره جديد على حسب البيان السالف ذكره ويبتدا فيه من  
نمرة واحد وعلى وكيل المجلس ان يوضع بقلمه تارىخ الورد على المحاطبات الوارده  
وكذلك العرضخالات التي تتقدم للمجلس لا تعطى لاحد من طرف اصحابها بل  
يوضعونها في الصندوق المنلوق المخصص لذلك حسب ما كان جاري بالمجالس السابقه  
وكيل المجلس في صباح كل يوم يفتح الصندوق المذكور امام المجلس ويوضع تارىخ  
الورد على العرضخالات التي توجد به ثم يعطيها للكاتب وتقرأ هذه العرضخالات بالمجلس  
بالترتيب على حسب توارىخ الورد وعلى المجلس ان يقدم في كل خمسة عشر يوم كشف  
لمجلس الاحكام ببيان القضايا الموجوده به وما هو منها في اليد وما هو متاخر لسبب  
من الاسباب ويتوضح في الكشف المذكور كيفيه التأخير وسببه

#### البند السابع

من حيث وضع نمر على الدعاوى كما موضح بالبند السادس فالدعوى التي تنظر  
بالمجلس فهي دعوة نمرة واحد وبعده نمرة اثنين وثلاثه ويعتبر بالتوالي رؤية الدعاوى  
الاخر فقبل اتمام الدعوى الاولى لا تنظر الدعوى الاحيره انما اذا كان يقتضى تأخير  
الدعوى الاولى تحت سؤال او لورد جواب من اي جهة فالدعوى التي من بعدها  
لا مانع من رؤيتها بتاثير الوكيل على اوراق القضية حسب تسبب الرئيس واعضا

المجلس واما ان كان بحسب الاقتضي استازم الحال لتقديم دعوي عن الدعاوي لاجل رؤيتها في اليوم التي وردت فيها فبالحد راي ارباب المجلس يصير تقديمها ورؤيتها ومن حيث دعاوي القتل ايضا لا تقاس بساير الدعاوي فيصير تقديمها على الدعاوي المذكورة فيهذا البند ويجري تحقيقها في الحال والوقوف على حقيقة تتيجتها وعلى وجه ما ذكر يعتبر دعاوي القتل ايضا بمره مخصوصه بالتوالي ويجري تحقيقها مع اجرا مقتضاها اول باول كما هو مبين انفا

#### البند الثامن

اذا لزم الحال جلب اشخاص من جهتين او ازيد لاحد المجلسين لاجل استوفا تحقيق دعوي قاولا يصير طلب الاشخاص الذين بالجهات المتباعدة ويطلب الافاده من محل الارسال بواسطة التلغراف عن التاريخ الذي يكون فيه ارسال المطلوبين ومتى وردت الافاده يقدر بالتخمين ايام ورودهم للمجلس وثم يتحرر لاجله اللازمه بشأن ارسال الذين بالجهات القريبه في الميعاد الذي يتعين لحضورهم وبحيث يكونوا بالمجلس في الايام التي يومل بها حضور المطلوبين من الجهات البعيده وهكذا اذا ظهر طلب اشخاص او كشوفات من بعض الجهات في اتى تحقيق دعوى فلاجل عدم تعطيل الاشخاص الحاضرين بالمجلس عن اشغالهم بخصوص هذه القضية يتلاحظ وقت حضور الاشخاص والكشوفات المطلوبه ويتخصص لحضور هؤلاء الاشخاص مواعيد مخصوصه ويصير تفهيمهم بانهم مادونين بالتوجه الى محلاتهم بشرط انهم يعودوا في المواعيد المذكوره وان لم يحضروا فيها بمعرفة المديره يجري اللازم معهم بمقتضى القانون والاصول واذا استوجب حبس احد من ارباب الدعاوي فيصير سجنه بحسب حانة المديره التي بها ذلك المجلس

#### البند التاسع

ان حضرة الرئيس وارباب المجلس في كل جمعه يطابقوا سويه دفتر النمره السابق ذكره واذا وجد ان الدعاوي لم تنظر بالترتيب على واقع نمرها او احداها تقدمت للمحاس بدون راي منه او ان احد الدعاوى المتاخره على ورود الحواب اللازم عنها بنا على سؤال المحاس ورد حوايبها وتاخر عند الكتبه فيصير مجازاة الكتبه المهملين بمقتضى القانون ومتى كانت الدعوى المذكوره مستكملة الاوراق فيصير اتمامها على وجه السرعة

## البند العاشر

ان كل دعوى من الدعاوي التي تنظر بالمجلس من بعد استوفا اوراقها والاستطاقات اللازمة عنها يطالعون ارباب المجلس ممرداتها واحدا بعد واحد وكذلك حضرة رئيس المجلس يطلب رأي شفاهي من ارباب المجلس بشرط ان يبدأ اصغرهم في الرتبة ثم رأي ذو الرتبة الكيره وان اتقسموا في الرأي وانضم رأي الرئيس لاحدهما فيعتبر براين ويحكم بالاغليه وبعد ذلك احد كتاب المحاس يستخرج نتيجة تلك الاوراق ويصير تحرير القرار على النتيجة ويختتم من ارباب المجلس ومن حيث ان هذه النتيجة تحفظ بالمجلس في مقام صورته فالكاتب يوضع عليها اسمه ويصير تحرير المصبطه على موجهها ويختتم من المجلس

## البند الحادي عشر

المضابط التي يصير ختمها من بعد اعطاء القرار بمجالس الاقاليم حسبها هو موضعها بالبند العاشر يجري ارسالها لمجلس الاحكام حسب منطوق القانون نامه وبعد مناظرتها به كما هو السوابق يصير تحرير خلاصتها وتقديمها للمعيه السنيه فاذا وجدت موافقه تصدر عنها المكاتبه المقتضيه الى جهتها ويحرر ايضا العلم الخبر اللازم عن ذلك لمجلس الاحكام ولاجل معلومية المجلس التي وردت منه المضبطه بالحكم الصادر يجري ارسال صورته من الخلاصه الصادر عليها الامر للمجلس المذكور بواسطة مجلس الاحكام

## البند الثاني عشر

الدعاوي التي سبق رؤيتها فيما تقدم وعمل عنها القرار اللازم وصدرت المضبطه عنها وصار تصديقها بالاراده العليه او باوامر صدرت من المعيه السنيه او من ديوان الداخليه للمعيه او الدعاوي التي يكون صدر عنها اوامر عليه لا يجوز رؤيتها بالثاني

## البند الثالث عشر

ولو ان احراات المجلس مينه بهده اللايحه لكن مع ذلك اذا ترآى فيما بعد لارباب المجلس ملحوظ حال رؤيه وفصل الدعوي واستنسب به علاوته على اللايحه وتخصص عن ذلك بند محصوص وجري تقديمه الى مجالس الاحكام واستصوب به ذلك ايضا فلاجل علاوته على اللايحه يعرض للاعتاب الحديويه ومتى صدرت الاراده السنيه عن ذلك يجري علاوته على اللايحه

## ملحق نمرة ١٨

### قانون المنتخبات

بيان ما هو منتخب من قانون الفلاحة الذي طبع ونشر في شهر  
شعبان سنة ١٢٤٥ من الهجرة النبوية

المادة الاولى ( اذا اخذ احد اتر احد من غير سبب فزرعه وصاحب الاثر لم  
بذلك في وقت الاحد منه فتكون الزراعه في تلك السنه لمن زرع الارض وياخذ  
الها وتعطي الارض الى صاحبها في السنه القابله

لمادة الثانيه ( اذا نقل احد حد غيطه الفاصل بينه وبين جاره فادخله في ارض  
وحضر ذلك الجار الى قايمقام البلد وشيخ الحصة وانهى اليهما ذلك يجب عليهما  
نقا الاثار من دفتر التاريخ وينظر الى مقدار ما زرعه ناقل الحدود من اطيان  
يعطي الارض المنصوبه الى صاحبها الاصل بما فيها من الزرع ولا يعطى لناقل  
الذي زرع شيا في نظير التقاوى واجرة الحرث تاديبا له

ادة الثالثه ( الذي ياخذون بهائم بعضهم يشغلونها في الطاحون او المحراث بغير  
محابها او ياخذونها بغير رضي منهم ويشغلونها في اشغالهم فاذا باع قايمقام البلده  
ح الحصة ان احدا فعل ذلك يستخلص منه اجرة البهيمة وتعطى لصاحبها مع  
ويضرب الذي اخذ البهيمة بغير اذن صاحبها او بغير رضاء خمسة وعشرين

ادة الرابعه ( اذا كان احد يسرق فاكهه او حضروات او اصنافا من البستان  
خ والقاوون ونحوه او علالا من البلد او من السفن او دحاجا فاما من يسرق  
والحضروات واصناف البستان كالبطيخ ونحو ذلك فيرسل الى حاكم الخط  
سرقته فان كانت سرقته بقدر ما ياكل يصرب عشرة كرابيج وان كانت بقصد  
نصرب خمسين كراباحا واما سارق الدحاح فيضرب خمسة وعشرين كراباحا واما  
رق الغلال من السفن فانه يصرب مائة كراباح واما سارق المعز والغنم اذا لم يسبق



منه وقوع سرقة ففي اول مرة يضرب مائة كرباج وفي الثانية مائتي كرباج وفي الثالثة ثلثماية كرباج فان عاد الى الرابعة فيرسل الى جبل فيزاوغلى بالمينعاد المحدد في المادة الحادية والعشرين بعد المائة واما الذين يسرقون من بيوت بعضهم اصنافا فيكون جزاؤهم مثل سارقي المعز والنعيم

( المادة الخامسة ) الذين لم يهتموا في تخضير الاصناف والشتوي ويهملون في حرثها او غرقها ان كان بالغريق او قطع ما فيها من الاعشاب او يهملون في ري اطيانهم او في شي من جميع خدمتها ولم يخدموها كما ينبغي وحصل بسبب ذلك تلف الى الزراعة فمن يفعل ذلك يحصل له التنيه في اول مرة فان لم ينتبه وعاد لذلك فيضرب في الثانية خمسين كرباجا ويضرب في الثالثة مثلها واما من يقصر في زراعة الكتان عن الوجه اللائق به ولم يعطه حقه في التسبيخ والتعطير والتنفيض فليجازى بالجزا المقرر للاصناف في هذه المادة

( المادة السادسة ) ان من لم يحضر الى اشغال الترع والجسور بعد التنيه عايه او يحضر ثم يهرب او يتسبب في هروب احد من حيث هو ممتنع عن اداء خدمة الميري يجب قصاصه فان كان شيخ حصه فيضرب مائتي كرباج وان كان قائمقام فيضرب ثلثماية كرباج وان كان فلاحا وهرب من غير سبب فيحصل له التنيه اولا بعدم هروبه ويعامل بالتخويف فاذا هرب في الثانية وكان هروبه بلا سبب فيضرب خمسة وعشرين كرباجا ويشغل في العمليات كحلافه

( المادة السابعة ) الذين لا يدفعون المال عند طلبه ويمتنعون عن الدفع بالاعتلال مع انهم قادرون على اداؤه اذا حصل منهم نزاع بسبب التحصيل وتلف بعض الاعصا في حالة النزاع كالعين والاذن والس والاتف يحال امرهم على الشرع الشريف ويحرم بالحكم اعلان شرعي والحاكم العرفي يجري مقتضي ما في الاعلام

( المادة الثامنة ) اذا طلب المال من احدى البلاد ولدى طلبه هرب قائمقام البلد او احد المشايخ فاما القائمقام سوا هرب بمفرده او كان معه احد من الملاحين يضرب في اول مرة ثلثماية كرباج وفي الثانية خمسمائة كرباج وفي الثالثة اذا وجد من يسد مسده يعزل واذا لم يوجد فيضرب في كل مرة هرب فيها ثلثماية كرباج ويستخدم في خدمته واما شيخ الحصة اذا هرب يضرب في اول مرة مائتي كرباج وفي الثانية ثلثماية كرباج وفي الثالثة اذا وجد من يقوم مقامه يعزل والا فيضرب ثلاثة اضعاف ويستخدم في خدمته

( المادة التاسعة ) اذا طلب انفار الى الجهاديه من اي بلد كانت وحصل امتناع من اعطائهم فان كان الامتناع من شيخ الحصة والقاي مقام فلكونهما تسببا في الفساد بامتناعهما ينبغي ان يؤخذ المطلوب من اخوتهما فان لم يكن لهما اخوة فمن اولادهما فان لم يكن لهما اولاد فمن ابنا اعمامهما او اقاربهما فان لم يكن لهما اقارب او كان الموجود لا يصلح للجهاديه فيؤخذ المطلوب من انفار الناحيه ويضرب القايم مقام في اول مره ثلثاية كرباح وفي الثانية خمسمائة كرباح فان عاد لذلك فيضرب خمسمائة كرباح ايضا ويضرب الشيخ في اول مره مائتي كرباح وفي الثانية ثلثاية كرباح وان عاد بعد ذلك يضرب كل مره ثلثاية كرباح وان كان الامتناع والتوقف انما هو من الاهالي وليس للمذكورين فيه سبب فيكتفى باخذ الانفار المطلوبه من الفلاحين

( المادة العاشرة ) اذا كان المامور يطلب من بلدة عشرة اكياس مثلا مما عليها وتحقق ان المشايخ قسموا ذلك المقدار على الفلاحين دون انفسهم واقاربهم والفلاحين الذين في حمايتهم فيضرب كل شيخ منهم في اول مره مائة كرباح وفي الثانية مائة وخمسين كرباحا والصراف اذا لم يبلغ عن بعض اسما عند قرأته قائمة المقبوض بحضور القايم مقام او المشايخ فيضرب كلما فعل ذلك خمسمائة كرباح في كل مره

( المادة الحادية عشرة ) اذا كان شيخ الحصة يبيع بهيمة احد من الفلاحين في غيابه ناقص من قيمتها او قبض من احد دراهم في غياب الصراف فمن حيث ان الواجب على القايم مقام وشيخ الحصة وحاكم الخط بيع ذلك بسعر الوقت فلعدم اتباهم لذلك ينظر الى مقدار الفرق ويحصل منهم بالتقسيم كل منهم على قدر مرتبته ويعطى الى الصراف ليخصمه الى صاحب البهيمه في ورده فان لم يكن عليه دين للميرى وكان موجودا فيعطى اليه ذلك فان كان قد توفي فيعطى الى ورثته فان لم يكن له وارث فيصرف ليت المال

( المادة الثانية عشرة ) اذا كان الفلاح يعصى المشد المرسل اليه ليحضره الى محل الديوان ويتعلل ولم يحضر معه فيضرب عشرة كراييح فاذا سلك في خلاف الطاعة ومد يده وضرب المشد ورده من غير ان ياتي معه فيضرب خمسين كرباحا وذلك لا يكون الا من بعد التحقيق

( المادة الثالثة عشرة ) اذا طلب شيخ الحصة من احد الفلاحين الذين في حصته ان يدفع ما عليه للديوان وذهب ذلك الفلاح واحتسب في جاء شيخ اخر فان كان

الشيخ الذي قبل الفلاح ذا مقدره فيؤخذ منه المال المطلوب من ذلك الفلاح ثم يضرب خمسين كراباجا وان كان غير مقتدر فيضرب مائة وخمسين كراباجا

( المادة الرابعة عشره ) العربان المقيمين في بعض الاقاليم اذا كان يطلقون مواشيهم قصدا في مزارع الفلاحين واكلوا منها شيئا فيجرب تحقيق ما اكلوه بمعرفة المأمور وبعد التحقيق تقاس الارض المأكول زرعها ويؤخذ من البدوي الذي فعل ذلك بمعرفة شيخه بدل كل فدان مائة ريال ويعطى لصاحب الزرع والمواشي التي توجد في الزرع للعربان سوا كانت من الابل او البقر او غير ذلك تضبط وتضم لجانب الديوان من غير ثمن فضلا عما يتحصل منهم من قيمة الزرع باعتبار كل فدان مائة ريال كما تقدم

( المادة الخامسة عشره ) اذا احتج احد الفلاحين عند العربان وتزيا بزيتهم ثم وجد عندهم فان كان عليه بواقي فيؤخذ ما عليه ممن اخفاه من العربان وان لم يكن عليه بواقي وكان من اخفاه شابا فيرسل الى الجهاديه وان كان اختيارا فيرسل الى اللومان ستة اشهر

( المادة السادسة عشره ) اذا تعدى احد على عرض غيره او ازال بكاره بنت فيحال امرهم على الشرع الشريف لان ذلك مما يتعلق بالنظر فيه بالشرع ومتى حكم الحاكم الشرعي فيه بشئ وجب على الحاكم العرفي ان ينفذ ما حكم به الشرع بموجب الاعلام .

( المادة السابعة عشره ) اذا كان احد من الملاحين او المشايخ يكسر ساقية احد او يحرقها او يهدمها او يسرق الاتها فان كان الفاعل لذلك شابا فيرسل الى الجهاديه وان كان اختيارا فيستخدم في الابيه الميريه الموجوده في المأموريه التي هو منها مقيدا في رجلاه بالحديد مدة سنة كامله

( المادة الثامنة عشره ) اذا كان فلاح او شيخ بلد يحرق جرنانا او اصنافا او منزلا لاحد او يضبط في حالة قصده الاحراق قبل ان يقع منه ذلك فان تمت عليه ذلك من بعد التحقيق فان كان مقتدرا فيحصل منه قيمة ما احرقه وان كان الذي احرقه جرنانا او غيطا يرسل الى جبل فيزاوغلي بمدة سنة واحده وان كان الذي احرقه منزلا فيرسل الى اللومان بالمدة المذكوره وان كان غير مقتدر على دفع القيمة فيقيم باحد الجهتين المذكورتين مدة حياته بالنسبة لما احرقه

( المادة التاسعة عشره ) اذا سأل الحاكم عن شي من احد المشايخ او الفلاحين ولم يخبره بالصحيح عما سأل فيه وطهر انه كاذب فان كان المسؤول هو الشيخ فيضرب حسين كرابجا وان كان فلاحا فيضرب خمسة وعشرين كرابجا

( المادة العشرون ) اذا كان احد من المشايخ او الفلاحين يحرق جرنه او اصنائه زعما منه بان يرفع عنه مال اطيائه فمن يفعل ذلك ينبغي ان يرسل الى اللومان يقيم فيه مدة حياته اذ هو خائن في حق نفسه وحق الميرى

( م ٢١ ) اذا كان احد المشايخ او الفلاحين يوجد عنده اطيان غير جيده يتركها في التيل بغير ري لتكون شراقيه او يرويها ولم يصرف الماء عنها ويدعى انه مستتجر وقصد بذلك رفع مالها مع امكانه من ربيها وصرف الماء عنها فينبغي ان يضرب وكل من قايمقام البلده وشيخ الحصة التي منها تلك الاطيان خمسين كرابجا ويضرب صاحب الاثر مائة كرابج ويحصل منه مالها تمامه وان كانت الارض كثيره فيضرب كل من القايمقام وشيخ الحصة وصاحب الارض مائة كرابج ويؤخذ المال من صاحب الاثر

( م ٢٢ ) اذا توجه شيخ حصه او فلاح الى القاضي لفصل دعوى ورأى ان القاضي عدل عن الحق وسلك خلافه او اخذ القاضي دراهم من الاهالي زياده عن الرسم المقرر له فان كان نايبا فترفع الدعوى الى قاضي البندر وان كان هو القاضي صاحب المنصب فترفع الدعوى الى كبار العلما الموجودين بتلك الحيه لينظروا فيها ويضبط الحكم الاول وحكم العلما في صحيفه وتعرض الى الديوان الحديوي ليعرضها ماموره على حصرات علما المحروسه الكرام حتي يسطروا في الحكمين ويطلب منهم جواب الحكم في ذلك

( م ٢٣ ) شيخ اي بلده يكون موحودا فيها اذا طلبه الحاكم ولم يتوجه اليه او هرب من البلد عند قدوم الحاكم اليها ثم يوجد فيضرب خمسمائة كرابج

( م ٢٤ ) اذا كان شيخ بلد اتفق معه بعض الفلاحين او فلاح اتفق معه فلاحون وفرعوا على حاكم الخط او شيخه وهموا ان يصربوه او ضربوه فعلا فادا كان شيخ البلد موجودا مع المتعصين عند هجومهم بالنبايت او احد من الفلاحين جمع كم فلاح وحصلت منه الجساره فيضرب الشيخ او ذلك الفلاح الذي جمع رفقته ثمانمائة كرابج

واما اذا اطلقت بندقية ولم يحصل بسببها سقط فيضرب كل من شيخ البلد <sup>والله يتعاطى</sup> والبندقيه خمسمية كراباج وان حصل بسببها جرح غير متلف فمن بعد الثبوت يرسل من اطلقها الى فيزاوغلى مدة ثلاث سنين وان حصل للمجروح سقط فيرسل الضارب الى فيزاوغلى خمس سنين وان توفي المجروح بسبب ذلك الجرح قبل ارسال الجراح الى فيزاوغلى فيجري قصاصه شرعا وان كان الجراح قد ارسل الى فيزاوغلى ومات المجروح من بعد ارساله فيقيم الجراح في فيزاوغلى مدة حياته وان كان الجراح مقتدرا فيؤخذ منه ما يلزم من الماعروف لتداوى المجروح الى ان يبرأ وان كان الجراح غير مقتدر فيرسل المجروح الى الاسباليات القريبه ليعالج بها

( م ٢٥ ) اذا كان حاكم الخط يضرب احدا بالكرماح بنا على غرض زياده عن القدر المحدود له بالنظر الى دنبه او يضربه القدر المحدود على المحلات المقتله ومات المضرور بسبب ذلك فيجب على الصارب ان يدفع الدية الشرعيه الى اوليا الدم وهي ثلاثة الاف وستماية قرش وهذا الحكم يجري على من يفعل ذلك من حاكم الخط الى المأمور الكبير وعلى هذا ينبغي ان يكون الضرب بالكرماح انما هو على الاقدام والمقعد فقط وان لا يزيد العرب عن القدر المحدود

( م ٢٦ ) اذا كان احد من خدمة الميري او قائمات القري او مشايخ الحصص او المشايخ الكبار مستقيما في خدمة الميري بحسن الاجتهاد وهمم عايه جماعة من اهل البلد وضربوه وهموا بقتله بسبب مطالبته لهم بالاموال ولم يكن هناك سبب غير ذلك فان اصاب مجروح قاتله ومات وكان الضاربون له معلومين فيقتلون جميعا بعد الثبوت بالوجه الشرعي وان كانوا غير معلومين في الظاهر ووقع غالب التهمة على بعض اشخاص منهم فينبى ان الحاككم يحتهد في تقريرهم بنطويل مدة الحبس والضرب الذى لا يودي الى الهلاك فان لم يقع غالب التهمة على احد او وقعت التهمة ولم يتبين القاتل من بعد تلك المعاملة فتحب الدية على ما سيأتي بيانه وهو اذا كان اوليا الدم يتهمون بعض اشخاص من اهالي تلك الناحية وبعد اجرا المعاملة على الوجه المشرع اعلاه لم يثبت القتلى على احد فبطل دعوى المدعي فيئد ولا ترتب الدية على احد واما اذا ادعى اوليا الدم على اهل البلد قتله وارادوا تحليف حميين رجلا عيوهم منها وحلصوا لهم بشرط ان يقولوا في المين اهم ما قتلوه ولا بطروا من قتله ولا سمعوا به ولا علم لهم به واكتموا منهم بالمين فئد تحب الدية على اهل البلد وتوخذ منهم

وتعطي لاوليا الدم

(م ٢٧) اذا حصل عصيان من بلد بالكايه وقاموا بالسلاح وارسل لهم المامور او الحاكم احدا ولم يطيعوه فيتوجه اليهم المامور بنفسه فان لم يطيعوه ايضا فيذبني له ان يحاصر تلك البلده ويضبط كبار مشايخها ويرسل اكبر المفسدين الذين تسبوا في ايقساط الله الى فيزاوغلي ويقيم فيه خمس سنين وباقي المفسدين يرسلوا الى اللومان بالامداد المذكور واما سائر المشايخ ومن معهم من الفلاحين يضرب كل واحد منهم اربعمائة كراخ وان توجه احد من قرية اخرى لاجل التجده والاعانه لتلك القرية العاصيه سرا كان شيخا او فلاحا فان كان شابا فيؤخذ لاجل اديه وان كان اختيارا يرسل الى لومان سكندريه ويقيم فيه ثلاث سنين وان اطلقت بندقية وحصل منها جرح او اطلاق فيجري العمل في ذلك كما هو مذكور بالمادة السادسة والعشرين

(م ٢٨) اذا وقع نزاع او مصاربة بين المرأة الحامل وزوجها او غيره وسقط حملا بسبب ذلك فيحكم فيه بمقتضى الشرع الشريف اذا كان مثل هذا مما يتماق بالشريعة الفراء

(م ٢٩) اذا اعتدى اهل بلدة علي بلدة اخرى في اوان الري وارادوا ان ياخذوا الماء منها ابادتهم سرا كان الاخذ ليلا او نهارا ووقع القتال بينهم وقتل فيه احد فيجري فيه الحكم بما هو مذكور في القتل بالمادة المحرره اعلاه واذا حصل الاعتداء ولم يكن فيه قتال وكان التمدى في اخذ الماء بغير امر الحاكم فيضرب كل من القائم مقام ومشايخ الاحيه خمسمائة كراخ

(م ٣٠) اذا قتل احد ولده عمدا فإل امل بما يقتضيه الشرع الشريف

(م ٣١) اذا كانت بات انعقد نكاحها على احد أو كانت محطوبه ومشرط شرطها باعطا الوان واراد شيخ الباءه ان ياخذها بر رضي ابيها او واياها ليتزوج بها هو او زوجها من رجل اخر قوة منه واقتدار قتال دعواهم على الشرع الشريف ويجرى العمل في ذلك بما يقتضيه الشرع

(م ٣٢) اذا تزوج احد بامته احد على سنة الله ورسوله وبعد الدخول بها ذهبت الى ابيها او اهلها منصبه واقامت عندهم ولم يرض اهلها ان يعطوها اليها ما لم ياخذوا منه دراهم علي قبول الصالح فيذني ان يجري في ذلك مقتضي الشريعة

(م ٣٣) اذا كان احد له عدو وليس في قدرته ان يعمل به مكروها او مكيد

وقطع السنة مواشيه خصة كبقر او اثار او نحو ذلك فبعد الثبوت يضرب من فعل ذلك مائة كراح ثم يعامل بعد ذلك بما يقتضيه الحكم الشرعي

(م ٣٤) اذا ترك احد بهيمته مطلوقة السراح فاكلت من جرن او غيط واتامت بعض زرعه بارجائها فبعد تحقيق ذلك وثبوتها اذا تحقق انه تركها تصدا فيضرب خمسين كراحا ويلزم بقيمة ما اكلته او اتلته تلك البهيمه وان كان ذلك بغير تصده فيكتفى فيه بالزامة بقيمة ما اتلته او اكلته فقط.

(م ٣٥) ان من لم ياخذ محراثه في وقت التخصير ويذهب به الى عيطه او يتكاسل في تخصير ارضه يضرب خمسين كراحا ويحرق على شعله بمحراثه حتى يحصر ارضه

(م ٣٦) اذا ذهب احد مشايخ القرى ليصبط الهاريين من بلده ويردهم اليها ويحقق انه صبط احدا منهم واخذ منه دراهم واطلقه ولم يات به الى البلد فيضرب ما بقي كراحا من بعد التحقيق

(م ٣٧) اذا كان احد الفلاحين له دين على احد وحصل التديه على المديون مرارا بدفعه ولم يدفعه وماطل في ادائه فان كان مقتدرا يسجن ويستحاص منه الحق فان تعنت يضر بخمسين كراحا ثم يسجن وبعد السجن يوتي به ويحصل السبي في استحلاص ما عايه فان تعنت ثانيا يضر مائة كراحا فان لم يدفع ما عايه يسجن ايضا ويضرب خمسين كراحا تصيقا عايه ويقال له انك لم تدفع ما عليك فتضرب في كل يوم خمسين كراحا زياده على المرة الاولى حتي تحصل منك ما عايك ويجبر على الدفع وان كان غير مقتدر فيقسط دينه ويحصل منه شيا فشيا من غير ضرب ولا حبس

(٣٨) اهالي القرى والحرارون الدسهم بالنواحي اذا حالف احدثهم الاوامر وبيع اناثا من البهايم بلا عذر او دبح ثورا او ذكر جاموس قبل ان يتم عمره ثلاث سنين او اذا ناع الجزارون اللحم برياده عن التمس المقرر او حصل منهم نقص في الوزن او دبحوا بهائم بخلاف ما سيأتي بيانه ادناه من غير اذن من بعد التحقيق يضرب من فعل ذلك في اول مره مائة كراح وفي الثانيه مائة وخمسين كراحا واما في ايام المواشم كعيد الاضحية ومولد السيد احمد البدوي والسيد اراهيم الدسوقي فلا يمنع ذبح ذكور المواشي ولو كان عمرها اقل من ثلاث سنين واما الاناث العقم والعجائز اللاتي لا سمع بهن



للتساح واللاتي قد اصابهن تلف في اعضائهن فمن بعد الكشف عن ذلك بمعرفة المأمور او ناظر القسم لا يمنع من ذبحن

( م ٣٩ ) حيث ان كل جماعة من الالاحين يوكلون رجلا في توريد غلالهم الى الاشوا في زمن الايراد فان كان ذلك الوكيل يخرج الرجعة باسمه مع ان الغلال ليست له او يخرجها باسم احد غير صاحب الغلال فلكون هذا الفعل يعد من السرقة ينبغي استرداد ذلك الي اصحابه بعد الثبوت ويضرب فاعله مايتي كراباج تاديبا له

( م ٥٠ ) اذا كان شيخ البلد ياخذ جمل الفلاح بالجبر عليه ويستعمل في نقل زرعه بغير أجره او اذا استعمل الفلاح في حصاد زرعه بدون أجره فتحصل منه اجرة المثل مثلين حسب الجاري بالمملكة وتعطى لعاحبها

( م ٤١ ) اذا كان الفلاح او شيخ البلد له دعوى على احد وياخذ فيها خطابا الي الكاشف ولم يوصل الخطاب لمحله بنفسه وارسله مع غيره وادعي بعد ذلك ان دعواه لم تعمل وطلب خطابا غير الاول فاذا تبين انه لم يوصله الورقة بنفسه ولم يتوجه للحاكم مطلقا فان كانت الورقة من المأمور فعند حضور المدعي اليه يحجزه ويعرف ناظر القسم به فان افاد ناظر القسم بانه لم ياته بالخطاب فيلزم المأمور ان يحقق له دعواه بوجه الحق فاذا ثبت انه غير محق وكان كاذبا في دعواه يضرب حسين كراباجا لكونه ترك اشغاله

( م ٤٢ ) اذا كان احد الالاحين او مشايخ القرى يقدم عرضا للاعتاب السنية في دعوى له ويصدر عليه الامر العالي بتحقيق دعواه ومن بعد تحقيقها يظهر انه غير محق ويعطى له الجواب بان لا حق له ثم من بعد ايام يعود للاعتاب العاليه ويقدم عرضا اخر في تلك الدعوى بعينها فهو وان كان قد عطل اشغال الميري وعطل دفع المال المطلوب به بسبب مرور الوقت لا يمنع من تقديم العرضات لهذه الالوجه لان اعتاب جناب الحديوى هي مايجا الفقرا وملاد الضعفا

( م ٤٣ ) اذا كان حاكم البلده عند حلول وقت التحصير يلزم اهالها بتحضير جانب اطيان من النواحي المجاوره لها بالنسبة لطاقتهم بنا على كونهم مقتدرين ولم يخضروها او لم يخضروا اطيانتهم المسووحه المصافه عليهم ويهرؤوا ثم يعودوا بعد ان يمضي الوقت فيتحصل مال تلك الاطيان من اهل الناحيه الذين يفعلون هذا الخلاف ويضرب كل واحد من مشايخهم ثلثماية كراباج



( م ٤٤ ) اذا شارك احد المشايخ او الفلاحين غيره في زراعه وتسبب في فرار من شاركه عند اواز المحصول باي وسيله كانت لثلا ياخذ الشريك حقه من الزراعه ثم حصر الشريك وانهى دعواه وتظلم من ذلك يجب ان يستخلص له حقه من شريكه الذي اهاناه واوجب قراره ويضرب المتعدي ثلثماية كرباج

( م ٤٥ ) اذا كان مشايخ القرى يريدون ان لا يكون اتر في الاطيان وينقلون الفلاحين في كل سنه من غيط الى غيط ليحصدوا الطين الحيد لانفسهم وان يريدونهم وهم وان كانوا يعطوا من الطين الحيد لغيرهم ولكن لعلمهم ان الطين لا يبقى لهم لا يعتنون في خدمته كما ينبغي ويتهاونون فيها وبسبب ذلك يعود الحيد رديا فلاجل رفع هذه المصره يجب ان الحاكم يابه على المشايخ ويلزمهم بان تكون الاطيان اتر فان حصل تبويط بعد ذلك يجب التنبيه عليهم في اول مره فان لم يرجعوا وفعلوا هذه المحالاه فيضرب كل من فعل ذلك ثلثماية كرباج

( م ٤٦ ) اذا طهر ونحقق ان بعض القايمقامات او المشايخ الكبار او مشايخ الحصص اخفى اللصوص عنده او ارساهم الى السرقة باطلاعه فيضرب في اول مره خمسمائة كرباج ويكون ضربه في يوم سوق الباده عند مجتمع الناس على ملا العالم وفي المره الثانيه يجازى كما يجازى الحرامي

( م ٤٧ ) عساكر الجهاديه الدين يتوجهون الى القرى بالاحازه سوا كان توجههم لالبحث عن الفارين من الجهاديه او لاقامتهم في بلادهم اياما معلومه وسوا كانوا من من الصباط اعني من اليوزباشي لحد الاونباشي او من البلطجيه والانفار اذا وقع منهم راع في الاسواق مع بعض الفلاحين وضطوا واتى بهم الى المامور فليحقق دعواهم فان كان الحق على الملاح يضرب ثلاثين كراباجا وينبه عليه بانه لا يفعل ذلك مره اخري وان كان الحق على العسكري فيرسل مع حرنال التضييه الى ديوان الجهاديه

( م ٤٨ ) اذا كان احد من الجهاديه من الفر الى اليوزباشي يضبط عسكريا بهاربا من العسكريه وسامه الى المامور او ناظر القسم ليحفظه له عنده حتى يتوجه هو الى محل احر ويعود لياخذه فيعطى للتفر المصبوط في كل يوم ثلثماية درهم من الخبز ومتى رجع الذي تركه لياخذه يوخذ منه رجه بمقدار ما صرف للتفر من الخبز وترسل الى ديوان الجهاديه

### ملحقان

( م ٤٩ ) اذا كان احد الفلاحين له ولدان وشيخ حصته اخذ منهما ولدا في اول مره وقدمه عند الطلب الى الجهاديه ثم اخذ منه الثاني في مره اخرى وقدمه الى الجهاديه ايضا بنا على عرض منه مع ذلك الفلاح وتركه بممرده معطلا عن اشغاله وحصر ذلك الفلاح الى الحاكم وشكى له ذلك فاذا اتضح ان الباديه موجود فيها من يصاح للجهاديه من الاسرار المتقطعين عن الاشغال الذين لا زراعة لهم وتركه شيخ حصته وتصدى لاختاد ابن الفلاح المذكور فايأخذ الحاكم ابن الشيخ المتعدي او واحدا من اقاربه ان لم يكن له ولد ويوصله الى الجهاديه بدلا عن ابن ذلك الرجل ويحلى سبيل ولده من الجهاديه بتمتعي الجواب الذي يحضر الي ديوان الجهاديه من المأمور بحقيقة الواقعه

( م ٥٠ ) اذا شكى الفلاح ان شيخ الباديه او القايمقام اخذ منزله غصبا او اخذ منه ولو خشبه واحده يجب على الحاكم تحصيل ثمن ذلك ممن اعتصبه ويعطى لصاحب الحق حقه ثم يضرب من فعل ذلك مائة كرايح بعد التحصيل منه

( م ٥١ ) اذا شكى احد الي الحاكم انه اخذ منه خشبه لاجل وضعها في الجبر عند زحمة الليل لاجل منع التظلم من ذلك يجب ان القايمقام والمشايخ باي باده كانت يقيدون الاحشاش الماخوده الي المصاحبه الممانه لذلك سوا كانت مغاورة من الاشجار او ماخوده من البيوت بيان اجناسها واعدادها عند الصراف ثم بعد ذلك ينظرون في ثمنها ويقسمونه على بيوت الباحيه بالتخصيص ويحصلون الثمن بتمامه من اصحاب البيوت ويمطونه الي اصحاب الاخشاب ويرسلون الي المأمور قائمه ببيان ذلك

( م ٥٢ ) اذا قطع شيخ الباديه او القايمقام نخله او شجره لفلاح عسبا واخذها منزله او سائتته ولم يدفع ثمنها لصاحبها وحضر صاحبها وشكى ذلك الي الحاكم يجب على الحاكم تحصيل الثمن واسترداده لصاحب الحق وار يضرب المتعدي خمسين كرايجا

( م ٥٣ ) اذا هرب احد المشايخ او الدلاحين ثم قض عايه بمعرفة الحاكم وسئل عن سبب ذلك واحبر الدلاح ان هروبه باعرا شيخ الباديه فايحب تحقيق دعواه وان طهر ان قوله صحيح فليضرب من سعي في الفساد سوا كان القايمقام او او الشيخ مائة كرايح

( م ٥٤ ) اذا وحد احد العساكر الفارين من الجهاديه وقبض عايه بمعرفة صامنه

وغلت يده بالخشب او ربط بسلاسل الحديد وسلم لمن حضر لجأه فاذا ادعى الذى استلمه للحاكم انه هرب منه ثانيا من بعد خروجه معه من محل التسليم ينبغي للحاكم ان يبحث عنه بمعرفة الضامن ويجهد في التفتيش عليه في الناحية والبلاد الاخر فاذا لم يجده يكتب ذنب الذى اضاعه في جرنال ويرسله معه الى ديوان الجهادية

( م ٥٥ ) اذا فتح اهل بلدة سدا من السدود الحاجزة للماء في زمن النيل لاجل سلامة مزارعهم وتحاييه من الفرق وكان فتحهم اياه خفيه ولم يمكن سده بعد ذلك وتحلف بسببه جانب شرقي في اطيان بلدة من بعض البلاد او كانت تلك البلدة عالية لا يمكن رى ارضها بالتمام امدم وصول الماء اليها بسبب ذلك فان كانت المصرة جسيمة فليرسل من تسبب في ذلك الى لومان الاسكندرية يقيم فيه مدة حياته وان كانت المصرة قايمة فلتكن اقامته في اللومان ثلاث سنين

### بيان ما انتخب من قانون السياسة الماكية الذى طبع ونشر في ربيع الاخر سنة ٥٣ ثلثة وخسين ومايتين بعد الالف من الهجرة النبوية

( م ٥٦ ) كل من كان مستخدما بالمصالح الميرية كيرا كان او صيرا ادا تجاوز على احتلاس مبالغ من اموال ونحوها منها هو تحت ادارته او من ما سلم اليه على وجه الامانة وكان احتلاسه يزيد عن خمسة آلاف قرش فايرسل الى فيزاو على من سنتين الى خمس سنين متبدا بالترحيل على وتنص المادة السادسة والتسعين بعد المائة فان لم يرد على خمسة آلاف قرش تكون اقامته من ستة شهور الى سنتين وكلما احاسه يحصل منه بالتمام فان لم يكن له مئدره فايحب تشديد حرايه بحيث لا يجاور صغين

( م ٥٧ ) ادا كان احد من خدم الميري كائنا من كان ياخذ شيئا من الاهالى او غيرهم خلاف الاشيا الذى يشتريها يتها الى لوارمه الضرورية او الى لوارم المطالب الميرية المقتنه او يوحد غيره او يعطى رخصه بذلك يرسل الى اللومان مربوطا بالترحيل من سنة الى ثلاث سنين ويحصل منه ما احذه ويعطى الى اربابه فان كن قد صرفه

ولم يكن له قدره على ادائه فتضاعف مدته الى خمس سنين

(م ٥٨) اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية كبيرا كان او صغيرا ياخذ رشوه سوا كان بنفسه او بواسطة احد ممن تحت يده او ياخذ شيئا على سبيل الهدية في مقابلة الرشوة بالحيلة العادية سوا كان اخذه اياه سرا او جبرا فليظن الى الضرر الذي حصل للمصلحة من الرشوة او الهدية التي تعاطاها ويرسل الى اللومان مربوطا بالرجير من سنة الى ثلاث سنين ويحصل منه ما اخذه من اي شئ كان ويحفظ بالحزبه ليصرف في لوازم الاسبتاليه الملكيه وان اخبر احد عن شخص تصدى لاعطاء الرشوة اليه وكان اخباره قبل ان ياخذها منه وتحقق ان قوله صحيح فليجازى من اراد ان يعطى الرشوة بالجزا المشروط على من ياخذها

(م ٥٩) اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية كاشفا من كان يكشط دفترا او سندا بنا على حيله او يكتب دفترا او رجعه او سندا على غير الاله ول او يستعمل خطا مزورا او يدعو احدا على استعماله فليرسل الي نيزاو على مقيدا بالرجير من سنتين الى خمس سنين

(م ٦٠) اذا كان احدا من المستخدمين في مصالح الميري كبيرا او صغيرا يحلب ضرر الى جهة الميري او الي ساير العالم بسبب تصاحبه او يبطل حق احدا او يدعو غيره في ابطال حق احد بصورة تهديد الاغراض فايربط بالقاعه من ستة اشهر الي سنتين وادا قتل احدا او اغري احدا على قتل احد بسبب العرض سوا كان قتله بالاصرب او بطريق اخرى فان كان للمقتول ورثه ولم يرصوا بالديه فيجري التقصاص او يرسل الي نيزاو على مدة حياته فان رصوا منه بالديه فمن هدم محميها منه يرسل الي نيزاو على من سنتين الى خمس سنين لاحل التريه

(م ٦١) اذا كان احد المستخدمين بمصالح الميري يشتري الاشيا اللازمة للميري من الخارج وهي موجوده في مخازن الميري وقصد بذلك هعه من حيث ان ذلك هو عين الاحتلاس بخاري فاعله بالخراس المقرر في باب الاحتلاس واما اذا لم يقصد عمشراها ونفعته وكان ذلك منيا على عدم بجنه هل هي موجوده في خازن الميري اولا وهدده بالصورة يتحقق انه صار سبيا الي ابلاف الموجودات يحصل منه ثمن الاشيا التي تعدم فان لم يكن له مقدره على اداء قيمتها فايربط بالقاعه من ستة اشهر الي سنتين

(م ٦٢) اذا كان احد من المستخدمين بمصالح الميري يتلف او يضيع شيئا من الاشياء كالامتعة والالات والادوات التي هي مسامة له على وجه الامانة او هي تحت ادارته وضبطه وكان اتلافها او ضياعها ناشيا عن عدم دقته واهتمامه فليحصل منه ثمن ما اتلفه او اضاعه فان لم يكن له قدره على ادا ثمنه وكان الذي اتلفه قليلا فليستخدم بمحله الذي هو فيه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كان ما اتلفه كليا فليربط في القاعة من ستة اشهر الى سنتين

(م ٦٣) نظار المصالح الميرية اذا لم يحثوا عن احوال التحار عند مبيع ارزاق الميري التي هي في عهدهم ولم يتجسسوا عنهم واعطوا شيئا الى المفاسين او لمن لهم سابقه فلكونهم صاروا سببا في اعدام مال الميري ينبغي اذا كانت الدراهم التي اعدمها فاعل ذلك جزئيه وله مقدره على ادائها ان يحصل منه وان لم يكن له مقدره فيحبس في محل استخدامه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كانت الدراهم كليه وله مقدره على ادائها فليحصل منه فان لم يكن له قدره فليربط بالقلعة من سنة الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه المبالغ

(م ٦٤) اذا كان احد من المستخدمين في مصالح الميري صغيرا كان او كبيرا يستعمل دراهم الميري لنفسه او يدعو غيره لاستعمالها لاجل كسبه فتسترد منه الدراهم التي استعمالها هو او دعي غيره لاستعمالها ومن بعد استردادها يربط بالقلعة من سنة الى ثلاث سنين فان لم يكن له قدره على ردها فليجرى عليه الجزاء المقرر في باب الاختلاس اذا كان هذا الفعل هو عين الاختلاس

(م ٦٥) اذا كان احد من المستخدمين في مصالح الميري كبيرا كان او صغيرا ياخذ شيئا زياده عن استحقاقه من دراهم الميري او يعطى لغيره او يدعو احد لاعطائها فان كان استحراره جزئيا من بعد استرداده يحبس بمحل استخدامه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كان كليا من بعد استرداده ايضا يربط بالقلعة من ستة اشهر الى سنة واحدة فان لم يكن له قدره على رده فليكون ما فعله هو عين الاختلاس ويجب ان يجازى بما هو مذكور في باب الاختلاس

(م ٦٦) من حيث ان اهالي القرى التي بمهدة الدوات لا يمكنهم بيع محصولاتهم وترويحها كما ينبغي وكان هذا باعنا على ان الدوات المتعدين بهم يكونوا مجبورين على اخذ ما عندهم من محصولات وبيعها حسب اصول العهد الجارية الان فينبغي ان كل

من كان مستخدما في خدمات الميرى كبيرا كان او صغيرا لا ياخذ شيا من الاصناف والغلل وسائر الحبوب لاجل التجاره من محلات غير جملكه او اطيانه التى زرعتها بالمال وكذلك المديرين والحكام الذين في عهدهم بلاد لا ياخذوا شيا من ذلك للتجاره في محلات اخر غير محصولات اهالى بلادهم التى في عهدهم وكذلك ينبغى ان خدمة الميرى على اختلاف مراتهم لا يتجروا في شى مما يتعلق بالمصلحة المامورين بها واذا فعل ذلك احد منهم يؤخذ منه ما انجر فيه ويصبط لجهة الميرى ويرسل الى القلعه من ستة اشهر الى سنتين

(م ٦٧) اذا تجاسر احد على ارتكاب الذنوب السابق ذكرها مره ثانيه فيصاعف له الجزا ضعفين

(م ٦٨) اذا تجاسر احد من المستخدمين بمصالح الميرى كبيرا كان او صغيرا على جلب خلل او سكته لامور شخص اخر بنا على ما بينهما من النسيانيه او لغرض او شاهد شيا فيه مضره او كان يعلمه ولم يعرضه بوقته على المحل اللازم عرضه عليه لخوفه او لمراعاة خاطر فانه يعزل في اول مره ويقم في منزله ستة اشهر بلا معاش وفى الثانيه يربط بالقلعه سنه واحده وفى الثالثه يطرد من خدمة الميرى بالكلية

(م ٦٩) اذا كان احد يتهم احد بتهمة ويفترى عليه بنا على غرض او نسيانيه بينهما او لعله وتحقق ان دعواه غير صحيحة فيجازى بما يجازى به المدعى عليه لو ثبتت عليه الدعوى نظرا لعدم صحة دعواه

(م ٧٠) اذا كان احد من الكبار او الصغار المستخدمين بالمصالح الميريه تطهر منه المخالفه في اتباع الاوامر واللوائح والقوانين الجارى بها العمل ولم يقطع من فوقه ففي اول مره يحبس بالمصلحة التى هو فيها من ثمانية ايام الى خمسة عشر يوما وفى الثانيه من خمسة عشر يوما الى شهر وفى الثالثه يحبس بالمصاحه شهرا كاملا من غير معاش فان لم يعتبر هذا فيعزل من المصلحة المامور بها واذا كان عدم اتقياده موجبا للسكته فى المصلحة فيرفع من خدمته من اول مره

(م ٧١) اذا تداخل احد من الذوات المستخدمين بالميرى في شغل غير شغله او فروع مأموريته او عامل احدا بما لا يليق فيحبس في اول مره خمسة عشر يوما فى محل خدمته فان عاد لذلك مره ثانيه فيحبس شهرا او نصف شهر وان عاد الثالثه فيحبس ثلاثة اشهر من غير معاش فان لم يتب بعد هذا فيعزل

( م ٧٢ ) اذا كان احد من الكبار او الصغار المستخدمين بالمصالح الميرية يتكاسل او يحصل منه اهمال في المصلحة المأمور بها ولم يحصل من اهماله او تكاسله خلل ولا سكتة في المصلحة فيجازى بما هو مقرر في باب عدم الطاعة فان حصل من اهماله او تكاسله ما يورث الضرر للمصلحة فيجبس في المصلحة المأمور بها من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر من غير معاش فاذا حصل منه بعد هذا ايضا اهمال او تكاسل اوجب ضرر المصلحة فيطرد من خدمة الميرى بالكلي

( م ٧٣ ) اذا كان احد من الرجال الكبار اتهم بشئ منها هو مشروح من ابتدا المادة السادسة والحسين الى المادة التاسعة والستين فيعقد مجلس مركب من ارباب الشورى الخاصة وناظر ديوان تفتيش الحسابات ومن يتعين لذلك من الذوات المندوبين من طرف سعادة اقدينا ولى النعم الداورى الانخم والحديوى الاعظم لتحقيق ما اتهم به فان لم يكن من كبار الرجال فينظر دعواه على وجه الحق والعدل بمجلس ديوان العموم الذى هو متعلق به ومتى تحققت يرتب عليه الجزا الذى يستحقه بما هو محرر بالابواب المذكورة وينبى ان لا يرتب جزا من يجب عليه الجزا الا من بعد مواجهة كل من المدعى والمدعى عليه وقت التحقيق فان لم يقع من حققت دعواه بديوان العموم واراد رؤيتها بمجلس ديوان آخر فيساعد في ذلك اسكانا له واما من ارتكبوا الجنب الحقيقه المذكوره من ابتدا المادة سبعين الى نهايه المادة الثانيه والسبعين فليجازوا بمعرفة نظارهم ومن فوقهم من الكبار ثم ان كبارهم ونظارهم يكونون ماذونين في التبديل بالنظر لما هو محرر في الثلاثة ابواب المذكوره من خمسة وعشرين كراجا الى حماسة كراج

( م ٧٤ ) الدعاوى التى ترى بالمجالس ويرتب فيها الجزا على الوجه المشروح بموجب القانون نامه يجب تقديم صورتها للاعتاب الداوريه ليكون احرا الجزا فيها متعلقا بالاراده العليه ربما يعامل المدنب بالرحمة من لدن ولى النعم المعظم لان العفو وتخفيف الجزا المحكوم به انما هو منوط بالامر العالى

( م ٧٥ ) اذا كان احد المستخدمين بالمصالح الميرية عاجزا عن ادارة المصلحة المأمور بها وتبين انه لم يمكنه ادارتها واستدعى بان يستخدم بخدمة تليق به فيجب مساعدته وان كان شيحا مسنا وكان وجوده ليس سنافع له في حد ذاته واستعفى بسبب ذلك من المصلحة بالكلي فيجب اعماؤه ويلحق بالمتقاعدين ويخصص له معاش بالنظر



لحاله وخدمته السابقه واما اذا كان له قدره على الخدمه واستغنى من غير عذر فايجب  
تفتيش المصلحه المأمور بها ومتى ظهر انه خالص منها يقبل استغفاؤه ولا يخصص له  
معاش وان كان استغفاؤه من ايذا كيره فيجب تحقيق حقه بموجب السياستنا

## بيان ما هو منتخب من لائحة الجسور التي عملت

بمجلس الحقاينه ونشرت في شهر

رجب سنة ١٢٥٨

( م ٧٦ ) اذا انقطع جسر في اى بلده كانت وكان اهل تلك البلده فيهم الكفايه  
لسده يجب على مشايخها وقائماها ان يبذلوا الغيره في شانه ويهتموا بسده في الحال  
فان لم يسدوه وحصل بسبب عدم سده ضرر الى القرى القريبه منه فان كان الضرر  
جزئيا فيرسل من تسبب في ذلك الى اللومان من ستة اشهر الى سنتين وان كان كليا  
فيرسل من سنتين الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه الضرر ولا يكون ذلك الا من  
بعد التحقيق

( م ٧٧ ) اذا انقطع جسر في احدى القرى وكان اهلها ليس فيهم كفايه لسده  
في الحال واستعانوا عليه بطلب انفار او غيرها مما يلزم لسده من ساير المطالب من اقرب  
البلدان المجاوره لهم يجب امدادهم والاسراع لهم بالاغاذه فيما طلبوه من كل وجه فان  
حصل من احدثهاون او تكاسل في بذل الاغاذه وتسبب في مرور الوقت واعتل في  
ذلك بقوله انه لا يتعلق ببلده وانه لم يصبه منه ضرر وتحقيق انه كان سببا لوقوع المضره  
في تلك الجهة فمن بعد التحقيق يرسل من فعل ذلك كائنا من كان الى اللومان من  
سته اشهر الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه الضرر الحاصل حسب مقايسته فان لم  
يحصل الاستعداد من اقرب البلاد وطلب المدد والاغاذه من بلاد بعيدة عن ذلك  
الحسر لغرض ما وبسبب ذلك لم يتيسر سده في وقته فيجرى الجزا الذى يترتب  
بالنسبه لما يحصل من الضرر على من طلب الاغاذه من البلاد البعيده بنا على التفسانيه

( م ٧٨ ) اذا قطع احد جسرا متعمدا لاجل جلب المنفعه لنفسه ولم يمكنه سده  
في وقته واورث المضره لمن حوله فان كانت المضره جزئيه يرسل الى اللومان من سنه



الى سنتين وان كانت كليه يرسل الى فيزاوغلى مدة حياته ويكون ذلك بعد التحقيق .  
( م ٧٩ ) اذا تصايق جسر من شدة زحمة الماء ولم تحصل الاطانة ولا الامداد فيما  
يطلب لتقويته قبل ان يحصل فيه خلل وانقطع بعد ذلك من شدة مصادمة الماء له  
ينبغي ان ينظر الى مقدار المضره التى حصلت من ذلك على وجه المقايسه ويرتب الجزا  
على من تسبب فيه بمقتضى المادة السادسة والسبعون والمادة السابعة والسبعون

( م ٨٠ ) اذا وجد ان جسرا من الجسور اصابه ضعف من شدة مضايقة الماء له  
واحتاج الى التقويه ووجب ان تعمل طريقه لتقويته وكان الشخص المأمور بالاخبار  
عنه لحل الاقتضا قد اهل فى ذلك ولم يباغ ما رآه من حال الجسر بوقته قبل ان يحصل  
فيه الحلل وكانت تقويته ومداواته ممكنه وبعد ذلك انكسر الجسر المذكور وسى فى  
الاخبار عنه من بعد كسره يجب ان يجرى الجزا على من هو ملزوم بالاخبار عنه بما  
هو منصوص فى حق من يتهاون فى بذل الاطانة والامداد بالنسبة الى كثرة  
الحساره وقتلها



بيان ما هو منتخب من ذيل القانون الذي طبع

ونشر فى شوال سنة ١٢٥٨ ثمانية

وخمسين ومايتين والى

( م ٨١ ) اذا كان احد من خدم الميري كايضا من كان صغيرا او كبيرا لم يعط  
المصلحة حقها فى تحرير الاجوبه المتعاقبه بها وحرر جواما راعى فيه الرمان والمكان او  
قصد فيه المحاولة والمعالطة فانه محبس فى اول مره ثلاثين يوما وفى الثانيه شهرين وفى  
الثالثه مثلها ايضا وانما يقطع جميع استحقاقه فى مدة الشهرين وفى الرابعه ينزل من  
رتبه درجه واحده مدة سنه كامله ان كان من ذوى الرتب فان لم يكن ذا رتبه ينظر  
الى مقدار ماهيته ويرل منها مقدار رتبه واحده تطبيقا على مرتب الرتبه بميعاد سنه  
والحبس فى المرات الاربع انما يكون فى محل الخدمة فان فعل ذلك مره خامسه فليرسل  
الى ابى قير مدة سنه

( م ٨٢ ) اذا كان احد من عد اليوم لا يقطع فى المصالحه على قدر ما هو مرخص

فيها بمقتضى ما هو مصرح في اللائحة المنشورة في ثاني عشر رجب سنة ١٢٥٧ وقصد بذلك مرور الوقت بالأحالة والمكاتبه او يعرض الى الاعتبار العليه عن شي يكون مرخصا فيه ويقصد بذلك اتخاذ سند لاجل تخليص نفسه من غائلة المسؤليه فيما بعد فانه يجازى بالجزا المحرر في المادة الحاديه والثمانين

( م ٨٣ ) من حيث ان بعض خدم الميرى اذا صدر لهم امر او افاده او شقه اعتادوا على اتهم يحييون عنها بجواب كاتهم لم يفهموها فاذا كان احد منهم يكتب جوابا مثل ذلك فانه يحبس في المره الاولى خمسة عشر يوما وفي الثانيه تصاعف له مدة الحبس حتى تكون ثلاثين يوما وفي الثالثه يحبس هذه المده ايضا ويقطع جميع استحقاقه فيها وفي الرابعه ينزل من رتبه درجه واحده مدة ستة اشهر فان لم يكن ذا رتبه ينظر الى ماهيته وينزل منها مقدار رتبه تطبيقا على مرتب الرتبه والحبس في المرات الاربع انما يكون في محل الخدمة فان فعل ذلك مره خامسه فانه يرسل الى ابي قير مدة ستة اشهر

( م ٨٤ ) ان بعض خدمة الميرى اذا حرر له اشعار في شان مصلحه من احد المامورين او نظار المصالح الذي هو تحت ادارته فمع كونه واحب عليه بسبب كونه مديرا ان يبين ملحوظاته ومعلوماته في حق تلك المصلحه فلا يراعى ذلك وانما يقول ان هذا الاستدعا مقدمه فلان وهو مرسل لاجل ان ينظر في مقتضاه ويشرح عليه سطران مثل ذلك من غير روح ويرسله الى الاعتبار السديه او الى احد المصالح فاذا كان فيما بعد لا يجرى العمل على مقتضى اللائحه وتحاسر على دفع المصاحه من طرفه بكتابة شرح عبارته عن سطرين لا معنى لهما من غير ان يبين ملحوظاته ومعلوماته فيجازى بالجزا المحرر في المادة الثالثه والثمانين

( م ٨٥ ) الكتاب الدين لا يراعون حق المصلحه في الكتابه ويكتبون الاستعلامات والافادات ناقصه المقصود ويوقعون الشروحات والكشوفات الواجب تحريرها بالتصريح في التعليل والاتكال من غير سب او لم يبادروا باخطار المدير او المامور بقولهم له انك مرخص في هذه القصيه على قدر كذا فلكونهم بهذه الواسطه صاروا سببا في كبره المراجعات مثل هؤلاء الكتب اذا كانت جنحتهم محتصه بالماده الحاديه والثمانين والماده اثنيه والثمانين يجازوا بالجزا المحرر بالماده الحاديه والثمانين على الوجه الذى يجازى به المامورون والمديرون بحسب جنحتهم ومع ذلك يصرب كل منهم في المره الاولى مايتي كرباح وفي الثانيه ثمانية كرباح وفي الثالثه خمسين كرباح وفي الرابعه

ينزل عن رتبته درجه واحده بميعاد سنة واحده فان لم يكن من ذوي الرتب فينظر في مقدار ماهيته وينزل منها درجه واحده بمناسبة رتبته وتطبيقها على مرتب الرتبة فاذا فعل ذلك في المرة الخامسة فيرسل الى ابي قير او الى اللومان مدة سنة بالنظر الى مقام صاحب الجنبه واعتباره وان كانت جنحتهم مختصة بالماده الثالثه والثمانين والماده الرابعه والثمانين فمن بعد اجرا الجزا المحرر في الماده الثالثه والثمانين يضرب كل منهم في المرة الاولى مائة كراح وفي الثانيه مائتي كراح وفي الثالثه مائتي وخمسين كراحا فاذا فعل مره رابعه فينزل عن رتبته درجه واحده مدة ستة اشهر فان لم يكن من ذوي الرتب ينظر في مقدار ماهيته وينزل منها مقدار الرتبة بالقياس على مرتب الرتبة وان فعل ذلك مره خامسه فيرسل الى اللومان او الى ابي قير ستة اشهر بالنظر الى مقام ذلك الكاتب المجنوح وحاله

(م ٨٦) اذا قال كل من نظار الاقلام او الحلما او الروسا او باشكتاب الدواوين او كتاب اليد حق المصلحه في قضيه للمدير او المأمور ولم يسمع منه فايصرف النظر عن كتابة امضاه في الورقه التي تكتب في تلك القضيه وليعلم انه مرخص له في عرض ذلك بنفسه للاعتاب العاليه

## بيان ما هو منتخب من قانون عمليات الجسور

الذي طبع ونشر في شهر ذي الحجه

سنة ١٢٥٨

(م ٨٧) حيث كان من الاصول المقرره ان باشمهندس كل مديره عند هبوط الليل يمر على جميع الترع والجسور الموجوده فيها اضبط مصلحه الري في الاقاليم ومعاينة الطمي الحاصل في الترع والقطوع ويكشف عن الاضمحلال الحادث في الجسور وبعد ان يعرف مقادير ما يلزم من الردف والتطهير وغير ذلك مما يلزم من العمليات يحضر جدولا بذلك ويقدمه لاديوان المدارس لاجل النظر في مقتضياته وكانت هذه العمليات جاريه بموجب اللائحه العموميه ولكنها سبب حركات النيل التي لها تاثير في كل حصر وترعه تختلف الارتفاعات الجارى وضعها الان في الجداول انما هي العروس والارتفاعات

المتوسطه يجب ان لا يختصر المهندسون بعد الان في الكشف على وضع العروض والارتفاعات المتوسطه في الجداول بل يلاحظون ارتفاع الجسور الى اعلى ما يكون من زيادة النيل كنيل سنة ٢٥٦ وسنة ٢٥٧ ويحررون الجداول على موجب ذلك مع تبين المساحات التي اختلف عرصها وارتفاعها في كل ترعه وجسر وبيان الطول والعرض والارتفاع الاعلى والاسفل مساحه فمساحه وان يضعوا في اول كل مساحه واخرها ما يكون موجودا في الجسور من العلامات المحاذيه لتلك المساحه كالشجره والساقية ونحوها لاجل الوقوف على صحة الامتدادات ويقدمون الجدول المذكور على هذا الوجه لديوان المدارس وعند وروده ومراجعته بالديوان المذكور اذا ظهر انه لا يحتوى على هذه البيانات او وجدت فيه مخالفه اوجبت اعادته ثانيا فيرد اليه وتقطع نصف ماهية الباشمهندس في طرف الايام التي تمضي في اعادته ثانيا

(م ٨٨) حيث ان شهر كيهك القبطى ميقات لورود الجداول المشتمله على عمليات المديریات من قبل وبحرى بالنظر للمرتفع منها والمنخفض فاذا تاخرت الجداول عن اوقاتها المقرره يجرى الجزا على الباشمهندس الذى حصل منه التأخير بما هو مذكور في المادة الساعه والثمانين وان وجد فيها خلل غير التأخير اوجب ردها وتغييرها فتقطع ماهية الباشمهندس جميعها في مدة الذهاب والاياب

(م ٨٩) لما كانت الترع الصيفيه المعتاد تطهيرها في كل سنه لا تخلو من النشع في وقت التطهير وربما يوجد فيها بعض مواضع تربتها من خالص الرمل ليس فيها طين وكان حفر مثل هذه الارض اصعب من حفر الارض السوداء وكانت هذه المواضع التي فيها الرمل معلومه حقيقتها عند المهندسين لاطلاعهم عليها في السنين الماصيه لزم عند تنظيم الجدول السابق ذكره ان توضع فيه مسافات المواضع المختلطه بالرمل وتعتبر كل قصبه منها بقصبه ونصف من الارض الخالصه ويتوضح به مقدار ما يضم الى الاصل من تلك الرياده فاذا وجد في اثنا العمليه ان مقدارها اقل مما هو محرز في الجدول او ان المحلات التي قيل انها رمل وجدت مختلطه بالطين فمن حيث ان الضم المذكور انما وضع في مقابله صعوبه الارض ذات الرمل وليس لها وجود في الظاهر وكان وجوده نقصا في مقدار العمليه المخصص على النواحي التي وقعت الارض ذات الرمل في حصتها فان كان الجدول المذكور فيه ذلك محزرا بمعرفة الباشمهندس ينظر في مقدار مكعب الاقصاب التي زيدت في مقابله الصعوبه ويقطع قيمة تشيعليها من

استحقاق الباشمهندس ويصرف في العماره الحيره وان كان قد عمل بمعرفة مهندس القسم فيترتب حراؤه بمعرفة ديوان المدارس سوا كان بالضرب او بغيره لجنحته (م ٩٠) من حيث ان العمليات اللازمه لمصلحة الري انما هي عبارة عن عمل الجسور وحفر الترع الصيفيه والنيليه وهذه العمليات لا يشبه بعضها بعضا بسبب ما فيها من الصعوبه والسهوله لان حفر الترع الصيفيه اكثر صعوبه من حفر الترع النيليه وان الاتصاف المكعب المختصه باحدى النواحي سوا كانت من الجسور فقط او من الترع الصيفيه والنيليه ولو كانت متساويه في المقدار لكنها غير متساويه في العمليه فلا يصح العمل بمقتضى ذلك بل يجب ارالة هذه المخطورات ينظر في حصه كل ناحيه من العمايه التى قررها الباشمهندس وتلاحظ عند التحقيق في الجمعيه المذكوره في الماده الثالثه من قانون عمليات الترع والجسور بحيث تكون على وجه التعديل بالنسبه الى ما يكون من المكعبات كافة سوا كانت من الجسور او الترع النيليه والصيفيه لتأخذ كل ناحيه حقه في المحلات الصعبه والسهله ومن بعد التخصيص على هذا الوجه يحرر اعلام بمحتم المدير ببيان ما خص كل ناحيه من المكعبات في الجسور والترع المذكوره ويرسل الى شيخ كل ناحيه او الى وكيل متعهدا ليعلم منه مقدار ما خص بلده وتحرر قائمه ببيان التخصيص وترسل الى ديوان المدارس من طرف الباشمهندس لنظر بالديوان المذكور فاذا تبين ان حجه امتازت عن أخرى او ان بعض الجهات خصها شئ من عمليات الترع الصيفيه واستبدلت من عمليات الجسور والترع النيليه او غير ذلك فبعد تحرير حسابه على وجه الصحه يحرر اشعار الى المدير به بالرام ذلك المقدار للجهه المتعلقه به وينمى الباشمهندس من دهايه الى وطنه من حصة ايام الى ثلاثين يوما ويقطع فيها استحقاقه بالنظر لما يظهر من وجود الجسامه وعدمها

(م ٩١) من حيث ان اجرا العمليات كافة بمعرفة الباشمهندس ومروره عايبا في كل يوم امر صعب ولهذا كانت عمليات الترع والجسور انما تعمل بموجب الاستمارات التى تحرر بمحتم الباشمهندس والنواحي التى تنهى عمليتها انما يخلى سبيل انفارها بمعرفة مهندس الاقسام فينبغى ان الاستمارات المذكوره تكون بيان مساحة المحلات الواجب ردمها او حفرها او تطهيرها على الوجه الموضح في الجدول وعند التقسيم على النواحي يرسل علم من طرف مهندس القسم الى الناحيه بيان المكعب والطول والعرض والعمق من العمليات التى تخصها ولدى ختام التقسيم ترسل صورته من طرف الباشمهندس الى

ديوان المدارس ليكشف منه عدد اللزوم وكل بلدة اتمت عمليتها على الوجه المحرر في الاستمارة فيكتب مهندس القسم ورقة الى شيخها او وكيلها سندا بخلاص العمله ويحلى سبيل انهارها ثم يحرر مهندس القسم خطابا مشتملا على بيان النواحي التي اتمت عمليتها وصرفت انهارها ويرسل الى الباشمهندس ويجب على الباشمهندس ان يقيس كلام من الطول والعرض والعمق من عمليات الجهات التي صرفها مهندس القسم فان وجدها تامة على الوجه المحرر في الاستمارة اعطاه سندا بحتمه حتى اذا تبين فيها اختلاف يكون هو المسؤول عنها وان وجدها ناقصة عنها هو محرر في الاستمارة عمل معه مذاكره بحضور من يلزم حضره من مهندسي الاقسام وغيرهم ويقنع مهندس ذلك القسم بالتحقيق وترسل صورة الاستمارة وجرنال المذاكره موضحا فيه بيان النقص الى ديوان المدارس وعند ورود مثل هذا الجرنال الى الديوان المذكور ينظر فيه فان كان النقصان جزئيا بالنظر الى مقدار اصل المكعب ولم يظن فيه وقوع ضرر او سقامه فيحمل على الاهمال ويجازى مهندس ذلك القسم بجزا المهملين الموضح في القانوناته وان كان كليا بحيث لا يحمل على الاهمال يلزم تحقيقه على وجه الدقة في محل الواقعة بمواجهة الباشمهندس ومن ينتخب من ديوان المدارس فان تحقق ان ذلك النقصان مبني على التداخل فيجازى مهندس القسم المذكور بجزا المحتسبين المحررين في القانوناته وان لم يمكن التحقيق من حيث ان وجود النقص الجسم يدل على تداخل المهندس المذكور مع الاهالي يجب ان يجازى بالصرب والحبس مما ولما كان هذا النقص انما هو مبني على صرف الانهار قبل اتمام العمله لتداخلهم مع المهندس وجب ان حضرة المدير يلزم اهالي الناحية الواقع فيها النقصان باتمام عمليتها ويخرجهم اليها في الحال ويجازيهم على ذلك حتى لا يقع منهم مثل هذا الامر وينبغي ان لا تكون الاستمارة التي يعطيها الباشمهندس الى مهندس القسم قاصره على بيان عروض المساحات وارتفاعاتها فقط بل يلزم ان تكون مشتمله على بيان العمليات القديمة والمستحدده في الترع والجسور كافة لاجل عدم الغرور ورفع الشبهه بتنزيل المكعبات القديمة من مجموع العمليات وان لا يكون لاحد وسيله عند التحقيق

(م ٩٢) اذا وجد في الكشف العمومي ان بعض الجهات فيها نقصان عن الامتدادات المحرره في الجدول وكانت تلك الجهات من الجهات التي كشف عنها الباشمهندس وحضر الى مهندس القسم التي هي عنده سندا بانها موافقه يجازى الباشمهندس

## بالجزا المشروح اعلاه

(م ٩٣) حيث ان تقسيم الماء للزراعات الصيفيه والتيليه والشتويه من الامور التي تحتاج الى العداله والمساواه ينبغي ان يكون تقسيمه بمعرفة المهندسين لاجل عدم امتياز جهة عن أخرى وليكون صرف الماء على قدر اللزوم بحسب ما يخص كل جهة بالنسبة الى الاطيان المرتب سقيها او ريها وان لا يرخص لاحد من الحكام والمتعهدين والاهالي كافة في حجز الماء او صرفه بمعرفهم واذا تبين ان احدا تجاسر على فعل هذا الامر او حصل منه اهمال في احرا العداله وقت تقسيم الماء فيحازى بالجزا اللائق بحاله بالنظر الى المصروفه التي وقعت للغير بسبب تلك الحركة

(م ٩٤) حيث ان الاشغال الهندسيه التي تلزم عمائتها في المديرية كعمل الترع والجسور وحجز الماء وصرفه منوط ترتيبها والنظر فيها بمعرفة المهندسين طبق الاراده السنيه يلزم ان حضرات المديرين يبدلون الهمة في انه لا يكون لاحد مدخل في هذه الاشغال غير المهندسين وان يحبوا لهم المهمات والانصار اللازمه لاجرا هذه العمليات في وقتها لان المهندسين هم المسؤولون في هذا الباب ويجب ان يساعدوهم في منع من يتعدى عليهم ويتداخل معهم في اشغالهم وعملياتهم واداء تجاسر احد من الاهالي او من الحكام على فعل شئ من الامور المتعلقة بالمهندسين او تداخل معهم او حبرهم على فعل شئ مغاير للاصول فيكون جزاؤه منوط برأى الجمعية الختانيه

(م ٩٥) حيث ان عملية الرى مما لا يقل الراحى يلزم المهندسين انهم اذا سئلوا في شئ يبادرون بحوابه ويبدلون الهمة في تقديم الكشوفات ماوقاتها الى المحلات المعتاد تقديمها اليها على الوجه المحرر في لائحة العموم وادا حصل من احد منهم تأخير في كشف او في مصلحه أخرى من غير ان يكون له فيها عذر واضح فيحازى بالجزا المحرر في المادة السامه والثمانين وان ترتب على تأخير العماليه المحاله على عهده سزاه لجهه او اتلاف شئ او صياغه فلتحصل منه قيمة ما صاع او تلف وان كان غير مقتدر فليرتب عليه الجزا بالطر لقله ذلك الشئ وكثرته

(م ٩٦) ان من بعد احرا العمل على الوجه الذي شرح وتوصح من البيان في الكيفيات المقتضي اجراءها في عمليات الترع والجسور التي هي بالمواد المحرره بالثلاثة ابواب من التصل الاول من قاتوننامه عمليات الترع والجسور وبالمواد المذكوره اذا كانوا الباشمهندسين يحررون مكبات زياده بالحداول التي يكتبونها ثم ينزلون تلك



الزيادة من العمليات التي تخصصت لبعض البلاد او يخصصون باغراضهم على بعض البلاد زيادة وعلى البعض اقل مما هو مخصص بوقت التقسيم او يجرون التخصيص لبعض البلاد في المحلات البعيدة مع وجود المحلات القريبة فبعد التحقيق اذا ثبت ذلك فيرسل فاعلوه الى اللومان مدة حياتهم

(م ٩٧) ان بدلا عن اجرا المكاتبات في كل وقت مع المتعهدين المهيئين في تشغيل العمليات العمومية التي تخصصت على حصصهم بالمديرية في اوقاتها ينبغي ان كل انسان يعلم درجة مسؤوليته في عدم ايضا ما يجب على ذمته لاجل خلاص العملية المطلوبة من بلاد عهده وعلى هذا ينبغي ان التقسيم والتخصيص انما يكون على الوجه المحرر في المادة الثالثة من الباب الاول من الفصل الاول بقانوننامه عمدة الترع والحسور وبعد ان يعلم كل متعهد او وكيله مقدار ذلك اذا كان عند ختام الاشغال يتبين ان حصة فلان المتعهد التي قدرها كذا قصبه باقى منها اقصاب بقدر كذا ويثبت انه ليس له عذر مقبول يمنع من ايائها من حيث ان كل قصبه تعمل بعشرين قرشا فينظر الى مقدار الاقصاب التي يعملها ذلك المتعهد ويخصص على كل قصبه ثلاثة اضعاف ذلك لتكون ستين قرشا ويجرى تخصيص ذلك وتوزيعه على ديار فدان بالنسبة الى مقدار زمام تلك الناحية وكل من خصه شئ بالنسبة لرعايته سوا كان نفس المتعهد او الفلاحين المزارعين يجرى تصمييه وتحصيله منه فان كان المتعهد من خدمة الميرى يحصل منه المبلغ الذي خص تلك الاقصاب بمعرفة ديوان ملكي مصر ويرسل الى المديرية وان كان من المتعهدين الصغار او مشايخ القرى فيحصل منه ذلك بمعرفة المدير وتسلم تلك المبالغ الى خزينة المديرية على وجه الامانة ثم تصير المبادره من طرف المدير باعمال المحلات التي كانت باقية من غير عمل وتصرف اجرتها وهي المثل ثلاثة امثال

### بيان سياسة اللائحة التي طبعت ونشرت

في ربيع الآخر سنة ١٢٦٠

(م ٩٨) اذا تكامل احد كائنا من كان في اجرا مقتضى مأموريته وكان تكاسله ماعنا على تأخير المصالح فبعد التحقيق لا ينبغي ان المصالح التي تأخرت في طرف مده واحده يحسب ايام تأخيرها من حيث هي بل ينبغي ان ينظر الى اطولها مده في



التأخير فالتقصية التي يكون تأخيرها أكثر من الكل هي التي تعتبر في التأخير وفي أول مره يجبس من آخرها بقدر ايام التأخير ويقطع فيها ماهيته وفي اثنائه يصاعف له الجزا بقدر الايام التي وقع فيها التأخير ويجبس وتقطع ماهيته ضعفين وفي المره الثالثه يجبس بقدر ايام التأخير فقط وتقطع ماهيته ثلاثة اصعاف فان لم يصلح حاله ووقعت منه المره الرابعه احضر الى المجلس وجري معه تحقيق تلك التأخيرات ونظر هل هو ناشئ من عدم لياقته او من اهماله فان كان من تكاسله وكان هو من ذوى الرتب فينزل عن رتبته درجه واحده من شهر الى سنه واحده بالنظر الى التأخيرات الواقعه منه والى جسامه المصلحه التي تأخرت وعدم جسامتها والا بان لم يكن من ذوى الرتب فانه يجري معه العمل على الوجه المشروح بالقطع باعتبار ماهيته وان كان التأخير ناشيا من عدم لياقته فيرفع من خدمه المشرف بها بحيث لا يمنع من خدمه التي تليق به حسب قدره

(م ٩٩) اذا خاطب كبير جهه جهه اخرى بطلب شئ وتلك الجبهه لم ترسل اليه المطلوب والجبهه المطالبه قد اجرت الاستعجال بحسب الضروره مرتين او ثلاثة مرات يلزم ان تلاحظ المسافه والمصلحه المطلوبه فان كانت الجبهه التي استعجلت فوتت وقت الاستعجال فيرتب لها الجزا لكونها فوتت الاستعجال عن وقته ثم يرتب الجزا على من لم يعط الجواب بالنظر لكونه لم يبادر باعطاء الجواب ويكون ترتيب جزائهم على موجب الماده الثامنه والتسعين

(م ١٠٠) اذا لزم ان جهه تكتب حواما لسؤال جهه اخرى فيلزم ان تعطى الجواب في طرف يوم او يومين او ثلاثة ايام نهاية ما يكون فان لم تكتب الجواب اللازم في تلك المده وكتبته بعد تهويت ايام ينبغي ان يجري الجزا على من تسبب في ذلك بما هو محرر في الماده الثامنه والتسعين بقدر ما زاد من الايام المحدده لتحرير الجواب

(م ١٠١) اذا كان المدير او المأمور او المحافظ او المفتش لا يقطع في مصلحه من المصالح المرخص له الحكم فيها بموجب اللائحه المؤرخه في ثاني عشر رجب سنه ٥٧ سبع وخمسين وعرضها الى أولى الامر فيرتب جزاء بموجب الماده الحاديه والاثميين (م ١٠٢) اذا حرر امر او افاده الى احدى الجهات يتضمن استعلاما عن مصايحه فان كانت تلك المصايحه مما يحرر عنها الجواب من الجبهه بنفسها وجب ان يكتب جوابها من يوم الى ثلاثة ايام غير مسافة الطريق وان كانت المصايحه المطلوبه

هي كشف او جواب متعلق بالمديرية فيخصص لها ميعاد من تلك الجهة بمقدار الايام التي يتم فيها المطلوب ويحرر به اشعار الى الجهة الطالبة ويتبني ان الميعاد الذي ينخصص انما يكون بمعرفة كبير الجهة بالموازنة والدقة على وجه الحق من غير زياده فاذا انقضى الميعاد المذكور ولم يات الجواب المطلوب فيه من تلك الجهة وقات ميعاده وكان الاهمال فيه من كبير الجهة جوزى بموجب المادة الحادية والثمانين وان كان الاهمال من المروع فيجازي من تسبب فيه بموجب المادة المذكورة ايضا

( م ١٠٣ ) اذا سئل احد من المأمورين بالمصالح صغيرا كان او كبيرا عن شئ متعلق بمصلحته المأمور بها سوا كان السؤال بالمكتبة او بالمشافه ولم يخط الجواب عما سئل فيه واحاب بجواب يشتمل على طريق المحاولة والمغالطة وكذا اذا عرض احد المأمورين شيا ابتكارا منه شفاها كان او تحريرا وكان ما عرضه مشتملا على المغالطة والمحاولة يجرى في حقه ما تقتضيه المادة الحادية والثمانين

( م ١٠٤ ) اذا كان احد من المأمورين صغيرا كان او كبيرا يعلم شيا فيه مضره لمصلحته المأمور بها وكان علمه اياه محققا عنده ولم يحبر عنه او كان مجبورا على كتمانها من خوفه وتحقق ذلك من جهة أخرى فيحس في اول مرة ثلاثة اشهر بمحل خدمته من غير معاش بالنظر الى المصروف وفي الثانية ستة اشهر من غير معاش ايضا وفي الثالثة ينزل درجه عن رتبه المعزز بها بميعاد سنة وفي الرابعة يرسل الى قلعة ابي قير بميعاد سنة اذلالا له ومعاد الله اذا كانت المصروف جسيمة فيعامل بتشديد الجزاء عليه بالوجه المقتضى بالنظر الى جسامتها

( م ١٠٥ ) اذا كان احد من عمال دواوين العموم او فروعهم سوا كان من الكبار او الصغار يحصل منه خنجه فيحب تحقيقها وتقديم حرنالاتها الى الجمعية الحقلانية وادا تحقق ان المدير حصلت منه المساعدة لصاحب الجنحه واخفى القضية او اتى حرنالها من بعد تحريره وتحقق انه متشبث باسباب التستر يجازى ذلك المدير بالجزاء الذي يلزم ترتيبه على صاحب الجنحه

( م ١٠٦ ) من حيث ان جميع الجرائد التي تحكمها جمعية الحقلانية انما هي على موحد اللوائح والقوانين وتلك اللوائح والقوانين موحوده في كل مصلحته فان كان الشخص الذي حكمت عليه الحقلانية بالجزاء يعلم باليقين ان ذلك الحرا ليس على وجه

الحق فليأخذ اللوامح والقوانين وليذهب بها الى الجمعية الحقانية ليقعها وعلى مقتضى هذا  
يكون اجرا العمل

-----

المادة التي نشرت من جمعية الحقانية في شهر  
ربيع الاخر سنة ٢٥٩ تسع وخمسين ومائتين  
ليكون ذيلًا للقانون

( م ١٠٧ ) ادا كان احد من الدين يعزلون ويقطع معاشهم بما على خنجه ويعودون  
الى التشريف بالخدمة الميريه ثانيا يقدم عرصا الى مدير الجهة التي هو فيها او مامورها  
يلتمس فيه صرى استحقاقه مدة عزله ويبسط فيه بعض اسباب يجب صرف النظر  
عنها وعدم مساعدته فاذا كان ذلك المدير او المامور يساعد في استدعايه ويجرى  
ذلك او يسترحم له من الاعتاب العلية بذكر حملة موجبات ومدحيات باطيب كلمات  
تقتضى قبول استدعايه فان اجرى له ذلك من نفسه او تجاسر على تصديق حصرة  
الخدوي الاعظم بالعرض له من حيث انه صار بذلك مخالفا لطريق القوانين وقاعلا  
للتصاحب وساعيا في اصرار حاب الميرى يجب ان يحازى في مقابلة هذه الافعال التي  
هي غير مرضيه بان يحبس اول مره في محل خدمته ستة اشهر من غير معاش وفي  
الثانية ينزل من رتبته درجه واحده من سنة الى سنتين وفي الثالثة يربط في القاعه من  
سنة الى ثلاث سنين

-----

المادة التي نشرت من جمعية الحقانية في شهر  
جمادى الاولى سنة ٢٥٩ تسع وخمسين  
لتكون ذيلًا للقانون

( م ١٠٨ ) من حيث ان سعادة افندينا الخديوي الاعظم في دائم الاوقات يحث  
حضراب القرى الدين هم بجمعية سعادته ويهيجهم على الاخطارات له بالمصالح المبروره

فيلحظ ان اجتنابهم عن الاخطارات التامة انما هو لمهابته ولهذا قد ترتب اجرا الجزا على من ينفل عن الاخطار حتي يكتسبون الجساره وتعطى لهم الرخصه الكامله في الاخطار على موجب هذه الشروط الاتيه — الشرط الاول ينبغي ان يكونوا مرخصين في الاخطار الى الاعتاب السنيه عن ما يمكنهم ان تحيط به حوصلة ادراكهم بحسب البحث في صواب اللياقه باستعمال افكارهم في المصالح العديده المتنوعه المتداول فيها بطرف الاعتاب — الشرط الثاني اذا كان ماده حكم بها او صدر فيها امر وبعد الامر بها حصلت شائبه ذلك في ادهان الكتاب المعينين لتحرير الاوامر وتصوروا ما يسافي مقتضى الحال في الامر المصدر فاهم يكونون مرخصين في العرض والافاده للاعتاب الحديويه — الشرط الثالث من حيث ان درجات العقول تتفاوت ويتميز بعضها عن بعض فهؤلاء الكتاب اذا لم يقتعوا بما افادهم به سعادة ولي النعم ينبغي ان يتوجهوا الى القرنا الموما اليهم ويحلوا ذلك المشكل وان كان الجميع يتصورون زياده او نقصا في ذلك الامر فاي توجهوا الى الاعتاب السنيه ويعرضوا ما يلزم من مقتضى الاخطار — الشرط الرابع ينبغي ان تكون جميع اخطاراتهم خاليه عن الغرض والعوض بريئه من التسويلات المفسانيه فان لم تحصل منهم رعايه هذه الشروط الاربعه يؤخذ من كل منهم مقدار دراهم بالنسبه لتصرف في الحيرات والحسنات ويكون اخذ ذلك بالنسبه الي خفة المضره وجسامتها وبالنسبه الي الرتبه التي حازها كل منهم والي الثروه واليسار

( م ١٠٩ ) ينبغي ان كل من كان مستخدما في المصالح الميريه تكون مرخصا في الاخطار على موجب هذه الشروط الاربعه التي بالماده الثامنه يعد المايه بقدر ما تحيط به حوصلة ادراكه في المصلحه المأمور بها فان لم يراعوا تلك الشروط ولم يحجروا طريقه الصواب مع كونهم يعلمونها وتحقق ذلك يجب تأديب قاعله بان تؤخذ منه دراهم جزا له بالنسبه الي مرتبه كل اسان وحاله وبالنسبه الي حرم المضره التي تحصل بسبب عدم رعايته وتصرف تلك الدراهم في وجوه الحيرات والحسنات كما هو محرر في الماده المذكوره



## لائحة القصص المشتملة على الحدود والمواعيد

التي نشرت من الشورى في ذى الحجة

سنة ٢٥٨ ثمان وخمسين

( م ١١٠ ) الذين يتعينون الى المصالح التي اشتملت عليها الثمانية مواد المذكورة في لائحة المواعيد اذا تحقق ان احدا منهم تجاوز الحدود والمواعيد المخصوصة بموجب عمليه فان كان من الذين رتبهم من حد الملازم الثاني الى حد الصاغق اعاسي الجديد وسواء كان من الضباط او من المعاوين فانه يصرب على كل يوم من ايام مدة التأخير عسى واحده بمحل الديوان وان وقع منه هذا التأخير مره اخرى يضاعف له الجزا ضعفين وفي المره الثالثه يؤخذ نشانه ويطرد من الخدمه وان كان ممن رتبهم من رتبة الصاغق اعاسي القديم فما فوقها من الرتب يكون جزاؤه قطع نصف ماهيته في مدة التأخير وفي المره الثانيه يقطع منه نصف الماهيه مع بدل التعيين تمامه وفي المره الثالثه يقيد بنصف الماهيه من غير بدل تعيين في مدة ماموريته تمامها كالذين لا يكونون في الاشغال



الماده التي نشرت من جمعية الحقانية في حق الذين يرسلون في

مامورية الى الجهات حسبما تقتضيه المصلحة وكان

نشره في شوال سنة ٥٩ تسع وخمسين ومايتين

( م ١١١ ) اذا تعين احد في مامورية الى اي مصلحة كانت في الاشغال المتنوعه سوا كان من صباط الصف او انصار الجهاديه او من وفاق البلطجيه او من القواصه او من الشاويشيه او من اعوات البيرون والاندرون على موجب ما هو معين في لائحة المواعيد التي نشرت ينبغي ان يحدد له ميعاد بالنسبه للمصلحة التي هو متوجه اليها وتراعى فيه ايام الذهاب والاياب فاذا تجاوز حد الميعاد الذي حصص اليه وكان ذلك بعير موجب من انه قد صار سببا لتأخير المصلحة التي امر بها يلزم ان يجازى

بالنسبة الى مدة التأخير وجسامة المضره التي تحصل بسبب التأخير بان يضرب في اول مره من مائة كرماع الى مائتين وفي الثانيه من المائتين الى الاربعمائه وفي الثالثه من الاربعمائه الى الستمائه تأديباً له واذا تهاون احد من المديرين او النظار في اجرا مقتضى اللائحه المذكوره ومقتضى هذه الماده فانه يجازى بموجب الماده السبعين والماده الحاديه والسبعين



### القانون نامه السياسية التي نشرت من جمعية

#### الحقانية في حق الملتزمين في شهر شوال

سنة ١٢٥٩

( م ١١٢ ) ينبغي للملتزمين الموجودين في المحروسة ان يتوجهوا لديوان الايرادات في اوقات المزايدات من غير ان يرسل اليهم علم بالطلب وان يكون توجههم في الجمعة مرتين مره في يوم الاثنين ومره في يوم الخميس فان اخبروا الديوان المذكور بمكاتبه منهم من اول المراد بانهم ليس لهم رغبة في المصلحة التي عرضت في المزاد فلا يكونون ملزومين بالحضور الى الديوان المذكور مرتين في الجمعة لاجل الزيادة في تلك المصلحة وان كان احد منهم لا يقدر على التوجه الى الديوان المذكور لاعدار ضروريه فايقم له وكيل متصرفا ويرسله الى الديوان المذكور بورقه مختومه منه فان لم يتوجه بنفسه ولم يرسل وكيلاً يحبس في اول مره ثلاثة ايام وفي الثانيه ستة ايام وفي الثالثه يحبس خمسة عشر يوما في نظير مخالفة الاوامر واللوائح تطبيقا لما في القانون وهذا الجزا انما يكون اجراؤه في مقابلة عدم الحضور لاجل الريادة في المصاحه الموجودة في المزاد فقط وان وقع منه تأخير عن الحضور في مزاد مقاطعة اخرى فليعامل بمثل ذلك ايضا ولا عبره باشتراك بعض المزايدات ببعض بل يجب ان ينحصر لكل مزاد معين جزا مستقل

( م ١١٣ ) اذا كان الملتزمون يعقدون مع بعضهم شركة في الباطن ولم يدكروها في قائمة المراد ولم يكن للديوان عليها اطلاع فمن حيث ان الاشتراك والمساواة خساره موجه لانكسار مال الميرى عند المزاد فاذا ثبت من بعد التحقيق ان احدا تجاسر على هذا الفعل واتضح انه حصل نقص في مال تلك المقاطعه في السنة الجديدة عن السنة

الماضي ولم يكن ذلك النقص مبنيا على ترك بعض عوايد قد تركها الديوان او على محو  
واثبات في شروط المصلحه او على مواد تماثل ذلك يجب تحصيل مقدار ذلك النقص  
من الذين عقدوا الشركة لكونهم تسببوا في هذا النقص بمساواتهم وان حصل في المقاطعه  
رواج بسبب حدوث امور وقيه واتفق الملتزمون مع بعضهم على كف اليد ولم يزدوا  
فيها حسب حقوقها مع انها قابله للزيادة عن السنه الماضيه ويصبروا سببا لعدم بلوغ  
الزيادة الى ما تساويه القيمه وبلغ خبر ذلك الي ديوان الايرادات او الى جهة غيره  
فلدى التحقيق ان ثبت ان المقاطعه قابله للزيادة ولها راغب وانه وقع مساواه بين من  
استامها وبين الراغبين فيها للزيادة يجب ان ينظر الى مال المقاطعه المذكوره في السنه  
ويحصل من الملتزم على كل مائة قرش عشرة قروش جزا له في نظير كونه غدر الميرى  
لاجل نفع نفسه

( م ١١٤ ) اذا كان الملتزمون يقصدون مرور الوقت بالتطويل والممارغه في اوقات  
جمعياتهم المعلومه او بالاستناد على بعضهم بعضا ينبغي ان يحضروا الى محل المزاد في اليوم  
الثاني منه صباحا على مقتضى تنبيه الديوان بحيث لو كان المزاد في يوم الاثنين يكون  
حضورهم يوم الثلاثاء ولو كان المزاد في يوم الخميس يكون حضورهم يوم السبت وان  
حالفوا التنبيه مجازوا على موجب الماده الثانيه عشره بعد المايه

( م ١١٥ ) اذا كان احد من الملتزمين ياخذ زياده عن العوايد المقرره له او باع  
شيا الى الميرى او الى الاهالى زياده عن الاثمان المقرره في الشروط يجب تحقيقه مع  
ذلك الملتزم على وجه الدقه وتراجع دقاتره ومتى تحقق ان هذه المخالفه وقعت في محل  
اقامته او باطلاعه فليحصل منه نصف مال الالتزام زياده على المال الاصلى كما هو  
محرر في سند الشروط وتوحد منه تلك المقاطعه وتعرض على الراغبين في المزاد وتعطى  
للاغبين فيها وان تحقق ان المخالفه وقعت في احد الفروع وكان وقوعها باطلاعه واذنه  
وكان ما تحصل من الايراد انما هو لنفسه خاصه يجازى على الوجه المشروح اعلاه وان  
كان وقوع المخالفه انما هو من اتباع الالتزام كوكيل الملتزم او كملتزم بفرع من فروع  
المقاطعه او احد الخدم وكان فعل ذلك من بادي رايه لاجل نفعه ولا علم للملتزم  
الاصلى به بالكلية يجب بعد استرداد ما اخذه من الرياده الى اربابه ان يرسل من فعل  
ذلك الى لومان اسكندريه مقيدا بالحديد من ستين الى ثلاث سنين فان لم يكن مقتدرا  
فيحصل ذلك من ضامه فان لم يكن له ضامن فيحصل ذلك من الملتزم الاصلى ويرد

الى اربابه نظرا لاهماله في اخذ الضمانه لان المصاحه اتما اعطيت له بمقتضى ضمانته وكان الواجب عليه ان ياخذ ضمانه على ذلك الشخص ثم يضاعف جزا الشخص الفاعل المذكور بان يرسل الى اللومان مدة خمس سنين

### المادة الصادرة من الجمعية الحقلانية بخصوص

التأخير في شهر شوال سنة ١٢٥٩

(م ١١٦) اذا كان حضرات المديرين يحررون اوراقا حسب المصلحة الى مامورى المصالح التى هي تحت ادارتهم والمأمورون لا يكتبون جواباتها بالمواعيد المصرحة فى المادة ١٠٠ والمادة ١٠٢ يجب ان المديرين الموما اليهم يحجرون الجزا على المامورين بمقتضى المادتين المذكورتين ويتممون ما يلزم لنهاية المصالح التى حصت فيها المخاطبة اما بتعيين اشخاص مخصوصين او بمعرقهم ان امكن ذلك ويرسلون الى الجمعية الحقلانية علم خبر بالجزا الذى يرتبونه واما الاشيا التى لا يمكن ان يعطى عنها الجواب فى ميعاده اذا كانت من المواد المحتاجة الى استعلام من محلات اخر او كحلب كشوفات او احضار اشخاص وتحقق لمدير الديوان المخاطب عنها عدم امكان خلاصها فى الميعاد الذى اعطاه فليخصص لها ميعاد ثانى لضرورة ذلك المحذور وان ظهر ان اعذاره موافقه تقبل منه فان لم يتم المصلحة المذكورة فى الميعاد الثانى فيرتب حزاء بمقتضى المواد المذكورة اعلاه بطير التأخير وادا كان المديرون لم يراعوا هذه الاصول ولدى التحقيق يتضح ان عدم اجرا ذلك لم يكن مبينا على عذر بل هو من الاهمال والتكاسل يجازون بمقتضى ما هو مدون فى المادة الثامنة والتسعين وادا كانت المخاطبات المذكورة حصلت بين اثنين من المديرين ووقع التأخير من احدهما فليعرض المدير الاخر الى الجمعية الحقلانية ليرتب الجزا على من كان سببا لتأخير المصلحة بمقتضى المواد المذكورة وادا لم يعرض وتحقق ان عدم عرضه وعدم رعاية هذه الاصول اتما هو ناشى من رخاوته فليرتب له الجزا بموجب المادة اثنامنه والتسعين



## المادة الصادرة من الجمعية الحقانية بخصوص

التأخير في محرم سنة ١٢٦٠ .

( م ١١٧ ) نظار التواحي التي هي في عهدة حضرات أنجال ولي النعم وسائر الذوات ومفتشوا الزراعات اذا حصل منهم حركات مخالفه بان خطبوا في اى مصلحة كانت واخروا اعطا الجواب عن ما خطبوا فيه من غير عذر ينه على المفتش او الوكيل او الناظر منهم بان يحبس في محل خدمته بقدر الايام التي اخرها ومن حيث ان ماهياتهم انما هي من طرف حضرات الذوات الدين هم قد استخدموهم يرسل استحقاقهم في مدة ايام التأخير من طرف حضرات الذوات الموما اليهم الى الخزينة الحديويه لاجل صرفه الى الاستتاليه الملكيه

## المادة الصادرة من الجمعية الحقانية في

ثامن عشر محرم سنة ١٢٦٠

( م ١١٨ ) حيث اقتضى الحال وجوب رفع قضيه المتسحين وازالتها بالكلية واعادتهم الى المحلات التي هم متمولون بها في سنة ١٢٤٨ على مقتضى ما صدرت به الاوامر العليه والمنشورات الى العموم في رابع عشر دى الحجه سنة ١٢٥٨ وعلى مقتضى اللوايح الصادره قبل ذلك وعدم قولهم فيما بعد بوجه من الوجوه وان يرتب الحرا الشديد لمن يتحاصر على المحالعه ينبغي لكل من كان عنده احد من المتسحين ان يرسله الى الجبهه المتمول بها في سنة ١٢٤٨ لميعاد شهر واحد من تاريخ نشر هذه الخلاصه من دواوين التفتيش والمديريات الى الجهات اللازمه واذا تحقق ان احدا من الناس لم يرسل من عنده من المتسحين في طرف هذا الميعاد او يقبل من ياتيه منهم من الان فصاعدا من بعد التحقيق يجارى بصلبه واعدامه وليلا يكون لاحد قال ولا قيل ينبغي من الان فصاعدا انه اذا سحب انوار من جبهه يجرى التحسس والتحقيق عن محل اقامتهم بمعرفة مشايخ تلك الجبهه ويعرضون الى مدير تلك الجبهه انه قد وجد كذا وكذا امارا ما يوضح اسمائهم عند فلان العالاني بالناحيه العالانيه فان كانت الجبهه التي فر اليها

المتسحبون من بلاد الجمالك فليعرضوا الى مفتشها او مديرها وذلك المدير او المفتش يحضر ناظر الناحية الموجود فيها اولئك الاقار ويطالبهم منه ويؤتى بهم الى ديوان المديرية ويسأل منهم بالتدقيق عن الذي كانوا مستخدمين عنده وعن صاحب الحصة التي كانوا مقيمين فيها وهل الناظر يعلم بهم او لا ومن بعد التحقيق يعرض ذلك الى جمعية الحقانية لاجل ترتيب الجزا لمن اخفاهم على الوجه المشروح وحيث يحتمل ان بعض المتسحين اذا صمموا على الفرار الى محل يمروا على بعض النواحي التي في اثنا الطريق يقيمون بها بعض ايام ومشايخ تلك النواحي ونظارهم لا يعلمون كيفية تسحبهم ومن المعلوم ان الاجنبيين تعلم حالتهم في ظرف اربعة ايام او خمسة فاذا وجد احد بهذه الصورة وظهر انه هارب يضبط ويسلم لديوان المديرية لاجل اعادته الى بلده وان اقام بالناحية زياده عن الخمسة ايام فيعد من الدين حصل اخفاؤهم ويجرى التحقيق عنه مع من اخفوه ويعاملون بالحرا المحرر على الوجه المشروح اعلاه ولهذا يبغى الاعلان والتنبيه بالتاكيد في هذا الخصوص على من يلزم الاعلان اليه والتنبيه عليه من مفتشى الزراعات الدين هم بالمديريات ونظار النواحي والمشايخ والاهالي

~\*~\*~\*~

### المادة التي نشرت من الجمعية الحقانية في شهر

ربيع الاول سنة ٢٦٠ ستين ومايتين

( م ١١٩ ) حيث قد نشرت اعلانات الى الجهات بعدم تداول الاخذ والعطا بالمسكوكات بزياده عن اسعارها الحقيقية ينبغي ان اجناس المسكوكات المتداوله بين الناس تكون المعامله الاخذ والعطا بها بالاسعار الحقيقيه المقرره واذا وجد من ياخذها او يعطيها بزياده عن تلك الاسعار فيرتب خزاؤه على ما سيأتي وهو انه اذا كان احد من الاهالي يشتري اشيا من احد اخر بمحسين قرشا مثلا ويدفع ثمنها بزياده عن الاسعار المقرره فينظر الي ما تصور من الربح في الحسين قرشا المذكورة ويرتب في مقابله تربية الآخذ والمعطى بالجرا الشديد وان كان الآخذ والمعطى انما هما من التجار وذوى الاقتدار فيحصل منهما في اول مره قدر ما يتصور من الربح خمسة اصعاف وفي المره الثانيه يحصل منهما مقداره عشرة اصعاف وان كانا من المأمورين والمستخدمين في الميرى فيحصل منهما في اول مره مقدار الرياده عشرة اصعاف وفي الثانيه يطرد من

يفعل ذلك ويبعد عن مصالح الميرى بالكلية وكلما تحصل من ذلك يرتب جميعه الى الاستتاليه الملكيه واذا سمع انه حصل تداول المعامله بزياده عن اسعارها وكان ذلك بسبب عدم اصغاء مامورى الجهات للتنبيهات فيرتب جزا مامور الجهة التي يحصل فيها ذلك بموجب القانون

### المادة التي نشرت في ربيع الاخر سنة ٢٦٠ ستين

( م ١٢٠ ) اذا كان احد من المستخدمين في الميرى او غير المستخدمين يعرض شيا صم المصلحه او عرض او افاد بشى خارج عن وظيفته الى احد اكبر منه في الرتبة سوا كان مجيبا لسؤال او ابتكار منه وسوا كان بالمشافهه او بالمكاتبه وكان عرصه مخالفا او من غير حساب يجب على ذلك الذات المعروض له انه لا يسكت في ذلك بل يميز ما عرض له بالموازنه وينظر فيه هل هو بسبب عدم ادراك عقل من عرض او افاد او هو مدرك ما عرصه او انه قاصد ذلك فان كان من عدم ادراك عقله فينبه بانه لا يتفوه ولا يكتب بما لا يدركه عقله ويجعل ذلك ايقاطا له وان كان يتحقق ان عقله مدرك لذلك وانما تفوه به او كتبه قصدا منه فيضع له خطيئه قدامه ويقنعه بموجب القانون ويحصل منه دراهم على سبيل التفرير جزا له بالنسبه الى رتبه ومقامه وترسل تلك الدراهم الى الاستتاليه الملكيه فان كانت رتبه من الملازم الثاني الى اليكباشى يحصل منه من خمسين غرشا الى خمسمائة عرش وان كانت رتبه من اليكباشى الى مير اللوا يحصل منه خمسمائة عرش الى المين وخمسمائة غرش وان كان مير ميران فيحصل منه من المين وخمسمائة عرش الى سبعة الاف وخمسمائة عرش وفي المره الثانيه يحصل المثل مثلا ونصفا وفي المره الثالثه يحصل المثل مثلين واذا وقع ذلك فيما بين الاقران فقيرين من يفعل ذلك يعرض امر من اخطا الى كبيره ليبرى في حقه ترتيب الحرا المذكور واذا كان احد الكبرا يحصل منه غص طرف او مساحه ولم يجر ذلك في حق اربابه او يحصل من قرينه شى مثل هذا ولم يجر كبير من اخطا بذلك فان الحزا المذكور يجرى على من ساع في ذلك سوا كان كبير المحظى او قريبه

## المادة التي نشرت من ديوان المالية بخصوص اللصوص

في ثامن جمادى الاخر سنة ١٢٦٠ ستين

(م ١٢١) يجب على مشايخ النواحي ان يبذلوا الدقه وحسن الالتفات كل وقت في حفظ النواحي من اللصوص وان يرتبوا ما يلزم من الرجال لغفارة النواحي ليلا فان سرق شي من احدى النواحي ليلا ومشايخ تلك النواحي لم يضبطوا السارق يجب ان يلزموا بقيمة ما سرق ومن بعد الزامهم اذا ضبط الشخص السارق يسلم الى المدير ليحقق قضيته بمعرفته ويجازى بالنسبة الى سرقة فان كان السارق من الفلاحين وكانت هذه اول سرقة وليس له سابقة قبلها في السرقة وكانت السرقة جزئية يرسل الى مديره فيزاو على من ستين الى خمس سنين وان كان من اللصوص القداما وقد اتحد النهب والغارات عادة ونجاسر على هذه الافعال الرديئة كقطاع الطريق وتحققت عنه هذه الخصال بالبراهين الشرعية القاطعة والادلة العتلية والنقلية فيرسل الى فيزاو على مدة حياته وان كان من العربان فمن بعد تحقيق سرقة وسوابقه على الوجه المشرح يجازى كما يجازى اهل القرى الفلاحون وبنا على ذلك ينبغي ان تؤخذ وثائق بالتعهد من مشايخ العربان بان لا يسرق احد من العرب الذين هم تحت مشيختهم وبعد ذلك اذا تبين احدا من عربان اي قبيلة كانت قد سرق وسمع بان شيخه مشبوت عليه التداخل معه في هذا الباب او فعل ذلك فمن بعد التحقيق والثبوت تحصل الاشياء المسروقة من شيخ السارق ويرسل ذلك الشيخ الى مديرية فيزاو على من ستين الى خمس سنين وان لم يكن للشيخ تداخل في ذلك فلاجل اتباهه يحصل منه قيمة ما سرق واما عمارة المراك وحراستها فانها تكون مطلوبة من اللد التي تكون المراك مربوطه بموردتها او بساحلها ومن حيث ان طائفة الروسا واحب عليهم ان يكونوا على نصيره وغايه من الابتاه فيكونوا مشتركين في هذا الباب واذا سرق سي من احدى المراك او من ابناء السيل المسافرين فيها فيحصل قيمة ما سرق من مشايخ واهالي الناحية التي تكون مربوطه عندها تلك المرك ومن ريسها ايضا ثم ينبغي ان يرتب عساكر من الحياالة الى كل مديرية حسب الاقتضا لاجل البحث عن قطاع الطريق والتفتيش عنهم وضبطهم وكل من يضبط ممن سلك في هذه الطريق فبعد التحقيق اللازم عن كنيته بمعرفة مدير تلك الجهة اذا تحقق انه من قطاع الطريق يرسل الى مديرية فيزاو على

مدة حياته واما الذين يدورون بقصد السرقة وهم حاملون السلاح سوا كانوا من العرب او من الفلاحين ويتجاسرون على هذه الافعال ويضبطون فمن حيث انهم يعدوا من قطاع الطريق فكل من ضبط منهم بعد تحقيق امره يرسل الى فيراوغلى مثل قطاع الطريق

—

## المادة المنشورة من الجمعية الحقانية في تاسع

شهر شعبان سنة ٢٦٠

(م ١٢٢) اذا فعل احد من ارباب الرتب جناحه اوجبت تنزيله عن رتبته درجه فاكثر على مقتضى القوانين والالوائح فان لم تكن جناخته جسيمه ووجب تنزيله عن رتبته لميعاد معين فيحدد الميعاد اللازم لذلك وان كانت جناخته جسيمه او سبق له التنزيل عن رتبته ووجب تنزيله عن رتبته ايضا بشرط ان لا يصعد اليها فلا يحدد له ميعاد معين (م ١٢٣) اذا عزم احد على فعل زنا كبير وتبين بالامارات الطاهرة انه حين هم بفعاله وشرع فيه طرات عليه مواع اخرته عن اتمام اجرايه كوجود احوال غيبه بدون اختياره او وقع اسباب غير مستطرة ترتب عليها المنع والتاخير فيعد هذا القصد من الذنوب الكبيره

(م ١٢٤) اذا حكم على احد بارساله الى اللومان بمدة الحياه فانه يلزم ان يهصح بمجمع الناس بتعليق ورقه في عنقه ويدق على كتفه الايمن بالابر حرف لام (م ١٢٥) اذا فعل احد ذنبا كبيرا كقتل هس او سرقة جسيمه او اختلاس عظيم او عمل سي مفسوش كثر ور حتم او شبه ذلك وحكم عليه بان يقيد برنجير الحديد في القاعه او يرسل الى اللومان مدة حياته او بمدة تزيد على خمس سنوات فانه يلزم قبل تقييده او ارساله ان تحرر ورقه بخط عايط تشتمل على بيان اسمه ولقبه ومساكنه ومسكنه وكيمة محاراته وسبب ترتب تلك المجازاه في حقه ويحرى تعليق تلك الورقه في عنقه ويترك بالحل الذى هو فيه قدر ساعه لاجل تشهيره بين الناس

(م ١٢٦) ينبغي ان لا يجرى جزا مطلقا في يوم من ايام المواسم المحصوه بالديانات كايام الجمع والاعياد وشهر رمضان (م ١٢٧) اذا حكم على امرأة بالقتل واحبرت بانها حامل وتحقق حماها فلا يجرى عليها الجزا الا بعد وضعها الحمل

( م ١٢٨ ) اذا رتب جزا على احد بالارسال الى اللومان او الربط بالزنجير في القلعه ببعاد معين فانه يلزم ان يقام له وكيل لادارة امواله واملاكه مدة غيبته اذ هو ممنوع من التصرف في اموال نفسه حتى يستوفى مدة ذلك الجزا

( م ١٢٩ ) اذا انتهت مدة المحكوم عليه بالجزا فانه ترد اليه امواله ويلزم الذي توكل له ان يودى حساب الاموال التي كان مامورا بادارتها في مدة وكالته عنه

( م ١٣٠ ) ان الاحكام التي تقرر في المجازاه باجرا القتل او الارسال الى اللومان سوا كان تخيلا او بمدة مديدة او النفي والجلابدة الحياه او الربط بالزنجير في القلعه او الطرد والتباعد عن الحكومه او التبرئه عن تمتع الحقوق الملكيه يلزم ان تطبع صورها وتشر وتعلق بكل من بندر المديرية والمحل الذي صدر منه ذلك الحكم والبلده التي وقع فيها هذا الذنب والمحل الذي يجري فيه الجزا والمكان الذي فيه مسكن الشخص المذنب ( م ١٣١ ) ان جميع ما تملكه يد المحكوم لا يحصل ضبطه الى جاب الميرى بمقتضى حكم من الاحكام مطلقا الا اذا وجد التصريح بذلك في القانون فيشذربما يكون حصول ذلك

( م ١٣٢ ) اذا اقتضى الحال الى اجرا احكام التعريم ورد الاشيا وتصميم الخسارات واعطا المصاريف بالحبس والتصيق على المحكوم عليه بها لاجل تحصيل المبلغ بالنسبة الى حاله فانه يجوز ذلك

( م ١٣٣ ) اذا كان الصبي الذي بلغ عمره اثني عشر سنه قد اتهم بفعل شئ وتحقق ان فعل هذا الشئ قد صدر منه وهو غير مميز فينبغي ان لا يجازى بالجزا المخصص لذلك الفعل بل يصير تاديبه اما بحبسه في محل التربية الى ختام المدة التي تحددها الحكومه او بتسليمه الى ابويه حسبما يقتضيه الحال وانما يلزم ان السنين التي تحدد له لا تتجاوز عن بلوغ عمره الى ثمانى عشر سنه

( م ١٣٤ ) ينبغي ان المجازاة بالارسال الى اللومان سوا كان بمدة الحياه او لمدته معينه او بالنفي على قيد الحياه لا يصدر حكم بأجرايها في حق من يكون عمره قد بلغ سبعين سنة مطلقا

( م ١٣٥ ) ان المجازاه التي ذكرت في حق من بلغ عمرهم الى السبعين سوا كان بالارسال الى اللومان بمدة الحياه او لمدته معينه ينبغي ان يبدل ذلك بالربط بالقلعه وهكذا يجري تخفيف مدة الجزا المبدل وتقصيرها بالنسبة الى امتدادها

( م ١٣٦ ) ان المحكوم عليهم باللومان تخليدا او بمدة معلومة اذا بلغ احدهم سن السبعين فانه يجري اخراجه من اللومان والتخفيف عنه في الشدة بحيث يصير مثل المحكوم عليه بجزا الربط في القلعة ويجرى تقصير منته وتخفيفها ايضا

( م ١٣٧ ) ان كل من تجاسر على عمل شئ براني تقليدا لسكة الذهب او لسكة الفضة الجائز تداولها بالممالك المصرية او تجارى باحدى الحيل المتشعبة على اخراجهما عن هيتهما الاصلية باتلاف وتغيير او كان له علم بتداول المعاملة المذكورة او جلبها وادخالها في المملكة المصرية فانه من اول مرة يرسل الى فيراوغلى مدة حياته

( م ١٣٨ ) اذا اجترأ احد على فعل شئ براني تقليدا لسكة النحاس المتداولة بالممالك المصرية او كان له يد في ظهور ذلك او في جلبه من خارج وادخله الى الممالك المصرية فانه يحكم بارساله الى فيراوغلى يقم فيه خمس سنوات اول مرة وان عاد مرة ثانية يرسل مدة حياته

( م ١٣٩ ) اذا تجاسر احد بالديار المصرية على التزوير بتقليد السكة الاجنبية او صدر منه غش او حيلة في ذلك او كان له مشاركة في اخراج السكة المزورة الى الميدان وادخالها في الحكومة المصرية فيحكم عليه بارساله الى فيراوغلى بمدة معلومة من خمس سنوات الى عشر

( م ١٤٠ ) ان ذنب المشاركة المحرر بالمادة السابقة قبل هذا ليس هو لاحق بمن ياخذ السكة البرانية ذات الحيلة على انها ديوانية ويسيرها ويروجها بل هو لاحق بهم على الوجه الاتي وهو ان الذين يتحققون انها معيه سوا كان التحقيق بواسطة اصهم او بواسطة غيرهم وبعد ذلك يصرفونها مثل هؤلاء ينبغي مجازاتهم بان تؤخذ منهم دراهم بمقدار الدراهم المعينه لاجل الصرف الى الاستباليه الملكيه واقل الاحد ٣ اصعاف واكثره ٦ اصعاف ولا تؤخذ دراهم بحال من الاحوال اقل من خمسين قرشا مطلقا

( م ١٤١ ) ان كل من علم بمحل عمل السكة البرانية ذات الحيلة المماثلة للسكة الديوانية الحائر سيرها والتداول بها في الديار المصرية من ذهب او فضة او نحاس او عرف المكان الجارى تخزينها فيه وسكت ولم يخبر مامور الاداره او مامور الصايطحاه حتى مضى اربع وعشرين ساعه فيحرق مجازاته بالحبس من شهر واحد الى سنتين نظرا لعدم تبليغه ولوتبين انه لم يكن له يد في ذلك ولا لاحقة علم به مطلقا

( م ١٤٢ ) ان الدين يعرضون امر المذنبين المتدرجين في المادة الساعه والثلاثين



بعد المائة والمادة الثامنة والثلاثين بعد المائة لمجلات الاقتضا وبينوا المذنبين ومادتهم ويكون ذلك قبل وقوع الذنب منهم والشروع في البحث عنهم فانه يجري ابرأؤهم واعفاؤهم من انواع الجزا كافة وخصوصا اذا صاروا سببا لضبط المذنبين المذكورين ولو كان ذلك بعد الشروع في البحث عنهم

(م ١٤٣) ان كل من يصدر منه غش للمشتري في عيار الذهب او عيار الفضة او يقول على حجر مصطنع انه من الجواهر الخالص العن او يبيع الاشيا ناقصه في الوزن او الكيل والحاصل ان كل من يغش المشتري بالحيل في اى شى كان فيرسل الى اللومان بمده معلومه من ثلاثة اشهر الى سنة واحده ويجرى تعريمه بمبلغ من الدراهم بحيث لا يتجاوز اكثره ربع قيمة ما يسترد منه مكافأة الى الفرر ولا يتقص اقله عن مائتي قرش ويصرف ذلك الى الاستباليه المالكه

(م ١٤٤) ان كل من يتجارى على عمل ختم مشابه لحتم الحكومة او يستعمل الحتم المشابه لحتم الحكومة او يحصل منه تزوير بان يقلد الاوراق التي خرجت من دواوين الحكومة محتومه بحتم الحكومة للتداول بها او يقلد اوراق البنك او يزورها او ياخذ او يعطى بشى مزور مثل ذلك ويدخله على الممالك المحروسه فيرسل الى اللومان يقيم فيه مدة حياته

(م ١٤٥) ان كل من يحصل منه جرأه على تقليد العلامات الحتميه التي بالاوراق او تقليد التمه الحتميه التي يضرب بها الذهب والفضه ويستعمل تلك الاشيا البرانيه فيجازى بارساله الى فيزاوغلى يقيم فيه من سنة الى عشر سنوات

(م ١٤٦) ان كل من يخنوى بطريق الحياه على دمه الميرى المعتاد استعمالها او على الدمعه الحارى صرب الذهب والفضه بها ويستعمل ذلك فى خصوصيات تمل بالحقوق والمنافع الميريه فيجازى بتشغيله فى الابنيه الميريه

(م ١٤٧) اذا حصل ان حتما موضوعا بمقتضى امر الحكومة او بمقتضى حكم صادر من المحكمه او من محل الحكم قد اكسر او اهلك وكان ذلك ناشيا عن عدم اتبائه العفرا فيحكم فى حقهم بالمجازاه بالحبس من ستة ايام الى ستة اشهر

(م ١٤٨) اذا كان الحتم الذى حرى فكه موضوعا على اوراق وسندات واشيا لشخص متهم بذب كبير يستحق عليه القتل او ارساله الى اللومان او نفيه مدة حياته او يكون قد حكم عليه بجزا من ذلك فالعفير الذى يكون قليل الاتبائه حينئذ يجازى



بالحبس من ستة اشهر الى سنة واحدة

( م ١٤٩ ) ان كل من يحصل منه كسر الاختام الموضوعه على الاشيا والسندات والاوراق التى من النوع المقدم ذكره في المادة الساقه وكان الكسر عمدا او كان علمه لاحقا بمادة الكسر فيجازى بالربط في القلعه وان كان المتهم بهذه التهمة هو ذات العمير فيرسل الى اللومان لمدة محددة

( م ١٥٠ ) ان السرقة التى يتوقع حصولها بواسطة كسر الاختام تكون المجازاة فيها مثل المجازاة التى تجرى في السرقة التى تحصل بكسر بعض المحلات

( م ١٥١ ) اذا عقد الاشيا جميعه وتبين من مكاتبه تجرى فيما بين بعضهم مع بعض او فيما بينهم وبين رئيسهم او من مقاوله او معاهده بينهم انه حصل بينهم توافق مثل هذا على توزيع ثمرة تحصل من افعالهم القبيحه فان لم يكن لهم ذنبا ينضم الى هذا الذنب فيجازى مدير تلك الجمعية ورئيس الحردة الذي عليهم او رؤساوهم الذين هم تحت الامر بالارسال الى اللومان يقيمون فيه من سنتين الى خمس سنوات وهكذا الذين يكونون مامورين بخدمة ذات تلك الجمعية والذين يعلمون الكيفية ويعطون الجمعية المذكورة او توابعها اسلحه ومهمات حربية وآلات قتل برصاهم والذين يهثون محلات لتمكين الاشيا المذكورين وجمعهم واختفائهم فيها فيحازون بالجزا المتقدم ذكره

( م ١٥٢ ) الاشخاص الفلاتيه الثات عليهم الفلت المؤدى لعدم راحة الاهالي فانهم يحبسون لاجل هذه الذنوب من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر ومن بعد انتها مدة حبسهم يمكنون تحت نظر الحكومة الى انقضا المدة التى ترى مناسبة بحسب اطوارهم

( م ١٥٣ ) الاشخاص الفلاتيه الثات عليهم ذلك اذا كانوا اجنبيين يحوز ارسالهم بامر الحكومة الى محل خارج عن الممالك

( م ١٥٤ ) الفلاتيه اذا كانوا مولودين في الحكومة المصريه وكان الفلت ثاتا عليهم فعند صدور الحكم في حتمهم اذا طلبهم مشايخ بلادهم التى ولدوا فيها او طهر لهم ضامن معتمد يحوز تخليه سبيلهم ولو عند المباشرة في احرا الحكم الذى صدر ولدى حصول المساعدة للمشايخ او الصهار المذكورين في استدعائهم ترسل اوليك الاشخاص الى القرى التى يريدونها المشايخ او الضمان

( م ١٥٥ ) ان كل من ينادى بغير اذن من مامورى الصط والربط او يعاق ورقه مطبوعه كذلك يجازى بحبسه من ستة ايام الى شهرين

(م ١٥٦) ان كل من يرتكب تهمة تتعدى الى عرض احد من ذكرا او اثني بطريق التزوير او فعل شي مضاد للادب والحيا غصبا وزورا في اي شي كان فيجazy بالربط في القلعه من سنه الى ٥ سنوات

(م ١٥٧) ان كل من يسمي نفسه باسم كاذب او يتلقب بلقب كاذب يستعمل لاجل ان يجعل نفسه في مظهر الاعتبار والوقار الدين ليس لهما وجود فيه او يوهم غيره في شي ان عاقبه وخيمه مخرطه او يستعمل حيلة ومكرات متنوعه ليأخذ بذلك من يد الغير اشيا او دراهم او سندات او ورقة مخالصه او تمسكات باي نوع كان وياخذ من طريق النصب باحد هذه الاوجه جميع ما يملكه الغير او بعضه فانه يرسل الى اللومان بمده اقلها سنه واحده واكثرها خمس سنوات ويحازي بالتغريم من مائتي قرش الى اثني عشر الف قرش ليصرف ذلك الى الاسبتاليه الملكيه وكذلك كل من تركت عنده ورقه معتمده على بياض بوجه الامانه محتومه كانت او ممضيه ومع ذلك جعلها سند دين او ورقة مخالصه او يجمعها في صورة توجب المضره الى صاحب الحتم او الامضا في نفسه او فيما يملكه فانه يرسل الى اللومان بمده اقلها سنه واحده واكثرها خمس سنوات ويجري تغريمه بان يوخذ منه من مائتي قرش الى اثني عشر الف قرش ويصرف ذلك الى الاسبتاليه الملكيه واما اذا لم تكن تلك الورقه المحتومه او الممضيه قد تركت عند ذلك الشخص امانه فانه يعد من ذوي التزوير وحيثذ يجازي بالجزا المحدود لمن يفعل ذلك من المزورين

(م ١٥٨) الحصح والدفتر والتقارير المشتمله على تحقيق الدعاوي القصاصيه والسندات والاوراق المماثله لذلك سوا كانت موضوعه بالدفتر خانه او بسائر الدواوين الميريه او تسامت الى احد ماموري الدواوين اذا ضاع شي منها او تلف او سرق فيحبس المامورون بحفظها في محل خدمتهم مدة من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر غير معاش طرالعدم دقتهم واتباههم واما من يحصل منه تلف الاوراق المذكوره او سرقها كاينا من كان فانه يرسل الى اللومان يقيم فيه من ستة اشهر الى ستين اذا كان السند الذي سرق حسبا

(م ١٥٩) ان كل من يعدر احدا باستعمال جوهر مسمم يوجب الموت بسرعه كليه او جزئيه فلا شك انه لا يعد الا ساما فمن يستعمل ذلك او يرتبه كاينا من كان ولولم يحصل له منه اي قتيجه كانت يعامل مثل ما يعامل القاتل

( م ١٦٠ ) ان كل من يسقط حمل المرأة باطعامها او سقيها شيا او باعطائها ادويه او بتحميلها الاذى سوا كان ذلك برضاها او غير رضاها فانه يجازى بارساله الى اللومان او بالربط في القلعه مده من ستة اشهر الى سنتين بعد تحصيل الدية الشرعيه منه

( م ١٦١ ) اذا كان احد يقتل شخصا او يتسبب في قتله بغير قصد منه وانما كان ذلك ناشيا من غشومية الفاعل او من قلة احتياطة او من عدم دقة ورعايته للقوانين فانه يحكم عليه باعطا الدية واما اذا لم يحصل القتل وبقيت بعض جروح او اثار من سائر ما يكون بسبب الغشومية وعدم الرعايه والاحتياط فيجازى من تسبب في ذلك اما بحبسه مده من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر او بضره من خمسين كرابجا الى ثمانية كرابج

( م ١٦٢ ) اذا كان احد يهجم على شخص خلافا بقصد اعدام او ضرب او مضره خلاف ذلك والشخص المهجوم عليه يقتل الشخص الهاجم او يجرحه او يضربه لاجل حفظ نفسه فانه يعذر في ذنب القتل من بعد التحقيق واذا اتهم احد بقتل احد او جرحه او ضربه لاجل منعه من نقب حايط او ملحقات سكن للدخول فيه نهارا فانه يعذر في ذلك ايضا واما قتل الوالد او الوالده فلا يقبل فيه عذر مطلقا

( م ١٦٣ ) اذا كان الزوج يضبط زوجته مع الرائي في حالة الفعل بالمنزل الساكن فيه ويحصل منه قتل فانه يعذر في ذنب القتل بعد التحقيق

( م ١٦٤ ) ان كل من يتابس بحركات تخل بالمرض والتساموس فان كان من الاهالي او من الخدم الصغار فانه يؤدب بالضرب من خمسين كرابجا الى خمسمائة كرابج وان كان من الكبار فيحبس في محل خدمته بمده من شهر واحد الى سنة واحدة

( م ١٦٥ ) ان كل من اتهم بالتعدي زورا على عرض احد من ذكر او انثى او يقصد فعل امر مزورا وعصبا يخل بالعرض من اي وجه كان ويثبت ذلك عليه فان كان من الاهالي او من الخدم الصغار فيرسل الى اللومان من ستة اشهر الى ثلاث سنين وان كان من الخدم الكبار فيرط في القلعه تلك المده

( م ١٦٦ ) ان كل من يخرج احدا او يضربه بدون حق فادا كان الشخص المجروح او المضروب يحصل له عيا بسبب وقوع هذا الفعل او يصير غير مقتدر على اشعاله بمده تزيد على عشرين يوما وكان الشخص المدن من الكبار فيجازى بحبسه مده من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة بعد اعطا ما يلزم من المعالجة الى الشخص المصاب

واعطاه ما يقابل الكسب الذي قد حرم منه الي ان يحصل له الشفا او يكتسب القدره على اشغاله وان كان المذنب من الصغار فيجازي بضربه من ثلثماية الي خمسمائة كراباجا بعد اعطائهم العلاجات واداء ما يقابل الكسب الذي ضاع على المجروح او المضروب واما اذا لم يحصل من ذلك عيا ولا عدم اقتدار على الاشغال فملى هذا الوجه اذا كان المذنب من الكبار فانه يحبس من خمسة عشر يوما الي ثلاثة اشهر واذا كان من الصغار فيجازي بالضرب من خمسين كراباجا الي ٣٠٠ كراباج

( م ١٦٧ ) ان كل من يحصل منه تركيب بعض مشروبات ببجوهر مضر لصحة البدن او يبيع مشروبات مركبه مضره مثل ذلك فيجازى بالحبس من ستة ايام الي سنتين ويضبط ما عنده من المشروبات المركبه الى جانب الميرى

( م ١٦٨ ) اذا وقعت السرقة وكان وقوعها باجتماع انواع خمس ياتي ذكرها احدها ان تقع في الليل والثاني ان تكون حصص باجتماع شخصين فاكثر والثالث ان توجد اسلحه مع السارقين او مع بعضهم ظاهره كانت او مخفيه والرابع ان تكون حصص بكسر باب او شبك او غير ذلك من خارج سوا كان ذلك من منزل او من اوضه او من محل مسكون او قابل للسكنى او مما يلحق بذلك او بوضع سلم او بتوفيق مفتاح والخامس ان يكون السارقون قد اجروا السرقة بالتحويل والتهديد باسلحتهم قهرا او خبرا فيشذ مجازون بالاعدام او بقيد الحياه

( م ١٦٩ ) ان جزا ذنب السرقة التي يحصل ارتكابها في الطرق العامه ينبنى ان يكون بالاقامه في فيزاو على مدة الحياه وكذلك الدن ينضم اليهم نوعان من الاربعه انواع المتدرجه في الماده الحاديه والخمسين بعد المايه ويسرقون بالجبر والقهر وهكذا اذا حصل من السرقة التي تكون بالعصب والقهر اثار جروح فتكون المجازاه في حقهم بالاقامه في فيزاو على مدة الحياه

( م ١٧٠ ) الذنوب المتروحه في الشرط الرابع من الماده الثامنه والستين بعد المايه وهي كسر باب او شبك او محل خلافهما من الخارج او صنع سلم او توفيق مفتاح اذا وقعت بالمحلات والابيه المحيط بها حايط فيما عدا المنازل المسكونه وماحققتها ولو يكون كسر الباب او محل الدخول ليس من خارج بل يكون من داخل المحل وهكذا ذنب السرقة التي تحصل بالجبر والقهر اذا لم يتحاف منه حرج ولم يكن الحق به وقعه خلاف ذلك او اذا لم يحصل ذلك بالجبر والقهر وكان وقوعه باجتماع الثلاثة انواع الاتي بيانها

وهي وقوع السرقة ليلا ووقوعها باجتماع شخصين فاكثر ووجود اسلحه عندهم او عند بعضهم ظاهره كانت او مخفيه فعلى هذه الصورة اذا وجد المذنبون ذوى اسلحه فيجربى جزاهم بارسالهم الى فيزاوغلى مدة حياتهم وان وجدوا بدون اسلحه فيرسلون بمده من خمس سنين الى عشر سنوات

( م ١٧١ ) ان السرقة الموضح بياتها على الالوجه الاتيه التي اولها ان تكون السرقة حصلت ليلا باجتماع شخصين فاكثر او حصلت باحدى الحالتين المذكورتين فقط ويكون وقوعها بمحل مسكون او بمحل قابل للسكنى الثاني ان يوجد عند المذنبين او عند بعضهم اسلحه طاهره كانت او مخفيه وان تكون السرقة وقعت بمحلات غير مسكونه وغير قابله للسكنى او تكون السرقة قد حصلت نهارا ووقعت من شخص واحد الثالث ان يكون السارق من الخدامين وسرق اشيا من سيده او من احد بمنزل سيده او من بعض المنازل التي يتردد عليها مع سيده سوا كان بمأهيه من طرف سيده او بدون مأهيه او كان السارق شغالا او صنايعيا اما بفأوريقه او بمخزن فأوريقه او بمنزل سيده والرابع اذا حصلت السرقة من احد مثل لوكانتحي وعربيجي وحانجي وحامى وقهوجي ومراكبي ومن يتبعهم وذلك فيما سلم لهم على وجه الامانه سوا كان كله او بعضه او يكون السارق من الاضياف او المشتريين الذين يحضرون الى المحلات المذكوره فيكون اجرا الخزا في هذه الالوجه المشروحه على فرض تقدير وقوعها بالارسال الى فيزاوغلى من سنه واحده الى خمس سنوات

( م ١٧٢ ) الذين يسرقون خيلا او بقرا او بهائم من الماعده للعربيات او للركوب او غير ذلك من البهائم كبارا كانت او صغيرا او محصولات او آلات زراعه او احشابا من الابيه او احجارا من المحاجر وكذلك الذي ينقل العلامات الموضوعه لفرق حدود الاملاك والمزارع وتميزها ويحولها الى جهه خلافها فيجازون اما بالصرب من مائة كراماج الى خمسمائة كراماج او بالارسال الى فيزاوغلى بمده من ستة اشهر الى خمس سنين بالنظر الى جسامه الجنحه ومناسبة حال الشخص

( م ١٧٣ ) ان كل من يوقد النار عمدا في ابية او سفى او مخازن او معامل او ارمانات او احجار واحشاب او في حصايد ومحصولات سوا كانت مكومه او غير مكومه او في شئ قابل للاحتراق يمكن ان تسري منه النار الى هذه الاشيا المقدم ذكرها بسبب قربها منها يجب ان تخصص له مده معينه بالنظر الى جسامه ما يحصل من الخساره

ويرسل بها الى اللومان فاذا فرض على وجه التقدير انه حصل قتل او جرح من الذنوب المذكوره في هذه المادة وفي المادة الرابعه والستين بعد المايه فعلي التقدير الاول يجب القتل وعلى التقدير الثاني يؤدبه بتشديد الجزا المنصوص في المادتين المذكورتين واذا وقع الاحتراق ببعض المحلات وكان ذلك من عدم دقة بعض الاشخاص وعدم احتياطة فيجازي من تسبب في ذلك بان تحصل منه قيمة الخساره

( م ١٧٤ ) اذا كان احد يتلف الاشجار الصغيره التي تكون قد اقلحت اما بطبيعتها او بفعل فاعل او يتلف الررع الذي لم يحصد فيجازى بالجزا المذكور في المادة الرابعه والستين بعد المايه

( م ١٧٥ ) ان كل من يحصل منه هدم وتخریب او اتلاف وتشويه للابنيه العتيقه او التماثيل الموجهه لزيينه البلاد وشهرتها وسائر المنافع العامه والاثار القديمه والجديده سوا عملت من طرف المله والحكومه او حصل ايجادها باذن من طرفها فيجري مجازاته بالحبس من شهر واحد الى سنتين وبالتغريم من اربعماية قرش الى النفي غرض لاجل صرفه الى الاستتاليه الملكيه

( م ١٧٦ ) ان كل من يخطف ولدا او يقتصبه او يحفيه او يبدل ولدا بولد آخر او ينسب ولدا بالكذب الى امرأه غير امه فيجازى بالربط في القلعه من سنتين الى خمس سنوات وكذلك من يكون في ذمته ولد ولم يعطه الى من له حق في طلبه فيجازى بالجزا المقدم ذكره

( م ١٧٧ ) ان جميع ارباب الوظائف الميريه او كتابهم او وكلائهم ومحصلي الفرده والمال والحراج وسائر التكاليف والايادات الميريه او كتابهم او وكلائهم اذا كانوا يامرون بتحصيل مبلغ من احد او يحصلونه هم منه مع كونهم يعلمون ان ذلك لم يكن ديناً عليه او يتجاوزون الدين الذي على بعض الاشخاص سوا كان من مال او فرده او علايف او سائر التكاليف فان كان الدين قد فعلوا ذلك هم ارباب الوظائف الميريه فير بطون في القلعه من ستة اشهر الى سنتين وان كانوا وكلائهم فيجازون بالالومان من ٦ اشهر الى سنتين بالنظر في مقدار المبلغ

( م ١٧٨ ) اذا كان احد من حدم الميري والضباط العموميه ووكلا الحكومه يجعل نفسه ذا حصه مع الغير في المصالح التي فوض الامر في نظارتها وادارتها الى عهده لاجل جبر المنفعه لنفسه سوا كان خفيه او جهرا او بواسطة احد او يقبل حصه مثل

ذلك بان يضع يده مع الغير في المصالح التي تعطى عهدة او في المقاطعات التي تعطى لمن يأخذها وينتفع هو ومن التزم بها فانه يجازى بالحبس في مصلحته من ستة اشهر الى سنتين وبعد ذلك يجري تغريمه بمبلغ يكون اكثره بقدر ربع المبلغ الذي يسترد منه واقله جزؤ من اثني عشر جزؤا من ذلك المبلغ ليصرف الى الاستتاليه الملكيه وان تجاسر على فعل ذلك مره ثانيه فمن بعد حبسه ايضا يكون بريثا من الاهليه للاستخدام في الوظائف الميريه للابد

(م ١٧٩) ان كل من يضبط شخصا او يحبسه ويوقفه بغير حق وبدون امر من الحكام او رخصه من القانون في ضبط المتهمين ويكون ذلك لاجل جر منفعه لنفسه او لغرض منه وثبت عليه ذلك من بعد التحقيق فمن حيث ان المحبوس صار حينئذ محروما من اكتسابه في تلك المده فتحسب ايام المده التي حبس فيها وتعتبر اجبرته في كل يوم من خمسة غروش الى عشرة غروش وكما بلغته تلك المده على هذا الحساب يحصل ممن حبس ويعطى لمن كان محبوسا

(م ١٨٠) ان الفلسطينيين والمكسورين بالكذب والحيله يجري مجازاتهم بالارسال الى اللومان بمدد محدوده والذين يكون افلاسهم عاريا عن الحيله فيحازون باللومان واقله شهر واحد واكثره ستان

(م ١٨١) ان المسجونين الذين يفرون هاربين سوا كانوا متهمين بذب صغير يستوجب النفي والطرده والتعريم او الحبس اما بالسحب او بمحلات الخدمه بمدد معينه او كانوا من الاسرا الذين اسروا في اثنا المحاربه يجب ان ينظر في فرارهم فان كان حصوله بسبب عدم انتباه العفرا الذين عليهم او المامورين بقلهم من حبه الى اخرى فانهم يجازون بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين وان كان فرارهم سبب توافق مع المذكورين او اغماض عين منهم فانهم يجازون بالحبس من ستة اشهر الى سنتين واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم على ذلك بحيث انهم لم يكونوا غفرا عليهم ولا مامورين بتوصيلهم من حبه الى اخرى فيحازون بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر

(م ١٨٢) ان المحبوسين الذين يهرون اذا كان كلهم او بعضهم متهمين بذب موح لاجرا الجزا بالربط في القاعه او في اللومان بمدد معينه او يكون محكوما عليهم بنوع من انواع الجزا يجب ان ينظر في فرارهم فان كان سبب قلة انتباه العفرا او



المامورين ينقلهم من جهة الى اخرى فيجربى مجازاتهم بالحبس من شهرين الى ستة اشهر وان كان بسبب اتفاق او اغماض عين من المذكورين فيجازون بالربط في القلعة او في اللومان بمدد معينه واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم على ذلك ولم يكونوا مامورين بحفظهم ولا حراستهم فيجازون بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين (م ١٨٣) اذا كان جميع المحبوسين الذين يهربون او احدهم متهما بذنوب كبير يوجب النفي او اللومان بقيد الحياه او يوجب القتل او يكون قد حكم عليه بنوع من انواع الجزا المذكور فان كان فرارهم ناشيا عن تقريط مامورى حراستهم او نقلهم من مكان الى مكان آخر فيجازون بالحبس من سنة واحدة الى سنتين وان كان فرارهم من توافق او اغماض عين فيرسلون الى اللومان من سنة واحدة الى خمس سنوات واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم عليه ولم يكونوا مامورين بغفارتهم او ينقلهم من جهة الى اخرى فيحبسون من سنة واحدة الى خمس سنين

(م ١٨٤) الذي يستر او يخفى المذنب المرتكب كبائر الذنوب المستوجب معاملته بالقصاص المين بالماده السبعين بعد المايه والماده الحاديه والسبعين بعد المايه سوا كان ذلك الستر او الاخفا بواسطة نفسه او بواسطة غيره يجازى بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين

(م ١٨٥) ان كل من يشهد شهادة كاذبة في ماده من مواد القصاص سوا كانت على المتهم او له فيحكم عليه باللومان من سنة واحدة الى ٥ سنوات وادا كان المتهم الذى شهد عليه شهادة الزور قد حكم عليه بجرا شديد اشد من اللومان بالماده المعينه فينبغى ان يجازى الشاهد ايضا بذلك الجزا الشديد

(م ١٨٦) ان كل من يشهد شهادة زور في ماده من المواد التى تتعلق بالجزا سوا كان الجزا مختصا بالتأديب واصلاح النفس او بمجرد الضبط والربط وسوا كانت الشهادة على المتهم او له فيجازى بالربط في القلعة من ستة اشهر الى سنتين

(م ١٨٧) ان الشخص الذى يشهد شهادة الزور في مواد الضبط والربط او التأديب واصلاح النفس ادا كانت شهادته طمعا في دراهم او في وعد بمكافأه فيحكم عليه باللومان من سنة واحدة الى خمس سنوات ومهما احذه شاهد الزور على اى حال كان يضبط منه لاجل صرفه الى الاستتاليه الملكيه وان كان ذلك الشاهد من مزورى المحكمه فيرسل الى فراوغلى بدلا من اللومان



( م ١٨٨ ) ان الذي يطمع الناس ويفسدهم ويحتمهم على شهادة الزور ان كانت تلك الشهادة تؤدي الى الربط بالقلعة فيحكم عليه باللومان من ستة اشهر الى سنتين بدلا من هذا الجزا وان كانت شهادته توجب النفي فيحكم عليه باللومان من سنة الى ٥ سنوات وان كانت شهادته توجب الجزا باللومان مدة الحياة فيحكم عليه بذلك

( م ١٨٩ ) ان كل من يهزو بكلمات تخل بشأن وشهرة احد من حكام الادارة والقضاة وتزري عزهم ونخوتهم في وظائفهم او بسبب وظائفهم سوا وقع منه ذلك في حق واحد منهم او في حق جماعه فانه يحبس من شهر واحد الى سنتين

( م ١٩٠ ) اذا كان احد من ارباب الوظائف الميرية او وكلا الحكومة كابنا من كان باى رتبة كانت يامر بتحريك قوة الحكومة الحربية او باستعمالها او يطلب صدور امر بذلك سوا كان بواسطة نفسه او بواسطة غيره لاجل منع اجرا احد القوانين او منع تحصيل تكليف شرعى او منع العمل بموجب اوامر المحكمة او منع اجرا ساير الاوامر الصادرة على مواقعها من المامورية الشرعية فانه يجازي بالربط في القلعة

( م ١٩١ ) ان البلاد التي يكون فيها محلات معدة للفقرا لاجل تعيشهم وعدم تحملهم الضرورة اذا وجد بهم احد يسأل فيصبط ويرسل الى محل الفقرا ولا يؤذن له في الخروج منه باى وجه من الوجوه مدة ثلاثة اشهر ويعامل حينئذ مثل المحبوس

( م ١٩٢ ) اذا وجد احد من الاشخاص الذين يسألون في البلاد التي ليس بها محلات للفقرا ويكونوا قد اتخذوا السؤال حاد مع كونهم اصحا الجسم وقادرين على ان يشتعلوا ويتعيشوا من شغلهم فان مثل هؤلاء يجازون بتشغيلهم في الابنية الميرية التي بالمديرية او بالمحروسة بمدة من شهر واحد الى ثلاثة اشهر وهكذا الذين يضبطون وهم يسألون في محلات خارجة عن القرية التي يكون محل اقامتهم فيها فيجرى تسعيلهم في الابنية المذكورة ستة اشهر جزا لهم

( م ١٩٣ ) ان السائلين والملاطية اذا بدلوا هيئاتهم بتغيير ثياب غير ثيابهم وصبطوا وهم على هذه الحالة ووجد عندهم اسلحه وان لم يكونوا قد استعملوها ولا خوفوا بها احد او وجد عندهم من الالات ما يمكن التوصل به الى فعل السرقة او الى الاقدام على سائر الخس او الى الدخول في البيوت كعبد او كلاب او سائر ما يكون من الالات فانهم يجازون بالارسال الى اللومان بمدة من ستة اشهر الى سنتين

( م ١٩٤ ) ان كل من يوفق تذكرة مرور بالمرور او يصنع حيله في تذكرة مرور

يكون اصلها صحيحا او يستعمل تزويرات مثل ذلك او تدكرة مرور ذات حيله فانه يجازى بإرساله الى اللومان بمدة من ستة اشهر الى سنتين



## المادة التي نشرت من الجمعية الحقانية في الثاني

والعشرين من شهر رمضان سنة ١٢٦٠

( م ١٩٥ ) اذا كان احد من الخدم يتحاصر على اجرا نوع من التزويرات فيما يتعلق بالمصلحة التي هو فيها او كان لا يوفي خدمته المأمور بها ويحصل بسبب اهماله او تكاسله ضرر للميرى ويكون ذلك الصرر جسيما او يجعل المغايرات والمخالفات المصاذه للقانون وللانسانيه والعبودية ويستوجب الحكم عليه من بعد التحقيق بإرساله الى ابي قبر او الى اللومان او بطرده وتبعيده بالكليه على موجب القوانين بسبب تلك المخالفات والمغايرات فمن حيث ان صرف استحقاقه انما هو في مقابلة كونه يوفي المصلحة التي هو مأمور بها بحسن الانصاف والعدل والصدق والاستقامة والجهد والغيره فلا يجوز صرف ما يستحقه المذنبون المحكوم عليهم بسبب هذه الخنخ التي فعلوها وكذلك اذا كان احد يفعل تزويرا في حق غيره خارجا عن مصاحته التي هو مأمور بها سوا كان نقلا او تحريرا وينبت عليه فعل ذلك التزوير بالتحقيق ثم يحكم عليه باللومان او بابي قبر على موجب القوانين فلا يجوز صرف استحقاقه ايضا وانما اذا كان احد منهم عايه عجوزات او شى من سائر المطلوبات الميريه فيخصم ما عايه من استحقاقه وبعد ذلك اذا بقى له شى يضاف الى حاب الديوان الاصابه القطعية فان لم يكن عايه عجوزات ولا شى من سائر المطلوبات الميريه فانه يضاف جميع استحقاقه الاصابه القطعية



## المادة الصادرة في غاية شهر رمضان سنة ٢٦٠ من

• ديوان المالية في حق السارقين والمختلسين

( م ١٩٦ ) من حيث ان جزا من يكون من خدم الميرى ويسرق شيا من مال الميرى فانه محدود في القانون نامة المالكه بالارسال الى اللومان بالنسبه الى خفة الشى

المسروق وجسامته وهذا وان كان جاريا فيما سبق لكنه من الان فصاعدا ينبغي اذا كان احد من امنا الاشوان والصارفة وسائر خدام الميرى قد تجاسر على سرقة شئ من مال الميرى الموضوع تحت يده امانه او في تسليمه فمن بعده ثبوته بالتحقيق والتدقيق بوجه الحق والعدالة يجري تحصيل المال المسروق اولا من ذلك الخناس او من ضامنه وبعد ذلك يستخدم في جيل فيزاو على الكائن ببلاد السودان بدلا من ارساله الى اللومان بالميعاد المعلوم المحدود له بالقانون نامه الملكيه بالنسبه الى حفة المال المسروق وجسامته او يشعل في زراعة اراضى ذلك المحل والحاصل ان مثل هؤلاء المرتكبين يرسلون الى بلاد السودان لاجل ان ينظر لهم عمل يشتغلون فيه وان كان السارق لا يقدر على دفع مال الميرى الذى سرقه ولا يقدر صامنه على دفعه ايضا فمن حيث انه قد ذكر في القانون نامه اجرا مجازاة من لم يقدر على دفع المال المسروق من الميرى بأزيد من جزا المقتدرين ينبغي عند ارساله الى الجهة المذكورة على موجب القانون ان يرفع ذلك المال المسروق على طرف الديوان

( م ١٩٧ ) القصاصات التي يلزم اجراؤها في حق اللصوص الذين يسرقون اموال الرعايا واشيا البرايا سوا كان ذلك بمصر المحروسة او بالاقليم والبنادر فهي وان كانت مسطوره في القوانين واللوائح لكن ينبغي من الان فصاعدا انه اذا كان احد يتجاسر على السرقة والنهب والعارات في اموال الرعايا واشيا الرايا ثم يصبط وبعد تحقيق الاشيا المسروقة بوجه الذمه اذا ثبت وتحقق بجمعية الحقاتيه ان الشخص المصبوط هو الذى سرق ذلك وانه يجب ارساله الى اللومان بميعاد معلوم على موجب القانون مالمسه الى حفة المسروق وجسامته فيرسل الى جيل فيزاو على الكائن ببلاد السودان مالمده المحدوده له بالقانون نامه بدلا من اللومان كما هو محرز في المادة الساقية وكذا اذا كان السارق من اللصوص القداما وقد اتحد الهب والعارات عاده وتجاسر على الافعال الرديئه كقطع الطريق وثبت عليه ذلك بالبراهين القاطعه الشرعيه والادله العقليه والنقايه فلا يصح قتله واعدامه بل يرسل الى جيل فيزاو على بدلا من القتل والاعدام لاجل تشغياله في الاشغال الموجوده في الجبل المرقوم ما دام حيا

## المادة التي عملت بجمعية ديوان المالية

## بمخصوص اللومان

(م ١٩٨) من حيث ان الجارى في بلاد اوروبا ان كل من يحكم عليه باللومان كائنا من كان يوضع في رجليه القيد الحديد ويشغل في اشغال الترسانه من غير الثقات الى رتبته واعتباره ينبغي اجرا العمل على موجب ذلك ثم يجب ان غفارة الترسانه لا تكون بمدة طويلة بل يجب في كل اربع وعشرين ساعه ان يبدل جميع غصاها ويغيروا حسب اصول العسكريه ويجب على مفتش الدوتما ان يجري التفتيش والتحرى بنفسه في كل خمسة عشر يوماً مره وينظر هل استخدام المحكوم عليهم باللومان جار على الوجه المشروح اولا وهل الاعتنا بالغماره وتغير الغفرا باوقاته حصل اولا وكذلك الضابط الذى يكون مامورا بغفر المذنين لا يكون منهداً على حدة في ذلك بل يلزم تغييره هو والعساكر معا حسب قانون العسكريه واذا سمع انه لم يحصل اجرا اصول العسكريه بموجب القانون في استخدام المذنين وتغير الضابط والغفرا ويتحقق ذلك فان مفتش الدوتما واطر الترسانه يكونان هما المسؤولان عن ذلك

(م ١٩٩) من حيث ان الترع والمساقى والبرايخ والحوشات الجارى عمارها منذ مدد مديده لاجل عمار البلاد اذا تركت على حالها بغير تعمير وترميم يحصل لها اضمحلال بالكليه وبسبب ذلك كانت الترميمات والتعميرات مقتنه على البلاد من قديم فعلى هذا ينبغي ان يحصل الاهتمام من طرف المشايخ في تعمير وترميم الترع والحوشات والمساقى والحوشات والبرايخ المعتاد على البلاد وتعميرها وترميمها اولا فاولا كما كان في السابق واذا كانت البلاد عهده فتكون الهمة ايضا من وكلا العهده او المفتشين وهكذا التعميرات والترميمات التي لم تكن مقتنه على البلاد يجري تخصيصها بمعرفة المهندسين ويحصل بدل الهمة في اجرا التعمير والترميم بمعاذه من طرف المشايخ او الوكلا او المفتشين ان كانت البلاد في العهده والحاصل ان التعميرات التي مثل ذلك يجب الكشف عنها في الابتدا بمعرفة مهندس الاقسام ويعطى الحدول الى الباشمهندس ومعد ان يصدق الباشمهندس عليه يقدمه لديوان المديرية ويجرى تقسيم ما يخص كل جهة على وجه الحق بديوان المديرية وبحرر عنه الاوامر من طرف المدير الى مشايخ القرى والى وكلا المتعهدين بالاجرا على موجب ذلك التقسيم واذا كان من بعد تحرير الاوامر من طرف المدير

فترك التعميرات والترميمات او لم يحصل اتمامها واكملها حكم القياس المقرر على الوجه اللايق وعند التفتيش يشاهد ان الترع والجسور والمساقى والبرايخ والحوشات التي حصل ايجادها بواسطة الجهد والنصب منذ مدد قد اشرفت على الخراب فيجرب تجديد قياس هذه المحلات وينظر الى مقدار ما بلغت من الانقاص المكعب فان كانت تلك البلاد تابعة للمديرية فيحصل من مشايخ تلك البلاد على كل نصب مكعب خمسة وعشرون قرشا وان كانت تلك البلاد داخله في العهد فيكون التحصيل من وكلا العهدة ويصرف المبالغ الذي يحصل الى الانصار الاجريه حتى يحصل به تعمير المحلات المتخربه وادا كان مهندسو الاقسام او باشمهندس الاقليم لا ينظرون الى التعميرات اللازمه التي مثل ذلك او لم يدرجوها في الجدول بسبب عدم دقتهم ولا يعرضون ذلك الى المدير فيجرب في حقهم ترتيب الجزا اللازم بموجب قانون المهندسين نظرا لاعماضهم وتكاسلهم في احرا مقتضى مامورياتهم كما هو الحق وهذا الامر ولو انه لا يلزم المشايخ ووكلا العهد شيئا منه لكن من حيث ان الشئ الآيل للخراب يمكن فرقه وتمييزه لكل انسان يجب على كل احد انه اذا رأى شيئا مما يحتاج الى التعمير والترميم آيلا الى الخراب ناراضى القرى التي هو فيها ان يخاطب فيه المدير والمهندسين بالمكاتبه ليحصلوا انفسهم من الجزا وادا لم يجرؤوا العمل على هذا الوجه فليكونوا مشتركين في الجنحه ويجرب في حقهم ترتيب الجزا على الوجه المشروح وحيث كان من المعلوم ان نظار الاقسام والمديرين تنهبوا على المهندسين ويحررون لهم الاوامر من طرفهم لاجل ان يكشفوا عن مثل هذه المحلات المتخربه يجب ان لا يخلو عن التحقيق والتدقيق في مثل ذلك بل ينظرون هل جرى العمل على الوجه اللازم وهل المحلات المقتضى تعميرها عملت او لا كما هو واجب على ذمتهم وكذلك ينبغي لهم في الحال ان يهتموا الذين يسلكون في طريق التكاسل عن الامور المهمه المماثله لذلك ويعاملوهم على موجب القانون واذا حصل منهم اعماض عين وبسبب عدم تعمير المحلات المتخربه يحصل بالاقليم ضرر وخساره فايكونوا هم ايضا مشتركين في الجنحه وليعلموا بالتحقيق ان يرتب جزاها بموجب القانون

(م ٢٠٠) من المعلوم ان ترك كل اسان طريق التكاسل والاهمال واجتهاده بكمال الدقه في الخدمه التي هو مامور بها بالتبعيه الى الاساتيه وحنه على ان يجرى امور المصالح المنوطه بوظيفته كما يليق انما هو متعاق بمحصل البصع ممن يكون ثوقه بكونهم يرشدون الدين تحت ادارتهم الى الطرق بالنسيه والتاكيد والتعريف الكافي فعلى

ذلك ينبغي ان الذين لا يسلكون طرائق الاستقامة والانصاف في ذلك ولا يسمعون كلام من فوقهم ولا يطيعون امرهم ومع ظهور تكاسلهم يحصل ضرر وخساره لجانب الميرى يجرى ترتيب جزائهم بموجب القانون بمعرفة كبارهم ويربون من يميل منهم الى الجحجه اولا فاولا ولا يتركون بابا لزيادة التكاثر والخساره ومتى صار هذا الامر معلوما لدى كل انسان وصارت حركاتهم مستقيمة على الوجه اللائق فانه لا يبقى احد متشبثا بالكسل الا ما نذر وهؤلاء ايضا يجرى في حقهم ما يلزم وبنا على هذا اذا كان احد لم يبذل الغيره كما يجب بوجه الحق في رؤية الاشغال بالمصالح الميريه عموما وخصوصا في مصالح الزراعة والحرق والسقي وجمع المحصول واجرا ما يلزم في محل الجرن والاشوان ولم يحصل منه الدقه التامة في تطهير مواشى الميرى الموحدة بالجفالك والعهد وسائر الجهات الميريه ونطاقهم واكلهم وشربهم وتبين منه الكسل والتراخي وعند الاستخبار يكون الذي فوقه المحول على عهده نظارة ذلك الشخص وادارته مشتركا معه في الجرم ويجب ان يرتب له الجزا اللازم ايضا بموجب القانون تطبيقا على باب التكاثر وحيث الامر كذلك ينبغي من الان فصاعدا لكل مدير ومأمور وناظر ومفتش وجميع من كان فوق احد من المشايخ والعمد وغيرهم ان يعلموا انهم مسئولون عن تكاسل الذين تحت ادارتهم ومتى علموا انه حصل اعضاء عين وتكاثر وتراخي عن هم تحت ادارتهم في اشغالهم لا يسامحون احدا منهم بل يجب عليهم في الحال ان يجرؤا مفتضى القانون في حق المخنوح وان كانوا لا يجرؤون قصص مثل هؤلاء المدسسين اولا فاولا وظهر شئ يوجب ضرر الميرى بسبب ذلك الاهمال والتكاثر فالجزا الذي يجب احراؤه في حق المخنوح المستحق الجزا بسبب اهماله وتكاسله يجرى حينئذ على من فوقه وعلى هذا لا يصح لهم تجويز المساعدة والمسامحة في هذا الباب مطلقا بل يتشبهون بأسباب عدم الاعراض والتكاثر والتراخي في اشغالهم على الموال المحرر ويرعون من يكونون تحت ادارتهم ويشوقونهم لطريق الاستقامة والعدالة ويبدلون السى والاقدام في تربيتهم

( م ٢٠١ ) انه مسطور بالمادة السادسة والخمسين وكذا بالمادة السابعة والتسعين بعد المائة عن من يكون محتلسا انه اذا كان اختلاسه يتجاوز خمسة آلاف عرش يرسل الى فيزاوغلى مقيدا بالزنجير بمدة من ستين الى خمس سنين واذا لم يتجاوز الخمسة آلاف عرش فيرسل ايضا الى المحل المذكور بمدة من ستة اشهر الى ستين واذا لم يقتدر على تأدية ما احتلسه فيتشدد جزاؤه ونهاية الجزا لا يتجاوز المئتين ومذكور ايضا بالمادة

الستين انه اذا بلغ الاختلاس الى عشرة آلاف غرش يرسل المجلس الى فيزاوغلي بالمواعيد المذكورة واذا كان اقل من عشرة آلاف غرش يرسل الى ليان سكندريه بالمدد المذكورة وان القاتل اذا حكم عليه بالقصاص شرعا وورثة المقتول لم يرتصوا بالديه يجرى القصاص واذا كان الورثة لم يصروا على القصاص يرسل الى فيزاوغلي مدة حياته واذا ارتضى الورثة فمن بعد تحصيل الدية يرسل الى فيزاوغلي بمدة من سنتين الى خمس سنين ولكن يقتضى ان القاتل المحكوم عليه بمدة الحياة يرسل الى فيزاوغلي والقاتل المحكوم عليه بمدة مقدرة يرسل الى ليان اسكندريه واما قطاع الطريق ومقلدى السكك فيرسلون الى فيزاوغلي بمدة حياتهم واما شهود الزور اذا كانوا من مزوري المحكمة فيرسلون الى فيزاوغلي بالميعاد الموضح في المادة السابعة والثمانين بعد المائة وسائر المذنيين يرسلون الى ليان اسكندريه

( م ٢٠٢ ) انه قد تصرح بالمادة العشرين بعد المائة بانه اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية او غير المستخدمين يخبر احدا من الدوات الكبار بشئ خارج عن وظيفته اما جوابا لسؤال او ابتكارا شفاها منه وكان اخباره من غير موازاة وذلك الدات الذى اخبره لم يردعه في الجواب تطبيقا على ما في المادة المذكورة وتولد من اخباره مصره للمملكة فان كانت تلك المضره غير جسيمة فيجازى بالحزا المحدود في المادة المذكورة وان كانت المضره جسيمة ففي اول مرة يقطع من سنوية ذلك الدات استحقاق ستة اشهر وفي المرة الثانية يقطع منه استحقاق سنة كاملة وفي المرة الثالثة يقيم في بيته من غير معاش وهذه المادة تشمل من يدالوا الى اكبر انجال حصرات ساداتلو الخديوي الاعظم

( م ٢٠٣ ) ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرية وورد في فكره رأى سديد فيه الصواب فيما يتعاق بالمنافع المالكه يكون مادونا في عرصه لجمعية ديوان المالى او الى من يكون من الدوات الحائرين رتبة الاوا فما فوقها لحد اكبر حصرات انجال الحساب الخديوي والمعروض اليهم يرسلون ذلك الى جمعية المالى لينظر بها فيما يقتضى لذلك ومن بعد المداولة فيها يعرض للاعتاب السيه

( انتهى )



## ملحق نمرة ١٩

• فهرست قانون نامہ سلطاني

## الفصل اول

في جزا القتل والحرع

## الفصل الثاني

في حد القذف والتعزير على الافعال الغير المرضيه والارتكابات الذميمة

## الفصل الثالث

في جزا التعدي على الاموال والاختلاسات وتكاسل المامورين عن ادا مامورياتهم  
وتداحامهم فيما لا يخصهم وتادية الويركو واجتتاب الرشوة والجريمة  
والسرقة والتزوير ونحو ذلك

## الفصل الرابع

في جزا غصب الاطيان والحيوانات وقطع الاشجار واتلاف المزروعات وتسحير  
الفلاحين من غير اجره وفرارهم من بلادهم وعدم اجابة الحاكم وعدم  
المساعدة على سد ما يكسر من الحسور والهروب عند طلب الويركو  
والغدر في توزيع الويركو واشباه ذلك .

## الفصل الخامس

فيمس لا يسوغ استخدامہ في الخدمات الميريہ وفي جزا من اتلف شيا من الاثار  
القديمه او الجديدہ وفي اسقاط الحامل وجزا من يعدم ولده وفي عدم طاعة  
المستخدمين وفي مخالفة شروط الالتزام وفي مادة الاستعفا من الخدمة  
وما شاكل ذلك



## القانون السلطاني

## الفصل الاول

## وفيه سبعة عشر مادة

( المادة الاولى ) اذا وقعت حركات من احد اتباع الدولة عليه كايثا من كان بلا استثناء كالتجاري والتجاسر على قتل النفس او ايقاظ الفتى على الدولة عليه التابع هو لها شرعا او على الحكومة المحلية المحاله على ولاية مصر بمقتضى فرمان العالي الصادر بالاحسان بالوراثه اليهم او على من كان واليا بالتوارث او على احد المامورين فلا يقصد اتلافه بوجه من الوحوه لا بالقتل ولا بالسب ولا بنحو ذلك من سائر اسباب الاتلاف لا طاهرا ولا باطنا ما لم يوجب ذلك عليه الحكم الشرعى بعد ثبوت جنايته من غير عرض ولا ميل عن سن الحق بالنظر في امره مرارا بما يقتضيه الحال من التحقيقات اللازمة والتدقيقات الجازمه والتحرى التام مع رعاية الشرع والقانون وادا حصل الاتلاف من اي مامور كان لشخص ما مباشرة او بواسطة شخص اخر فلا بد من احرا القصاص والحكم الشرعى عليه ولورضى ورثة المقتول باخذ الدية او عفوا عن القاتل واسقطوا حقهم جزا لذلك المامور على تجاسره على مادة القتل القبيحة حسما تقتضيه السياسة والنظام وبالجمله فيلزم مراعاة المساواه في حكم القتل من غير تفريق بين كبير وصغير

( المادة الثانية ) ان مادة القتل التي تحصل في نفس مدينة القاهرة ينظر فيها بمجلس الاحكام المصري بحضور حصرة قاضي مصر او نائبه وحضرة المفتي ولكن لا يجوز اجرا مقتضى ذلك ما لم تحقق حقيقة الحال اما بالتواتر او بتزكية الشهود بكمال الدقه والتثبت ويصدر فرمان العالي بالاحرا على مقتضى الاعلام الشرعى الذي يحجر بذلك ويقدم الى الاعتاب السيد الساطانيه من بعد التصديق عليه من حضرة شيخ الاسلام بالاستانه عليه

( المادة الثالثة ) ان مواد القتل التي تحصل في اي اقليم من الاقاليم المصريه يلزم ان تسطر بمجلس ذلك الاقليم ويجري استاتها وتحقيقها بمعرفة الشرع او بالتواتر او بتزكية الشهود بكمال الدقه والتثبت ثم يرسل اعلامها الشرعى مع مضبطة المجلس الى

مجلس الاحكام المصريه وبه تحصل التدقيقات الشافيه والتحقيقات الكافيه ثم يرسل ما ذكر الى ديوان حضرة الوالي ومنه الى الاستانه عليه ويقدم الى حضرة شيخ الاسلام ليصدق عليه من طرفه ثم يعرض على اعيان الحضرة الساطانيه ويصدر الفرمان العالي ولا يسوغ اجرا القصاص حتى يحصل جميع ما ذكر ويصدر الفرمان العالي بالاجرا

( المادة الرابعه ) اذا كان احد المامورين من اي صنف من صنوف الدوله عليه سبقت محاكمته بمجلس البلده كما تقدم ذكره ونظرت قصيته بمعرفة الشرع وثبتت جسارته على القتل وصدر الحكم الشرعى عليه بالقصاص الا انه لم يصدر في حقه فرمان عال مشرف بالطغراي السلطانيه يتضمن صورة المحاكمه في حق ذلك الشخص حيث ان اجرا القصاص بدون وجود فرمان عال ممنوع بحسب القانون فكل من لا يراعي هذه الاصول ولا يعنى بها من المامورين فهو بلا شك يتجاسر على مخالفة القانون فيلزم بمقتضى النظام احرا المجازاه اللازمه في حقه

( المادة الخامسه ) ان الساعين بالفساد قسمان قسم يسمى بالفساد قولاً والاخر يسمى به فعلاً فالاول كان يستميل شخص شخصاً او اشخاصاً ويتكلم بكلام يعارض به الدوله العليه والحكومه المحليه المحاله على ولاه مصر او من كان والياً بطريق الوراثة او المامورين من طرفه او يتفوه بعبارات يغري بها على فعل حركات تخالف القوانين والنظامات فاذا ثبت انه اتفق او تعاهد او كاتب احداً في شان القا المماسد لرم حبه مقيداً من سنه الى خمس سنين

( المادة السادسه ) واما الثاني وهو ان يسعى بالفساد فعلاً فكان يتصدى شخص لان يدعو شخصاً او اشخاصاً للبعي والعصيان او يجمع جمعا ويعطيه نارودا او سلاحاً فاذا ثبت عليه ذلك يرسل الى اللبائ مدة من عشر سنين الى خمس عشرة سنه او ينفي الى بلاد بعيدة لما ان دنب من كان من هذا القليل عظيم جداً وأما من ادخل نفسه في خدمة شخص جمع اهل الفساد وساعدهم على اغراضهم واعطاهم اسلحه ومهمات حربيه وهو عالم بمحالمهم وما هم عليه غير مكروه ولا مجبور او اعد محلاً لاحتفائهم وتجمعهم فيه فانه يعاقب بالحبس مقيداً من سنه الى خمس سنين على حسب ذنبه وذلك بعد المحاكمه والنظر في امره

( المادة السابعه ) اذا كان الدين يتجاسرون على الفساد قولاً او فعلاً بمحروسة مصر فان الضرر في دعواهم واثباتها بالتواتر لا يكون الا بمحاسن الاحكام المصريه

( المادة الثامنة ) اذا كان الساعي بالفساد قولاً او فعلاً باقليم من الاقاليم لزم ان تحقق دعواه اولاً في مجلس ذلك الاقليم على وجه الحق ثم يرسل جرنال قضيته ومضبطها بالتفصيل الى مجلس الاحكام المصريه ثم يجرى الكيفية منه الى ديوان حضرة الوالي ويجري اللازم تطبيقاً على المادة الخامسة والسادسة .

( المادة التاسعة ) اذا لم يحصل من قطاع الطريق قتل نفس وانما يتجاسروا على مجرد سلب الاموال فقط فانهم يعاقبون بالحبس مدة سبع سنين واما اذا قتلوا نفساً وثبت عليهم ذلك بالتحقيق فعقابهم القتل حسبما تقتضيه الشريعة

( المادة العاشرة ) حيث كان من اللازم الهجوم بالاسلحة على من كان حاملاً للسلح من ارباب الفتنة والفساد وقطاع الطريق فلا قصاص على من قتل احدا منهم واما من قبض عليه منهم حياً فحيث انه لا يسوغ قتله بدون المحاكمه فكل من يتجاسر على قتله قبل المحاكمه يجري عليه حكم القصاص

( المادة الحادية عشرة ) اذا كانت مادة القتل يجب فيها القصاص لكن حكم فيها بالديه بسبب عفو الورثة او المصالحه او كانت تجب فيها بالديه من اول الامر فحيث ان مصر القاهره بعيدة فيلزم بعد اجرا ما تقتضيه الشريعة في المادتين ان يرسل القاتل الى ليان اسكندريه او الى محل اخر مثله مدة من خمس سنوات الى خمسة عشر سنة كما هو حار في حق من وقع منه القتل بالمحال البعيدة المماثلة لذلك

( المادة الثانية عشرة ) اذا كان المقتول من اهالي جهة غير التي قتل بها او كان ورثته عايين في جهة اخرى فار القاتل يحبس حتى يحضر الورثة واما من مات قتيلاً لا عن وارث فحيث ان امره من خصوصيات السلطنة السيه فبعد ان يثبت قتله على من قتله بعد الترافع والمحاكمة يجري في حقه ما يقتضيه راي اولى الامر حيث ان من كان من هذا القبيل من القاتلين امره موضوع لهم فان شاؤا حكموا بقتله وان شاؤا حكموا باخذ الدية منه الى بيت المال

( المادة الثالثة عشرة ) اذا كان القتل خطأ والقاتل لم يسبق له ما يماثل هذا الفعل وحسنت شهادة الناس فيه وتبين للشرع ان ليس له مظنة لاسؤ فيكتفى في حقه بما تقتضيه الشريعة واما اذا كان مظنة لاسؤ فيلزم ان يحازى بالنفي أو الوضع في الحديد مدة سنة واحدة

( المادة الرابعة عشرة ) اذا قصد شخص قتل شخص وقتله بواسطة شخص آخر

اغراه على ذلك بالمال او بشئ ما فيجربى الحكم اللازم شرعا وقانونا على القاتل المغرى  
الحقيقي الذي باشر القتل

( المادة الخامسة عشره ) اذا كان القاتل امرأه فحيث ان الحكم بالقصاص او اللديه  
مستوفى حق كل مكلف ذكر اكان او اثنى كما هو مقتضى الشرع فيحكم عليها بالحكم  
المنصوص في حق الذكور وان كانت المرأة معينة للقاتل فقط فانها تعاقب بالحبس في  
الحبس المختص بمحرقات النساء حتى تصلح حالها وتحسن توبتها واذا لم يكن لها ولى ولا  
اقارب تلزمهم نفقتها وكسوتها مدة حبسها كانت نفقتها وكسوتها في تلك المدة على بيت المال  
( المادة السادسة عشره ) اذا نجس احد على افعال قبيحه كعارضته من كان مامورا  
بالضبط والربط وشهر السلاح عليه فحيث ان بذلك يكون قد ارتكب ذنب عدم الطاعة  
للضابط زياده على ذنبه الاول فيلزم ان يستخدم في الخدمات الدنيئة مغلولا مده من  
شهرين الى سنتين على حسب قبحه وسؤ فعله فان افرغ السلاح بالفعل فيستخدم  
كذلك من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات فان جرح رصاص او بآلة حارجه اخرى  
فتؤخذ منه مصاريف الجريح حتى يلتئم جرحه ويبرا ويستخدم كذلك مده من خمسة  
شهور الى خمس سنوات فان مات المجروح من جرحه فيجري في حقه ما يقتضيه الشرع  
والقانون حيث ان الامر حينئذ آل الى مسألة القتل

( المادة السابعة عشره ) اذا شهر السلاح احد من الناس كابنا من كان على آخر  
لزم حبسه بقيد الحديد مدة شهر فاكثر الى سنة على حسب ذنبه فان افرغ السلاح  
بالفعل قيد من شهرين الى سنتين فان جرح قيد من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات  
وتلزمه مصاريف الجريح حتى يبرا فان مات بسبب جرحه حكم على الجراح عند ذلك  
بما يقتضيه الشرع والقانون

## الفصل الثاني

### وفيه سبع مواد

( المادة الاولى ) لما كان جميع اتاع الدولة عليه قد نالوا الحقوق الشرعية من الامن  
على النفس والمال وحفظ العرض والناموس وكان كل انسان صغيرا كان او كبيرا قادرا  
بهذا السبب على ان يطالب حقوقه بمقتضى الحربه الشرعيه لامتطاق الحربه وكان عرض

الاسان وناموسه عزيزاً محترماً عنده كروحه وكانت صيانة العرض ووقايته مما تقتضيه المروءة والانسانية وكان القذف بكلام يحل بقدر الشخص وشأنه او ضربه او شتمه بلا موجب يعد هتكا ل عرضه واتها كالحرمته لزم ان كل من يثبت عليه شرعا انه تجاسر على هتك العرض بما يوجب عليه الحد يحد شرعا .

( المادة الثانية ) اذا وقع امر من هذا القيل بمحرسة مصر وكان لا يستوجب الا التعزير فقط لزم ان ينظر لحال المدعى عليه وشأنه لما ان انواع التعزير وكيفية تفاوت بحسب احوال الناس فان كان من استوجب التعزير من العلما الفقهاء والسادات الكرام ووجوه الناس واصحاب الرتب وجب احضاره الى مجلس الاحكام وتعزيره فيه بما يليق وان كان من اوساط الناس او السوقه ومن يشابههم لزم جلبه وتعزيره بالمجلس او التني على حسب ما يقتضيه الحال وان كان من آحاد الناس فانه يؤدب بالمجلس او التني او الضرب من ثلاث عصى الى تسع وسبعين على الوجه السرى ويجرى مثل ذلك ايضا خارج المحروسه بمعرفة مدير المحل ولا يحكم في هذه المساده بمجرد الدعوى بل لا بد من الاثبات والتحقيق على وجه الثبوت والتدقيق حتى لو طهر كذب المدعي يجبس تأديباً له مدة من خمسة ايام الى خمسة واربعين يوماً

( المادة الثالثة ) حيث ان مجلس الاحكام المصري هو مجلس الدمه والحقانيه فينبى ان يكون من طبيعته وواجبات ذمته ان يدقق في هذه المواد ويمس النظر في تميزها حتى تكون مستقيمة خالية عن الميل والغرض وان يحث بالكلية كل ما يوقعه في ورطة المسؤليه عما يحالف ذلك وان يقول الحق ولا يبالي وان لا يقصر في اخطار ما يلزم

( المادة الرابعة ) لا يسوع لاحد من صباط العسكريه والانهار ومأمورى الصبطه ان يصرب احدا او يسبه في نفسه ببادي رأيه فان مأمورياتهم انما هي عبارة عن القبض على من اتهم بربيه في الطرق او الازقه او على من وقع بينهم نزاع وشقاق واحضاره الى محل الضبط والربط بدون ان يعلوا به شيا اصلا ويجب على الشخص المدعو الى محل الصبط ان يبادر بالاجابه ويسارع في الذهاب اليه ولا يتخلف عن ذلك الا اذا كان له عذر شرعي فان حصل منه عدم الطاعة للصباط او وقع منه اساءة ادب فلا مانع حينئذ من احرا المعامله الجبريه على حسب ما يقتضيه الحال

( المادة الخامسة ) السكران الذي يعربد ويؤذي الناس ويصول عليهم في الاسواق وغيرها يحد شرعا بعد اثبات سكره ومن يرفع صوته ويقبض عليه من المقامرين ومعه

آلة القمار يعزر بضربه قائما من ثلاث عصي الى تسع وسبعين نظرا لجرمه على حسب ما يسوغه الشرع بحيث لا يفضى به الضرب الى الموت وهكذا يفعل مع المذكورين ان وقع ذلك منهم مره او مرتين فان زاد المسمى منهم على ذلك ولم يرتدع عن غيه وظهر اصراره على اسأته وجب منفيه او حبسه مقيدا حتى يندم على ما فعل ويتوب توبة نصوحا

( المادة السادسة ) اذا تجاسر احد على ارتكاب امور غير مرضيه كتهريب بنت من بنات المسلمين او بنات الملل الاخرى الى اقليم آخر او الى خارج البلد زاعما انه عقد عليها بدون علم اقاربها فانه يقبض عليه وتحقق دعواه بمعرفة مدير الجهة ثم يرسل هو واوراق قصيته الى مجلس ذلك الاقليم فتتظر به فتي تبنت جنحته يجازى حسبما يقتضيه النظام بالمجلس في محله مدة ستة اشهر تأديبا له ومتى اخذ بنت من هذا القيل الى شيخ او فقيه او محكمة في اقليم آخر لزم ان لا يعقد عايبا بل تعرض الكيفية في الحال على حاكم البلده فلا اهمال وعلى الحاكم المذكور ان يرسلها الى محلها

( المادة السابعة ) كل من تجاسر على المضاربه بما ليس من الالات الجارحه يعزر بالحبس مدة من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر على حسب جرمه ويجوز تعزيره بالصر من ثلاث عصي الى تسع وسبعين بحسب جنحته على الوجه الشرعي



### الفصل الثالث

#### وفيه اثنان وعشرين مادة

( المادة الاولى ) لا يسوغ للدولة العلية ولا للحكومة المحلية المحاله على ولاية مصر بموجب الصرمان الوراثي العالي ولا لدات من كان واليا بطريق التوارث ولا للمامورين ان يصعوا ايديهم على مال احد او ملكه ولا يجوز بوجه من الوجوه لشخص ما كبيرا كان او صغيرا ان يتعرض او يتسلط او يتداخل في مال شخص آخر او ملكه بغير حق ولا ان يجبره مباشرة او بواسطة على ان يعطيه اياه او يبيعه له فان تصدى احد لمثل هذا الفعل القبيح وقصد التسلط على مال احد او ملكه وجب كفه ومنعه عن ذلك فان كان قد استحوذ عليه بالفعل اجبر على رد عين ما استحوذ عليه من الاملاك او الاموال لصاحبه ان كانت عينه قائمه والا وحسب عليه دفع قيمته له ثم ينظر في حاله فان كان من اهل المناصب والماموريات لرم طرده من الخدمة جزاله على اقدامه على محالمة القوايين

وان لم يكن كذلك عوقب بالتقي الى محل غير مملكته ليقم به مدة سنة واحدة  
( المادة الثانية ) اذا تجاسر احد من كبار المامورين المستخدمين بالمصالح الميرية او  
صغارهم على اختلاف شئ مما هو تحت ادارته او عما كان موضوعا عنده على سبيل  
الامانة من النقود والاموال وغيرها فانه يرافع ويحاكم علنا فان ثبت عليه ذلك لزم تحصيله  
منه وان ظهر الاعسار وعدم القدرة على الاداء بيع مما يملكه ما يفي بقيمة ذلك النسي  
ويجبر تحصيله ثم يطرد بحيث لا يستخدم في الخدمات الميرية بعد ذلك وان لم يكن  
عنده ما يفي بجميع ما اختلس عوقب بالطرد والتقي

( المادة الثالثة ) اذا تبين ان شخصا اختلس شيا من الموجودات او المقبوضات او  
المدفوعات عند الاطلاع على الحساب الذي يقدم من الفروع الى دواوين الصوم ثم  
منها الى ديوان المالية او عند مقابلته على الرجوع والسندات اللازمة او عند تفتيش الدفاتر  
والمحاسبات والمحازن والاشوان وسائر المصالح لزم ان يسترد منه ما اختلسه ويعاقب بما  
نص عليه في عقوبة السارق واذا ثبت ان المامور الاصلى علم بهذا الامر واغض عنه  
ادب بالعزل والطرد واذا ثبت ان احد المامورين اتلف او ضيع شيا مما استؤمن عليه  
وسلم له من الامتعة والاشيا والالات والادوات بسبب اهماله وتساهله لزم تعريضه قيمة  
مجازاة له ويجوز عزل المامور الذي وقع منه ذلك من المصلحة وطرده

( المادة الرابعة ) حيث ان كل مامور مسئول بالمحاسن عن مقبوضاته ومدفوعاته  
وصامن لما يحصل في ذلك من الصرر فيبني ان يكون الاشخاص المستخدمين بمعية  
كل منهم معتمدين وامنا فبنا على ذلك لا يجوز استخدام احد في مثل هذه الخدمات  
رعاية لحاظ جهة من الان فصاعدا

( المادة الخامسة ) كما ان الحامى الاقوى للنظامات المؤسسه والقوانين الموضوعه من  
طرف الحضرة الملوكة الاشرف هو مجلس الاحكام العدليه فكذلك الحامى الاقوى  
للنظامات والقوانين التي تأسست بمصر من طرف السلطنة السنية على مقتضى فرمان  
الوراثه المنعم بها على ولاية مصر بالتوارث هو الوالى ومجلس الاحكام وحيث كان الامر  
كما ذكر وكان العلما والامرا وجميع مامورى المصالح الميرية ومستحذوها مسؤولين عن  
سائر افعالهم وحركاتهم المختصة بمامورياتهم موطوعة بهم فيلزم انه متى طهر من احد منهم  
تكاسل وتساهل في خدمته المنوطة به تنظر دعواه بمحاسن الاقاليم او بمجلس الاحكام  
المصرية وعند ثبوت جنته تحري في حقه المعاملة الحراية بمقتضى القانون



( المادة السادسة ) حيث انه جار بمصر ان المواد التي تتعلق بالاحكام الشرعيه يقضى فيها احكام الشريعه والامور التي تخص المملكه والماليه يحكم فيها المديرون والمأمورين وبعض القضايا يعقد لها بخصوصها مجلس مركب من احكام الشريعه ومأموري المملكه معا وينظرون فيها بالتطبيق على الشرع الشريف والقانون التيف فيلزم ان يعين بعضهم بعضا على حسب ما يقتضيه الحال كما هو مقتضى مامورياتهم غير انه لا يجوز لاحد الطرفين ان يتدخل في امور تخص الطرف الاخر بدون علمه فان ظهرت بينهما منافسه بناء على مداخله او امور اخرى ووقع التشكي من ذلك فلا بد من المرافعه والمحاكمه بالتحقيقات اللازمه والتدقيقات الحازمه وكل من ثبتت جنحته وقبحه يلزم تأديبه

( المادة السامه ) حيث انه يجب على الاهالي تأدية الويركو المطلوب منهم باوقاته بدون تأخير كما انه جار تأدية الويركو المقنن على الاياله المصريه باوقاته بموجب فرمان الوراثة العالي فاذا حصل من احد تعنت ومخالفه في هذا الخصوص لزم اخذه وحبسه واجباره

( المادة الثامنه ) حيث ان مادة الرشوه امر منكر شرعا وقانونا فيجب على كل انسان ان يحرز عن هذا الامر المكروه ولا يتحاصر على هذا الفعل المنكر وكل من تجاسر على ذلك تؤخذ منه الرشوه التي اخدها وتسلم ليت المال ثم ان كان من ارباب الماموريات فالجارى في حق مثله بالدوله العليه اخراجه من خدمته وتنزيله عن رتبه بحيث لا يستخدم في مناصب الدوله العليه ومامورياتها وتأديبه بحسب شحصه وحاله فكذلك يكون الاجرى على هذا الوجه في حق من كان في الخدمات المصريه وان لم يكن من ارباب الماموريات والخدمات اصلا فكذلك يجرى تأديبه ولا يستخدم في المصالح الميريه مطلقا

( المادة التاسعه ) ينبغى ان ما تقرر في حق المرتشى من الجزا والمعامله يجرى بعينه في حق الراشى ولكن حيث انه يحتمل ان الراشى لم يحصل منه البذل بقصد ترويج غرضه ولم يكن طوعه واختياره بل ناجار المرتشى ونحويه فيكون حينئذ مطلوما فينبغى انه متى ثبت جبره على ذلك يرد اليه ما اعطاه

( المادة العاشره ) حيث ان مادة الحريمه والعرامه ممنوعه بالكلية فكل من تجاسر على ذلك يجارى بجميع الجزا المقرر في حق المرتشى وحيث ان الشحص الذي حصل تغريمه لا يكون الا من المظلومين العاجزين فاذا لم يجبر بهذا الامر فورا واستبان انه



معذور في ذلك يصرف النظر عن تأديبه

( المادة الحادية عشرة ) مادة السرقة التي لم يوجد فيها ثبوت شرعى وإنما يصير فيها نصاب السرقة حيث انه لا يوافق العداله فيها مجازاة من اخذ شيئا يساوى بعض مات من القروش بتخصيص مدة زيادة يلزم ان يستخدم في الخدمات الدنيه ثمقيدا بالحديد من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات على حسب قيمة الشيء الماخوذ وحيث انه من سرق ثلاث مرات وجوزي عليها ولم يرتدع بهم من حاله انه صار غير قابل للاستقامه وحسن السلوك فيلزم نفيه وتغريبه الى بلاد السودان

( المادة الثانية عشرة ) كل من نجاس على التزوير بتقليد او قشط او تغيير بعض مواضع من الاوامر العليه الصادره من طرف الدوله العليه والاوراق الرسميه الصادره من طرف ماموري السلطنه السنيه والسندات الشرعيه وتذاكر المرور وختم من يكون واليا والاوراق والرجع الصادره من الدواوين الميريه محتومه باختام الميري واوراق الاعلانات يلزم تأديبه بالنفى والتغريب والقيد من اربعة شهور الى اربع سنوات على حسب تهمة وشخصه ومن تلد اوراق ساير الناس فعقابه كذلك لكن من ثلاثة شهور لعاية ثلاث سنوات واما الزغليه الذين يفلدون السكه الساطاتيه واوراق التقديه فيوضعون في القيد من ستة شهور لعاية اربع سنوات على حسب سوء صنيعهم ومثلهم من يدفع النقود البرانيه فيحازى عين جزا الزعلي على حسب جرمه واسأته

( المادة الثالثه عشرة ) زمرة الاشرار يعنى الذى تظهر مغايرتهم ومخالفتهم في بعض جزئيات متى كانت حالتهم تقضي الى سلب الامن عن الاهالي فمن حصل التماس تأديبه وتربيته منهم يلزم نفيه وتغريبه مقيدا بالحديد مدة سنة بحسب حاله وشخصه فان طهرت استقامته وحسن سلوكه في طرف المده المذكوره وحصل الامن من عائلته واتى بضامن من الاهالي حلى سبيله والا زيد في مده حتى تظهر استقامته ويحسن حاله

( المادة الرابعه عشرة ) كل من حمل المحصولات وكتمها واحفى امرها كيلا يدفع المقطوعيه المضروبه على الاراضي لجانب الميري يلزم اخذه وحبسه واجباره كمن امتنع من دفع العوائد التي عليه

( المادة الخامسة عشرة ) حيث ان ارباب الجنج الذين يطهرون بالاقاليم ويعاقبون بالنفى والقيد بالنحرير على مقتضى القانون ما عدا من تكون جنحته كبيره كالقاتل والساعي بالفساد تلزم مجازاتهم في محالهم بمقتضى القانون ليكونوا عبرة لامثالهم فيارم عند محاكمتهم

بمجالس الاقاليم ان تعرض كيفية ذنوبهم على ديوان حضرة الوالي بعد ثبوت جنحتهم وذنوب كل منهم ويجري الاستئذان من ديوان الوالي بموجب مضبطه وعلى مقتضى الاشعار الذي يحصل بالتطبيق على قانون الجزا يعطون تذاكر بأيديهم ببيان الجنحة الواقعة ومدتهم المقيمة ويشدون بالقيود بالنزحير وينفقون الى المحل اللازم واما من يحكم عليه بحبس العين والرقاقول والرياضه والضرب بالجلده على ما يقتضيه القساون فهؤلاء تجري مجازاتهم في مواضعهم واما يرسل علم خمر عن ذلك الى مجلس الاحكام المصريه واما القاتلون والساعون بالفساد فتجري محاكمتهم بمجالس الاقاليم كما تقرر انفا ثم يرسلون مع مضابطهم الى مجلس الاحكام المصريه

( المادة السادسة عشره ) اذا حصل لاحد من المحبوسين ايا ما كانوا مرض شديدا فينبغي ان تؤخذ عليه ضمانه قويه ويرخص له في الاقامه بمنزله ومداواته حتى يبرأ من مرضه برأ تاما وتحسب له ايام مرضه من المده المعينه لجبسه وكل من ظهر مرضه عند الخاص والعام ورخص له في الاقامه بمنزله يلزم البحث عن حاله بالتدقيق من طرف مامور الامور الملكيه بتلك البلده في كل خمسة عشر يوما مره هل اكتسب افاقه من مرضه ام لا

( المادة السابعة عشره ) اذا كان في اصحاب الذنوب المحبوسين لاجل تاديبهم اشخاص فقرا ليس لهم اوليا ولا اقارب تلزمهم نفقتهم وكسوتهم مدة حبسهم فان نفقتهم تكون من الاموال الميرييه المرتبه للمحل الذي هم به غير انه يلزم محابه اتلاف الاموال المذكوره بصرف زياده على مقدار الكفايه

( المادة الثامنة عشره ) حيث ان الاشخاص الذين يكونون من خدم الخرائين وياخذون تقاوى على وجه السرقة اذا عوقبوا بالعقوبات المقرره في حق المتهمين بالسرقة يوجب ذلك تعطيل مصلحة الرراعه مثل هؤلاء الاشخاص يكتب في عقابهم بضربهم بالجلده من اثنتي عشرة لغاية تسع وسبعين بمعرفه حاكم المحل الذي هم به وذلك بعد استقطاع ثمن التقاوى التي اخذوها من اجرتهم

( المادة التاسعه عشره ) جميع البقالين والجزارين والحبازين وسائر الباعين اذا كانت دراهمهم ناقصه او باعوا بزياده عن السعر الجاري فلا بد من تاديبهم وتعزيرهم لكن حيث كان تاديبهم بالحبس يلزم عليه غلق دكاكينهم وتعطيل بيعهم وشراهم فيجري في حقهم التعزير بالوجه الشرعي بان يضربوا على حسب جنحتهم من ثلاث

عصي الى تسع وسبعين وهم واقفون امام المجلس فان تكرر منهم ذلك جاز حبسهم ايضا ما لم يجاوزوا الثلاث والا فم بعد اجرا تاديبهم بالحبس والضرب حسبما يقتضيه الحال يلزم ان يسدد قورا ما لهم وما عليهم بمعرفة نظارة الاحتساب ومشايخ الحرف ويطردوا الى بلدهم حتى انهم فيما بعد لا يعدون من طائفة الياعين الذين اخرجوا من زميرتهم

( المادة العشرون ) لما كانت اقامة الحدود الشرعية على العيد والامأ عند الاقتضا امرها عايد لطرف السلطنة السنية وكان امر تعزيرهم منوطا بساداتهم وكان بعض اسيادهم يتجاوز الحد في التسايب والتعزير ويظلم العبد او الامه وبعضهم يهمل في ذلك او يدفع الضرر والمفسده عن نفسه ببيع العبد او الجارية لغيره فيكون بذلك سببا في سريان الفساد وانتقاله الى غيره ويترتب على ذلك خلل النظام العام كان من اللازم في صورة ما اذا وقع من العيد او الامأ جنحه توجب التعزير وظهرت تلك الجنحه بالطبع ان يراعى جانب هؤلاء المساكين بمنع التعدي ومجاوزة الحد عنهم وان يراعى جانب النظام العام بحفظه من تطرق الحلل اليه وذلك انه في صورة ما اذا كانت جنحه العبد او الجارية قتلا وسقط عنه القصاص او الديه بعفو اوليا القتل تطبيقا على القانون الجاري في حق عموم الناس يحبس العبد مقيدا حسبما يقتضيه الحال من سنة الى خمس سنوات او ينفي ويعرب كذلك وكذلك الحكم في صورة ما اذا كانت الجنحه جرحا يحبس او ينفي المدة المذكورة وهكذا الامة نجبس هذه المدة في محبس مخصوص بالنساء وفي صورة ما اذا كانت الجنحه توجب التعزير بالضرب بالعصا يصربون على الوجه الشرعي المعلوم عدده وكيفيته

( المادة الحادية والعشرون ) الأمر في مادة قتل النفس وقطع العصى على نوعين الاول مكره مجبر اي مقتدر على ايقاع ما هدد به وحكم هذا النوع حكم القاتل فاذا عما الاوليا عن القصاص كان جزاؤه من خمس سنوات لغاية خمسة عشرة سنة على حسب حاله في القبح والاساءة هذا اذا امر بالقتل واما اذا امر بقطع عصى فقط فلا يكون حكمه في الجزا حكم الخارج بل تراد مدته بحيث تكون من ثلاث سنوات لغاية ست سنوات والنوع الثاني ما اذا لم يكن الأمر بقتل النفس او قطع العصى مكرها مجبرا بمعنى انه لا قدره له على ايقاع ما هدد به جزاؤه من سنتين لغاية خمس سنوات واما الشخص الذي ناسر ذلك ناسر الأمر الغير المكره فان كان قاتلا جزاؤه من خمس

سنوات لغاية خمس عشرة سنة وان كان قاطع عضو فجزاؤه من سنة واحدة لغاية ثلاث سنوات واما معاون القاتل فيزاد في مجازاته من خمس سنوات لغاية سبع سنوات (المادة الثانية والعشرون) إذا كان القاتل امرأه تحبس في الحبس المعدل الحبس النساء من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وان كانت أمره مجبره فكذلك تحبس من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وان كانت أمره غير مجبره تحبس من سنتين لغاية خمس سنوات وان كانت معينة للقاتل تحبس من خمس سنوات لغاية سبع سنين وفي صورة ما اذا لم يكن لها من تلزمه نفقتها وكسوتها من ولي او قريب في مدة حبسها تكون نفقتها وكسوتها على بيت المال.

### الفصل الرابع

#### وفيه سبع وعشرون مادة

(المادة الاولى) اذا غصب انسان اطيان غيره وزرعها لزم تحصيل اجرة المثل منه ودفعها للمالك مع رد الاطيان المذكور له صاحبها ثم يجازى الغاصب على حسب حاله اما بحبسه من خمسة عشر يوما لغاية شهرين واما بضربه من ثلاثين جلده لغاية تسع وسبعين

(المادة الثانية) اذا غصب شخص من آخر حيوانا واستعمله في اشغاله فعليه ارش ما نقضه الاستعمال سوا كان ذلك في اعضاء الحيوان او في قيمته فيجب بحسب قانون النظام تحصيل ذلك الارش منه مع اجرة المثل ودفع ذلك مع الحيوان الى صاحبه ويجازى الغاصب تأديبا له اما بحبسه مدة من خمسة عشر يوما لغاية شهر او بضربه من اثني عشرة جلده لغاية خمسين جلده

(المادة الثالثة) اذا نجاس احد على قطع اشجار نابتة بنفسها او مستتبته بفعل فاعل او على اتلافها فان كان موسرا لزم تعريه لصاحبها ضعف تلك الخسارات زجرا له وتأديبا وان كان معسرا عزر بالضرب بالعصا من ثلاث عصي الى ثمان وسبعين على حسب حال التلف خفة وجسامة فان كانت الخسارة فاحشة جدا جاز وضعه في القيد من خمسة عشر يوما لغاية ثلاثة اشهر

(المادة الرابعة) حيث انه يوجد عربان ببعض الولايات فاذا اطلقوا مواشيهم في

الزراعة قصدا حتى اكلتها كلا او بعضا فان ثبت ذلك لدى التحقيق بمعرفة الحاكم لزم قياس مقدار ما اكلته تلك المواشي من الزراعة وتغريم صاحبها ضعف قيمة المأكول بمعرفة مشايخ القبيلة زجرا له وتاديبا ويعطى ذلك لصاحب الزراعة وان لم يكن اكل المواشي عن قصد من اربابها بل نشأ من التساهل وعدم الدقة يلزم تغريم رب الماشية المنطلقة قيمة المأكول فقط بمعرفة المشايخ المذكورين وتدفع لصاحب الزراعة وحكم مواشي غير العرمان في ذلك حكم مواشي العرمان

( المادة الخامسة ) اذا ثبت ان بهيمة اكلت من حرث غير صاحبها او اتلفت شيئا من زراعه غيطه نارحائها وثبت ان ذلك بسوق صاحبها لرم تحصيل الخساره المذكوره ممن يلزم وادب من كان سببا في ذلك بالضرب بالجلده من عشر لغاية خمسين وان ثبت ان ذلك بالقصا والقدر من غير قصد من احد وجب ضمان قيمة التالف فقط

( المادة السادسة ) اذا كان شيخ القرية او غيره يستخدم الفلاح بلا اجره على وجه السحره في اشغال كحمل الررع وحصاده فحق ثبت ذلك عليه يغرم الاجره كامله لذلك الفلاح ويحبس من خمسة عشر يوما لغاية خمسة واربعين او يضرب من اثني عشر جلده لغاية خمسين عقابا له على تعديه

( المادة السابعة ) اذا نجاس احد على اخذ حيوانات العرمان او الركوب من خيول او بحيرات او مواشي او على اخذ البهايم الكبيره او الصغيره او الات الرراعه ومحصولاتها من محال الرراعه او الاخشاب من المباني او الاحجار من المحاجر او على نقل العلامات الموضوعه لتمييز حدود الميطان والاملاك ونحويلها من موضعها الى محل اخر فحيث كان عقابه في صورة ما اذا كان من ارباب الرراعه بالوضع في القيد من ثلاثة اشهر لغاية ثلاث سنوات على حسب جنحته كما هو عقاب الاخذ يوجب تعطيل مادة الزراعة في جهتها لرم تعزيره في هذه الحالة على مقتضى النظام بالضرب بالجلده من خمسين لغاية مائة وخمسين فقط

( المادة الثامنة ) اذا كان احد الفلاحين يتربا بري العرمان وينتظم في سلوكهم فعند القبض عليه اذا وجد في دمه بواق من مال الميري وكان الذي احفاه وادخله في حمايته مقتدرا على تادية ذلك ارسل من احفاه الى الليمان بمدة شهرين من بعد تحصيل البواقي المذكوره منه وان كان غير مقتدر على ذلك ارسل الى الليمان بمدة اربعة شهور وان لم يكن على الفلاح للفساد بواق للميري ارسل من احفاه الى الليمان بمدة شهرين ويؤدب

الفساد بضربه تسعاً وسبعين جلده

( المادة التاسعة ) اذا طلب شيخ البلد لطرف الحاكم الاكبر بتلك الجهة ولم يحضر مع كونه موجودا بهذه البلدة او فر هارباً عند حضور الحاكم الى تلك البلدة فحيث ان ذلك يعد من عدم الطاعة لحاكمه فيضرب بمقتضى النظام مائتي جلده فاذا نجاسر على مثل ذلك ثانياً عوقب بعزله من المشيخة

( المادة العاشرة ) انه في وقت ري اطيان احدى القرى عند فيضان النيل اذا حصر اهالى بلدة اخرى لئلا او نهرا لاجل اخذ مياه تلك القرية وحصل فيها اثنا ذلك قبل شخص او جرحه لزم اجرا ما يجب لذلك من احكام القاتل والجرح واما اذا لم يحصل قتل ولا جرح وانما تعدى اهالى قرية على اهالى قرية اخرى واخذوا مياههم بالجبر بدون ان يخبروا الحاكم فيلزم بمقتضى النظام ان يضرب شيخهم وناظر البلدة بالجلده من خمسة وسبعين جلده لغاية مائة وخمسين واذا طهر بالتحقيق ان الفلاحين تعدوا على غيرهم بدون علم الشيخ وجب تاديب هؤلاء الفلاحين بالضرب بالجلده من خمسة وسبعين لغاية مائة وخمسين

( المادة الحادية عشرة ) اذا حصر احد الى الحاكم وشكى اليه ان شخصا كائنا من كان قطع شيا من نخيله او اشجاره بدون اذنه ورصاه واخذه عصبا بلا ثمن لزم بعد التحقيق تقديم ذلك بمعرفة اهل الخبرة وتحصيل صنف القيمة منه ودفعه الى المالك المظلم وحيث ان اشجار البلح والدوم من الممولات فيلزم اضافة مال تلك الاشجار على من قطعها ويجب تحصيله منه وتسديده مع المال في كل سنة حتى تفرس اشجار غيرها وتتمو مثلها فان كان المتعدي غير مقتدر على ذلك وجب تعزيره على مقتضى النظام بالضرب بالجلده من خمسين جلده لغاية مائة على حسب ما يتحملاه جسمه

( المادة الثانية عشرة ) اذا تعصب احد مشايخ البلاد مع الفلاحين او تعصب احد الفلاحين مع جماعة منهم على ناظر البلد او الشيخ وهجموا عليه بالبايات والاسلحة وحصل منهم الصرب فقط من غير اطلاق سلاح وجب بمقتضى النظام ان يضرب الشيخ او الفلاح ريس العصبه مائتي جلده ويضرب كل من الفلاحين الدين معه مائة جلده واما اذا حصل منهم اطلاق السلاح فيجري في حقهم احرا الجزا المقرر في حق امثالهم

( المادة الثالثة عشرة ) اذا احرق احد جريد احد كائنا من كان او اصنافه او

منزله او اشعل نارا في اشيا قابله للاحراق لاي شخص كان وقبض عليه وكان متعمدا  
 الاحراق ما ذكر وثبت عليه ذلك بالتحقيق فان كان هذا المتعدي موسرا مقتصدرا  
 وجب تحصيل قيمة ما احرقه منه وتسليمها لصاحبها ثم ان كانت القيمة لا تزيد على  
 خمماية قرش لزم تعزيره اما بضربه تسعا وسبعين جلده او بوضعه في القيد بالجنزير  
 من شهر لنفاية ثلاثة شهور وان كانت القيمة تزيد على ذلك او كان الشخص الذي  
 تجاسر على هذا الفعل له سابقة وجوزي عليها ثم عاد الى ذلك ثانيا لزم ارساله الى  
 الليمان بمدة سنة لغاية خمس سنوات

( المادة الرابعة عشره ) اذا تجاسر اهالي احدى القرى على كسر جسر بلا اذن  
 من الحكومة لاجل منفعة اطيانهم فتصرفت المياه وترتب على بقا جانب شرقي من  
 اطيان البلاد التي حوالها او ادى ذلك الى غرق الاصناف او المزروعات التي بتلك  
 البلاد لزم عقابهم بالارسال الى الليمان من سنة واحدة لغاية ثلاث سنوات وان كان  
 الحسر الذي انكسر من الجسور السلطانية وتصرفت المياه في غير الوقت الذي تتصرف  
 فيه وادى ذلك الى تسريق اراض بكثره او الى عدم كفايتها في الري او الى غرق  
 اصنافها او مزروعاتها حتى حصل لاهالي تلك القرية خسارات جسيمة وجب ارسالهم  
 الى الليمان من ثلاث سنوات لغاية ثمان سنوات وان حصل التدارك بالمبادره الى سد  
 الجسر المذكور فورا او لم يترتب على كسره ضرر بحسب الوقت فانه مع ذلك يلزم  
 معاقبة من تجاسر على هذا الفعل الخطر بالارسال الى الليمان من ستة اشهر لغاية  
 سنة واحدة

( المادة الخامسة عشره ) اذا انكسر حسر في بعض المواضع وكان اهالي ذلك  
 الموضع لهم اقتدار على سد الحسر المذكور وجب على المشايخ وناظر الزراعة ان  
 يمتهدوا في سده مع العيره التامة و يسوقوا الاهاز اللازمة لذلك في الحال فان تدر  
 عمايهم سده وحبب اعانتهم من البلاد التي يحوارهم باحصار الاتهار وغيرها من اللوازم  
 بقدر الحاجة وهذا من وطبيعة المتابع والنظار فاذا غابت القرى المحاوره لهم كسر  
 الحسر وتهاونوا في الاسعاف والاعانة متعللين بقولهم انه ليس في حصارهم ولم يتوجهوا  
 اليه ويمتهدوا في سده او طلب من البلاد المحاوره آها ونحوها من اللوازم ولم يسعوا  
 بارسالها وترتب على ذلك مصره للتواحي التي حوالها حيث ان مثل ذلك يهضي الى  
 الضرر العام فيلزم تحقيقه والنظر فيه فان تبين ان مصرته خفيصة حريه وجب ان



يساقب كل من تساهل وتكاسل في هذا المعنى وكذلك من ظهر انهم سبب في كسر الجسر المذكور من مشايخ الحصة والشيخ العمدة والناظر بالارسال الى اللبان من شهر لغاية ستة اشهر وان تبين ان المضره عظيمه كليه عوقبوا بالنفي الى اللبان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب تفاوت تلك المضره في الجسامه

( المادة السادسة عشره ) اذا انكسر جسر من الجسور ولم يكن لاهالي تلك الناحيه قدره على سده كما ذكر في المادة السابقه ولزمت اعانتهم من البلاد القريبه التي بجوارهم ولكن لبعض الاغراض حصل طلب الاعانه من بلاد بعيدة بحيث لا يمكن التدارك وسد الحسر في الحال فكل من المهندس والحاكم الذين تسببا في طلب الاعانه على مقتضى ذلك الغرض يرسل الى اللبان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب خفة ما يحصل من الضرر وجسامته

( المادة السابعة عشره ) يلزم ترتيب خفرا على حسب ما يقتضيه الحال لحفظ ما يخص كل بلدة من حبس العموم فاذا فاض النيل وامتلات الحياض لزم احضار اشيا كالقش والبوص والحوازيق والاجتهاد وعدم التساهل في تليش الجسور وتحصيل متانتها حتى لا تضر بها امواج المياه فان اضررت بها الامواج بان اكلتها حتى انكسرت لعدم تليشها او لعدم الحفر عليها الناشئ ذلك عن التساهل بها وقلة الاعتناء بشأنها فالحل الذي ينكسر منها يلزم عمله واصلاحه فقط بمعرفة اهالي تلك القرية ما لم يكن قد ترتب على انكساره مضره والا فان كانت المضره جزئية لزم مجازاة من تبين تهاونهم وتكاسلهم في هذا المعنى ولذلك ان ينظر في القرية التي يكون بها ذلك الحسر فان كانت عهده وكان المتعهد مقبلا بها وثبت تكاسله في ذلك جوزي بالمواعيد المقرره في المادة الخامسة عشرة وان لم يكن بها جوزي على الوجه المشروح كل من تبين تساهله وتهاونه في ذلك من مفتش وناظر وعمده ومشايخ وان كانت القرية من بلاد المدير وكان المدير موجودا بدالك الطرف عند كسر الحسر وثبت تهاونه وتكاسله يجازى المدير نفسه بالحزا المذكور وان لم يكن موجودا هناك ولم يقع منه التكاسل فالحزا بما ذكر على من تثبت تساهله وتكاسله من ناظر القسم وحاكم الخط وعمد المشايخ غير ان من كان في رتبة البكاشي او اعلى منها ينفى الى السودان او اللبان تطبيقا على المواعيد المقرره في المادة السابعة

( المادة الثامنة عشره ) اذا حصلت مسايقه لاحد الجسور بكثرة المياه لزم فورا



الاهتمام والمبادره الى ما يدفع الضرر عنه وحيث ان المهندسين والمامورين يجب عليهم متى عرفوا ان احد الجسور حصلت له مضايقه وضعف بسبب كثرة المياه ان يفيدوا في الحال محل الاقتضا عن ذلك ويتشبتوا بتحصيل التدابير اللازمة فاذا خالفوا الواجب عليهم بان لم يبادروا بالافاده والاشعار الى محل الاقتضا وقت امكان التدارك وتيسر المحافظه على الجسر المذكور ولم يتشبتوا بتحصيل التدابير اللازمة لحفظه ولم تحصل منهم الافاده لمحل الاقتضا الا بعد انكسار الجسر المذكور وحصول الخساره والضرر فكل من وجب عليه ذلك ولم يجره من المهندسين والحكام والمشايخ يجرى عليه الجزا المقرر في المادة السادسة عشره مع النظر لجسامة الضرر وخفته حيث انه لم يعمل بمقتضى وظيفته المتوسطة به فيكون حكمه حكم من قصر في الاعانه والاسعاف

( المادة التاسعه عشره ) اذا هرب احد قائمقامات القرى ومشايخ الحصص عند طلب اموال الوريثين المقررة على البلده واخفى وحده واستصحب معه بعض الفلاحين فعند القبض عليهم يجرى تأديبهم بمقتضى النظام فيؤدب القائمقام او الشيخ بالضرب من مائة جلده الى مائتين ويضرب الفلاح من خمس وسبعين جلده الى مائة فان تين ان القائمقام او الشيخ كان قد هرب قبل ذلك وان له سابقه بهذا الامر فجزاؤه الغزل من منصبه

( المادة العشرون ) اذا كان المامور بتحصيل المال يطلب مقدارا معينا مما هو مطلوب على بلد من البلاد ولم يوزع المشايخ ذلك المقدار على كل شخص بمناسبه ما هو مطلوب منه بل تركوا اقاربهم بدون توزيع شئ عليهم من ذلك او وزعوا عليهم شيا قليلا لا ياسب المطلوب منهم ووزعوا على سائر الانفار شيا زائدا فيلزم بمقتضى النظام ان يؤدب مثل هؤلاء المشايخ اصحاب الاغراض الحاليين عن الانصاف بضربهم تسعا وسبعين جلده في المره الاولى ومايه وحسين في المره الثانيه واذا قرئت قائمه المقبوض بحضور القائمقام ومشايخ الحصص فاخفى الطرف بعض الاسماء ولم يذكرها مؤملا حزا المنفعه لنفسه فيجازى من وقتت منه هذه الحياه بمقتضى النظام بضربه في المره الاولى مايه وحسين جلده وفي المره الثانيه يارساله الى اللبائن بدمه من ثلاثة شهور الى سنه على حسب الحال ( المادة الحاديه والعشرون ) اذا ارسل مشد التاجيه الى احد من الفلاحين لاجل مصاحبه فصره ذلك الفلاح ورده او ارسل المشد من طرف الديوان ليدعو فلاحا فتعال ذلك الفلاح ولم يحضر فادا لم يوجد بعد التحقيق للفلاح عذر شرعى فجزاؤه في

هذه الحالة ضربه عشر جلادات واذا وقع منه عدم الطاعة ورفع يده على المشد فجزاؤه ضربه خمسين جلده

( المادة الثانية والعشرون ) اذا كسر احد من المشايخ او الفلاحين ساقية احد من الناس او سرق مالاتها ضمن قيمتها لصاحبها ثم يجازى بحبسه مدة من عشرة ايام الى شهر كامل او بضربه اثنى عشر جلده فاكثر الى تسعا وسبعين

( المادة الثالثة والعشرون ) اذا احرق احد من الفلاحين او مشايخ البلاد جريد نفسه او اصنافه عامدا زاعما انه بذلك يرفع عنه اموال الاطيان بحيث انه قد وقع منه هذا الجنون في حق مال نفسه وفي حق الميرى لزم ان يعامل بمقتضى ما تقرر في المادة الثالثة عشره

( المادة الرابعة والعشرون ) حيث ان من الجارى ان بعض فلاحين يوردون بعض محصولات الى الاشوان من اصل المطلوب منهم وفي وقت التوريد يوكل كل جماعه شخصا في توريد محصولاتهم المذكوره بالشون فاذا استخرج الوكيل المذكور الرجعه اللازمه عن تلك محصولات باسم شخص آخر غير صاحبها او باسم نفسه مع كونها لا تخصه ولا تعلق له بها فلا شك ان مثل هذا الفعل هو عين الخيانه فيلزم استرداد ذلك لصاحبه بعد الثبوت ويجازى الشخص الحائن على مقتضى النظام بضربه من خمسين جلده الى مائة تأديبا له وزجرا

( المادة الخامسة والعشرون ) اذا شارك شيخ البلد او احد المزارعين شخصا آخر في زراعته ثم ضايق ذلك الشخص واسأ معاملته حتى الجأ الى الفرار قاصدا بذلك عدم اعطائه حقه وقت وجود محصولات فن بعد التحقيق يحرى تحصيل حق الشريك المذكور فن تجاسر على ذلك ودفعه الى صاحبه ثم يجازى على مقتضى النظام اما بحبسه من خمسة عشر يوما الى مدة شهر كامل او بضربه من خمسة وسبعين جلده الى مائة

( المادة السادسة والعشرون ) حيث ان بعض المشايخ لا يراعى الاصول الاتريه بل ينقل في كل سنه الفلاحين من غيط الى آخر ويخصص نفسه ويريد بالاطيان الحيدة او يفعل نحو ذلك من الامور التي تخالف الاصول المرصيه واللوائح المرعيه فالواحد اولا اندارهم والتذنيه عايهم من طرف الحاكم بالحري على الاصول الاتريه ورعايتها والمحافظة عليها وفقا للمصره التي تنشأ عن الاحلال بها فان لم يكفوا عن ذلك ولم يزالوا يتجاسرون على عدم رعاية هذه الاصول لرم تأديسهم ليضرهم تسعه وسبعين جلده فاذا

عادوا الى ذلك ثانيا فجزاؤهم بمقتضى النظام اما ضرب ما به وخسين جلده او العزل من المشيخة

( المادة السابعة والعشرون ) لما كان حسن ترتيب واجرا ما يلزم اجراؤه في المديريات من الاشغال الهندسية مثل حفر الترع وانشاء الجسور وحبس المياه وتدريتها من المواد المنوطة بالهندسين وهم المسؤولون في هذه الامور كان من الواجب عليهم مزيد التدقيق في التثبت باسباب التحفظ والتحرز بطلب الانهار والمهمات اللازمة عند الاقتضا بدون تأخير واستحصال حسن ادارة تلك العمليات وحيث ان مديري الاقاليم هم المسؤولون عن جميع امور مديرياتهم وادارتها وهم اكبر الحكام بها فيلزم ان يبادروا بتحصيل ما يقتضيه الحال من اللوازم والمهمات بحسب طلب المهندسين بدون تأخير عن وقت الاقتضا بحيث يجمعون الانهار ويوزعونهم على وجه الحق والعدالة ويقتنون باجراء العمل فان حصل اهمال او تكاسل وعدم اعتنا من طرف المهندسين او المديرين وترتب على ذلك ضرر فمن بعد التحقيق يحبسون في المدة الاولى بديوان المديرية من شهر الى ستة اشهر فان تكرر منهم هذا الامر فقد طهر بذلك عجزهم عن ادارة المصلحة فيرفعون من الخدمة ولا يستخدمون في الخدمات الميرية حتى يظهر منهم الندم على ما فعلوا ويحسن حالهم



## الفصل الخامس

### وفيه احدى عشرة مادة

( المادة الاولى ) كل شخص عوق بالنفي او بالقيد بالحديد فانه بعد تمام مدة عقابه واستيفاء جزائه لا يستخدم في الخدمات الميرية ما لم يكن من ارباب الرتب ويشهد في حقه جماعه من الامرا المعتمدين انه صالح حاله وحسن سلوكه وانه لا يتشبث بعد ذلك بادنى شئ يخالف الرضى العالي فانه حينئذ يجوز استخدامه في الخدمات الميرية

( المادة الثانية ) اذا تعرض شخص بهدم او تخريب او احلال او اتلاف بشئ من الآثار القديمة او الحديدية او من التماثيل الموجهة للمنافع العامة او المستوحية لرينة المملكة وشهرتها او من سائر الانبياء العتيقة فان كان ذلك الشخص من الاكابر لزم عمل ذلك الشئ الذي اتلفه بمعرفة مع اطلاع المدير وان كان من الاصاغر لزم بمقتضى

النظام ضربه من خمسين جلده الى مائه وخمسين

( المادة الثالثة ) اذا كانت المرأة حاملا ووقع بينها وبين زوجها او غيره من الناس مشاجره ونزاع ادى الى سقوط حماها فانه في هذه الحالة يلزم احرا ما تقتضيه الشريعة من الاحكام .

( المادة الرابعة ) اذا اعدم شخص ولده عمدا لم بعد اجرا الحكم الشرعى عليه ان يجازى ايضا بما يقتضيه القانون

( المادة الخامسة ) اذا سقطت الحامل باصرار شخص اياها او باعطائه لها بعض ادوية او باطعامها او اسقيها شيئا سوا كان ذلك برضاها او بدون رضاها فانه بعد اجرا الحكم الشرعى في حق ذلك الشخص يجازى ايضا بما يقتضيه القانون

( المادة السادسة ) اذا سرق انسان او اضاع او اتلف شيئا من الاوراق كالحجج والوثائق والدفاتر والتقارير المشتملة على تحقيقات دعاوى القصاص وقضايا الجنايات والسندات سوا كانت في الدفتر حاه او غيرها من سائر الدواوين الميرية او كانت في عهدة احد من ماموري الدواوين المذكورة لزم حبس المامورين بحفظ تلك الاوراق بمحل اشغالهم في المدة الاولى مده من شهر الى ثلاث شهور وفي الثانية يازم اما حبسهم كذلك او اخراجهم من تلك المصلحة واما السارق او المتاعف لتلك الاوراق فيحبس مقيدا بالحديد مده على حسب حاله من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين

( المادة السابعة ) جميع المستخدمين بالمصالح الميرية كبارا كانوا او صغارا اذا لم ينقادوا لمنطوق القوانين او لامر الوالي او الدوات الدين من فوقهم لم ان ينظر في قضيتهم فان تبين ان عدم الانقياد لم يترتب عليه ضرر للمصلحة عوقبوا بالحبس بديوان المديرية مده على حسب حالهم من عشرة ايام الى شهر واحد وان تبين انه ترتب عليه ضرر للمصلحة حبسوا بالديوان المذكور مده من شهر الى ستة اشهر على حسب درجة الضرر فان وقع منهم ذلك ثانيا وترتب عليه ضرر لزم اخراجهم من المصلحة وعدم استخدامهم في الخدمات الميرية حتى يهدموا على ذلك ونحس توبتهم

( المادة الثامنة ) لا يسوغ لاحد من الامرا المستخدمين في الخدمات الميرية ان يتداخل فيما لا يخص ماموريته او فروعها ولا ان يعامل احدا بما لا يليق فان خالف وارتك مثل ذلك حبس في محل ماموريته مده من عشرة ايام الى شهر واحد

( المادة التاسعة ) اذا وقع في دائرة احد من الملتزمين امر مخالف للشروط كاخذ

عوايد زايده على العوايد المقرره او بيع شئ للميرى او الاهالي ثمن زايد على الايمان المشروطه وحصل التحقيق والتدقيق بمراجعة اوراقه ودقاره وثبت في المحكمه ان تلك المخالفه وقعت في محل اقامة الملتزم وانه مطلع عايبا لريم تحصيل ربح مال الالتزام منه زياده على بدل الالتزام المقرر زجرا له على مخالفته حيث انه التزم الالتزام على تلك الشروط المدرجه بالشروطنامه وحيث انه لا بد من ابقاء تلك المقاطعه في عهدة ذلك الملتزم حتى تمضى سنة الالتزام فلاحل منع وقوع مخالفه من هذا القليل فيها بعد يلزم تعيين ناظر من طرف الميرى يكون معه لادارة تلك المقاطعه وبمجرد انقضاء سنة الالتزام ينزع الالتزام من يده ويجرى مثل ذلك ايضا فيما اذا حصلت المخالفه على الوجه المشروح في احد الفروع الملحقه بالالتزام وثبت ان الملتزم يعلمها وان حصولها كان باذنه ورضاه وان الايراد الذي نتج عنها عاد عليه وان وقعت المخالفه من احد اتباع الملتزم كوكيله او احد ملتزمي الفروع او خدام الملتزم الاصلي وثبت ان ذلك الشخص فعل هذه المخالفه برأيه لمجرد نفع نفسه وان الملتزم الاصلي بري الذمه من ذلك لزم تحصيل القدر الرائد من ذلك الشخص ورده لاصحابه ان كان موسرا فان كان مصرا لا يقدر على دفعه وجب تحصيله من ضامنه فان لم يكن له ضامن لزم تحصيله من الملتزم الاصلي ورده لاصحابه لانه اهمل في اخذ الضمان مع وجوبه عليه وبعد تضمين اتساع الملتزم الذين وقعت منهم المخالفه ما تقدم ذكره يلزم تعزيرهم اما بالضرب من مائة جلده الى مائة وخمسين او بالاستخدام في الخدمات الدينيه مقيد من مدة شهر الى ستة اشهر

( الماده العاشره ) اذا احس شخص من نفسه بالمعجر عن ادارة المصلحه المقصوده الى ادارته واستدعى باستخدامه في خدمه تليق بحاله فينبى ان يساعد على ما استدعاه ويجاب الى مطلوبه واذا استعنى من الخدمة برعى كبر سنه او ضعف بنيت بهيئت لا تساعده قواه الجسميه على الخدمة وكان مقبلا بمصر فينبى ان يرتب له المعاش اللايق بحاله وخدمته التي سبقت بالتطبيق على لائحة معاشات مصر ويلحق بزمره المتقاعدين واذا استعنى بلا عذر مع اقتداره على الخدمة وطهر ان طرفه حالى من المصلحه المنوطه به يقبل استغفاؤه لكن لا يرتب له معاش واذا استعنى مدعيا وصول الاذيه اليه من رئيسه الذي فوقه تظر دعواه ماي مجلس او ماي ديوان يريد ان تبيى انه محق في دعواه اتقى في خدمته وعومل المدعى عليه بمقتضى القانون وان تبين انه مبطل فيما يدعيه جوزي ايضا بمقتضى القانون

( المادة الحادية عشرة ) جميع الوكلاء والمفتشين والنظار والخدم الذين ببلاد العهد  
والجفالك والمصالح التابعة للقامليه والذوات ارباب الرتب وغيرهم كايضا من كان اذا وقع  
من اخدمهم مخالفه للقوانين الموضوعه بمخروجه عن طاعة المديرين والحكام يلزم بعده  
المحاكمه ترتيب جوائزه واجراؤه بمقتضى القانون كغيره بدون استثناء  
( تمت الخمسة فصول )



## ملحق نمرة ٢٠

## لائحة المجالس المركزية الصادرة

سنة ١٢٨٨

## مقدمة

البعض من أعضاء مجلس شورى النواب كان انهمى عن المحذورات الواقعة من تعدد وظائف نظام الاقسام بالنسبة لسرعة سير وتسوية مصالح الاقاليم وسعادة ناظر الداخلية احوال رؤية هذه المسئلة على المجلس الخصوصي ولما ان صارت المذاكرة فيها مرارا تحت رياسة ذات الجنب الحديوي الاعظم وحصل التأمل في الترتيبات الاصلية الموضوعة قديما للاخطا والاقسام تحققت صحة تلك المحذورات وبناء على التعليمات التي صدرت صار البحث بمعرفة المجلس على إيجاد طريقة لاصلاح العادة القديمة بحيث لا يترتب عليها تغييرها بهيئة او طريقة جديدة وانما فقط يصير تحسينها بموافقة العوايد والاحوال الجارية وكما هو معلوم ان الاصول القديمة في ادارة مصالح النواحي كان جاري تمثيلها بمعرفة المشايخ وان تعيين انتخاب هؤلاء المشايخ هو بمعرفة الاهالي ولا ينصبون شيخا واحدا في كل ناحية لانهم لا يرون ان العدد الاكثر يجبر العدد الاقل في الانتخاب بل كل جماعة تنتخب شيخا تختاره لنفسها ومن هنا نشأ تعدد المشايخ المتوطنين بادارة المصالح ورؤية الدعاوى في أكثر النواحي وكيفية ذلك هو ان هؤلاء المشايخ بالاتحاد مع البعض من العمد يحقون الحق ويتذكرون في مصالح الناحية على هيئة مجلس يسمونه مجلس المصطبة فلم يحصل التعرض لابطال هذه العادة وانما تصور منها وضع مجلسين احدهما خاص بالادارة والثاني برؤية الدعاوى وانتخاب اعضائهما يكون مثل جمعية المصطبة بمحضور واتحاد العمد وهذا الوضع ما هو الا لتأييد المجلس البلدي واحراء آتاه مع افراغها على قاعدة منتظمة واما الحارى في الاقسام فانه مرتب في كل قسم شخص واحد بوظيفة ناظر قسم من مامورى الحكومة ووطائفه المحولة على عهده متنوعة فتارة يشتغل

بتحصيل الاموال وتارة في الادارة وفي العمليات العمومية واخرى في رؤية الدعاوى ولا يتعاطى فصلها لوحده بل باتحاد ثلاثة او اربعة من العمدة بصفة ارباب جمعية وهذا ايضا لم يحصل التعرض في لائحة الخصوصي اليه بل اضيف له بعض تمات وتحسينات صار استنباطها من العوايد والتنظيمات الجارية الآن وهي تنظيم كيفية انتخاب ارباب هذه المجالس وجعلهم بمدد معلومة وتخفيف وظائف ناظر القسم بان صار استعراض مأمورية الدعاوى المحولة عليه لاهميتها بوضعها تحت مأمور خاص بها وبغنوان رئيس مجلس الدعاوى وهذه التحسينات لم يدخل فيها المجالس احداثات جديدة ومع ذلك فولو ان العمل كان قاصر على تعديل اصول مؤسسة على العوائد ووضعها في هيئة قانونية الا انه مما صار اجراء حصل نتيجة عظيمة وهي اتصال وظائف الادارة والقضاء عن بعضها حيث كانت الى الآن منحصرة في يد واحدة وصارت مأمورية ناظر القسم بسيطة بعد ان كانت في غاية الارتباك واضحت تسوية الاشغال سهلة النجاز باوقاها هذا على وجه الاجمال ما تضمنته اللائحة التي اشارت بها الحاضرة الخديوية وهي التي بعد ان صار تنظيمها بمعرفة المجلس عرضت للاعتاب وصدر عليها الامر العالي ومن المعلوم ان المجلس لم يقصد بتنظيمها وعرضها اجراء عمل مستوفى بل لايحلو عن محو او اثبات فيه ولذلك قد روي بالمجالس انه اذا نحس لدي الاعتاب الخديوية ابتداء تمشية العمل بموجب هذه اللائحة في مديرتي الغربية والمنوفية لانهما مرتبطتين ببعضهما بسبب اشتراكهما في مصلحة الري وبواسطة هذه التمشية وطول الوقت في دوام العمل بها لا بد وان يصير الوقوف على ما يكون لازما علاوته عليها حينئذ يصير استوفائها قبل سريان العمل بموجبها في كافة المديريات





## بسم الله الرحمن الرحيم

صورة امر على صادر لنظارة الداخلية رقم ٢٥ جاد اول

سنة ٨٨ نمرة ١٧٢

صار منظورنا صورة قرار مجلس شورى النواب هذه الرقيم ١٩ جاد اول سنة ٨٨ نمرة ٦ المتعلق بمسئلة ترتيب مجالس بالبلاد ومجالس وصبطيات بالمراكز عوصا عن الاخطا والاقسام بالكييفية الموصحة بها وحيث وافق لدينا تنفيذ ذلك فاصدرنا امرنا هذا لكم لتعتمدوا الاجراء بمقتضاه

## صورة قرار مجلس شورى النواب

حضرة الشيخ احمد ابو حمر من اعضاء مجلس الشورى انهى اليه بتاريخ ٦ ر سنة ٨٨ بان جهات الاقاليم مرتب بها احكام اخطا ونظار اقسام وكتبه وقواصة بماهيات لاجل تحصيل الاموال واداء الاشغال ورؤية الدعاوى وبموجب كثرة الاشغال غير حاصل تشهيل في تادية ما هو لازم في وقته وفصلا عن ذلك فان القضايا بعد سماعها بطرف احكام الاخطا ويطار الاقسام تحال على المديرىات ويتيح من هذا عطل المدعى والمدعى عليه عن اشغالهم وربما تمكث القضية في بحر التحقيق مدة ورداد عطلهم بسببها وانه من حيث اقصى مرعوب الحصرة الخديوية راحة الاهالي ونهو اشغالهم في وقته لالتفاتهم لرراعتهم فتلاحظ طريقة سهلة ممكن بها اجراء هذه الاشغال من دون عطل ولا مشقة وهو انه يترتب بكل حط مجلس او مجلسين بحسب قلة البلاد المحتوي عاها وكثرتها وكل مجلس يكون مركبا من ثلاثة اعضاء وواحد رئيس جميعهم من عمد الاهالي يصير انتخابهم بمعرفة الحكومة بالدور كل اربعة شهور مرة ويعمل لتلك المجالس حدود يتبعون الاجراء بمقتضاها ويعطى لهم دفانر محتومة من الميرى وينظرون القضايا والدعاوى وتجري عملية الكتابة بمعرفة الصيارف وبعد رؤية القضايا ونهوها تحرر المضاط اللازمة عنها وتقدم الى المجالس المحلية واما القواصة الدين يلزموا بحرى احدثهم من غفرة البلاد بالدور لكل مجلس اثنين او ثلاثة بما ان غفرة البلاد صاروا تحت رابطة

منتظمة وبهذه الحالة يسهل رؤية الاشغال وتخفيف المصاريف لانه ما دامت الاشغال والاموال طبعاً جاري تأديتها بمعرفة مشايخ البلاد والدعاوى تترقب المجالس لرؤيتها فلا يكون فيه اقتضاء للخدمة المرتبين بالاضطاط والاقسام واقلام الدعاوى وان تصير المحاربة مع الحكومة حتى اذا تحسن لسيها المذاكرة في ذلك فيجربى ما يلزم ويعطى القول اللازم بما يستقر عليه الحال وقد استقر رأى المجلس على محاربة الحكومة في ذلك وتأثر على الانتهاء المرقوم من سعادة الرئيس بنمرة ١٢ وارسلت صورته للداخلية بإفادة في ٦ ر سنة ٨٨ نمرة ١٥ وقد حضر سعادة ناظر الداخلية في ١٤ منه مامورا من طرف الحكومة وقال من المعلوم ان الحكومة الحديوية احب ما عاها تأسيس وتسهيل ما فيه راحة الاهالي لكن هذه هيئة ادارة جديدة ولا يمكن اعطاء قول فيها الا بعد التروي والتفكر ولذلك رأت الحكومة بان تنظر ابتداء بالمجلس الخصوصي للتأمل فيما يقتضى وان المجلس المشار عنه رأى بان يتعين اثنين من اعضاء الشورى احدهم من بحرى والآخر من قبلي ليكونوا حاضرين حين المذاكرة لتتوير المسئلة واخذ الاستفسامات اللازمة منهم عند الاقتضا ويتقدم لمحاس الشورى التصورات التي تراها الحكومة في ذلك لرؤيتها والمذاكرة فيها فتقرر بالمجلس انه في الواقع هذه هيئة ادارة جديدة ويلزم لها التأمل التام والذي رآته الحكومة من النظر لذلك بالمجلس الخصوصي ابتداء في محله وبعد رؤية ما يقتضى وتقديم تصورات الحكومة الى محاس الشورى حين ذاك تصير المذاكرة بما يترأى ثم استقر الرأي على تعيين اثنين من اعضاء المجلس احدهما من بحرى والآخر من قبلي وبناء على ما ورد به الاخبار من مجلس الخصوصي عن تعيين اثنين آخرين ايضا علاوة على الاثنين السابق تعيينهما اولا لزيادة الايضاح في تلك المسئلة تعيين اثنين ايضا احدهما من بحرى والآخر من قبلي ولقد ورد شرح ديوان الداخلية رقم ١٥ جماد اول سنة ٨٨ نمرة ١٥ على صورة اللائحة التي عملت لذلك بانه حصل التروي والتفكر بالمجلس الخصوصي بعد اخذ قول من حضر من محاس الشورى والتصورات التي رآها المجلس الخصوصي ندوت بالصورة المذكورة وقدمت للاعتاب الحديوية بقصد الاستئذان عن اعائها لمجلس الشورى فصدر عليها الامر العالي رقم ١٥ الحاضر نمرة ١٦٨ بموافقة تقديمها لمجلس الشورى من طرف الداخلية وقد تابت بالمجلس فتقرر به عن لزوم تعيين قومسيون لهذه المادة وقد صار تعيين القومسيون والنظر في البنود وقدم تقرير واضح به صورة اللائحة وما تراءى له كما سيأتي بيانه بعده

صورة الامر العالي الصادر انتظارا الداخلية على اصل هذه اللائحة رقم ١٥ جا  
سنة ٨٨ نمرة ١٦٨

اطلعنا على مفصلات هذه اللائحة التي عملت بالمجلس الخصوصي وقرار المجلس  
المشروح عليها واستنسب لدينا تقديمها لمجلس شورى النواب من طرف الداخلية واصدرنا  
امرا هذا لكم للاجرا كما ذكر

انه بناء على افادة مجلس شورى النواب المحررة لديوان داخلية في ٦ ر سنة ٨٨  
المرفوقة معها صورة الانتهاء المقدم لمجلس شورى النواب من احد اعضائه الملتبس فيه  
مخاطبة الحكومة فيما يتعلق باستنسب ترتيب مجالس بالاخطاط بالنواحي بهيئة أخرى  
عن الجارى للنظر في القضايا والدعاوى ومحصيلات الاموال ونحوه تسهلا عن الجارى  
بمعرفة نظار الاقسام وحكام الاخطاط الدين من اناطتهم بذلك غير حاصل منهم الملاحقة  
على نهو ما ذكر خصوصا الدعاوى التي من بعد ان ينظروها بمعرفتهم فانه حارى احوالها  
من طرفهم على المديرية وينشأ من تلك الطولة عطل لارباب الدعاوى وتأخير  
لالتفاتهم لنحاز ونجاح اشغال المزروعات ونهو اشغال الاهالي الحالية ثم وما استنسب  
بالداخلية من حصول التفكير والتذكر في ذلك بالمجالس الخصوصي قد صار مفاوضة  
الآراء في هذه المادة بالمجلس بحضور من حضروا به ايضا من اعضاء شورى النواب  
والذي استحسنه المجلس فيها ان يترتب في كل بلد مجلسين احدهما للإدارة والثاني للدعاوى  
وعلى كل كم بلد مجلس دعاوى مركزية ثم واعمال ضبطية في كل مركز وضبطية عموم  
بكل مركز ديوان مديرية كما هو آتي تفصيلاته بهذا

### الفصل الاول

فيما يتعلق بترتيب مجلسين في كل بلد وكيفية انتخاب الاعضاء والرئيس والاجراآت  
المقتضية وهو منقسم الى ثلاثة اقسام

### القسم الاول

في بيان ترتيب وانتخاب ارباب مجالس البلد

( بند ١ )

يترتب في كل بلد مجلسين احدهما لامور الادارة يسمى مجلس مشيخة البلد والثاني  
لرؤية الدعاوى يسمى مجلس دعاوى البلد وكل مجلس يكون مركب من واحد رئيس

من مشايخ البلد واثنين اعضاء بالدور على وجه ما هو آتي تفصيله في بند ٤ وبند ٥ ويجعل لكل رئيس ولكل عضو نائب حتى اذا غاب احد الرؤساء او احد الاعضاء فالتواب عنهم يؤدوا وظائفهم مدة الغياب ويكون مدة دور الرؤساء ونوابهم عن سنتين اثنين والاعضاء ونوابهم عن سنة واحدة

## ( بند ٢ )

يترتب مجلسين مثل ذلك ايضا في كل بندر من بئادر الاقاليم البحرية والقبلية مثل طنطا والمنصورة واسيوط وجرجا وباقي البئادر فالاول يسمى مجلس بلدى ويؤدى وظائف مجلس ادارة المشيخة في البندر والثاني لرؤية الدعاوى يسمى مجلس دعاوى البندر ويتعين لكل مجلس منهما رئيس من مشايخ البندر واثنين اعضاء من عمد المزارعين واعيان اهالي البندر بالدور ويجعل لكل رئيس وكل عضو نائب ايضا حتى اذا غاب احد الرؤساء او احد الاعضاء فالتواب عنهم يؤدوا وظائفهم مدة الغياب ويكون مدد دور الرؤساء ونوابهم عن سنتين والاعضاء ونوابهم عن سنة واحدة انما الانتخاب يكون سنوى كما في بند ٨

## ( بند ٣ )

البلد الصغيرة او الكفرة التي يكون لكل منهما اطيان مفروزة برمام مخصوص فان كانت البلد الصغيرة اهاليها قليلة لا ينتظم بها مجلسين مشيخة ودعاوى مثل البلد الكبيرة فيصير تبعيتها برضا اهاليها لبلد كبيرة من المحاورين لها انما ينتخب من عمد تلك البلد الصغيرة اثنين اعضاء كل منهما يكون في مجلس من المجالسين الذين يكونوا في البلد الكبيرة واثنين نواب لهما من ذات البلد الصغيرة واذا كان بلدين صغيرين يتبعوا لبلد كبيرة فيكون من كل منهما واحد اعضاء وواحد نائب له وان تعددت البلاد الصغيرة التابعة لبلد كبيرة زيادة عن بلدين فيكون الاخذ منهم بالدور اي البلد التي لم يؤخذ منها في اول دور يؤخذ منها في ثاني دور

## ( بند ٤ )

رؤساء واعضاء مجالس كل بلد وبندر ونوابهم حسبما في بند واحد وبند اثنين هؤلاء يكونوا من اهالي الحكومة ومن عمد المزارعين في البلد ولهم في نفس البلد التي يتخبوا لمجالسها ملكية واترية ومشتغايين في البلد المذكورة بزراعة او تجارة ويكونوا مع ذلك متوطنين بالبلد ذاتها لا اقل من خمسة سنين والريس ينتخب ممن بالغ في العمر

ثلاثين فأكثر والاعضاء يكون كل منهم من سن خمسة وعشرين سنة فما فوق ولا يكون وقع لاحد منهم افلاس و بعد افلاسه ما اعاد اعتباره ولا يكون وقع منه جناية وصدر عنها في حقه مضبطة بالارسال الى الايمان او الطرد من وظيفته

( بند ٥ )

من يكون مستخدما او سبق استخدامه بالحكومة وله طين ابعادية او اترية بالناحية ولو لم يكن متوطنا بها لكنه يكون حائزا باقي شروط الانتخاب يجوز له ان يكون منتحبا ان كان خالي من الخدمة ومنتحبا اذا كان مستخدما

( بند ٦ )

اذا كان في البلد شيخ واحد ولا تكون تلك البلد من البلاد الصغيرة المدون عنها في بند ٣ فيكون هو ريس مجلس ادارة المشيخة في اول دور وبنهاية دوره اذا ارادوا الاهالي ابقاءه رئيسا في الادوار القابلة بعد ذلك او رغبوا تعيين غيره من عمد الاهالي المزارعين بالبلد فيحاربوا لذلك واما ريس مجالس الدعاوى يتعين من اول دور بالانتخاب من عمد البلد واما البلد المقسمة شياختها حصص فلاهالي البلد ان يختاروا رئيسا من مشايخها في كل دور من يريدوه منهم

( بند ٧ )

من يكن معدودا من العسكرية تحت السلاح يستثنى من الانتخاب انما اذا صادف وقت الانتخاب وجود احد العساكر في البلد بالاجازة فيجوز له ان يكون حاضرا مع الاهالي وقت الانتخاب وله ان ينتحب من يريده مثل الاهالي

( بند ٨ )

انتخاب ارباب المجلسين لكل بلد كبيرة من ريسا واعضا ونواب يكون في ذات البلد وبمعرفة مشايخ واهالي البلد وبحضور ثلاثة عمد يصير تعيينهم في وقته بمعرفة محاسن الدعاوى المركزية من عمد النواحي المجاورة وعلى العمدة المذكورين ان يتبعوا رضا الاهالي بدون ان يحثوا عن لياقة وعدم لياقة من يختاروهم مشايخ واهالي البلد ولكون وقوع الانتخاب لازم ان يكون في كل سنة مرة قبل نهايتها بشهر واحد بكيفية ان الرئيسا ونوابهم يكون دورهم كل سنتين مرة والاعضاء ونوابهم دورهم سنوي فالانتخاب الاول يجرى عن جميع ريسا واعضا ونواب المجلسين بحسب مددهم والانتخاب الثاني في السنة الثانية يكون عن الاعضا ونوابهم فقط وفي ثالث سنة يكون الانتخاب مثل اول سنة وهكذا بحيث

بتعين في وقت الانتخاب كل اسم من اسماء الريسا او الاعضا واسم من يسوب عن كل منهم  
( بند ٩ )

الاشخاص الذين يجرون الانتخاب الموضح عنهم في بند ٨ يكونوا من الذين بالغوا  
في العمر زيادة على واحد وعشرين سنة ويكونوا متوطنين في البلد لا اقل من خمس  
سنين ولهم فيها ملكية واثرية ولا يكن فيهم احد من المنهى عن انتخابهم في البند الرابع  
وبالمثل الثلاثة عمد الذين يحضروا انتخاب ارباب مجالس البلد يكونوا مستوفين لهذه  
الشروط ومن قبل ارسال الثلاثة عمد المذكورين من مجلس المركز للبلاد يصير توضيح  
بيان اسماءهم باقادة منه الى المديرية من قبل الميعاد بكم يوم فاذا وجد انهم مستوفين  
للشروط المذكورة بهذا والبند الرابع يتصرح منها بتعيينهم  
( بند ١٠ )

حيث ان مجلس الدعاوى المركزية الذي من وظيفته تعيين الثلاثة عمد الدين  
يحصروا انتخاب ارباب مجلسين البلد سترتب مجددا فالثلاثة عمد اللازم تعيينهم الآن  
لدلك الانتخاب كما في بند ٨ يكون تعيينهم في هذه الدفعة بمعرفة المديرية وفي القابل  
طبعاً يكون تعيينهم بمعرفة المجلس المركزي على وجه ما سبق ايضاحه بند ٩  
( بند ١١ )

انه لاجل معرفة عمد البلد الموجودين فيها الذي يجري الانتخاب منهم سنوي على  
موجب بند ٤ يلزم انه قبل الانتخاب في اول دفعة يعمل كشف بمعرفة مشايخ كل بلد  
عن اسماء العمدة الذين بها الموضح عنهم في بند ٤ وبند ٥ بحيث يكون عن الذي بالغ  
س الواحد منهم من خمسة وعشرين سنة فما فوق وحارين للصفات المقبولة للانتخاب  
ويتقدم للمديرية للمراجعة منه على جدول الانتخاب الذي يعمل بمعرفة مشايخ واهالي  
البلد بما يتخبروه في السنة الاولى ويقدموه للمديرية كما في بند ١٣ الآتي بهذا ثم من  
بعد السنة الاولى يكون تحرير الكشف المذكور في كل سنة بمعرفة مجالس ادارة المشيخة  
باسماء العمدة التي توجد في البلد ويتقدم للمديرية لمناظرته بها وعند المناظرة اليه والتحري  
عن حقائق تلك الاسماء ان وجد ان من ضمنهم احد له موانع تمنع قبوله في الانتخاب  
للاسباب التي ذكرت قبله في بند ٤ بهذا محالاً يصير اعادة الكشف لمجالس ادارة البلد  
لتغييره بكشف خلافة بعد استبعاد من تظاهر للمديرية منع قبوله من الانتخاب وبورود  
الكشف للمديرية يبقى بها للمراجعة منه على جدول انتخاب ثاني سنة وهم يجري ذلك

سنوى واذا تشكى احد من عدم قيده بقوله انه من العمدة الذين يجوز الانتخاب منهم المصرح عنهم في بند ٤ و ٥ ولم يجرى قيده بالكشف فيسمع منه وينظر في دعواه بمجلس دعاوى المركز ويجرى في ذلك ما تقتضيه حدود المجلس

( بند ١٢ )

الانتخاب الذى يحصل في كل سنة يتبع فيه رأى عموم البلد الذين يجوز لهم الانتخاب او اكثرية الآراء واذا طهر للمديرية وقوع انتخاب بوجه غرض او ميل او بمجبورية مما يخل بالانتخاب فاذا كان ذلك مما يختص بانتخاب احد من مجالس البلد فللمديرية ان تحول تحقيقه على مجلس دعاوى المركز وان كان وقوعه مما يختص بانتخاب احد من مجالس دعاوى المركز فيتحول بمعرفة المديرية على المجلس المحلي

( بند ١٣ )

عند تميم الانتخاب في كل سنة كما في البنود السابقة يعمل به جدول ببيان اسماء ارباب كل مجلس من ريس واعضاء ونواب وبيان مدة الدور ويكتب ذلك الجدول حال الانتخاب في نسختين ويحتم عليهما من الحاضرين الانتخاب ويشرح عليهما من الثلاثة عمد المعينين لذلك وترسل منهما نسخة الى مجلس الدعاوى المركزية والثانية ترسل للمديرية

( بند ١٤ )

بورود جدول الانتخاب الى المديرية يصير مراجعته بمعرفة المدير او وكيله فان وجد مستوفى الشرائط الموصحة بالبنود السابقة فيكتب عليه تصديق ويرسل الى مجلس الدعاوى المركزية في الحال وبموجبه تخبر اعلانات من مجلس الدعاوى الى كل من الرئيس والاعضاء والنواب لمعلميتهم قبول انتخابهم ومدة الدور واما ان وجد وارد ضمن الانتخاب احد من المهى عن تعيينه بموجب البنود المذكورة فالمديرية لها ان تطلب تعيين غيره ويكتب منها بذلك لرياسة مجلس المركز ومنه ترسل عمد الى نفس البلد لانتخاب بدله بمعرفة المشايخ والاهالي وبتعيينه يكتب منه للمديرية وبعد التصديق منها يجرى قبوله

( بند ١٥ )

من ينتهي دوره ويريدوا الاهالي ابقاءه لدور ثاني عند الانتخاب لممنونيتهم منه فيجابوا لذلك

( بند ١٦ )

الشيخ الذي ينتخب لرياسة احد المجلسين يعين بمعرفة لوظيفة شياخته من ينوب عنه فيها حتى ينتهي دوره في الرياسة

( بند ١٧ )

اذا غاب احد الاعضاء لعذر معلوم للمجلس فالمجلس يعين النائب عنه مدة غيابه واما الرئيس لا يغيب الا باطلاع مجلس دعاوى المركز واذته وعند غيابه يتعين نائبه واذا صادف غيابه بغير اذن مجلس دعاوى المركز فارباب المجلس رياسته لهم ان يعينوا النائب عنه ايضاً في وقته ويخطرخوا مجلس دعاوى المركز

( بند ١٨ )

اذا استعفى احد الاعضاء من احد المجلسين فيكتب منه الى الرئيس ويشرح عليه من الرئيس الى مجلس الدعاوى المركزية بالاستئذان وبصدور الاذن باجابة التماسه يتعين النائب عنه لنهاية دوره واما اذا استعفى احد الريسا فيكتب منه الى مجلس الدعاوى المركزية ومتى صدر منه الاذن باجابته يتعين النائب عنه لنهاية دوره ويعطى عن كل من ذلك علم خبر الى المديرية

( بند ١٩ )

من يصير انتخابه رئيس او اعضا او نايب وبعد الانتخاب يحصل له افلاس او يحصل منه جنابة تصدر عنها مضبطة حكم بارساله الى الليمان او بالطرد من وظيفته فيكون داخل تحت حكم من يحرم من الانتخاب على موجب البند الرابع ويتعين بدله النائب عنه حسب اللائحة

## القسم الثاني

### في وظائف مجلس ادارة المشيخة

( بند ٢٠ )

أمور الادارة التي هي الاصل في وظائف مشيخة البلاد وحدودها يؤديها كل شيخ حصة تحت ملاحظة هذا المجلس ما عدا رؤية الدعاوى تكون محصورة بمجلس دعاوى البلد

( بند ٢١ )

مجلس ادارة المشيخة يلزمه ملاحظة انتظام الاضرحة وعمارية المساجد التي



بالناحية وما يكون فيها من سائر المعابد والآثار القديمة والمكاتب

( بند ٢٢ )

مجلس ادارة المشيخة يلزمه ملاحظة قيد المولودين والمتوفين ومعلومية بيان الاهالي وسكان البلد بيت بيت وقيد من يستجد توطنه فيها وتنزيل من ينتقل منها وعليه ايضاً ملاحظة عملية الجدرى وسائر المواد الصحية التي تخص الناحية حسب التعاليم التي تصدر من مجلس الصحة

( بند ٢٣ )

ما تقتضيه التنظيمات الهندسية وتصدر به التنسيات عنها يكون اجراءها بمباشرة مجلس المشيخة

( بند ٢٤ )

في وقت زيادة النيل ولزوم تدارك تقوية جسور البحر او سد مقاطع وامثال ذلك مما يقتضي الاهتمام به قصير المعاونة فيه من المجلس مع باقي المشايخ واهالي الناحية

( بند ٢٥ )

نجاز الاشغال العمومية بالناحية يكون تحت مباشرة مجلس ادارة المشيخة

( بند ٢٦ )

يترتب على ذلك المجلس تقديم كشوفه لمجلس تفتيش الرراعة عن بيان المزروعات الشتوية والصفية والنيلية عن كل موسم كشف بمقدار المزرع بالفدن والصنف ليعلم منه ترقى الزراعة وكذا يتقدم منه للمديرية اخطارات كل حمسة عسريوم عما يخطر من امور الري والرراعة ومواد الصحة وسائر الاحوال المتعلقة بالاشغال العمومية والامور المهمة وكل كشف او بيان او استوضاحات تطلبها المديرية من مجلس المشيخة عن سائر اشغال الادارة التي تخص البلد فيجب على المجلس اجابة المديرية عنه في وقته

( بند ٢٧ )

اذا تراءى لمجلس ادارة المشيخة اقتضاء اعمال واستجداد مسقة او ترعة او قطرة ونحو ذلك من العمليات التي يقتضيها الري والصرف واصلاح الاطيان والمزروعات بالناحية فيكتب منه عنها لمجلس تفتيش الزراعة لينظر به ما يقتضي لذلك حسب اصوله ويعطى حالا اخطار للمديرية من مجلس ادارة المشيخة

( بند ٢٨ )

مجلس ادارة المشيخة يلزمه مباشرة تحصيل الاموال حسب التقسيط في اوقاته بكيفية ان شيخ كل حصة ملزوم بتحصيل ما يخص شياخته في اوقاته وتوريده عن يد اربابه الى صراف البلد والصراف يقيم في محل مركز المجلس وعلى المجلس ان يلاحظ ويهتم في تحصيل التقسيط بمقتضى ما يرد له به كشوفه من المديرية بالمستحق تحصيله الواضح بيانه بدفتر المبردات عند الصراف واذا تراءى الى المجلس قصور من شيخ اي حصة في تحصيل ما يخص شياخته من التقسيط فعليه ان يحثه وان لزم للشيخ مساعدة في ارسال احد من اتباع المجلس لتشغيل التحصيل ممن يكون متأخر فتصير مساعدته من المجلس

( بند ٢٩ )

كل ما تحصل عن يد صراف البلد بمحل مجلس المشيخة يتقيد اول باول بيومية وحريده الصراف والورد في وقته ويصير قطع حساب الصراف يومي بمعرفة المجلس وفي كل خمسة عشر يوما يرسل كشف من المجلس للمديرية باصل المستحق تحصيله وما يكون تحصل من التقسيط والمديرية تراعي رواج التحصيل من عدمه واذا تبين لها تأخير في تحصيل المستحق على اي ناحية فخالاً تجري المكاتبه منها للمأمورية صبطية المركز التي تترتب وبمعرفة يجرى تحصيل باقي التقسيط على حسب ما يرد لها من المديرية

( بند ٣٠ )

بعض البلاد في زمن الري والصرف يحدثوا في السكك والجسور قطعوا صغيرة لاجل الري منها او تصريف المياه وفيهم من يعمل تسهيلات للمرور بوضع اخشاب على المقاطع التي تكون صادفت الطريق وبراخ مستحكمة والبعض يتركها ويعطل المرور فمثل هذا يلزم ان مجلس ادارة المشيخة يلاحظه وعلى الدوام تكون الطرق سالكة بسهولة

( بند ٣١ )

مجلس ادارة المشيخة عليه ان يلاحظ عند احراج اثمار العمليات طلوع الانهار بالدور بوجه المساواة ويكون لها قيد وبيان في المجلس

( بند ٣٢ )

كل مصاريق تلزم لعموم البلد من تعمير واشاء بربح عمومي للناحية او قنطرة صغيرة لترعة البلد او مشتركة بين بعض حيضان الناحية او ماهيات عمرة الحدود وغرفة

السكن او تصليح طرق او سائر المصارف التي تكون لازمة للمنافع بالمأحية او جمع اعانة. حسبة لله تعالى لباء او ترميم مساجد او اضرحة او مقابر او معابد في البلد بقدر ما يصير التبرع به ممن يتبرع يدفع شيء لذلك فيكون جمع وصرف هذه النقود بمعرفة مجلس مشيخة البلد ويصير حصره بيان اصله وبيان صرفه في دفتر مخصوص تحت يد صراف البلد للمعلومية والمراجعة عند الاقتضاء

(بند ٣٣)

اذا كان مجلس ادارة المشيخة يطلب احد المسايح او احد الاهالي او بعض العهر في اوقات اللزوم ولم تحصل المبادرة منه بالتوجه الى المجلس وكان تأخيره بغير عذر شرعي فللمجلس ان يحرر عنه للمأمور ضبطية المركز والمأمور يطلبه ويرسله الى مجلس ادارة المشيخة وبعد نهو اللازم منه ومعلومية اسباب تأخيره يصير ارساله الى مجلس دعاوى البلد لاجل محاكمته على التأخير على حسب حدود مجلس الدعاوى

### القسم الثالث في وظائف مجلس دعاوى البلد

(بند ٣٤)

مجلس الدعاوى له انه ينظر في المواد المينة ادناه وما يماثلها من الانواع العسادية الجزوية التي ينتهي الامر فيها بتكدير المحقوق او بالتعدير او بالمجلس لحد اربعة وعشرين ساعة او بالجزاء التقدي بدل المجلس من خمسة عروش لحد خمسة وعشرين عرشاً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه كما في بند ٤٠ وله ايضاً ان ينظر في المواد العادية التي يمكن فيها مصالحه الطرفين

عدد

- ١ دعاوى الزراعة التي تقع بين متخاصمين في فصل حدود غيط او رى او شركة مواشي او شركة زراعة على العادة المعتبرة بين الاهالي وبعضها او اجرة حرث
- ١ دعوى من يتشكى من شيخ حصته اذا اراد احذه في العمليات زيادة عن دوره
- ١ السرقات التي لا تبلغ قيمتها خمسة وعشرين عرشاً ديوانياً ويكون السارق حلي السوانق
- ١ تطاول بعض اشخاص على بعض مما يكتفى فيه بالجزآت التي قدوت بهذا البند
- ١ مشاجرة خفيفة لم ينشأ عنها مصاربه بالآلات

( بند ٣٥ )

الحقوق الاهلية المدنية التي فيما بين بعض الاهالي و بعضها في البلد فقط هذه تنظر  
اولا في مجلس دعاوى البلد سواء كانت عن مقدار قليل او كثير ويكون بطرها ابتداء  
من طريق المصالحة فاذا انتهت بالمصالحة بين الطرفين يصير اثبات وقيد ما انتهى فيها  
في دفتر المجلس واذا لم يتوفق هوها بالمصالحة وتنظر قانونا فما كانت الدعوى فيه من  
خمسائة غرش و اقل ينظرها مجلس دعاوى البلد ويحكم فيها وما زادت الدعوى فيه عن  
خمسائة غرش ترسل بمذكرة الى مجلس دعاوى المركز مع المتداعين لتنظر به قانونا  
حيث لم تنتهي صلحا

( بند ٣٦ )

من يكن من الاهالي له دين من الحقوق الاهلية المدنية على واحد من اهالي بلد  
ثانية فالمدعى يتوجه الى مجلس دعاوى البلد الموجود فيها المدعى عليه وما عدا الحقوق  
من سائر الدعاوى تنظر في محل واقعتها

( بند ٣٧ )

من يكن عليه دعوى ويتصادف وحوده في بلد غير محل الواقعة فاذا كان يمكن  
نحو قضيته في مجلس دعاوى البلد التي وجد فيها المدعى عليه فتتطربه والا فيصير ارساله  
الى محل الواقعة بواسطة صبطية المركز

( بند ٣٨ )

ما ينظره مجلس دعاوى البلد على موجب البنود السابقة ويستقر رأيه فيه يجري تنفيذه  
في وقته باطلاعه بمعرفة شيخ حصة المحكوم عليه ويجري قيده بالدفتر المعد لكتابة المجلس  
بتواريخه ويحتم في الدفتر على كل مادة من الرئيس والاعضاء وفي كل خمسة عشر يوما  
يتحرر جدول مقتصر من ذلك الدفتر بالتوقيعات المذكورة ويرسل الى مجلس دعاوى  
المركز لاجل الاطاعة

( بند ٣٩ )

من يشت له حق على احد بمحكم مجلس دعاوى البلد واراد المحكوم له توسط  
الضبطية في تنفيذ الحكم فتكتب له بوصله من مجلس دعاوى البلد ليتوجه بها الى  
مأمور صبطية المركز او وكيله لاجل انجاز ذلك

## ( بند ٤٠ )

• صدور احكام الحبس على من يحكم عليه محاس دعاوى البلد من المزارعين حسب حدوده المتقدمة في بند ٣٤ اذا صادفت في وقت تحجير او وقت حصيدة او ري او يكون المحكوم عليه لا تساعده صحته الجسمية على الحبس في وقت صدور الحكم او يكون له اعذار ضرورية بحيث لو حبس يترتب على حبسه عطل او ضرر وما اشبه ذلك فيجوز للمجلس تبديل جزاء الحبس بالجزاء التقدي لحد خمسة وعشرين غرساً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه ويتدون ذلك في الرأي الذي يعطى وما يتحصل من هذا يتقيد في دفتر المجلس ويسلم الى صراف البلد ويتقيد عنده في الدفتر المدون عنه في بند ٣٢ تحت صرفه في مصروفات مجلس دعاوى البلد

## ( بند ٤١ )

من يحكم عليه بمجلس دعاوى البلد ويرغب اعادة رؤية دعواه بمجلس دعاوى المركز بحيث انه بعد اعادة رؤية دعوته بمجلس دعاوى المركز لا يقبل منه طلب اعادة رؤية الدعوى بمجلس آخر فيجاب لذلك اذا لم تمض مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تهيمه بالحكم

## ( بند ٤٢ )

الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد المينة في بند ٣٤ و ٣٥ وتكون درجتها زيادة مثل من يستحق الحبس اكثر من اربعة وعشرين ساعة او سرقات تباع قيمتها من ٢٥ خمسة وعشرين عرساً فاكثر او دعاوى الحقوق المدنية التي فيها بين الاهالي وبعضها ولم تنته بالمصالحة وتكون قيمتها زيادة عن خمسمائة عرش كما ذكر في بند ٣٥ فتُرسل بمعرفة مجلس دعاوى البلد الى مجلس دعاوى المركز مع اصحاب الدعوى بمذكرة عنها

## ( بند ٤٣ )

المواد المهمة كدعاوى القتل وقطاع الطريق والمضاربة الناشئة عنها حروح حطرة والحريق العمد او قطع جسر بفعل فاعل والسرقات الحسبة اذا وقع منها شيء في حدود البلد داخل وخارج فعلى مجلس دعاوى البلد ان يرسل حرا في الحال الى مأمور ضبطية المركز ويهتم المجلس وباقي المشايخ ضبط الفاعل ومن يكون معيماً له على ما فله والمتهم وما يوجد من آلات الفعل بدون انتظار حضور مأمور الضبطية ومن يحضر ثم يجري المجلس التفتحات الموصلة لمعرفة الحقيقة وعلى مأمور الضبطية اشعار المديرية

وسرعة اخبار مجلس دعاوى المركز بما ورد له عن ذلك من مجلس دعاوى البلد في وقته ثم يبادر المأمور او وكيله بالقيام الى محل الواقعة هو ومن يتعين معه بمعرفة مجلس الدعاوى المركزية من اعضائه سواء كان عضوا واحدا او اثنين بحسب اهمية الواقعة وياخذوا معهم من يقتضى اليه الحال من حكيم او نايب شرع او مهندس وباتحاد مجلس دعاوى البلد معهم يجروا تميم الاستكشافات والاستجوابات وشهود الحال بعير فوات وقت ويعمل محضر ويحتم عليه من الجميع ويرسل مع المذاكرة بافادة من مأمور ضبطية المركز الى مجلس دعاوى المركز وبعد ان يتلى به المحضر ومذاكرة الاستجوابات التي جرت في محل الواقعة اذا نظر له لزوم لاستوفاء شيء لا يترتب عليه تأخير فيجريه ويقدم اوراق الدعوى بغير حكم الى المديرية لترسل منها الى المجلس المحلي واذا حدثت واقعة من ذلك في كهر او بلد صغيرة تكون تابعة لمجلس دعاوى بلد كبيرة فعلى مشايخها الموجودين بها انهم حالاً يعطوا خبرا عنها لمجلس البلد التابعين اليه

( بند ٤٤ )

المواد الجزئية الداخلة حدود مجلس دعاوى البلد في بند ٣٤ اذا كان عند تسويتها به يوجد ان من يكون محقوقا في مادة له سابقة وبملاوة ما وقع منه على سوابقه يستوجب الحكم عليه بزيادة عن المرخص به لمجلس دعاوي البلد فمثل ذلك ترسل قضيته لمجلس الدعاوي المركزية

( بند ٤٥ )

اذا حصلت مشاجرة بين اشخاص في البلد بنوع مصاربة بالآلات او اشياء خطيرة ولم يحصل تشكي الى مجلس دعاوى البلد في خصوصها فالمجلس المذكور لا ينتظر تقديم شكوى اليه بل يلزمه بحال سماعه بها انه يهتم هو وباقي المشايخ والنصر في تدارك منع ذلك وضبط المتعدي واجراء مقتضى ما تستلزمه الواقعة حسب المقرر في البنود المشروحة قبله

( بند ٤٦ )

اذا كان مجلس دعاوى البلد يطلب احد المشايخ او احد الاهالي او بعض النصر في اوقات اللزوم ولم تحصل المبادرة منه بالتوجه الى المجلس وكان تأخيرهم بغير عذر شرعي فللمجلس ان يحرر عنه لمأمور ضبطية المركز والمأمور يطلبه ويرسله الى مجلس دعاوي البلد وبعد هو اللازم منه ومعلومية اسباب تأخيرهم بصير ارساله الى مجلس الدعاوي المركزية لاجل محاكمته على التأخير

( بند ٤٧ )

إذا وقعت مشاجرة من احد اهالي البلد في بلد ثانية فتتظر الدعوى بمحل الواقعة  
بغير احالة على مجلس بلده الاصلية

( بند ٤٨ )

إذا وقعت مشاجرة في حدود بلدين بين اهالي من الناحيتين سواء كان في امور  
الري والصرف او لاي سبب من الاسباب فتتظر الدعوى في مجلس البلد التي تكون هي  
محل الواقعة من اي البلدين

### الفصل الثاني

فيما يتعلق بترتيب مجالس الدعاوى المركزية على كل كم بلد مجلس وهو منقسم الى قسمين

#### القسم الاول

في بيان ترتيب المجلس وانتخاب اربابه

( بند ١ )

يترتب على كل كم بلد مجلس يسمى مجلس الدعاوى المركزية ويكون له رئيس وموظف  
واربعة اعضاء من اهالي الحكومة من المشايخ ومن عمد المزارعين الذين من اهالي بلاد  
دائرة المركز والرئيس يصير تعيينه من عمد واعيان النواحي بالامتحان من المستخدمين  
الآن بالاقاليم ومن يوجد فيهم لياقة من عمد الاهالي الذين لم يسبق لهم الاستخدام او  
كان استخدم ورفق بحسب الاستثناء وصار تحت الاستخدام بحيث يكون الامتحان  
بمعرفة ذوات يصير تعيينهم من طرف المجلس الخصوصي اما الاعضاء يكون تعيينهم بالدور  
كل ستة اشهر ثم يجعل لهم نواب من امثالهم في كل دور حتى اذا غاب احد الاعضاء  
فالائب عنه يؤدي وظيفته ويجوز ان ينتخب في هذا الانتخاب عصوا او نائبا من يكن  
سبق استخدامهم بالحكومة وله واحد نواحي المركز اطيان خراحيه او عشورية ولو لم  
يكن متوطا بالاحية لكنه يكون حاثر شروط الانتخاب

( بند ٢ )

يتعين محل لاقامة هذا المجلس واحد نواحي دائرة المركز بمراعية قرب المسافات  
ويكون تعيينه باتحاد مشايخ ملاك المركز مع المدير او وكيله ويكون ذلك المحل فيه سعة  
واستعداد لاقامة ديوان صبطية لدائرة المركز ومحكمة شرعية وواحد حكيم وواحد مهندس

( بند ٣ )

اعضاء هذا المجلس ونوابه يكونوا من اهالي الحكومة الذين هم من عمد المزارعين في بلاد دائرة المركز ولهم في تلك البلاد ملكية واثرية ومشتغلين فيها برراعة او تجارة ويكونوا مع ذلك متوطنين في بلادهم المذكورة لا اقل من خمس سنين ويدخل في ذلك من يكن سبق استخدامه بالميرى حسب ما تصرح عنهم في بند ١ وان الرئيس يكون ممن بلغ في العمر ثلاثين سنة فاكثر والاعضاء والنواب من خمسة وعشرين سنة فما فوق ولا يكون وقع لاحد منهم افلاس وبعد افلاسه ما اعاد اعتباره ولا يكن فيهم من يكن معدودا في زمرة العسكرية ولا من يكون حصلت منه جنابة وصدر عنه مضبطة في حقه بارساله الى الليمان او بالطرد من وظيفته

( بند ٤ )

انتخاب اعضاء هذا المجلس ونوابه يجري في السنة مرة واحدة عن اعضاءه ونوابه باعتبار كل دور ستة اشهر ببيان اسماء اعضاء ونواب كل مدة ويكون الانتخاب بمعرفة رؤساء واعضاء مجالس المشيخة ومجالس الدعاوى ببلاد دائرة المركز وبحضور المدير او وكيله في البلد التي تكون مركزا للمجلس ويكون الانتخاب قبل نهو السنة بشهرين ومن ينتهي دوره وتحصل الممنونية منه ويرام في وقت الانتخاب القابل انتخابه في دور آخر فلا مانع من ذلك

( بند ٥ )

الانتخاب على موجب ما في بند ٣ وبند ٤ يتبع فيه رأى عموم رؤساء واعضاء مجالس مشيخة ودعاوى البلاد او اكثرية الآراء واذا ظهر للمديرية وقوع انتخاب بوجه غرض او ميل او مجبورية مما يحل بالانتخاب فالمديرية ان تحول تحقيقه على المجلس المحلى

( بند ٦ )

بنهاية الانتخاب السنوى على موجب بند ٥ يعمل به جدول حال الانتخاب ببيان اسماء ارباب كل دور من اعضاء ونواب ويكتب ذلك الجدول في سختين ويختم عليهما ممن اجرى الانتخاب بمعرفتهم وبعد انتهائه على ذلك بالجمعية يجري مراجعته بمعرفة المديرية فان وجد مستوفى على موجب بند ٣ وبالتطبيق الى بند ١١ من بنود مجالس المشيخة والدعاوى بالنواحي فيكتب عليه تصديق وترسل منه نسخة الى المجالس المحلى لتحفظ به والثانية تحفظ بالمديرية وبموجبها يتحرر اعلانات من المديرية الى كل من



الأعضاء والنواب لمعلوماتهم قبول انتخاب كل منهم ومدة الدور وأما ان وجد ضمن الانتخاب احد من المنتهى عن تعيينه بموجب ما في بند ٣ فالمديرية لها ان تجري الاصول في انتخاب خلافه كالموضح في بند ١٤ من بنود ترتيب مجلس ادارة المشيخة

( بند ٧ )

من ينتخب اعضاء بهذا المجلس ويكون عليه وظيفة شياخة في بلده فبمعرفة يعين لوظيفة شياخته من ينوب عنه فيها حتى ينتهي دوره ويكتب به اشعار من الشيخ المذكور للمديرية

( بند ٨ )

اذا قاب احد الاعضاء لعذر معلوم للمجلس بعد الاستئذان منه فالمجلس يعين النائب عنه مدة غيابه

( بند ٩ )

اذا استعفى احد الاعضاء فيكتب منه الى الرئيس ومن الرئيس الى المديرية ومتى تصرح منها بقبول استعفائه يتعين النائب عنه لنهاية دوره

( بند ١٠ )

رئيس واعضاء ونواب هذا المجلس اذا طرأ على احدهم في مدة تعيينه افلاس او حصل منه جناية اوجبت الحكم عليه بجزا اللبان او بالطرد من وظيفته فيكون داخلا في حكم من يحرم من الانتخاب على موجب بند ٣

( بند ١١ )

الاربعة نواب الذين تخصصون لاعضاء مجلس دعاوى المركز يتخصص منهم اثنان بالدور لملاحظة اجراءات المكاتب الاهلية مع ملاحظة الاوقاف التي تكون بالنواحي على مقتضى الموضح بند ٢٤ الآتي بهذا

## القسم الثاني

في وظائف وحدود هذا المجلس واجراءاته

( بند ١٢ )

مجلس المركز له انه ينظر في الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد المينة في بند ٣٤ من وطايف مجالس دعاوى البلاد وما يماثلها من الدعاوى الواردة بند ١٦ بهذا التي تكون داخلة حدود مجلس المركز يجوز له الحكم فيها اما بالمجلس لحد خمسة

ايام او بالتجريم الذي هو الجزء التقدي بدل الحبس لحماية غرض بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه وله ايضاً ان ينظر في المواد العادية التي يمكن فيها مصلحة الطرفين وان ما يكون من الدعوى الذي فوق حدود هذا المجلس فيجري فيها كما في بند ١٦ و ١٧ الآتي ذكرها بهذا

## (بند ١٣)

الحقوق الاهلية المدنية التي فيما بين الاهالي ومعضها قد تقرر عنها في بند ٣٥ في اجراءات محاسن دعاوى البلاد انها تنظر ابتداء بالمحاسن المذكورة فهذه يلزم ان الذي لم ينتهي منها بالمحاسن المذكورة صلحا وكان زيادة عن خمسية غرض لحد الفين وخمسية غرض ويتحول على مجلس دعاوى المركز تنظر به قانونا غير ان يفتح فيها باب المصالحة بين الطرفين مرة اخرى واما ما زاد عن الفين وخمسية غرض فتُرسل للمديرية لتتحول منها على المجلس المحلي واما ما ينظر من ذلك بغير سابقة رؤيته بمجلس دعاوى البلد فينظر ابتداء بمجلس دعاوى المركز بطريق المصالحة سواء كانت الدعوى عن مبلغ قليل او كثير والذي لم ينتهي بالصالح وكانت الدعوى مباحها زيادة عن الفين وخمسية غرض كما ذكر فتُرسل بواسطة المديرية الى المجلس المحلي

## (بند ١٤)

المتداعين في مواد الحقوق الاهلية المدنية من الاهالي لهم الحضور لهذا المجلس ان ارادوا وللمحاسن ان يستحضرهم بحسب لزوم الطلب والدعوى

## (بند ١٥)

ما ينتهي بطريق المصالحة من دعاوى الحقوق المذكورة في بند ١٣ بهذا سواء كان في مجلس دعاوى البلد او مجلس دعاوى المركز ويصير اثباته في قيودات المحاسن التي جرت فيها المصالحة بين الطرفين فهذه معدها اذا اراد احد الطرفين الرجوع عن المصالحة التي تكون جرت بمحاسن دعاوى البلد او بمحاسن دعاوى المركز فلا تسمع له دعوى

## (بند ١٦)

الدعاوى التي تتقدم الى المحاسن من مثال مواد السرقات او المصاربات او المشاجرات او التعديات هتج سدود او سد ترع او اعتصاب مواشي واطيان ومهمات زراعة او حصول قذوف من احد في حق الآخر وهكذا من سائر هذه الانواع التي ترفع فيها

دعوى للمجلس يصير تحقيقها به وما يكون الحكم فيه داخل تحت حدوده سواء كان بالمجلس لحد خمسة ايام او بالتجريم لحد مائة قرش كما توضح في بند ١٢ يكتب بها قرارات من المجلس وتصدر الى ضبطية المركز لاجل تنفيذها وما يكون الحكم فيه زيادة عن ذلك ترسل مذكرات تحقيقاته مع ارباب الدعوى بغير حكم من طرف المجلس الى المديرية وهي ترساها الى المجلس المحلي ليجرى في ذلك اصوله

(بند ١٧)

المواد المهمة كدعوى القتل وقطاع الطريق والمضاربة الناشئة عنها جروح حطرة والحريق العمد وقطع جسر بفعل فاعل والسرقات الحسنة اذا وقع منها شيء في بلاد المركز وورد عنها خبر الى المجلس كما تقرر في وطايف مجالس دعاوى البلد بند ٤٣ يتعين بمعرفة المجلس من اعضائه واحد او اثنين بحسب ما تقتضيه الواقعة ويتوجهوا مع مأمور الصببية او وكيله وياخذوا معهم ما يقتضي اليه الحال من حكيم او نائب شرع او مهندس وباتحاد مجالس دعاوى البلد معهم في محل الواقعة يجرون تنميم الاستكشافات والاستجوابات وشهود الحال بغير قوات وقت وبنهاية مذاكرة الاستجوابات يعمل محصر ويحكم عليه من الجميع وبوروده الى المجلس بواسطة الصببية اذا نظر له لروم استوفى شيء لا يترتب عليه تأخير فيجريه ويقدم اوراق الدعوى مع ارباب الدعوى والمسؤولين والمتهمين وآلة الفعل بغير حكم الى المديرية لتقدمه الى المجلس المحلي

(بند ١٨)

اذا رفعت دعوى للمجلس عن مادة شرعية في امور مواريث او نجيل او سواقي او حصومات تتعلق بالعقار فتسمع الدعوى فيه بالمجلس بحصور قاضي الشرع الموجود بالمركز

(بند ١٩)

من يحكم عليه بمجلس دعاوى المركز في اي مادة كانت على حسب حدود المجلس بدون سابقة حكم من مجالس دعاوى البلد ويرغب اعادة رؤية دعواه بالمجلس المحلي بحيث انه بعد اعادة رؤية دعوته به لا يقل منه طلب اعادة رؤيتها بمحل آخر فيجاب لذلك اذا لم تمض مدة خمسة عشر يوم من تاريخ تهيمه بالحكم

(بند ٢٠)

حيث تدون بالبند الثاني عشر بهذا عن رخصة المجلس في توقيع الجزاءات بالمجلس لحد خمسة ايام فبوقت صدور الحكم يجوز ملاحظة حال المحكوم عليه واذا كان يضر

به معاملته بالحبس باسباب تعطيل اشغاله او زراعته من تخضير او حصيده او ري او عدم مساعدة صحة جسمه الى ذلك وحصول الضرر اليه اذا حبس ويستنسب المجلس تبديل جزاء الحبس بالجزاء التقدي لحد مائة قرش بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه فيجوز له الامجراء ويورد ذلك بالمضبطة التي تصدر منه لضبطية المركز

(بند ٢١)

مجلس الدعاوى المركزية اذا طلب احد ارباب الدعاوى او من يقتضيه الحال من الشهود ويتأخر المطلوب عن الحضور للمجلس بغير عذر شرعي فيتحرر عنه بالمأمور ضبطية المركز والمأمور يطلبه ويرسله الى المجلس لتأدية ما هو مطلوب منه والنظر في اسباب تأخيره

(بند ٢٢)

اذا رفعت دعوى خصومة بين شخصين وكلا منهما يكون من بلاد مخصوصة من بلاد المركز او مشاجرة في حدود بلدين من بلاد المركز ايضاً سواء كان في امور الري والصرف او باي سبب من الاسباب فتسظر الدعوى بمجلس دعاوى البلد التي تكون وقعت في حدودها

(بند ٢٣)

الجزاء التقدي الذي تحصل من المحكوم عليهم بعد تحصيله بمعرفة الضبطية يرسل آخر النهار بكشف يومي لمجلس المركز ليحفظ به تحت يد صراف الناحية التي بها المجلس ويتقيد بالدفتر المخصوص عند الصراف المذكور عنه في بند ٣٢ من نود مجالس المشيخة ويكون قيد ذلك بملاحظة المجلس في باب مخصوص ويبقى تحت يده للصرف في المصروفات التي تتعلق بمجلس المركز

(بند ٢٤)

لمجلس المركز تعيين اثنين من نواب اعضائه لملاحظة وحصر ايرادات ومصروفات الاوقاف التي توحد بنواحي ذلك المركز ثم وملاحظة عمارة المكاتب الاهلية التي توجد بنواحي المركز وحسن ادارتها واقامة شعائرها وحصر الايرادات المعينة او التي تتعين اليها من التبرعات الخيرية وفي كل سنة يعمل محاسبين احدهما عن ايراد ومصروف المكاتب الاهلية تتقدم لديوان المدارس والثانية عن ايراد ومصروف الاوقاف وتتقدم لديوان الاوقاف

## الفصل الثالث

فيما يتعلق بأموريات الضبطيات المركزية وضبطيات العموم

( بند ١ )

كل مركز يكون فيه مجلس دعاوى مركزية يترتب فيه ديوان ضبطية مركزية تكون مركبة من مأمور ووكيل موظفين يصير انتخابهم بالامتحان من المستخدمين الآن بالاقليم من بطار الاقسام او خلافهم ومن الذي تحت الاستخدام ممن سبق لهم خدمة مع ترتيب باقي الخدمة اللازمة

( بند ٢ )

يجعل بمركز كل ديوان مديرية ضبطية عموم على ضبطيات مراكز المديرية وتكون هي ايضاً ضبطية ذات البندر الكائن في ديوان المديرية ومركبة من مأمور ووكيل موظفين واتباع وعلى المأمور او وكيله ان يمرروا على ضبطيات المركز ويختبروا احوال اجرا آتهم وان تراهى هناك خطأ او قصور من اي ضبطية من ضبطيات المراكز فبالحال يصير تقديم واقعة ما يتراهى بمكاتبه من ضبطية العموم الى المجلس المحلي بعد ان يصير اخطار المديرية ايضاً من ضبطية العموم

( بند ٣ )

ضبطية المركز يلزمها ان تلاحظ اجراءات وترتيب العمرة بالواحي والحدود ومراكز اقامتهم المرتبين بها وعددهم واختبار وافتقار وجودهم بمحلاتهم عدد ما يصير المرور عاينهم مع التأكد والتشديد بحفظ الدركات والحدود وغمرة الدورية بالبلاد وافتقار جميع ذلك بكل ناحية من نواحي المركز وعاليها ايضاً ان تنظر في مواد الصبط والربط المتعلقة بالموازين والمكايل بالاسواق والحلقات ونجري ما يقتضى لتنفيذ امور المواد الصحية على محورها اللائق واذا اتضح لها وقوع مخالفات في شيء من ذلك فتحيل دعوتها لمجلس المركز

( بند ٤ )

ضبطية المركز لارها مرور المأمور او وكيله في زمن النيل للمحافظة على جسور البحر ومحلات المقاطع والسدود المحيطة برفقة المهندسين والمشايخ والانهار والعمرة الذي تخصص لذلك عما يتعلق بسواحي المركز والمساعدة والحث على تقوية ما يلزم تقويته

من الجسور وما يلزم تليسه وما يلزم المحافظة عليه حسبما يروه المهندسين الذين يكونوا مع المأمور أو وكيله حذراً من حصول قطع أو خلل يترتب عليه معاذ الله تلف أو غرق لبعض الأراضي والمزروعات مع ملاحظة ترتيب رباطات الغفر والجسور والمحلات الخفيفة ومعاهدتهم بالمرور عليهم في زمن النيل ليلاً كان أو نهاراً مع اجراء كامل الوسائل التحفظية لرفع الضرر وعدم تطرق الخلل الذي يتلاحظ وقوعه من هذا القبيل

( بند ٥ )

من حيث ان النواحي التابعين ضبطية المركز جاري انعقاد اسواق بالنواحي الكبيرة منهم في ايام معلومة وكذا جاري اعمال موالد للاولياء بهم ويجتمع في ذلك جم غفير من اهالي الناحية الواقع بها ذلك واهالي النواحي والجهات المجاورة لها فيلزم ان يكون حاضر في هذا المجمع من يلزم من ضبطية المركز والغرفة للمحافظة والضبط ومنع ما يطن وقوعه من المشاجرات والشقاق ونحوه فيما بين الاهالي وبعضها

( بند ٦ )

ضبطية المركز يلزمها تنفيذ ما يكتب لها عنه من مجلس دعاوى المركزية وما يوسط فيه من مجلس دعاوى النواحي على حسب مرخصيتهم بدون تأخير وان احد تشكى اليها مما حكم به عليه فيكون الاجراء في حقه كما في بند ١٩ من بنود دعاوى المجالس المركزية وبند ٤١ من بنود مجالس دعاوى البلد

( بند ٧ )

اذا بلغ الضبطية وقوع مادة خطرة بنواحي المركز سواء كان مادة قتل او مشاجرة او حريق او غيره من المواد المهمة ولم يكن ورد لها عنها اخبارية من مجلس دعاوى البلد الواقع بها ذلك فلا يلزم الضبطية ان تنتظر حصول اخبارية لها بما ذكر بل حالاً يقوم المأمور او وكيله مع من يلزم معه من اتباع الضبطية والعفلة الى محل الواقعة لمداركة الامر وصبط من يلزم ضبطه ويجري عن ذلك ما يلزم من الاستكشافات والتحريات باتحاد مجلس دعاوى البلد حسبما ذكر في اجراءات المجلس المذكور

( بند ٨ )

ضبطية المركز يلزمها ملاحظة اجراء العمليات الهندسية العمومية والمشاركة التي تؤمر باجرائها من طرف المديرية عن نواحي المركز على حسب الحداويل التي تصدر من مجلس الرعاية للمديرية ويحظر عنها لضبطية المركز

( بند ٩ )

المكاتب التي ترد للضبطية من المديرية في شأن من يتأخر في تحصيل الاموال  
يصير الاهتمام من الضبطية في اجراء مقتضى ما يلزم لتجاوز التحصيلات اول باول  
( بند ١٠ )

اذا تراءى للمديرية قصور من اي ضبطية من ضبطيات المراكز في تأدية الاجراءات  
المقررة عليهم فتحيل رؤية دعواهم على ضبطية عمومهم وهي من معد التحقيق تحيل  
الدعوى من غير حكم الى المجلس المحلي

### الفصل الرابع

فيما يتعلق ببعض اجراءات عمومية مع بيان بعض مواد تتعلق بالمديرية  
( بند ١ )

من حيث على وجه ما سبق ايضاحه من رؤية الدعاوى بالمجالس مقتضى اشتغال كل  
جهة بما يخصها فاذا تشكى للمديرية احد في دعوى فان كانت مما ينظر بمجلس دعاوى  
البلد او مجلس الدعاوى المركزية او المجلس المحلي فيصير احوالها على جهة اقتضاها  
المتعلقة بذلك واذا كان قبل الاحالة ينظر المدير ان القضية مهمة وانه يلزم لها تدارك  
بعض تحريات لاطهار واختبار واقعة الحال لاجل ان لا يفوت وقت الفرصة فيحري ما  
يتراءى له وبعدها يعمل عنها مذكرة مختصرة وترسل مع الشهود والمستولين الى الجهة  
التي تكون القضية من خصائصها

( بند ٢ )

اذا بلغ المدير وقوع مادة قتل او امر مهم في اي جهة من بلاد المديرية ولم يرد  
له اشعار من مأمور او وكيل صطية المركز في وقته يتضمن حصول ضبط الفاعل  
فيقوم بنفسه او وكيله لحل الواقعة لتدارك امر ذلك ويصير محاكمة المأمور او الوكيل  
الذي اهمل في اخبار المديرية بالمجلس المحلي

( بند ٣ )

الدعاوى التجارية والديون المدنية حيث انها تحت قوايين وحدود معلومة فان  
كانت الدعوى تجارية فيكون مظهرها من الاول بالمديرية بجمعية تجار من تجار الجهة  
واذا ما امكن فصلها بالتساوى فتحول على مجلس التجارة الذي يلزم تقديمها اليه

وان كانت الدعوى عن دين مدني بين الاهالي وبعضها خارج عن المقادير التي تحت حدود ما ينظروه مجالس دعاوى النواحي ومجالس المراكز فيكون رؤيتها بالمجالس المحلي بواسطة الاحالة من المديرية

( بند ٤ )

جداول العمليات الهندسية واجراأتها تكون من مجالس تفتيش الزروعات على حسب الحدود ومأمورين الصبديات المركزية ملازومين باجرائها حسبما يصدر لهم عنها من المديرية

( بند ٥ )

للمديرية ان تطلب من مجالس البلاد كشوفه عن الاشغال العمومية وعاليم ايضاً ان يقدموا الكشوفه المقرر عليها تقديمها للمديرية في بنود ترتيباتهم

( بند ٦ )

الخدمة المقتضى ترتيبهم بمجالس المشيخة ومجالس دعاوى النواحي ومجالس الدعاوى المركزية والصبديات وتقدير الماهيات هذه سيصير ترتيبها بمعرفة المجلس الخصوصي

### قرار المجلس الخصوصي

انه بناء على ما ورد من مجلس شورى النواب عن مسألة ترتيب مجالس النواحي والاطلاط بهيئة أخرى للنظر في رؤية وفصل الدعاوى باوقاتها ومواد التحصيلات تسهلاً عن الحاري الآن كما ذكر مفصلات ذلك بالمقدمة صار الاستئذان من الاعتاب السية عن ذلك وعلى مقتضى الارادة الخديوية صار عقد المجلس الخصوصي تحت رئاسة الحناب العالي وتايت هذه المسئلة وصدر النطق الكريم باعمال لايحة عن ذلك بحيث انها لم تخرج عن الاحكام الجارية بين الاهالي والعوائد المتبعة من قديم في البلاد وتكون تحت قاعدة منتظمة وساء على النطق الكريم صار اعمال هذه اللايحة بالمجلس الخصوصي باتحاد آراء من حضروا من مجلس شورى النواب وتوضح بها افكار الحكومة التي حطرت الآن في ترتيب مجلسين في كل بلد احدها لامور الادارة والثاني للدعاوى وعلى كل كم بلد مجلس دعاوى مركزي وبه مسطية للمركز ثم وبسببية عموم في كل مركز مديرية وتوضح في كل باب من ذلك كيفية انتظام وتأسيس اجراآته على حسب الاصول والقواعد المتبعة مع اتساع دائرة الانتخاب كما هو الغرض الاصلى من هذا التصميم وانه



وان كان محسنات الافكار لم تكن تحت حصر لكنه من كون اجراء هذه الترتيبات بالنواحي هي ابتدائية وكما كان امر مبتدا وتماادت عليه الايام ياخذ في اسباب التمرن والتقدم ويقبل ازدياد ما يستلزم اليه في الحال والاستقبال من محسنات الافكار التي تستدعي المحو والاثبات حسب مقتضيات الاحوال ومراعاة الزمان والمكان حتى باستمرار الاجرى آن فآن تكون كامل اشغال ومجالس النواحي آخذة في التقدم الموجب لنجاح ونجاح احوال البلاد وراحة العباد وحسن العمارة ولهذا يرى المجلس ان المبادرة باجراء هذا العمل وتأسيسه يبتداً فيه بمديريات الغربية والمنوفية لارتباطهما ببعضهما ولا بأس من تعيين اثنين من ذوات الحكومة واصطحاب ثلاثة عمد معهما مباشرة هذه التأسيسات في مبادئها تين المديريتين حتى يكون اتباعا للاجراء بباقي المديريات وباتناء وجودها في هذه المأمورية ان حطر لهما لزوم علاوة تعديلات أخرى حسب مقتضيات الاحوال فلا بأس من المكتبة عنها منهما للداخلية لينظر فيها بالمجلس الخصوصي وبه يجرى المقتضى لما يستلزم اثباته او محوه هذا ما اقتضاء رأي المجلس وصدر به هذا القرار ليحري عرضه بالاستئذان من الجباب العالي وبصدور الامر الكريم بتقديمه لمجلس شورى النواب يصير الاجراء كما استقر عليه رأى المجلس

والذي تراءى للقومسيون هو انه من حيث بناء على ما تلاحظ بمجلس الشورى فيما يتعلق بجعل كمية الادارة بالاقاليم والبنادر في هيئة غير الجاري عليها العمل الآن صارت المحاربة مع الحكومة في هذا الخصوص وبحسب المساعدات الدورية الحاصلة في كل آن احبب هذا الالتباس وعلى مقتضى الارادة الحديوية صار عقد المجلس الخصوصي تحت رئاسة الجباب العالي وتايت هذه المسئلة وصدر النطق الكريم باعمال لائحة عن ذلك وبشاء عليه قد عملت هذه اللائحة بالمجلس المشارعه باتحاد آراء من حضروا من مجلس الشورى وتوضح بها افكار الحكومة التي خطرت الآن واشير بالامر الكريم الذي صدر عليها للداخية عن ارسالها لمجلس الشورى لرؤيتها وكل ذلك من حملة افصال سعادة عزيزنا الحديوي الاكرم ودوام توحيه انظاره العلية لما فيه تسهيل رؤية اشغال الاهالي وراحتهم والتفات كل مهم الى شؤبه العائدة عليه بالبروة والمنفعة من الغرض العين عليها اداء ما يمكننا اداؤه من التشكر لسيادته على هذه المن الحليلة المترادفة وقتاً فوقت لاننا معترفون بالحر عن القيام بكل ما يجب لذلك وقد حصل النظر والتأمل الى بنود هذه اللائحة ووجدت موافقة ومستحسنة ونرى لروم العمل كما فيها وحيث

انها هيئة ادارة جديدة من المعلوم ان حالة العمل تظهر زيادة محسناتها ومزاياها كما انه ان وجد بعض محذورات شئ منها تعلم كيفيته ايضا عند الادارة وقد تقرر بالخصوصي عن البدء في الاجراء بمجيها بمديرتي الغربية والمنوفية وتعين اثنين من حضرات الذوات واصطحاب ثلاثة عمد برفقتهما لمباشرة هذه التأسيسات في مباديها بالمديريتين المذكورتين حتى يكون لباعا للاجراء بباقي المديريات فالذي يتراءى لحضراتهما من الملحوظات حال وجودها في هذه المأمورية يتقدم الى المجلس الخصوصي لاجراء ما يقتضي لما يستلزم اتباعه ارحوه وهكذا اذا تراءى لاحد ارباب مجلس الشورى ملحوظات بحسب ما يراه حالة الاحراء في العام القابل يعرض عنه وينظر فيما يقتضي له وبحسب ما استقر عليه الحال يجري ما يلزم اليه في وقته هذا الذي رآه القومسيون وفوض الرأي فيه للمحاس وقد صارت لالة التقرير المذكور بالمحاس وجرى ما لزم له حسب الحدود والنظامنامه ثم تلي لاختاراء عنه وتصدق على موافقة ما فيه وبعده اخذ رأي المجلس عن فروع وعموم المسئلة استقر الرأي على موافقتها واستحسناتها وانه بالاجراء على وجه ما تقرر بها مأمول ببناء الله بانفاس سعادة الحديوي رؤية وتشهيل الاشغال والدعاوى في اوقاتها من دون تأخير وكل من الاهالي يلتفت لاشغاله الخاصة به وتحصل الراحة التامة من اجل ذلك وهنا يجب على جميعنا اداء التشكر للعنايات الحديوية التي تفضت علينا بهذه المنح العظيمة القدر وان يتحرر القرار ويعرض للمسامع الزكية كما استقر عليه الرأي

## ملحق نمرة ٢١

ذيل لللائحة المجالس المركزية

الصادر في ٦ ر سنة ١٢٩٠

الى رئاسة المجلس الخصوصي

هذا القرار صدر من المجلس الخصوصي رقم ٥ ر سنة ١٢٩٠ نمرة ٢٠٠ يتضمن ستة بنود وخاتمة يشتملوا على ما تراءى موافقة اجراء لاتساع رخصة مجالس دعاوى البنادر ومجالس المراكز فيما يحكموا فيه من المواد الجنائية والحقوقية وما يصير اتباعه في رؤية الابللو الذي يعمل عما يكون نظر بالمجالس المذكورة مع ما استتسب من ان كل رئيس مجلس من مجالس المراكز ينتحب له وكيل من الاعضاء ليقوم مقامه حال غيابه كما وان القضايا السابق احالتها للمجالس المحلية من المواد الداخلة تحت رخصة هذا الاتساع يصير نهوها بالمجالس المذكورة بدون اعادة شيء منها لمجالس المراكز وهكذا لآخر ما توضح تفصيلاته بالقرار المثنى عنه وانه مع موافقه وصدور الامر عنه يتخذ ذيل الى لائحة المشيخة ويجري نسره للجهات فلاجل تنفيذه واتباع الاجراء بمقتضاه لزم اصداره بما ذكر

الاحد ٦ ر سنة ١٢٩٠

نمرة ٢٨١

## قرار المجلس الخصوصي

لما كان عند اختبار حركات ادارة المجالس المركزية بمديرتي الغربية والموفية بمعرفة سعادة احمد رشيد باشا تراءى له بعض ملحوظات تقضي لاتساع الرخصة الى تلك المجالس ومجالس البنادر ونحوه زيادة عما تقرر لهم في اللائحة التي عملت سابقاً واعرض سعادته عن تلك الملحوظات للاعتاب الكريمة وتعلقت الارادة السنية برؤية ذلك في المجلس الخصوصي وقد حرر سعادته عنها للمجلس بافادتين احدها رقيمة ٢٥ ن سنة ١٢٨٩ نمرة ٣ والاحرى في ١٠ ل سنة نارينجه نمرة ٤ فبعد ان صار مفاوضة الآراء في تلك الملحوظات بالمجلس واقتضى حضور سعادته لاعادة التذكر ثانياً في تلك المواد بحضوره وقد حضر فباضمام رأى المجلس مع سعادة المولى اليه قد استصوب الاجراء كما هو آتي ذكره

## (بند ١)

بما ان المدير يات كان مرخص لهم في السابق بالحكم في المواد الجنائية التي يقضي حكمها بالحبس لحد خمسة عشر يوما وما زادت مدته عن ذلك فانه كان من خصائص المجالس المحلية وكذا المواد الحقوقية فان ما كانت منها تحت دعوى فبعد تحقيقه بالمدير يات والاقسام هذا كان صاير نهوه اما بالمساواة بين المحصنين او باحاطته على المجالس المحلي ثم وما يكن مثبت من الحقوق وامره يكون رهين التحصيل فكان يحصل بمعرفة المدير يات بدون ان تتوسط فيه المجالس المحلية والمجالس المحلية لها الرخصة فيما زاد في الحكم الجنائي عن حصة الحبس من فوق الخمسة عشر يوما لحد شهرين وفي المواد الحقوقية بمير تحديد ولما تنظمت لائحة مجالس المشيخة ومراكز الادارة ذكر في بند ١٢ منها ان المجالس المركزية مرخصين في الحكم في المواد الجنائية التي تقضي بالحبس لحد خمسة ايام ثم وفي بند ١٣ منها ذكر بان المجالس المذكورة لهم الحكم في المواد الحقوقية التي من فوق الخمسة قرش لحد المين وخمسة قرش وما فوق ذلك يكون من خصوصيات المجالس المحلية فاستنسب الآن بالمجلس حصول الترخيص للمجالس المركزية بالنظر والحكم في المواد الجنائية التي يقضي حكمها بالحبس لحد خمسة عشر يوما وفي المواد الحقوقية المدنية لحد خمسة عشر الف قرش واما ما يكن فوق ذلك فيكون من خصائص المجالس المحلية

## (بند ٢)

حيث ان الوارد في بند ١٩ من اللائحة ان من يحكم عليه بمحاسب المركز في اي مادة ويرعب اعادة رؤية دعواه بالمجلس المحلي بحيث انه بعد اعادة رؤيتها به لا يقل منه طلب اعادة رؤيتها بمحل آخر فانه يجاب لذلك على حسب ما توضح «تصديلاته» بذلك البند وهذا كان ناء على كون مجالس المراكز حدود اجرا آتهم الموصحة باللائحة كانت اقل من اتساع الرخصة التي توضح بالبد الاول قبله وبما ان الابلو لا يتعدى رؤية زيادة عن درجتين في مجلسين فاستنسب بالمحاسب ان الابلو الذي يعمل على حكم مجلس المركز يكون مناطرته والحكم عنه بمحاسب الاستئناف لا بالمجالس المحلية اما اذا كان الحكم في مواد حقوقية لحد المين وخمسة قرش وفي الجنائية لحد الحبس بمدة خمسة ايام فيكون الابلو في ذلك قاصر على دفعة واحدة فقط وما كان فوق ذلك لانتهاء حدود الرخصة التي توسعت الآن فيحوز قبول تعدد الابلو فيه الى درجتين اي يكون

## الاول درجة في استئناف والثانية بالاحكام

( بند ٣ )

من حيث ان بند ٤١ من اللائحة يقضي حكمه بان الدعوى التي يحكم فيها بمجلس دعاوى البلد ويعمل عنها ابلو ينظر فيها بمجلس دعاوى المركز ثم وبلبند الثاني الموضح بهذا تصرح بقبول النظر بالاستئناف في الابلو الذي يعمل على حكم مجلس المركز فاستنسب بالمجلس ان مجلس المركز يختبر اجراءات وتنجز اشغال مجلس دعاوى البلد كما وان مجلس الاستئناف له صلاحية في ان يختبر اجراءات وتنجز اشغال مجلس المركز وعلى هذا ينبغي انه في كل شهر يتقدم للاستئناف من مجلس المركز كشف بيان ما ورد اليه من القضايا بأنواعها وانتهى منه بتاريخ ورودها ونهوه والباقي واسباب عدم نهوه بدلاً عن الكشف الذي كان معتاد تقديمه الى المجلس المحلي وبورود الكشف بالاستئناف فبمعرفة يجري الحث والتأكيد المستلزم عليهما سرعة النهو والنحاز لآخر ما يلزم لذلك

( بند ٤ )

بما ان البند الاول من اللائحة المتعلق بترتيب مجالس الدعاوى المركزية من مقتضاه ان اي مجلس دعاوى من دعاوى المركز يكون له رئيس موطف واربعة اعضاء يتعينوا بالدور كل ستة اشهر مرة ولهم نواب ايضاً فاستنسب الآن انه بمعرفة كل رئيس مركز ينتخب من الاربعة اعضاء شخص بوظيفة وكيل للمجالس حتى اذا غاب الرئيس لعذر شرعي فذلك الوكيل يقوم مقامه حال غيابه هذا مع كونه لا يسوغ للرئيس غيابه عن المجلس لعذر ما دون ان يستأذن من مجلس الاستئناف بمكاتبة رسمية وبتصريح له منه بالاجابة بالتطبيق لقرار الاجازات متى رأى الاستئناف اقتضا للاجابة في ذلك

( بند ٥ )

حيث ان رخصة احكام مجالس دعاوى البنادر هي متساوية برخصة مجالس دعاوى القرى المرخصين في المواد الجنائية التي يحكم فيها بالمجلس لحد اربعة وعشرين ساعة وفي المواد الحقوقية لحد خمسية قرش كالموضح في بند ٣٤ وبند ٣٥ من اللائحة فالآن منظور انه لداعي اتساع البنادر وكثرة دعاويها عن دعاوى القرى بما فيهم جهة البرلس المتباعدة عن المجالس المركزية لوبقوا على رخصة مجالس دعاوى القرى يشأ مشقة لارباب الدعاوى وطوله وتأخير في نهو المواد الحزئية ولذلك استنسب ان مجالس دعاوى البنادر ومجالسين دعاوى البرلس يناسب له سعة الرخصة عن مجالس دعاوى القرى نوعاً وهو ان يكون لهم

الترخيص في المواد الجنائية بالحبس لحد ثلاثة ايام وفي الحقوق المدنية لغاية الفين قرش بحيث ان الابلو الذي يتطلبه من يحكم عليهم في ذلك يجري قبوله بمجالس المراكز (بند ٦)

بما ان اصل الرخصة التي كانت للمجالس المركزية على مقتضى لائحة مجالس المشيخة والمراكز السالف ذكرها هي توقيع الاحكام في المواد الحقوقية لحد الفين وخمسمائة قرش وفي الجنابة الذي يحكم فيها بالحبس لحد خمسة ايام وما زاد عن ذلك كانت من خصائص المجالس المحلية كما سلف التوضيح ولهذا فما كان باقلام دعاوى المديرية وغيرها من القضايا مع ما كان يتقدم الى المجالس المركزية من القضايا الخارجة عن مرخصيتها قد تقدمت الى المجالس المحلية وقد تلاحظ انه بالنظر لاتساع الرخصة الآن للمجالس المركزية بالحكم في الجنائي لحد خمسة عشر يوما وفي المواد الحقوقية لحد خمسة عشر الف قرش ربما ان المجالس المحلية تعيد ما هو موجود بها من المواد الداخلة تحت رخصة هذا الاتساع الى المجالس المركزية ركناً على انها من مرخصيتها وحيث ان الاصول المرعية لا تساعد على نقل واحالة اي دعوى من اي مجلس تكون منظورة به الى مجلس آخر بدون نهو ما عدا المستثنى قانوناً قد استنسب ان ما يكون موجود بالمجالس المحلية من المواد السابق احالتها اليه ولو ان احكامها داخلة في مرخصيات مجالس المراكز بمقتضى هذا القرار الا انه لا يقتضي اعادة شيء منها للمجالس المراكز بل يجري نهوها واتمامها بمعرفة المجالس المحلية وتوقيع الحكم فيها بما كان يحكم به في المجالس المركزية وبهذه الصورة فان القضايا التي ترد للمجالس المركزية السالف ذكرها من الآن فصاعداً من التي يستجد بعد الآن يجري فيها على مقتضى الرخصة التي توضح بهذا القرار

### الخاتمة

هذا الذي رؤي في ذلك وحيث انه صار السروع في ترتيب مجالس المشيخة والدعاوى بباقي المديرية البحرية كالدي جرى بهاتين المديريتين فعند تمام ذلك اذا اقتضى الحال الى تشكيل مجالس ثانياً للاستئناف فبوقتها ينظر ويجري الموافق وعلى هذا ينبغي عرض ذلك واذا وافق وصدر عليه الامر باجراءه فيكون ذيلاً الى لائحة المشيخة ويشير الى الجهات كما شرت ليجري العمل بمقتضاه

بندہ	بندہ	بندہ	بندہ	بندہ
مستشار	رئيس شورى النواب	سردار عسكرية	اعضا	اعضا
بندہ	بندہ	بندہ	بندہ	بندہ
رئيس قوميون الخصوصي	ناظر جهادية	ناظر مالية	ناظر خارجية	رئيس مجلس الاحكام
بندہ	بندہ	بندہ	بندہ	بندہ
اعضا	اعضا	اعضا	ناظر حقانية	ناظر داخلية
				بندہ
			رئيس مجلس خصوصي	ناظر اشغال عمومية ومعارف و اوقاف





# فهرست

صحيفة

فاتحة الكتاب

مقدمة — المحاماة عند الامم القديمة

٤

## الباب الأول

المحاماة في الزمن الحاضر

٢١

## فصل الأول

المحاماة عند الامم الغربية

المحاماة في ألمانيا	٢٣
المحاماة في جمهورية أرجنتين	٣٣
المحاماة في اوستورياهوكاريا	٣٣
المحاماة في النمسا	٣٤
المحاماة في بلاد المجر	٣٥
المحاماة في بلجيكا	٣٨
المحاماة في بوسنه وهرسك	٣٩
المحاماة في البرازيل	٣٩
المحاماة في كندا	٤٠
المحاماة في بلاد شيلي	٤٣
المحاماة في اسبانيا	٤٤
المحاماة في الولايات المتحدة بامريكا	٤٥

صحيفة	
٤٧	المحاماة في بريطانيا العظمى
٤٩	المحاماة في اليونان
٤٩	المحاماة في ايطاليا
٥٢	المحاماة في بيرو والمكسيك
٥٢	المحاماة في رومانيا
٥٣	المحاماة في روسيا
٥٦	المحاماة في بلاد الدانيمرك والسويد والنرويج واسلانده
٥٩	المحاماة في بلاد السويس
٦٤	المحاماة في الدولة العلية
٦٦	المحاماة في فرنسا

## الفصل الثاني

٨٣	الوكلاء عند الامم الغربية
٨٥	الوكلاء في فرنسا
١٠٠	الوكلاء في البلجيك
١٠٠	الوكلاء في البرازيل
١٠١	الوكلاء في بلاد شيلي
١٠٢	الوكلاء في بلاد كوستاريكا
١٠٢	الوكلاء في الولايات المتحدة
١٠٣	الوكلاء في انكلتره
١٠٤	الوكلاء في ايطاليا
١٠٥	الوكلاء في البلاد الواطية
١٠٦	الوكلاء في روسيا
١٠٨	الوكلاء في الدانيمرك والسويد
١٠٩	الوكلاء في سويسرا

## لفصل الثالث

١٠٩	خلاصة ما تقدم — الكلام على مؤتمر المحاماة
١١٢	القسم الاول — المحاماة عند جميع الامم وفيه نظامها الحالي — انتخاب القضاة — الاصلاحات المطلوبة — الكتب
١١٣	القسم الثاني — التعليم المتعلق بصناعة المحاماة
١١٤	القسم الثالث -- مبادئ كلية تتعلق بصناعة المحاماة
١١٥	القسم الرابع — العلاقات بين طوائف المحامين في الامم وبين افرادهم
١١٦	القسم التكميلي — اعمال المؤتمر — اولاً النظمات الخصوصية التي لا دخل للحكومة فيها — ثانياً التعليم المتعلق بصناعة المحاماة — ثالثاً العلاقات بين طوائف المحاماة وبين المحامين
١١٨	اجتماع المؤتمر
١٢٠	اليوم الرابع
١٢٠	مذكرة جناب المسير ماكولم مكيريث مستشار الحقانية المصرية
١٣٦	مرافعة شهيرة في قضية خطيرة

## الباب الثاني

١٥٨	المحاماة في البلاد المصرية
-----	----------------------------

## لفصل الأول

١٥٩	القضاء من عهد المرحوم محمد علي باشا — ديوان الوالي — مجلس المشورة — اول مجلس للتجارة — المجلس العالي الملكي — مجلس
-----	---

شورى الجهادية — مجلس الدعاوي بالاسكندرية — مجلس الدعاوي  
 بدمياط — الخزينة المصرية — قلم المدارس — نظارة الاشغال  
 مجلس الصحة والمهاجر — ديوان البحرية — الكشف — قتل المعلم  
 قالي — تشكيل دواوين العموم السبع وهي الديوان الحديوي وديوان  
 كافة الايرادات وديوان الجهادية وديوان البحر وديوان المدارس وديوان  
 الامور الافرنكية والتجارة المصرية وديوان الفاوريات — جمعية  
 الحقانية — المحاسن الخصوصي — مجلس الاحكام — المجلس العدوي  
 بالمالية — جمعية الاسكندرية العمومية — مجالس الاقاليم — الغاء  
 المجالس — تشكيل المجالس ثانياً — الموانين التي وضعها الولاة من  
 عهد محمد علي باشا

## فصل ثانى

القضاء من حكم المرحوم اسماعيل باشا الى افتتاح المحاكم الاهلية	٢٠٧
تشكيل مجالس الاقاليم — اعادة تنظيمها — اشاء ديوان الحقانية	٢٠٧
تشكيل المجالس المركزية ومجالس المشيخة والدواعي — اصلاح قوانين المجالس المحلية	
القضايا الجنائية — القضايا القديمة — مضبطة	٢١٩
المسائل المدنية — التقارير	٢٢٩
ملاحظات عمومية على ما تقدم — اختلال الاختصاص — سيطرة الادارة على القضاء	٢٣٣
حال المحاماة في تلك الاوقات	٢٤٨
المزورون في عهد محمد علي باشا وهم المحامون	٢٤٩
صورة الشكوى وما جرى لهم بسببها	٢٤٩
وظيفة المحاماة امام المجالس الملغاة — قصيه موسى عمر	٢٧٠

صحيفة	
٢٧٤	درجة معارف المحاماة — امثلة من تحريرات وكلاء الاشغال
	كتابة المجالس
٢٨٥	مشكلات الكتابة
٢٩١	محافظ رشيد وشاكر اغا

## الباثالث

٢٩٣	المحاماة امام المحاكم الجديدة
٢٩٤	المحاماة امام المحاكم المختلطة
٣٠١	المحاماة امام المحاكم الاهلية
٣٠٢	الدور الاول من عهد التشكيل الى سنة ١٨٨٨
٣٠٥	الدور الثاني من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٣
٣١٣	الدور الثالث من سنة ١٨٩٣ الى الآن

## لفصل الاول

٣١٦	الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بمحرفتهم
٣٢٥	قرارات مجلس الاستئناف
٣٢٦	تجديد الطلب بعد رفضه
٣٢٧	الاشتغال بالحرفة بعد القبول

## لفصل الثاني

٣٣٥	فيا للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات
٣٣٥	الواجب الاول — الاستقامة — الاستقامة في المعيشة الخصوصية
	الصدق في المعاملات

صحيفة	
الواجب الثاني — كتمان السر — في السر — في الاباحة — في صفة المبيع — في مسوغات الاباحة	٣٤٠
الواجب الثالث — الامتناع عن سب الخصوم وذكر الشخصيات المسببة والاتهام بما يندس الشرف	٣٤٨
الواجب الرابع — المدافعة عن العقراء مجازاً	٣٥٢
الواجب الخامس — مباشرة الاعمال تحت ضمان المحامي حقيقة النسبة بين المحامي وموكله — في اثبات التوكيل — فيما يترتب على التوكيل — التخلي عن التوكيل	٣٥٤
الواجب السادس — رد اوراق الموكل اليه بعد انتهاء التوكيل — ضمان الوكيل — لمن طلب الضمان — في انقضاء التوكيل — في عزل المحامي — موت الوكيل او الموكل — الحجز على الوكيل او الموكل والافلاس	٣٦١
حقوق المحامين — الاجرة — لبس البنش	٣٧٠
فيما لا يجوز الجمع بينه وبين حرفة المحامات — الاشتغال في اي عمل يحط بقدر المحامي	٣٧٣

## لفصل الثالث

وهو الباب الثالث من اللائحة

في تأديب المحامين	٣٧٥
في احكام التأديب	٣٧٨
في حكم المعارضة والاستئناف	٣٨١
في العقوبات التأديبية	٣٨٢
التوبيخ	٣٨٤
التوقيف	٣٨٥

صفحة	
٣٨٥	محو الاسم من الجدول
٣٨٧	فصل في موجبات التأديب
٣٩١	في الجمع بين عقوبيتي التأديب ومحاكم الجنايات
٣٩٤	احكام وقتية
٣٩٨	احكام ختامية

## الباب الرابع

عموميات

### لفصل الأول

٤٠٢	المحاماة والقضاء
-----	------------------

### لفصل الثاني

٤١٢	كيف يؤدي المحامي مهنته
٤١٢	المرافعات
٤١٥	المذكرات
٤١٨	الاستشارة
٤٢٣	التحكيم

### الفصل الثالث

٤٢٤	النقل
٤٢٨	العلوم التي تلزم معرفتها في المحاماة
	الخاتمة
٤٣١	اخلاق المحامي

فهرست الملحقات

صفحة	الملحقات
٢	ملحق نمرة ١ ترتيب مجلس احكام ملكية
٤	تشكيل الدواوين وقانون السياسة نامه
٢٧	لائحة ترتيب الجمعية الحقانية
٣١	ترتيب مجالس التجار
٤٣	ترتيب القناصل
٤٥	لائحة مجلس الابلو
٥٢	لائحة مجلس التجار
٥٦	المجلس الخصوصي والمجلس العمومي والجمعية العمومية بالاسكندرية
٥٧	لائحة المجلس العمومي
٦٠	لائحة وترتيبات مجلس العسكرية
٦٣	مجلس احكام مصرية — لائحة مجلس الاحكام
٦٧	تشكيل المجلس الخصوصي — لائحة المجلس الخصوصي
٧٠	تشكيل مجالس الاقاليم — مجلس طنطا غربية — مجلس سينود — مجلس الفشن — مجلس جرجا — مجلس الحرطوم — لائحة مجالس الاقاليم
٧٦	ترتيب مجلس الاحكام
٧٧	ترتيب مجلس الاحكام
٨٠	قانون رؤية الدعاوي بمجلس قوميون مصر
٩٥	مجلسا اقاليم بحري وقبلي ولائحتهما
١٠٠	قانون المنتخبات
١٥٦	القانون السلطاني وهو القانون الهمايوني
١٧٩	لائحة المجالس المركزية
٢٠٧	ذيل للائحة المجالس المركزية







مطبوعه المعارف فاوول شرح الفخام  
نظير ما يطبعه لاسه كنسب الاجازة  
التي يارة وغيرها بالانكسار  
مع الزقارة والسيعة نسو  
ما يحكمه قسما لاسه شيد  
صاحب الحقيقة  
نجيب پري

